كلية الآداب والعلوم الإنسانية - مراكش
Faculté des Lettres et des Sciences Humaines - Marrakech
جامعة القاضي عياض
UNIVERSITÉ CADI AYYAD
Centre d'Etudes Doctorales - مركز دراسات الدكتوراه

تكوين الدكتوراه

الدينامية المجالية: الإعداد والتنمية الترابية

أطروحة جامعية

لنيل شهادة الدكتوراه في موضوع:

السياسة الترابية بين تحديات الدينامية السكانية ومتطلبات العدالة المجالية بالهوامش الحضرية الداخلية لمدينة الدار البيضاء

إعداد الطّالب الباحث
ياسين أوصار

الأستاذ المشرف
الدكتور محمد أيت حسو

السنة الجامعية
2020 – 2021م

الملخص: تعتبر الهوامش الحضرية الداخلية في نظر الجغرافيين على اختلاف اتجاهاتهم الفكرية مجالات تعبر عن التناقضات التي تميز المدينة. وقد تمت مقاربة هذه المجالات من زاوية العدالة المجالية ودور السياسات الترابية في خلق مجال حضري يضمن لكل فئات المجتمع الحق في المدينة.

ولم تشكل مدينة الدار البيضاء استثناء في هذا التحليل، بل شكلت مجالا يحظى بأهمية كبيرة في مجال البحث الجغرافي، لما تتميز به من إرث عمراني خلق مجالا حضريا مجزءا، فرض تدخلا من طرف السلطة عبر مراحل زمنية متلاحقة لإعادة هيكلته وتجاوز الهامشية الحضرية والتهميش الذي تعاني منه ساكنة هذه المجالات في أفق تحقيق العدالة المجالية، وذلك عبر سياسات ترابية مختلفة في الزمان وموحدة في المكان الجغرافي وهو مجال الهوامش الحضرية الداخلية، لإعادة رسم الخريطة المجالية لمدينة الدار البيضاء وتدارك الفجوة الترابية وضمان توازن اجتماعي وتجانس بين قطاعاتها المجالية.

الكلمات المفتاحية: السياسة الترابية؛ الهوامش الحضرية الداخلية؛ العدالة المجالية؛ العجز الحضري؛ التدبير الحضري؛ التخطيط الحضري.

Résumé: De l’avis des géographes de différentes tendances intellectuelles, les marges urbaines internes sont des espaces qui expriment les contradictions qui caractérisent la ville. Ces territoires ont été abordés sous l'angle de la justice spatiale et du rôle des politiques territoriales dans la création d'un espace urbain garantissant à toutes les couches de la société le droit à la ville.

La ville de Casablanca n'a pas fait exception à cette analyse, mais a constitué un territoire de grande importance dans le domaine de la recherche géographique, en raison de son patrimoine urbain qui a créé un espace urbaine fragmentée, imposant une intervention de l'autorité par des étapes chronologiques pour se restructurer et dépasser la marginalisation urbaine et la marginalité dont elle souffre à l'horizon de la réalisation de la justice spatiale, et c'est à travers des politiques territoriales différentes dans le temps et unifiées dans le lieu géographique, qui est le champ des marges urbaines intérieures, de redessiner la carte spatiale de la ville de Casablanca et de remédier au décalage territorial et d'assurer l'équilibre social et l'homogénéité entre ses secteurs spatiaux.

Mots clés : politique territoriale; marges urbaines intérieures; justice spatiale; déficit urbain ; gestion urbaine; planification urbain.

Abstract: In the opinion of geographers of different intellectual tendencies, internal urban margins are spaces that express the contradictions that characterize the city. These territories were approached from the angle of spatial

justice and the role of territorial policies in the creation of an urban space guaranteeing all layers of society the right to the city.

The city of Casablanca was no exception to this analysis, but constituted an area of great importance in the field of geographical research, due to its urban heritage which created a fragmented urban area, imposing an intervention of the authority through chronological steps to restructure and overcome the urban marginalization and marginality from which it suffers on the horizon of achieving spatial justice, and it is through territorial policies that are different in time and unified in geographical location, which is the field of inner urban margins, to redraw the map space of the city of Casablanca and to remedy the territorial discrepancy and to ensure social balance and homogeneity between its spatial sectors.

Keywords : territorial policy; inner urban margins; spatial justice; urban deficit; urban management; urban planning.

إهـــداء

إلى أستاذي الفاضل الدكتور **محمد أيت حسو** الذي بفضله خرج هذا العمل إلى الوجود.

إلى أبي وأخي يوسف اللذين رحلا إلى دار البقاء.

إلى رمز الحنان والدعاء أمي.

إلى فقيد كلية الآداب والعلوم الإنسانية الذي رحل إلى دار البقاء الأستاذ القدير الدكتور أحمد الحلايسي.

إلى زوجتي ورفيقة دربي، التي تحملت الكثير وساندتني وخطت معي خطوات هذه الرسالة.

إلى أبنائي رانيا، يوسف ويونس الذين حرموا مني طيلة الفترة التي قضيتها في تحضير الرسالة.

إلى إخوتي,

إلى أساتذتي وأهل الفضل علي الذين غمروني بالحب والتقدير والنصيحة والتوجيه والإرشاد.

إلى كل هؤلاء أهديهم هذا العمل المتواضع وفاء بالعهد وعرفانا بالجميل.

شكر وتقدير

اعترافا بذوي الفضل علي، أقدم شكري وتقديري لكل من مد لي يد العون في سبيل إتمام هذه الرسالة، ويسعدني أن أتوجه بالشكر والامتنان والتقدير لأستاذي الفاضل الدكتور **'محمد أيت حسو'** الذي كان بعد الله عز وجل المعين الأول على تذليل الصعوبات وإتمام هذه الرسالة، فلم يدخر جهدا في مساعدتي ويقوي عزيمتي على البحث ولم يبخل عني بنصحه السديد وتوجيهه النير، فمهما ذكرت من عبارات الشكر والامتنان فلن أستطيع أن أوفيه حقه من الشكر والفضل لسعة صدره وسمو ورقي أخلاقه، فله منا كل التقدير والاحترام والعرفان بالجميل.

كما أوجه شكري إلى أفراد عائلتي لما تحملوه من معاناة نظير إنجاز هذا العمل، وما أبدوه من صبر وما قدموه من مساعدة.

مقدمة عامة:

تحظى السياسة الترابية بمكانة محورية في اهتمامات الباحثين في الجغرافيا الحضرية، خاصة في ظل تزايد مشاكل المدن وتفاقم التفاوتات المجالية والاجتماعية. فأضحى موضوع السياسة الترابية في هذا المجال يعنى بتجديد الرؤية المستقبلية لنمط الحياة البشرية، عبر التركيز على الأبعاد المجالية، فيما يخص التركيب والتوزيع والتفاعل المجالي,

وأمام التحولات الكبرى التي عرفتها السنوات الأخيرة على المستوى الاقتصادي والسياسي والاجتماعي وأحجام التحديات والرهانات المطروحة على البلاد المغربية، وجدت الدولة نفسها مدعوة للرفع من مستوى جهودها في مجال التنمية وتطوير التجهيزات الأساسية، وتأهيل وتحسين أدائها في مجال التدبير فأصبحت المراهنة أكثر على المستوى الترابي. خاصة وأن الألفية الثالثة تعتبر ألفية المدن العالمية، حيث لم تعد مرتبطة بمجال محلي أو وطني، بل صارت من أجزاء المجال العالمي.

وفي إطار الحديث عن السياسة الترابية، فقد نشأ المفهوم في الدول الأنكلوساكسونية في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين كمفهوم في التدبير المجالي، باعتبار المجال كشبكة من العلاقات والتفاوتات المكانية[1]. ثم انتقل بعد ذلك إلى فرنسا مع رواد الجغرافية الاجتماعية ثم الثقافية من خلال البحث في وصف وتفسير علاقات الإنتاج المجالية[2]، لمواجهة المشاكل العامة التي تكون محصورة داخل الحدود الإدارية للوحدات الترابية المكونة للمدينة، وذلك بالتنسيق بين الإدارات المركزية ومصالحها الخارجية[3]. وهذا الشكل من التدبير حسب رينو يحدث عندما يكون المجال مجرد مساحة لتنفيذ التدابير التي طورتها السلطة المركزية على المستوى الأفقي[4].

وهكذا فإن السياسة الترابية حسب بول كلافال هي هندسة إدارية ترابية تقوم على تقسيم إداري دقيق للمجال خاصة في المجالات الآهلة بالسكان، وبدون مجالات فارغة يمكن أن تهدد جهد السلطة في التنظيم[5], مما يسمح حسب "ليسولت" بإبراز نوايا وطموحات السلطة في التحكم بالمجال وضبط السكان[6].

---

[1]- Remy.J (2015): *L'espace, un objet central de la sociologie*. ERES, Toulouse. P. 58.

[22]- Di Méo.G : Lagéographie culturelle : Quelle approche sociale ? In, Annales de géographie 2008 /2-3(n° 660-661) P .P 47-66. P.51.

[3] - Renaud.E(2015): *La gouvernance territoriale : une affaire d'Etat .La dimension verticale de la construction de l'action collective dans les territoires.* L'Année sociologique 2015/2 (Vol. 65)-Les Figures de la coordination. P.2.

[4]- Idem. P. 2

[5]– بول كلافال (1990) : المجال والسلطة. ترجمة عبد الأمير إبراهيم شمس الدين. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. ص.ص 27 – 28.

فحسب ما تقدم يظهر أن السياسة الترابية، هي تدبير ترابي إداري عمومي تحاول من خلاله السلطة تحسين إطار عيش السكان فوق مجال معين عبر سلسلة من الإجراءات الإدارية القائمة على الضبط المجالي بتقسيم المجال إلى وحدات صغرى متحكم فيها، وإجراءات أخرى تخطيطية لتجاوز الاختلالات المجالية والاجتماعية بتوفير حاجيات السكان قصد ضبطهم اجتماعيا، ومنه يمكن القول بأن السياسة الترابية تحيل على بعد نجاعة الفعل العمومي في معالجة القضايا المحلية على مستوى الوحدات الإدارية الصغرى المستحدثة التي أكد عليها بول كلافال لتحقيق تخطيط مجالي فعال يستجيب لتطلعات وحاجيات السكان. وتجاوز التدبير المركزي للمشاكل المجالية.

إن الحديث عن مفهوم السياسة الترابية، يدفعنا إلى البحث عن مفهوم أكثر اتصالا به، وهو غاية هذه السياسة، ويتعلق الأمر بمفهوم العدالة المجالية. وقد شكل هذا المفهوم موضع اهتمام متجدد لدى الجغرافيين، واختلاف تفسيراتهم النظرية. مما يعكس صعوبة تعريف مفهوم أوسع من أن يحتمل تعريفا وتفسيرا واحدا حسب أرنود برينيتوت[7]. ومع ذلك فهو يلخص المفهوم في بعده القيمي الأخلاقي القائم على التنظيم المحكم للمجال الجغرافي (القرب والسيولة والتنوع والتماسك والقدرة التنافسية)[8].

يشير مفهوم العدالة المجالية حسب برينيتوت إذن إلى توازن المجالات الجغرافية بشكل يضمن لجميع المجالات وسكانها نفس شروط الولوج إلى الخدمات العامة والخاصة، فتصبح المجالات الترابية تعكس العلاقات الاقتصادية والاجتماعية لهذا التنظيم. غير أن مفهوم العدالة المجالية كهدف أساسي في اهتمام الجغرافيين لم يحظ بالاهتمام خلال الخمسينيات من القرن العشرين. في حين أن جون كوتمان" في

---

* تعتبر الجغرافيا الاجتماعية فرعا من فروع الجغرافيا البشرية، يدرس توزيع المجتمعات البشرية وبيئاتها ومدى تأثر هذه المجتمعات بالظروف الطبيعية، وعلاقة توزيع الظاهرات الإجتماعية كالسكان والمدن والقرى بالظروف الجغرافية العامة.

* تهتم الجغرافيا الثقافية باعتبارها فرعا من الجغرافيا البشرية بدراسة القيم والممارسات الثقافية وتنوعها وتباينها بين المجتمعات في المجال؛ كما تؤكد على كيفية توزيع الثقافات عبر المجال، وكيفية إنتاجها.(أنظر مقال:

Paul Claval (2001): The cultural approach and *geography* – the perspective of communication, Norsk Geograpisk Tidsskrift – Norwegian journal of Geography, 55/3, 126-137.

[6]- Lussault. M.(1996) : *La politique territoriale (trans)figurée*. In: Espaces Temps, 62- 63. Penser/ figurer. L'espace comme langage dans les sciences sociales.(1996) PP. 92-103. P.101.

- Claval. P (2016): *Le problème régional en géographie*. In: Géographie et cultures 2016/100. P.P. 139-156. Ed. L'Harmattan. P.142.

[7] - Arnaud. B (2011): *Les géographes et la justice spatiale* : Généalogie d'une relation compliquée. Armand colin. Annales de géographie, 2011/2 n° 678. PP. 115-134. P. 115.

[8] - Idem. P. 116

كتابه "الجغرافية السياسية " يجعل من التنمية الاقتصادية مدخلا للعدالة المجالية، وذلك عبر تخطيط وتهيئة المجال[9] . وبالتالي، فإن الحديث عن العدالة المجالية حسب تصور كوتمان تعني التوزيع الجغرافي للموارد عبر المجال لتلبية حاجيات السكان، بواسطة سياسة التخطيط المجالي وإعداد التراب، وبالتركيز على النمو الاقتصادي لتحسين مستوى معيشة السكان.

إذا كان برينيتوت وكوتمان يجعلان من العدالة مرادفة للتنافسية المجالية في بعدها الاقتصادي قصد تحقيق العدالة الاجتماعية والتي يعتبر المجال انعكاسا لها، ويؤكدان في نفس الوقت على صعوبة تحقيق العدالة بشكل مطلق، فإن نظرية العدالة الاجتماعية ستجد طريقها مع الأمريكي "جون راولز في كتابه "نظرية العدالة" بجعلها مفهوما مركزيا أمام التحديات المرتبطة بالتفاوتات السوسيو مجالية التي يعرفها المجال[10]. فقد حاول جون راولز التأسيس لنظريته بنقد النظام الرأسمالي انطلاقا من التساؤل عن الأسس القيمية للسياسات الاقتصادية المطبقة في المجتمع. أي الإقرار بأولوية العدالة في المجتمع بدل الاقتصار على مبدأ النفعية ذات الطابع الكمي[11].

ونظرا لأن " العدالة بمعناها الدقيق غير ممكن بالنظر إلى الوسط الطبيعي المتنوع، والإكراهات الاقتصادية، والتوزيع غير المتوازن للسكان، فإن مقاربة "جون راولز" تجاه هذه الصعوبة، تشير إلى أنه من الضروري رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للساكنة الهشة إلى أعلى مستوى ممكن، وبالتالي توزيع جغرافي عادل للخدمات العامة[12]. وهذا يؤدي إلى فكرة تجعل من إعداد التراب أداة للعدالة المجالية وبعبارة أخرى، " فإن العدالة المجالية تعمل أيضا على تصحيح الفوارق المجالية، عبر جعل التنظيم الترابي متسقا مع مشروع مجتمعي أكثر عدلا، يؤثر مباشرة في الأمكنة وبصفة غير مباشرة في الساكنة"[13].

وقد استرعت هذه النظرية انتباه الجغرافيين الأنكلوساكسونيين لتطبيقها في المجال الحضري خاصة من طرف الجغرافي الأمريكي "دافيد هارفي" الذي يعد أول جغرافي يطبق النظرية على مستوى

---

[9] - Gottmann, J. (1966). *Géographie politique*, in Géographie générale, Paris, Gallimard, coll. « Encyclopédie de la Pléiade. P. 762.

[10] - Rawls. J. (1971, trad.1987). *Théorie de la justice*, Paris, Le Seuil.

[11]- Arnaud. B (2011): *Les géographes et la justice spatiale* : Généalogie d'une relation compliquée. Armand colin. Annales de géographie, 2011/2 n° 678. PP. 115-134. Op.cit. P.119.

[12]- Bernard Bret(2015) : *Pour une géographie du juste, Lire les territoires à la lumière de la philosophie morale de John Rawls*, Presses Universitaire de Paris Ouest, coll. Espace et Justice. P.167.

[13] -Idem. 168.

المدينة بهدف دراسة التفاوتات داخل المجال الحضري. وقد ارتكز على مبادئ راولز في تعريف العدالة المجالية والاجتماعية وعلى التفسير الماركسي للتنمية الحضرية، فضمنها في مبدأين: يتأسس المبدأ الأول على الاختلاف، أي أن التفاوتات الملاحظة في المجتمع، هي مقبولة فقط إذا كانت مؤهلات المجال تسهم في زيادة الرفاه والارتياح الجماعي[14]. في حين يقوم المبدأ الثاني على مبدأ الجبر أو التعويض، ذلك أن المجتمع المنصف يفترض فيه الاهتمام بالفقراء والمجالات الهشة أكثر من الاهتمام بمجموع الساكنة أو بكل المجال الترابي[15].

إذا كانت الجغرافيا الأنكلوساكسونية لها السبق في معالجة مفهوم العدالة المجالية، فإن المفهوم انتقل إلى حقل الجغرافيا الفرنسية منذ أواخر السبعينيات ومطلع الثمانينيات من القرن العشرين. وذلك بنقد الواقع الحضري وتفسير الاختلالات المجالية. وهكذا قدم بول كلافال ثلاثة تعريفات للعدالة المجالية ارتبطت بمفهوم المساواة؛ يرتبط التعريف الأول بالمساواة الشكلية حينما يتعلق الأمر بمساواة الجميع في الشروط القانونية بغض النظر عن وضعهم السياسي أو الاقتصادي، في حين يتصل التعريف الثاني بالمساواة النسبية والتي تتمثل في الاهتمام بالفئات الهشة، أما التعريف الثالث فيتمثل بالمساواة النهائية، ويتعلق الأمر بوضع الجميع في نفس الظروف[16].

في حين اقترح أنطوان بايلي رؤية جديدة لتحقيق العدالة المجالية عبر نقد المعايير المستخدمة لوصف إطار الحياة، فقدم مفهوم الرفاهية كأداة جديدة ليدرك الفرد نفسه في المجال[17]. فحسب بايلي يصعب فرض مفهوم جديد للتخطيط المجالي بهدف تحقيق عدالة مجالية في مجتمع غير متجانس، إذ يجب الانتباه لتطلعات المجموعات الثقافية، وللعوامل التي تعزز تنمية القيم الثقافية والمجالية.[18]

يمكن القول انطلاقا مما سبق، أن تناول العدالة المجالية من طرف المدرسة الأنكلوساكسونية والمدرسة الفرنسية، يقوم على تدبير الاختلاف من زاوية نظر ماركسية ولبيرالية لمعالجة الاقصاء والتهميش الذي تتعرض له بعض الفئات الاجتماعية والعمل على اقتراح رؤى متفاعلة للحياة الحضرية في إطار التنوع الثقافي والانصاف السوسيو مجالي, فالعدالة المجالية" تقتضي تواجد تخطيط ترابي عادل.

---

[14] - Harvey. D. (1973): *Social Justice and the City*, Londres, Arnold. P. 111.

[15]- Arnaud. B: *Les géographes et la justice spatiale* : Généalogie d'une relation compliquée. Armand colin. Annales de géographie, 2011/2 n° 678. PP. 115-134. Op.cit. P. 121.

- Harvey. D. (1973):*Social Justice and the City*, Londres, Arnold. P. 116.

[16]- Claval.P: *Espace et justice sociale*. In : L'Espace géographique, vol. 7, n◦ 4-1978 .P.P. 303-304. P.304.

[17]- Bailly.A. (1981) : *La géographie du Bien-Etre.* Paris. PUF. P. 119.

[18] - Idem .P. 99.

يمكن بذلك فهم العدالة المجالية كهدف لسيلسة اقتصادية واجتماعية، تهدف من أجل الحد من التفاوتات المجالية للتنمية، على تركيز جهدها التنموي على المناطق ذات الموارد الأقل والبنيات الأضعف والأكثر تخلفا، والأبعد عن طرق المواصلات الرئيسية، والأكثر تضررا من الفقر والهشاشة. "وهنا تصبح العدالة نافذة لتطبيق مبدأ إعادة التوزيع"[19] .

وهكذا فإن ارتباط السياسات العمومية بالتراب لا ينكر الهدف منها، وهو تحقيق التنمية لفائدة السكان. وهو ما يجعل العلاقة وثيقة بين السياسة الترابية والدينامية السكانية ومطلب العدالة المجالية.

فالمغرب كما هو الشأن بالنسبة لأغلب الدول النامية، يشهد حركية تمدين والتي تعتبر في الأساس ظاهرة ديمغرافية. فحركية السكان كسلوك إنساني مستمر في الزمن، وما ينتج عنها من وضعيات في أشكال استغلال الأرض وتباين أنماط التعمير وتحول في الوظائف، تخضع لعوامل متداخلة ومتراكبة، وتتباين من مجال إلى مجال بأبعاد وأشكال مختلفة طبعت المدن الكبرى، وبتحولات عميقة، أكدت على توجه استقرار غالبيتها بالمدن والحواضر بوتيرة جد سريعة[20].

فدينامية التوسع الحضري بالمغرب اتصلت منذ بداية القرن 20 بشكل كبير مع دخول الاستعمار، الذي قام بإحلال نمط جديد في طريقة تعامله مع المجال، وأثر في تغير معالم المدن وبنية المجتمع، وفي تشكيل التراب المغربي وهيكلته." فقد جاء قرار سلطات الحماية بنقل العاصمة الإدارية من مدينة فاس نحو الرباط، وتعزيزها بمدينة القنيطرة بقاعدتها العسكرية، وتقوية دور الدار البيضاء بتعزيز تنافسية مينائها وتعزيزها بمدينة المحمدية. ليدشن انطلاقة جديدة في تشكيل التراب الوطني، تجلت معالمه ببروز نواة المتروبول الوطني الكبير بقيادة مدينة الدار البيضاء، التي مارست جذبا للسكان وقوة استقطاب بفعل ديناميتها الاقتصادية الجديدة"[21]. بصرف النظر عن المساحات الشاسعة التي تسمح بالتوسع الحضري[22].

---

[19] - Bernard Bret (2015): *Pour une géographie du juste, Lire les territoires à la lumière de la philosophie morale de John Rawls*, Presses Universitaire de Paris Ouest, coll. Espace et Justice Op.Cit . P. 189.

[20]- Berriane,M.(2015) : *Dynamiques territoriales et politiques publiques*: Territoires fonctionnels et territoires officiels. In Dupret, B, Rhani, Z., Boutaleb,A.& Ferrié,J. Eds. Le Maroc au present: D'une époque à l'autre, une société en mutation. Casablanca: Centre Jacques-Berque 2015. PP 31-60. P 31.

[21]– الكبير عطوف(2020):التتمدين والهجرة والتحولات الاجتماعية في تاريخ الدار البيضاءفي ظل إكراهات الماضي وتحديات الحاضر(1912 – 2014)– المدينة العربية: تحديات التمدين في مجتمعات متحولة، (مؤلف جماعي), المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات. ص 345.

[22]– Vassal Serge (1951) :*Les industries de Casablanca*. In: Cahiers d'outre-mer. N° 13 - 4e année, Janvier-mars 1951. P .P. 61-79; P.64.

ساهم تظافر العوامل السياسية والاقتصادية والأحداث الداخلية والخارجية– وعلى فترات متفاوتة محكومة بظرفيات خاصة طبعت تاريخ المغرب– في جعل مدينة الدار البيضاء تعرف تحولات عميقة، من حيث تطور وتنوع تشكيلاتها السكانية في تعدادها وتركيبتها، وتنامي أطرافها وتضخم ضواحيها، وبروز المدارات الهامشية[23].

وعلى اختلاف الفترة الزمنية لظهور الهوامش الحضرية بمدينة الدار البيضاء، "أبانت جل الدراسات حولها إلى اعتبار البعد الديمغرافي، وأساسا التدفق السكاني كحصيلة للحركات الهجرية بمثابة القاسم المشترك بينها والعامل الرئيسي في تحريك ديناميا‌تها. وما يترتب على ذلك من حاجيات سكانية مسترسلة ومن تداعيات على المجال الحضري للمدينة"[24].

فقد عرفت مدينة الدار البيضاء توافدات هجرية لم تعهدها من قبل، "فقد عرف عدد السكان الحضريين في الدار البيضاء خلال الفترة ما بين 1936 و 1952 زيادة بنسبة 325%، نتيجة أهمية الهجرة القروية والهجرة الداخلية على وجه الخصوص[25]. وقد كان للانطلاقة الصناعية التي عرفتها المدينة دور كبير في تشجيع تيارات الهجرة إليها، مما جعلها تنمو وتتوسع بشكل كبير.

كان لهذا التوسع الكبير والضغط الديمغرافي الذي طرحه تزايد الساكنة المغربية، أن طرح مشاكل عديدة على المدينة وعلى المهتمين بالشأن الحضري، حيث تنامت ساكنة الصفيح خاصة بجوار المصانع وأصبحت تقدر ب 50000 نسمة سنة 1952[26]. فترتب عن ذلك هيكلة مجالية متناقضة بين الأحياء الأوربية وأحياء السكان المغاربة الذين كونوا غيتوهات شكلت تهديدا على السكان الأوربيين وللمصالح الاقتصادية الأوربية في المدينة، فتبنت سلطات الحماية سياسة حضرية قائمة على التحكم في المجال والفصل الاجتماعي بين الساكنة المغربية والأوربية[27].

---

[23] - Vassal Serge (1951) :*Les industries de Casablanca*. In: Cahiers d'outre-mer. N° 13 - 4e année, Janvier-mars 1951. P .P. 61-79. Op.Cit. P.68.

[24]– الكبير عطوف(2020):التتمدين والهجرة والتحولات الاجتماعية في تاريخ الدار البيضاءفي ظل إكراهات الماضي وتحديات الحاضر(1912 – 2014)– المدينة العربية: تحديات التمدين في مجتمعات متحولة، (مؤلف جماعي), المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات. ص 345. مرجع سبق ذكره, ص 10.

[25]- Jim House (2012): *L'impossible contrôle d'une ville coloniale ? Casablanca, décembre 1952*. In Genèses 2012/I. n° 86. PP. 78-103. P. 79.

[26]- Idem. P. 82 .

[27] - Robert Escallier (2004)*: Marges et marginalités socio-spatiales dans la ville marocaine*, Cahiers de la Méditerranée 69/ 2004. PP. 117-127. P.1.

شكل مخطط بروست المحطة الأولى في تنظيم وهيكلة مجال الدار البيضاء، وهو مخطط وظيفي بقي ساري المفعول حتى عام 1945. "يركز أساسا على التمييز الحضري قصد عزل أحياء الساكنة المغربية المتمركزة في المدينة القديمة، عن الأحياء الجديدة المخصصة لإيواء المستوطنين المعمرين"[28].

وبعده جيء بالمهندس " ميشيل إيكوشار" الذي التصق هو الآخر اسمه بتوسع مدينة الدار البيضاء، الذي حاول وضع تصميم هندسي "يرمي إلى مواجهة التوسع العمراني العشوائي، الذي طبع المدينة منذ الفترة 1930 – 1950"[29] بعدد سكان "بلغ 650000 نسمة، من ضمنهم 100000 نسمة تقطن بأحياء الصفيح" [30]. هذه الأخيرة اكتظت بالمهاجرين القرويين" حولهم التحديث الاستعماري إلى بروليتاريا مهمشة لا تتوفر على مؤهلات التكيف مع النظام الاقتصادي في الدار البيضاء"[31].

نتج عن حالة التطور الاقتصادي والاجتماعي زمن الحماية، تزايد سرعة وتيرة الهجرة وأعداد الوافدين أملا في الحصول على دخل قار. فطرح مشكل السكن بحدة، كما طرحت مشاكل أخرى على مستوى الصحة العمومية والنقل والمرافق العمومية.

هذه الدينامية السكانية التي عرفتها مدينة الدار البيضاء، ومخلفات التنظيم المجالي الموروث عن الاستعمار، جعلت الإدارة المغربية بعد الاستقلال في مواجهة معقدة مع تدبير المجال الترابي. لذلك فإن الدولة تدخلت بموارد مادية وبشرية وأوراش لحل أزمة السكن وتقليص التفاوتات المجالية الحضرية. "غير أن تدخلات السلطة العمومية في ميدان التعمير ومعالجة القضايا الحضرية، غالبا ما تكون متأخرة وذات طابع استعجالي، وتشوبها عدة ثغرات كعدم التنسيق بين الفاعلين والهيئات الإدارية المكلفة برسم سياسة التعمير والتهيئة المجالية"[32].

---

[28] - Rachik. A (2002) : *Casablanca : l'urbanisme de l'urgence* . Imprimerie Najah Eljadida. Casablanca. 1ére édition. P .P 21-22.

[29]– الكبير عطوف(2020):التتمدين والهجرة والتحولات الاجتماعية في تاريخ الدار البيضاءفي ظل إكراهات الماضي وتحديات الحاضر(1912 – 2014)– المدينة العربية: تحديات التمدين في مجتمعات متحولة، (مؤلف جماعي), المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات. ص 345. مرجع سبق ذكره. ص 10.

[30] –Miège, Jean-Louis(1962) : *Le Maroc et l'Europe.Les Difficultés* : 1830-1894 . Paris : P.U.F ; p. 45.

[31]– Robert Robert Escallier (2004)*: Marges et marginalités socio-spatiales dans la ville marocaine,* Cahiers de la Méditerranée 69/ 2004. PP. 117-127.Op.Cit. P.2.

[32]- Rachik. A (2002) *: Casablanca : l'urbanisme de l'urgence* . Imprimerie Najah Eljadida. Casablanca. 1ére édition. Op.Cit . P. 24.

ظلت مدينة الدار البيضاء" بفضل ديناميتها المعهودة، ومناخ الأعمال الذي يميزها، والاستثمارات التي تستقطبها على الصعيد الوطني، تدعم مكانتها الاقتصادية وتوسع من نسيجها الصناعي، وفي نفس الوقت كان المحتوى الاجتماعي تهيمن عليه الفئات المهمشة ب 1,3 مليون نسمة تعيش ظروفا معيشية صعبة على مستوى السكن وتمارس مهنا مؤقتة أو عاطلة عن العمل[33].

وعموما كانت الهجرات القروية والداخلية نحو مدينة الدار البيضاء، وراء النمو الاقتصادي المسترسل والتطور الديمغرافي اللافت للانتباه. فازداد اهتمام السلطات العمومية بالعاصمة الاقتصادية والمالية للبلاد، ومن ثم محاولة إيجاد حلول للاختلالات الاجتماعية والمجالية الحضرية التي تعرقل التطور الطبيعي للمدينة، والتي كبرت وتوسعت بإيقاع سريع.

وهكذا مثلث بداية الثمانينيات من القرن الماضي المرحلة الأساسية في تاريخ تمدين الدار البيضاء، من خلال تدخل الدولة مباشرة بإعادة هيكلة المجال الإداري للمدينة واعتماد أدوات التخطيط والتهيئة الحضرية "[34].

على مستوى التنظيم والتقطيع الجماعيين،" راهن المسؤولون والمختصون على إدخال تغييرات عميقة على مفهوم خريطة المدينة، من أجل إيجاد أجوبة شافية للمشكلات التي تطرحها مدينة متروبولية كبيرة كالدار البيضاء. فكان التقطيع الإداري يكمن في إيجاد عمالتي الدار البيضاء والمحمدية، وإقليمي النواصر ومديونة، إضافة إلى 8 عمالات المقاطعات (داخل الدار البيضاء)، أما التقطيع الجماعي فيتجسد في المقاطعات وعددها 16 مقاطعة (داخل الدار البيضاء)، ثم الجماعات الحضرية والقروية وعددها 17 جماعة"[35].

غير أنه تبين مع مرور الوقت، أن هذا التنظيم الإداري – المجالي تشوبه نواقص عدة، منها ما يرجع إلى إرث التهيئة الاستعمارية غير الملائمة، ومنها ما يرجع إلى توسع المدينة بطريقة عشوائية، غير مضبوطة، قانونيا وإداريا وسياسيا وتنمويا وعمرانيا؛ فقد أدى النمو الحضري إلى جانب تغيير النسيج

---

[33]- Robert Escallier (2004): *Marges et marginalités socio-spatiales dans la ville marocaine*, Cahiers de la Méditerranée 69/ 2004. PP. 117-127. Op.Cit. P.2

[34]- Sébastien Gadal (2006): *Dynamiques de peuplements et urbanisation : Casablanca, 1994-2002*. Conference : Les villes aux dédis du développement durable : quelle maitrise de l'étalement egations associées ? Janvier 2006.P.2.

[35]– المصطفى شويكي(1996): الدار البيضاء: مقاربة سوسيومجالية. منشورات جامعة الحسن الثاني– عين الشق– كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة الأطروحات والرسائل: 1 ص.238.

القديم إلى تكثيف المجال المبني وتكثيف للوظائف الحضرية [36]. ولعل ذلك ما جعل الدار البيضاء تتخبط في مشكلات عدة، تكمن أساسا في غياب مشروع– برنامج حضري متكامل، تمكنه من مصاحبة ومراقبة التوسع العمراني – المجالي للمدينة. ومن أجل تجاوز الاختلالات المشخصة، والقيام بتدبير أحسن لشؤون الحاضرة المتروبولية وجهتها، قررت السلطات العمومية بلورة مخطط جديد يعتبر الثالث من نوعه في تاريخ تمدين الدار البيضاء.

قررت السلطات العمومية ضبط توسع العمران ومراقبة المعمار على المستويين القانوني والبيئي، بهدف الحد من الاختلالات السابقة، وتحديد الآليات ومكونات ووظائف جديدة للأحياء، وضبط تنظيم النقل العمومي." فتمت المصادقة على المخطط التوجيهي للتهيئة الحضرية للدار البيضاء الكبرى سنة 1984، وهو ثالث مخطط تعرفه الدار البيضاء خلال القرن 20 وضعه المهندس الفرنسي "ميشيل بانسو"[37].

وعلى الرغم من جميع هذه التدابير والإجراءات التي صاحبت توسع المدينة، على المستويين الحضري – المجالي والعمراني، خلال الفترة 1980–2000، بينت الدراسات المتعددة، التي تناولت تطور المدينة، تزايد الاختلالات في المجالات المختلفة، ما تسبب في ضعف التدبير وهشاشة الحكامة والحد من قدرة الحاضرة الوطنية الأولى على مراكمة الاستثمارات واستقطاب المشاريع، الشيء الذي جعل من مدينة الدار البيضاء "حاضرة متأزمة"[38]. فعكفت السلطات العمومية، منذ العشرية الأولى من القرن الحالي، على دراسة الاختلالات التي شخصت من خلال دراسات عديدة ووازنة، قصد رفع تحديات التنمية التي يمكنها ضمان مستقبل المدينة ومحيطها الجهوي.

يظهر مما سبق أن المشكلات التي تتصل بحياة السكان، انعكست على المشهد الحضري في مدينة الدار البيضاء، الذي صار يتميز بثنائية مجالية: مجال هامشي يتجلى في التعمير اللانظامي القائم على مخالفة قانون التعمير وغياب شروط الحياة الحضرية اللائقة، وتعمير قوي نظامي يرمز للرخاء

---

[36] - Bonnet. J, et Tomas. F. (1989): *Centre et périphérie. Eléments d'une problématique urbaine*. In: Revue de géographie de Lyon, vol. 64, n°1, 1989. PP. 3-12. P. 4.

[37]– الكبير عطوف(2020):التمدين والهجرة والتحولات الاجتماعية في تاريخ الدار البيضاءفي ظل إكراهات الماضي وتحديات الحاضر(1912 – 2014)– المدينة العربية: تحديات التمدين في مجتمعات متحولة، (مؤلف جماعي), المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات. ص 360. مرجع سبق ذكره، ص 10.

[38]– المرجع نفسه، ص 361.

والهيمنة الاجتماعية"[39]. مما فسح المجال للتفاوت السوسيومجالي، حيث تتكدس طبقات اجتماعية هشة في الأحياء الهامشية غير اللائقة[40] نسجت خيوطها منذ مخطط "بروست". واستمرت هذه التفاوتات مع المخططات اللاحقة لكل من "إيكوشار" و"بانسو"، لذلك عرفت المدينة مجموعة من المشاكل التعميرية المتشعبة، فعملت الدولة على تبني استراتيجيات متعددة سعيا منها لمواجهة هذه المشاكل. لكن هذه السياسات رغم اختلاف ظروفها الزمنية اتسمت بطابعها الاستعجالي وحضور الهاجس الأمني على حساب الغايات الاجتماعية للساكنة البيضاوية، الشيء الذي طرح بدوره العديد من المشاكل. مما حال دون بلورة أهداف الإدارة.

غير أن الارتباط العضوي والوظيفي للمشاكل الحضرية، سيؤدي بالحلول القطاعية وحضور الهاجس الأمني في تدبير المدن لا محالة إلى تفاقم هذه المشاكل واستفحال نتائجها في المستقبل. وهكذا ستجد الدولة نفسها بعيدة عن تلبية الحاجيات المتصلة بالمجال الحضري.

أصبح التحكم في المجال البيضاوي يفرض نفسه أكثر من أي وقت مضى لتنطيم استعماله، والذي من شأنه أن يضمن التوازن في توزيع المشاريع والتجهيزات العمومية وبشكل منصف، ومحاولة القضاء على التفاوتات بين مكونات مجال الدار البيضاء. ذلك أن مسألة الإنصاف المجالي في الدار البيضاء تطرح بشدة اليوم "نظرا لتعمق الفجوات والتباينات الاجتماعية" أكثر فأكثر[41].

كل هذه الأسباب وغيرها، جعلت الإدارة تفكر في الانتقال من السياسة القطاعية التي تقوم على المركزية في التدبير، إلى تبني مقاربة جديدة تتجسد في "سياسة المدينة"، والتي تهدف إلى تحسين إطار الحياة بالمناطق الحضرية في وضعية هشة، والحد من الفوارق بين المجالات الترابية، مركزة أساسا على التجديد الحضري، وتوفير الأمن والوقاية من الانحراف، والاهتمام بالتنمية الاجتماعية والثقافية للأحياء المستهدفة، وكذلك التربية والتعليم وخلق فرص الشغل.

---

[39] - Rachik .A (2005): *Casablanca: L'urbanisme de l'urgence*. Imprimerie Najah Eljadida . Casablanca 1ére édition . Op.Cit.P.P 21-22.

[40]– حسب الباحث المصطفى شويكي، يحيل هذا المفهوم على إطارين مرجعيين: يتمثل الأول في السكن كمستوى ميكروسوسيومجالي تتجسد فيه الوخامة في الإطار المباشر لحياة الأسر والأفراد، والثاني في الحي أو التجمع السكني كمستوى ماكروسوسيومجالي لتبلور الوخامة الحضرية كإطار جماعي للحياة.(المصطفى شويكي: السكن غير اللائق, المفاهيم والدلالات، في السكن غير اللائق بالدار البيضاء, منشورات الاتحاد الجغرافي المغربي–فرع الدار البيضاء–عين الشق 2004 ص.ص 5 – 23).

[41]– احمد جبرون و آخرون (2014): ما العدالة؟ معالجات في السياق العربي. الطبعة الأولى.المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات . قطر. ص 34.

هكذا فرضت هذه السياسة الترابية مكانتها كمعطى شمولي، يجب اعتماده لتجاوز القصور الحضري وإنجاح العملية الحضرية بالمدينة. باعتبارها أيضا وسيلة لتقييم الأهداف المسطرة، والتي تم التخطيط لها في وثائق التعمير بما يضمن العدالة المجالية.

الإشكالية :

عرفت مدينة الدار البيضاء تحولات سريعة عززت مكانتها بشكل كبير في النسيج الحضري للمغرب، فقد عرفت منذ الفترة الاستعمارية دينامية عمرانية وديمغرافية كان لها أثر واضح على توزيع السكان والتجهيزات. فقد كان لاختيارات التهيئة التي وضعها الاستعمار للمدينة بجعلها العاصمة الاقتصادية، أن ساهم في تقوية استقطابها للسكان حتى بعد حصول الاستقلال، ويظهر ذلك من خلال وزنها الديمغرافي على الصعيد الوطني، فقد انتقل السكان في المدينة من1718921 سنة 1971 إلى 2470434 سنة 1982، ثم انتقل إلى 3126785 سنة 1994 ليتعدى ذلك سنة 2004 حيث وصل 3220827 ، ليبلغ سنة 2014 ما عدده 3359818 نسمة أي ما يعادل 16% من سكان المدن بالمغرب.

وفي هذا الإطار شهدت المقاطعات الجنوبية من مدينة الدار البيضاء نموا ديمغرافيا كبيرا، حيث تضاعف عدد سكانها في ظرف عشر سنوات من 1914099 نسمة سنة 2004 إلى 2187923 نسمة سنة 2014، محققة بذلك زيادة سنوية وصلت 1,3% خلال العشرية الأخيرة، وهي الأعلى على صعيد الجماعة الحضرية لمدينة الدار البيضاء. وقد كان هذا التوسع الديمغرافي الذي أملته الريادة الاقتصادية لمدينة الدار البيضاء خاصة في ميدان الصناعة، مرتبطا بالمبادرة الحرة في مجال التصنيع منذ عهد الحماية؛ الذي أصبح أولوية استراتيجية فرض على الدولة مسايرته. إذ تعد القطب الاقتصادي الأول في المغرب؛ وبالرغم من أنها لا تشكل سوى 2,7% من مجموع التراب الوطني بمساحة لا تتجاوز 216,56 كلم²، فإنها تحتضن 3097 وحدة صناعية سنة 2015 وتساهم ب 31,9% في الناتج الداخلي الإجمالي[42].

وقد مكنت هذه المكانة الاقتصادية والديمغرافية التي تميز مدينة الدار البيضاء من أن تشهد دينامية مجالية سريعة، من خلال فتح عدة مناطق جديدة للتعمير ومتفرقة عبر تراب مقاطعات المدينة، موجهة خاصة للسكن. كما تم وضع العديد من البرامج المتعلقة بالنقل والتنقل وبرنامج القضاء على دور الصفيح وتأهيل الأحياء العشوائية وتوفير التجهيزات الجماعية. كل ذلك في إطار تدابير ترابية تنبني على

[42]– المندوبية السامية للتخطيط، النشرة الإحصائية السنوية لجهة الدار البيضاء– سطات، نونبر 2020.

التمييز الإيجابي للمجالات الهامشية بالمدينة لتعزيز التناسق بين مكونات المدينة وتحقيق العدالة المجالية، بواسطة سلسلة من التدابير السياسية والتقنية والتي تعتبر من الآليات الشائعة في نمو المجتمعات الحضرية وتوسعها، وضمان التوزيع العادل للتجهيزات والمرافق الحيوية للسكان. غير أن شكل هذا التوزيع يفرض معرفة بالخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية للساكنة، حتى تكون التدخلات العمومية مستجيبة لمستوى تطلعات السكان وللأهداف المسطرة للمدينة مستقبلا. خاصة وأن التحدي الديمغرافي شكل أمام مدينة الدار البيضاء أعظم تحد في القرن العشرين، وازداد أكثر مع الألفية الثالثة. ولذلك فإن النهوض بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للسكان يعتبر صلب السياسات العمومية للرفع من مستوى التنمية البشرية، التي يقتضي تحقيقها بمدينة الدار البيضاء تدخل الدولة في تنظيم وهيكلة المجال عبر التخطيط والتدبير الحضريين.

ومع أهميتها كقطب حضري هام وطنيا على المستويين الاقتصادي والديمغرافي، إلا أن مدينة الدار البيضاء أفرزت مشاكل اجتماعية كانت معالمها المجالية واضحة، تجلت في بروز مجالات هامشية تعاني من مشاكل عديدة كصعوبة التنقلات وسوء توزيع التجهيزات وضعف الخدمة التي يحتاجها سكانها، إضافة إلى ازدهار حركة البناء في اتجاه الجنوب والشرق، منها ما هو قانوني ومنها ما هو غير قانوني؛ توفر عروضا سكنية متنوعة وفي متناول الأسر ذات الدخل المتواضع.

وفي هذا الإطار يطرح السؤال المركزي: ما مدى إسهام سياسة المدينة في تصحيح ومعالجة الاختلالات الحضرية وتحقيق العدالة المجالية بمدينة الدار البيضاء؟ وإلى أي حد نجحت هذه المدينة في تنظيم مجالها وتهيئة عمرانها، حتى يستفيد سكانها من تنمية مستدامة قادرة على مواجهة تحديات الماضي وإكراهات الحاضر والمستقبل؟

تثير هذه الإشكالية العديد من التساؤلات الفرعية وهي كالتالي:

- كيف وصلت مدينة الدار البيضاء إلى هذا الوضع غير المتوازن في مجالها الترابي؟
- لماذا لم تكن تجارب التخطيط الحضري بعد الاستقلال قادرة على إنجاح العملية العمرانية في مدينة الدار البيضاء وتحقيق العدالة المجالية؟
- كيف تفشت ظاهرة الفارقية المجالية بين المدينة المركزية والهوامش الحضرية الداخلية بمدينة الدار البيضاء؟
- ما مرتكزات سياسة المدينة والآليات الكفيلة بتحقيق العدالة المجالية بمدينة الدار البيضاء؟
- هل ستتمكن سياسة المدينة من التغلب على تحديات الماضي والاستجابة لحاجيات السكان الحاضرة؟

- ما مدى قدرة التوقعات المستقبلية على الاستجابة للحاجيات المستقبلية للهوامش الحضرية بمدينة الدار البيضاء؟
- ما الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية لساكنة الهوامش الحضرية بمقاطعات الجنوب من الدارالبيضاء؟ وكيف سيتفاعل السكان مع استراتيجية سياسة المدينة لتدبير مجالهم؟

فرضيات الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من مجموعة من الفرضيات للإجابة على الاشكالية المطروحة وهي:

- الفرضية الأولى: أن نمو الهوامش الحضرية الداخلية بمدينة الدار البيضاء ارتبط بالإرث الاستعماري في مجالي التدبير والتخطيط الحضريين؛
- الفرضية الثانية: أن السلوك الديمغرافي للسكان وحراكهم السكني، قد أحدث خلخلة للبنيات السوسيو-اقتصادية بالمدينة وتفاوتا في الثقل السكاني بين أجزائها، وأثرا في تطور التنظيم الاجتماعي للمجال من جهة، وفي العلاقة بين العرض والطلب على خدمات التجهيزات العمومية بين المناطق في توافق مع التطور السكاني بها من جهة ثانية.
- الفرضية الثالثة: أن ضعف النظرة المستقبلية لتنظيم المجال وتهيئته، والتي طبعت تدخلات السلطة العمومية بعد الاستقلال، عمقت الهشاشة الحضرية بمقاطعات الجنوب؛
- الفرضية الرابعة: أن التخطيط لحاجيات السكان يمكن أن يحقق العدالة المجالية، إذا كان قائما على المتابعة والتقويم؛

أسباب اختيار الهوامش الحضرية لمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء موضوعا للدراسة:

يتحدد مجال الدراسة في المقاطعات الجنوبية من مدينة الدار البيضاء (أنظر خريطة توطين مجال الدراسة).

الخريطة رقم 1:

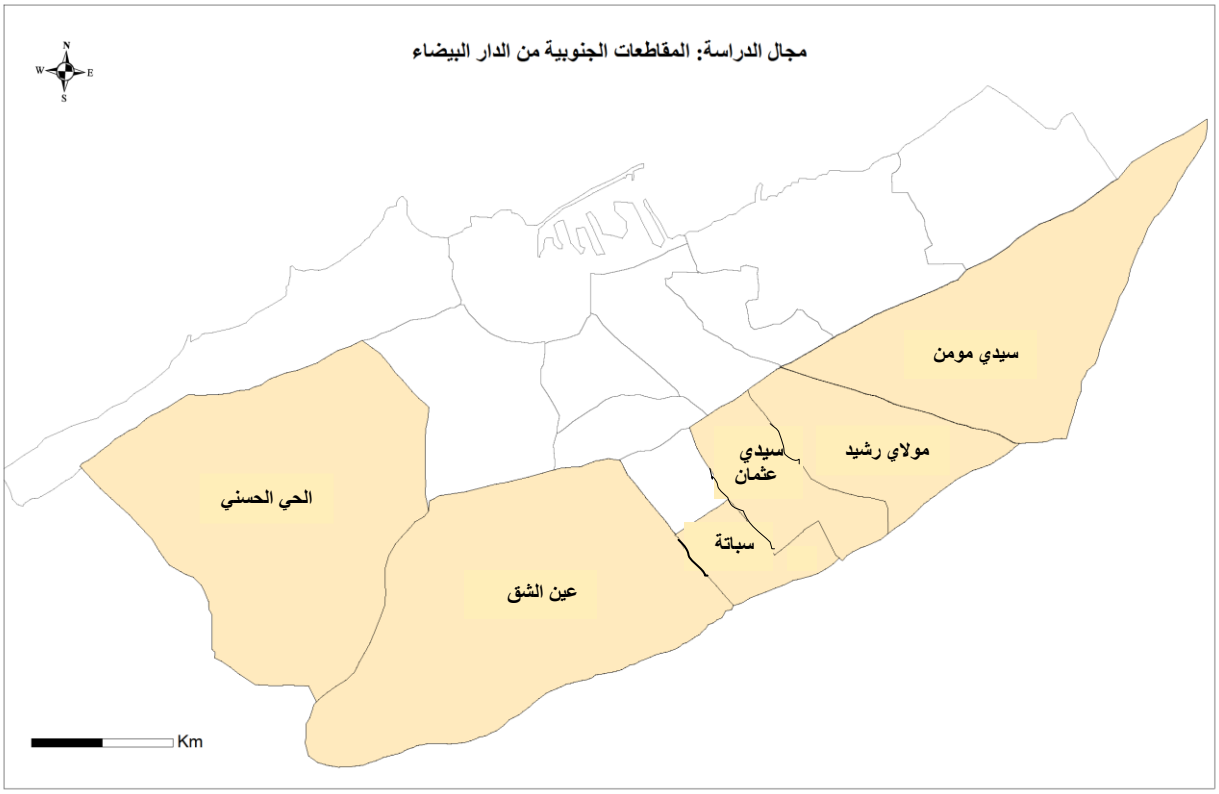

ولم يكن محض صدفة اختيار الهوامش الحضرية بهذه المقاطعات موضوعا للدراسة، وإنما جاء لتداخل مجموعة من العوامل الموضوعية لتوضيح موضوع السياسة الترابية ودورها في مدى تحقيق العدالة المجالية بهذه المجالات من الدار البيضاء.

ذلك أن البحث الجغرافي المهتم بموضوع العدالة المجالية وأهميته في توصيف السياسة الترابية، ودوره في استنباط حلول يمكن أن تساهم في إيجاد نوع من العدالة المجالية يتميز بحداثته. إضافة إلى التوجه الرأسمالي للسياسة الترابية بمدينة الدار البيضاء المنخرط في مسلسل العولمة قد يعيق تحقيق العدالة المجالية. وهذا يجد جذوره التاريخية في المرحلة الكولونيالية القائمة على الفصل السوسيومجالي.

كما أن ارتباط الساكنة شعوريا بالمجال يمثل الشعور بالانتماء الطبقي. وأن الاختيارات والتوجهات التي يجري ضبطها على مستوى الهوامش الحضرية، إنما يرسخ للفوارق بين المجالات المركزية والهامشية، حيث أن تنمية المركز البيضاوي يكون على حساب الهوامش.إضافة إلى ذلك أن الحجم المساحي و الديمغرافي للمجالات الهامشية والموارد التي تتوفر عليها ومورفلوجيتها من العناصر الأساسية المفسرة لاختيار الموضوع.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في القيمة العلمية التي يكتسبها الموضوع في تسيير شؤون السكان الحضريين، خصوصا القائم على مبدأ التنمية الاجتماعية والمجالية. خاصة وأن المدينة عرفت تجارب تخطيطية منذ العهد الكولونيالي. مما جعل تقييم التجربة الحالية في التدبير الترابي لشؤون مدينة الدار البيضاء حاجة ملحة لتحسين الخدمات الاجتماعية للسكان، والحد من الممارسة الظرفية التي حكمت التدبير الحضري لمدينة الدار البيضاء.

أهداف الدراسة:

تتجلى أهداف هذه الدراسة في تقييم السياسة الترابية، ومدى فاعليتها في تحقيق العدالة المجالية والعدالة التوزيعية للتجهيزات العمومية داخل الهوامش الحضرية لمدينة الدار البيضاء. وكذا مقاربة الخلفيات التي تتحكم في تدخل السلطة في هذه المجالات، خاصة وأنها تعتمد على مكاتب دراسات أجنبية تتولى مهمة التخطيط الحضري للمدينة.

منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة في تناولها لموضوع السياسة الترابية والعدالة المجالية، وعلاقتها بالدينامية السكانية بالهوامش الحضرية الداخلية لمدينة الدار البيضاء، على المنهج الجدلي والمقاربة النقدية لربط الموضوع بالظرفية العامة التي أحاطت به، وتحليل واقع الهوامش الحضرية الداخلية لمقاطعات الجنوب والسكان في ديناميتها. كما استندت إلى المنهج الوظيفي والمقاربة الاستقرائية عندما يتعلق الأمر بمعاينة الظواهر ووصفها وفهمها.

وقد اتخذت هذه المنهجية الخطوات التالية:

أ- البحث البيبليوغرافي:

شكلت هذه الخطوة مرحلة أساسية أولى للتعرف والاطلاع على الجوانب النظرية للموضوع، وذلك بالاستناد إلى المراجع العامة والخاصة التي تطرقت للموضوع. لتكوين رصيد معرفي يمكن من المعالجة العلمية للحالة المدروسة المتعلقة بالهوامش الحضرية لمدينة الدار البيضاء، وذلك لوضع الأساس النظري والإطار المفاهيمي للبحث ومن توضيح أساليب المعالجة.

ب- التردد على المصالح الإدارية:

في هذا الإطار شكلت المقاطعات الجنوبية للدار البيضاء المصدر الرئيسي للمعلومات المتعلقة بالموضوع في شقه التعميري، بمعنى تصاميم التهيئة الخاصة بها. ثم هناك المصالح الجهوية والمحلية

لوزارتي الصحة والتربية الوطنية. كما تم التردد على مديرية الإحصاء التابعة للمندوبية السامية للتخطيط التي شكلت مصدرا للمعلومات الكمية لبناء المادة العلمية في هذه الدراسة.

ج – العمل الميداني:

نظرا لطبيعة البحث الجغرافي، فإن الدراسة الميدانية احتلت حيزا كبيرا في هذا العمل، وتمثلت إلى جانب المعاينة والمقابلات، في وضع استبيان استثمرت نتائجه في إعداد جزء من المادة العلمية بالباب الثاني. حيث أمكن عن طريقها استخلاص مجموعة من التقاطعات والمتغيرات، التي مكنت من مقاربة السياسة الترابية وتقييم نتائجها المجالية. وبالتالي تكوين صورة مقربة عن الهوامش الحضرية بالمقاطعات الجنوبية من الدار البيضاء.

شمل الاستبيان مجموعة من الأسر القاطنة بالهوامش الحضرية الداخلية في المقاطعات الجنوبية من مدينة الدار البيضاء. وروعي في العينة المسحوبة أن تهم أسرا من مختلف المجالات المدروسة، كما روعي في نسبها أن توافق عدد السكان بكل مقاطعة من المقاطعات الجنوبية.

بلغ المجموع الكلي للاستمارات المنجزة 386 استمارة. ويجد هذا العدد تبريره في التجانس السوسيو–اقتصادي والمجالي الذي يميز مجتمع الدراسة، وهو ساكنة الهوامش الحضرية الداخلية لمقاطعات الجنوب بمدينة الدار البيضاء. وقد تمت مراعاة الجانب العلمي في اختيار حجم العينة. ولتحديد حجم العينة تم اعتماد معادلة Steven K. Thompson القائمة على العلاقة التالية[43]:

$$n = \frac{N \times p(1-p)}{[N-1 \times (d^2 \div z^2)] + p(1-p)}$$

N هي حجم المجتمع الذي هو 1878864 نسمة

Z هي الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى المعنوية 0.05 و مستوى الثقة 0.95 وتساوي 1.96

d هي نسبة الخطأ وتساوي 0.05

– هناك العديد من المعادلات الرياضية التي تحدد حجم العينة وتتفق كلها في نفس العدد مع فروق بسيطة، ومنها معادلة "روبيرت ماسون" التي تتخذ التطبيق التالي: $n= M / [(s^2 \times (M-1))/pq]+1$ حيث: M هي حجم المجتمع، و **s**: هي قسمة الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى الدلالة 0.95 أي قسمة 1.96 على معدل الخطأ 0.50، و **p**: هي نسبة توافر الخاصية وهي 0.50، و **q**: هي النسبة المتبقية للخاصية وهي 0.50.

[43] - Steven K. Thompson (2012) : *Sampling*, Third Edition, p : 59-60

p هي القيمة الاحتمالية 0.50

وتطبيق المعادلة يتخذ العمليات التالية:

n = 1878864*0.50(1−0.50)/[1878864−1*[(0.05)²/(1.96)²] + 0.50 (1− 0.50)]

= 1878864*0.50*0.50/[1878863*(0.0025/3.841)]+0.50*0.50]

= 1878864*0.25/[1878863*0.00065]+0.25

= 469716/1221.26095+0.25

= 469716/1221.51095 = **384,53**

فيكون حجم العينة بتطبيق المعادلة هو: **n=384,53** الذي يعتبر الحجم الحقيقي للعينة، وقد تم جبر العدد العشري إلى أقرب عدد صحيح لتكون العينة هي: **n=385** . وقد تم توزيع هذا الحجم من العينة على المقاطعات المشمولة بالدراسة بشكل يتناسب وحجمها الديمغرافي، حتى تكون العينة أكثر تعبيرا وتحقيقا للهدف من الدراسة.

والجدول التالي يبين توزيع المستجوبين على المقاطعات المعنية بالدراسة حسب حجم العينة المتحصلة من معادلة Steven K. Thompson[44]:

الجدول رقم1: الحجم الإجمالي لعينة الدراسة وتوزيعه على المقاطعات الجنوبية للدار البيضاء المشمولة بالاستبيان

المقاطعات	عدد السكان	%	حجم العينة (استمارة)	القيمة المقربة لحجم العينة بعد جبر العدد العشري إلى أقرب عدد صحيح
سيدي مومن	452863	24,1	92,78	93 استمارة
سيدي عثمان	219610	11,68	44,968	45 استمارة
مولاي رشيد	245484	13,06	50,281	51 استمارة
سباتة	116255	6,18	23,793	24 استمارة
عين الشق	376772	20,05	77,1925	77 استمارة
الحي الحسني	467880	24,9	95,865	96 استمارة
المجموع	1878864	100	385	386 استمارة

المصدر: الباحث نفسه.

[44]– هناك جدول يحدد حجم العينات من مجتمعات الدراسة وضعه مورغان وكريجسي (انظر الملحق).

الشكل رقم 1: توزيع نسبة مساهمة المقاطعات الجنوبية من الدار البيضاء حسب حجمها الديمغرافي سنة 2014

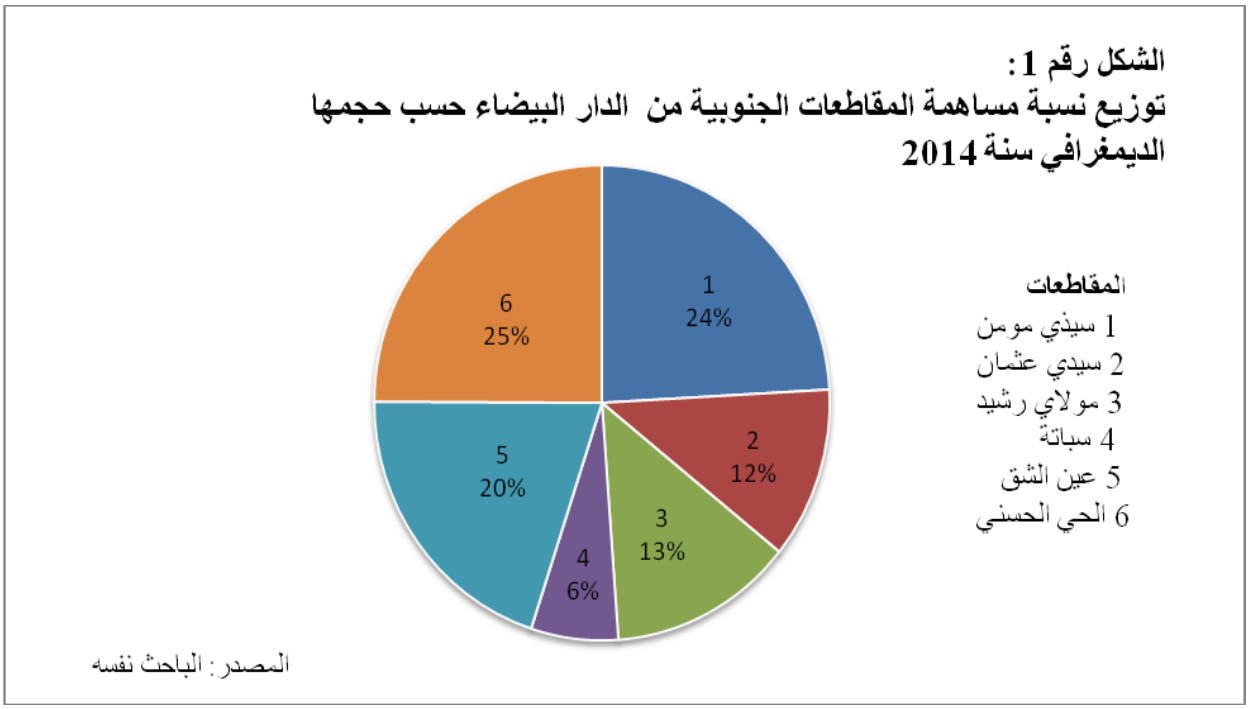

وقد تم اعتماد أسلوب المعاينة العشوائية المنتظمة (أسلوب السحب)، ولتحديد رقم بداية أول استمارة والأرقام التسلسلية التي تليها، وذلك أولا: "بتطبيق العملية التالية: **k= n/n´**، ثم تطبيق العملية الموالية: **k + I** "[45] للوصول إلى الحجم الكلي للاستمارة في كل مقاطعة من مقاطعات الجنوب بمدينة الدار البيضا، حيث أن:

" k: تمثل المقدار (فترة النظام)؛

n: تمثل مجموع الاستمارة المستخرجة من مجموع المقاطعات الجنوبية؛

n´: تمثل مجموع الاستمارات الخاصة بكل مقاطعة؛

I: يمثل رقم الاستمارة الأولى؛ وهو رقم عشوائي يسحب من المجال الممتد بين **1 < k** "[46] .

وهكذا، تم تطبيق العمليات في كل عينة من عينات الاستمارة الخاصة بكل مقاطعة لتحديد أرقامها التسلسلية ، حتى تكون فرصة الإحاطة بالمجتمع المدروس في مجال الدراسة.

والجدول التالي يبين العمليات المدرجة لتحديد الأرقام التسلسلية الخاصة بالاستمارات في كل مقاطعات الجنوب من الدار البيضاء :

---

[45]– مركز الإحصاء: دليل المعاينة الإحصائية. أبو ظبي. www.scad.ae 20/ 7/ 2016. ص 9-10.

[46]- المرجع نفسه . نفس الصفحة .

الجدول رقم 2: تحديد الأرقام التسلسلية للاستمارات في مقاطعات الجنوب من مدينة الدار البيضاء

المقاطعة	حجم العينة	المقدار ´k=n/n	رقم استمارة البداية (I)	رقم الاستمارة الثانية وما بعدها k+I
سيدي مومن	93 استمارة	386/93= 4	**2** = 4 > 1	2) 2 + 4 = **6** 3) 4 + 2 × (4) = **12**....
سيدي عثمان	45 استمارة	386/45= 8	**4** = 8 > 1	2) 4 + 8 = **12** 3) 4 + 2 × (8) = **20**...
مولاي رشيد	51 استمارة	386/51= 7	**3** = 7 > 1	2) 7 +3 = **10** 3) 3 + 2 × (7) = **17**...
سباتة	24 استمارة	386/24= 16	**8** = 16 > 1	2) 16 + 8 = **24** 3) 8 + 2 × (16) = **40**...
عين الشق	77 استمارة	386/77= 5	**2** = 5 > 1	2) 5 + 2 =**7** 3) 2 + 2 × (5) = **12**...
الحي الحسني	96 استمارة	386/96= 4	2 = 4 > 1	2) 4 + 2 = **6** 3) 2 + 4 × (4) = **18**...

وقد تم الاعتماد على الحزمة الإحصائية **س.ب.س.س** في معالجة الاستمارة، لما يوفره هذا النظام الإحصائي من سهولة في عملية إدخال البيانات. بالإضافة إلى نوعية المعادلات الإحصائية التي يتضمنها، والتي لها قدرة كبيرة في عمليات وصف المتغيرات وتحليلها، والوصول إلى نتائج إحصائية تساعد في الإجابة على تساؤلات البحث.

وقد تمت هذه المعالجة في النظام الإحصائي **س.ب.س.س** عبر المراحل التالية:

المرحلة الأولى: للتأكد من صدق وثبات الاستبيان تم تمرير الاستمارة على 40 أسرة، فأخضعت هذه العينة التجريبية لمعامل الصدق والثبات "**ألفا كرونباخ**" فتحقق هذا المعامل في 80% ، مما جعل تطبيقها على كامل العينة.

المرحلة الثانية: تفريغ ومعالجة الاستمارة على الحزمة الإحصائية **س.ب.س.س** ،التي مكنت من عدد كبير من الجداول التقاطعية، والرسوم البيانية.

كما تم الاعتماد على أدوات التحليل المجالي التي وفرها برنامج **أركجيس**، لما لهذه الأدوات من قدرة قوية على الكشف عن العلاقات الإحصائية والمجالية، والوصول إلى استنتاجات علمية يصعب الوصول إليها عن طريق المعالجة الوصفية والملاحظة العادية. كما أن للتعبير الكارطغرافي والبياني قدرة كبيرة على توطين الظواهر في امتداداتها المجالية وتمثيل اختلافاتها الكمية والنوعية، وعرض عدد من نتائج التحليلين الإحصائي والمكاني.

حدود الدراسة:

كما هو معلوم لا يخلو أي عمل أكاديمي من صعوبات، سواء خلال عملية جمع البيبليوغرافيا المتصلة بالموضوع، أو الاتصال بالإدارة، أو العمل الميداني بالهوامش الحضرية لمقاطعات الجنوب. وفي هذا الإطار فإن الصعوبات المتعلقة بالبحث البيبليوغرافي، تخص بالأساس قلة المصادر والمراجع التي تعالج موضوع الإنصاف المجالي كقضية جغرافية حضرية وكقضية متعلقة بالتعمير والتهيئة. فالبحث الجغرافي في هذا المجال لازال حديثا.

ثم هناك صعوبات مرتبطة بالإدارة، بحيث صعب الحصول على معلومات إحصائية مرضية يمكنها أن تفي بالغرض المطلوب من البحث. بل هناك من المصالح الإدارية التي امتنعت عن تقديم معطيات حول الموضوع، ونذكر خاصة الوكالة الحضرية للدار البيضاء الخاضعة لوزارة الداخلية، وشركة إدماج سكن الخاضعة لوصاية الوزارة نفسها، ثم شركة التهيئة العمران.

أما بخصوص العمل الميداني، فالصعوبة تجلت في تحفظ السكان من الإدلاء بتصريحات يمكنها أن تخدم الموضوع أكثر، بالإضافة إلى خطورة المجال المدروس، وامتناع مصالح وزارة الداخلية عن الترخيص للقيام بالعمل الميداني.

تصميم الدراسة:

قسمت هذه الدراسة إلى بابين تضمن كل منهما أربعة فصول:

الباب الأول: خصص لدراسة الدينامية المجالية للهوامش الحضرية الداخلية بالدار البيضاء بين التدخل العمومي والتوسع غير القانوني ويضم أربعة فصول:

- **الفصل الأول:** تناول الإطار النظري والمفاهيمي المهيكل للدراسة؛
- **الفصل الثاني:** تناول ظروف نشأة الهوامش الحضرية الداخلية و التحولات المجالية التي ميزت المجال البيضاوي ككل؛
- **الفصل الثالث:** خلاله تم استقراء مورفولوجية الهوامش الحضرية الداخلية وتحليل الصورة المميزة لها داخل المجال الحضري لمدينة الدار البيضاء؛
- **الفصل الرابع:** تم فيه تحليل الآليات التدبيرية التي واكبت إنتاج الهوامش الحضرية الداخلية.

الباب الثاني: تمت فيه معالجة آليات العدالة المجالية بالهوامش الحضرية لمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء وتضمن أربعة فصول:

- **الفصل الخامس:** عالج هذا الفصل الخصائص الديمغرافية للساكنة البيضاوية عموما وساكنة مقاطعات الجنوب وهوامشها الحضرية خصوصا؛
- **الفصل السادس:** تم خلاله العمل على تقييم تصميم التهئية، على مستوى التوزيع المجالي المستقبلي للتجهيزات العمومية الأكثر ارتباطا بالسكان؛
- **الفصل السابع:** تم فيه التركيز على قياس مستوى التدبير الحضري لدى الفاعلين العموميين وأشكال تدبير القطاعات الأساسية المتصلة بالسكان من ماء وكهرباء ونظافة؛
- **الفصل الثامن:** تم فيه استجلاء أشكال اندماج الساكنة المعنية في المجال الحضري لمدينة الدار البيضاء.

الباب الأول

الدينامية المجالية للهوامش الحضرية الداخلية بالدار البيضاء بين التدخل العمومي والتوسع غير القانوني

مقدمة الباب الأول

تعتبر دينامية الهوامش الحضرية الداخلية جزءا لا يمكن فصله عن دينامية المجال الحضري ككل. وتعكس هذه الدينامية في اختلاف وتيرة تطورها العلاقة بينها وبين الهيكلة السوسيو مجالية للمجال الحضري. فحالة التجزئة التي تميز هذه الهيكلة المجالية، تجعل من الهوامش الحضرية الداخلية تحظى بأهمية كبيرة في دراسة تناقضات المشهد الحضري وتفسير الخلفيات المتحكمة فيه.

وتقدم لنا مدينة الدرا البيضاء نموذجا لمعايرة الهامشية التي يختزلها توسع المجال الحضري. فقد شهدت المدينة نموا سكانيا منذ ظهورها كقطب حضري اقتصادي خلال الفترة الاستعمارية، ما جعل المجال الحضري يعرف تحولات متتالية، تحت تأثير ضغط النمو السكاني والوضع الاقتصادي للمدينة، وهو ما طرح مشاكل اجتماعية كانت معالمها المجالية واضحة، تجلت في تجزئة المجال إلى مركز وهامش، مما فرض تدخلا من الدولة لضبط وتنظيم التوسع الحضري، كانت هو الآخر معالمه بارزة من خلال عمليات التهئية التي تبنتها السلطة.

وليست الغاية من التطرق إلى دينامية الهوامش الحضرية بمدينة الدار البيضاء هي إبراز ثقل الماضي في تفسير حاضرها، بقدر ما تتمثل هذه الغاية في "الوقوف على الملابسات والقوى المتحكمة في نشأتها وتطورها، لِمَا لهذه العوامل من دور في فهم ميكانيزمات وخلفيات إنتاج المجال الحضري. ذلك أن تفكيك خيوط الموضوع يقتضي الرجوع إلى تاريخ المدينة"[47].

ومن هنا يطرح السؤال التالي: كيف ساهمت العوامل التاريخية في بلورة الهوامش الحضرية الداخلية للدار البيضاء؟ ويتفرع هذا السؤال إلى مجموعة من الأسئلة:

- ماهي السياقات المشكلة للهوامش الحضرية الداخلية بالدار البيضاء؟
- كيف أثرت هذه الأنماط الحضرية على مورفلوجية ومجال الدار البيضاء ؟
- كيف أسهمت أجهزة التدبير الحضري المحدثة في تكريس النمطية المميزة للمجالات الهامشية الحضرية الداخلية للدار البيضاء؟

ومن خلال هذه التساؤلات، فإن معالجة السياسة الترابية بالهوامش الحضرية الداخلية، فرضت قبل كل شيء اعتماد المقاربة التاريخية في تحليل ظروف نشأة هذه المجالات ومكانتها في السياسة

[47]– المصطفى شويكي(1996) : الدار البيضاء: مقاربة سوسيومجالية. منشورات جامعة الحسن الثاني– عين الشق– كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة الأطروحات والرسائل: 1 ص.135, مرجع سبق ذكره، ص 13.

العمرانية المتبعة بمدينة الدار البيضاء، من خلال الآليات التدبيرية التي اتخذتها الدولة لضبط المجالات الهامشية الحضرية الداخلية ومعها المجال البيضاوي ككل؛ وقد تم تحليل هذا الباب في أربعة فصول:

- **الفصل الأول:** تناول الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة، وذلك بالإحاطة بمفاهيم الهامش والهامش الحضري الداخلي، والعجز الحضري، والتدبير الحضري، والعدالة المجالية وصولا إلى مفهوم السياسة الترابية/ سياسة المدينة.
- **الفصل الثاني:** حاولنا من خلاله دراسة ظروف نشأة الهوامش الحضرية الداخلية ، والتحولات المجالية التي ميزت المجال البيضاوي ككل. وذلك عبر مقاربة الدينامية المجالية والاجتماعية للأحياء الهامشية الحضرية الداخلية للدار البيضاء. بالإضافة إلى الدينامية المرتبطة بالنشاط الصناعي، باعتبار هذه الدينامية ركنا من أركان التوصيفات التي ميزت الهوامش الحضرية الداخلية للدار البيضاء.
- **الفصل الثالث:** حاولنا من خلاله استقراء مورفولوجية الهوامش الحضرية الداخلية، وتحليل الصورة التي صارت تميز الهوامش الحضرية الداخلية لمدينة الدار البيضاء. وتكوين معرفة تاريخية بالسياسة المتبعة بالمجالات الهامشية الحضرية الداخلية من مدينة الدار البيضاء.
- **الفصل الرابع:** خلاله تم تحليل الآليات التدبيرية التي واكبت إنتاج الهوامش الحضرية الداخلية. لما لهذه الآليات من دور كبير في هندسة الهوامش الحضرية الداخلية، من حيث التصور المرغوب فيه لمجتمع الهوامش الحضرية الداخلية، وحاجياته من التجهيزات. والوقوف على ظاهرة العجز كمعطى هيكلي في التاريخ العمراني للدار البيضاء على مستويي التأطير والتدبير.

الفصل الأول

الإطار النظري والمفاهيمي

مقدمة الفصل الأول

حظي مفهوم الهامش باهتمام كبير لدى الباحثين في علم الاقتصاد وعلم الاجتماع قبل الجغرافيين، من خلال مقاربات اهتمت بإشكالية التفاوت في مستويات التنمية على الصعيد العالمي، ومنهم في المجال الاقتصادي نذكر سمير أمين الذي عرف في كتابه "التطور اللامتكافئ "نظرية المركز والهامش"، باعتبار أن المركز تمثله البلدان المتقدمة، في حين أن البلدان المتخلفة تمثل الهامش[48]. أما في مجال علم الاجتماع فتعتبر مدرسة شيكاغو رائدة في مجال مقاربة المفهوم من خلال ظاهرة التحضر والهجرة مع وليام طوماس وروبرت إزرا بارك، ثم لويس ويرث"[49]. غير أن المفهوم انتقل إلى حقل الجغرافيا خاصة مع الجغرافيين الفرنسيين الذين اهتموا بمسألة التنمية المتوازنة، ويعتبر الجغرافي "إيف لاكوست" من أبرزهم، فقد حاول معالجة المفهوم ضمن مقاربة شمولية لتفسير التفاوتات المجالية بين الكيانات الجغرافية[50].

ومنه تظهر العلاقة الجدلية بين مكونين أساسيين هما: الهامش والاختلالات المجالية التي تميز مجالا معينا. مما يجعل مسألة العدالة المجالية تطرح بحدة في المقاربات الجغرافية، نظرا لتعمق الفوارق السوسيومجالية أكثر. مما يجعل من مفهوم العدالة المجالية يرافق التحليل السوسيو مجالي لمفهوم الهامش في المقاربة الجغرافية. غير أن مفهوم الهامش في الجغرافيا يواجه غموضا في تعريفه وصعوبة في توضيح معناه ومضمونه، لكونه يتصل بدينامية المجال. مما يجعله قادرا على تحديث مقاربة المجال الجغرافية"[51]. ومن هنا نطرح السؤال التالي: كيف تتجلى الظاهرة الهامشية كمعطى مجالي واجتماعي في المقاربة الجغرافية؟ يمكن تفريع هذا الإشكال إلى مجموعة من الأسئلة التي يمكن من خلالها الإحاطة بالموضوع:

- هل المجالات الهامشية صارت هامشية بفعل انصراف المهتمين بالشأن الحضري عن الاهتمام به، ومن هنا يطرح مفهوم العجز الحضري كمعطى هيكلي يميز هذه المجالات؟

---

[48]– أمين سمير(1974): التطور اللامتكافئ: دراسة في التشكيلات الاجتماعية للراسمالية المحيطية. ترجمة برهان غليون. بيروت: دار الطليعة.

[49]– المالكي عبد الرحمن(2015): مدرسة شيكاغ ونشأة سوسيولوجيا التحضر والهجرة.أفريقيا الشرق، المغرب. ص, 56.

[50]- Yves Lacoste (1982) :*Géographie du sous-dèvelopppement*. Ed. Quadrige. Paris. Presses Universitaires de France. P. 39.

[51]- Brigitte Prost (2004)*: Marge et dynamique territoriale* ; Géocarrefour,vol.79/2-2004.P.P.175-182.Université Lyon 3, CNRS- UMR 5600. Environnement, Ville, Société. P.176.

- هل المجالات الهامشية صارت هامشية بفعل عدم مشاركة الطبقات الاجتماعية بشكل أساسي في خيرات وأنشطة المجتمع، ومنه تتم مساءلة التدبير الحضري للمدينة؟
- هل ترتبط الهامشية بفعل رفض الاندماج في المجتمع الحضري من طرف ساكنة هذه المجالات، ومنه تتم مساءلة السلوك الحضري للساكنة القاطنة بهذه المجالات؟

إن الإجابة على الأسئلة أعلاه تفرض تحديد العلاقة بين الهامش والنظام المجالي والعدالة المجالية، حتى تتم الإحاطة بالجهاز المفاهيمي للدراسة، من خلال المحاور الرئيسية التالية:

1-**مفهوم الهامش، من الدلالة اللغوية إلى التحديد الاصطلاحي عبر المقارنة المفاهيمية:** فيه تمت معالجة المفهوم عبر المقاربة النظامية والمجالية والاجتماعية، والمظاهر المميزة له.

2-العجز الحضري: بتحديد هذا المفهوم لغويا واصطلاحيا والمقاربة النظامية المعتمدة في تفسيره. ومن هنا تظهر أهمية المفهوم كآلية للتشخيص ووسيلة للتنمية الحضرية.

3-مفهوم العدالة المجالية: بتحديد هذا المفهوم عند مختلف الفاعلين والباحثين والخبراء، باعتبارها أفق كل السياسات الترابية.

4- السياسة الترابية أو سياسة المدينة: ذلك أن هذه السياسة عادة ما تأخذ عدة معاني، وترتبط بمقاربات ووظائف أو اختصاصات قد تلتقي أو تتنازع مع بعضها البعض. يطرح هذا المفهوم مجموعة من الإشكاليات تتعلق بتعريف هذه السياسة، وتحديد مجال تطبيقها، دور الدولة والجماعات المحلية فيها، والقضايا التي ترتبط بها.

1-مفهوم الهامش من الدلالة اللغوية إلى التحديد الاصطلاحي عبر المقارنة المفاهيمية

يعتبر مفهوم الهامش من المفاهيم الأكثر إشكالية، لما يحمله من غنى في الدلالة، ولما يتصف به من تعقيد ومفارقة، غير أنه لمقاربة مفهوم الهامش يجب اعتماد المنهجية الشمولية وتجنب تعدد المحتوى، انطلاقا من أولية كون مفهوم المجال تتقاسمه معارف متعددة. ومن هنا لا بد من تعريفه من الزاوية الجغرافية، باعتباره من المفاهيم الأساسية في جغرافية التنمية عموما والجغرافيا الحضرية خصوصا.

يقدم " ألان رينو" تعريفا للهامش انطلاقا من نظرية المركز والهامش، إذ يعرفه من خلال التناقضات الحاصلة على مستوى المجال الحضري بين الأحياء الفقيرة والأحياء الراقية[52]. ومن تم يظهر أن "رينو" يركز في تعريفه للهامش على الجانب المورفلوجي والمحتوى الاجتماعي والاقتصادي لهذا المجال من المدينة. في حين يجعل "هرفي كيميشيان" من المجالات الهامشية مرادفة للمناطق النائية التي تتميز بعدم التفرد الذي يميزها عن باقي المجالات الحضرية، كما يعرفها على أنها مناطق انتقالية وسيطية تتداخل فيها الممارسات الحضرية الرسمية بالممارسات غير الرسمية، مما يشهد على سياسات غير واضحة في معالجتها، مما يجعل منها مجالات متأخرة وتابعة للمركز".[53] هذا التناقض الذي طرحه "كيميشيان" في تعريف وتوصيف الهوامش الحضرية، يبرز توجهين في تشكيل الهوامش الحضرية الداخلية، يرجع الشكل الأول إلى السمة غير الرسمية التي تشكل الهامش، في حين يتصل الشكل الثاني "بهامشية أداء السلطة في معالجة الهوامش الحضرية"[54]. وهو ما يجعل الهوامش الحضرية الداخلية متصلة في تشكيلها بالعلاقة التي تربط الممارسة السكانية بهامشية السلطة في أدائها.

في حين يربط "كي دي ميو" مفهوم الهامش بمفهوم الانقطاع بين الكيانات المجالية الناتجة عن الهيمنة التي يمارسها مجال على مجالات أخرى، فتنشأ علاقات شبه تلقائية بين المجالات المهيمنة والمجالات المهيمن عليها، وهو ما يؤسس لمفهوم الحدود"[55]. وبالتالي تؤسس هذه العلاقة التي حددها

---

[52]- Reynaud. A.(1981*), Société, espace, et justice,*P aris, P resses Universitaires de France. P.69.

[53]-Gumuchian.H (Pecqueur Bernard, dir 2007*):La ressource territoriale*. Paris ; Ed. Economica. P. 149.

[54]- Alexis.S, Jérôme.T(coord.2008) : *La ville face à ses marges. Autrepart*. n° 45, 2008. Armand colin. Paris. P.6.

[55]- « Entretien avec Guy Di Méo » (2020): *Histoire de la recherche contemporaine,* Tome IX - n°1/ 2020, 78-87.

"دي ميو" لمعايرة قياسية بين المركز والهوامش التي تعتبر كفجوات مؤقتة، قد تنتج عنها عملية تجديد حضري وتغيير مضمونها الاجتماعي والوظيفي[56].

إن مفهوم الانقطاع الذي طرحه "دي ميو" انتقده "بول كلافال "، من خلال تحليل آثار هذا الانقطاع، "فأكد على أنه لا يوجد حد للتنظيم المجالي، ولكن القيود المفروضة بواسطة السلطة هي التي تشكل في الواقع هذه المجالات الهامشية فتخلق فجوة في كفاءة النظام المجالي. فأصبحت الانقطاعات المتولدة عن ذلك موضع اهتمام بسبب تعقدها"[57].

يظهر من خلال التعريفات المقدمة للهامش من طرف ألان رينو وهرفي كيميشيان و كي دي ميو وبول كلافال، أنها تكمل بعضها بعضا لتجعل من الهوامش الحضرية مجالات للإقصاء، ذات محتوى اجتماعي واقتصادي يتميز بهيمنة الفئات الفقيرة، والتي ساهمت في تشكيلها السلطة المؤسسة على الهيمنة، وهي بالتالي في الاستمرارية المكانية التي أكد عليها بول كلافال، ونتيجة لذلك فإن له ضلعين، "أحدهما داخلي يحمل بيانات من المركز والآخر خارجي ذو طبيعة مختلفة نتيجة إقليم آخر فتمزج وتتغير خصائصها المجالية "[58].

وهكذا فالهوامش الحضرية تعطي فكرة الاستمرارية المجالية والوظيفية، وفي ذات الوقت تشير إلى وقوع تعديلات داخلية تدريجية داخل المجال عندما يتجه الإنسان بعيدا عن النواة التي تشكل الأساس التنظيمي. هذه الفكرة عن الاستمرارية الإقليمية والتناقض بين الهامش– المركز توجد في مفهوم المناطق النائية. وكما يوحي اسمها، فإنها تنتمي إلى أساس مركزي". ويشدد" بيير دريوز" على المعنى الحالي للمفهوم، باعتباره يشير إلى" المجالات الحدية. وهي مجالات دينامية تحت تأثيرات خارجية أو داخلية."[59]

يظهر إذن أن المجالات الهاماشية هي مجالات انتقالية في استمرارية مع ترابها، وفي الوقت نفسه تتسم بتغيير تدريجي لعناصرها وخصائصها"[60]. تؤدي العلاقات بين "الهامش والحدود، العتبة، إلى مجموعة أخرى من الملاحظات. ويبدو أن مصطلح الحدود واضح ولا يتضمن أي إشكال باعتباره الخط

---

[56]- Alexis Sierre et Jérôme Tadie(coord. 2008) *: La ville face à ses marges*. Autrepart- revue de sciences sociales au Sud, n° 45, 2008. Armand Colin. P.P 3- 13.. Op.Cit. P.7.

[57]– بول كلافال (1990) : المجال والسلطة. ترجمة عبد الأمير إبراهيم شمس الدين. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. ص. 80. مرجع سبق ذكره، ص 6.

[58] - Brigitte Prost (2004): *Marge et dynamique territoriale* ; Géocarrefour,vol.79/2-2004.P.P.175-182.Université Lyon 3, CNRS- UMR 5600. Environnement, Ville, Société. P. 179

[59] - P.Dérioz et al. (1997)*: Les limites du territoire ; regards de géographes élus locaux*. Revue de Géographie de Lyon. Vol. 72. N°3 1997. P.P. 3- 72.

[60] - Idem. P. 45.

الذي يحدد مجال السيادة و السلطة، ولكنه أيضا المجال الذي اجتازه هذا الخط فيتأثر بآثاره المحددة. ويمكن أن يكون مجالا مغلقا، أو غير منتج، أو انفتاحا يربط بين السلطات والأفراد والمجالات المختلفة. وبالتالي فهو منطقة اتصال وواجهة مميزة بين النظم المختلفة" [61]. وفي جميع الحالات، "تشارك الحدود في تنظيم المجالات المتاخمة لها، وفي الوقت نفسه تمر بتحولات."[62] .

وعلى "النقيض من الحدود، فإن العتبة ليست حدا جامدا، ويمكن أن يكون موقعها الجغرافي متنوعا: فهي منطقة انتقالية بين كيانين مجاليين أو وظيفيين، تتسم بالبيانات المادية (المناخية، المورفولوجية) أو البشرية، وعلى جانبيها يغير الفعل الإنساني في المجال والزمان من خصائص المجال العمراني والوظيفي، مما يؤدي إلى انقطاع في تنظيم المجال وتجاوز العتبة عن طريق التحول[63]، وهكذا نجد "روجي برونـي" يعرف مثل هذه العتبات بأنها "تطور أي ظاهرة مجالية من خلال إيقاع وتيرة تحولها في الزمان ومضمونها في المجال[64].

تترجم فكرة الحد أيضا، الفصل بين نظامين سوسيو– مجاليين وسياسيين. ومن الواضح أنها قريبة من الحدود عند كي دي ميو وعتبة بول كلافال"[65]. وبالتالي فإن مصطلحات الحدود، العتبة، الحد، المقترحة لإلقاء الضوء على مفهوم الهامش، تؤدي إلى استنتاج معاكس لذلك الذي يوفره القياس مع الهامش أو الحدود أو المناطق النائية. إذ يشير الهامش هنا إلى مساحة من التمزق، حيث يتم تعديل خصائص الإقليم إلى درجة عدم وجود نفس المضمون ولا نفس الشكل.

---

[61] - Brunet et al.(1993): *Géographie recentré, Géographie à enseigner*. Bulletin de la Société géographique de Liége, 28/ 1993 , 11- 18.

[62] -J.Renard(2002) :*Les mutations des campagnes.Paysages et structures agraires dans le monde*. Paris.A. Colin, P. 187.

[63]- Brigitte Prost (2004): *Marge et dynamique territoriale* ; Géocarrefour,vol.79/2-2004.P.P.175-182.Université Lyon 3, CNRS- UMR 5600. Environnement, Ville, Société. Op.Cit. P.180.

[64]- Gabriel Bideau (2021) *: Brunet R, Nouveaux territoires, nouveaux noms de la France*. Paris, France, Hermann. P. 61.

[65] - Brigitte Prost (2004): *Marge et dynamique territoriale* ; Géocarrefour,vol.79/2-2004.P.P.175-182.Université Lyon 3, CNRS- UMR 5600. Environnement, Ville, Société. Op.Cit. P.180.

إذا كان مفهوم الهامش يحمل معنى" المجال الطبيعي "[66]، فالهامش سيكون هنا، هو" الفجوة (المساحة، والزمن، والكثافة الوظيفية)، وهو شكل معين من أشكال النشاط التي لم تعد تستوفي معايير النظام المجالي الذي ارتبط به"[67].

ويمكن القول حسب مجمل التعريفات المقدمة، أن المجالات الهامشية هي نتاج فعل عمومي قائم على تحالفات يديرها ممثلو المركز لخدمة المصالح الرأسمالية والسياسية للفاعلين الاقتصاديين والسياسيين للحفاظ على العلاقات الاجتماعية السلمية، والتي تكون متوافقة مع السياسات اللبيرالية المنتجة للهوامش، فتصبح هذه المجالات لا تحمل نفس المضمون الاجتماعي والوظيفي الذي يميز المركز. وهكذا يكون المركز إطارا مرجعيا لقياس الحضرية والهامشية في نفس الوقت.

1-1-المقاربة النظامية لمفهوم الهامش

ترتبط دراسة الهامش، "بدراسة النظام المجالي من حيث أشكال الاستغلال وعمليات الإنتاج. وفي هذا الصدد فقد فكك روجي برونـي هذه العملية باعتبارها أعمال الاستيلاء والاستغلال والتواصل والسكن والإدارة. إذ يسمح الاستيلاء على مجال معين بأن يصبح ملكا، يخصص لاستعمال معين[68]. ويقتضي الاستغلال الاستفادة من المجال بشكل أنسب لوسائل الإنتاج والموارد، وتنظيمها تحت قيادة الفرد أو الجماعة. ويرتبط الاتصال بالتمايز بين المجال الذي تم إنشاؤه، وبالتالي الحاجة إلى التبادل مع النطاق الأكثر رقيا في الشبكة الرئيسية[69]. وبما أن أي فئة اجتماعية يجب أن تكون "محكومة"، فإنها تضع وسائل مختلفة لإدارة المجال[70].

---

[66]– عبد الرحمن المالكي(2016): مدرسة شيكاغو ونشأة سوسيولوجيا التحضر والهجرة. أفريقيا الشرق، الدار البيضاء ص 129. مرجع سبق ذكره، ص 31.

– يقصد "بالمجال الطبيعي" حسب مدرسة شيكاغو، كل مجال نشأ من دون تصميم مسبق، ويؤدي في نفس الوقت وظيفة، بالرغم من كون هذه الوظيفة، كما هو الشأن بالنسبة لأحياء الأكواخ، يمكن أن تكون ضد رغبة كل واحد على حدة، إنها فضاء طبيعي، لأن لها تاريخا طبيعيا.

[67] - Ministère de l’équipement des transports, de l’aménagement du territoire, du tourisme et de la mer *: Marges urbaines, redéveloppement et gouvernance multi-échelles :Rapport final* .Mars 2007 .P 155. P 5.

[68]- Gabriel Bideau (2021) *: Brunet R, Nouveaux territoires, nouveaux noms de la France*. Paris, France, Hermann .Op.Cit. P.190.

[69] - Ministère de l’équipement des transports, de l’aménagement du territoire, du tourisme et de la mer . Op.Cit. P.9.

[70]– بول كلافال (1990) : المجال والسلطة. ترجمة عبد الأمير إبراهيم شمس الدين. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. ص. 81. مرجع سبق ذكره، ص 6.

فكل "نظام مجالي يمكن أن يتغير إذا تغيرت عناصره، فتساهم في خلخلة توازنه وأداء أدواره. مما يجعل الهامش يحظى بمكانة في النظام المجالي. فهو عنصر من عناصر النظام من حيث انتمائه إلى أحد مكوناته (نوع من السكن، شكل من أشكال استغلال المجال)، فيصبح للهامش مكان حقيقي في الزمان والمكان"[71].نتيجة لسلسلة من العمليات والقرارات المتخذة من طرف السلطة أو المجموعات البشرية المحكومة"[72].

ففي المجال، يظهر وجود الهامش وبقوة، وهو تعبير عن تحول في النظام وعلامات التنظيم البشرية. وهكذا يبدو أن الهامش يمكن أن يتطور في كل مكان بالمجال، حيث يكون العنصر المهيمن هو السكن أو الحياة الاقتصادية للإنتاج، فقد يتطور بطريقة غير متسقة يكون فيها غير قادر على متابعتها. فتسود الظواهر الانحرافية وسوء التنظيم الاجتماعي"[73].

كما يحتل "الهامش مكانا في الزمن الجغرافي، الذي من خلاله يمكن أن يطور دورا صغيرا أو كبيرا يجعله بارزا في التنظيم المجالي، فتظهر مكانته الوظيفية والمجالية عبر ما تم إنجازه مما يساهم في محو أثر الماضي"[74]. وبالتالي فإن تحليل تطور مجال ما يتيح لنا تصنيفا دقيقا للقيمة الجغرافية للهامش، ودرجات الانتماء إلى هذا النظام[75].

تكشف هذه المقاربة النظامية للهوامش، أهمية هذه المجالات في التنظيم المجالي، من خلال العلاقات التي ينسجها مع باقي مكونات المجال، حيث تظهر الهوامش كمجالات وظيفية من خلال أشكال الاستغلال، وقد تتغير هذه الوظيفة مع تدخلات السلطة أو المجموعة البشرية المحكومة مما يجعل من الهوامش كمجالات انتقالية. وعلى هذا الأساس فإن دراسة الهوامش وإن كانت جديرة بالاهتمام، فإن تحليل دينامية المجالات أكثر أهمية من خلال التصنيف الوظيفي للهوامش.

1-2-دينامية الهوامش والتنظيم المجالي

تعد دراسة الدينامية ذات أهمية في كشف العوامل المتحكمة في التنظيم المجالي، ولذلك فإن دراسة دينامية الهامش لا يمكن فصلها عن دينامية المجال ككل. ومن خلال هذه الدينامية قد تتشكل

---

[71] - Ministère de l’équipement des transports, de l’aménagement du territoire, du tourisme et de la mer . Op.Cit. P.10.

[72] - Idem : P . 10.

[73]– عبد الرحمن المالكي(2016): مدرسة شيكاغو ونشأة سوسيولوجيا التحضر والهجرة. أفريقيا الشرق، الدار البيضاء ص 132. مرجع سبق ذكره، ص 31.

[74] - Ministère de l’équipement des transports, de l’aménagement du territoire, du tourisme et de la mer . Op.Cit. P.13.

[75] - Idem : P . 16.

الهوامش إذا اختلت عناصر التنظيم المكونة للمجال. فتظهر هذه المجالات كمناطق للتوسع من طرف ساكنة دنيا[76]. غير أنه في إطار هذه الدينامية تتمدد المجالات الهامشية وتتغير مكانتها في المجال الحضري، ما يجعلها ذات أهمية في التنظيم الوظيفي للمجال وذلك عن طريق السياسة الترابية، إذ يؤكد لوركين على دورها في الدينامية المجالية وكوسيلة للخروج من "غيتو التهميش""، عن طريق انتشار آليات التنمية[77].

غير أن هذا التطور قد يتغير نحو تراجع مكانة الهوامش وظهور اختلالات بنيوية مما يساهم في تباين التنمية ، نتيجة هيمنة المركز على الهامش، إذ تميل أكثر المقاطعات البعيدة إلى فقدان وظائفها وتماسكها الاجتماعي مع تقدم التمدن والتصنيع.[78] فتنتشر المظاهر المجالية من النوع الفوضوي شبه الحضري، وهو ما يطرح مشاكل خطيرة للتنمية المحلية، فتحمل هذه المجالات معنى الهامش. وهو ما يفرض على المسؤولين المحليين تبني سياسة حضرية للتخفيف من التفاوتات المجالية[79]، خاصة مع تزايد الضغط على الأرض والسيطرة على العقار.

أمام هذا التهميش للأماكن، تطرح قضية تأهيلها بحدة في السياسة الترابية وفي قنوات تنفيذها عبر التخطيط الحضري. غير أن التأهيل الحضري للمجالات المهمشة وإعادة إدماجها في نظام تشارك فيه يطرح صعوبة من خلال العناصر الاجتماعية التي تشكل المضمون الاجتماعي لهذه المجالات[80].

من خلال ما تقدم تظهر أهمية المقاربة الدينامية في دراسة الهوامش الحضرية، لما لها من قدرة في كشف التحولات التي تميز هذه المجالات. غير أن الدراسات كشفت على أن هذه التحولات تميل نحو الخصائص الفوضوية المتضمنة لمحتوى اجتماعي واقتصادي فقير؛ وهو ما يفرض تأهيلا ترابيا لهذه المجالات لضمان اندماجها في المجال الحضري.

تفرض دراسة الهامش أيضا مقاربته من وجهة النظر التحليل المجالي والاجتماعي، لتحديد العوامل المفسرة للاختلالات المجالية، ومن ناحية أخرى، يمكن لهذا التحليل أن يخدم الدراسة المجالية

---

[76]– بول كلافال (1990) : المجال والسلطة. ترجمة عبد الأمير إبراهيم شمس الدين. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. ص. 132.مرجع سبق ذكره، ص. 6.

[77] - B.Leurquin(1997) *: La France et la politique de pays*, éd. Syros . P .145.

[78]- Di Méo. G (1999) : *Géographie sociale et territoires*. Edition Nathan. P 120.

[79] - Idem. P 146.

[80]– بول كلافال (1990) : المجال والسلطة. ترجمة عبد الأمير إبراهيم شمس الدين. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. ص. 136. مرجع سبق ذكره، ص. 6.

بالتركيز على التحولات التي شهدتها المنطقة قبل تحديد الآثار المجالية المحتملة. ومن هنا تظهر أهمية الدينامية المجالية لقياسالهامشية في تنظيم المجال.

2-مفهوم الهوامش الحضرية بين المقاربة المجالية والمقاربة الاجتماعية

رغم شيوع استعمال مفهوم الهوامش، فهو مفهوم غير واضح، لذلك ينبغي تجاوز وقبول التعريفات التي تجمع وتخلط بين مفهوم الهوامش مع الأطراف من جهة، وتلك التي تربط بينه وبين الإقصاء المجالي (التهميش الاجتماعي) من جهة أخرى. لذلك ينبغي معالجة المفهوم بطريقة نقدية بهاتين المقاربتين المجالية والاجتماعية. حيث تشكل الهوامش الحضرية مجالات متميزة للسياسة المجالية والتنموية وأثار هذه السياسة على هذه المجالات.

2-1-الهوامش الحضرية: مشروع تحضر على حساب الضواحي

يشكل مفهوم التحضر من المفاهيم التي شكلت ركيزة أساسية لمدرسة شيكاغو، لكونه "ينبني على إعادة التنظيم التي من خلالها وبها يتم الاندماج في المجال الحضري"[81]. ومنه تظهر أهمية معالجة الهوامش الحضرية لفهم سيرورتها في هذه التحولات.

2-1-1-الهوامش الحضرية كمجال محيط حضري

يرجع مفهوم الهوامش الحضرية في معناه المجالي البسيط إلى الضواحي ، ويعني "الهالة الخارجية للمجالات الحضرية التي توجد على تماس مع الريف حسب إيف جون**[82]**. على أن المفهوم ظهر مند سنوات الأربعينيات في الأدبيات الانكلوساكسونية، ودخل إلى فرنسا في سنوات السبعينيات للدلالة على مجالات الهجرة اليومية أو التراقص اليومي التي يقتضيها تباعد أماكن الشغل والإقامة. فقد شكل توسع المدينة ظاهرة كتلية صاحبت تطور التمدين، مما طرح مشكل النقل والتنقل بين المجالات المكونة للمدينة الذي يعتبر من المبادئ الموجهة لنموها نحو الهوامش، وعاملا مهما في الدينامية السوسيو-مجالية لأحيائها الهامشية[83]، في إطار العلاقة القديمة المدينة -المركز/ الضواحي عند دراسة الوحدات الحضرية"**[84]**.

---

[81]- عبد الرحمن المالكي(2016): مدرسة شيكاغو ونشأة سوسيولوجيا التحضر والهجرة. أفريقيا الشرق، الدار البيضاء ص 111. مرجع سبق ذكره، ص 31.

[82] - Jean-Yves Authier, Laurent Coudroy de Lille (2015), *Chantiers pour l'étude des espaces périurbains. Problèmes de définition*. Aux marges de la ville. Paysages, sociétés, représentations, L'Harmattan,. P.18.

[83] - Chouiki Mustapha (1997): *Mouvement de population et environnement socio-spatial dans les périphéries de Casablanca*. Symposium international. Rabat : 28-29 Octobre 1997.

[84] - Ibidem .P.7.

وهكذا، تبرز الهوامش كمجالات للسكن بالنسبة للعمال المشتغلين في مركز المدينة. غير أن نمو ودينامية هذه المجالات ارتبط بانتقال السكان نحوها، خاصة وأن الفترة الممتدة من الحرب العالمية الثانية إلى نهاية سنوات الستينيات من القرن 20، شكلت أهم مرحلة لتنقلات السكان التي همت خاصة الفئات الفقيرة المطرودة إلى الصفيح أو إعادة الإسكان نحو الهوامش. وقد "استمرت المدينة على هذا الحال في طرد الفئات غير المحظوظة، كما تزايد الطلب على الأراضي المعدة للبناء والسكن بالهوامش بحوالي 78,2%"[85]، وفي" الوقت نفسه، تطور السكن الصفيحي والسكن السري"[86].

وفي هذا السياق فقد بينت دراسة روبير إسكاليي مقاربة الهامشية من خلال دراسة سوسيو اقتصادية للمدينة المغربية اعتمادا على مجموعة من الوثائق المتصلة بإحصاء السكان لسنة 1971 والمسوحات الوطنية حول مستويات المعيشة الخاصة بالأسر، أن الهيكلة المجالية للمدينة تقوم على الوزن الخاص بكل فئة من الفئات الاجتماعية، فالمشهد الاجتماعي حسب إسكاليي يتخذ شكلا هرميا، حيث لا تكاد تمثل الطبقات العليا أكثر من 3% من الأسر، في حين تمثل الطبقات الوسطى 15%، أما الطبقات الفقيرة وتمثلها الطبقات الفقيرة، وهي فئة غير متجانسة، تضم أربعة من كل خمسة من سكان المدينة، وهي فئة هامشية تنشط في الاقتصاد غير المهيكل وتحتل المرتبة الدنيا من السلم الاجتماعي والمجالي".[87]

إذن، فالتنقلات تتفاقم والسكن الفردي الاجتماعي والاقتصادي والسري ينشئ هذه المجالات، ومظاهر أخرى تميز هذه المناطق الهامشية، كلها مظاهر تتجه نحو نمذجة نمط العيش بهذه المجالات. غير أن شروط الاختيار في الاستقرار بالنسبة للسكان، محدودة في اختيارات الدولة بإعادة الإسكان وإعادة الهيكلة ومشاريع التهيئة الصناعية. فصار المجال الهامشي الداخلي، "مجالا للمشاكل التي تميز المدينة"[88]، من خلال أزمة السكن والحاجة إلى الأراضي لاستقبال الصناعة، و"مجالا احتياطيا" لحل هذه المشاكل. ورغم ذلك، غالبا ما يبقى المركز يشكل أفقا مرجعيا، حيث يمكن تعريف هذه المجالات

---

[85]- Royaume du Maroc-Premier Ministre-Secrétariat à la population-Actes : Population, Environnement et pauvreté : P.P.182-193. P182.

[86] - Chouiki Mustapha (1997) : *Mouvement de population et environnement socio-spatial dans les périphéries de Casablanca*. Symposium international. Rabat : 28-29 Octobre 1997. Op.Cit. P 183.

[87]- Robert Escallier (2004) : *Marges et marginalités socio-spatiales dans la ville marocaine* Op.Cit. P.1.

[88] - Chouiki Mustapha (2003): *L'aménagement des marges urbaines de Casablanca*. Université Hassan 2- Ain chock. F.L.S.H, Pôle de l'aménagement de l'espace P.O.L.A.M. P.109.

الهامشية من خلاله. ومنه تظهر التناقضات التي تميز المجالات الهامشية، تناقضات على مستوى الفرص المتاحة المتصلة بالقرب الجغرافي من مركز المدينة، الذي يشكل منبع الثروة بالنسبة لهذه المجالات التي يمد نفوذه عليها[89]. لكن تبرز عراقيل من قبيل الخدمات الضرورية للسكان الحضريين الذين استقروا في هذه الهوامش، أو الذين تم توطينهم في هذه المجالات. وهذا التناقض يتأطر بمنطق المنافسة المجالية، وتحديد المواقع بين الهامش والمركز في إطار علاقة تعاون– منافسة؛ وأخيرا تناقض بين الانتظارات المرتبطة بالبيئة (البحث عن طبيعة وجودة المشهد)، واحتياجات التهيئة الناتجة عن التنمية. وهذه التناقضات، هي نفسها التي تميز هذه الهوامش. فحول هذه التناقضات، تتجلى تحديات تطوير هذه المجالات التي تخضع لمخاطر التوسع والاختلال المجالي والاقتصادي وتظهر "كمجالات متحولة" [90].

نستنتج إذن أن الهوامش الحضرية تتحدد من خلال العلاقة مع المركز والمسافة منه وسيرورة التمدين، مما يجعل من هوامش المدينة تعرف تحولات مورفولوجية وسوسيومجالية مرتبطة بتأثيرات المركز الذي يعتبر المرجع المجالي والاجتماعي والاقتصادي لهذه التحولات، من خلال جعل هذه المجالات كهياكل استقبال لكل مشاكل المدينة، ما يجعل من هذه المجالات أمكنة لإبراز المشاكل التي ميزت المدينة عبر الزمن.

2-1-2- المجالات الهامشية كمجالات بدون جودة

إن السعي لتحقيق التنمية يؤدي إلى تفاوتات مجالية عميقة فالمصانع تجتذب إليها المزيد من التيارات الهجرية لعمال وفلاحين معدمين، والتمدين يتزايد بوتيرة سريعة"[91]. وهو ما يجعل تدهور المجالات الهامشية يرتبط بتأخر أدوات التخطيط الضرورية لضبط التوسع الحضري. فيصبح سوق السكن عنصراً للاستقطاب في الهوامش بدون كابح في ""، فيشكل السكن الفردي قاعدة التوسع في المجال الهامشي، مما يولد لأشكال من مجالات متمايزة وضعيفة الهيكلة"[92]. ذلك أن المدينة عندما تتوسع على هوامشها ينتج

[89]- Jean-Yves Authier, Laurent Coudroy de Lille(2015), *Chantiers pour l'étude des espaces périurbains. Problèmes de définition*. Aux marges de la ville. Paysages, sociétés, représentations, L'Harmattan. Op.Cit. P.21.

[90] - Ministère de l'équipement des transports, de l'aménagement du territoire, du tourisme et de la mer : *Marges urbaines, redéveloppement et gouvernance multi-échelles* : Rapport final. Mars 2007 ; P 155. P 8.

[91]- Paul Claval (2016): *Le problème régional en géographie Un état de la question.* Géographie et cultures 100 / 2016. PP. 139-156. Ed . L'Harmattan. P. 7.

[92] - Idem.P. 9.

عنها حركية الحدود الحضرية وعدم استقرارها. وبناء على هذه الاعتبارات تصير الهوامش الحضرية كمجالات وسيطية تعرف التوسع والامتداد بدون ملامح محددة.

بناء على هذه المقاربة الكيفية، فان مفهوم الهامش الحضري، يتصل بالمفهوم الكلاسيكي المرتبط بديمومة الحضرية المتدهورة، وكمجال غير مستقل، أي أن الهامش الحضري الداخلي يتصل بالمجالات التي تقع داخل المدار الحضري وتتسم بتدهور نمط الحياة فيها[93] . ولهذا المعنى في كثير من الأحيان دلالة سلبية، إذ يشير إلى مفهوم "**المجال المنفذ** "، كمجال متميز داخل المجال الحضري، فهو هامشي ليس بموقعه في المجال الحضري، ولكن أيضاً بخصائصه المورفولوجية مقارنة مع معيار الحضرية في هذا المجال[94].

وهكذا، تشكل الهوامش الحضرية دائماً مجالات شاغرة للأنشطة ولاستعمالات الأرض، التي تكون غير متوافقة مع تكلفتها في قلب المجال الحضري، وتسعى هذه الأنشطة إلى الهروب من مراقبة المدينة، فمع التصنيع تتوسع هوامش المدن، التي كانت تتطور في السابق في إطار صيرورة تدريجية ومستمرة. "فأصبحت في وقت واحد ضخمة ومجزأة، ذلك أنها صارت مجالات تستقبل غالباً التجهيزات الضخمة غير المرغوب فيها داخل المدينة. فأضحى تحديد الهوامش الحضرية يرجع إذن إلى هذا الشكل من تخطيط المدينة، المترتبة عن منطق الإقصاء ومنطق النجاعة في إنتاج المجال الحضري"[95].

انطلاقا من الفكرة الأخيرة، يمكن أن ننتقل من المقاربة الأولية المجالية، إلى مقاربة متمركزة حول وضعية المجال المعني، ومن هذا المنظور، فالهامش يوجد في موقع أقل مما توجد عليه الأطراف التي توجد بعيداً عن الاستعمالات السائدة في المدينة، والتي لا تخضع للقواعد العامة في المجال الحضري. وهنا نصادف مفهوماً آخر، هو "**الفجوات الحضرية** "[96] ، والتي هي على حد سواء مجال منفصل ومجال مهمل[97]، فصارت منطقة غير نافعة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، ويتعلق الأمر هنا بالمجالات

---

[93]- Olivier.L.(2019) *: Espace,pouvoir et politique dans les marges urbaines : Quartier non réglementaires de Dakar (Sénégal) et de Tunis (Tunisie), bidonvilles « roms » en France* . Habilitation à diriger des recherches.Université de Paris-I- Panthéon- Sorbonne. P. 9

[94] - Ministère de l'équipement des transports, de l'aménagement du territoire, du tourisme et de la mer *: Marges urbaines, redéveloppement et gouvernance multi-échelles* :Rapport final .Mars 2007 .Op.Cit. P 9.

[95] - Idem.P. 9

[96] - Idem.P. 9.

[97] -Alexis Sierre et Jérôme Tadie(coord) *: La ville face à ses marges*. Autrepart- revue de sciences sociales au Sud, n° 45, 2008. Armand Colin. P.P 3- 13, P 2.

"**النائمة والبور** "[98] بشتى أنواعها. فهذه الأخيرة، غالبا ما توظف بأشكال استغلال وتدبير لا يمكن استعمالها في المركز. وبناء عليه نتقدم نحو بعد آخر لمفهوم الهامش، وهو " **مجال اللجوء** "و**المجال الخفي**[99] ، فهو أيضاً مجال غير مهيكل مجال سري/ تلقائي، ذو محتوى اجتماعي واضح، حيث يمكن أن يحدد الهامش الحضري بالاستعمالات أكثر من الموقع أو المورفلوجيا"[100].

من خلال ما تقدم نستنتج أن الهوامش الحضرية الداخلية تحمل خصائص متفردة عن المجال الحضري على المستوى المورفلوجي من خلال نوع السكن ونوع التجهيزات، وعلى مستوى التنظيم من خلال تداخل العناصر التنظيمية والتلقائية، مما يطبع هذه المجالات بنوع من الخصوصية العمرانية والوظيفية والاجتماعية على مستوى المجال الحضري. كما ينطوي هذا المفهوم ضمنيا على مفهوم مماثل، وهو التهميش الذي تتطلب مساءلته أيضا.

3-الهامش و االتهميش : الأشكال المجالية للبعد الاجتماعي

يتصل مفهوم الهامش بظاهرة التهميش والتي تعني في عموميتها بالإقصاء المجالي والاجتماعي، وصعوبة الاندماج في المجال والمجتمع الحضريين، وقد كانت مدرسة شيكاغو سباقة إلى مقاربة الظاهرة الهامشية على المستوى السوسيولوجي، كما تمت معالجتها جغرافيا بالرجوع إلى هذه المدرسة، التي قدمت للجغرافيا الحضرية الأرضية لمعالجة الظاهرة الهامشية في مستواها المجالي.

3-1- الهامشية كمظهر مجالي

يرتبط مفهوم الإنسان المهمش كمعطى اجتماعي "بمدرسة شيكاغو مع"رويرت إزرا بارك"سنة 1928، عند محاولته تمييز الشخص الذي استقر ضمن مجموعة واستعصى عليه فهم وظائفها والاندماج فيها، فصار مهمشا. ويمكن أن تسمح وضعية القرب والمسافة على حد سواء بموضوعية أكبر على القدرة على الحكم والعمل المتجرد من المصالح الذاتية إلى التحيز للجماعة"[101].

---

[98] - Ministère de l'équipement des transports, de l'aménagement du territoire, du tourisme et de la mer : *Marges urbaines, redéveloppement et gouvernance multi-échelles* : Rapport final. Mars 2007. Op.Cit P 9.

[99] - Jean-Yves Authier, Laurent Coudroy de Lille (2015), *Chantiers pour l'étude des espaces périurbains. Problèmes de définition*. Op.Cit. P.25.

[100] - Jean-Yves Authier, Laurent Coudroy de Lille (2015), *Chantiers pour l'étude des espaces périurbains. Problèmes de définition*. Aux marges de la ville. Paysages, sociétés, représentations, L'Harmattan. Op.Cit. P 27.

[101]- عبد الرحمن المالكي(2016): مدرسة شيكاغو ونشأة سوسيولوجيا التحضر والهجرة. أفريقيا الشرق، الدار البيضاء ص 124. مرجع سبق ذكره، ص 31.

فالتحول من عالم الأقلية المختل/غير المنظم عبر المقارنة مع الثقافة الجماعية، هو الذي يطابق صورة الأجنبي المهمش الذي يترك جماعته في اتجاه الانضمام إلى جماعة أخرى. فالإنسان الهامشي/المهمش هو هجين ثقافيا بين مجموعتين، ويمكنه الشعور بالطرد المزدوج من هاتين المجموعتين. ووضعية اللاستقرار الناتجة هاته، تحفزه على دينامية قد تكون ايجابية كما تكون سلبية أيضا، لأن المهمش ومنافسيه حسب "بارك" يستحدثون عالماً جديدا[102]. وعليه فإن التهميش بناء على مقاربة مدرسة شيكاغو لا يتم داخل المجال فحسب، بل أكثر من ذلك في سيرورة تحديد المجال. لأن الإنسان الهامشي ولذاتيته المتنقلة يتوق إلى ترك هذا المجال المحبوس والمنعزل[103].

لقد أغنت مقاربة هذه المدرسة للتهميش على مستويين: ضرورة معالجة المفهوم وتحليله مجاليا عند مفهوم الهوامش الحضرية. وأن الإنسان الهامشي، ليس مهمشاً مجالياً. لأنه بالعكس يتوق إلى الخروج من هذه الأحياء المهمشة[104]. فالتهميش لا يشكل موضوعاً للتعريف المجالي، باستثناء اعتبار إرادة الاقتلاع التي تؤسس لشكل العلاقة مع المجال. من هذا المنظور فالهامش ليس مجالاً مقيداً ولكنه مجال حر، ومن جهة أخرى تحديد "الإنسان الهامشي" أفرز بقوة فكرة التهميش المرتبط بالتحقير والانحطاط الرمزي أو الحقيقي[105].

هذا التعريف للتهميش الذي يدخل في سوسيولوجيا التفاعلات المتمركزة على الفرد، يدرج التهميش في إطار إستراتيجية، فيشكل تهميشاً مسؤولاً، بل مطلباً على غرار القرويين الجدد الذين يؤسسون لتهميش هجومي ضد النظام (كما هو حال الهراويين و المكانسة)، حيث استقروا عند هامش "اللجوء"[106]. والحالة هاته يأخذ فيها التهميش الاحتجاجي بعداً مجالياً، إذ تتقلص طبيعيا الهيمنة الحضرية، التي تعتبر مركباً أساسياً في هذه الإستراتيجية، وتشكل وضعية الرفض والتحدي هذه، معطى لإنتاج مجتمع منافس. غير

---

[102]– عبد الرحمن المالكي(2016): مدرسة شيكاغو ونشأة سوسيولوجيا التحضر والهجرة. أفريقيا الشرق، الدار البيضاء ص 125. مرجع سبق ذكره، ص 31.

[103]- Ministère de l’équipement des transports, de l’aménagement du territoire, du tourisme et de la mer : Marges urbaines, redéveloppement et gouvernance multi-échelles : Rapport final. Mars 2007.Op.Cit. P 10.

[104] – Idem. P. 12.

[105]– عبد الرحمن المالكي(2016): مدرسة شيكاغو ونشأة سوسيولوجيا التحضر والهجرة. أفريقيا الشرق، الدار البيضاء ص 127. مرجع سبق ذكره، ص 31.

[106] - Marc Dumont, Emmanuelle Hellier (dir, 2010) : *Les nouvelles périphéries urbaines : formes, logiques et modéles de la ville contemporaine* ; Rennes, Presses Universitaires de Rennes. P 218, p 10.

أن هذه الساكنة الريفية الجديدة كغيرها كانت فاعلاً في نهضة مجالات هامشية، مستحدثة أشكالاً جديدة، اقتصادية واجتماعية، مستثمرة في الشأن المحلي، دامجة ومحولة لهذه الهوامش إلى مركز ذي مشروع اقتصادي واجتماعي عام، وهي التي تشكل ما يعرف حسب "مارك ديمون" و " إيمانويل هيليي" بالهوامش الداخلية[107].

من خلال ما تقدم، يظهر الهامش كمجال يعكس مظاهر التهميش التي تعيشها الساكنة في هذه المجالات، على مستوى الكثافة السكانية والسكن وطبيعة المهن المزاولة، وبالتالي فإن الصور الناقصة للمجال المنتجة من طرف الساكنة المستقرة في هذه المجالات تؤسس لمجتمع منافس للهيمنة الحضرية، وهو ما يجعل سيرورة التهميش السوسيو اقتصادي تطرح في الواقع، الهامش كمجال للإقصاء.

3-2- الهامشية بين الإقصاء الاجتماعي والتحديد المجالي

ترجع مسألة الهامشية إلى إشكالية التفاوت المجالي، فالمجال الهامشي هو ذلك المجال الذي لا يستفيد من الدينامية الاقتصادية، وما يترتب عنها من نتائج اجتماعية. إذ أن الأمر يتعلق بمناطق تركز المؤسسات الصناعية ضعيفة البنية، تستقطبها يد عاملة ضعيفة الأجر، كما يتصل بهذه المجالات مؤسسات غير مهيكلة كمؤسسات تصنيع النسيج حيت تستفيد من اليد العاملة المتوفرة[108]. "ننتقل هنا من هامشية نشيطة التي اختارت التموقع في النظام الاجتماعي، إلى هامشية سلبية مفروضة، تحرك وتحين الموضوع الكلاسيكي والقديم وهو "الفقر"، وسيرورات مختلفة تشكل مجتمعة مصطلحا عاما وهو "الإقصاء" بشتى مظاهر: البطالة، صعوبة الولوج إلى السكن، العمال الفقراء، فقر الأشخاص المسنين"[109]. تتصل الهامشية إذن، بواقع مفروض لا إرادي، مما يهيكل طبيعياً لهامشية كتلية برزت بصعود "الفقر الجديد"، الذي اتسع بقوة في هذا المجال وهو "السكن الاجتماعي " والسكن العمودي الاقتصادي اللذين يمثلان نموذجا لموطن التهميش في جغرافية التمثلات[110].

---

[107] - Marc Dumont, Emmanuelle Hellier (dir, 2010) : *Les nouvelles périphéries urbaines : formes, logiques et modéles de la ville contemporaine* ; Rennes, Presses Universitaires de Rennes.Op.Cit. P 218, P 13.

[108] - Agier.M (2015): *Introduction. De l'ethnographie des marges à l'anthropologie de la ville.* Dans : M. Agier, *Anthropologie de la ville* 2015 (pp. 11-33). Paris cedex 14: Presses Universitaires de France. P. 20.

[109] - Ministère de l'équipement des transports, de l'aménagement du territoire, du tourisme et de la mer : *Marges urbaines, redéveloppement et gouvernance multi-échelles* : Rapport final. Mars 2007. Op.Cit. P .12.

[110] - Robert Escalier (2004): *Marges et marginalités socio-spatiales dans la ville marocaine,* Cahiers de la Méditerranée 69/ 2004. PP. 117-127Op.Cit. P.3.

يظهر مما سبق أن الهامشية مفهوم وصفي لحالة فئة اجتماعية لا تمتلك الأدوات الضرورية للاندماج في النظام الحضري، وهكذا يكون دور سياسة المدينة من الناحية النظرية إعادة إدماج هذه الفئة في الدينامية الاقتصادية والاجتماعية والمجالية[111]. إذ تحدد الأحياء ذات الأولويات، لتلعب دورا مهماً في معالجة قضية الإقصاء. ذلك أن هذه المجالات الهامشية غالباً ما تمثل فضاءات جغرافية لهذه الأحياء المقصية، وهو ما يزيد من تعقيد هذه الوضعية. ذلك أن عدداً من الأحياء الموسومة بهذه المظاهر، توجد في المجال الحضري وتبرز "لجيوب الفقر"، التي تطورت إلى مستوى مركزي أو شبه مركزي. ويكشف الجدول التالي مستويات التهميش والفقر بالمدينة المغربية.

الجدول رقم 3: التهميش والفقر في المدينة المغربية ما بين 1970 و 2007

الطبقات الاجتماعية حسب روبير إسكاليي (من خلال إحصاء 1971)	المجموع %25	الطبقات المحرومة الدنيا %43	هوامش %25
عتبة الفقر (حسب الوطني حول مستويات معيشة الأسر)	معدل الفقر الحضري		
	1985-1984 %13,7	1991-1990 %7	1999-1998 12%	2007-2004 %4,8
التهميش الاجتماعي حسب البحث الوطني للأسر (1995 و 2007)	الأسر والساكنة المحرومة		
	المجموع	الهشاشة	الهامشية
	46,7% سنة 1995 22,8% سنة 2007	36,8% سنة 1995 12,7% سنة 2007	%9,9
ساكنة الصفيح	نسبة الأسر القاطنة في السكن الصفيحي و السكن غير القانوني: 9,9%		

المصدر:المندوبية السامية للتخطيط(2008)، البحث الوطني حول مستويات معيشة الأسر 2007.

Robert Escallier (2004), *« Marges et marginalités socio-spatiales dans la ville marocaine* Op.Cit. P.5.

غير أن مفهوم التهميش حسب إسكاليي لا يتصل بشكل وثيق بمفهوم الإقصاء الذي يؤيد تمثيل المجتمع كواقع مبني على التعارض أو تصنيف ثنائي قسري، حيث تشير حالة الإقصاء عموما إلى آليات غير مرئية وشمولية ومعقدة [112]؛ فيظهر المجال الهامشي عكس ذلك كأداة لمعالجة المسألة الاجتماعية[113]. ومنه يتحدد دور المجال إذن، "كأداة لمراقبة التهميش الاجتماعي. ويتضح هذا البعد في

[111]- Robert Escalier (2004): *Marges et marginalités socio-spatiales dans la ville marocaine*, Cahiers de la Méditerranée 69/ 2004. PP. 117-127.Op.Cit. P.5.

[112] - Robert Escalier (2004): *Marges et marginalités socio-spatiales dans la ville marocaine*, Cahiers de la Méditerranée 69/ 2004. PP. 117-127.Op.Cit. P.5

[113] - Agier, M. (2015): *Introduction. De l'ethnographie des marges à l'anthropologie de la ville.* Dans : M. Agier, *Anthropologie de la ville* 2015 (pp. 11-33). Paris cedex 14: Presses Universitaires de France. Op.Cit.P. 19.

كل المجالات الهامشية، حيث الملاءمة المجالية تنافس منطق الإقصاء كشكل متحصل، وكنتيجة للاختلالات الاجتماعية[114]. كما يظهر هذا المجال كإطار للرفع من التدخلات على المستوى الاجتماعي، فيأخذ الهامش هنا معنى واقعياً غير مجازي. فتصير المجالات الهامشية أماكن اجتماعية، تضم ساكنة فرضت عليها هذه الوضعية ولم تخترها طواعية"[115] . هكذا، تستدعي "الهامشية المهيكلة للإقصاء، ضرورة التمييز بين المجال الهامشي، والمجال المهمش، والمجال التهميشي، وإعادة ملاحظة الهامش الحضري وقياس وظيفته"[116].

يظهر إذن أن الهامشية تتحدد بمعطيات سوسيو اقتصادية في أي مجال داخل المدينة وتهم الفئات الدنيا في هرم التركيبة الاجتماعية التي تعاني من الفقر وصعوبة الاندماج في النظام الحضري، ولا تتصل وثيقا بمفهوم الاقصاء، حيث أن المجالات الهامشية يمكن ان تساهم في حل المشاكل الاجتماعية عبر التدخل العمومي في إطار سياسة المدينة.

4-الهوامش الحضرية الداخلية: مجال في قلب السيرورة السكنية

تعتبر الهوامش الحضرية الداخلية كفجوة داخل المجال الحضري لطبيعة المحتوى الاجتماعي والاقتصادي الذي تتضمنه، والوظيفي التي تمارسه داخل المجال الحضري. لذلك تشكل هذه المجالات مركز اهتمام السياسة الترابية بالمجال الحضري ومجالا للتحديات التي تواجه المدينة.

4-1-الهوامش الحضرية الداخلية: مجال للتحديات التي تواجه المدن

يتحدد الهامش باعتباره المجال الداخلي الذي يضم تناقضات على المستوى المورفولوجي والمضمون الاجتماعي والمميزات الاقتصادية للساكنة والوظيفية للمجال. ومن زاوية النظر هاته، فالهامش الحضري هو مجال للبحث عن التجديد وإعادة الهيكلة للخروج من التهميش كما أشار إلى ذلك يرنار لوركين[117]. مما يجعل من الهوامش الحضرية الداخلية نتاج سيرورة عمرانية ترتبط بالتحولات التي تسهدها المدينة من جهة الطلب على السكن، والحاجة إلى مجالات إنتاجية من جهة أخرى. هذه الحركية تعاظمت

---

[114]- Agier.M (2015): *Introduction. De l'ethnographie des marges à l'anthropologie de la ville.* Dans : M. Agier, *Anthropologie de la ville* 2015 (pp. 11-33). Paris cedex 14: Presses Universitaires de France. Op.Cit.P. 22.

[115] - Idem : P 12.

[116] - Etienne Toulemonde(2006) : *Gestion foncière et politique d'aménagement : le cas du périurbain*. Thèse d'obtention du diplôme d'ingénieur (E.S.G.T). p 6

[117]- Leurquin. B(1997) ; *La France et la politique de pays*, éd. Syros , Op.Cit . P .145

منذ دخول الاستعمار إلى المغرب. ويمكن ملاحظة ذلك من خلال ارتفاع نسبة الحضريين وتطور أشكال جديدة من الإنتاج والاستهلاك[118].

وعليه، فتمدد المجالات الهامشية للمدينة تعزز من الطلب المتزايد على الأراضي بالمدينة. وأصبح الهامش الحضري مجالا استهلاكيا ومبذرا للمجال بشكل كبير، مع وصول أعداد كبيرة من السكان، وصار مرتكزاً على قاعدة تلبية حاجيات الصناعة من اليد العاملة التي توفرها هذه المجالات المتوطنة عند الوحدات الصناعية. كما تعكس هذه المجالات الهامشية من جانب آخر نمط تطور وتنظيم المدينة[119].

فارتباط توسع الهوامش بالنمو الديمغرافي والنمو الاقتصادي، يجعل الهوامش مركزاً أساسياً في عمليات التهيئة، وهو ما يجعل من هذه المجالات في تحول متعدد الأبعاد؛ منها ما يتصل بالتحولات الاجتماعية مع وصول أعداد مهمة من السكان وتزايد الساكنة المحلية؛ وأخرى ذات بعد اقتصادي بتوطين أنشطة قريبة من السكان مع تجديد النسيج الصناعي؛ وتحولات مجالية مرتبطة بشكل منطقي بما هو اقتصادي واجتماعي[120].

هكذا يظهر أن الهوامش الحضرية الداخلية ترتبط بتحولات المجال الحضري، مما يجعل هذه المجالات تنعزل داخل المجال الحضري مشكلة فجوة عمرانية واجتماعية، مما يطرح تحديات أمام سياسة التهيئة الحضرية، كما يسائل العدالة المجالية بالمدينة، خاصة مع ارتفاع الكثافة السكانية بهذه المجالات وتغير مورفولوجية المجال. وهكذا يظهر أن تحديات الهوامش الحضرية تأتي في سياق متصل بالتدبير والتفكير في الاختلافات.

4-2- الهوامش الحضرية: مجالات لمظاهر متناقضة

تتجلى الهوامش الحضرية كمجالات مجزأة في وظيفتها." فالدينامية المجالية التي عملت على تطويرها، تستند على استغلال الامتيازات المرتبطة بالكلفة الكمية والكيفية للولوج إلى المجال. فالاختيارات السكنية، تدخل في إطار إستراتيجية المنافسة المجالية، وكيفية الاستفادة من القرب وإمكانية الولوج إلى موارد المركز. وهكذا فالعديد من الأسر استقرت بالهوامش الحضرية، لمعطيات مرتبطة بتكاليف خاصة

---

[118]- Agier, M. (2015). *Introduction. De l'ethnographie des marges à l'anthropologie de la ville.* Dans : M. Agier, *Anthropologie de la ville* (pp. 11-33). Paris cedex 14: Presses Universitaires de France Op.Cit.P. 27

[119]- المصطفى شويكي(1996) : الدار البيضاء: مقاربة سوسيومجالية. منشورات جامعة الحسن الثاني- عين الشق- كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة الأطروحات والرسائل: 1 ص.208, مرجع سبق ذكره، ص 13.

[120] - Marc Dumont, Emmanuelle Hellier (dir, 2010) *: Les nouvelles périphéries urbaines : formes, logiques et modéles de la ville contemporaine* ; Rennes, Presses Universitaires de Rennes. Op.Cit, P 18.

بالسكن وبالمساحة وأيضا بتكاليف التنقل، في حين لعب سعر العقار دوراً حاسماً في ضبط تلك الاختيارات"[121]. كما يظهر ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 4: توزيع المساكن المسوقة بالهوامش الحضرية الداخلية لمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء

العمالات	عدد المساكن
عمالة مقاطعات الدار البيضاء- آنفا	398
عمالة مقاطعات الفداء- مرس السلطان	210
عمالة مقاطعات عين السبع – الحي المحمدي	1056
عمالة مقاطعة الحي الحسني	7486
عمالة مقاطعة عين الشق	840
عمالة مقاطعات سيدي البرنوصي	7006
عمالة مقاطعات بنمسيك	401
عمالة مقاطعات مولاي رشيد	3447
المجموع	20844

Source : Ministère de l'interieur, wilaya de la region du Casablanca. Etude sur le marché du logement à Casablanca.Juin 2006 ; P. 13

يكشف الجدول أعلاه عن حجم المساكن التي تم تسويقها بالمقاطعات الهامشية إذ وصلت نسبتها 92%، إلا أنه لا ينبغي الوقوف عند هذا الحد، فهناك من المقاطعات من حصلت على انتقاء ساكنتها عبر قواعد البناء. وبناء عليه، نجد أشكالاً سوسيو–مجالية دقيقة كتلك التي تميز استعمالات الأرض، حيث تشكل الهوامش الحضرية مجالات اجتماعية متمايزة، إذ تتم إعادة إنتاج ما يميز المركز، كما يظهر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 5: توزيع المستفيدين من القروض بالهوامش الحضرية الداخلية لمقاطعات الجنوب

فئة الدخل	%الطلبات الموافق عليها
أقل من 2000 درهم	**46**
بين 2000 و 4000 درهم	**64**
بين 4000 و 6000 درهم	**72**
6000 درهم وأكثر	**58**

Source : Ministère de l'interieur, wilaya de la region du Casablanca. Etude sur le marché du logement à Casablanca.Juin 2006 ; P. 87.

[121] - Marc Dumont, Emmanuelle Hellier (dir, 2010) : *Les nouvelles périphéries urbaines : formes, logiques et modéles de la ville contemporaine*. Rennes, Presses Universitaires de Rennes. Op.Cit. P. 20.

يبرز من خلال الجدول أعلاه دور الدخل في تحديد نوع الطلب على السكن، مما ينعكس على المستوى المجالي والاجتماعي للمقاطعات. عموماً، يبقى السكن الحلقة الأساسية في تثبيت المظاهر النمطية للمجالات الهامشية الحضرية. غير أن عدداً أنن المسار الذي مرت به ساكنتها عبر السكن السابق، يعتبر هذا المجال كمجال للإقصاء أو مجال لأمل المدينة .

هكذا أصبح السكن كمحدد للتمايز المجالي المنتج في المركز، وأن الوظيفة السكنية المسندة للهوامش الحضرية ذات بعدين: بعد اقتصادي يتجلى في توفير اليد العاملة للنشاط الصناعي الذي هذه المجالات، وبعد سياسي يتجلى في تفكيك البنية الاجتماعية المهيمنة على هذه المجالات، مما يجعل من هذه المجالات متناقضة سوسيو مجاليا.

5-الهوامش الحضرية: مجال للتناقضات السوسيو مجالية

تشكل العلاقة مع المجال عنصراً أساسياً في الحياة بالهوامش، ويمكن بواسطة المحددات الاجتماعية تغطية جزء يبدو محورياً في تعريف التهميش: ثنائيه متضادة بين المعيقات والاختيارات : فالهامش ليس له نفس الحمولة الهامشية أو الإقصاء المجالي، ولكن مما تم فعله وعمله وما نتج عنه من مظاهر التهميش المجالي. من هذا المنظور فالمعيقات (الإقصاء السوسيو اقتصادي، التحديد المؤسساتي) هي التي تحول الهامش المجالي إلى هامش اجتماعي[122].

وعلى العكس، اختيار الهامش لتحقيق المصالح، بعيدا عن الانقسام اللانهائي يتمحور حول عدد من الفوائد، من خلال أوجه مختلفة لأولئك الذين يعيشون في الهوامش، فساكنة الهوامش الحضرية بعيدة عن تقاسم نفس التمثلات وترغب في نفس التحول[123].

لكن هذه المجالات تتغذى من التوسع الحضري وأشكال التهيئة التي ترافق التوسع الاقتصادي، وتحديث المدينة يأتي في دورة التطور ويواجه احتياجات الهوامش، مما يفرض ضرورة وضعها في الجسم الحضري ككل. ومن وجهة النظر هاته، يمكن التفكير في الهوامش الحضرية من خلال اتجاهها، لأنها تنتفع من وظيفتها المجالية كمجال للإمكانيات، أكثر من المعطى المركزي في التحديد السياسي للتهيئة والتنقل[124].

---

[122] - Marc Dumont, Emmanuelle Hellier (dir, 2010) : *Les nouvelles périphéries urbaines : formes, logiques et modéles de la ville contemporaine*. Rennes, Presses Universitaires de Rennes. Op.Cit. P. 17.

[123] - Idem. P. 18

[124]- Idem. P. 19

فالتهميش كمصطلح اجتماعي، "يصف الواقع الاجتماعي والاقتصادي خارج الأطر الاجتماعية التقليدية. ورغم أن الإقصاء والتمييز السوسيو مجالي قديم، فإنه لم يبرز إلا على خلفية أزمة السبعينيات من القرن الماضي، حيث ساهمت التحولات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية الناتجة عن الأزمة، في توفير الظروف لتجديد المعاني، ولاستخدام مصطلحات مثل الفقر والتهميش. في حين كان لمصطلح الفقر، تراث طويل من التعريفات و ترسيم الحدود والتطبيقات الكمية والنوعية، فقد كان الإقصاء يرسم ويأخذ طريقه أولا ببطء ثم بسرعة أكبر في البلدان اللاتينية، في أوربا ثم دخلت مفراداته مؤسسات الاتحاد الأوربي، خلال البرنامج الثالث لمكافحة الفقر"[125].

"فالمجال الحضري هو كُلٌ متنوع، فهو منتوج اجتماعي ووسط ورهان، كما هو في الوقت ذاته مورد طبيعي وفعل اجتماعي، ومورفلوجية للسكن الحضري، فهو جزء غير قابل للتجزئة عند دراسة الساكنة. ومن ثم يبدو جليا الارتباط الواقع لمظاهر الفقر الناجمة بالهوامش الحضرية الداخلية كواقع إمبريقي، الأمر الذي يضفي طابع الجزئية والمرحلية، التي تمحورت في غالبيتها حول البؤس و الحرمان الذي تعاني منه الفئات الاجتماعية المهمشة"[126].

وهكذا ففي مجتمع كالمجتمع البيضاوي أصبح أكثر فأكثر حضريا، حيث إنتاج السكن بشكل كتلي يغلف أنواع مختلفة للسكن توجد بعض العراقيل المرتبطة بسلوكيات السكان في تغيير مورفلوجية السكن. فالممارسات السكانية تشكل مجموعة من الوضعيات الاجتماعية، حيث يمكن لكل فرد أن يجري تعديلات تختلف حدتها بين ما هو مرخص به وبين حمولاته المرجعية، فاختلاف أنواع السكن و أشكال الحيازة تحمل دلالات اجتماعية ذاتية وموضوعية.

وبناء عليه فإن سكان الهوامش الحضرية يعيشون جغرافيا عند الفجوات والمنعزلات داخل المدينة، وعلى المستوى الوظيفي محرومون من الاستفادة من الخدمات الحضرية، وعلى المستوى الاجتماعي والاقتصادي مبعدون عن الحياة الحضرية بوجه عام. وهذا التحليل يجد سنده عند تحليل مفهوم العجز الحضري.

---

[125]- Marc Dumont, Emmanuelle Hellier (dir, 2010) : *Les nouvelles périphéries urbaines : formes, logiques et modéles de la ville contemporaine*. Rennes, Presses Universitaires de Rennes. Op.Cit. P. 22.

[126] -Jean-Pierre, L.(2016) : *Dynamique du peuplement résidentiel*.In :Sociétés contemporaines 29/2016 , PP.43-72.- P : 44.

6-العجز الحضري

يعتبر مفهوم العجز الحضري من المفاهيم التي حظيت باهتمام الباحثين في الجغرافيا الحضرية، لتقييم وضعية المجالات الحضرية وأشكال التدخل في هذه المجالات، كما تظهر اهميته أكثر في تقييم الهوامش الحضرية الداخلية، باعتبار هذه المجالات مكونا أساسيا من مكونات المجالات, ولا تتوقف مستويات التقييم بواسطة هذا المفهوم عند تحديد حاجيات السكان من المرافق والتجهيزات الضرورية لحياتهم اليومية، بل يتعدى هذا المفهوم إلى أبعد من ذلك عند تقييم أساليب التدبير وإبراز الخلفيات المتحكمة في تدخلات الدولة على المستوى الترابي, ومن هنا تظهر أهميته كأداة في تحليل السياسة الترابية بالهوامش الحضرية الداخلية وفهم الفوارق المجالية في أفق تصحيحها وتحقيق العدالة المجالية.

6-1-التحديد اللغوي والاصطلاحي لمفهوم العجز الحضري

ظهر مصطلح العجز أواسط القرن 20، للدلالة على "الضعف والمحدودية وعدم الكفاية". ففي معجم"بوتي روبير" يحيل المفهوم على الخصاص العضوي والعقلي، أما معجم "لاروس" فيعرفه بالضعف الجسماني أو الفكري/ العقلي. وبذلك فهو مفهوم له علاقة بمحددات النقص والضعف التي تتصل بتقييم للواقع.

يسمح مفهوم العجز الحضري بمقاربة شمولية تقوم على تشخيص الواقع، وتقييمه على المستوى الكمي والكيفي، وذلك من خلال إبراز الخصاص على مستوى حاجيات السكان من حيث الطلب على السكن والتجهيزات، وكيفية تنظيم المجال الحضري وخصوصيات هذا المجال. ورغم شمولية المفهوم فإنه "يحيل على أمور محددة كهشاشة التدبير الحضري. ولا يقف المفهوم عند حدود تقييم الوضعية في أبعادها الحقيقية، ولكن يمس كل ما يتعلق بالتدبير وتحديد المسؤوليات والمشاكل المرتبطة بهذا التدبير ونتائجه"[127]. فهو مفهوم يحيل على العديد من التفسيرات بمعنى أن المفهوم يفسر الواقع في ارتباط مع السلطة السياسية[128]. ذلك أن المدينة مؤطرة أساسا بالسلطة وقوة الرأسمال، مما يعني أن العلاقات الاجتماعية والاقتصادية تتطور في ظل الترابطات بين السلطة ومصالح الرأسمال". التي تعمل على تأمين المجال الذي يعيش فيه المجتمع؛ هذه العلاقات يكشف عنها مفهوم العجز الحضري[129].

---

[127]- Chouiki Mustapha(2012) : *Le Maroc face au défi urbain, quelle politique de la ville ?.* Rabat. Editeur, Dar Attaouhidi. P. 13

[128]- Ibidem, p 17

[129] - Paul Claval (2001): *champs et perspectives de la géographie culturelle dix ans après.* In :Géographie et cultures .40/ 2001. PP. 5-28. P. 8

ويتقاطع مفهوم العجز الحضري الذي طرحه "شويكي" مع مفهوم العجز الذي طرحته "بوجو كاغنيي" في كتابها "أطروحة في الجغرافيا الحضرية"، إذ تقدم مفهوم العجز الحضري عند تشخيصها للمجالات الحضرية، مبرزة العناصر المتدخلة في المشاكل التي تعرفها هذه المجالات على مستوى العقار والتنظيم الإداري والسلوكات الديمغرافية والاجتماعية للسكان، بالإضافة إلى المشاكل المرتبطة بالبيئة والبنية الحضرية[130]. وهكذا يظهر أن مفهوم العجز عند "كاغنيي" مفهوم شامل يرتبط بعملية التشخيص للواقع لاستخلاص مظاهر الخصاص الكمي والكيفي التي تميز المجال الحضري. في حين يحيل مفهوم العجز الحضري عند "روبير إسكاليي" على ضعف الإلمام بالممارسة الحضرية"[131]. وهو تعريف يتضمن تشخيصا للواقع الحضري من حيث البيئة الحضرية والأوضاع السوسيو اقتصادية للسكان وانعكاساتها المجالية؛ ولا يتوقف تعريف إيسكاليي عند مستوى الوصف، بل يحمل خطاطات تفسيرية لهذا الواقع "مرتبطة بالوضع الاقتصادي والسياسات الاجتماعية للدولة"[132].

إذا كانت التعريفات السابقة تعرف العجز انطلاقا من الخصاص الكمي والكيفي الذي يميز المجال الحضري، فإن "بيير سنيول" يعرفه بأنه انحراف وخروج عن القاعدة الحضرية"[133]. وفي هذا التعريف نجده يتضمن ثنائية مجالية ترتبط بما هو غير مرغوب فيه وهو الاستثناء، وما يجب أن يكون الذي يشكل القاعدة، انطلاقا من تحليل نقدي لمكونات المجال الحضري.

نستخلص أن مفهوم العجز الحضري مفهوم إجرائي يسمح بتقييم الواقع في شموليته، كما يتجاوز ذلك إلى تحديد العوامل المؤدية إلى هذه الوضعية، وهي عوامل مرتبطة بما هو سياسي من طرف السلطة، وبما هو اجتماعي مرتبط بسلوك السكان، وبما هو اقتصادي مرتبط بمصالح الرأسمال.

---

[130]- Beaujeu-Garnier,J. et Chabot,G (1964) : *Traité de géographie urbaine.* . In: Revue de géographie alpine, tome 52, n°4, 1964. pp. 732-734. P. 212.

[131]- Escalier.R (2004): *Marges et marginalités socio-spatiales dans la ville marocaine: Changements et permanences* . In : Cahiers de la Méditerranée. 69/ 2004. P.P 117- 127. P. 118.

[132] - Idem. P.127

[133] - Signoles P.(1999) : Acteurs *publics et acteurs privés dans le développement des villes du monde arabe*, pp. 19-53, in Signoles P. El Kadi G. Sidi Boumedine R. (dir.), *L'urbain dans le monde arabe, politiques, instruments et acteurs*, Paris, Éd. du CNRS . P. 30

6-2- يستمد العجز الحضري تفسيره من المقاربة النظامية

إن تفسير العجز وفق المقاربة النظامية، هو " دراسة في عمل النظام المجالي. فقد فكك روجي بروني هذه العملية باعتبارها أعمال الاستيلاء والاستغلال والتواصل و السكن والإدارة.[134]. لكن اختلال هذه الوظائف يجعل من العجز كأداة تقييمية بارزة لتحديد المسؤوليات الفردية أو الجماعية. فكل "نظام مجالي يمكن أن يتغير إذا تغيرت عناصره، فتساهم في خلخلة توازنه وأداء أدواره[135]. مما يجعل العجز يحظى بمكانة في التشخيص واقتراح الحلول. فيصبح بذلك أداة علمية تتجاوز الوصف إلى البحث عن وسائل التنمية والنهوض بالواقع الحضري "[136].

يعتبر العجز الحضري إذن وسيلة لتشخيص الواقع الحضري والبحث عن الحلول، ومن جهة أخرى، يسمح التشخيص باستخلاص العجز، وبالتالي مطالبة المسؤولين بالتدخل واستيعاب المشكل لاقتراح الحلول. وهكذا تظهر أهمية العجز على المستوى العلمي.

6-3-مشاكل مستهدفة بواسطة العجز الحضري

إن اعتماد مفهوم العجز الحضري كأداة للتشخيص ووسيلة لتقييم المجال الحضري، فهو في ذات الوقت يعمل على كشف مختلف المشاكل التي يعرفها هذا المجال سواء منها المشاكل الوظيفية أو الوظيفية, ففيما يتعلق بالاختلالات الوظيفية للمجال الحضري، تظهر أهميته كأداة لتقييم المجال الحضري حيث تبرز الاختلالات الوظيفية، بل يبرز دور التدبير الحضري في هذا العجز، فيصبح التدبير الحضري كمظهر وظيفي لهذا الخصاص.

كما تظهر مشاكل هيكلية عند تحليل البنيات والهياكل المكونة للمجال الحضري، فهذا الأخير منظم بواسطة مجموعة من الهياكل، ويظهر مفهوم العجز عند دراسة وتحليل دور المجال في إنتاج وتنظيم المجتمع[137]. وتشخيص الخصاص الموجود فيها يحمل تحليلا هيكليا / بنيويا.

كما يذهب مشكل العجز الحضري، إلى المشاكل المرتبطة بالنظام الوظيفي والهيكلي، حتى يكون في خدمة المشاكل، فهو جد مركب ومعقد لاستيعاب وفهم المجال الحضري. فعندما يبرز المفهوم مظاهر النقص في الواقع، يأخذ بالاعتبار العلاقات الموجودة بين وضعية المجال ومراكز القرار وتدبير هذا

134- Gabriel Bideau (2021) *: Brunet R, Nouveaux territoires, nouveaux noms de la France*. Paris, France, Hermann.Op.Cit. P.190

135- Chouiki Mustapha (2011) :*La ville Marocaine-Essai de lecture synthétique*. Rabat ; Editeur Dar attaouhidi, P 156 ; p 37

136 - Idem : P . 10

137 - Chivallon Christine (2003)*: Une vision de la géographie sociale et culturelle en France*. In: Annales de Géographie, T. 112, n°634, 2003. PP. 646-657. P. 648

المجال. فالتشخيص الذي يخلص إليه ليس وصفيا فقط، فهو أيضا تفسيري لهذا الوضع، ذلك أن التشخيص الوصفي يبقى ناقصا ما لم يتم تفسيره[138]. وهكذا إذن يربط العلاقة بين الاختلالات الوظيفية للمجال وهياكله مع التدبير الحضري، إذ يستجلي الوضعية وخلفياتها.

عموما يرتكز مفهوم العجز الحضري على خدمة المشاكل الثلاث السالفة الذكر، فهو مفهوم إجرائي على مستويات عديدة إذ يسمح بتحليل الحاجيات الكمية والكيفية على مستوى إنتاج المجال والهياكل الحضرية والبيئة الحضرية.

6-4-مرتكزات العجز الحضري

يعتبر مفهوم العجز الحضري مفهوما ناجعا في تحليل السياسة الترابية، لكونه يتضمن أبعادا مختلفة تحتوي على الحقيقة في أبعادها الأساسية، فعلى المستوى السياسي يرتبط مفهوم العجز الحضري دائما بوضع المدينة والسياسة المتبعة. إذ يفسر أولوية السلطة السياسية على المستوى الوظيفي والهيكلي والبيئي وإنتاج المجال الحضري. وبعبارة أخرى، فمفهوم العجز يقيم مسؤولية أصحاب القرار بالدرجة الأولى ومستعملي هذا المجال كشكل من أشكال التدبير في إنتاج المجال قصد تحقيق التوازن المجالي[139].

كما يبرز التشخيص بواسطة العجز واقع المجال الحضري، عبر تشخيص اختلالاته الوظيفية، دون توجيه خارجي، فيستمد العجز الحضري قوته من واقع المجال الحضري الذي تم تشخيصه، فيقترح حلولا عملية مطابقة للواقع. ويتعامل مع المجال كنظام. حيث الاختلالات جد مرئية في هذا النظام. بمعنى أنه نظام مختل بسبب النقص و الخصاص الحاصل فيه، واختلالاته تخل بباقي النظام. وهذا يعني أن الحل لا يتم إلا في شمولية النظام، رغم أن الاختلالات الوظيفية يمكن أن تكون جزئية انطلاقا من تشخيص مركبات المجال للحصول على أفضل وضعية.

6-5- التدبير الحضري والعجز:

إذا كان العجز الحضري تعبير عن مجموعة من الاختلالات الوظيفية للمدينة، فهو من جهة أخرى يرتبط مع التدبير الحضري عبر معالجة جملة من المشاكل[140] ، فالمدينة تدبر من طرف العديد من

---

[138]- Beaujeu-Garnier,J. et Chabot,G (1964) : *Traité de géographie urbaine.* . In: Revue de géographie alpine, tome 52, n°4, 1964. pp. 732-734. Op.Cit.. P. 215

[139]- بول كلافال (1990) : المجال والسلطة. ترجمة عبد الأمير إبراهيم شمس الدين. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. ص. 135 . مرجع سبق ذكره ص. 6.

[140] - Chouiki Mustapha(2012) : *Le Maroc face au défi urbain, quelle politique de la ville ?.* Rabat. Editeur, Dar Attaouhidi. Op.Cit.P 53

المصالح والمؤسسات المستقلة والهيرارشية والمختصة، تعالج بعض المشاكل بشكل مستقل، مما يطرح مشكل التواصل على المستوى الأفقي فيما بينها، زيادة على مشكل الصراع بين السلطة المركزية والسلطة المحلية[141]. بالإضافة إلى مشكل آخر يرتبط بالتدبير هو التغيير المستمر على مستوى المجالس الجماعية، مما يطرح مشكل عدم إتمام المشاريع والبرامج خاصة على مستوى وثائق التعمير، التي من أولوياتها الحد من العجز الحضري، لكن التخطيط الحضري لا يكمل وظيفته، وبالتالي فالعجز الحضري يظهر على مستوى إنجاز وثائق التعمير. وهكذا فالتخطيط الحضري ليس لأجل التوقع، ولكن ينتظر عندما يتضخم المشكل لإنجاز وثيقة التعمير. وضعف الحلول المرتبطة بمشكل البطالة وما يتصل بها من آثار على مستوى سوق السكن[142].

يظهر من خلال ما تقدم أن العجز الحضري كمفهوم يحيل على الخصاص الكمي والكيفي التي يعاني منها مجتمع المدينة، غير أن أهميته العلمية تظهر من خلال كونه أداة علمية وصفية وتفسيرية للمجال الحضري تكشف مظاهر الخلل الهيكلي والوظيفي للمجال الحضري، وتبرز العوامل المتحكمة في هذا الخلل، خاصة على مستوى السلطة المركزية والمحلية. مما يكشف عن أن العجز الحضري أداة لفهم أشكال الصراع على مستوى المجال. وبذلك يصبح مفهوم العجز الحضري أداة أساسية لقياس مستوى التهميش بالهوامش الحضرية الداخلية، وآلية لتحقيق العدالة المجالية.

7-مفهوم العدالة المجالية:

يحيل مفهوم العدالة المجالية على مجموعة من التحديات، إذ تختلف معانيه حسب الفاعلين والباحثين والخبراء. ففي كتابه "جغرافيا الرفاهية" أظهر أنطوان بيلي أنه "في منطقة معينة يمكن للفرد أن يختبر الرفاهية التي لا يختبرها الآخر"[143]. ومن ثم تصبح العدالة المجالية مفهوم نسبي، إذ أن هناك العديد من مظاهر الفوارق التي لا تؤثر بشكل مباشر على الحياةا اليومية مما يفتح المجال للجغرافيين للبحث فيها. وفي هذا الصدد تركز عمل الجغرافي الفرنسي آلان رينو على موضوع البعد المجالي لعدم الإنصاف الذي تم نشره سنة 1981 في كتابه " المجال والمجتمع والعدالة "، إذ يحدد الاختلافات بين

---

[141] -Dominique Oudot (2011) : *La ville et périphéries un conflits inévitable* ? Edition l'Harmattan. Paris .P 168. P.P :33-85-131.

- Rigar Sidi mohamed (2007) : *Gouvernance urbaine et compétitivité territoriale au Maroc*. Revue : Addawliya n° 3 , P 22.

[142]- Rigar Sidi mohamed (2007) : *Gouvernance urbaine et compétitivité territoriale au Maroc*. Revue : Addawliya n° 3.Op.Cit. P 26.

[143]- Bailly.A (1981), *La géographie du Bien-Etre.* Paris. PUF. P.206.

الأقاليم كما يحدد التفاوتات التي تنشأ بين الطبقات الاجتماعية المجالية[144]. وبالعكس يتم وضع الهوامش تحت سيطرة المراكز المهيمنة. ومن ثم فهو يعمم نموذج الهامش– المركز، ليحولها إلى إطار للتحليل التوزيعي للظلم المجالي. وبحسب مصطلح " العدالة الاجتماعية–المجالية"، يشير "رينود" إلى جميع الوسائل التي تستخدمها السلطات العامة للتخفيف من الفوارق بين الطبقات الاجتماعية المجالية[145].

في حين حاول "أرنود برينيتوت عند قراءته لكتاب "البحث في العدالة المجالية لإدوارد صويا " التأكيد على أن العدالة المجالية يصعب تصورها في مساحة متباينة وأنها ظاهرة متعددة المستويات ذات أبعاد هيكلية تتحكم فيها مبادئ النظام الرأسمالي[146], لذلك يدعو الباحثين في التخطيط الحضري للانخراط جنبًا إلى جنب مع الجهات الفاعلة من أجل تحقيقها، بعيدا عن الهواجس الأمنية التي تحكم السياسة الحضرية، وقد استند في ذلك على أزمة الضواحي الفرنسية[147].

ولذلك يشدد أرنود برينيتوت على أهمية المجال، باعتبار أن العمليات الاجتماعية تؤثر على مجالية التفاوت، مما جعله يبرز عجز النظام الرأسمالي في مواجهة الآليات التي تنتج التفاوتات المجالية، التي تفرضها الدولة والسوق والتي تستعمل معا لتعزيز الاستهلاك وتكثيف الرقابة الاجتماعية[148].

هذه الوضعية المقلقة المستوحاة من قراءة هنري لوفيفر حول الحق في المدينة إذ يعرف هذا الحق، بأنه الحق في الحصول على نوعية الحياة الحضرية. و هو ليس مجرد فكرة ، بل هو كرد فعل على الوطيفية الاقتصادية للمدينة. إذ طالب " لوفيفر" ليس فقط الحق في الوصول إلى جميع الأماكن العامة، ولكن أيضا المشاركة في القرارات التي تؤثر على المجال الحضري لتحويله وفقا للاحتياجات والرغبات، تقود صويا إلى القول بأن الحركات الاجتماعية هي قوة مضادة ضرورية لتحقيق العدالة المجالية. ذلك أنه حسب صويا يساهم دعم القطاع الخاص إلى زيادة مصاحية في التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية داخل المجال الحضري[149],

---

[144]- Reynaud.A (1981) : *Société, espace et justice ; Inégalités régionales et justice socio-spatiale*. Ed. Presses Universitaires de France. P. P. 31-58.

[145]- Idem . P. P 59 – 90.

[146]- Arnaud Brennetot (2010): *Pour une géoéthique. Éléments pour une analyse des conceptions de la justice spatiale.*In : *L'Espace géographique*, n° 1, 2010, pp. 75-88

[147] - Idem. P. 78.

[148]-Arnaud Brennetot (2011) : *Un combat pour la justice spatiale.* EspacesTemps.Revue indisciplinaire de sciences sociales. 2011.

[149]- Soja.E.W (2009): *La Ville et la justice spatiale* », *Justice spatiale,* traduction: Sophie Didier, Frédéric Dufaux. n° 1, 2009.P.P.2-3.

فحسب صويا دائما يمكن أن يسهل التركيز المجالي للهشاشة في قلب الأوضاع، بتكثيف النضال الاجتماعي من أجل الحق في المدينة, فمطالب العدالة المجالية التي أثارتها صويا تتعلق بنوعية السكن والبيئة والتنقل والوصول إلى الخدمات العمومية، أي جميع الفرص التي من المفترض أن توفرها المدينة لسكانها. غير أنها تؤكد أن المشاركين في التخطيط الحضري من خلال الإجراءات التي تم تنفيذها منذ سبعينيات القرن الماضي تهدف إلى تلبية توقعات السلطات العامة واستدامة التفاوتات المجالية داخل المجال الحضري. ومع الإصرار على الروابط بين العدالة والحق في المدينة، يؤكد صويا أن البحث عن العدالة المجالية لا يمكن تشبيهه بالبحث عن مادة مثالية، يتطابق شكلها مع مساحة محددة مسبقا، بل إنها تشبه عملية يشارك فيها المجتمع المدني بحيوية في بناء مساحة عادلة[150].

في حين ينظر " ديفيد هارفي " إلى مشاكل الجغرافيا الحضرية التي تبحث عن العدالة الاجتماعية، فيجدها قائمة على مبادئ " جون راولز[151] وهي في الأصل ما يسمى التحول المكاني للعدالة الاجتماعية، لقد أقام " هارفي علاقة وثيقة، بين عدم الإنصاف في التحضر وتطوير النظام الاقتصادي الرأسمالي من ناحية الأداء العادي للنظام الحضري (السكن، سوق العمل، الاستثمارات العامة)[152]، حيث تكون الآثار موزعة توزيعا غير منصف. في حين أن للجهات الفاعلة قوة متباينة لتوجيه التخطيط المجالي الحضري، ذلك أن منطق السوق الاقتصادية يؤدي إلى الازدحام والسكن غير القانوني، وأن الفصل وحصر أي مجموعة على مساحة محدودة دون اختيارها، يتم تحليله على وجه الخصوص باعتباره تمييز مجالي للإنتاج الرأسمالي للمجال[153].

---

[150]- Soja.E.W (2006): *La Ville et la justice spatiale* », *Justice spatiale*, traduction: Sophie Didier, Frédéric Dufaux. n° 1, 2009.P.P.2-3. Op.Cit. P. 5.

[151]– هذه المبادئ هي:

1- المساواة أمام الحريات الأساسية (الحريات المرتبطة بحقوق الإنسان)،

2- التوزيعات الاقتصادية تكون عادلة إذا كانت قائمة على مبدأين:

– من العدالة، تكافؤ الفرص للوصول إلى السلع الأساسية (الوضع الاجتماعي و الممتلكات، الدخل، الحريات...) الأمر الذي يتطلب تحييد آثار الأصول الاجتماعية.

– قد يكون التوزيع غير عادل عند ارتفاع متوسط دخل السكان. وبالتالي فإن درجة التقدم في المجتمع من حيث العدالة، ينبغي تقييمها ليس من تطور جميع السكان ولكن على ضوء حالة الفئات الهشة.

3- يجب أن يغير الإطار المؤسسي بمرور الوقت حتى يتسنى تكافؤ الفرص.

4- ينبغي أن يكون التوزيع العادل للخيرات و المنافع هدفا للسياسات العمومية. و من ثم فالتخوف ينبغي أن يكون بشأن الحد من أوجه عدم الإنصاف في التوزيعات المجالية، و إمكانية الوصول إلى السلع. فالغاية هي خلق على وضعية لا بأس بها من التجهيزات و الخدمات لضمان الكفاءة العالية، في الوقت الذي يسمح التوزيع العادل، بالتأثير الإيجابي المحلي.

[152]- Harvey.D(1973) : *Social justice and the city*.Published in paperback in the United States of America by The Johns Hopkins University Press. P.P. 195- 237.

[153] - Idem. P.P. 240- 241.

انطلاقا مما سبق نجد أن هولاء الباحثين تحذوهم الرغبة إلى الاستجابة لعدة تحديات ترمي إلى اعتبار العدالة المجالية ينبغي أن تكون هدف للسياسة الحضرية، ومعيارا لتقييم نوعية الحياة وقرارات التخطيط الحضري، خاصة في المدن الكبرى التي تعاكس حياة السكان في الهوامش الحضرية حيث الدخل ضعيف وصعوبة الولوج إلى السكن، والاستفادة من الخدمات الحضرية.

والواقع أن أنصار المدرسة الأنجلوساكسونية والمدرسة الفرنسية، لا ينكرون وجود أوجه عدم التفاوت الاجتماعي–المجالي القابلة للقياس الكمي التي يجب التخفيف منها عبر السياسات العامة الحضرية. غير أنها غالبا ما تميل إلى تفضيل فكرة العدالة "الإجرائية"، التي يتم والتفاوض بشأنها بين العديد من أصحاب المصلحة (خاصة المستفيدين من التدخل العام لإعادة التوزيع)، بدلا من فرضها من الأعلى.

وبالتالي فإن أهمية مفهوم العدالة المجالية تتجلى في بعده الإجرائي، المتمثل في التوزيعات المجالية عن طريق القرار السياسي وفي السياسات المنفذة لضمان توزيع أفضل على الصعيد المجالي. وهو ما يشكل انعكاسا أساسيا لمعنى السياسات العمومية خاصة في المجال الحضري. فالعدالة المجالية هي أفق معظم سياسات استعمال الأراضي والتهيئة. وتأثيرها على هذا النحو قد جعل من التخطيط الحضري والبحث عن العدالة المجالية متكافئين تماما. غير أن هذا لا يقلل من تعقيد الأسئلة المتعلقة بتعريف السياسات التي ينبغي أن تنفذ لمعالجة العدالة المجالية.

8- السياسة الترابية أو سياسة المدينة:

يعتبر المجال مكونا أساسيا في الفعل العمومي، وتعتبر السياسات الترابية مدخلا مهما في تدبير المجال الترابي بآليات تجعل من حاجات الساكنة في صلب اهتمامها وفي جوهر أهدافها. غير أن هذا المفهوم يطرح مجموعة من الإشكاليات تتعلق بتعريف هذه السياسة فيما يتعلق بسياسة المدينة ، وتحديد مجال تطبيقها، ودور الدولة و الجماعات المحلية فيها، والقضايا التي ترتبط بها. وهذا ليس فحسب من الناحية اللغوية (ارتباط مفهوم السياسة بمفهوم المدينة)، ولكن من الناحية العملية. فأساس سياسة المدينة هو الأولوية الجغرافية للمجالات المهمشة. ذلك أن أصالتها عن ما يميزها من السياسات الاجتماعية والحضرية التي سبقتها، هي في الواقع تحديد نطاق مجالي معين من أجل التدخل، ويتم التعبير عنه "بالمشكلة وحلها". فالمشكلة هي المجالات المتدهورة من المدينة، والحل هو تركيز تدخلها على هذه

المجالات[154]. غير أن ما يفترض في هذا التدخل العمومي أن تتوفر مجموعة من المتغيرات– لكي يتم تمييز مجال التدخل– من بين مجموعة من المتغيرات التي تقدمها الإحصائيات الخاصة بالسكان، لأجل فرز واختيار الأكثر قدرة على وصف هذه المجالات.[155]

ويمكن تحديد المجالات الهامشية الحضرية ذات الأولوية الجغرافية موضوع تدخل سياسة المدينة فيما يتعلق ببيئتها الهشة، باعتماد مجموعة من المتغيرات لوصف ظاهرة التهميش بها من خلال حجمها بالنسبة لمجموع السكان ونسبة سكانها من الشباب دون سن 25 عامًا، والعاطلين عن العمل على المدى الطويل والوافدين الجدد. كما يمكن إدماج مؤشرات أخرى، مثل تلك المستخدمة بشكل كبير في الدراسات المحلية والتي تستخدم في وصف الصعوبات الاجتماعية كمعدل الجريمة الذي تقيسه الشرطة، ومعدل الرسوب في المدرسة أو الالتحاق المتأخر بها والهدر المدرسي الذي تقيسه وزارة التربية الوطنية، وحجم الأسرة ودرجة التساكن، ونوع السكن والفقر المادي الذي تقيسه مندوبية التخطيط[156].

يظهر مما سبق أن سياسة المدينة كسياسة ترابية، هي توجه سياسي انتقائي للمجال داخل المدينة، يستهدف المجالات الهامشية المهمشة داخل المجال الحضري، غير أن تحديد هذه المجالات ونعتها بهذه الصفات يجب ضبطه بمؤشرات مضبوطة لتحديد نطاق التدخل بشكل يجعل هذه المجالات تحظى بالأولوية في التدخل,

وبذلك يمكن القول أن سياسة المدينة، كما ورد في معجم "السياسات الترابية، هي " سياسة لا تغطي المدينة ككل، ولكن فقط ما يسمى بالأحياء المهمشة"، ويضيف المعجم "على أنها شكل من أشكال التدخل ظهر في نهاية السبعينيات، أطلق عليه مصطلح السياسة الحضرية منذ التسعينيات لتحديث الفعل العمومي" وقد حدد المعجم أهدافها في معالجة الاختلالات المجالية عبر مجموعة من البرامج"[157].

يظهر من خلال هذا التعريف، أنه شامل لعدة عناصر، إذ يحيل على أنها سياسة تهم المجال الحضري، مما يجعل منها مرادفة للسياة الحضرية التي برزت خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي، وهي أيضا سياسة عمومية تباشرها الدولة عبر مصالحها الخارجية في مختلف القطاعات، كما انها سياسة

---

[154] -Philippe Estèbe (2001) : *Instruments et fondements de la géographie prioritaire de politique de la ville(1982-1996).* La Documentation française. In : Revue française des affaires sociales 2001/3 . PP. 23 – 38 .P 23.

[155] - Idem. P 32.

[156]- Idem.P 23.

[157]- Sous la direction de Pasquier. R et autres(2011) : *Dictionnaire des politiques territoriales*. Ed. Presses de Sciences Po. P . 519.

تهم جزءا من المجال الحضري وهي الأحياء المهمشة قصد تأهيلها عبر برامج كبرنامج مدن بدون صفيح وبرنامج تأهيل الأحياء غير القانونية.

وهكذا يمكن تعريف سياسة المدينة بأنها "السياسة التي تباشرها السلطات العمومية لأجل معالجة الاختلالات المجالية والاجتماعية للمدن". وهي بذلك تتعلق بشراكة بين الدولة والجماعات المحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني حول مشاريع محددة، تمثل نوعا من التعاقد الاجتماعي لصالح السكان والمناطق المتضررة من تراب المدينة.هذا يفيد أن سياسة المدينة، هي ترابية و إرادية و عمومية:

- **ترابيـة:** بمعنى أنها تجمع عددا من الفاعلين (الدولة، و الجماعات المحلية، و المصالح القطاعية، والقطاع الخصوصي، و جمعيات المجتمع المدني) للعمل في مجال ترابي محدد.
- **إرادية:** بمعنى أنها تتجسد في وسائل مادية وبشرية، توفرها الدولة و شركاؤها بصفة مباشرة، لفائدة تراب معين وسكان معينين، وذلك على شكل "عقد برامج" محدد، تضاف إلى البرامج القطاعية.
- **وعمومية:** أي أنها تستجيب لنمط من التدخل العمومي في إطار استراتيجية محددة لإدماج المجالات الترابية المتضررة، في إطار سياسة شمولية لإعداد التراب الجهوي والوطني[158].

ظهرت سياسة المدينة إذن كرد فعل سياسي على استفحال مشاكل المدن في عدد من الدول الغربية (ولا سيما مع بروز مشاكل الهوامش). "وهو ما فرض عليها التفكير في وضع برامج خاصة لمواجهة هذه المشاكل، أعطيت لها تسميات مختلفة مثل:" المدينة الاجتماعية"، و" عقد التنمية الاجتماعية للأحياء"، و"ميثاق جودة المدن"، و"التجديد الحضري"، و" أجندة 21 المحلية"، والمخطط المحلي للسكن"، و" سياسة المدينة "[159]. لكن بغض النظر عن التسميات، فإن أهم الأهداف التي وضعتها أغلب الدول المعنية بهذه البرامج ترمي إلى التخفيف أو القضاء على الاختلالات المجالية (الفرق بين الأحياء الغنية والفقيرة، ومحاربة الكيتوهات)، بهدف تحقيق نوع من الانسجام الحضري بين مكونات المجال الحضري[160]، وتزويد المجالات المتضررة بالبنيات والتجهيزات الأساسية في ميادين: الإدارة الترابية، والتربية والتعليم، والثقافة والفنون، والتعمير والسكن، والصحة، والبيئة، والترفيه. ودعم المشاريع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

---

[158]– بهضوض محمد(2012) : سياسة المدينة في المغرب، المنتديات الجهوية سياسة المدينة، وزارة السكنى والتعمير وسياسة المدينة، ص 5.

[159]– نفس المرجع، ص 6.

[160] -Aneflouss Mohamed (2012): *Développement territorial et politique de la Ville, quels enjeux ?* Ministère de l'Habitat, de l'Urbanisme et de la Politique de la ville- Concertation Nationale politique de la ville, Avril-Mai 2012. P.P. 3-4.

للمجالات المتدهورة، عن طريق إيجاد فرص الشغل، وتشجيع التكوين والمبادرة. وتأهيل هذه المجالات اقتصاديا[161]. وتحقيق الانسجام الاجتماعي عن طريق إدماج المجالات والفئات المهمشة (العاطلون، والشباب، والنساء، والمعاقين، والشيوخ، والفقراء) في النسيج الحضري القائم. وتوسيع دائرة المشاركة السياسية (الجماعات المحلية، والقطاع الخاص، وجمعيات المجتمع المدني)، وتحسين تدبير الموارد المالية والبشرية، وتكوين القدرات المحلية. وتحسين صورة هذه المناطق وجاذبيتها، عن طريق تجديد نسيجها الحضري، وتحسين إطار العيش بها وضمان الأمن ومحاربة ظواهر المخدرات والعنف."[162]

نستخلص مما تقدم أن سياسة المدينة هي سياسة عمومية انتقائية تهم المجالات ذات الأولوية في المجال الحضري، ونعني بها الهوامش الحضرية الداخلية التي تعاني من التهميش؛ غير أن تحديد هذه المجالات يتطلب من الفاعلين فرزا دقيقا للمتغيرات والشروط المحددة للظاهرة الهامشية بهذه المجالات. ويكون بذلك الهدف من هذه التدخلات في هذه المجالات تحقيق العدالة المجالية بين مكونات المجال الحضري، وذلك عبر برامج متنوعة للرفع من مستوى التنمية البشرية وتعزيز الاندماج المجالي في المنظومة الحضرية.

[161]- Ministère des droits des femmes de la ville de la jeunesse et des sports. *La nouvelle géographie de la politique de la ville*. Dossier de presse Mardi 17 juin 2014. P. 4.

[162]– Aneflouss Mohamed (2012): *Développement territorial et politique de la Ville, quels enjeux* ?Ministère de l'Habitat, de l'Urbanisme et de la Politique de la ville- Concertation Nationale politique de la ville, Avril-Mai 2012. Op.Cit. P .7.

خاتمة الفصل الأول

سعت الدراسة في هذا الفصل إلى تبديد اللبس وكشف الغموض الذي يميز مفهوم الهوامش الحضرية الداخلية وما يتصل بها من مفاهيم متصلة بالهامشية والتهميش، بالإضافة إلى مفهوم السياسة الترابية المتصلة بالمجال الحضري أو ما يصطلح عليه بسياسة المدينة، وتحديد العلاقة بين هذين المفهومين من خلال مفهوم العدالة المجالية، ثم تقييم هذه العلاقة من خلال مفهوم العجز الحضري.

وتم تناول هذه المفاهيم من خلال الدراسات والخلفيات النظرية التي عالجت هذه المفاهيم وفق مقاربات مختلفة، تراوحت بين المقاربة المجالية والاجتماعية والنظامية. وهكذا فإن مفهوم الهوامش الحضرية الداخلية، في أبعادها المجالية والاجتماعية والوظيفية، يوضح صورة هذه المجالات من حيث كونها تعطي فكرة الاستمرارية المجالية والوظيفية. وفي الوقت نفسه تشير إلى أنها مجالات تعرف يجري تغييرات متزايدة في إطار الدينامية التي تميزها في علاقتها بالمركز، ما يجعل منها مجالات متحولة ومتأخرة بالنسبة إلى هذا الأساس المرجعي(المركز). وبذلك يكون دور السياسة الترابية" بالنسبة إلى الهوامش الحضرية، وسيلة للخروج من "غيتو التهميش".

وعلى هذا النحو، فالهامش يتميز بالوضع المؤقت وبالتغير الزمني. ومن تم لا يمكن أن يوجد الهامش إلا إذا حدث خلل أو تعديل في العناصر المكونة للنظام. إذ تتغير المجالات التي كانت متكاملة في السابق وتتطور إلى هوامش، عبر التدخل العمومي في المجال، فتفقد المجالات وظائفها وتماسكها الاجتماعي مع التوسع الحضري، تحت تأثيرات مختلفة كضغط الأرض، والسيطرة على العقار فتنتشر مظاهر مجالية من النوع الفوضوي شبه الحضري إلى الأشكال المنظمة، وهو ما يطرح مشاكل خطيرة للتنمية المحلية، فتحمل هذه المجالات معنى " الهامش". فيصير المجال الهامشي، ذلك المجال الذي لا يستفيد من الدينامية الاقتصادية وما يترتب عنها من نتائج اجتماعية، تشكل مصطلحا عاما وهو "الإقصاء".

هذا الوضع المميز لهذه الأجزاء من المدينة يسائل طبيعة تدخلات الدولة عبر مفهوم العدالة المجالية التي تقاطعت في تعريفها المدرسة الأنكلوساكسونية والفرنسية مركزة على الاختلالات المجالية التي تعرفها المدينة، وأن التخفيف منها يكون عبر السياسات الحضرية الكفيلة بضمان حد أدنى من الحضرية لفائدة الفئات والمجالات الهشة. والكشف عن هذه الاختلالات توفرها الجغرافيا من خلال أداة العجز الحضري، باعتباره أداة فعالة في تقييم الواقع الحضري عبر إبراز مظاهر النقص في المجال وتفسيره بتحليل خلفيات التدخل العمومي في المجال الحضري.

الفصل الثاني

الدينامية السوسيو مجالية للهوامش الحضرية الداخلية للدار البيضاء

مقدمة الفصل الثاني

يشكل المجال الحضري في المدن الكبرى، مجالا لاستقرار ساكنة قادمة من آفاق مختلفة، جالبة معها بنيات وسلوكات متباينة لتشكل مجتمعا جديدا. والدار البيضاء تمثل نموذجا لهذا النوع من المدن. فقد عرفت المدينة توسعا كبيرا منذ بداية القرن 20، مما ساهم في تطوير أشكال حضرية هامشية جد متباينة وأكثر دينامية على المستويين المجالي والاجتماعي؛ وهو ما جعل هذه المجالات الهامشية تأخذ أهمية داخل النسيج الحضري وعلى مستوى تدبير المجال وضمن الساكنة البيضاوية[163]. ويتجسد ذلك، في الاستعمال المتنامي لهذه المجالات لأغراض السكن بجميع أشكاله، والأنشطة الخدماتية والصناعية، حتى صارت هذه الأحياء تضم ساكنة تزيد عن الثلثين من الساكنة العامة للمدينة[164].

ولذلك، فإن تاريخ التعمير لمدينة الدار البيضاء، يكشف عن سياقات بروز المجالات الحضرية الهامشية ودور السياسة الترابية التي تم تبنيها في توصيف هذه المجالات بالنعوت التي التصقت بها، سواء في الأدبيات الجغرافية أو ما اتصل منها بممارساتها الوظيفية داخل النظام الحضري للمدينة.

ومن هنا يطرح السؤال التالي: كيف ساهمت استراتيجيات التعمير عبر تاريخ الدار البيضاء العمراني في تشكيل وبلورة هذه المجالات؟ ويتطلب الإجابة عن هذا الإشكال تفكيكه إلى سؤالين فرعيين وهما كالتالي:

كيف نشأت وتطورت المجالات الهامشية الداخلية داخل المجال الحضري لمدينة الدار البيضاء؟

وما التوجهات التي رسمت معالم الهامشية بالمجال الحضري للدار البيضاء؟

إن الإجابة على هذه التساؤلات، فرضت في هذا الفصل مقاربة الموضوع من زاوية نقدية تاريخية، وذلك من خلال المحاور التالية:

1-مظاهر الدينامية المجالية للهوامش الحضرية الداخلية للدار البيضاء: وفيه تم الكشف عن محركات هذه الدينامية التي ساهمت في انبثاق هذه المجالات، وأشكال هذه الدينامية التي ساهمت في توصيفها.

2-الدينامية الاجتماعية للهوامش الحضرية الداخلية للدار البيضاء: وذلك لكشف الرهانات الاجتماعية في تدبير السلطة لهذه المجالات.

3-دينامية الهوامش الحضرية الداخلية للدار البيضاء بواسطة النشاط الصناعي: وفي هذا المحور تم التركيز على دور الصناعة في دينامية الهوامش الحضرية الداخلية.

---

[163]- Chouiki Mustapha(coord .2003) *: L'aménagement des marges urbaines de Casablanca*. Université Hassan 2 – Ain chock . F.L.S.H. Pole de l'aménagement de l'espace P.O.L.A.M . Op.Cit. P156.

[164] - Idem, p 156.

1-مظاهر الدينامية المجالية للهوامش الحضرية الداخلية للدار البيضاء

يشكل توسع المجال الحضري الخاصية الأكثر بروزا في في مدينة الدار البيضا، ويرتبط هذا التوسع بعنصرين أساسيين متفاعلين في المجال في المجال هما: العنصر الزمني التاريخي، والعنصر الثاني يرتبط بالفاعلين في هذه الدينامية عبر الزمن، وذلك لتحديد العوامل الفاعلة الخاصة بكل مرحلة"[165] في هذه الدينامية التي ساهمت في نشأة وتطور الهوامش الحضرية الداخلية بالدار البيضاء.

1-1-نشأة الأحياء الهامشية الداخلية للدار البيضاء منذ الخمسينيات من القرن 20

منذ إعداد تصميم "هنري بروست" سنة 1918 الخاص بتنظيم توسع مدينة الدار البيضاء، لم تكن أي من الأحياء الهامشية الحالية موجودة، "فقد عمد واضع هذا التصميم إلى تهميش المغاربة بعزلهم عن الأوربيين تنفيذا للنموذج للثقافي الذي سعت إدارة الحماية إلى تنفيذه بالمغرب "[166]، "وتسهيلا لعملية المراقبة والضبط الأمني"[167]، هذا التوجه الثقافي ساهم في "تنامي أحياء الصفيح بالشرق بالقرب من المصانع التي استقبلت أعدادا كبيرة من السكان"[168]. كما يظهر ذلك من خلال الخريطة رقم 2:

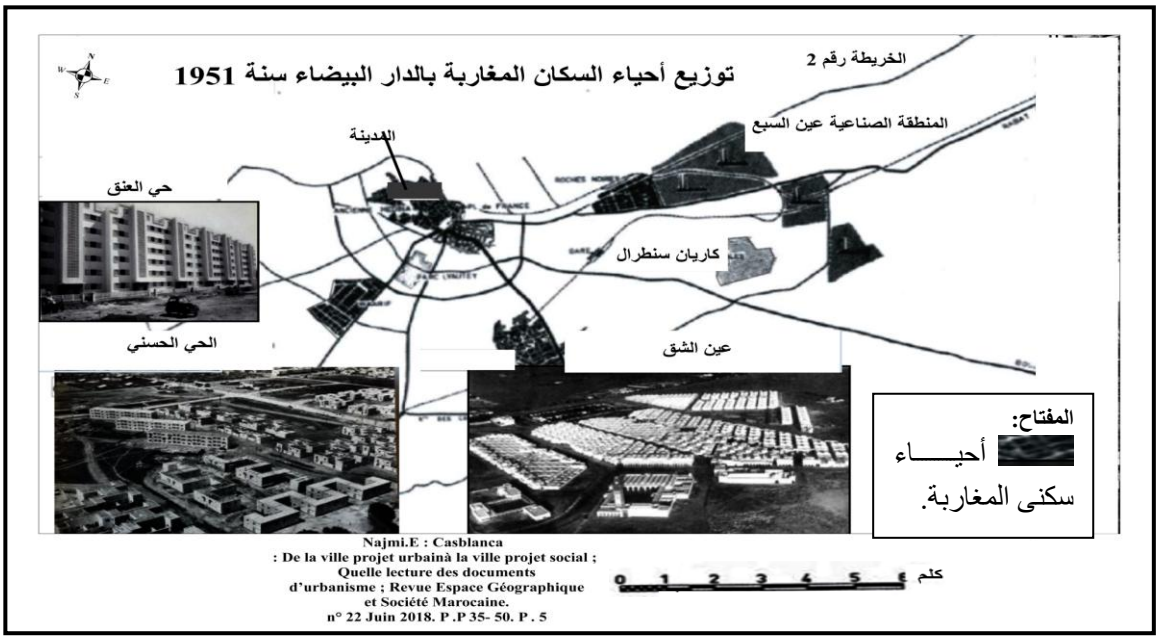

[165]- Santos.M .(1984) ; *Pour une géographie nouvelle.* Ed. OPU et PUBLISUD. Paris . P. 161.

[166]- Najmi.E : Casblanca : *De la ville projet urbain à la ville projet social ; Quelle lecture des documents d'urbanisme* ; Revue Espace Géographique et Société Marocaine. n° 22 Juin 2018. P .P 35- 50. P . 36.

[167] - Chouiki. M.(2017) ;*Un siècle d'urbanisme,Le devenir de la ville marocaine*. Ed. L'Harmattan. P.21.

[168] - Ecochard. M.(1955) *: Casablanca, le roman d'une ville*. Ed. De Paris.P. 18.

غير أن الإدارة الاستعمارية بدأت تعي بخطورة الاختيارات السياسية التي تقوم على إهمال قطاع سكنى المغاربة، خاصة على مستوى دمجه بالمدينة. إذا استثنينا القرار الذي اتخذته سلطات الحماية سنة 1941، الذي قضى بإنشاء " المكتب الشريف لسكنى المغاربة "، والذي صار فيما بعد "المكتب الشريف للسكن" لإنشاء مساكن للمغاربة، الذي مكن من إنشاء أول حي لإعادة الإسكان بالدار البيضاء سنة 1944، وهو حي عين الشق (الخريطة رقم 2) الذي امتد على مساحة 28,5 هكتار، لإعادة إسكان ساكنة الصفيح بابن امسيك، والذي يدخل ضمن الإستراتيجية الصحية للإدارة الاستعمارية[169].

إلا أن تعديلات خفيفة أدخلت على هذه السياسة سنة 1946، مكنت من انطلاق تعمير جديد بالهوامش الحضرية للدار البيضاء، وخلق تركزات سكانية للمغاربة[170] في إطار تاريخي تميز بتهافت الرساميل الأوربية، والهجرة القروية نحو مدينة الدار البيضاء. إذ عمل المهندس" ميشيل إيكوشار"على تأمين استقبال الساكنة و الرساميل الأوربية بواسطة تهيئة أدوات التخطيط الحضري؛ حيث اهتم أساسا بتهيئة الأحياء الصناعية.

وفجأة تحت ضغط عنف الحركة الوطنية اهتمت إدارة الحماية بسكنى المغاربة، من خلال السكن الاجتماعي واسع الانتشار ابتداء من سنة 1952، التي مكنت من ميلاد و توسع للمجال الهامشي الجنوبي و الجنوبي الشرقي[171]. (انظر الخريطة رقم 10 الخاصة بتصميم إيكوشار) وبالتالي اتخذ هذا الاهتمام طابعا سياسيا، خاصة أن مدينة الدار البيضاء، قد شكلت خلال الحرب العالمية الثانية، قاعدة خلفية بالنسبة لفرنسا من أجل توفير جزء من متطلبات الحرب[172].

إن سرعة وأهمية التعمير الكتلي، كان دائما مرتبطا بظرفية وحتميات سوسيو سياسية ضاغطة. فأمام التوتر السياسي، صار تدخل السلطة السياسية لإنتاج السكن الاجتماعي أمرا مستعجلا في المقام الأول، ورهانا سياسيا على قدر من الأهمية، لتهدئة الساكنة الحضرية التي تعرف غليانا،

---

[169] - Rachik. A.(2002) *: Casablanca, l'urbanisme de l'urgence*. Imprimerie Najah eljadida. 1ére édition. P.P. 56-57.

[170] - Chouiki. M.(coord 2003) : *L'aménagement des marges urbaines de Casablanca* Université Hassan 2 – Ain chock . F.L.S.H. Pole de l'aménagement de l'espace P.O.L.A.M. Op.Cit., P. 156 .

[171] - Rachik. A (2002) : *Casablanca, l'urbanisme de l'urgence*. Imprimerie Najah eljadida. 1ére édition. Op.Cit.P. 59.

[172]– شويكي المصطفى(1996): الدار البيضاء مقاربة سوسيو مجالية. جامعة الحسن الثاني– كلية الآداب و العلوم الإنسانية. سلسلة الأطروحات.ص.30. مرجع سبق ذكره، ص 13.

وخاصة ساكنة الصفيح بالدار البيضاء، وذلك ابتداء من سنة 1952 من أجل عرقلة نشاط الحركة الوطنية بالوسط الحضري. فقد شكلت هذه الأحياء حزاما نصف دائري يحيط بالدار البيضاء؛ كما يظهر ذلك من خلال الخريطة رقم 3:

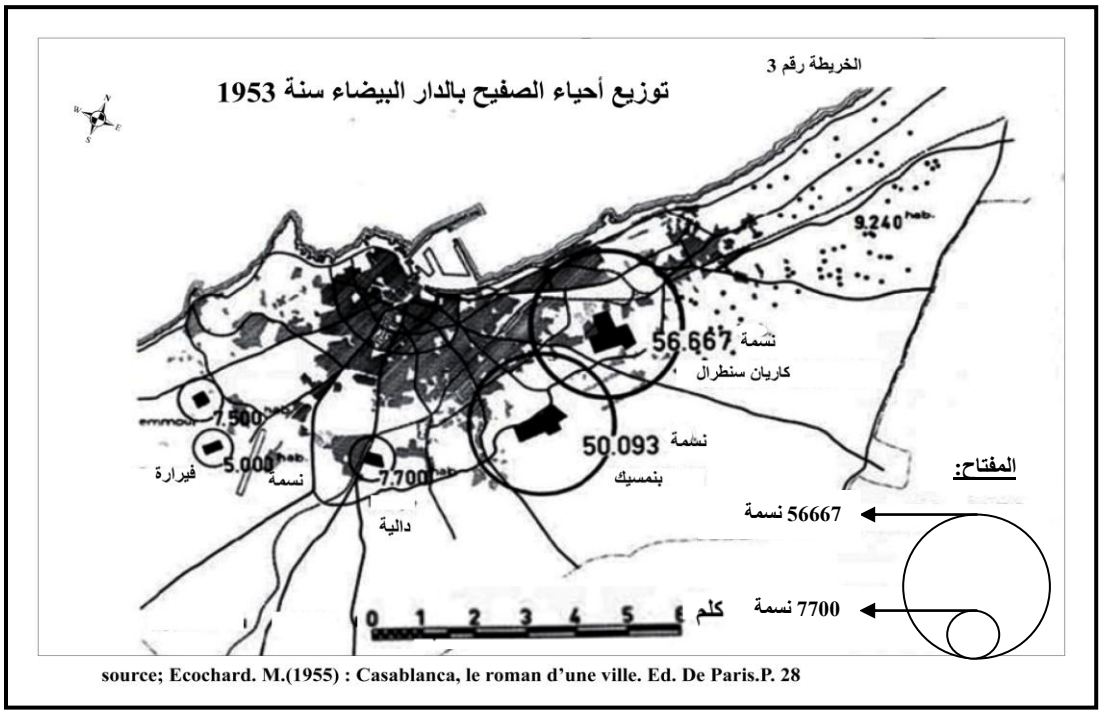

يظهر من خلال الخريطة الحجم الديمغرافي لساكنة الصفيح التي تمتد على هوامش المدينة بجوار الإحياء الصناعية، ومع الانفجار الديمغرافي لساكنة الصفيح وتهديدها لاستقرار الساكنة الأوربية أقدمت السلطات الاستعمارية على إطلاق سياسة السكن الاجتماعي واسع النطاق بالمجال الهامشي قرب الحي الصفيحي لابن مسيك وعين الشق (انظر الخريطة رقم 2)، فساهمت هذه السياسة السكنية في نشأة وتوسع سريع للمجال الحضري الهامشي للمدينة البيضاوية، مما تسبب لاحقا في ظهور أنوية هامشية.

إن تدخل الإدارة الاستعمارية، لم يتوقف عند حدود بناء أحياء إعادة الإسكان في المجال الجنوبي والجنوبي الشرقي للدار البيضاء، بل امتد ليشمل السكن ذو الكثافة الكبيرة، لفائدة الطبقات الاجتماعية الميسورة، سواء عن طريق الشركات العقارية ذات الرأسمال المختلط، أو عن طريق الإنعاش العقاري، بفضل نظام لين للمساعدة على البناء، و الذي يوجد على شكل قروض وتخفيض نسبة الفائدة

والإعفاءات الضريبية[173]. فأصبح إنتاج السكن يشكل حقلا خصبا للاستثمار بالنسبة للرأسمال الخاص، و أضحى يجلب ما يزيد عن ثلث مجموع الاستثمارات[174].

يظهر إذن أن التهيئة الحضرية عند بداية سنوات الخمسينيات، لم تكن إلا كاستجابة لضرورة اقتصادية، من خلال تأمين الصناعة في ميدان البناء، مما سيمكن من إنتاج مساكن في عمارات مشتركة خلال سنوات الخمسينيات و الستينيات، وهي التي ستميز المشهد الحضري للهوامش، والتي يطلق عليها في فرنسا " بالمجموعات الكبرى". وقد شكلت هذه الأخيرة حلولا سريعة للعجز السكني مع النمو الديمغرافي السريع للساكنة الحضرية و ارتفاع أسعار السكن. في حين أن الساكنة المحلية لم تؤخذ في الحسبان إلا بعد الانتقال إلى المطالبة بالاستقلال، مع تصاعد نشاط الحركة الوطنية في الوسط الحضري، حيث تم اعتماد سياسة السكن الاجتماعي لتهدئة الوضع الأمني[175].

إلا أنه بعد الانتقال إلى عهد الاستقلال السياسي للبلاد، استمرت الدولة في سياسة ترحيل وإعادة هيكلة عدد من الأحياء عبر إنتاج السكن الاقتصادي مثل الحي المحمدي، سيدي البرنوصي، سيدي عثمان...هذا بالإضافة إلى تجارب أخرى مثل إشراف السلطات العمومية على التشييد الذاتي للسكن الاقتصادي من طرف السكان[176] ، والتي تشكل حاليا حزاما للفقر يحيط بالدار البيضاء[177].

وهكذا، فإن نشأة المجالات الهامشية بالدار البيضاء، ارتبط بتدخلات الدولة التي ساهمت في تجميع ساكنة الأحياء الصفيحية على شكل تركزات كبرى(10000 و 20000 نسمة) بعيدا عن

---

[173] - Extrait du discours prononcé par Général Guillaume, Résident général de France au Maroc, à l'ouverture de la session d'hiver du conseil du gouvernement (Décembre, 1952), in BESEM , vol 17 n° 56 , 1952.

- Rachik Abderrahmane(2002) : *Casablanca, l'urbanisme de l'urgence*. Imprimerie Najah eljadida. 1ére édition. Op.Cit.P. 60.

[174]- المصطفى شويكي(1996) : الدار البيضاء: مقاربة سوسيومجالية. منشورات جامعة الحسن الثاني– عين الشق– كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة الأطروحات والرسائل: 1 ص.30, مرجع سبق ذكره، ص 13.

[175] - Rachik. A(2002) : Casablanca, l'urbanisme de l'urgence. Imprimerie Najah eljadida. 1ére édition. Op.Cit.P. 65.

[176]- المصطفى شويكي(1996) : الدار البيضاء: مقاربة سوسيومجالية. منشورات جامعة الحسن الثاني– عين الشق– كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة الأطروحات والرسائل: 1 ص.31, مرجع سبق ذكره، ص 13.

[177]- Chouiki Mustapha (1997): *Mouvements de populations et environnement socio-spatial dans les périphéries de Casablanca*. Royaume du Maroc. Premier ministre. Secrétariat d'état à la population. Actes : Population, Environnement et pauvreté. Symposium international. Rabat 28-29 Octobre 1997. P183 .

المدينة، وشكلت في الوقت نفسه، كحل وحيد لأزمة السكن بالنسبة لطبقات اجتماعية عريضة، معيدة بذلك إنتاج التمايز السوسيومجالي الذي أدخله التعمير الاستعماري[178].

نستنتج من خلال هذه الدينامية المجالية التي ميزت المرحلة الاستعمارية دور السلطة في تهميش المغاربة، مما ساهم في تفاقم ظاهرة الصفيح، وهذا الإقصاء الاجتماعي والمجالي للساكنة المغربية كان مقصودا بغرض توفير اليد العاملة للنشاط الصناعي الذي تركزت حوله التجمعات الصفيحية، ومن هنا يظهر التحالف بين الصناعة والسلطة لإنتاج التهميش السوسيو مجالية وقد عملت المخططات الاستعمارية على تزكية هذا الطرح من خلال جدار الفصل بين المجموعتين الإثنيتين المغربية والأوربية، وهو ما خلف موروثا مجاليا واجتماعيا متأزما للدولة المغربية بعد الاستقلال تجلى في غياب العدالة السوسيومجالية. فكيف تعاملت السلطة مع هذه الفوارق المجالية؟

1-2-التوسع الأفقي للهوامش الداخلية بين أواسط الستينيات حتى أواسط الثمانينيات من القرن 20

منذ عقدين، شهدت أحياء إعادة الإسكان الموروثة عن الفترة الاستعمارية أو التي شيدت فيما بعد خلال هذه الفترة تغيرات عميقة في أبعادها و معالمها. إذ أن الإدارة المغربية حاولت استبدال التدخل المباشر للدولة بإقحام الساكنة المعنية، عبر تشجيع البناء الذاتي، فشكلت الأحياء الهامشية نقطة ارتكاز لهذه الاستراتيجية الجديدة[179].

وهكذا فقد انتقلت المساحة العامة للمدينة من 47 هكتار سنة 1907 إلى 14380 هكتار سنة 1986، كما انتقلت الساكنة البيضاوية من حوالي 20.000 نسمة سنة 1900 إلى 2.139.204 نسمة حسب إحصاء 1982. ومع تضاعف أحياء إعادة الإسكان الموجهة لأحياء الصفيح تمت تهيئة تجزئات في إطار البناء الذاتي يالهوامش وهي كالتالي[180]:

---

[178] - Chouiki Mustapha(coord .2003) *: L'aménagement des marges urbaines de Casablanca*. Université Hassan 2 – Ain chock . F.L.S.H. Pole de l'aménagement de l'espace P.O.L.A.M . Op.cit. p 159.

[179] - Idem. P.159.

[180]– توكي محمد (2014): تطور التعمير بمدينة الدار البيضاء من 1907 إلى 2007. الطبعة الأولى. ص. 146.

الجدول رقم 6: التجزئات السكنية المنجزة من طرف مصلحة السكنى بين سنة 1972 و 1978

الجماعة	الحي المعني	اسم التجزئة	نوع السكن	عدد البقع
عين الشق	بوسيجور	الألفة	اقتصادي سفلي + طابقين	4500
عين الشق	عين الشق	المصلى	اقتصادي سفلي+ طابقين	4000
ابن مسيك	بورنازيل	صدري - السلامة	اقتصادي سفلي + طابقين	3000
عين السبع	سيدي البرنوصي	البرنوصي	اقتصادي سفلي + طابقين	4000
عين الذئاب	حي العنق	المنار	فيلات من فئة سفلي + طابق	-

توكي محمد (2014): تطور التعمير بمدينة الدار البيضاء من 1907 إلى 2007. الطبعة الأولى. ص. 146

يظهر من خلال الجدول 6 تعدد العمليات العمرانية ذات الطابع الاقتصادي التي همت الهوامش الحضرية، والتي تظهر التوجه العام لسياسة الدولة في تفكيك التجانس الاجتماعي الذي ميز هذه المجالات من خلال عمليات إعادة الإسكان.

نستخلص أن تدخل الدولة من خلال هذه السياسة، تحكمت فيه المقاربة الأمنية بهدف الضبط الاجتماعي لهذه المجالات عن طريق السكن بتنويع الفئات الاجتماعية المكونة لمجتمع الهوامش، وتفكيك بنيتها الاجتماعية السائدة التي يغلب عليها الفئة الفقيرة. وهكذا حظيت المقاطعات الهامشية باهتمام كبير من طرف السلطة لإنجاز المشاريع السكنية الكبرى وهي:

1- مشروع سيدي البرنوصي الذي أقيم على 170 هكتار، بشرق المدينة؛

2- مشروع الألفة الذي امتد على مساحة 172 هكتار، بغرب المدينة؛

3- حي عين الشق- امتداد- على مساحة 120 هكتار، بجنوب المدينة

4- حي مولاي رشيد الذي شغل مساحة 420 هكتار، بالجنوب الشرقي للمدينة؛

غير أن السياسة العمرانية التي اتخذها المغرب قد انعكست على مدينة الدار البيضاء، فقد توسع المجال المبني خلال الفترة ما بين 1964 و 1986. وقد شكلت هذه المرحلة مرحلة التدخل الكثيف من طرف الدولة للقضاء على السكن غير اللائق وتسريع العمليات العمرانية، خاصة مع الأحداث التي ميزت مدينة الدار البيضاء سنة 1981، وكان لسياسة التقويم الهيكلي التي التزم المغرب بتطبيقها أن فتحت القطاع على المبادرة الخاصة، مما جعل دينامية المجال الهامشي تعرف حركية سريعة. كما يتضح من خلال الخريطة رقم 4:

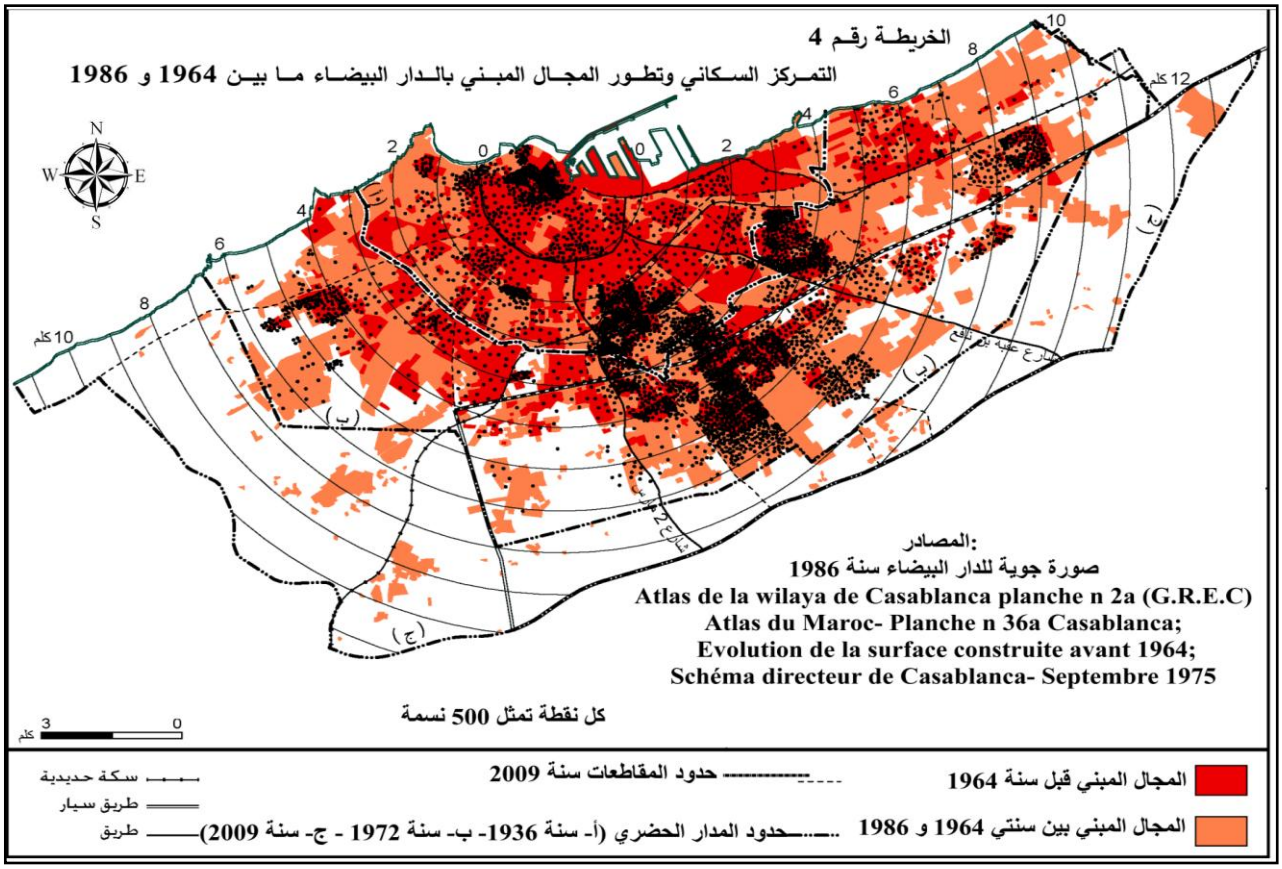

تكشف الخريطة رقم 4 التوسع المجالي الكبير للمدينة إذ وصل مداه 12 كيلومتر بعيدا عن مركز المدينة، في الاتجاه الغربي والجنوبي، و11 كيلومتر بعيدا في الاتجاه الشرقي، أي بزيادة إجمالية ما بين 1964 و1986 بلغت ستة كيلومترات. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الفترة عرفت تراجع تدخل الدولة في مجال إنتاج السكن، وبالتالي لعب المنعشون العقاريون دورا وضحا في امتداد المجال السكني، وما ترتب عنه من استهلاك للأراضي العارية داخل المدار الحضري للمدينة، والتي رافقها توسع أحياء السكن غير اللائق.

ومع امتداد المساحة المبنية، توسع مجال انتشار السكان بمدينة الدار البيضاء؛ والملاحظ في الخريطة أن هذا الانتشار كان متفاوتا، وأن أنوية الاكتظاظ السكاني أصبحت أكثر اتساعا بالأحياء الشعبية، وذلك بسبب النمو الديمغرافي الذي عرفته هذه الأحياء بين سنتي 1960 و 1982.

وهكذا فقد تضاعفت المساحة المبنية عما كانت عليه قبل سنة 1964، مما يبرز حجم الطلب على السكن الذي ميز المدينة فكونت المجالات الهامشية هياكل استقبال الساكنة المعنية بإعادة الإسكان، كما أن سياسة التجزئات لفائدة الطبقات الاجتماعية القادرة على بناء سكناها في سنوات السبعينيات، قد ساهمت في تضاعف عمليات السكن الاقتصادي، والتي عمقت الاختلافات بالأحياء الهامشية، بقدر ما كانت مورفلوجيا متجانسة.

ومع هذه العمليات دخلت الأحياء مرحلة من التحولات، وبالتالي عدم تجانس الأشكال الحضرية. فظهرت هذه الأحياء كهوامش جد مفككة وبالتالي صعبة التدبير وأكثر هشاشة[181]. فترسخ تراجع الدولة لفتح المجال أمام القطاع الخاص، ليلعب الدور الرئيسي في ميدان إنتاج المجال الحضري[182]. ويظهر ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 7: عدم تجانس أشكال السكن بالهامش الشرقي للدار البيضاء –حي القدس–

	المساحة		المساكن	
	بالهكتار	%	العدد	%
منطقة الفيلات	15	9,8	470	4,8
السكن الاقتصادي	46	30	5000	51,5
العمارات	26	16,9	3400	35
إعادة الإسكان	-	-	825	8,5
مجال أخضر	7	-	-	-
تجهيزات جماعية	20	13	-	-
التطهير و الطرق	39	25,4	-	-
المجموع	153	100	9695	100

Source : Rachik. A.(2002) *: Casablanca, l'urbanisme de l'urgence*. Op.cit. p 15

يكشف الجدول أعلاه أهمية السكن الاقتصادي في الهوامش الحضرية من خلال نموذج حي القدس، الذي يرتبط بالعمليات العمرانية الكبرى بالإضافة إلى عمليات إعادة الإسكان، ولتذويب هذا التجانس الاجتماعي، عملت السلطة على تفكيكه عبر إقحام طبقات اجتماعية أخرى لخلق مجتمع متحكم فيه عبر آلية السكن، فيكون بذلك السكن وسيلة للضبط الاجتماعي وقبول التفاوتات الاجتماعية على مستوى المجال. فعرف بذلك التوسع الحضري للمدينة وتيرة سريعة نحو ثلاث مجالات هامشية، في الجنوب الغربي بالحي الحسني وبالشرق بسيدي البرنوصي وبالجنوب بعين الشق، حيث يجاور السكن الاقتصادي الفيلات والعمارات وخلايا إعادة الإسكان[183].

---

[181] - Chouiki Mustapha(coord .2003) *: L'aménagement des marges urbaines de Casablanca*. Université Hassan 2 – Ain chock . F.L.S.H. Pole de l'aménagement de l'espace P.O.L.A.M . Op.Cit. p 160.

[182]- شويكي المصطفى (1996): الدار البيضاء: مقاربة سوسيومجالية. منشورات جامعة الحسن الثاني– عين الشق– كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة الأطروحات والرسائل: 1 ص.31, مرجع سبق ذكره، ص 13.

[183] - Chouiki Mustapha(coord .2003) *: L'aménagement des marges urbaines de Casablanca*. Université Hassan 2 – Ain chock . F.L.S.H. Pole de l'aménagement de l'espace P.O.L.A.M . Op.Cit. P 107.

ورغم الأزمة التي عرفتها البلاد منذ النصف الأول من عقد الثمانينيات، لم ينتج عنها تأخير في عمليات البناء، بل كان للهاجس الأمني والرغبة في الضبط الاجتماعي للمدينة دور كبير في دينامية المجال الحضري[184]؛ كما يظهر ذلك من خلال الخريطة رقم 5 التالية توضح هذا التوسع المجالي للمدينة.

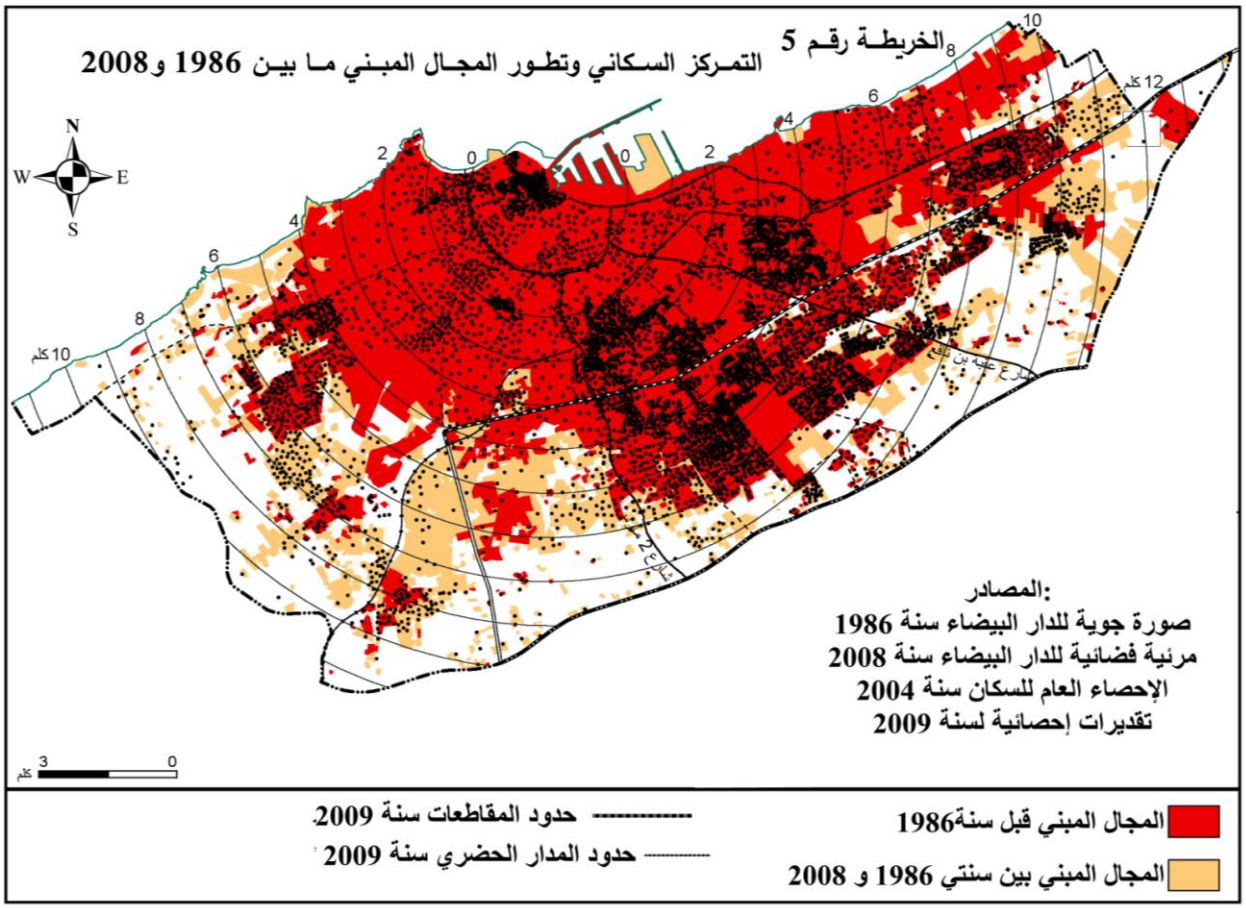

تبرز الخريطة رقم 5 أن المجال المبني كان أقل من المرحلة السابقة، إذ لم تتجاوز المساحة المبنية 4500 هكتار بين سنتي 1964 و 1986، وقد يكون ذلك بسبب وثائق التعمير التي أنجزت سنة 1984 التي مكنت من ضبط التوسع الحضري وتوجيه استعمالات الأرض في المدينة، إضافة إلى إنشاء الوكالة الحضرية للدار البيضاء التي أسندت لها مهمة السهر على احترام مضامين وثائق التعمير ومراقبة تنظيم استعمال الأرض، مما حد من البناء غير القانوني داخل المدار الحضري للمدينة, كما أن من

184 - Rachik. A.(2002) *: Casablanca, l'urbanisme de l'urgence*. Imprimerie Najah eljadida. 1ére édition. Op.Cit. p 103.

خاصية هذه المرحلة أن المجال المبني امتد إلى الهوامش الحضرية "فكان طبيعيا أن تتركز جهود السلطة العمومية والمنعشين الخواص على تهيئة وتجهيز الهوامش"[185].

وتظهر الخريطة رقم 5 أيضا أن القطاع الغربي من مدينة الدار البيضاء قد استأثر خلال الفترة الممتدة من منتصف عقد الثمانينيات إلى العشرية الأولى من القرن 21 بالحصة الأوفر من المجال المبني، والتي امتدت فيه بغرب مقاطعة آنفا، وغرب وجنوب مقاطعة الحي الحسني، وبغرب ووسط مقاطعة عين الشق. يليه القطاع الشرقي من المدينة بجنوب مقاطعة عين السبع وشرق كل من مقاطعة سيدي البرنوصي ومقاطعة سيدي مومن. في حين هم الامتداد في القطاع الأوسط من المدينة الأجزاء الجنوبية من مقاطعات مولاي رشيد وسيدي عثمان وسباتة.

فقد شجعت الدولة بعد أحداث 1981 على إنتاج السكن الاجتماعي، وذلك بهدف إعادة إسكان قاطني الصفيح، وتوفير سكن لائق لذوي الدخل المحدود، وقد شجعت الدولة القطاع الخاص على الانخراط في إنتاج هذا النوع من السكن بتحفيزات جبائية وعقارية ومالية، كما شجعت الأسر على تملك السكن.

أدت هذه الإجراءات إلى دينامية مجالية سكانية، ساهمت إلى جانب التغير الذي حدث في سلوكهم الديمغرافي، في تعديل مراكز ثقلهم وكثافتهم بين مكونات المجال الحضري للمدينة. إذ يظهر من خلال الخريطة رقم 5 أن ضغط السكان قد خف نسبيا بمقاطعات سيدي بليوط ومرس السلطان والفداء وبنمسيك، حيث دخلت هذه المناطق مرحلة تناقص سكاني (انظر خريطة نسبة النمو السكاني بالفصل الخامس)، بسبب تراجع معدلات الخصوبة ونزوح الأسر الفتية نحو الهوامش الحضرية إما بتدخل مباشر أو غير مباشر من السلطة العمومية[186].

وتبين المقارنة بين الخريطتين رقم 4 ورقم 5 تزايدا في انتشار السكان بالهوامش الحضرية من مقاطعات الجنوب، خاصة بمقاطعات سيدي مومن وعين الشق والحي الحسني مما جعل معدل سكانها يصل سنة 2004 إلى 970000 نسمة، واصبحت تحتضن 30% من سكان المدينة.

---

185 - Hakimi. R. et Laoudi. M. « *Habitat et accomodation sociale dans l'ancienne périphèrie casablancaise-Cas de Hay Mohammedi et Sbata* ». In L'Aménagement des marges urbaines de Casablanca. Université Hassan 2 Ain Chok. 2003. P. 42.

186- من هذه التدخلات نذكر مشروع التجديد الحضري الخاص بالمحج الملكي الذي عمل على ترحيل ساكنة جزء من المدينة القديمة نحو حي النسيم بمقاطعة الحي الحسني وحي التشارك بمقاطعة سيدي مومن(انظر الفصل الثالث)، أو عبر مشاريع السكن الاجتماعي لتشجيع تملك السكن لفائدة ذوي الدخل المحدود (انظر الفصل الثامن).

وقد استمر هذا التزايد السكاني وتطور المجال المبني إلى يومنا هذا كما تبين ذلك الخريطة رقم6[187]:

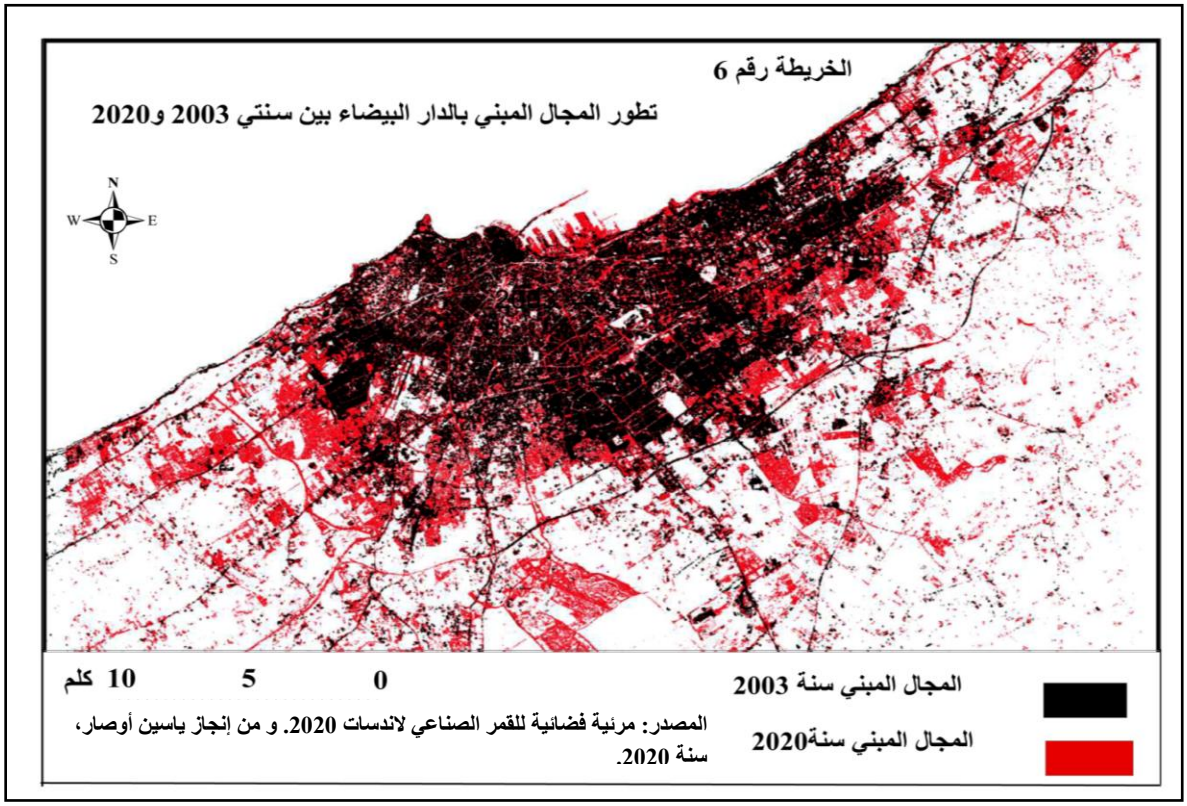

توضح الخريطة رقم 6 توسع المجال المبني خلال الفترة الممتدة بين 2003 و2020، فقد انتقلت نسبة المساحة المبنية من 10% إلى 19%، كما اتجه التوسع المجالي نحو الهوامش خصوصا نحو الشمال الشرقي الذي يضم الأحياء الصناعية وأحياء إعادة الإسكان، والجنوب الغربي الموجه للسكن

[187]– تم اعتماد مرئية فضائية وإخضاعها للتحليل المكاني بواسطة برنامج أركجيس عبر أداة التصنيف المراقب وتم حساب المساحة المخصصة لاستعمالات الأرض، فكانت النتائج ممثلة في الجدول التالي:

السنة	2003		2020	
	المساحة بالهكتار	%	المساحة بالهكتا ر	%
الماء	9175	25	6935	19
الأراضي العارية	1270,4	3	4484,5	12
الأرضي المبنية	3588,2	10	7133,3	19
أراضي فلاحية	21916,6	59	12480,4	34
المجموع	37223,6	100	36661,8	100

الاجتماعي لفائدة دوي الدخل المحدود ومركز الأعمال بمقاطعة الحي الحسني، بالإضافة إلى نسبة مهمة من الأراضي العارية الممتدة في القطاع الجنوبي والجنوبي الغربي من المدينة التي قد تخصص للبناء خاصة في الجنوب الشرقي.

عملت الدولة بعد أحداث 2003 على تسريع إنتاج السكن الاجتماعي، وذلك بهدف إعادة إسكان قاطني الصفيح. فتدخلت الدولة بقوة في هذه المرحلة عبر مؤسساتها للقضاء على الصفيح وإعادة هيكلة الهوامش الحضرية، وذلك بإحداث مؤسسة العمران وشركة إدماج سكن لتسريع عمليات إعادة الإسكان بالقطاعين الشمالي الشرقي بمقاطعة سيدي مومن والجنوبي الغربي بمقاطعة الحي الحسني، وتشجيع الانخراط في السكن الاجتماعي.

نستنتج إذن أن هذه الإجراءات أدت إلى دينامية مجالية سكانية بتزايد كثافة الهوامش الحضرية بمقاطعات الجنوب من المدينة. فأصبح الوزن الديمغرافي لهذه المجالات يتجاوز 6% مقارنة مع باقي مقاطعات الدار البيضاء. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الحراك السكاني قد رافقه تعديل في المحتوى الاجتماعي لمعظم الهوامش الحضرية، من حيث التركيب العمري والعائلي والسوسيو مهني لسكانها، وانعكس ذلك على المشهد السوسيو مجالي، مما تطلب إعادة هيكلة المجال الهامشي.

1-3- إعادة هيكلة المجال الهامشي منذ أواسط الثمانينات من القرن 20

بعد الأحداث التي عرفتها مدينة الدار البيضاء سنة 1981، اتجهت سياسة الدولة نحو اعتماد تقطيع إداري جديد للمدينة، بحيث قسمت إلى 5 عمالات سنة 1985 ثم 6 عمالات سنة 1991، و 7 عمالات سنة 1992، و 8 سنة 1998، والتقسيم الأخير سنة 2003 الذي قسم المدينة إلى 8 عمالات بالإضافة بلدية المشور، وعلى رأس هذه العمالات توجد الولاية. وكل من هذه العمالات مقسمة إلى عدد من المقاطعات. إذ يشكل تغيير الحدود الإدارية للمدينة عاملا عادة ما يفسر تطور عدد السكان بها إما في اتجاه الارتفاع أو الانخفاض، خاصة عندما يمس هذا التغيير حدود المدارات الحضرية، كما يظهر ذلك من خلال الخريطة 7.

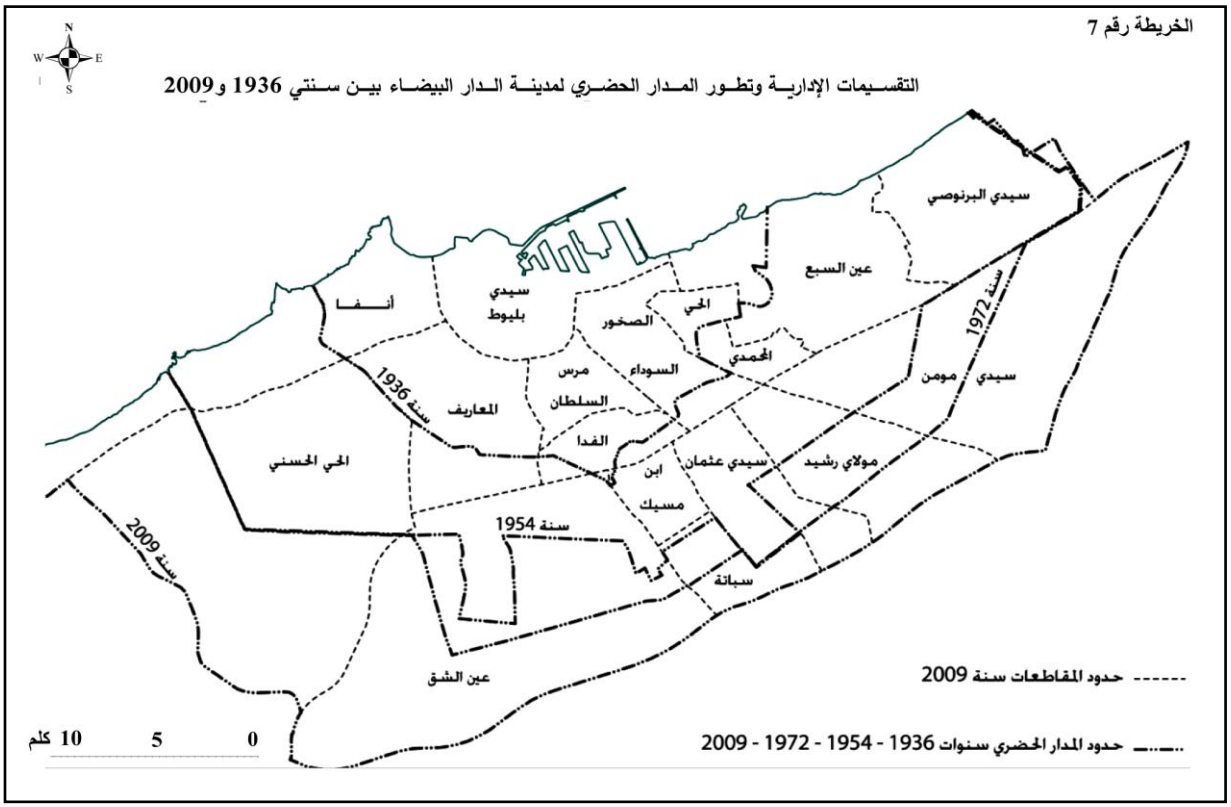

Source : Région du Grand Casablanca, Territoires ; Défis et Ambitions, Inspection Régionale de l'Habitat,de l'Urbanisme et de l'Aménagement de l'Espace du Grand Casablanca.2010.

تبين الخريطة رقم 7 التعديلات التي مست حدود الوحدات الإدارية والمدار الحضري. وقد كان لهذه التعديلات المحدثة في سنوات 1997 و2003 و 2009 أثر على دينامية الهوامش الحضرية وتغير في العدد الإجمالي للسكان؛ فقد أدى تغير حدود المدار الحضري للمدينة سنة 1997 إلى زيادة في عدد سكانها بين سنتي 1994 و 2004، بعد دخول كل من جماعات ليساسفة وسيدي معروف والسالمية وأهل الغلام التي ضمت 113,965 نسمة سنة 1994[188].

أما التغير الثاني الذي حدث سنة 2003 فاقتصر على تقليص عدد الوحدات الإدارية المكونة لمدينة الدار البيضاء من 24 جماعة حضرية إلى 17 مقاطعة، وظل تأثيره على سكان المدينة محدودا[189].

---

[188]– حسب إحصاء سنة 1994، بلغ عدد سكان جماعة ليساسفة 36939نسمة، وسكان جماعة سيدي معروف 22,211 نسمة، وسكان جماعة السالمية 31.889 نسمة وسكان جماعة أهل الغلام 22926 نسمة.

[189]– ساهم التقسم الترابي لمجال مدينة الدار البيضاء سنة 1997 في دمج عدد من الوحدات الإدارية التي كانت تعرف بالجماعات الحضرية في وحدات أكبر منها سميت بالمقاطعات، مما قلص من عدد هذه الوحدات الإدارية من 24 وحدة إلى17 وحدة سميت 16 منها بالمقاطعات إلى جانب بلدية المشور، وذلك على النحو التالي: جمع تراب كل من جماعتي الحي الحسني وليساسفة لتشكل مقاطعة الحي الحسني، وتشكل مقاطعة عين الشق من دمج جماعتي سيدي معروف وعين

أما التغيير الثالث الذي ميز سنة 2009، فإنه قد مس حدود المدار الحضري لمدينة الدار البيضاء بعد إلحاق مناطق جديدة إلى تراب كل من مقاطعات الحي الحسني على حساب جماعة دار بوعزة، وإلى تراب مقاطعة عين الشق على حساب جماعة بوسكورة، وإلى تراب مقاطعتي سيدي عثمان ومولاي رشيد على حساب جماعة الهراويين، وإلى تراب مقاطعة سيدي مومن على حساب جماعة الشلالات، إضافة إلى تقليص تراب مقاطعة سباتة لفائدة جماعة المجاطية–أولاد طالب.

نستنتج من خلال هذه الهندسة الإدارية الجديدة، عن توجه الدولة لإلحاق الأحياء الهامشية بالمدينة، مما جعل هذه الأخيرة تعرف تحولات مورفلوجية ووظيفية. فعلى المستوى المورفلوجي، فإن الكثافة السكانية الكبيرة لهذه الأحياء مع التوسع العمودي، يترجم بتوافدات سكانية مهمة وأنشطة حضرية جديدة. وعلى المستوى الوظيفي فإن تزايد الطلب على المحلات التجارية والخدماتية التي رافقت إقامة العمالات الجديدة، قد تمت بشكل مواز مع تزايد الطلب على السكن والمكاتب. فكان الضغط على الإطار المبني، أن جعل الوحدات المتبقية الشاهدة المعبرة عن الشكل الأصلي نادرة. وبالتالي، فإن الخصائص الأولية التي ميزت هذه الأحياء، قد تركت مكانها لفائدة بنايات متعددة الوظائف[190]. ففي التجزئات التي كانت متوقعة في الأصل للسكن الاقتصادي من طابقين، كحي جميلة بمقاطعة سباتة أصبحت حاليا تتركب من ثلاث أو أربعة طوابق[191].

كل هذه العمليات، تكشف بأن الأحياء الهامشية كانت منذ أواسط الثمانينيات موضوعا لعملية ضخمة لإعادة هيكلة مجالية، بهدف تحويل المدينة نحو الهامش. هذا التحويل يبرز عملية حقيقية لإعادة التركيب السوسيو مجالي، اختتم بدمج هذه الأحياء في أحواض كبرى للشغل والسكن التي تهيكل المدينة في كليتها، كما يظهر ذلك من خلال خريطة تنقلات السكان من أجل العمل:

الشق ، في حين تشكلت مقاطعة سباتة من جماعتي سباتة والسالمية، وترتب عن دمج جماعتي الفداء والإدريسية بروز مقاطعة الفداء، وتشكلت مقاطعة مرس السلطان من جماعتي مرس السلطان وبوشنتوف، وتشكلت مقاطعة سيدي بليوط من دمج جماعتي سيدي بليوط ومولاي يوسف، وتشكلت مقاطعة سيدي مومن من جمع تراب جماعتي سيدي مومن وأهل الغلام وجزء من جماعة الشلالات القروية.

190 - Chouiki, M.(coord 2003) *: L'aménagement des marges urbaines de Casablanca*. Université Hassan 2 – Ain chock . F.L.S.H. Pole de l'aménagement de l'espace P.O.L.A.M .. Op.Cit. p 160 .

191 - Hakimi. R. et Laoudi. M.(2003) : *Habitat et accomodation sociale dans l'ancienne périphèrie casablancaise-Cas de Hay Mohammedi et Sbata* . In L'Aménagement des marges urbaines de Casablanca. Université Hassan 2 Ain Chok. 2003. P. 44.

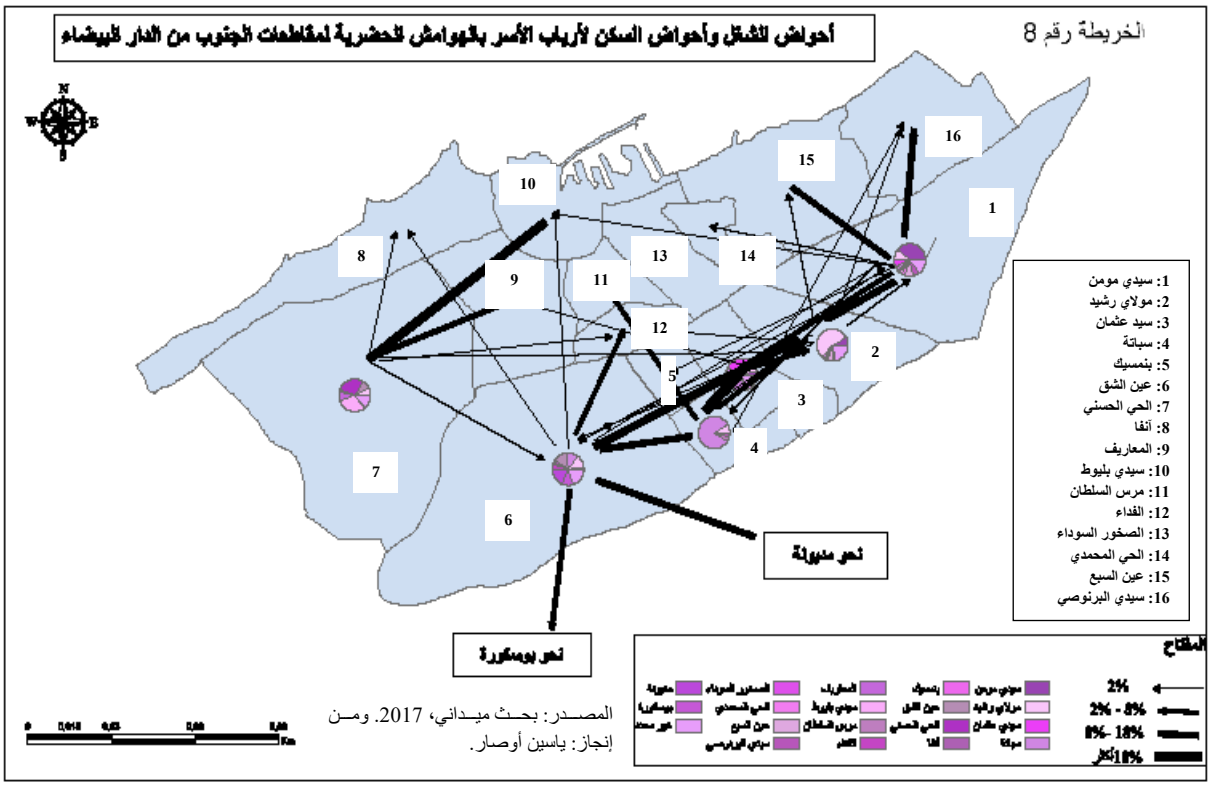

تكشف الخريطة رقم 8 حجم تنقلات السكان فيما بين الهوامش الحضرية الداخلية بمقاطعات الجنوب، مما يؤكد أنها أصبحت تشكل مراكز مهمة للشغل والسكن، بل أنها تستقطب يدا عاملة من خارج مجالاتها، وتفسر هذه الأهمية بالدور الذي تمارسه الدولة في بناء مراكز جديدة بالهوامش الحضرية لجعلها تلعب الدور الذي كان يلعبه المركز.

وعموما، فإن الدينامية المجالية للهوامش الهامشية، تكشف بوضوح أنها كانت مهيأة، ولم تكن عشوائية. أي أنها كانت تحت فلك السلطة التي لا تبالي بالعراقيل التي تضعها اختياراتها المجالية والعمرانية، بقدر ما تكون نقطية وأكثر وظيفية من خلال المركبات الإدارية التي أنشأتها[192]. هذا وأن التدخلات الأساسية للدولة في المجال الهامشي، قد أنجزت مباشرة بعد أحداث 1981، عبر إنشاء تجهيزات إدارية ممثلة للسلطة، وعمليات كبرى للسكن الاجتماعي والاقتصادي، حتى قبل إنجاز أدوات التخطيط الحضري[193].

[192] - Chouiki, M.(coord 2003) *: L'aménagement des marges urbaines de Casablanca*. Université Hassan 2 – Ain chock . F.L.S.H. Pole de l'aménagement de l'espace P.O.L.A.M .. Op.Cit. P 164.

[193] - Rachik. A.(2002) *: Casablanca, l'urbanisme de l'urgence*. Imprimerie Najah eljadida. 1ére édition.Op.Cit. P .169 .

يستخلص مما سبق أن السياسة الترابية التي نهجتها الدولة بمدينة الدار البيضاء كان لها تأثير كبير على دينامية المجال بالهوامش الحضرية وعلى التنظيم السوسيو مجالي، فقد وجهت بشكل مباشر أو غير مباشر توزع السكان نحو شرق وجنوب شرق المدينة وجنوب مقاطعة الحي الحسني بليساسفة، وفي غرب مقاطعة عين الشق بسيدي معروف. كما كان لهذه الدينامية ارتباط بالقرارات المؤثرة في العمران حيث تم تشجيع برامج السكن الاجتماعي في هذه المجالات، مما انعكس على هيكلتها الاجتماعية.

2-الدينامية الاجتماعية للهوامش الحضرية الداخلية للدار البيضاء

يمكن إدراك التحولات الاجتماعية التي عرفتها الأحياء الهامشية على جميع المستويات. لكن على مستوى الهيكلة والدينامية الاجتماعية تصبح هذه التحولات أكثر دلالة.

2-1-الطابع الاجتماعي لأحياء إعادة الإسكان بالهوامش الحضرية الداخلية للدار البيضاء

إن التحول الذي شهدته الأحياء الهامشية الحضرية، هو نتيجة طبيعية للتحولات الاجتماعية التي عرفتها، فالساكنة الأولى التي استوطنت هذه المجالات متحدرة أساسا من الطبقة الفقيرة، التي وجدت صعوبة في الاستقرار وتجاوز العزلة والإقصاء، بسبب ضعف الوسائل في ولوج أي سكن بالمدينة[194]. بخلاف الجيل الثاني الذي شكل أسرا ويبحث عن ملكية السكن. وفي كلتا الحالتين، فإن الصعوبات متشابهة في الترقي عبر ولوج السكن في المدينة، والذي يدل على كسب رهان المغامرة الحضرية، خاصة لدى الساكنة ذات الأصول القروية.

إن الفعل الاجتماعي للسلطة العمومية لمستقبل المجتمع البيضاوي، لم يكن بدون أسس أو بدون نتائج. فتشجيع استمرار الولوج إلى الملكية الخاصة للسكن، إلى حد ما شكل أداة ناجعة لاستقرار الساكنة ودمجها في المجال الحضري. ذلك أن تدشين التجربة بواسطة الساكنة المهيأة للاستقرار أعطى لهذه العملية كل حظوظ النجاح. وهذه ليست بالصدفة وإنما استقت معالمها من الإرث الاستعماري، كما هو حال عين الشق الذي يقطنه أساسا صغار الموظفين[195].

---

194 - Robert Escalier (2004): *Marges et marginalités socio-spatiales dans la ville marocaine*, Cahiers de la Méditerranée 69/ 2004. PP. 117-127. Op.Cit.P.6.

195 - Chouiki Mustapha (2000): *Les Frontières Socio-spatiales à Casablanca: Diversité des formes et convergence des effets*.Communication au colloque: Les lignes de front du racisme Université Paris 8, Saint Denis 20 – 21 janvier 2000. P.6.

كما أن التفاوت الاجتماعي في هذه التركزات السكانية الجديدة، هو الذي كانت تبحث عنه السلطة، ويظهر ذلك من خلال اختلاف أنواع السكن التي كانت متاحة منذ البداية. كما تبرز ذلك الخريطة رقم9 ورقم 10 الخاصة بالتنطيق الوظيفي لمجال مقاطعة مولاي رشيد ومقاطعة الحي الحسني:

الخريطة رقم 9:

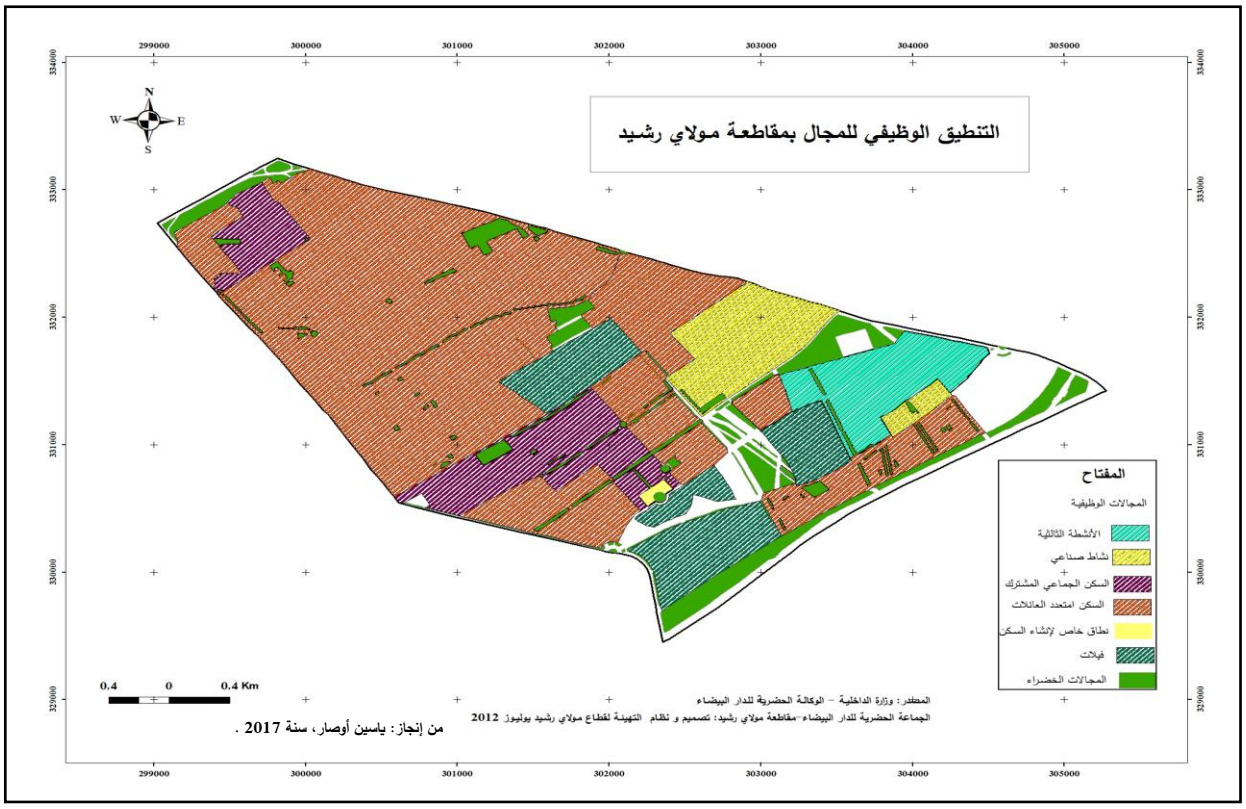

يظهر من خلال الخريطة رقم 9 أن باب التفاوت الاجتماعي كان مفتوحا بشكل كبير منذ بداية هذه الأحياء، فالمشاريع السكنية تقريبا كلها تجمع بين السكن الفردي ووحدات من أسرتين أو في عمارات جماعية، أو مشاريع السكن المنتجة في إطار البناء الذاتي. وهكذا، فإن سياسة السكن تم إعدادها من أجل إقامة تركزات كبرى متفاوتة اجتماعيا، غير أنه يمكن القول، أن هذه المشاريع لم يتم إطلاقها إلا عندما تصير أزمة السكن غير محتملة من طرف السكان، بحيث يصبحون مستعدين لقبول أي شيء من أجل ولوج سكن مقبول، وبذلك تكون هذه المجالات قد نجحت في عملية المزج الاجتماعي وتنقل السكان نحو الهوامش الحضرية والضبط الاجتماعي، وقبول إطار عيش واحد."فكان استخدام السكن والعمليات العمرانية وسيلة في صيرورة الضبط الاجتماعي[196]. وهو ما تؤكده الخريطة رقم 10 الخاصة بمقاطعة الجنوب الغربي بتراب مقاطعة الحي الحسني:

[196] -Chouiki Mustapha (coord 2003) : *L'aménagement des marges urbaines de Casablanca*. Université Hassan 2 – Ain chock . F.L.S.H. Pole de l'aménagement de l'espace P.O.L.A.M .. Op.Cit. P 165.

الخريطة رقم 10:

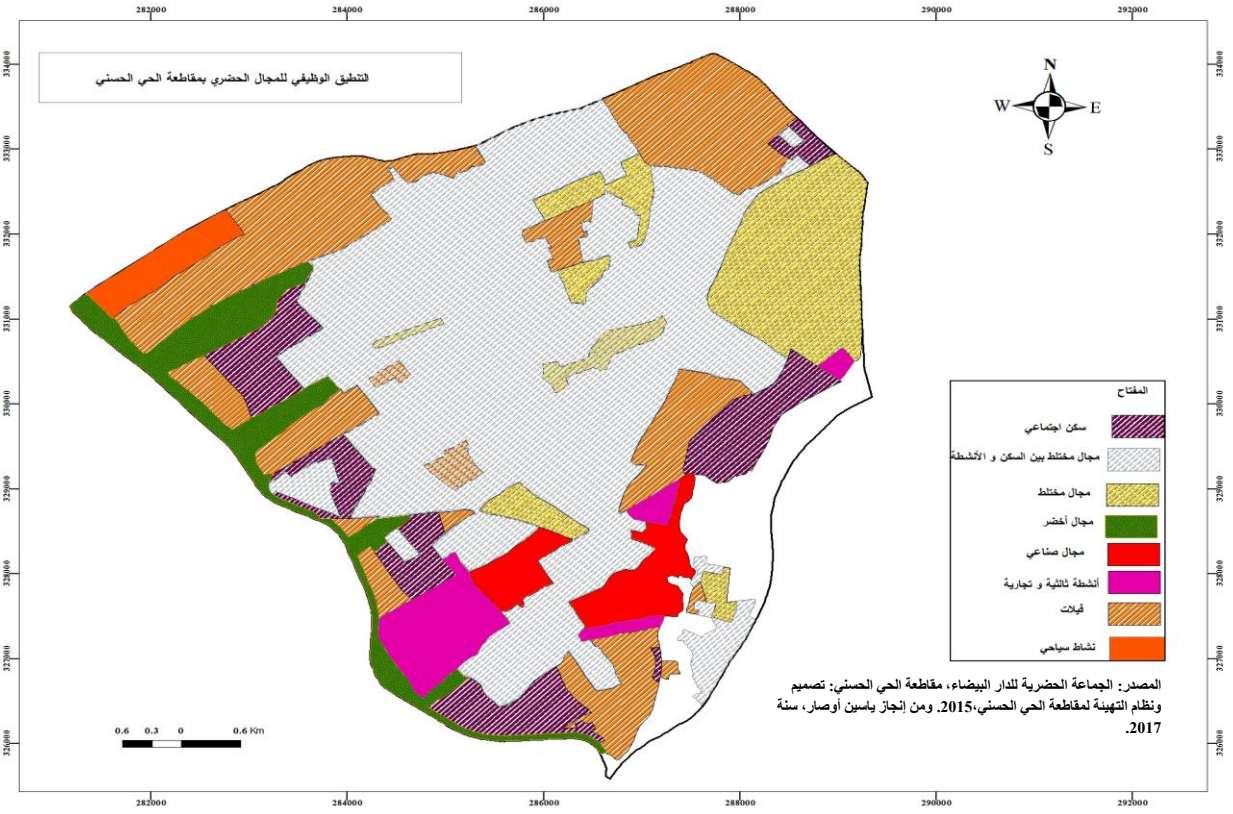

تكشف الخريطة أعلاه المزج الاجتماعي لأحياء السكن الخاص بذوي الدخل المحدود ومعدومي الدخل مع أحياء السكن الراقي، وبذلك تكون الدولة في إطار سياستها الترابية، قد تمكنت من التحكم في الهوامش الحضرية بتذويبها بين مكونات اجتماعية متفاوتة الدخل، فأصبح التفاوت الاجتماعي مقبول على مستوى المجال، وهو ما سيساهم في التقليص من تدني الفوارق الاجتماعية على مستوى التعليم (كما سيظهر ذلك من خلال الفصل السادس).

ومنه نستنتج أن مقاربة الدولة للهوامش الحضرية الداخلية من منظور التمييز الإيجابي ارتبطت بمكونين من الخلفيات التي تحكمت في إنتاج المجال الاجتماعي، يرتبط أولهما بالضبط الأمني لهذه المجالات عبر التقليص من الفئات الاجتماعية السائدة بهذه المجالات عبر توفير السكن لفائدة الطبقات الاجتماعية الميسورة وخلق بيئة اجتماعية غير متجانسة تقبل اللامساواة الاجتماعية في المجال؛ في حين يرتبط المكون الثاني في توفير استمرارية الرؤية الرأسمالية في إنتاج المجال الحضري بواسطة السكن بتشجيع القطاع الخاص على إنعاش قطاع السكن بهذه المجالات، والتحكم في الإنسان بالهوامش الحضرية الداخلية للمقاطعات الجنوبية عبر الولوج إلى السكن، وهو ما تؤكده الخريطة رقم 11 الخاصة بالتنطيق الوظيفي لمقاطعة سيدي عثمان:

الخريطة رقم 11:

يتضح من الخريطة أعلاه أن انحصار المجال المبني بمجال مقاطعة سيدي عثمان بالسكن العشوائي المهيكل، يرتبط بالدينامية الديمغرافية التي ميزت هذا المجال، فقد تزايد السكان على حيز مجالي محدود المساحة، جلب نحوه بحكم تواضع أحيائه وإمكانية الكراء بها مزيدا من الوافدين من خارج المدينة زيادة على ارتفاع مستوى الانجاب بين سكانه، ما جعل هذا المجال يتسم بهيمنة السكن الكثيف متعدد العائلات، فشكلت إلى جانب مقاطعة مولاي رشيد ثقلا سكانيا منذ سنة 1982. ومع تزايد الطلب على السكن وأمام ضعف الطلب اتجهت الأسر غير القادرة على الأداء نحو جنوب المقاطعة، فتشكل حي الهراويين الذي تمت إعادة هيكلته وإلحاقه بمقاطعة سيدي عثمان بعد توسعة المدار الحضري سنة 2009، وهكذا فقد توزع المجال المبني في هذه المقاطعة بين الأحياء الصناعية والخدماتية والأحياء الموجهة للسكن بمختلف اصنافه، خاصة السكن الاجتماعي.

ومنه نستنتج أن ضعف العقار وتزايد الطلب على السكن فتح جبهات للبناء غير القانوني نحو جنوب المقاطعة، مما جعلها تتحمل تبعاتها المجالية بعملية الإلحاق، وفي هذا الإطار تسعى الدولة التحكم في المجالات الهامشية عبر الدمج المجالي لهذه المجالات في النسيج الحضري للمدينة، والرفع من مستوى التنمية البشرية عبر تذويب هذه الساكنة بين باقي الساكنة القاطنة في المقاطعة، غير أن

سيادة الساكنة محدودة الدخل بمقاطعة سباتة يطرح خيارات التنمية السكنية كأولوية في مجال يتسم بقدم التعمير كما يظهر ذلك من خلال الخريطة رقم 12:

الخريطة رقم 12:

يظهر من خلال الخريطة هيمنة السكن الكثيف والسكن الجماعي، وتنتشر هذه المجالات السكنية بمقاطعة سباتة قرب المجالات الصناعية والأنشطة الثالثية المرتبطة بالمتلاشيات، ويعكس هذا التنطيق الوظيفي استمرارية النظرة الاستعمارية القائمة على توفير اليد العاملة الضرورية للنشاط الصناعي.

إن مقارنة الخرائط رقم 9، 10، 11و 12 يعكس التحولات السوسيو مجالية للهوامش الحضرية الداخلية بمقاطعات الجنوب، فقد شكل السكن في إطار إعادة الإسكان وسيلة تملك السكن أمام الفقر الذي تعانيه ساكنة هذه المجالات، في حين تجد الأسر الفتية في الهوامش الحضرية الداخلية مجالات لتملك السكن في شقيه القانوني وغير القانوني. وهو ما جعل من سياسة الدولة الترابية عبر السكن وسيلة لاستقرار الساكنة ودمجها في المجال الحضري، وقبول واقع التفاوتات الاجتماعية عبر المجال.

2-2- التجانس الاجتماعي للهوامش الحضرية في مدينة غير متجانسة

شكلت الهوامش الحضرية الداخلية الهامشية إلى جانب تدبير سياسة التهميش الاجتماعي، مجالا للتعويض بالنسبة لطبقات اجتماعية أخرى، مما جعل من هذه الأحياء مجالات لرهانات اجتماعية متعددة. وهكذا صارت المشاريع الاجتماعية المنجزة في هذه المجالات تأخذ بمبدأ الطلب القادر على الأداء. وأقر بذلك واضع المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية للدار البيضاء لسنة 1984، وأصبح هذا الوضع كمبدأ إداري في ميدان السكن الاجتماعي. مما جعل دور الدولة يتراجع في هذا الميدان، ما دام غير موجه نحو الطبقات المعدومة. وعليه فإن الولوج إلى المجال الهامشي الحضري الداخلي أصبح شيئا فشيئا انتقائيا، كما يظهر ذلك من خلال الخريطة رقم 13:

الخريطة رقم 13:

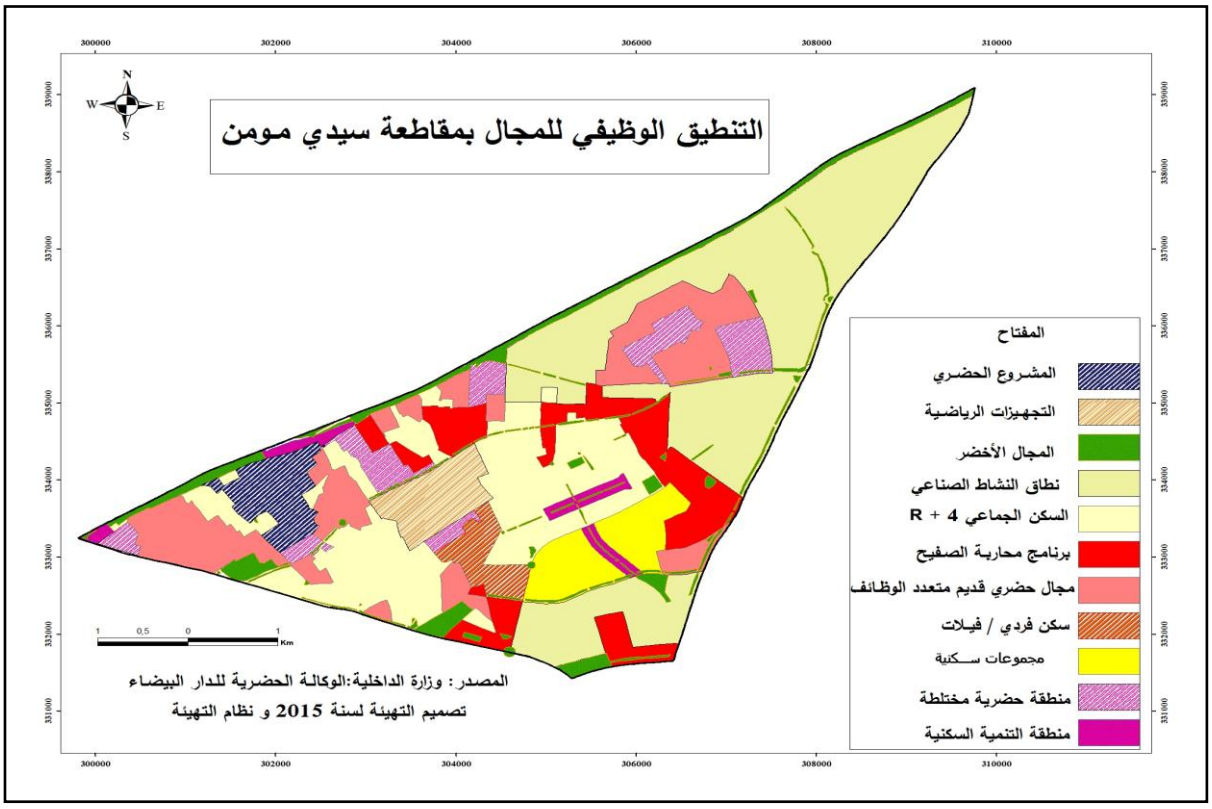

يظهر من خلال الخريطة رقم 13 أن الدولة عملت على تفكيك البنية الاجتماعية للهوامش الحضرية التي تغطي أكبر مساحة من مجال مقاطعة سيدي مومن، وذلك بإدراج السكن الفردي من التجزئات الاقتصادية والفيلات، فبعدما كانت هذه الهوامش الحضرية الداخلية مجالات لإنتاج الهامشية، عملت الدولة على فتحها أمام الطبقات الاجتماعية الميسورة. بالإضافة إلى ذلك، أن الأشكال الجديدة

لإنتاج السكن في إطار التجزئات الاقتصادية، استقطبت الأسر ذات الدخل القار والقادرة على أداء قروض البناء الذاتي، مما يغذي التفاوت الاجتماعي ويزيد من قدرة الهوامش الحضرية الداخلية على الاستقطاب، كما يتأكد ذلك من خلال الجدول رقم 8 التالي:

الجدول رقم 8: توزيع الطلب على السكن بالهوامش الحضرية الداخلية حسب النشاط المهني

النشاط المهني	الشقق		التجزئات
	% الطلب المقدم	% الطلب الملبى	% المقدم
الأطر العليا	5,6	17	3,7
المهن الحرة	14,4	19	6,6
التجار الكبار	2,7	8	5,2
التجار الصغار	24,1	15	12,2
الأطر المتوسطة	22,5	16	17,2
العمال وباقي الأجراء	25,6	19	41,5
ربات البيوت	1,5	1	4,1
المتقاعدون	2,7	3	7,9
غير النشيطين	0,9	3	1,5
المجموع	100	100	100

Source : Ministère de l'interieur, wilaya de la region du Casablanca. Etude sur le marché du logement à Casablanca.Juin 2006 ; P. 107.

يبرز الجدول أعلاه الاستقطاب الذي صار يميز الهوامش الحضرية الداخلية بخصوص الولوج إلى السكن من طرف فئات سوسيو مهنية متنوعة، ويفسر هذا الوضع بسياسة الدولة التي فتحت المجال أمام القطاع الخاص مادام أنه لايهم الفئات المعدومة.

نستنتج إذن أن السكن الذي دخل في خدمة الدينامية الاجتماعية، يبين دوره في الهوامش الحضرية الداخلية، ليس فقط في ضبط هذه المجالات، ولكن أيضا في سيرورة إعادة التركيب السوسيو-مجالي على مستوى المدينة ككل. "وهكذا فإن التجانس الاجتماعي الذي ميز الهوامش الحضرية الداخلية منذ البداية، صار في اتجاه التفاوت على جميع المستويات[197].

2-3- انطلاق سيرورة الانتقاء والإقصاء الاجتماعي بالهوامش الحضرية الداخلية

ساهم إخراج المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية سنة 1984 ولسنة 2010 ، والتقسيمات الإدارية منذ سنوات الثمانينيات، في تحسين صورة الهوامش الحضرية الداخلية ، وإقحام طبقات متوسطة جديدة في هذه المجالات، صاحبه تحسين جودة الشوارع الحضرية الكبرى، والإنارة العمومية والمساحات

[197] - Chouiki Mustapha(coord 2003): *L'aménagement des marges urbaines de Casablanca*. Université Hassan 2 – Ain chock . F.L.S.H. Pole de l'aménagement de l'espace P.O.L.A.M. Op.Cit. p.p 167-168.

الخضراء، كما ساهم في بروز مجموعات سكنية راقية. وهو ما أحدث شرخا في بعض المجالات الهامشية، حيث أصبحت تظهر بعض الإقامات السكنية كمجالات أجنبية عن محيطها المحلي[198]. وهو ما يظهر من خلال الجدول التالي رقم 9:

الجدول رقم 9: توزيع أنواع الطلب على اقتناء بقع السكن

نوع السكن	العدد	%
متوسط أو راقي	**528**	**21,8**
اقتصادي أو اجتماعي	**1890**	**78,2**
المجموع	**2418**	**100**

Source : Ministère de l'interieur, wilaya de la region du Casablanca. Etude sur le marché du logement à Casablanca.Juin 2006 ; P. 56.

يظهر من خلال الجدول أعلاه تنوع الطلب على البقع الأرضية بشتى أصنافها، مع الحضور الملفت للانتباه للسكن المتوسط والراقي. مما يدل على رغبة الفئات في الاستقرار بالهوامش الحضرية الداخلية، كما الطلب على السكن الاقتصادي أو الاجتماعي والذي يمثل ما نسبته 78,2%، تتركز أساسا في الهوامش الحضرية الداخلية[199]. كما يكشف الجدول رقم 10 التوزيع المجالي لأنواع السكن بتراب مدينة الدار البيضاء موزعة حسب المقاطعات.

الجدول رقم 10: التوزيع المحالي لعروض السكن بعمالات مقاطعات الدار البيضاء حسب نوع السكن

العمالة	نوع السكن	عدد الوحدات السكنية
الدار البيضاء آنفا	راقي ومتوسط	199
الفداء-مرس السلطان	اقتصادي واجتماعي	60
عين السبع-الحي المحمدي	راقي ومتوسط	633
	اقتصادي واجتماعي	709
الحي الحسني	راقي ومتوسط	305
	اقتصادي واجتماعي	11000
عين الشق	راقي ومتوسط	503
	اقتصادي واجتماعي	637
سيدي البرنوصي	راقي ومتوسط	1301
	اقتصادي واجتماعي	8078
بنمسيك	اقتصادي واجتماعي	1661
مولاي رشيد	اقتصادي واجتماعي	4480
المجموع		29566

Source : Ministère de l'interieur, wilaya de la region du Casablanca. Etude sur le marché du logement à Casablanca.Juin 2006 ; P. 60.

[198] - Idem, P. 169.

[199]– تتميز الخصائص السوسيو ديمغرافية والاقتصادية للسكان الراغبين في سكن اقتصادي أو اجتماعي من المتزوجين ويمثلون نسبة 79%، من الفئة المتراوحة أعمارهم بين 40 و50 سنة ويمثلون 56%، وتتأرجهم دخولهم بين 3000 و4000 درهم.

يبرز الجدول أعلاه أهمية العروض السكنية من النوع الاقتصادي والاجتماعي التي ما نسبته 78% من العرض الإجمالي للسكن، وتتركز أساسا بالهوامش الحضرية للمقاطعات الجنوبية من مدينة الدار البيضاء، مع حضور وازن للسكن الراقي والمتوسط الذي يمثل 22% من العروض السكنية.

هذا الحضور للسكن الراقي والمتوسط يبرز تزايد إقبال الفئات المتوسطة والميسورة على الاستقرار في الهوامش الحضرية، مما "طرح مسألة الصراع الاجتماعي على المجال الذي ينتهي بطرد الطبقات الفقيرة نحو السكن غير اللائق"[200].

نستنتج إذن أن كل هذه التحولات لعبت أدوارا كبيرة في صيرورة الإقصاء الاجتماعي، وارتفاع نسب التساكن والتهميش بالأحياء الأكثر دونية. وهو ما سيساهم في إعادة إنتاج التهميش وخلخلة التوازنات بالأحياء الهامشية، كما هو الحال في الحي الحسني وليساسفة وسيدي مومن والهراويين والمكانسة. فكما يقول "ب, لوركين" أن "السياسة الترابية" هي بالنسبة إلى الهوامش الحضرية وسيلة للخروج من "غيتو التهميش""[201]. فإن الهوامش الحضرية لمدينة البيضاء تظهر كمجالات أداتية لإعادة إنتاج الإنتقائية والتهميش الاجتماعي[202].

نستخلص إذن أن السياسة الترابية بالهوامش الحضرية الداخلية قد حافظت على المنطق الرأسمالي الموروث عن الحماية القائم على دعم المبادرة الخاصة مم ساهم بلورة مجتمع يقوم على الصراع المجالي، وهو ما نتج عنه تهميش للفئات الدنيا من المجتمع التي استقرت مبكرا في هذه المجالات، عبر إعادة تركيب المحتوى الاجتماعي للهوامش الحضرية الداخلية عبر آليتي التخطيط الحضري وتشجيع الملكية الخاصة للسكن المدعوم في إطار قانون السوق، مما فتح المجال على الاستثمار الصناعي الذي لعب دورا في هذه الدينامية مستفيدا من قوة استقطاب الهوامش، لما توفره من خزان لليد العاملة.

3-دينامية الهوامش الحضرية الداخلية للدار البيضاء بواسطة النشاط الصناعي

يرتبط التطور الصناعي للهوامش الحضرية الداخلية بتطور حركة التصنيع بمدينة الدار البيضاء، وبالمكانة المتزايدة والمستمرة التي أصبحت تحتلها المدينة، باعتبارها قطبا صناعيا يمارس إشعاعا قويا على المجال الوطني بأكمله. ولذلك يكون تتبع دينامية الهوامش الحضرية الداخلية بواسطة النشاط

---

[200]– بول كلافال (1990): المجال والسلطة. ترجمة عبد الأمير إبراهيم شمس الدين. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. ص. 67, مرجع سبق ذكره، ص 6.

[201] - B.Leurquin(1997) ; *La France et la politique de pays*, éd. Syros . P .145.

[202] - Idem, P. P 170-171.

الصناعي بغرض تفسير التفاوتات السوسيو مجالية المميزة لهذه المجالات وفهم خلفيات التخطيط الحضري في ترسيخ هذه التفاوتات.

عرفت مدينة الدار البيضاء انطلاقتها الصناعية مع دخول الاستعمار، وقد كان لهذا النشاط دور كبير في دينامية المجال الحضري للمدينة، وفي بروز العديد من المجالات الهامشية. فمنذ تصميم التهيئة الأول الذي وضعه بروست سنة 1917 لتنظيم توسع المدينة على أساس الفصل المجالي والاجتماعي بين أحياء سكنى الأوربيين والمغاربة، عمل على إبعاد الأحياء المزدوجة الوظيفة المخصصة لسكن المغاربة والصناعة نحو الهوامش بالشمال الشرقي من المدينة (انظر تصميم بروست في الفصل الرابع).

وقد ساهم هذا التنطيق الوظيفي في استقرار عدد من الوحدات الصناعية بهذه المجالات (انظر الجدول رقم 19: الأحياء التي أنشأتها المقاولات الصناعية لفائدة العمال المغاربة)، وفي استقطاب يد عاملة مغربية توطنت بجانبها في أحياء صفيحية (انظر خريطة توزيع أحياء الصفيح سنة 1953) ضمت ساكنة مهمة بلغت سنة 1953 بالحي الصفيحي سنطرال 56667 نسمة وبالحي الصفيحي بنمسيك 50093 نسمة وقد شكلا أكبر الأحياء الصفيحية بالمدينة، أي ما يمثل 16% من مجموع ساكنة المدينة. كما يظهر ذلك من خلال الجدول رقم 11 التالي:

الجدول رقم 11: تطور ساكنة الدار البيضاء ما بين 1907 و 1952

السنة	عدد السكان	نسبة النمو السنوي %
1907	25000	-
1917	75000	11
1926	106608	3,9
1936	257420	6,9
1952	682338	4,3

المصدر: الحسين نجمي: " الدار البيضاء (1900- 2000): أي مشروع حضري واجتماعي للمدينة، قراءة لوثائق التعمير"، في: Espace géographique et société marocaine. n° 22. Juin 2018 ص.ص 325 – 336. ص. 329.

يبرز الجدول التطور العددي للسكان بمدينة الدار البيضاء، ورغم تذبذب نسبة النمو السكاني الناتج عن الأحداث العالمية وسياسة الاستغلال الفرنسي للمغرب، فإن ساكنة الصفيح مثلث نسبة هامة من ساكنة المدينة، وقد ارتبط النمو السكاني لهذه المجالات بسياسة التخطيط الحضري القائم على عزل

السكان المغاربة عن الأوربيين وبتوطن النشاط الصناعي الذي استقطب اليد العاملة الضرورية لهذا النشاط.

ولأجل تثبيت اليد العاملة عملت بعض المقاولات الصناعية على تشييد العديد من المساكن لفائدة العمال المغاربة، وقد تركزت غالبيتها في الصخور السوداء وعين السبع.

غير أن ما يمكن التأكيد عليه أن النشاط الصناعي قد عرف خلال هذه المرحلة تفاوتا في حجم الوحدات المستقرة بالهوامش الحضرية، فقد بلغ حجم الاستثمار الصناعي بالدار البيضاء سنة 1951 ما مجموعه 60% هيمنت على ثلثيها الصناعة الغذائية والمعدنية والكيماوية، إلى جانب البناء والنسيج والجلد؛ بينما مثلث صناعة الخشب والورق حوالي 35% من الوحدات الصناعية. وتهيمن عليها المؤسسات الصناعية المتوسطة التي تشغل أقل من 50 عاملا والصغرى التي تشغل أقل من 10 عمال بنسبة 85%.[203]، ويرتبط ذلك بالظرفية التي ميزت المغرب والعالم ممثلة في ظرف الحرب العالمية الأولى ومخلفاتها على فرنسا، مما أدى إلى تراجع استقرار الوحدات الصناعية بالمدينة، بالإضافة إلى حادث الأزمة الاقتصادية لسنة 1929 ومخلفات الحرب العالمية الثانية,[204]

ومهما كانت الأحداث والظروف فقد ساهمت دينامية النشاط الصناعي بالدار البيضاء في خلق دينامية سكانية كبيرة بالهوامش الحضرية الداخلية فقد تزايدت ساكنة أحياء الصفيح، كما ارتبطت هذه الدينامية بالمساكن التي أنشأتها بعض الوحدات الصناعية لفائدة عمالها، وتركزت غالبيتها في الصخور السوداء ب 1061 وحدة سكنية لتثبيت اليد العاملة والحد من خطر تكوين حركة عمالية ضد النظام.

وهكذا، فقد تميزت هذه المرحلة الممتدة من تاريخ توقيع الحماية على المغرب إلى سنة 1953 بدبنامية عمرانية كبيرة ارتبطت بمحاولة القضاء على الصفيح، وأخرى ارتبطت بالحلول السكنية التي قام بها الصناعيون لفائدة العمال تواكب الهامش الصناعي؛ مما ساهم في هيكلة مجالية هامشية تميزت بتداخل المجال المبني بالصفيح، كما يظهر ذلك من خلال الخريطة رقم 14:

---

[203] - Serge.V.(1951): *Les industries de Casablanca*. In : Cahiers d'outre-mer. N° 13 – 4e année, Janvier-mars 1951. P.P. 61-79. P. 62.

[204]- Idem. P. 64-66.

الخريطة رقم 14:

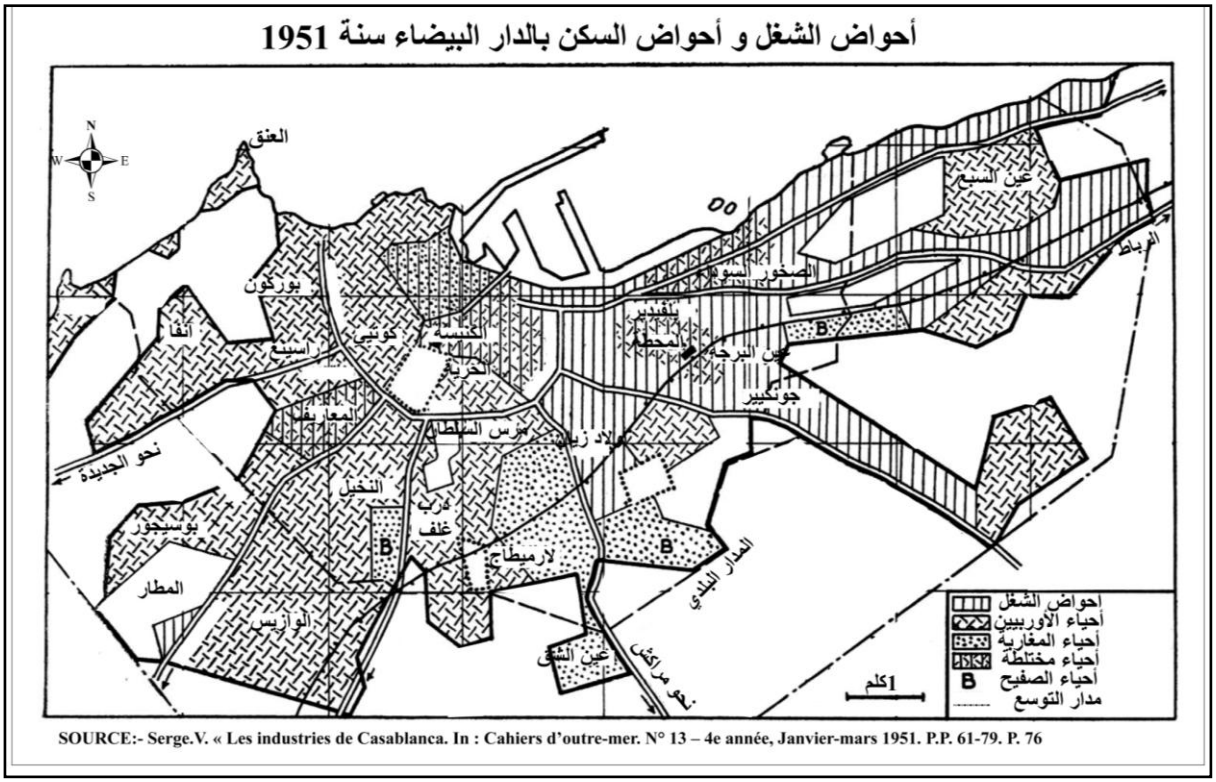

SOURCE:- Serge.V. « Les industries de Casablanca. In : Cahiers d'outre-mer. N° 13 – 4e année, Janvier-mars 1951. P.P. 61-79. P. 76

تكشف الخريطة أعلاه التفاوتات المجالية المترتبة عن الحركة الصناعية وسياسة التخطيط الحضري التي وضع مبادئها بروست، مما ساهم في تكدس الساكنة المغربية في أحياء الصفيح، فقد وصلت الكثافة السكانية في الحي الصفيحي سنطرال 20000ن/كلم². وتفسر هذه الظاهرة بسياسة الفصل السوسيو مجالي التي تبنتها سلطات الحماية منذ أول مخطط للتهيئة الحضرية بالمدينة. غير أن دينامية الهوامش الحضرية الداخلية المرتبطة بالنشاط الصناعي بعد الاستقلال ارتبطت بالاختيارات الكبرى الموجهة لسياسة الدولة وذلك منذ المخطط الخماسي 1973– 1977، الذي أكد على ضرورة مساهمة الدولة في النشاط الصناعي أمام ضعف الاستثمارات الخاصة في كل فروع الصناعة، وهكذا استقبلت المدينة ثلثي الاستثمارات الصناعية العمومية.

وأمام المشاكل المرتبطة بندرة الأراضي بالمدينة اتجهت المؤسسات الصناعية إلى الاستقرار بالمجال الهامشي للمدينة. وشكلت بالتالي بداية انفجار المجال الصناعي البيضاوي، حيث استقرت العديد

من الوحدات الصناعية تجاوزت 7 % من مجموع الوحدات الصناعية المستقرة في جهة الدار البيضاء الكبرى، 50 % منها عبارة عن مؤسسات صغيرة الحجم[205].

غير أنه لا يمكن الاكتفاء بمبرر نذرة الأرض في تفسير توطن النشاط الصناعي، فقد كان لهذا المجال الذي يعتبر خزانا لليد العاملة عاملا مهما في استقرار الوحدات الصناعية بهذه المجالات، وقد ساهمت الدينامية الصناعية في تزايد عدد السكان، كما نشطت حركة التجزيء غير القانوني والبناء العشوائي، سواء الموجه للسكن أو لممارسة النشاط الصناعي، للتخفيض من تكاليف الإنتاج والتقليل من الاستثمار الصناعي الأولي، وتحقيق أرباح مضمونة وسريعة.

حدد المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية للدار البيضاء الأخير لسنة 2010 توجها آخر للهوامش الحضرية الداخلية، وذلك في إطار نوع من المركزية الجديدة. حيث اتجهت اختيارات المخطط الجديد نحو تجديد الصناعات القديمة، وفتح مشاريع جديدة بكل من مقاطعة الحي الحسني من خلال مشروع البيضاء آنفا، وبمقاطعة سيدي مومن من خلال المشروع الحضري الخاص بالسكن واللوجيستيك، وتوسيع المدارات الحضرية الخاصة بالمقاطعات الهامشية كسيدي مومن وعين الشق وسيدي عثمان والحي الحسني[206].

وقد استهدف المخطط التوجيهي الأخير، أن يجعل المدينة البيضاوية مدينة متعددة المراكز، تلعب فيها المقاطعات الهامشية دورا مهما في إعادة هيكلة المجال الحضري، وتخفيف الضغط الذي تتعرض له المدينة انطلاقا من هذه المقاطعات. مما سيغير من توزيع السكان بالحاضرة البيضاوية ككل في أفق 2030. إذ ستنتقل نسبة الساكنة البيضاوية من 81 % إلى 53 %[207]. وبذلك سيشكل الهامش الداخلي المجال الأول للحفاظ على ريادة المركز، في أفق أن تساهم الهوامش الخارجية في إتمام المشروع الحضري للمدينة الاقتصادية. و هو ما تم من خلال عمليات إعادة الإسكان نحو أولاد صالح ومديونة، وبذلك سيرتفع الحجم السكاني لهذه المجالات بنسبة مهمة فالنواصر سترتفع ساكنتها من 7% إلى 20%، ومديونة سترتفع ساكنتها من 3% إلى 8% خلال نفس السنة المتوقعة من طرف المخطط التوجيهي[208].

مما لاشك فيه أن دينامية الهوامش الحضرية الداخلية ارتبطت بشكل كبير بدينامية النشاط

---

[205]– امدافعي محمد (2001): التحولات المجالية و دور المؤسسة الجماعية في تدبير المجال: حالة ضاحية مدينة الدار البيضاء. أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الجغرافيا. جامعة السلطان مولاي سليمان – كلية الآداب و العلوم الإنسانية– بني ملال. إشراف الأستاذ: الرفاص محمد. ص. 108.

[206]- Schéma Directeur d'Aménagement Urbain, Janvier 2010.

[207] - Schéma Directeur d'Aménagement Urbain, Janvier 2010.

[208]- Schéma Directeur d'Aménagement Urbain, Janvier 2010 .

الصناعي، الذي وضعت خطوطه العريضة مع تصميم بروست لسنة 1917، ولم تتخلف مخططات توجيه التهيئة العمرانية اللاحقة عن هذا التوجه، وهو ما انعكس على المجال الاجتماعي، "فالتفاوتات الاجتماعية آخذة في الازدياد، سواء على مستوى المجالات المتجانسة اجتماعيا، ونعني بها أحياء الصفيح المستقرة بجوار الوحدات الصناعية، أوتلك التي تتميز بتنوع بنياتها الاجتماعية، حيث تزداد التوترات وينعدم الأمن، مما يجعلها تفرق بين الفاعلين الحضريين"[209]. وهكذا فإن دينامية النشاط الصناعي ساهمت في دينامية الهوامش الحضرية الداخلية للمدينة عمرانيا وديمغرافيا ومجاليا,

[209]- Bassand.M (2011) :*La métropolisation. Pour une nouvelle sociologie urbaine* ». In. A nouveau la ville ? Un débat sur le retour de l'urbain. Sous la direction de Sandro Cattacin et Agi Foldhàzi. Sociograph n° 12/ 2011, P.P 87- 102 . P. 92

خاتمة الفصل الثاني

نستخلص مما سبق أن دينامية المجالات الحضرية الهامشية الداخلية للدار البيضاء مرت عبر مراحل، وفي كل مرحلة من هذه المراحل تميزت بتفاوت تدخل الدولة في هذا التشكيل. مما جعل الإطار المبني للمدينة يتفاوت بين المجالات الترابية المكونة للمدينة، ويختلف من حيث المضمون الاجتماعي.

وهكذا فقد برزت البدايات الأولى للتوسع الحضري مع نظام الحماية الذي وضع لها تصميما حضريا وجه توسعها العمراني في اتجاه إشعاعي ووضع تنطيقا وظيفيا لأجزائها على أساس ثقافي ووظيفي تكلف به المهندس بروست سنة 1917، من خلال الفصل المجالي بين الأحياء الأوربية وأحياء المغاربة المتصلة بالنشاط الصناعي، حيث أولت السلطات الاستعمارية اهتمامها بالشأن الاقتصادي وحاجيات السكان الأوربيين، وبالمقابل أهملت المغاربة في ضمان حاجتهم للسكن والخدمات الاجتماعية، حيث تحكمت الظرفية السياسية والأمنية على الخصوص في المبادرة المحدودة التي قامت بها اتجاههم,

غير أن الدينامية المجالية التي ارتبطت مع المهندس إيكوشار لم تنحرف عن الخطوط العريضة للتنطيق الذي وضعه بروست، غير أنه وجه توسع المجال المبني السكني والصناعي بالمدينة في اتجاه شرقي نحو مدينة المحمدية، واهتم تصميم إيكوشار بحل أزمة سكن المغاربة عن طريق توجيه توسع الأحياء الغربية بجعلها تلتحق بالمناطق الصناعية في الشمال الشرقي، ولم تتدخل سلطات الحماية إلا بعدما اتخذت أزمة السكن صبغة أمنية مع الانتشار الكبيرلأحياء الصفيح، فاتخذ توسع المجال المبني اتجاها خطيا نحو الشرق، كما امتد المجال المبني نحو جنوب القطاع الأوسط بعين الشق وبنمسيك، حيث ظهرت أحياء سكنية نمطية من فئة 8×8 وجهت للسكان المغاربة من ذوي الدخل المحدود.

ومع تسارع وتيرة البناء التي ميزت مرحلة الاستقلال، اتخذ توسع المجال المبني شكلا أفقيا عن طريق تمدد الهوامش على حساب المجال الريفي المجاور، خاصة مع التغيير الذي عرفته الحدود الإدارية، وما واكبها من إخراج لوثائق التعمير لضبط التوسع الحضري والتحكم في استعمال الأراضي. مما جعل مساحة المجال المبني تتضاعف، بسبب تدخل القطاع الخاص بعد تراجع الدولة نتيجة سياسة التقويم الهيكلي, وقد كان لهذا التدخل دور واضح في امتداد المجال السكني وتنوع في أصناف السكن.

وقد استئثر القطاع الغربي بالحصة الأوفر من البناء والذي امتد فيه غرب مقاطعة آنفا، وغرب وجنوب مقاطعة الحي الحسني، وبغرب ووسط مقاطعة عين الشق. يليه القطاع الشرقي من المدينة بجنوب مقاطعة عين السبع وشرق كل من مقاطعة سيدي البرنوصي ومقاطعة سيدي مومن. في حين هم الامتداد في القطاع الأوسط من المدينة الأجزاء الجنوبية من مقاطعات مولاي رشيد وسيدي عثمان

وسباتة. وقد توزع المجال المبني في هذه القطاعات الحضرية الثلاث بين الأحياء الصناعية والخدماتية، والأحياء الموجهة للسكن بمختلف أصنافه، خاصة السكن الاجتماعي.

ومع امتداد الرقعة المبنية، توسع مجال انتشار السكان بمدينة الدار البيضاء الذي تميز بتفاوته. وقد تركز الاكتظاظ السكاني بالهوامش الحضرية، نتيجة تشجيع الدولة للمنعشين العقاريين الخواص على الانخراط في سوق السكن، وتشجيعها للأسر على تملك السكن، فتغير معه مركز الثقل الديمغرافي نحو الهوامش الحضرية من المدينة، مما ساهم تعديل المحتوى الاجتماعي للهوامش الحضرية من حيث التركيب العمري والعائلي والسوسيو مهني لسكانها، وهو ما انعكس على المشهد السوسيومجالي.

كما ارتبطت دينامية الهوامش الحضرية الداخلية بالنشاط الصناعي، فقد شكلت هياكل استقبال هامة للعديد من الصناعات، بسبب ندرة الأراضي المجهزة، ولاختيارات التهيئة التي دشنها تصميم بروست الثقافي، فقد احتضنت الهوامش الحضرية الداخلية الرأسمال البشري الكفيل بتوفير اليد العاملة الضرورية لمصانعه، رغم تفاوت توزيع هذه المؤسسات الصناعية بين مجالاته، ومعه اتضحت المعالم الوظيفية للنشاط الصناعي بالمجالات الهامشية. غير أن اختيارات المخطط الجديد للتهيئة الحضرية لسنة 2009، فتحت الهوامش الحضرية الداخلية نحو تحديث صناعي وفتح مشاريع جديدة، لخلق مراكز متعددة تلعب فيها المقاطعات الهامشية دورا مهما في إعادة هيكلة المجال الحضري وتخفيف الضغط الذي تتعرض له المدينة.

الفصل الثالث

الخصائص العمرانية للهوامش الحضرية الداخلية للدار البيضاء

مقدمة الفصل الثالث

تعد الهوامش الحضرية الداخلية من المكونات الرئيسية للمدينة، لا من خلال قيمتها داخل النسيج الحضري، بل اعتبارا للأدوار المناطة بها في عمل النظام الحضري. ولذلك لم تعد الهوامش الحضرية في إطار نظرية المركز والمحيط مجالات تابعة للمركز، "بل أضحت تضم جزءا لا يستهان به من هياكل الاستقبال التي ترتكز عليها هذه المدينة. وذلك باستقبالها المتصاعد للنشاط الصناعي الذي يعطيها مكانة تتعزز باستمرار في ميدان الشغل. كما أن تصاعد حجمها الديمغرافي وما يواكبه من تصاعد للكثافات والتجمعات السكنية يعطيها دورا كبيرا في ميدان السكن"[210].

فمنذ العشرينيات من القرن الماضي، زاد الاهتمام بالربط بين المجتمع والمجال لدى الباحثين الأمريكيين من مدرسة شيكاغو الذين اهتموا بدراسة التركيب الداخلي للمدن الأمريكية، وسعوا إلى فهم "العلاقة بين النمو الحضري وما يرافقه من اضطرابات سيوسيو ثقافية، وإلى معرفة كيفية توافق المظاهر المجالية مع التنظيمات الاجتماعية، وكيفية تشكل التنطيقات الحضرية(من غيتوهات وهوامش حضرية فقيرة)[211]. وقد وضعت مجموعة من النماذج الإيكولوجية من أجل فهم التركيب الداخلي للمدن الأمريكية ومعرفة مصادر الميز السوسيومجالي بها.

ولذلك فإن دراسة الخصائص العمرانية للهوامش الحضرية الداخلية لمدينة الدار البيضاء تشكل عاملا من عوامل الهيكلة العامة لمقاطعات الجنوب، كما أن المندوبية السامية للتخطيط وضعت سنة 2005 لائحة للمخاطر الاجتماعية التي تعكس الهشاشة والعجز، ومنها العجز على مستوى ظروف العيش من سكن وخدمات قاعدية. مما يدفعنا إلى محاولة فهم البنية السكنية التي تميز الهوامش الحضرية الداخلية للدار البيضاء؛ ومن هنا يمكننا أن نطرح السؤال التالي: كيف هي ظروف العيش في الهوامش الحضرية الداخلية؟ وما أشكال التدخل لتأهيلها؟ وهل تم القضاء على هذه الأشكال الهامشية التي تؤثر على إيكولوجية هذه المجالات؟

لذلك سيتناول هذا الفصل، دراسة المشهد الحضري للهوامش الداخلية من الدار البيضاء، ودور القرار السياسي والتطور الديمغرافي والسوسيو اقتصادي للمدينة والحراك السكني لسكانها في رسم المشهد الحضري لهذه المجالات. وتدفع هذه الدينامية الحضرية المتعلقة بالحراك السكني والسوسيو اقتصادي إلى

---

[210]– المصطفى شويكي(1996) : الدار البيضاء مقاربة سوسيو مجالية. جامعة الحسن الثاني– عين الشق– منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية. سلسلة الأطروحات والرسائل:1. ص 223. مرجع سبق ذكره، ص 13.

[211] - Bavoux jean-jacques (2002) : *La Géographie Objet-Méthodes-Débats*, Armand colin. Paris. P.61.

التساؤل عن ما دور القرارات السياسية والتخطيطية في تفسير السمات المورفومجالية والاجتماعية للهوامش الحضرية الداخلية للدار البيضاء؟

وتقتضي الإجابة على هذا الإشكال، ضرورة تقصي الظاهرة في مستوياتها المجالية والاجتماعية عبر المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي لإيجاد تفسيرات للمميزات المجالية للهوامش الحضرية الداخلية للدار البيضاء، وذلك من خلال المحاور التالية:

1-خصائص السكن غير اللائق و انتشاره بالدار البيضاء

2- الهوامش الحضرية الداخلية: صعوبة ظروف العيش

3-السياسة العمرانية بالهوامش الداخلية لمدينة الدار البيضاء: سياسة عمرانية متعددة الأبعاد

4-سياسة إعادة الهيكلة

5-سياسة السكن الاجتماعي أم سياسة اجتماعية ؟

1-خصائص السكن غير اللائق و انتشاره بالدار البيضاء

مما لاشك فيه أن انتشار السكن غير اللائق بمدينة الدار البيضاء يعد بالمشكلة المستعجلة، بالرغم من كل المبادرات الرسمية من أجل الحد من تنامي الظاهرة، ويتجلى ذلك ليس فقط في مشكل الإسكا بانعكاساته المجالية والاجتماعية والاقتصادية، وإنما أيضا في محدودية سياسة الإسكان المتبعة منذ الاستقلال، كما يتجلى في عدم قدرة المسؤولين عن وضع مخططات التعمير وتنفيذها على التحكم في توسع المجال الحضري. وفي مدينة الدار البيضاء حيث نشأت هذه الظاهرة، اتخذت أبعادا مجالية واجتماعية واقتصادية وسياسية لا يمكن المجادلة في مكانتها كأحد إفرازات التاريخ المعاصر لهذه المدينة، وبالتالي يكتسي البعد التاريخي أهمية في فهم تجذر هذه الظاهرة، وبدون استحضار هذا البعد يستعصي فهم تطور هذه الظاهرة في خصائصها النوعية والكمية، وكذلك معرفة التدخل العمومي لتحقيق العدالة المجالية بالهوامش الحضرية الداخلية بمدينة الدار البيضاء.

1-1-ظاهرة السكن غير اللائق قديمة و متنوعة

تعتبر ظاهرة السكن غير اللائق كرد فعل طبيعي من الطبقات الفقيرة وذوي الدخل المحدود من السكان الحضريين للحصول على سكن لائق، كما تعد في نفس الوقت كرد فعل عفوي ضد سياسة سكنية انتقائية تساهم في إقصاء نسبة هامة من الأسر من المجتمع الحضري داخل مساكن غير لائق تتخذ أنواعا متعددة.

1-1-1-تكاثف السكن غير اللائق بالهوامش الحضرية الداخلية للدار البيضاء

"لفهم سيرورة تكاثف السكن غير اللائق بالهوامش الحضرية الداخلية بمدينة الدار البيضاء، لاينبغي حصر هذه السيرورة في في مساهمة الساكنة القاطنة بهذه المساكن، بل يجب استحضار مساهمة باقي الفاعلين في هذا القطاع من الدولة والجماعات المحلية وخصوصا النخب المحلية المالكة للعقار"[212].

تشكل الهوامش الحضرية الداخلية كصورة سلبية للمدينة العصرية للدار البيضاء. وعليه فإن برامج البناء الحديث بالمدينة احتُفِظ بها لمدة طويلة لفائدة الأوربيين، وحديثا لفائدة الطبقات الميسورة من السكان، كما يبرز ذلك تعدد الإقامات السكنية في الدار البيضاء منذ 1980.

---

[212] - Ait Hassou, M. (2003), *L'intervention de l'Etat dans le scteur du logement au Maroc et notamment à Marrakech.* Thèse de Doctorat d'Etat, Université Libre de Bruxelles, Faculté des Sciences, Bruxelles.P. 69.

في حين احتضنت الهوامش الحضرية الداخلية وفودا سكانية فقيرة، بسبب استحالة الولوج إلى المدينة العصرية فشيدت مساكن من القصدير أو من الطوب عبر التجزيء غير المرخص. بالإضافة إلى صنف ثان من الوفود، ويتعلق الأمر بالمساكن الموجهة للعمال وللساكنة المحلية التي أنشئت منذ عهد الحماية، مثل عين الشق. فهذه الأحياء التي استهدفت إسكان الطبقات الشعبية، عرفت على غرار الأحياء القديمة تدهورا تجلى في كثافتها المرتفعة. وصارت موجها لعدم اللياقة في المدينة، مما يبرز عدم انسجام هذه المشاريع مع ما تم التخطيط له، حيث "تم تشييد 6000 مسكن على نمط 8×8 خلال الفترة الممتدة ما بين 1944 و1956 على نمط عمراني مغربي–تقليدي، عرضت كتجربة استعمارية ناجحة على المستوى العمراني لجلب الأوربيين للاستقرار في المدينة "[213].

ومهما اختلفت المعايير التعريفية للسكن غير اللائق الذي يأخذ أنواعا متعددة، نظرا للاختلافات من حيث الخصائص المادية للبناء والوضعيات العقارية أو مسلسل الإنتاج المتبع، فإن قاسمها المشترك يكمن في النقص الكبير من التجهيزات الضرورية وفي حالة الاكتظاظ التي تعاني منها الأسر داخل المسكن والظروف السوسيو اقتصادية والديمغرافية للسكان. انطلاقا من هذه المعايير، فإن السكن غير اللائق بالهوامش الحضرية الداخلية بمدينة الدار البيضاء يشمل السكن المتقادم والسكن الصفيحي والسكن غير القانوني/السري المبني بالمواد الصلبة[214] دون تهيئة أو تجهيزات أو ترخيص رسمي[215].

وظاهرة السكن غير اللائق ليست وليدة اليوم، بل تعود بدايتها الأولى إلى العقود الأولى من القرن العشرين خارج أسوار المدن العتيقة وبمحاذاة المعامل وبمفترق كبريات الطرق، وخلال عقدي السبعينيات والثمانينيات، أخذ السكن غير القانوني يضاهي من حيث الأهمية السكن الصفيحي، بل أصبح اليوم يمثل اليوم الشكل الغالب. ويمكن أن نضيف إلى هذا التصنيف الوضعية السكنية التي تميز المدن العتيقة وكذا الأحياء التي أنشئت خلال العقدين الثاني والثالث من القرن العشرين والتي بدأت تتقادم بناياتها، مما

---

[213] - Nachoui, M(1998), *Casablanca Espace et Société : Genè et mutations de l'espace urbain de Casablanca*. Tome 1, Publication de la revue Espace Géographique et Société Marocaine. Première édition .Casablanca. Imprimerie Najah eljadida P.96.

[214]– رقية حاكمي (إشراف وتنسيق المصطفى شويكي 2004): السكن غير اللائق بالدار البيضاء مقاربة كمية مجالية. ص. ص 87– 99. في السكن غير اللائق بالدار البيضاء. الاتحاد الجغرافي المغربي. منشورات فرع الدار البيضاء– عين الشق. ص. 88,

[215] - Ait Hassou, M. (2003), *L'intervention de l'Etat dans le scteur du logement au Maroc et notamment à Marrakech.* Thèse de Doctorat d'Etat, Université Libre de Bruxelles, Faculté des Sciences, Bruxelles. Op.Cit.P. 70.

يعرضها للانهيار، كما أن تجهيزاتها لم تعد تقوى على الاستجابة للكثافة السكانية التي تعرفها. وتظهر أهمية السكن غير اللائق في تعدد أصناف السكن غير اللائق. والجدول التالي يبرز كثافة هذا النوع السكن بعمالات الدار البيضاء:

الجدول رقم 12: كثافة أنواع السكن بعمالات مدينة الدار البيضاء

العمالة	كثافة السكن					
	فيلا	عمارة	سكن مغربي عصري	سكن مغربي تقليدي	سكن عشوائي أو صفيحي	المجموع
عين الشق-الحي الحسني	1,04	7,66	1,57	3,67	1,03	1,66
عين السبع-الحي المحمدي	1,06	6,68	2,13	4,01	1,03	2,08
الفداء درب السلطان	1,35	5,41	2,16	2,16	1,43	2,78
م.رشيد-س.عثمان+ بنمسيك-مديونة	1,25	4,81	1,66	2,50	1	1,83
البيضاء-آنفا	1,05	10,88	2,02	2,25	1,15	3,53
المحمدية	1,01	6,05	1,47	1,03	1,01	1,6
س.البرنوصي-زناتة	1,05	11,05	1,06	1	1	1,49
الدار البيضاء الكبرى	1,05	7,63	1,65	2,19	1,04	2,07

Source : ***Etude sur le parc logement et l'habitat insalubre au niveau de la région de la grand Casablanc(Mars 2016),*** **Ministère Délégué chargé de l'Habitat et l'Urbanisme, Direction régionale du grande Casablanca, Observatoire régional de l'Habitat . P.38.**

نستنتج من خلال الجدول أعلاه حجم السكن غير اللائق الذي ينتشر في جميع المجالات الحضرية المكونة لجماعة الدار البيضاء سواء بالمركز أو الهوامش الحضرية الداخلية بمقاطعات الجنوب. وهذه الكثافة التي يمثلها السكن غير اللائق لم تكن بعيدة عن أعين السلطة، فكما أشار إلى ذلك الباحث "أيت حسو محمد" في أطروحته أن الدولة تتبنى منطقا لبيراليا قائما على القاعدة الكينزية "أتركه يفعل"، حيث تنتشر سوقا هامشية تقدم عرضا من السكن يتيسر امتلاكه أمام صعوبة الولوج إليه في السوق القانونية"[216].

لكن هذا الانتشار الكثيف للسكن غير اللائق، يفرض تتبع هذا النوع من السكن وتفكيك بنيته وتتبع أصنافه لكشف مظاهر التهميش التي تميز الهوامش الحضرية الداخلية من مقاطعات الجنوب بمدينة الدار البيضاء.

[216] - Ait Hassou, M. (2003),), *L'intervention de l'Etat dans le scteur du logement au Maroc et notamment à Marrakech.* Thèse de Doctorat d'Etat, Université Libre de Bruxelles, Faculté des Sciences, Bruxelles. Op.Cit..P. 70.

1-1-2- مناطق الصفيح

تثير ظاهرة السكن الصفيحي الكثير من الانتباه والاهتمام في الهوامش الحضرية الداخلية لمدينة الدار البيضاء، لكونها تمثل شكل ومضمون هده المجالات، حيث أخذت حجما كبيرا بالمدينة البيضاوية، وفي هوامشها الحضرية والتي لازالت قائمة إلى اليوم.

فالصفيح حسب بعض التوجهات متحدر من أشكال السكن الريفي، فتم تكييفه مع المدينة. لكن حسب "كولفن ج. م" عند تتبع تاريخ ظهور الصفيح بالدار البيضاء قد ارتبط بالأوربيين البرتغاليين والإسبان[217]. لكن الأساسي أن هناك إجماع بين المهتمين بشأن الصفيح بالدار البيضاء، أن أول حي صفيحي ظهر بالبيضاء هو " كاريان سنطرال" المتواجد بالمنطقة الصناعية الشرقية للمدينة[218]. غير أن ظاهرة الصفيح، تجد جذورها مع بداية الاستقرار الكبير للأوربيين ابتداء من سنة 1907. وهذا النموذج المستورد [219] ، يرمز إلى تطور حضري مزدوج، والذي لازال مستمرا إلى يومنا هذا. فصارت الهوامش الحضرية الداخلية صورة لهذا التطور المزدوج، فالاقتصاد العصري قد غذى المدينة، وأنتج الموارد الضرورية للمعمرين، وشيدت المدينة العصرية لإسكان الأوربيين. بينما تم تهميش الساكنة المحلية منذ البداية، التي دفعتها الحاجة إلى السكن إلى استعمال المتلاشيات الصناعية فشيدت أولى أحياء الصفيح، وفي ذلك دلالة على أن استعمال ساكنة الصفيح لهذه المواد في البناء إنما يرتبط بالصناعة على مستوى سوق الشغل أو التموضع كما يظهر ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 13: توزيع ظاهرة الصفيح بعمالات الدار البيضاءسنة 1978

العمالات	عدد الأحياء	عدد الأسر	عدد السكان
بنمسيك – سيدي عثمان	51	20895	147810
عين السبع – الحي المحمدي	57	11745	62885
عين الشق – الحي الحسني	88	7649	43087
الدار البيضاء - آنفا	72	2604	15000
المجموع	268	42893	268782

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية 1984، ص. 31,

[217] - Nachoui, M(1998), *Casablanca, espace et société, genèse et mutations de l'espace urbain de Casablanca*. Tome 1. Publications de la Revue espace géographique et société Marocaine. Première édition .Casablanca. Imprimerie Najah eljadida. Op.Cit. P. 45.

[218] -André Adam(1972) : *Casablanca, essai sur la transformation de la société marocaine au contact de l'occident*. C.N.R.S.Paris . P 895. P. 86.

[219] - Nachoui Mostafa(1998) : *Casablanca, espace et société, genèse et mutations de l'espace urbain de Casablanca*. Tome 1. Publications de la Revue espace géographique et société Marocaine. Première édition .Casablanca. Imprimerie Najah eljadida. Op.Cit .P.45.

يتجلى من هذا الجدول أن عمالتي بنمسيك- سيدي عثمان وعين السبع- الحي المحمدي المحتلتين للنطاق الشمالي الشرقي للدار البيضاء، أي التي تجاور الأحياء الصناعية الكبرى بالمدينة تضم 40,4% من مجموع سكان هذه الأحياء. وهي التي أكبر التجمعات السكنية للصفيح بكل من سيدي مومن والبرنوصي. وهذا التوزيع لم يتغير كما يظهر ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 14: توزيع سكن الصفيح بالدار البيضاء حسب العمالات سنة 2012

العمالات	عدد وحدات السكن الصفيحي	% من مجموع الوحدات السكنية	% من مجموع السكن الصفيحي
الدار البيضاء- آنفا	8547	3,7	11,1
عين الشق	4568	4,2	11,8
الحي الحسني	2567		
الفداء – درب السلطان	371	0,9	1,3
بنمسيك	3091	7,1	9,6
النواصر	1352		
مولاي رشيد	290	0,3	0,5
سيدي عثمان	21652		
عين السبع – الحي المحمدي	22184	17,5	49,6
سيدي البرنوصي	21652	12,6	16
المجموع	281174	6,9	100

Source : ***Etude sur le parc logement et l'habitat insalubre au niveau de la région de la grand Casablanc(Mars 2016),*** **Ministère Délégué chargé de l'Habitat et l'Urbanisme, Direction régionale du grande Casablanca, Observatoire régional de l'Habitat . P.41.**

يبين الجدول أعلاه أن عمالات الشمال الشرقي المتصلة بالنشاط الصناعي هي التي تضم اكبر حصة من سكن الصفيح ومن السكان القاطنين به، وهي التي تضم أكبر أحياء الصفيح. كما يقدم الجدول تفسيرا آخر لا يرتبط بالهجرة القروية التي شكلت إطارا تفسيريا لكل تحليل لظاهرة الصفيح، حيث أن التراجع التدريجي للهجرة القروية في النمو السكاني لمدينة الدار البيضاء لم يواكبه تراجع مماثل لإيقاع توسع ظاهرة الصفيح التي أصبحت تتغذى من الساكنة الحضرية، وما يؤكد هذا الطرح خضوع سياسة الدولة تجاه هذه الظاهرة لسياسة التسامح بما يحقق مطالب أصحاب الصناعة، وهو ما يبرز من خلال الاستقرار المتباين لساكنة الصفيح سواء على مستوى الشكل أو على مستوى المجال بالدار البيضاء، من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 15: المراحل الكبرى لمحاربة السكن غير اللائق بالدار البيضاء

المراحل	تطور الظاهرة	تدخل السلطات العمومية	النتائج
1918 - 1949	- ظهور سكن الصفيح كأول نوع من السكن غير اللائق بالمدينة. - تعدد أحيا الصفيح داخل المجال الحضري وحوله وتعدد بؤر الوخم داخل المدينة العتيقة.	- التجاهل والتسامح - انطلاق استراتيجية التجميع وتشكيل تجمعات صفيحية ضخمة (بنمسيك، كاريان سنطرال والدرب الجديد) - بداية تشييد السكن كحل لمحاربة ظاهرة الصفيح.	تفاقم ظاهرة السكن غير اللائق وتكريس هذا النوع من السكن كأحد مكونات الواقع الحضري وكإطار للحياة خاص بالمغاربة.
1950 – 1994	- استفحال ظاهرة الصفيح. - تعدد أشكال السكن غير اللائق مع تدهور الأوضاع السكنية بالمدينة العتيقة وأحياء المدينة المغربية الجديدة وتصاعد انتشار السكن غير القانوني.	- تركز تدخل الدولة حول محاربة ظاهرة الصفيح باعتبارها أول وأبرز شكل للسكن غير اللائق. - تنوع محاولات وأشكال محاربة الصفيح.	- تكريس مكانة السكن غير اللائق كمكون من مكونات السكن الحضري. - انتشار واسع للسكن غير اللائق داخل المدار الحضري وحوله. - اكتست تدخلات الدولة طابعا ظرفيا وصبغة حلول جزئية لا ترقى إلى حجم وديناميكية الظاهرة بمختلف مكوناتها.
ابتداء من 1995	تزايد تنوع أشكال السكن غير اللائق واستفحال ظاهرتي السكن غير القانوني والصفيحي.	- أصبحت محاربة السكن غير اللائق كل لا يتجزأ، ولم تعد تقتصر على إعادة إسكان قاطني أحياء الصفيح وخاصة مع انطلاق برنامج 200000 سكن اجتماعي سنة 1995.	

المصدر: المصطفى شويكي(إشراف وتنسيق 2004): محاربة السكن غير اللائق بالدار البيضاء أية حصيلة؟ ص. ص67 – 83. في السكن غير اللائق بالدار البيضاء. الاتحاد الجغرافي المغربي. منشورات فرع الدار البيضاء– عين الشق. ص 68.

يظهر من خلال الجدول أن المرحلة الأولى شكلت محطة نشأة ظاهرة الصفيح، ومكنت في ذات الوقت من حضور السكن الصفيحي كنوع جديد من السكن الحضري، وكقضية تستدعي تدخل السلطات العمومية. غير أن ظروف الاستعمار جعلت من مسألة السكن غير اللائق مسألة تخص المغاربة ولا ترقى إلى مستوى قضية اجتماعية تستدعي تدخل السلطة العمومية، خاصة وأنها تساهم في الحفاظ على على سوق وافرة وبخسة من اليد العاملة ساهمت في تجاهلها وفي تكريس تهميشها[220].

وخلال نهاية المرحلة الأولى انحصرت محاربة ظاهرة الصفيح في تجميع السكن الصفيحي كإجراء للحد من انتشار هذه الظاهرة وأيضا كخطوة للاعتراف بوجودها كقضية وللاقرار بالطابع الاستعجالي لمعالجتها؛ مما جعل من الظاهرة سمة أحد مكونات المجال الحضري، مما فتح الباب أمام

[220]– المصطفى شويكي(إشراف وتنسيق 2004): محاربة السكن غير اللائق بالدار البيضاء أية حصيلة؟ ص. ص67 – 83. في السكن غير اللائق بالدار البيضاء. الاتحاد الجغرافي المغربي. منشورات فرع الدار البيضاء– عين الشق. ص 68.

تصاعد انتشاره واكتساحه لمجالات جديدة. مما جعل من نهاية هذه المرحلة محطة انتقالية إلى المرحلة التالية في معالجتها.

شكلت محاولات القضاء على الصفيح في المرحلة الثانية تعبيرا على صعوبة القضاء على السكن الصفيحي بعيدا عن حل أزمة السكن التي استفحلت بالنسبة لسكان المدينة ككل وتجسدت عبر تنوع أشكال السكن غير اللائق.إذا كانت المرحلتين السابقتين قد أبرزتا أن قضية السكن الصفيحي هي أزمة السكن في المدينة، فإنها أكدت في ذات الوقت بأن حل هذه الأزمة يمر بالضرورة عبر تدخل الدولة.

1-1-3- السكن غير القانوني

إن الاستعمال الرسمي لمفهوم السكن " غير القانوني"، يحددها كمجالات منفلتة في نظر المهندسين والمراقبين والإداريين. وهذا النوع من السكن يتميز ببناء دون مراعاة للشروط الأساسية للتهيئة والتعمير في مجال البناء(غياب التجهيزات الأساسية من طرق وشوارع معبدة وقنوات التطهير والإنارة) يشكل مكونا في النسيج الحضري لمدينة الدار لبيضاء. إلا أن أعمالا حديثة على غرار أعمال "فرانسواز بوشانين" حول التفكك، تتفق على إبراز المدن المغربية كمجموعة من الأحياء المترابطة والمتكاملة بدون حدود طبيعية أو ذهنية متجاوزة، دون إعادة تحليل مجموعة من الخصائص المجالية القوية (كعدم الاستمرارية للنسيج الحضرية اختلاف المورفلوجية). إذ من المفيد الاهتمام بالطريقة التي يتواجد بها السكان في المجال وكيفية عيشهم وعملهم، باختصار الأسس التي يرتكز عليها السكن في هامش المدينة التي تحتضنهم[221]. على أنه بطريقة مبسطة يمكن تمييزها بين الأحياء المترسخة في البيضاء، وهي التي أنتجت في الهامش الحضري الداخلي للمدينة.

ويظهر من خلال الجدول رقم 12 كثافة السكن العشوائي إلى جانب السكن الصفيحي في جل عمالات مدينة الدار البيضاء، الذي يمثل 7,92% من الأحياء التي تأوي 19,78% من الأسر[222]. غير أن الغموض في معرفة الحجم الحقيقي يلف هذا النوع من السكن، فالأرقام المتوفرة أصبحت متجاوزة، فآخر إحصاء يرجع إلى سنة 1992، مع العلم أن هذا النوع الذي كان يرتبط دوره في استقطاب المهاجرين القرويين، صار يستقطب بشكل متصاعد العاملين بالقطاع الاقتصادي الهامشي ومحدودي الدخل من ساكنة المدينة. فصارت هذه الأحياء من الخصائص العامة للهامشية التي تميز الهوامش الحضرية الداخلية حيث تمثل بؤرا للفقر والتمييز السوسيو مجالي.

---

[221]-Navez-Bouchanine Françoise (sous la direction de Nicole Haumont et Jean-Pierre Levy .1998) : *Fragmentation spatiale et stratégies résidentielles. In la ville éclaté* (. P262- p.p :69-80 Editions L'Harmattan. Paris. France. Février 1998. P. 69 .

[222]- إحصاء مدن الصفيح وباقي أنواع السكن غير اللائق. 1992.

ويكشف استفحال ظاهرة السكن غير القانوني(العشوائي) التي عرفت بدايتها منذ أواسط القرن العشرين(انظر الجدول رقم 12) عن مجموعة من الملاحظات، التي تعبر في حقيقة الأمر عن صعوبة الولوج إلى السكن في إطار السوق القانونية، من طرف فئات عريضة من السكان ذوي الدخل المحدود وغير القار لحدة المضاربة العقارية في هذا المجال، كما أن السلطة ترفع يدها عن هذا القطاع ما دام يساهم في حل أزمة هي عاجزة عن حلها وتخدم مصالح أخرى، فتشكلت تجمعات سكنية منعزلة بالهوامش إرتقت فيما بعد إلى مستوى أحياء قائمة الذات شهدت توسعات متتالية زادت من حجمها.

1-2- المظاهر الهامشية للسكن بالهوامش الحضرية الداخلية لمدينة الدار البيضاء

إذا كان مركز المدينة يتميز بتناثر السكن غير اللائق، فإن هذا النوع من السكن يعرف تركزا في الهوامش الحضرية الداخلية. وهي من المجالات التي نشأت طبيعيا حسب "روبرت إرزا بارك" من دون تصميم مسبق وتؤدي في نفس الوقت وظيفة تعطينا بعض الإشارات لما ستكون عليه هذه المجالات، التي تبدو كامتدادات للمدينة. فالمدينة تعمل عبر آلية الفرز والتصفية على انتقاء الساكنة القادرة أكثر على العيش في قطاع معين وفي وسط معين. فالمدينة بقدر ما تتسع وتتمدد تحتفظ دوما بطابع الانتقاء والتمييز بين سكانها، بحيث ينتهي الفرد في آخر المطاف إلى إيجاد المكان الذي يمكنه أن يعيش فيه، أو الذي يجب أن يعيش فيه"[223]. وهكذا يمكن التمييز بين شكلين من مظاهر الهامشية على مستوى السكن في هذه المجالات:

- الشكل الأول، ارتبط بتجميع السلطة العمومية لعدد من البراريك التي صارت أحياء صفيحية كبرى ورمزا لهوامش البيضاء.
- الشكل الثاني، على الحدود المدار الحضري على شكل دواوير.

هذه الأحياء رسمت نصف دائرة ممتدة من كاريان سنطرال (قبل استيعابه في الهراويين الجنوبية مع مجموعة التهيئة العمران منذ سنة 2012) إلى الدرب الجديد (حي صفيحي تم استيعابه ببناء الحي الحسني سنة 1968) مرورا بابن مسيك. وهي مستوطنات قديمة ساهمت في تاريخ الدار البيضاء وتم تأطيرها قليلا من طرف السلطة. وتبرز هذه الأحياء أدوار السلطة العمومية تجاه هذه المساكن، إذ تعمل

[223] - Grefmeyer, Y et Josef. I(1979), *L'Ecole de Chicago(Naissance de l'écologie urbaine)*, Ed. Aubier Montaigne, Paris. P . 79.

على تجميع التجمعات الصفيحية الصغرى، لتكوين تجمعات كبرى بعيدا عن المناطق السكنية العادية، على أراضي تابعة للملك العام والتي تعتقد أنها بذلك يسهل مراقبتها لهذه الأحياء[224].

على اختلاف هذه الهوامش، فهي تقوم بوظيفة اقتصادية ذات إشعاع يتجاوز ساكنتها المحلية إذ تحتضن أسواقا تتردد عليها العديد من الساكنة البيضاوية "كسوق الأربعاء" بالهراويين، أو بعض الأسواق الخاصة بالمتلاشيات بسيدي مومن وسباتة والحي الحسني. وتظهر هذه المجالات أحسن حالا، للبعد الاقتصادي الذي صارت تتمتع به على صعيد الدار البيضاء ككل، وحتى خارج المدينة خاصة بعد إحداث سوق السمك بالجملة وسوق الخضر والفواكه بالجملة ومجازر الدار البيضاء، بالإضافة إلى عمليات الهيكلة التي خضعت لها.

وتتميز هذه المجالات بتركيبتها السكانية المتواضعة وكثافتها المرتفعة، ويطلق عليها مصطلح الدوار تحقيرا لساكنتها، وللدلالة على الأصل الريفي لطبيعة هذا النوع من السكن وقاطنيه. فقد نشأت في الأصل هذه التجمعات السكنية بالقرب من الضيعات المحيطة بالمجال الحضري للبيضاء، وبنيت بالمواد الصلبة والقصدير وظلت ريفية إلى سنة 1980، إذ احتوتها المدينة (كالمكانسة والهراويين سالفي الذكر). وقد تطورت هذه الدواوير، وابتلعت مجالات فلاحية كبيرة، قام أصحابها بعمليات تجزيء سرية بدون ضوابط قانونية. فأخذت هذه الدواوير حجما كبيرا داخل المجال الحضري الهامشي، إذ ما يزيد عن 4000 أسرة تقطن دواوير الهروايين الشمالية وحوالي 5000 أسرة بالمكانسة ، ولم تستفد من التجهيزات إلا بعد عملية الهيكلة التي انطلقت حديثا. فكانت هذه الدواوير مجالات للإقصاء لكل من لم يستطع الولوج إلى السكن بالمدينة خاصة الفئات الفقيرة[225].

وبالتالي، فإن الهوامش الحضرية الداخلية ارتبطت وثيقا بنمط الإنتاج الرأسمالي للمجال وبدور السلطة في عمليات إنتاج هذه الأحياء من خلال سياسة تجميع هذه الأحياء الصفيحة في تجمعات كبرى، ومن خلال التحالف مع أصحاب الصناعة والملاك الكبار للعقارات ذوي النفوذ في مجالس المقاطعات

---

224 - Hauw David (2004) *: Les opérations de relogement en habitat collectif à Casablanca, de la vision des aménageurs aux pratiques des habitants*. Thèse pour l'obtention du grade de docteur de l'université François Rabelais de Tour. p. 43 .

225 – معاينة ميدانية سنة 2017، والإحصائيات مأخوذة من قسم التعمير بعمالة مقاطعة عين الشق بخصوص المكانسة التي أصبحت تسمى بالحسنى؛ كما أن الإحصائيات الخاصة بالهراويين الشمالية التي أصبحت تابعة ترابيا لعمالة مقاطعة سيدي عثمان تم الحصول عليها من قسم التعمير التابع لنفس العمالة.

والجماعات[226]. فالمدينة عرفت أزمة سكن دائم، والسلطة اتخذت سياسة اتسمت في هذا الإطار بالتغاضي عن إنتاج السكن السري لفائدة االفئات المتدهورة والتي لا تستطيع توفير سكن لائق لهذه الفئات. غير أن هذه المجالات إذا كانت تسمح بالاحتفاظ بالطبقات الفقيرة داخل المدينة، فالحق أنه يجب التساؤل عن طبيعة الحياة اليومية داخل هذه الأحياء؟

2- الهوامش الحضرية الداخلية: صعوبة ظروف العيش

تتميز الهوامش الحضرية الداخلية بالمجال الحضري بأهمية السكن غير اللائق، والذي يشكل بكل الأحوال خصوصية محلية لهذه المجالات، ويعبر عن تاريخ تطور هذه المجالات وظروف تشكلها. مما جعل من تحليل الحياة في هذه المجالات وسيلة لكشف مظاهر الهشاشة التي تميز هذه المجالات وخصائص التفاوتات ومظاهر العجز التي تميز المجال الحضري.

2-1- حياة هامشية بالهوامش الحضرية الداخلية

تعتبر معالجة الحياة المعيشية لساكنة الهوامش الحضرية الداخلية ذات أهمية في معرفة مظاهر التهميش التي تميزها؛ فالخاصية الأساسية بهذه الأحياء، أن كل شيء يجري في سياق جد مختلف. "فالسكن هنا هو الهيكل العام للحياة"[227]، إذ يتعلق الأمر بنوع من التناظر الجغرافي. و من هنا يطرح السؤال: كيف يمكن العيش في هذه المجالات؟ و كيف يمكن الاندماج في المجموعة الحضرية؟

إن شروط العيش في هذه المجالات تنتظم حول التجهيزات القاعدية للسكن وبتجهيزات القرب[228]. ذلك أن هذه المجالات تعيش حالة الحرمان مما يطرح صعوبة للحياة اليومية للسكان و خاصة للنساء. كما يمثله الجدول التالي[229]:

---

[226] - Ait Hassou, M. (2003), *L'intervention de l'Etat dans le scteur du logement au Maroc et notamment à Marrakech.* Thèse de Doctorat d'Etat, Université Libre de Bruxelles, Faculté des Sciences, Bruxelles.Op .Cit.P. 69.

[227]- André Adam (1972) *: Casablanca, essai sur la transformation de la société marocaine au contact de l'occident*. C.N.R.S.Paris. Op.cit. p 95 .

[228]- حاليا و في إطار سياسة هيكلة دواوير الهراويين الشمالية التابعة لمقاطعة سيدي عثمان و المكانسة التابعة لمقاطعة عين الشق تم تفويض ربط هذه الأحياء بالصرف الصحي و الماء و الكهرباء إلى شركة ليدك إنماء فقد تم ربط 5000 أسرة من دواوير المكانسة و 4000 أسرة من دواوير الهراويين الشمالية بالتجهيزات القاعدية.

[229]- تتعلق مستويات الهشاشة الواردة في الجدول بما يلي:

- المستوى رقم 1: يرتبط بالمخاطر على مستوى البناء.
- المستوى رقم 2: يرتبط بعدم الربط بالماء والكهرباء والتطهير.
- المستوى رقم 3: عدم التوفر على مستويات الراحة السكنية من مرحاض خاص أو مطبخ.
- المستوى رقم 4: يرتبط بعدم التشميس والتهوية والإضاءة الطبيعية.

الجدول رقم 16: مستوى الهشاشة بعمالات مقاطعات الدار البيضاء

العمالة		مستويات الهشاشة %							
	نوع السكن	بناء غير قانوني أو صفيحي	متقادم	1	2	3	4	5	6
عين الشق- الحي الحسني	عمارة	0	2	2	0	0	28,5	16,2	9,8
	سكن مغربي عصري	0	2	4,2	7,4	5,2	49,4	51,3	19,1
	سكن مغربي تقليدي	0	100	100	0	0	0	0	0
	سكن صفيحي أوغير قانوني	100	0	100	0	0	0	0	0
	المجموع	8,9	4,4	13,2	4,1	2,9	33,2	39,1	12,6
عين السبع- الحي المحمدي	عمارة	0	1.1	1.1	0	1.1	18.2	95.9	27.8
	سكن مغربي عصري	0	6,6	6,6	7,0	8,5	41,1	74,3	11
	سكن مغربي تقليدي	0	0	0	0	0	0	100	0
	سكن صفيحي أوغير قانوني	100	0	100	0	0	0	0	0
	المجموع	22,9	3,2	26,1	0,3	2,4	21,7	65	13,7
الفداء- درب السلطان	عمارة	0	5,9	5,9	0	5,9	40,4	26,9	13,6
	سكن مغربي عصري	0	9,6	9,6	0	3,3	45,7	50,7	22,7
	سكن مغربي تقليدي	0	6,8	6,8	0	0,8	62,4	93,2	3,8
	سكن صفيحي أوغير قانوني	100	0	100	0	0	0	0	0
	المجموع	0,5	8,1	8,6	0	4,1	43,5	42,4	18,7
مولاي رشيد سيدي عثمان وبنمسيك مدونة	عمارة	0	5,6	5,6	0	2,7	20,2	55,5	24,2
	سكن مغربي عصري	0	5,6	5,6	2,1	1,6	38,7	48,1	29,4
	سكن مغربي تقليدي	0	0	0	0	50	0	100	0
	سكن صفيحي أوغير قانوني	100	0	100	0	0	0	0	0
	المجموع	3,4	5,3	8,7	1,7	2,1	33,6	48	27,1
الدار البيضاء- انفا	عمارة	0	12,9	12,9	0	1,8	23,1	52,7	9,8
	سكن مغربي عصري	0	15,1	15,1	2,6	11,4	56,8	54,5	29,8
	سكن مغربي تقليدي	0	28	28	4	16	52	72	20
	سكن صفيحي أوغير قانوني	100	0	100	0	0	0	0	0
	المجموع	7,1	11,6	18,7	0,5	3,3	24,6	44,6	11,1
سيدي البرنوصي	عمارة	0	0	0	0	0	6,1	47,3	0
	سكن مغربي عصري	0	36,6	36,6	41,4	0	42,2	63,4	5,3
	سكن مغربي تقليدي	0	100	100	0	0	0	0	0
	سكن صفيحي أوغير قانوني	100	0	100	0	0	0	0	0
	المجموع	22	15,5	37,6	16,2	0	18,6	44,3	2,1

Source : ***Etude sur le parc logement et l'habitat insalubre au niveau de la région de la grand Casablanc(Mars 2016),*** **Ministère Délégué chargé de l'Habitat et l'Urbanisme, Direction régionale du grande Casablanca, Observatoire régional de l'Habitat . P.98- 99.**

يبرز الجدول رقم 16 مستويات الهشاشة بعمالات مقاطعات الدار البيضاء التي تكشف تفاوتات فيما بينها، غير أن مقاطعات الجنوب من المدينة تتميز بارتفاع مستوياتها سواء على مستوى التجهيزات القاعدية للسكن أو على مستوى الشروط الصحية.

– المستوى رقم 5: يتصل بالإزعاج.

– المستوى رقم 6: يتصل بعدد الأفراد في كل متر مربع.

ومنه نستنتج أن الهشاشة التي تميز الهوامش الحضرية الداخلية لمقاطعات الجنوب، تتصل بجوانب متنوعة تتعدى المستوى المورفولوجي إلى المستويات الخاصة بالشروط الصحية للسكن. ويمكن أن تجد هذه الهشاشة تفسيراتها بالعوامل الديمغرافية والسوسيو اقتصادية المميزة لساكنة الهوامش الحضرية بمقاطعات الجنوب. ففيما يتعلق بالعامل الديمغرافي فقد شهدت مقاطعات الجنوب تزايدا كبير في ساكنتها كما يظهر ذلك من خلال الخريطة التالية:

الخريطة رقم 15.

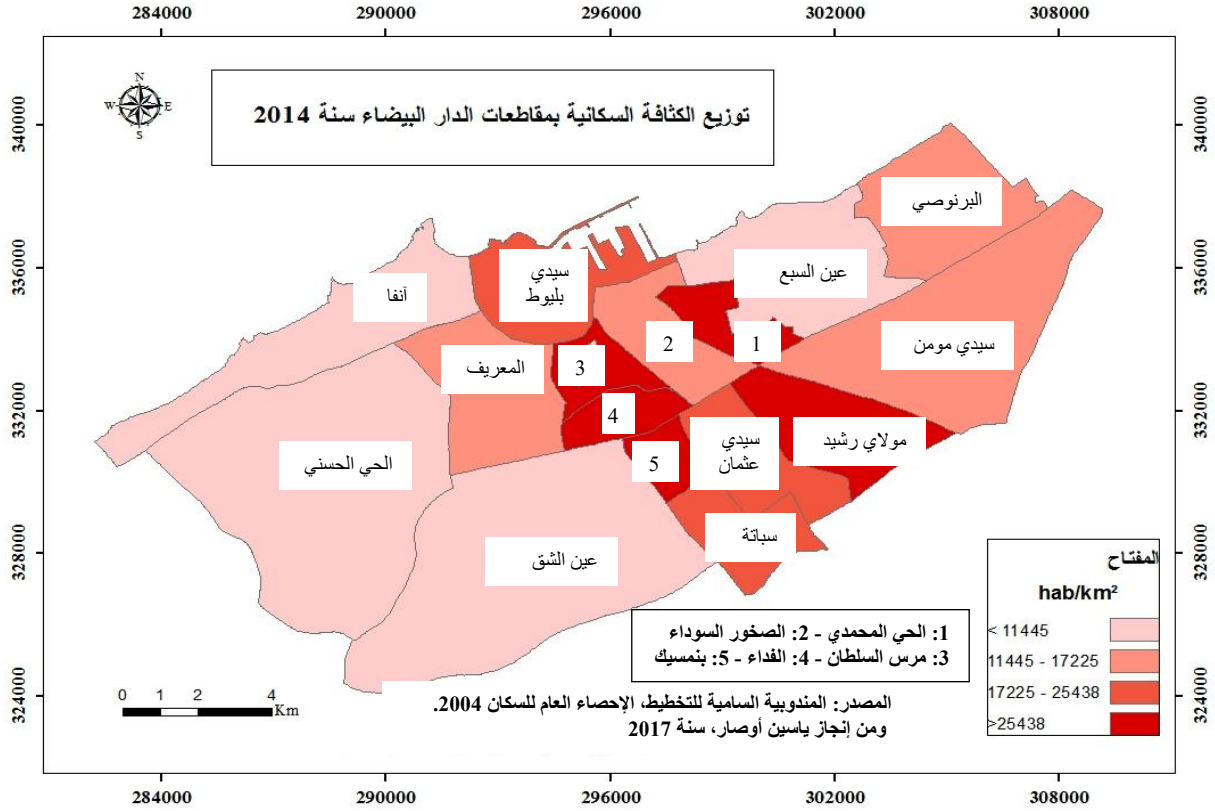

تكشف الخريطة أعلاه تحليلا مجاليا للهامشية بالهوامش الحضرية الداخلية، فرغم أن الكثافة تعرف تفاوتات مجالية بعمالة الدار البيضاء، فإن الاتجاه العام الذي سطرته السلطة العمومية هو فتح مقاطعات الجنوب على استيعاب أكثر للأسر الفتية من خلال مشاريع السكن الاقتصادي، وهو ما طرح نوعا آخر من التهميش القائم على ضعف المساحة الخاصة لكل فرد بالمسكن، إذ يمثل هذا المستوى حوالي 54,9% بمقاطعات الجنوب. وهو مايفتح مجالا آخر للهامشية بهذه المجالات من خلال تحديد الخصائص الديمغرافية والسيوسيواقتصادية للأسر، وذلك لكشف آثار التساكن في تدهور المجالات الهامشية لمقاطعات الجنوب كما يتجلى ذلك من خلال الجدول رقم 17 التالي:

الجدول رقم 17: كثافة التساكن حسب أنواع السكن بالهوامش الحضرية الداخلية لمقاطعات الجنوب

نوع السكن	الكثافة –عدد الأفراد في المسكن
عمارة	6.1
سكن مغربي عصري	4.9
سكن مغربي تقليدي	6.2
سكن غير قانوني أو صفيحي	6.1
المجموع	5.7

Source : *Etude sur le parc logement et l'habitat insalubre au niveau de la région de la grand Casablanc(Mars 2016)*, Ministère Délégué chargé de l'Habitat et l'Urbanisme, Direction régionale du grande Casablanca, Observatoire régional de l'Habitat . P.101.

نستنتج من خلال الجدول أن كثافة التساكن تصل في المعدل 5,7 أفراد في المسكن، لكن عند مقارنة مقاطعات الجنوب بباقي مقاطعات الدار البيضاء نجد أن مقاطعات الجنوب تسجل كثافة مرتفعة تصل ما بين 6,1 و 6,4 أفراد في المسكن، متفوقة على مثيلاتها في المركز الذي تصل فيه الكثافة 4,9 أفراد، وهو ما يجعل هذه المجالات ترتفع فيها نسبة المساكن التي تضم 7 أفراد وأكثر. وما تجب الإشارة إليه أن مساكن الهوامش الحضرية الداخلية تتميز بارتفاع عدد الأسر القاطنة في المسكن الواحد، حيث "تتراوح ما بين 4 أو 5 أسر في السكن الصفيحي وغير القانوني".

إذا كان الضغط الديمغرافي يولد هشاشة السكن من حيث ارتفاع عدد الأفراد بالسكن وضعف المساحة المخصصة لكل فرد بالسكن، فإن الوضع السوسيو اقتصادي المفسر للهامشية بالهوامش الحضرية الداخلية لمقاطعات الجنوب، يقدم تفسيرا لحدة التساكن بهذه المجالات كما يظهر ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 18: نسبة البطالة بمقاطعات الجنوب من مدينة الدار البيضاء

المقاطعة	نسبة البطالة %		
	الذكور	إناث	المجموع
عين الشق	10,5	22,1	13,1
سباتة	20,3	27,8	22,9
سيدي عثمان	9,4	20	12
مولاي رشيد	15,3	29,1	19,5
سيدي مومن	12	22,4	14
الحي الحسني	11,7	13,6	12,3
سيدي البرنوصي	24,7	12,5	19,8

المصدر: مديرية الإحصاء، أوراق الأسر لمقاطعات الجنوب من مدينة الدار البيضاء، إحصاء 2014.

يظهر من خلال الجدول أعلاه أن نسبة البطالة مرتفعة بالهوامش الحضرية الداخلية لمقاطعات الجنوب، حيث تفوق المعدل المسجل في الجهة 9,4%، ومنه نستنتج أن مظاهر التهميش التي تميز الهوامش الحضرية بمقاطعات الجنوب من مدينة الدار البيضاء.

والخلاصة أن الحياة في الهوامش الحضرية الداخلية تتميز بتدني الشروط الصحية للسكن وارتفاع كثافة التساكن وتدني الأوضاع الاقتصادية، ويكشف هذا الوضع أن الساكنة التي اختارت العيش في هذه المجالات يرتبط بقانون المدينة القائم على مصالح الرأسمال، وأن الإنتاج الرأسمالي للمجال يفتح جبهات للتوسع على الهامش، مما يجعل تهميش ساكنة الهوامش الحضرية الداخلية يتصل بمصالح الرأسمال وبأوضاعها الديمغرافية والسوسيو اقتصادية.

2-2-الهوامش الحضرية الداخلية للدار البيضاء: نمط عيش قروي داخل المدينة

تشكل قضية التحضر التي تعتبر "المدينة هي السكن الطبيعي للإنسان المتحضر" من الأفكار التي شغلت بارك أحد رواد مدرسة شيكاغو، كما يعتبر أن الاستقرار في المدينة يدخل في اتجاه مسلسل التقدم البشري"، وان هذا الوسط الذي صنعه الإنسان يتميز بثقافته الخاصة التي تختلف عن الثقافة القروية التي يحكمها الرأي العام والقانون الوضعي[230]؛ غير أن عملية التحول هذه تطرح للساكنة مشاكل مرتبطة بالصراع على المجال، ما يجعلها تعيش في مجالات تفتقر للتجهيزات الأساسية، فتنتظم حول ذاكرة ومجال حياة مشترك"[231]. وما ينبغي التأكيد عليه أن هذه الأحياء عبر تاريخها تنتج ثقافة جماعية.

إن الدينامية السكنية التي عرفتها ساكنة الهوامش الحضرية والمسالك الهجرية نفسها، تنظم الأحياء الصفيحية والسكن غير القانوني، وحتى التي استفادت من إعادة الإسكان، عبر مسارات سكنية ومعرفة جماعية مشتركة. وهكذا فإن أحياء الوفاق أو ليساسفة (المستفيدة من إعادة الإسكان) بمقاطعة الحي الحسني، ودواوير الهراويين والمكانسة (التي استفادت من إعادة الهيكلة) تقطنها ساكنة تعيش في بيئة حضرية غير مقبولة نوعا "وتجد نفسها على هامش الحياة الحضرية"[232] . إذ أن بعض مظاهر الحياة

---

[230] - Grefmeyer, Y et Josef. I(1979*), L'Ecole de Chicago(Naissance de l'écologie urbaine)*, Ed. Aubier Montaigne, Paris. Op.Cit. P. 163.

- المالكي عبد الرحمن(2016): مدرسة شيكاغو ونشأة سوسيولوجيا التحضر والهجرة. إفريقيا الشرق- المغرب. ص 142. مرجع سبق ذكره، ص 31.

[231] - Hauw David (2004): *Les opérations de relogement en habitat collectif à Casablanca, de la vision des aménageurs aux pratiques des habitants*. Op.Cit. p.56.

[232]- معاوية سعيدوني: أزمة المدينة العربية، في مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية. ص. ص.7- 46. العدد 16، المجلد الرابع، ربيع 2016. ص. 39.

الريفية اختلطت بالحياة الحضرية، مما ساهم في إنتاج حياة شبه حضرية وشبه ريفية، تتميز بعلاقات تضامن، بدونها تستحيل الحياة في الهوامش الحضرية الداخلية لمقاطعات الجنوب، والتي هي بإجماع السكان تقوي الروابط بين السكان.

بصفة عامة فإن الحياة في الهوامش الحضرية تنتظم في إطارها الجماعة السكانية التي تم تهميشها بناء على توجهات السلطة التي ارتكزت على إهمال فئة عريضة من السكان، شكلت في البداية قوة العمل الضرورية للنشاط الصناعي. غير أن تدني الأوضاع الاقتصادية والثقل الديمغرافي لهذه المجموعة السكانية ساهم في تعميق أزمة الهوامش الحضرية على مستوى الشروط الصحية للسكن مما ساهم في تدهور البيئة الحضرية بهذه المجالات التي صارت تحمل صورة الوخم الذي يميزها، لا تجد انعكاسا سطحيا لها إلا على مستوى الساكنة القاطنة بهذه المجالات.

3-السياسة العمرانية بالهوامش الحضرية الداخلية لمدينة الدار البيضاء: سياسة عمرانية متعددة الأبعاد

عبر تاريخ السكن الاجتماعي بالدار البيضاء يلاحظ أن المدينة توسعت تدريجيا على حساب هامشها، بواسطة برامج سكنية. وعلى اختلاف هذه البرامج فإنها موجهة أساسا للقضاء على السكن غير اللائق، وأنها اتجهت نحو الهوامش من المدينة. ولذلك فإن معالجة السياسة العمرانية بالهوامش الحضرية الداخلية يجد تبريره في دور هذه السياسة في نمذجة الهوامش الحضرية الداخلية بمدينة الدار البيضاء. فما أنواع السياسات العمرانية المنجزة بالهوامش؟ وما طبيعة الساكنة المستهدفة من هذه المشاريع؟ وكيف ساهمت هذه السياسة العمرانية في نمذجة الهوامش الحضرية الداخلية؟

3-1- إسكان فئات عريضة من السكان بالهوامش الحضرية الداخلية: سياسة هامشية منذ عهد الحماية

حظي موضوع السكن باهتمام كبير من طرف السلطة العمومية منذ الاستقلال، نتيجة الوضعية الصعبة الموروثة عن الاستعمار، وكذا أمام الخصاص والحاجيات المتزايدة للسكان في هذا القطاع، خاصة أمام ارتفاع عدد السكان، وانتشار ظاهرة السكن غير اللائق. ولذلك فإن الاهتمام بالسكن غير اللائق جاء كنتيجة لتراكم المشاكل التي صار يعرفها المجال الحضري عموما والهوامش الحضرية خصوصان ولهذا كان التعامل مع هذا السكن ضرورة ملحة باعتبار الحجم الذي أصبح يشكله داخل المدينة، وسنحاول هنا مقاربة تدخلات السلطة للحد من هذا النوع من السكن وكشف مظاهر الهامشية التي ترسخت مع هذه التدخلات.

3-1-1- تدبير قطاع السكن في عهد الحماية

طفت مشاكل السكن على السطح بمدينة الدار البيضاء منذ 1938، بعد توسع أحياء الصفيح التي أصبحت مصدر العديد من المشاكل بالنسبة للمدينة وللجالية الأوربية التي تدفقت على المدينة. أمام هذا الوضع تركزت مجهودات السلطات الاستعمارية على حل أزمة السكن بالنسبة للأوربيين، وبالتالي الاهتمام بقضايا التعمير في المدينة العصرية على الخصوص. لكن سرعان ما تبين أنه لا يمكن حل مشاكل التعمير والسكنى بالأحياء الأوربية بمعزل عن أحياء المغاربة التي أصبحت تحاصرها وعن أحياء الصفيح التي تتخلله[233]. مما فرض على السلطة بلورة سياسة للسكن لفائدة الطبقات الفقيرة بالمراهنة على القطاع الخاص لحل أزمة السكن، فأصبح إنتاج السكن يشكل حقلا خصبا للاستثمار بالنسبة للرأسمال الخاص[234]، كما يظهر ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 19: كرونولوجيا العمليات و الأجهزة المهتمة بالسكن منخفض التكلفة في عهد الحماية بين سنة 1919 و 1955

السنة	العمليات و الأجهزة
1919	– صندوق القرض العقاري - لجنة السكن منخفض التكلفة
1928 / 07 / 04	– تنظيم قروض الرهن ومراقبة السكن
1928 / 07 / 14	– مكتب السكن اللائق ومنخفض التكلفة
1937 / 05 / 13	– الصناديق الجهوية للادخار وقرض الساكنة المغربية، مكلفة بإعداد برامج البناء وتدبير السكن منخفض التكلفة
1937 / 10 / 12	– الهيئة الدائمة لسكنى المغاربة (برئاسة Sicot مدير الشؤون السياسية)، اهتمت بتنفيذ العمليات المتعلقة بسكنى المغاربة
1938 /07 / 08	– ظهير يمنع الصفيح بالمدار الحضري
1940	– صناديق قرض المغاربة مكلفة بتمويل و دراسة و بناء السكن منخفض التكلفة لفائدة الساكنة المغربية في المدينة -المكتب الشريف لسكنى الأهالي
1942 / 06 / 24	– المكتب الشريف لسكنى الأوربيين: أول مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالي، تم تمويلها بقروض من طرف الخزينة العمومية و البلديات.
1944 / 06 / 01	– تجميع المكتبين في مكتب واحد هو المكتب الشريف للسكنى من 1944 إلى 1948 هذه الهيكلة مكنت من بناء 4522 مسكن لفائدة الأوربيين و6982 مسكن لفائدة المغاربة
1948 / 07 / 11	– ظهير لتقديم القروض لأجل بناء مساكن لفائدة المغاربة
1950 / 01 / 30	– تأسيس مصلحة السكنى بعد حل المكتب الشريف للسكنى لسوء التدبير، اشتغلت هذه المصلحة تحت سلطة مدير الأشغال العمومية.
1951	– الهيئة البيمهنية للسكن في المغرب، جمعت 76 شركة لإنشاء مساكن لصالح العمال/الطبقات المتوسطة/الشباب - الشركة العقارية الفرنسية- المغربية: شركة مختلطة ساهمت فيها الدولة ب

[233]- Benslimane, N.(1988) : *L'organisation urbaine du Grand Casablanca*.Thése d'Etat. Sorbonne. Paris. P . 78.

[234] - Belal, A.(1976) : *L'investissement au Maroc* :1912-1964. Ed. Maghrébines. Casablanca. P. 82.

	15 % والأبناك ب 85 %، ولإنجاز مشاريعها اعتمدت الشركة على O.T.H Afrique أحد فروع "المكتب التقني للسكن" و بنك باريس والأراضي المنخفضة (وكلاهما مساهمان في الشركة العقارية الفرنسية- المغربية)
1951 / 02 / 10	– تشجيع البناء الخاص بواسطة أرباح الفوائد على بناء سكنى الأوربيين
1951 / 02 / 17	– تشجيع الكراء
1951 / 04 / 16	– قرض خاص ببناء محلات للسكنى العائلية الخاصة بالمغاربة
1953 / 07	– إحداث لجنة السكن من طرف الإقامة العامة لتسوية الخلافات بين الملاك والمكترين
1955 / 12 / 07	- إحداث قسم السكنى و التعمير، وبعد أقل من سنة تم حل هذا القسم وألحقت مصالحه بوزارة الأشغال العمومية

Source : Cohen et Eleb (1998) : Historique du Département de l'Habitat. http:// www.seh.gov.ma/
تاريخ الاطلاع: 20 دجنبر 2018.

يظهر من خلال الجدول أعلاه، التطور الزمني للأجهزة المكلفة بالسكن الشعبي المغربي في عهد الحماية. بالإضافة إلى اختلاف معالجة قضية السكن بالنسبة للسكان المغاربة والأوربيين. وبالتالي فإنه ابتداء من سنة 1944 أصبحت إدارة سياسة السكن المتعلق بالفئتين تحت إدارة واحدة، مع نسبة هامة من تنفيذ هذه المشاريع لفائدة الجالية الأوربية القاطنة بالبيضاء. كما أن تعدد آليات تنفيذ السكن الشعبي تعكس أيضا الانشغال المالي للمعمرين الوافدين للاستثمار في المغرب. كما اتسم تطور المساعدات في قطاع السكن بحركات للتدبير والقروض والتدخل البنكي، ومراقبة الكراء مما يكشف عن نظام يمكن تسميته " الاجتماعي البنكي"[235].

بيد أن هذه الأجهزة الواردة في الجدول، دخلت تدريجيا في البحث عن السكن المناسب للعمالة المغربية، منذ الانقلاب السياسي والإداري الذي عرفه المغرب مع نظام الحماية. وهنا يمكن التمييز بين مرحلتين:

- **المرحلة الأولى:** تشكلت عبر مشروع ثقافي تأثر بالنظرة الرومنطيقية للثقافة العربية–الإسلامية منذ دخول الحماية وهيمن على التعمير إلى حدود سنة 1950.
- **المرحلة الثانية:** و تتعلق بالحركة المعاصرة مع "ميشيل إيكوشار" مدير التعمير ابتداء من سنة 1946، الذي جرب طرقا أخرى لإسكان المغاربة و التي تأثرت هي الأخرى بالأفكار الثقافية[236].

[235] - Hauw David (2004): *Les opérations de relogement en habitat collectif à Casablanca, de la vision des aménageurs aux pratiques des habitants*. Ed. Maghrébines. Casablanca. Op.cit. p.50.
- Belal, A.(1976) : *L'investissement au Maroc* :1912-1964. Op.Cit . P. 85

[236] - Idem. P.66.
- Nachoui Mostafa (1998) : *Casablanca, espace et société, genèse et mutations de l'espace urbain de Casablanca*. Tome 1. Publications de la Revue espace géographique et société Marocaine. Première édition .Casablanca. Imprimerie Najah eljadida. Op.Cit . P. 66.

نستنتج إذن أن تدبير قطاع السكن الخاص بالمغاربة تم تجاهله من طرف السلطات الاستعمارية على اعتبار أنه قضية تخص المغاربة، في حين حظيت مصالح الجالية الأوربية بالأولوية، لما لها من دور في ترسيخ النظام الاقتصادي الرأسمالي الاستعماري، وفَرْض هذا النظام ساهم في التقليل من تدخل الدولة، فجاءت سياسة الدولة في محاربة السكن غير اللائق تتمحور على تشجيع المبادرة الفردية، مما ساهم ترسيخ التمييز السوسيو مجالي كأبرز مظاهر المجتمع الطبقي الذي يجعل حل المشاكل يمر عبر المبادرة الفردية.

3-1-2- سكن العمال المغاربة

انتبه أندري أدام إلى مكانة الدار البيضاء مع التطور الذي أحدثه ميناؤها على المدينة والمغرب، حين أشار إلى ذلك بقوله "إذا كان الميناء قد لعب الدور الأساسي في تطور مدينة الدار البيضاء بأكملها، فإن تنمية المغرب الحديث ترتبط ارتباطا وثيقا بقوة ميناء الدار البيضاء، أولا وقبل كل شيء"[237]. وبهذا هندس الاستعمار استراتيجية لتجهيز الدار البيضاء، ومن تم ستشهد نموا حضريا ضخما، أملته الدينامية التي عرفتها البلاد طيلة الحقبة الاستعمارية، فارضة ارتفاع الطلب على الوعاء العقاري، فظهرت وتقوت المضاربات؛ مما دفع بالإدارة الاستعمارية إلى وضع آليات جديدة لتنظيم المجال العمراني وضبط التوسع العشوائي[238].

فانصب انشغال ليوطي على المدينة المغربية من أجل تحطيمها وإعادة هيكلتها[239]، وفي هذا الإطار طرحت مسألة سكنى المغاربة كمعطى فرعي، لأن المدينة بدأت تعرف نهضتها، و أصبح ضغط اليد العاملة يتزايد بسبب تيارات الهجرة من جميع أنحاء البلاد نحو هذا المركز الاقتصادي الجديد؛ ولم يشكل سكن المغاربة أولوية مطلقة، واتجهت جهود الاستعمار نحو تشييد المدينة الأوربية و التجهيزات المرتبطة بها. في حين أن السكن الموجه للمغاربة تم تقليصه في تصميم "هنري بروست"، الذي لم يتوقع سوى حيا من حجم متواضع لفائدة هذه الساكنة، متأثرا بالثقافة المغربية وذلك في إطار مشروع المدينة الجديدة بين 1918 و 1923، ثم مشروع عين الشق الذي أنشئ في سنة 1948، والذي يشكل

---

[237] - Adam.A.(1968): *Histoire de Csablanca(des origines à 1914).*Publications des annales la Faculté des Lettres AIX- EN- PROVENCE. Ed. Ophrys. P. 98.

[238]- الكبير عطوف(2020): التمدين والهجرة والتحولات الاجتماعية في تاريخ الدار البيضاء في ظل إكراهات الماضي وتحديات الحاضر 1912-1981. (مؤلف جماعي), المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات, ص. 110. مرجع سبق ذكره، ص 10.

[239]- عبد الغني أبو هاني: ملاحظات حول المدينة والمجال الحضري، مجلة أبحاث، العدد3، دجنبر 1983. ص. 58.

آخر المشاريع من النوع الثقافي[240]. فهذا الأخير جاء بعد تفاقم المشاكل المرتبطة بالسكن، خاصة الأحياء الصفيحية حيث ظهر كاريان بنمسيك. إذ كان عين الشق أول عملية لإعادة الإسكان في الدار البيضاء، رغم التأخر الذي عرفته هذه العملية بسبب صعوبة التنظيم وحدث الحرب العالمية الثانية، فكانت سنة 1944 التي عرفت إحداث " المكتب الشريف للسكنى" الذي تحمل مهمة المشروع، و ذلك ببناء 10000 مسكن على مساحة 210 هكتار، والذي يتميز بهندسته المعمارية العربية الإسلامية وتطبيق معايير الصحة العامة من تهوية وأزقة واسعة. غير أن هذه المعايير كانت ضعيفة، حيث أن 10 % فقط من الساكنة كانت متصلة بالماء و 25 % بالكهرباء[241]، كما تم ربط الحي ببعض التجهيزات التي يحتاجها السكان في حياتهم اليومية. وعلى غرار نموذج حي الأحباس، حاولت سلطات الحماية خلق نقطة مركزية بعيدة عن المدينة الأوربية لفائدة الساكنة المغربية. إلا أن الكثافة السكانية بدأت في الارتفاع، إذ ضم الحي سنة 1949 حوالي 2400 مسكن ثم 3000 مسكن سنة 1953 أي حوالي 15000 نسمة. غير أن الساكنة تطورت بسرعة و استقبلت ساكنة أوربية من البرجوازية الصغيرة و العمال المؤهلون والمستخدمون[242].

وهكذا، فإن هذه المرحلة (1912-1950) تميزت بعمليات كبرى لفائدة الساكنة المحلية، كعمليتي الأحباس و عين الشق. غير أن صنفا آخر من الفاعلين ساهم في إنشاء أحياء سكنية للطبقات الشعبية، ويتعلق الأمر برجال الصناعة. فمنذ استقرارهم بالمدينة حاول الصناعيون إيجاد حلول للساكنة العاملة من عمال ومستخدمين، حيث قاموا في مرحلة أولى بإنشاء أحياء خاصة بأرباب العمل تواكب الهامش الصناعي، ثم بعد النصف الثاني من ثلاثينيات القرن 20، حاول مجموعة من الصناعيين توحيد جهودهم لإنجاز حي أكثر مطابقة فأنشئت "صوسيكا" [243]، غير أنها عرفت فشلا كبيرا.

وفي الوقت الذي نشأت فيه صناعة بالمدينة متمركزة في شرقها كما وضع ذلك "هنري بروست"، لم تنتعش أكثر إلا بعد الحرب العالمية الثانية منذ 1944، حيث تركزت أكثر عند الهوامش

---

[240] - Nachoui Mostafa (1998) : *Casablanca, espace et société, genèse et mutations de l'espace urbain de Casablanca*. Tome 1. Publications de la Revue espace géographique et société Marocaine. Première édition .Casablanca. Imprimerie Najah eljadida. Op.Cit . P. 45.

[241] -Cohen Jean Louis, Eleb Monique (1998): *Casablanca, mythes et figures d'une aventure urbaine*. Editeur, Hazan. Paris. P 478. p 281.

[242] - André Adam(1972): *Casablanca, essai sur la transformation de la société marocaine au contact de l'occident*. C.N.R.S.Paris. Op.Cit. p 97.

[243] - SOCICA : Société Chérifienne de la Cité Ouvrière Indigène de Casablanca، أخذت اسم SOCECA بعد استقلال المغرب سنة 1956 و هي اختصار ل:
Société Chérifienne de la Cité des Entrepreneures de Casablanca

القريبة من الصخور السوداء. وقد تأثر أرباب هذه المصانع بالأفكار الفوردية لإنشاء سكن اجتماعي لفائدة العمال، ما دامت أجرة العامل المغربي دون أجرة نظيره الأوربي، و ذلك للرفع من المردودية وتثبيت اليد العاملة والتدخل للحد من خطر تكوين بروليتاريا على النظام[244]، وهذه الأحياء يبينها الجدول أسفله:

الجدول رقم 20: الأحياء التي أنشأتها المقاولات الصناعية لفائدة العمال

سنة البناء	المقاولة الصناعية	عدد المساكن	موقعها الجغرافي
1913	Chaux et Ciments	57	-
1920	Forges Basse Inde	-	–
1920	Ciments Pollier et Chausson	80	حي المجازر
1920	Etablissements Métallurgiques Carnaud	15	حي المجازر
1927	Chaux et Ciments	94	–
1927	Ciments Pavin Lafarge	-	–
1929	Phosphates	-	الصخور السوداء
1932	Huileries et Savonneries deu Maroc	26	طريق الرباط
1932	Astral-Celluco	10	شارع مولاي سليمان
1932	Lafarge	-	الصخور السوداء
1932-1951	Cosuma	380	الصخور السوداء
1940-1954	SOCICA	485	الصخور السوداء
1942	Solfates et Produits Chimiques	-	زنقة عقبة بن نافع
1942	Chaux et Ciments	196	الصخور السوداء
1945	DIMATIT	49	الصخور السوداء
1946	Les Moulins du Maghreb	-	بوشنتوف (المدينة الجديدة)
1946	Compagnies Chérifienne d'Egrais	-	طريق زناتة
1953	Office Chérifien des Phosphates	216	درب كومنة 2
1956	Lesieur Afrique	41	زنقة الكارة (عين السبع)

Source: Hauw David (2004*): Les opérations de relogement en habitat collectif à Casablanca, de la vision des aménageurs aux pratiques des habitants*. Op.Cit. P.84.

[244] -Guy Evin (1936): *L'industrie au Maroc et ses problèmes*. Ed. Libr. du Recueil Sirey. Paris. P 68.

يظهر من خلال الجدول، أن الأحياء التي أنجزت لفائدة العمال منذ العشرينيات من القرن 20 قرب المصانع، تركبت عموما من غرفتين ذات أبعاد مساحية ضيقة، وكانت موجهة أساسا للمتزوجين، وهو ما فتح المجال لتنامي الصفيح بجوار المصانع.

إلا أن تحولا هاما سيميز السياسة السكنية بالمغرب مع مجيء "ميشيل إيكوشار" سنة 1946، الذي تمكن من بلورة أنواع جديدة من السكن الاجتماعي لفائدة المغاربة. حيث تمكن من تشخيص مظاهر العجز الحضري للمدينة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 21: التعمير في الدار البيضاء سنوات الخمسينات من القرن 20 أمام مبادئ ميثاق أثينا

مبادئ ميثاق أثينا	وضعية الدار البيضاء
السكن	أصبحت المدينة القديمة و تجزئات المدينة الجديدة مكتظة، و أحياؤها غير لائقة بالإضافة إلى تكاثر الصفيح.
العمل	التنطيق المفروض منذ تصميم "بروست" أدى إلى خلل بين أحياء السكن الشعبي والمناطق الصناعية، فرض على العمال مسارات طويلة للتنقل.
السير و الجولان	تجاور تجزئات بدون تصميم كتلي جعل السير و الجولان صعبا من حي لآخر كما أن التصميم الإشعاعي الذي وضعه "بروست" خنق السير بمركز المدينة.
الترفيه	غياب مجالات خضراء بالأحياء الشعبية.

Source ; Hauw David (2004): *Les opérations de relogement en habitat collectif à Casablanca, de la vision des aménageurs aux pratiques des habitants*. Op.cit. p.95.

وبناء على ذلك، وضع المهندس الاستعماري الجديد "إيكوشار" معالم التوسع الجديد للمدينة البيضاوية، بإدماج الأحياء الهامشية الجديدة، وتوجيه التوسع نحو المحمدية، وحافظ على المناطق الصناعية في الشرق، والسكن الخاص بالفئات الشعبية نحو الجنوب (سيدي عثمان) والشرق (سيدي البرنوصي)، والأنشطة القيادية بالمركز والأحياء الراقية بالغرب.

ولتجنب المضاربة العقارية وإنشاء الأحياء الجديدة الخاصة بالفئات الشعبية المغربية، اقتنت السلطة مساحات شاسعة من الأراضي في الهوامش، مما سمح بإنجاز مساكن اجتماعية بأعداد كبيرة لفائدة الفئات الشعبية من نوع 8*8 بسيدي عثمان والحي المحمدي، وهو ما ساهم في الانبعاث الكبير للهوامش. كما ظهرت مشاريع للسكن الجماعي لفائدة الجالية الأوربية واليهود كما هو الشأن بالنسبة لكورنيش العنق[245].

[245] - Nachoui, M(1998):*Casablanca, espace et société, genèse et mutations de l'espace urbain de Casablanca*. Tome 1. Publications de la Revue espace géographique et société Marocaine. Première édition .Casablanca. Imprimerie Najah eljadida. Op.Cit . P. 51.

يسمح هذا التسلسل الزمني، في تحديد بعض أشكال التدخل العمومي التي ساهمت في بروز الهوامش الحضرية الداخلية للدار البيضاء، من خلال منح قطع أرضية لإعادة إسكان قاطني الصفيح أو إعادة هيكلة السكن السري الصلب، وعبر عمليات للسكن الاقتصادي.

3-2- سياسة إعادة الإسكان وكيفية إعدادها

يعتبر قطاع الإسكان حساسا من طرف السلطة، يتطلب منها الإشراف والتتبع والمواكبة، خاصة حينما يتعلق بمحاربة السكن غير اللائق الذي يعتبر دوما مصدرا للتوترات ومنطلقا للحركات الاجتماعية.

لذلك تعتبر سياسة إعادة الإسكان من الاستراتيجيات التي اعتمدتها الدولة لحل أزمة السكن غير اللائق، وقد شكلت أحد أكثر الأنواع في عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين ولا زالت مستمرة إلى الآن. إذ أن نواة بعض الأحياء في الدار البيضاء كانت عبارة عن إعادة الإسكان، يتحمل فيها السكان تكاليف البناء، بينما يكون التجهيز عبر مراحل[246]، ومن أمثلة هذه الأحياء نذكر أحياء الحي الحسني و الوفاق 1 و 2 و 3 و 4 وليساسفة وجنان اللوز بمقاطعة الحي الحسني، والمسيرة ومولاي رشيد و للا مريم و غيرها شملتها إعادة الإسكان في قطع أرضية من سفلي و طابق علوي. وحاليا لازالت عملية السلام 1 و 2 قائمة بأهل الغلام بمقاطعة سيدي مومن، وهي عملية همت ساكنة صفيح كاريان طوما والرحامنة والسكويلة. كما يظهر ذلك من خلال الخريطة رقم 16:

[246] - Nachoui, M (1998), Nachoui Mostafa(1998) : *Casablanca, espace et société, genèse et mutations de l'espace urbain de Casablanca*. Tome 1. Publications de la Revue espace géographique et société Marocaine. Première édition .Casablanca. Imprimerie Najah eljadida. Op.Cit . P. 45.

الخريطة رقم 16

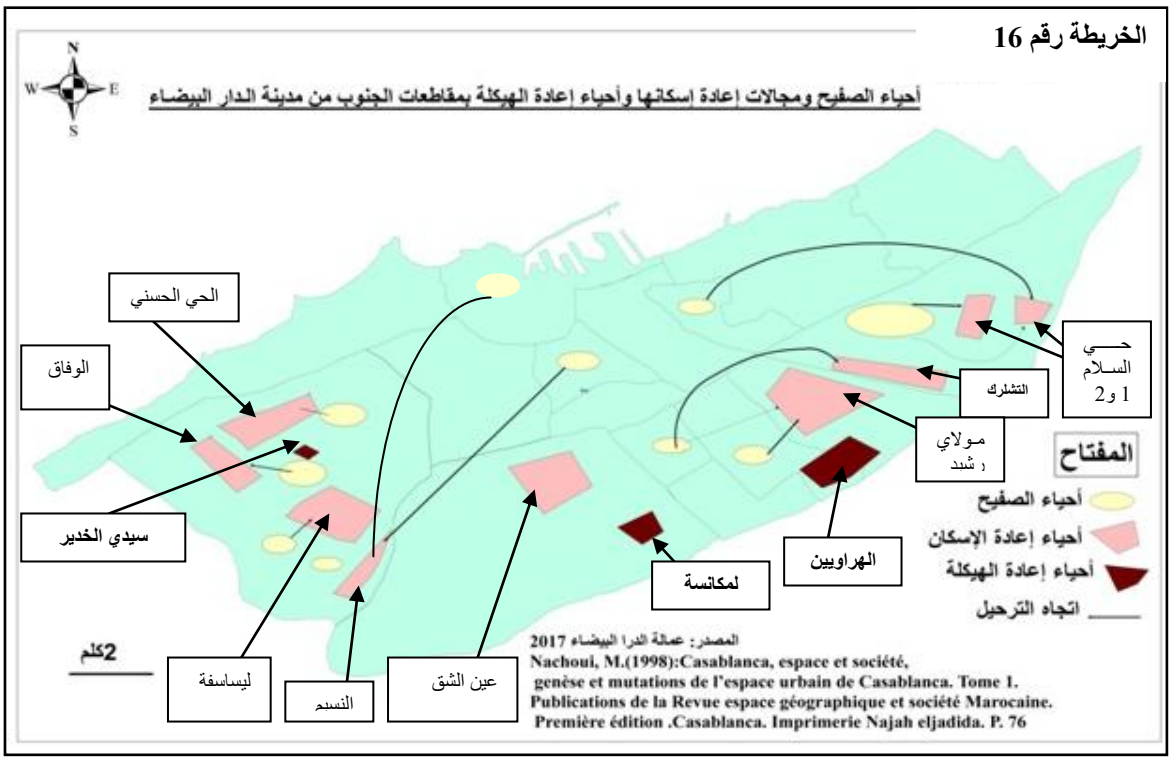

تظهر أهمية هذا النوع من أشكال التدخل في كونه لا يكلف الدولة من الناحية المالية، حيث تم تشجيع البناء الذاتي للسكن من طرف الخواص وبمساعدة تقنية من طرف الدولة[247]، غير أنه يتم عند هوامش المدينة. مما يساهم في توسع المدينة ويبين الدور الذي تلعبه هذه العمليات في الدينامية المجالية، وامتصاص مساحات كبيرة من المجال. ويظهر ذلك من خلال عملية مولاي رشيد لوحدها (13500 وحدة سكنية)، قد ناهزت من الناحية الكمية ما تم إنجازه من السكن الاجتماعي خلال الفترة الاستعمارية (14193 وحدة سكنية ما بين 1944 و 1956)[248]، وتظهر الانعكاسات الكمية بالضرورة في هذا النوع من أشكال التدخل على المجال، الذي تتضاءل فيه المساحة الفارغة لصالح المبنية.

غير أن سياسة الدولة في مجال إعادة الإسكان تصب في اتجاهين: يرتبط الاتجاه الأول بالبحث عن" التوازن جريا خلف وهم التنمية المتوازنة"[249]، حيث يدخل جزء لا يستهان به من استراتيجيات الدولة في السعي على التوازنات القائمة فقد ساهمت تدخلات الدولة في مجال السكن في تصاعد استفادة القطاع

---

[247]– المصطفى شويكي(1996) : الدار البيضاء: مقاربة سوسيومجالية. منشورات جامعة الحسن الثاني– عين الشق– كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة الأطروحات والرسائل: 1 ص.52, مرجع سبق ذكره، ص 13.

[248]–شويكي المصطفى (2003) : محاربة السكن غير اللائق بالدار البيضاء أية حصيلة ؟ : ص.ص 67–83، أشغال يوم دراسي حول السكن غير اللائق في 28 ماي 2003 منشورات الاتحاد الجغرافي المغربي فرع الدار البيضاء–عين الشق، ص. 71.

[249] - Belal, A.(1976) : *L'investissement au Maroc* :1912-1964. Op.Cit . P. 366.

الخاص؛ في حين يتصل الاتجاه الثاني بالتغيير، الذي لا يعني التحول بقدر ما يعني التغيير في إطار الاستمرارية"[250]، أي التغيير الذي يمكن من ترسيخ النظام القائم سياسيا واقتصاديا. وحتى لا يمس التغيير بالتوازنات القائمة فهو يكون جزئيا ويكون تدريجيا، فعلى مستوى التمويل يأتي تقلص الدولة تدخل الدولة من أجل فتح الباب أمام الرأسمال الخاص ليلعب دورا أكبر في هذا الميدان. وعلى مستوى السكن عملت الدولة على نقله تدريجيا من دائرة نفوذ القطاع العمومي إلى دائرة نفوذ القطاع الخاص لاستغلاله كوسيلة لتعبئة الادخار الفردي، وبذلك مكنت استراتيجية التغيير من نقل قضية السكن من الحقل السياسي والاجتماعي إلى الحقل الاقتصادي بشكل تدريجي مع العمل على التوسع المستمر لسوق السكن بالشكل الذي يجعل تفاعلاتها والظروف المتحكمة فيها تتخذ شيئا فشيئا مظهر قانون طبيعي مستقل عن المنتجين ولا يمكن التحكم فيها[251]. والجدول التالي يكشف طريقة تمويل السكن في إطار عملية إعادة الإسكان:

الجدول رقم 22: تمويل السكن في إطار سياسة إعادة الإسكان

نوع السكن	ادخار	شريك	تضامن عائلي	قرض من خارج العائلة	إرث	قرض بنكي	المجموع
سكن عشوائي مهيكل	24,1	0	7,1	0,5	1,3	0	33
شقة في سكن اقتصادي	7,9	0	0,8	0,5	0,3	21,6	31
سكن مغربي	24,6	11,4	0	0	0	0	36
المجموع	56,6	11,4	7,9	1	1,6	21,6	100

المصدر: بحث ميداني، 2017.

ومن الجدول أعلاه نستنتج أن حل معضلة السكن غير اللائق بواسطة سياسة إعادة الإسكان، ارتبط بتقاطع مصالح الدولة مع الرأسمال، وفي احتكار الدولة لسلطة القرار، مما يساهم في تعميق التهميش بالهوامش الحضرية الداخلية، إذ يفضي الحديث عن التوازن والتغيير في مجال إعادة الإسكان إلى إعادة إنتاج التهميش المجالي وإعادة إنتاج الفئات المقصية اجتماعيا من المدينة.

ولتثبيت هذا الوضع عملت الدولة على بسط رموز سيادتها بالهامش الحضري من خلال إقامة ثلاث عمالات جديدة بهذه المجالات. وهكذا شكل هذا التعمير المحرك الأساسي للعمليات العمرانية بالهوامش. ومما يؤكد هذا الطرح، الأحداث التي وقعت سنة 2003 والتي دفعت بالدولة إلى تسريع وثيرة التعمير بالهوامش، من خلال عملية السلام 1 و 2 بأهل الغلام بمقاطعة سيدي مومن، والمدينة الجديدة الرحمة

[250] - Barel,Y. (1973) *: La reproduction sociale. Systèmes vivants. Invariance et changement.* Ed. Anthropos. Paris. P. 263.

[251]– المصطفى شويكي(1996) : الدار البيضاء: مقاربة سوسيومجالية. منشورات جامعة الحسن الثاني– عين الشق– كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة الأطروحات والرسائل: 1 ص.53, مرجع سبق ذكره، ص 13.

بدار بوعزة، لإسكان دور الصفيح بسيدي مومن وباشكو، كما انخرط في هذه السياسة حتى القطاع الخاص. مما يدفعنا إلى التساؤل : هل من سياسة حقيقية للسكن الاجتماعي بالدار البيضاء للقضاء على التهميش؟

4-سياسة إعادة الهيكلة

شكلت الهوامش الحضرية الداخلية للدار البيضاء، مجالات لاستقطاب السكن السري المبني بالصلب منذ الستينيات من القرن 20، بعد تزايد حدة المضاربة العقارية بالمركز والمجالات المحيطة بالمركز، التي اصطدمت بها جحافل القرويين الوافدين على المدينة. بالإضافة إلى تفاعل مجموعة من العوامل كانعدام المراقبة من طرف السلطات والأجهزة الإدارية. فصار تملك سكن من هذا الصنف نوعا من الترقي الاجتماعي لهذه الفئات الاجتماعية. فتشكلت كتل عمرانية ضخمة بالهوامش الداخلية الحضرية (انظر الخريطة رقم 16)، وتهيأت لها ظروف بأن تصبح أحياء قائمة الذات كما يظهر ذلك من خلال الجدول التالي.

الجدول رقم 23: الأحياء العشوائية المهيكلة بمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء

المقاطعة	الحي	عدد الأسر	عدد السكان
الحي الحسني	سيدي الخدير	8123	40615
سيدي عثمان + مولاي رشيد	الهراويين الشمالية	4000	20000
عين الشق	المكانسة	5000	25000

المصدر: عمالة مقاطعة الحي الحسني- عمالة مقاطعة سيدي عثمان – عمالة مقاطعة مولاي رشيد – عمالة مقاطعة عين الشق، 2017.

إذ يظهر من خلال الجدول الوزن الديمغرافي لهذه الأحياء في مقاطعات الجنوب من مدينة الدار البيضاء، فقد فرضت نفسها على السلطات العمومية، تطالب بتجهيزها بالمرافق الضرورية. ومن أجل ذلك، تتخذ الدولة بسياسة إعادة الهيكلة، التي تروم ترقية هذه الأحياء وجعلها قادرة على مسايرة النظام الحضري، عبر تجهيزها بالبنيات التحتية الضرورية، من طرق والربط بشبكة الصرف الصحي والماء والكهرباء، بالإضافة إلى تعديل تصاميم الوحدات السكنية.

تساهم هذه السياسة العمرانية، في خلق واقع جديد من الصعب تجاهله. خاصة وأنه يدشن نمطا من التجزئات المتباينة وغير المتناسقة، يكون من الصعب إدماجها في إطار وحدات حضرية وظيفية من ذاتها وفي تفاعلها مع مختلف مكونات مدينة الدار البيضاء.

والخلاصة من كل هذه الأشكال التي تتخذها سياسة الدولة في إطار محاربة السكن غير اللائق، ساهمت في رسم معالم الهوامش الحضرية بمقاطعات الجنوب من مدينة الدار البيضاء التي استقبلت كل مشاريع محاربة السكن غير اللائق في إطار السكن الاجتماعي. ولم تكن هذه التدخلات تسعى إلى تنمية الهوامش الحضرية وتأهيل الساكنة اجتماعيا عبر السكن، وإنما كانت تحافظ على التوازن في إطار التغيير، مما عمق من هشاشة هذه المجالات التي كانت للسلطة الدور الفاعل في تكريسها عبر آلية إنتاج السكن.

5-سياسة السكن الاجتماعي أم سياسة اجتماعية ؟

بعد حصول المغرب على استقلاله، عرف قطاع البناء تطورا كبيرا، مستلهما قواعده من النموذج المعماري لفريق "إيكوشار". حيث تم تطويره نحو نمط السكن الاجتماعي. هذا النوع السكني الجنيني والمطور سيميز الهامش الحضري البيضاوي مدة ثلاثة عقود، ويستمر حاليا في باقي المدن المغربية. غير أنه يمكن ملاحظة، أن عددا مهما من المساكن الاقتصادية الجديدة التي أنتجها المنعشون الخواص، جعل الطبقات الاجتماعية الفقيرة غير قادرة على ولوجه. كما يظهر ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 24: الطلب على السكن بالهوامش الحضرية بالدار البيضاء

حجم الطلب	السكن غير اللائق والآيل للسقوط		الأسر المتساكنة	
	عدد الأسر	نسبة الطلب %	عدد الأسر	نسبة الطلب %
181022	103562	73	77460	27

Source : *Etude sur le parc logement et l'habitat insalubre au niveau de la région de la grand Casablanc(Mars 2016),* Ministère Délégué chargé de l'Habitat et l'Urbanisme, Direction régionale du grande Casablanca, Observatoire régional de l'Habitat . P. 96.

يظهر من خلال الجدول أعلاه حجم الطلب على السكن بالهوامش الحضرية بالدار البيضاء الذي يميز ساكنة هذه المجالات؛ في حين أن العرض لا يستجيب وحجم الطلب الذي يميز هذه الساكنة، حيث لا يمثل السكن الاجتماعي سوى 9% والسكن الاقتصادي يمثل 41%، ويتركز هذا العرض السكني بمقاطعات الحي الحسني بنسبة 33,31% ، وسيدي مومن بنسبة 27,63% ، ومولاي رشيد بنسبة 13,20%.

يكشف هذا التوزيع الجغرافي الدور الذي صار يلعبه القطاع الخاص في قطاع السكن الموجه لذوي الدخل المحدود. غير أن هذا الدور يبقى متصلا بالقدرة على الأداء، مما يجعل الولوج إغلى السكن اللائق لدى هذه الساكنة يتاثر بالوضعية الاقتصادية للأسر، فحسب الدراسة التي قامت بها ولاية الدار البيضاء حول سوق السكن بالدار البيضاء بينت أن الدخول الفردية التي تتراوح بين 1000 و 2000 درهم لا تساهم إلا ب 1,5% من الطلب التي تمت تلبيته، في حين لم تتم تتم تلبية طلبات الأسر ذات دخل أقل من 1000 درهم.

يطرح هذا التوجه الانتقائي في التعامل مع مسألة السكن بالهوامش الحضرية بمقاطعات الجنوب عن نوع المشروع الاجتماعي الذي تسعى الدولة إلى تشكيله بهذه المجالات آخذة بعين الاعتبار المسألة السكنية في عموميتها. والخلاصة أن دور الدولة ساهم بشكل كبير في تعميق الهشاشة بهذه المجالات، سواء على مستوى السكن الذي يلبي حاجيات أفراد الأسرة من حيث المساحة، أو على مستوى الضغط على الأسر من حيث ربط الأسر بالقروض مما يثقل الأسر بتكاليف خاصة، أو على مستوى طبيعة التدخل الذي يعترف بالسكن غير القانوني في المجال الحضري كنوع سكني ضمن مكونات المجال الحضري، مما يضر بالبيئة الحضرية.

خاتمة الفصل الثالث

نستخلص مما سبق أن الهوامش الحضرية الداخلية لمدينة الدار البيضاء تتميز بعدم توفر شروط الحياة الحضرية حيث تتميز الهوامش الحضرية الداخلية بالحضور الكبير للسكن غير اللائق؛ وقد كشفت الدراسة عن تعدد المؤشرات التي تحدد هذه الصفة(غير لائق)، فإلى جانب المؤشر المورفوفلوجي والسند القانوني الذي يحدد السكن غير اللائق فيما يميز شكله على مستوى المنظر وعدم وجود تهيئة وتجهيز للسكن، تتصل المؤشرات الأخرى بشروط السكن الصحية وموقع البناء، فتم التوصل إلى أن السكن بالهوامش الحضرية يتميز بعجزه عن تحيقق شروط الحياة الحضرية لفائدة السكان.

وترجع هذه الهشاشة المميزه للسكن بعدة عوامل: منها ما يتصل بالوضع الديمغرافي والسوسيو اقتصادي للأسر، التي تتميز بارتفاع أفراد أسرها أو بتساكن أسرتين أو أكثر في المسكن الواحد، مما يجعل حصة الفرد في الأسرة من المساحة السكنية ضعيفة. وهذا الوضع يتصل بتدني الوضع الاقتصادي للأسر التي تتميز بضعف أو انعدام الدخل القار وانتشار البطالة. ومن العوامل ما يتصل بسياسة الدولة، التي تجعل من السكن قطاعا مكلفا فتم إدماج القطاع الخاص في تدبير المسألة السكنية وفق منطق رأسمالي اجتماعي، وهي سياسة موروثة عن الاستعمار، مما أضر بالفئات محدودة الدخل التي اتجهت نحو السكن غير القانوني الذي يمكن هذه الفئات الاجتماعية من تملك سكن لا تتوفر فيه شروط الحياة الكريمة. هذا النوع الأخير وامام ضغط الأزمة السكنية أصبح واقعا في النظام الحضري مع سياسة إعادة الهيكلة، مما جعل الهوامش الحضرية الداخلية للدار البيضاء تتميز بثائية سكنية بين السكن المبني قانونيا والمتحول في شكله، وبين السكن غير القانوني الذي فرض نفسه كواقع على المجال الحضري لحجم الكتلة الديمغرافية القاطنة به مستفيدا من إعادة الهيكلة.

لقد مكن تحليل الخصائص العمرانية للهوامش الحضرية الداخلية لمقاطعات الدار البيضاء، من الوصول إلى خلاصة عامة أن تضارب المصالح بين متطلبات الساكنة وسياسة الدولة في مجال السكن، أن اتخذت الهامشية أبعادا متعددة في هذه المجالات بين البعد المجالي والبعد الاجتماعي والبعد الاقتصادي؛ وهو ما يدفع بالدولة إلى المحافظة على الوضع القائم عبر استراتيجية التوازن والتغيير من خلال آلية التخطيط الحضري.

الفصل الرابع

آليات التحول المجالي للدار البيضاء وأثارها على المجالات الهامشية الداخلية

مقدمة الفصل الرابع

يحيل مفهوم "التحول" على التغير الذي يقابل "الثبات" وهذا المفهوم الأخير "يحيل على صفة ماهو كائن بدون انقطاع في كل زمان"[252]. أما التحول فلا ينتهي دائما إلى نفي تام أو نهائي للقديم، بل إن هذا القديم يتواصل بأشكال مختلفة في ظل الحديث، لفترة تنتهي بالاضمحلال إما نهائيا بفعل عدم فاعلية ميكانيزمات المقاومة أو الاندماج ضمن هذا الجديد، بشكل يضمن له الاستمرارية في الوقت الذي تستمر معه مقاومة التغيير. فالتحول هو جملة التغيرات التي يعرفها المجتمع خلال فترة زمنية، مما يجعل قابليته للملاحظة"[253].

يحدث التحول إذن من خلال تدخل الفاعلين الجماعيين والخواص بشكل مخطط من أجل إحداث تحول على مستوى المجال والمجتمع، وهو ما يصطلح عليه بالتحول المخطط؛ أو من خلال التحول التلقائي الذي يرتبط بالفاعل اليومي الذي يعيش بالمجال ويلتصق به ويستعمله، ويعمل على تغييره وفق منطقه، عبر استراتيجيات ترتبط بالأهداف المتوخاة أو المشاكل المطروحة على الفاعلين[254].

وبذلك يحظى التحول المجالي باهتمام كبير في الدراسات الجغرافية الحضرية لتفسير توسع المجال الحضري. وفي مدينة الدار البيضاء يحتل هذا الموضوع أهمية أكبر، لطبيعة المجالات المكونة لها، لتحديد العوامل المفسرة للتحولات التي تشهدها الهوامش الحضرية الداخلية خصوصا. فقد عرفت مدينة الدار البيضاء تزايدا كبيرا وسريعا في حجمها العمراني والديمغرافي. وقد كان لهذا التطور المجالي والعددي لسكان المدينة، أن أفرز مشاكل عديدة سواء على مستوى نسق العلاقات الاجتماعية التي تحكم المجتمع وفعالياته داخل المدينة، أو على مستوى شكلها وتركيبتها المجالية. فواجه الفاعلون المهتمون بالشأن العمراني لمدينة الدار البيضاء النمو العمراني بحزمة من الإجراءات والتدابير العمرانية، تباينت من مرحلة تاريخية إلى أخرى لضبط توسعها العمراني.

---

[252]– اليحياوي شهاب (2013): توزيع الفضاء المديني والتغير الاجتماعي –الحفصية نموذجا– مركز النشر الجامعي، تونس. ص. 116.

[253]– اليحياوي شهاب (2013): توزيع الفضاء المديني والتغير الاجتماعي –الحفصية نموذجا– مركز النشر الجامعي، تونس ص, 117. نفس المرجع.

[254]– اليحياوي شهاب (2013): توزيع الفضاء المديني والتغير الاجتماعي –الحفصية نموذجا– مركز النشر الجامعي، ص, 120. تونس نفس المرجع.

إن تجربة التخطيط العمراني لمدينة الدار البيضاء، تدفعنا إلى التساؤل التالي: كيف ساهمت تجربة التخطيط العمراني في التحولات المجالية بالهوامش الحضرية الداخلية بمقاطعات الجنوب من مدينة الدار البيضاء؟ وما العلاقة بين التخطيط العمراني التنظيمي والتلقائي بالهوامش الحضرية الداخلية ؟

وعليه، فإن تقييم التحولات بالهوامش الحضرية الداخلية، تفرض تتبع آليات التحول المجالي للمجال الحضري الهامشي في بعدها الزمني، على مستوى التأطير والتدبير المجالي، وانعكاساتها على هذه المجالات. ولذلك سيتناول هذا الفصل دور التخطيط الحضري وأشكال التدخل العمومي كقالب وضع لصياغة مشروع اجتماعي بالهوامش الحضرية الداخلية للدار البيضاء. وقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على أسلوب التحليل التاريخي والمقاربة الوصفية، لمعرفة التحولات التي طرأت على المجالات الهامشية الحضرية الداخلية للدار البيضاء من خلال المحاور التالية:

1-أولوية التحكم في المجال الهامشي الداخلي منذ 1981

2-أدوات التخطيط العمراني التنظيمي موروثة عن عهد الحماية

3-تباين الأحياء الهامشية الحضرية الداخلية بين السرية و القانونية

1-أولوية التحكم في المجال الهامشي الداخلي منذ 1981

إن فهم الهيكلة المجالية للهوامش الحضرية الداخلية لمقاطعات الجنوب من مدينة الدار البيضاء، لا يستقيم دون الرجوع إلى هياكل التأطير الإداري التي عرفتها مدينة الدار البيضاء. فالسلطة حسب بول كلافال ضرورية لحل عدد كبير من المشاكل[255]، خاصة وأن المجال الهامشي يعرف ضغطا بسبب التزايد السكاني وما ينتج عنه من تهديد للبيئة الحضرية. فتصبح هندسة السلطة ضرورية لضبط المجال والتحكم فيه. فالمتتبع لتطور التعمير في الدار البيضاء، يلاحظ تعددا في التقسيمات التي شهدتها المدينة على المستوى الإداري، سواء بالنسبة للسلطة المنتخبة أو السلطة التنظيمية. فكان لهذا العهد الجديد من هندسة السلطة آثار كبيرة على الأحياء الهامشية الداخلية، سواء من حيث التصور المرغوب فيه لمجتمع الهوامش الداخلية، أو على مستوى حاجيات الساكنة من التجهيزات والمرافق العمومية.

1-1-التأطير الإداري للمجال الهامشي الحضري الداخلي : تأكيد حضور الدولة على المستوى الإداري

دخلت مدينة الدار البيضاء ابتدءا من سنة 1976 (أنظر الخريطة رقم 17) في مسلسل إعادة هيكلتها الإدارية. فبموجب ظهير 30 شتنبر 1976 قسمت مدينة الدار البيضاء إلى 5 جماعات حضرية هي:[256]

-الجماعة الحضرية عين الذئاب : وتضم المقاطعة الحضرية (1) بوسمارة (2) مولاي يوسف.

-الجماعة الحضرية عين الشق : وتضم المقاطعة الحضرية (3) درب غلف (9) وعين الشق.

-الجماعة الحضرية مرس السلطان: وتضم المقاطعات الحضرية : (4) الأحباس (5) و البلدية (6) وبوشنتوف (7) والقريعة (8) ودرب الكبير.

-الجماعة الحضرية إبن مسيك: وتضم المقاطعات الحضرية : (10) إبن مسيك (11) وسيدي عثمان.

-الجماعة الحضرية عين السبع: وتضم المقاطعات الحضرية : (12) الحي الصناعي (13) والحي المحمدي (14) وسيدي البرنوصي[257].

---

[255]- بول كلافال (1990) : المجال والسلطة. ترجمة عبد الأمير إبراهيم شمس الدين. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. ص. 19. مرجع سبق ذكره، ص. 6.

[256]- توكي محمد (2014): تطور التعمير بمدينة الدار البيضاء من 1907 إلى 2007. ص. 134. مرجع سبق ذكره. ص 69.

[257]- توكي محمد (2014):): تطور التعمير بمدينة الدار البيضاء من 1907 إلى 2007. ص. 134. مرجع سبق ذكره. ص 69.

الخريطة رقم 17 التقطيع الإداري لمدينة الدار البيضاء سنة 1976

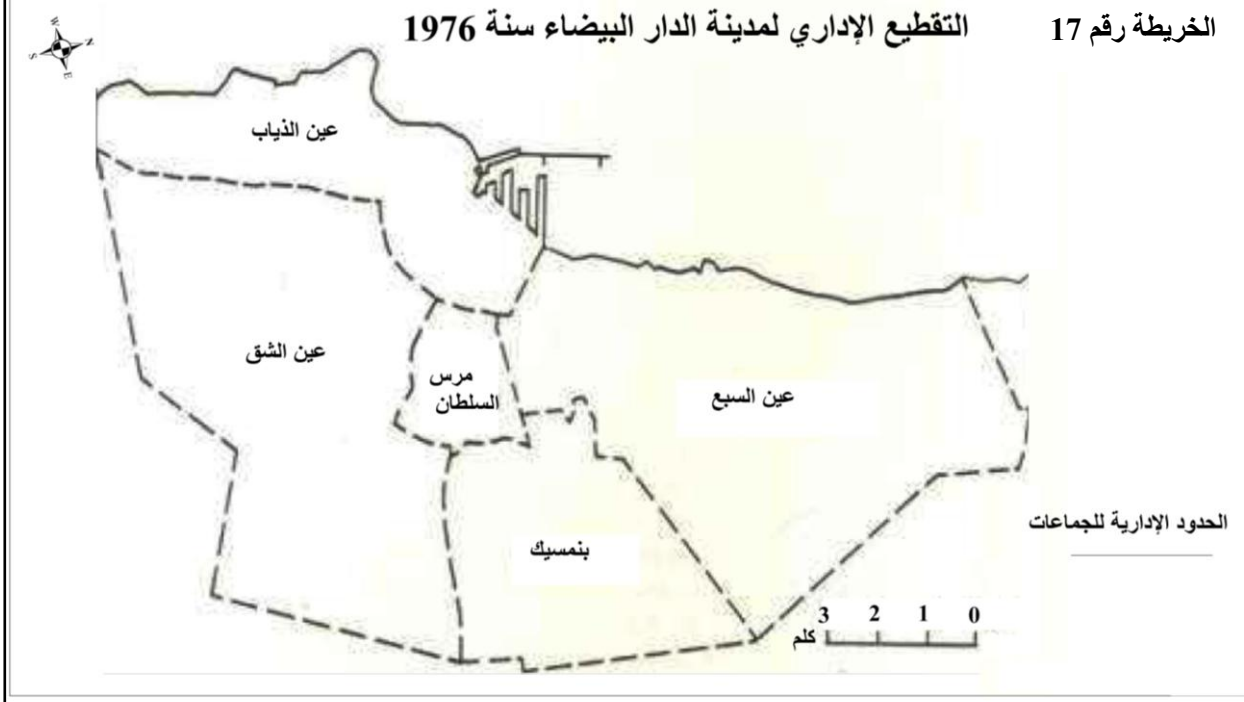

Source: Document élaboré par l'inspéction régionale du MHUAE- Région du Grand Casablanca. 2010

وشكلت هذه الجماعات أول مجموعة حضرية بالمغرب، تقوم بمهام التنسيق بين الجماعات الحضرية، وتتدخل في بعض اختصاصات الجماعات مثل الأشغال العمومية، النقل العمومي، الماء والكهرباء. وصار رئيس المجموعة الحضرية ممثلا للسلطة بموجب ظهير 2 شتنبر 1980. وبذلك تم تكريس الوضع الخاص للدار البيضاء عن طريق تعزيز الإدارة المباشرة[258].

غير أن الهيكلة الإدارية للمدينة لم تتوقف عند حدود إنشاء المجموعة الحضرية، بل تكاثر عدد الجماعات الحضرية. وهكذا انتقل عدد الجماعات من جماعة واحدة إلى 5 جماعات سنة 1976، ومن 5 جماعات إلى 15 جماعة سنة1983 ثم إلى 16 مقاطعة سنة 2003 مع نظام المقاطعات تحت سلطة عمالة الدار البيضاء، مجزأة إلى 8 عمالات مقاطعات وبلدية واحدة وهي[259]:

[258]– شويكي المصطفى (1996): المصطفى شويكي(1996) : الدار البيضاء: مقاربة سوسيومجالية. منشورات جامعة الحسن الثاني– عين الشق– كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة الأطروحات والرسائل: 1 ص.256, مرجع سبق ذكره، ص 13.

[259] -Haut Commissariat au Plan ; Direction régionale du Grand Casablanca(juillet 2010) : Monographie de la région du Grand Casablanca.

عمالة مقاطعة عين الشق –عمالة مقاطعة الحي الحسني – عمالة مقاطعة البيضاء آنفا. –عمالة مقاطعات الفداء مرس السلطان–عمالة مقاطعات إبن مسيك–.بلدية مشور البيضاء–.عمالة مقاطعات مولاي رشيد–.عمالة مقاطعات سيدي البرنوصي–.عمالة مقاطعات عين السبع – الحي المحمدي.

يكشف تواتر هذه التقسيمات في مدينة الدار البيضاء إلى رغبة الدولة في تعزيز الإدارة المباشرة بالمدينة والتحكم في مجالها، خاصة وأن المدينة قد عرفت أحداثا في يونيو 1981 التي كان لها دور في تقسيم المدينة إلى أربع عمالات، وأحداثا أخرى سنة 2003 كان لها دور في تفتيت المدينة إلى 8 عمالات مقاطعات، "ويمكن القول أن التقسيمات الإدارية التي تولدها هندسة السلطة لا تفرض نفسها على السكان إلا عندما تقوم السلطة بحكمة وحذر من إعطاء صبغة رسمية لتقسيمات قائمة وقديمة"[260]، بعبارة أخرى إن تطور التقسيم الإداري يتم في شكل مسلسل يتخذ من العوامل الظرفية فرصة للانتقال من وضعية إلى أخرى، وبما أن كل تقسيم جديد يرتكز على السابق دون إلغائه كليا فإن تطوره يصبح عملية إعادة إنتاج بكل ما يترتب عنها من ثوابت ومتغيرات[261].

في هذا الصدد، لا بد من الانطلاق من العوامل السياسية مادام التبرير الرسمي لإعادة الهيكلة الإدارية يتمحور حول تقريب الإدارة من المواطنين، غير أن التمعن في التقسيمات الإدارية يكشف الهدف الأساسي للسلطة وذلك بخلق وحدات مجالية شبه منفصلة عن بعضها البعض، وتدخل في إطار هيكلة وظيفية للمجال مبنية على تفكيك وحدة المدينة مع الحفاظ على مركزية القرار[262].

والخلاصة أن تواتر عمليات إعادة هيكلة السلطة الإدارية عبر توزيعها إلى وحدات صغرى، تتوفر كل واحدة منها على الهياكل المجالية التي تضمن تواجد فئات اجتماعية متباينة، فإنه بالأساس يهدف إلى محاربة التجانس والتكتل، "ذلك أن لمنجزات السلطة بعد مجالي، ترتبط بكل شكل من أشكال السيطرة"[263]، وذلك عن طريق توفير الظروف الملائمة لتشكيل وتنظيم النخب المحلية ولتشتيت الفئات الاجتماعية الواسعة.

---

[260]- Santos, P.(1971) : *Poétique de la ville*. Ed. KLINKSIECK. Paris. P.254.

[261] - Chouiki.M.(2012). *Le Maroc face au défi urbain. Quelle politique de la ville ?* Ed. Dar Attaouhidi. P. 71.

[262] - Chouiki.M.(2011*). La ville marocaine, Essai de lecture synthétique*.Ed. Dar Attaouhidi. P. 95.

[263]– بول كلافال (1990) : المجال والسلطة. ترجمة عبد الأمير إبراهيم شمس الدين. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. ص. ص, 24–25. مرجع سبق ذكره، ص. 6.

ولا تؤدي هندسة السلطة هذه، إلى إعادة إنتاج التفاوتات على كل المستويات فقط، بل تؤدي أيضا إلى جعل هذه التفاوتات تصبح أكثر وضوحا على المستوى المحلي. بحيث أن كل اختيار تقوم به الدولة في ميدان الاستثمارات بما فيها غير المنتجة يعطي امتيازا لمكان ما. الشيء الذي يغير في الحين من معطيات تنظيم المجال، وقد بدأت تظهر بشكل جلي التفاوتات بين المقاطعات الغنية (سيدي بليوط، المعاريف، الصخور السوداء، عين السبع) والمقاطعات الفقيرة (إبن مسيك، عين الشق، سيدي عثمان، الحي الحسني)[264].

بالإضافة إلى ذلك، أدت هندسة السلطة الجديدة إلى تبلور طريقة جديدة في التعامل مع قضايا المدينة. فقد أدى تعدد الهياكل الإدارية إلى تعدد مستويات تصفية القضايا المطروحة على الجهاز الإداري. وفي هذا الصدد أصبحت المقاطعات الحضرية، تلعب دورا لا يستهان به كمصفاة للقضايا المطروحة على المسؤولين، من خلال حصرها لمشاكل المدينة في نطاقها المحلي مع الحفاظ على مركزية القرار، فضلا عن دورها في تغطية التوازن في توزيع الإمكانيات المادية العمومية عبر أجزاء المجال الحضري، وهذا ما جعل المقاطعات كهيأة منتخبة تحتل الصدارة في مواجهة قضايا المدينة دون أن تكون لها سلطة التسيير الذاتي، وهو ما يجعلها الواجهة القابلة للتلوث داخل الجهاز الإداري[265]. و بذلك يمكن القول إن إعادة الهيكلة الإدارية، قد جاءت بتقسيم جديد للأدوار بين مختلف مستويات قنوات أجهزة الدولة، مبني على تسخير بعضها لخدمة البعض الآخر. وفي ذلك شكل من أشكال الحفاظ على تراتبيتها وإعادة إنتاج التفاوت داخلها[266].

بصفة عامة يمكن القول أن هندسة السلطة بمدينة الدار البيضاء على ضوء التقسيمات الإدارية المتعددة التي عرفتها منذ التقسيم الجماعي سنة 1976، قد ساهمت بلا شك في التحولات المجالية التي عرفتها المقاطعات الجنوبية من المدينة، كما يؤكد على ذلك" " لوركين" أن "السياسة الترابية" هي بالنسبة إلى المناطق الهامشية وسيلة للخروج من "غيتو التهميش""[267]. ويشدد "دريوز" على دور التحولات

---

[264]– المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية لمدينة الدار البيضاء لسنة 2014 .

[265]– المصطفى شويكي(1996) : الدار البيضاء: مقاربة سوسيومجالية. منشورات جامعة الحسن الثاني– عين الشق– كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة الأطروحات والرسائل: 1 ص.262, مرجع سبق ذكره، ص 13.

[266]- المصطفى شويكي(1996) : الدار البيضاء: مقاربة سوسيومجالية. منشورات جامعة الحسن الثاني– عين الشق– كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة الأطروحات والرسائل: 1 ص.262, مرجع سبق ذكره، ص 13.

[267] - Leurquin. B(1997) ; *La France et la politique de pays*, éd. Syros .Op.Cit. P .145.

المرتبطة بالعوامل التنظيمية في التحول التدريجي لمكونات الهوامش[268] ، حيث أن إلحاق مقاطعات بأخرى كما هو شأن ليساسفة التي ألحقت بالحي الحسني، وسيدي معروف التي ألحقت بعين الشق، وسيدي مومن التي ألحقت بسيدي البرنوصي، وفصل مولاي رشيد عن بنمسيك وسيدي عثمان. هذه العمليات الإدارية المهيكلة للمجال بالدار البيضاء عموما والهامش الحضري الداخلي خصوصا، قد ساهمت في تحولات مجالية مرتبطة بالجانب التنظيمي، مما ساهم في زيادة الحجم الديمغرافي للمقاطعات من جهة، وبروز مشاكل جديدة عمرانية بالنسبة لهذه المقاطعات من جهة أخرى ستتحمل مسؤولية حلها خاصة من طرف الهيئات المنتخبة، غير أن القانون جعل هذه الهيئات تبقى عاجزة أمام سلطة العامل الذي يتحكم في شؤون المدينة بحكم الوضع الخاص الذي تتمتع به المدينة، مما يعمق من الهامشية في إطار مفهوم الثابث الذي يقابل مفهوم التحول في إطار الاستمرارية.

وهكذا تشكل مسألة التقسيمات الترابية أحد المعيقات الأساسية في تنمية الهوامش الحضرية الداخلية، إذ لم تراعي المعطيات الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية، مما أدى إلى تفاوت توزيع السكان وتوزيع التجهيزات الأساسية والموارد المالية، كما أن تداخل الاختصاصات مجاليا يؤدي إلى إهدار المجهود دون التمكن من مواجهة المشاكل الحقيقية للسكان بالهوامش الحضرية الداخلية لمقاطعات الجنوب، مما يجعل بعض المقاطعات في شبه عزلة، حيث تحيط بمقاطعة مقاطعات أخرى لا تسمح بالتفوق في إنجاز المشاريع.

1-2-الأحياء الهامشية الداخلية : مجالات مخصصة لاستقبال العمليات العمرانية الكبرى

في إطار التحول المنظم للهوامش الحضرية، تشكل مسألة إعادة إسكان ذوي الدخل المحدود ومنعدمي الدخل قضية أولوية في التخطيط لهذه العمليات. وهو ما يساهم في إحداث تحولات في الهوامش الحضرية الداخلية. غير أنه قد تعترض هذه العمليات صعوبات مرتبطة بالسكان، مما ينعكس على شكل التحول بالهوامش الحضرية الداخلية بين تحول منظم من جهة، وآخر غير منظم من جهة أخرى، مما ينعكس على صورة هذه المجالات ضمن المجال الحضري ككل.

أ-صعوبة التحكم في الأراضي

تشكل المسألة العقارية أحد الإكراهات الأساسية لتنمية الهوامش الحضرية الداخلية بمقاطعات الجنوب من مدينة الدار البيضاء، "ذلك ان أغلب المقاطعات بالجنوب من مدينة الدار البيضاء لا تتوفر على رصيد عقاري كاف، مما ينعكس سلبا على إمكانياتها في إنجاز المشاريع التنموية الاقتصادية

[268] - Dérioz. P et al (1997): *Les limites du territoire ; regards de géographes élus locaux*. Revue de Géographie de Lyon. Vol. 72. N°3 1997. P.P. 3- 72.

والاجتماعية التي تتطلب وعاء عقاريا كافيا، خاصة وأن عدد وحاجيات سكانها في ازدياد مستمر، كما يظهر ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 25: حاجيات التوسع الحضري بالدار البيضاء من الأراضي ما بين 1984 و 2014

التوظيفات	المساحة بالهكتار *	المساحة بالهكتار **
السكن	**6459**	**1614,8**
الصناعة	**1429**	**628,4**
التجهيزات التعليمية	**1232,5**	**1088,5**
المرافق الاجتماعية والإدارية	**1039,5**	**670,6**
البنيات التحتية	**1015**	**1098,9**

المصدر: *المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية لسنة 1984، ص 87.- **المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية المراجع جزئيا سنة 2014، ص 104.

نستنتج من الجدول أعلاه حجم الطلب على الأراضي المخصصة للتوسع الحضري بمقاطعات الجنوب، فالعقار في الدار البيضاء يسيطر عليه ملاكون خواص، كما أن ضعف العقار الإحتياطي الخاص بالدولة، يقود إلى عمليات تخضع لمنطق السوق العقارية الحرة. وهو ما يؤدي إلى إرتفاع تكاليف المشاريع، فمثلا مشروع التشارك تم تقييم العقار في حدود 50 درهما للمتر المربع غير أنه تم اقتناؤها ب 800 درهما للمتر المربع"[269]. وهكذا فإن أسعار العقار تصبح ملتهبة عند معرفة طبيعة المشروع الذي سيقام عليها، مما جعل الشركة تعجز عن تحقيق الأهداف التي سطرت لها. في حين أن العقارات التابعة للأملاك المخزنية تبقى ضعيفة من حيث المساحة، إلا أنها تطرح مشاكل أكثر تعقيدا خاصة فيما يتعلق بالرسوم العقارية، التي تطرح نزاعات مع الأفراد من ذوي الحقوق على هذه العقارات مما يطرح إشكال مَن مِن الأطراف المتنازعة على العقار موضوع النزاع، بالإضافة إلى إشكالية التعويض، مما يجعل القضايا التي تربط بين إدارة الأملاك المخزنية والخواص يطول أمدها في المحاكم. ومع ذلك فإن سومتها العقارية تبقى دون ما هو رائج في السوق.

[269]– شركة التشارك: تم تأسيس هذه الشركة سنة 1987، وحدد مدة عملها في 99 سنة برأسمال 100.000.00 درهم، وكان الهدف من إنشائها القضاء على السكن الصفيحي بابن مسيك الذي انطلق العمل به منذ سنة 1982 في إطار محاربة السكن غير اللائق، وكانت تعمل هذه الشركة تحت وصاية وزارة الإسكان، وكانت تتوفر على مجلس إداري يتكون من ممثلين عن مختلف الإدارات، وممثلين عن الجماعات المحلية المعنية، وعن مؤسسات التمويل وهيئات محلية مختصة.

وكما سبقت الإشارة إليه، فابتداء من سنة 1973 ، عرفت برامج السكن الإجتماعي مرحلة من البناء المكثف بالمغرب، تم تمويلها من طرف الدولة وتم استغلال الرصيد العقاري التابع لها. غير أنه ابتداء من سنة 1983 مع برنامج التقويم الهيكلي، ونفاذ الإحتياطي العقاري التابع للأملاك المخزنية خاصة في الدار البيضاء والمدن الكبرى، دفعت بالدولة إلى التخلص من قطاع السكن الإجتماعي وتحويله لفائدة مؤسسات تعمل تحت وصايتها، كالتشارك والشركة الوطنية للتجهيز والبناء. كما يظهر ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 26:المشاريع المنجزة من طرف شركة التشلرك والمؤسسة الجهوية للتجهيز والبناء لمحاربة أحياء الصفيح

	التشارك		المؤسسة الجهوي للتجهيز والبناء	
إسكان قاطني الحي الصفيحي بنمسيك	1998- 2001	- 948 وحدة سكنية في إطار إعادة الإسكان. - 1167 وحدة سكنية على شكل عمارات من 3 إلى 4 طوابق. - 11 قطعة أرضية مجهزة لبناء سكن جماعي من 3 إلى 4 طوابق.	إسكان قاطني الصفيح بسيدي مومن (أهل الغلام)	- 1250 بقعة أرضية لإعادة إسكان ساكنة الحي الصفيحي "السكويلة". - إعادة هيكلة 2300 زريبة.
	2001- 2005	- 750 مسكنا. - 3095 مخصصة لإعادة الإسكان. - 50 قطعة أرضية و 160 وحدة تجارية على مساحة 22,32 هكتار.		

Source : Aourach ; *Bulletin du secrétariat de l'Etat à l'habitat*, n° 30 , Septembre 2002, n° réservé « ERAC » , Nord- Ouest.

يكشف الجدول دور مؤسسات الدولة في التحولات المجالية بالهوامش الحضرية الداخلية عن طريق العمليات العمرانية المرتبطة بعمليات إعادة الإسكان، إذ تم تمويل المشاريع بواسطة مدفوعات مقدمة من طرف القرض العقاري والسياحي والأسر، بالإضافة إلى مساعدات الدولة. إلا أن هذه الموارد المالية مع ذلك لم تكن كافية لإنجاز المشاريع، غير أن الصعوبات المرتبطة بأسعار العقار جعل هذه المؤسسات تعجز عن إتمام هذه المشاريع.

وبصفة عامة يمكن القول أن التحول في إطار ما هو منظم عبر العمليات العمرانية يصطدم بصعوبات عقارية. مما يجعل التحول الهامشي بمقاطعات الجنوب يتم في إطار استمرارية المظاهر الهامشية، خاصة مع استمرار الأشكال السابقة للهامشية على المستوى العمراني من خلال استمرارية السكن الصفيحي وغير القانوني.

ب-توطين ساكنة إعادة الإسكان

إن مفهوم التحول الذي يتصل بالهوامش الحضرية الداخلية الذي يرتبط بما هو منظم في إطار استراتيجيات الدولة، يتصل بالبحث عن مجالات قادرة وقابلة على تلبية الطلب على السكن من جهة، وللقطاعات الإنتاجية من جهة أخرى. فالتحولات المجالية التي ميزت الهوامش الحضرية الداخلية ارتبطت بصول أعداد كبيرة من السكان، فارتبط بذلك تحول الهوامش الحضرية الداخلية لمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء بالنمو الديمغرافي، مما جعل هذه المجالات تساهم بنسب مرتفعة في الوزن الديمغرافي لمدينة الدار البيضاء، إذ تصل هذه النسب في مقاطعات عين الشق والحي الحسني وسيدي مومن 6,75%، و5,75% في مولاي رشيد وسيدي عثمان. كما يظهر ذلك من الخريطة رقم 18:

الخريطة رقم 18.

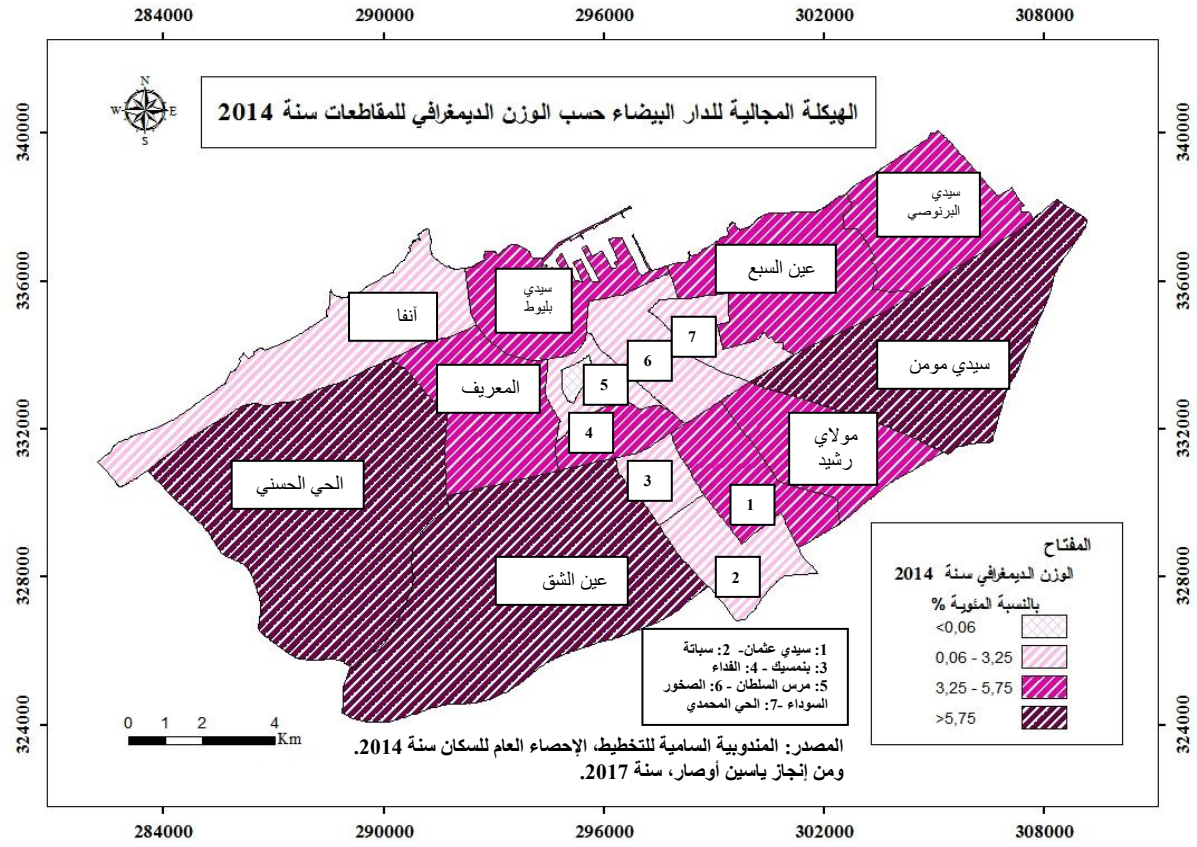

تكشف الخريطة أعلاه الحجم الديمغرافي لمقاطعات الجنوب، فثلاث مقاطعات تساهم بنسبة كبيرة في الوزن الديمغرافي للدار البيضاء، لحمولتها السكانية الكبيرة الناتجة عن العمليات المرتبطة بإعادة الإسكان، تليها مقاطعتين من حيث هذا الوزن هما مقاطعتي مولاي رشيد وسيدي عثمان اللتين اكتسبتا هذا الوزن بعمليات التقطيع الترابي بالإضافة إلى عمليات إعادة الإسكان. كما أن نسبة النمو السكاني بهذه المقاطعات تراوحت بين 2,1% و 4,5% في مقاطعات الحي الحسني وعين الشق وسيدي مومن(انظر خريطة النمو السكاني في الفصل الخامس).

وعليه، فتحول المجالات الهامشية للمدينة تعزز من الطلب المتزايد على الأراضي الموجهة للسكن االذي توفره هذه المجالات، فأصبح الهامش الحضري مجالا استهلاكيا ومبذرا للمجال بشكل كبير، مع وصول أعداد كبيرة من السكان. كما تعكس هذه المجالات الهامشية من جانب آخر " نمط تطور وتنظيم المدينة. فارتباط توسع الهوامش بالنمو الديمغرافي والنمو الاقتصادي، يجعل الهوامش مركزاً أساسياً في عمليات التهيئة، وهو ما يجعل من هذه المجالات في" تحول اجتماعي مع وصول أعداد مهمة من السكان وتزايد الساكنة المحلية، وتحول مجالي مرتبط بشكل منطقي بما هو اجتماعي"[270]، كما يظهر ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 27: دور عمليات إعادة الإسكان في التحولات المجالية بالهوامش الحضرية

صفة الحيازة		عوامل اختيار الحي الحالي						المجموع
		انخفاض سعر العقار	مرتبط بشبكة المواصلات	امتلاك السكن	مشروع إعادة الإسكان	قرب مقر العمل	آخر	
مالك	العدد	62	0	4	139	0	0	205
	% من المجموع	15,7	0	1	35,3	0	0	52
مكتري	العدد	30	0	42	25	1	0	98
	% من المجموع	7,6	0	10,7	6,3	0,3	0	24,9
آخر	العدد	12	1	31	46	0	1	91
	% من المجموع	3	0,3	7,8	11,7	0	0,3	32
المجموع	العدد	104	1	77	210	1	1	394
	% من المجموع	26,4	0,3	19,5	53,3	0,3	0,3	100

المصدر: بحث ميداني، 2017.

يكشف الجدول أعلاه دور عمليات إعادة الإسكان في التحول الذي ميز الهوامش الحضرية الداخلية، فاختيارات المهتمين بالشأن العمراني تحكمت فيها الوضعية العقارية التي توفرها المجالات

[270] - Marc Dumont, Emmanuelle Hellier (dir, 2010) *: Les nouvelles périphéries urbaines : formes, logiques et modéles de la ville contemporaine* ; Rennes, Presses Universitaires de Rennes. Op.Cit, p 18.

الهامشية، مما يؤثر على المجال من حيث تغير المشهد الجغرافي يظهور نمط السكن الجماعي في إطار الملكية المشتركة، أو السكن المغربي الاجتماعي، كما هو حال أحياء السلام بسيدي مومن، أو بتغيير جذري في العلاقات المجالية، كما هو الأمر بالنسبة لساكنة النسيم بليساسفة. وبناء عليه فإن تعدد المشاريع المرتبطة بإعادة الإسكان اتجهت بالدفع بهذه المجالات نحو التحول المجالي والاجتماعي. وبقدر ما تمثل عمليات الإسكان بهذه المجالات من طرد للسكان عن محل مجالاتهم الأصلية فهي أيضا سياسة نحو "خلق مشروع مجتمعي تكون فيه العلاقات مفككة ومتحكم فيها من طرف السلطة"[271].

هكذا يمكن القول أن توطين الساكنة في إطار إعادة الإسكان قد ساهم بشكل كبير في التحولات المجالية بالهوامش الحضرية الداخلية لمقاطعات الجنوب بمدينة الدار البيضاء على مستويين: يرتبط المستوى الأول بالجانب الاجتماعي من خلال تزايد عدد الساكنة بهذه المجالات التي صار لها وزن ديمغرافي يتعدى باقي المقاطعات الأخرى المكونة لمجال الدار البيضاء؛ ويتصل المستوى الثاني بالجانب المجالي، حيث توسعت هذه المجالات وتغيرت مورفولوجيتها. وقد كان لهذه التحولات السوسيومجالية للهوامش الحضرية الداخلية بمقاطعات الجنوب من مدينة الدار البيضاء دورها في إبراز معالم الهامشية بهذه المجالات، حيث أن الثقل الديمغرافي وضعف المستوى الاقتصادي للأسر ساهم في تحول غير منظم عبر تنامي السكن غير القانوني، مما فرض التدخل من طرف السلطة قصد ضبط التوسع العمراني عبر آلية التخطيط العمراني.

2-أدوات التخطيط العمراني التنظيمي موروثة عن عهد الحماية

إذا كان الحديث دائما عن التخطيط العمراني، يروم التذكير بالأهداف وتحديد الاختيارات الآنية والمستقبلية، فإنه في نفس الوقت كآلية من آليات التدبير المجالي، يستلزم مساءلته من زاوية النتائج المترتبة عنه. هل فعلا مكن من ترجمة تلك الاختيارات على أرض الواقع؟ وهل التوسع الحضري كان موازيا لتلك الاختيارات؟على أن يكون الرجوع إلى تاريخ التخطيط الحضري بالدار البيضاء كمحاولة لاستخلاص مظاهر الاستمرارية و القطيعة، بين ما تم وضعه في العهد الاستعماري، واجتهادات المرحلة المستقلة في تدبير الشأن العمراني للمدينة. حتى يكون ذلك آلية من آليات الكشف عن أيقونات العجز الحضري بالهوامش الحضرية الداخلية للمدينة البيضاوية.

---

[271]– بول كلافال (1990) : المجال والسلطة. ترجمة عبد الأمير إبراهيم شمس الدين. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. ص, 62. مرجع سبق ذكره. ص 6.

2-1-المرحلة الكولونيالية

عرفت المرحلة الاستعمارية إنجاز مخططين طبعا مجال وعمران مدينة الدار البيضاء طيلة هذه المرحلة وما بعدها هما: مخطط هنري بروست ومخطط ميشيل إيكوشار. فكيف ساهما في التحولات المجالية بالهوامش الحضرية الداخلية للدار البيضاء؟

أ-تصميم هنري بروست

انصب انشغال الإقامة العامة منذ تأسيسها بالمغرب على إعادة هيكلة مدينة الدار البيضاء في إطار هيكلة قائمة على فصل أحياء الساكنة المغربية عن أحياء الساكنة الأوربية. فوضع بذلك هذا المخطط، المبادئ التي تحكمت في توسع مدينة الدار البيضاء طيلة عهد الاستعمار, "حيث أعطى للمدينة هيكلا عاما يستجيب لتوزيع نطاقي دقيق، يجعل الأجزاء الشرقية خاصة بالصناعة، والغربية للأحياء السكنية الراقية، والوسط للتجارة والخدمات، وتم حصر المجال الحضري في شكل نصف دائري يتراوح شعاعه ما بين 1.5 و 2 كلم. وعمل على تحويل المسالك القديمة المؤدية إلى المدينة العتيقة إلى شوارع مع تسخيرها لتسهيل نشاط الميناء واضعا بذلك أهم محاور المواصلات، تصب في اتجاه ساحة مركزية، ولإبراز أهم المصالح الإدارية تم خلق ساحة إدارية ذات موقع ومظهر متميزين، ولعزل السكان المغاربة وضع مدينة جديدة خاصة بهم قصد القضاء على الأحياء المغربية داخل المدينة الأوربية"[272]. كما يظهر ذلك من خلال التصميم الذي وضعه مهندسه التالي:

[272] - Hassani. N. (2020) : *La sur-urbanisation de la ville de Casablanca :étude de l'évolution spatio-temporelle de la ville de Casablanca entre 1987 et 2017*. Université de loraine. P.15.

الخريطة رقم 19: تصميم بروست لمدينة الدار البيضاء

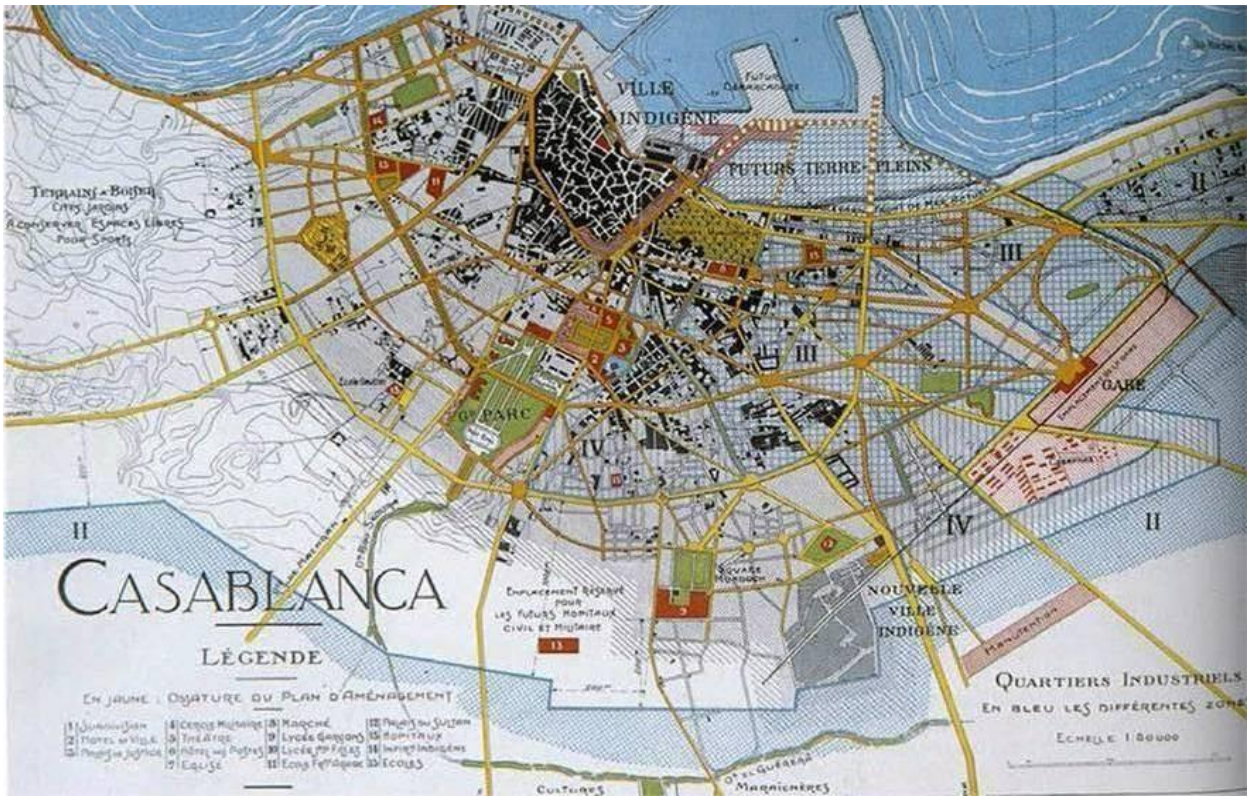

Source ***: Région du Grand Casablanca, Territoires ; Défis et Ambitions, Inspection Régionale de l'Habitat, de l'Urbanisme et de l'Aménagement de l'Espace du Grand Casablanca.2010***

اقترح هذا التصميم الحفاظ على المدينة القديمة وتحديد امتداد المدينة داخل شارع دائري(شارع المقاومة)، وتخلل الكل بأماكن عامة كبيرة وممرات. على طول المسارات القديمة التي تقاربت جميعها في المركز في الموقع الحالي لميدان محمد الخامس وقد توقف تطبيق هذه الخطة باندلاع الحرب العالمية الأولى ولم يستأنف حتى عام 1918[273].

في غضون ذلك، ابتداء من عام 1917، سيشرع في إنشاء مدينة جديدة للمغاربة، على بعد أربعة كيلومترات من وسط المدينة الأوروبية، لوقف التوسع حول المدينة القديمة خارج أسوار التي كانت تهدد بشكل خاص الأوروبيين، ومن ناحية أخرى لوقف دخول الوافدين الجدد من بين المغاربة إلى وسط المدينة[274].

سعت سياسة الاستعمار الحضري إلى وقف توسع المدينة القديمة وتخفيف الاحتقان بها عن طريق نقل عناصرها المغربية إلى المدينة الجديدة لتسهيل هدمها التدريجي ، من خلال إنشاء المدينة

[273] - Idem. P. 16.
[274] - Idem. P. 16.

الأوروبية في كل مكان. وقد استلهم تصميم المدينة الجديدة من شكل المدينة العربية (قصر هيكلي، حي لمسؤولي المخزن، حي للتجار الأغنياء وغيرهم ، بالإضافة إلى حي لعامة الناس)[275].

في المدينة الجديدة، كان الفصل الاجتماعي–المكاني منظمًا بين الأغنياء والفقراء، مفصولين بواسطة السككة الحديدية. فتم الدفع بالفقراء تحت الإكراه بشكل متزايد إلى الأطراف وتم التحكم في تنقلاتهم إلى المدينة الأوروبية، فشكل بذلك هذا التصميم مخططا لتهميش الساكنة المغربية[276]. وبفعل سياسة العزل هاته، استفحلت ظاهرة الصفيح وتوسعت أحياء السكن المغربي بشكل كبير، مما دفع بسلطات الحماية إلى استقدام المهندس "كورتوا" لوضع تصميم جديد للمدينة، فجاءت محاولته لتُخصص حيزا كبيرا للسكن المغربي، مما أثار سخط الأوربيين ومعارضتهم له، فتم الاستغناء عنه. فظهرت معالم هيكلة المجال الحضري، واتجاه توسعه والمبادئ المتحكمة في التعمير والتخطيط العمراني[277].

يمكن القول كما اشار إلى ذلك "دوتيي" بأن تصميم بروست الذي وضع لمدينة بأنه "جد خجول"[278]، فهو يترجم رغبة سلطات الحماية في تطبيق المبادئ الرأسمالية على مجال الدار البيضاء، وتعميق أزمة المغاربة بتهميشهم والزيادة في إفقارهم، مما ضخم من مشاكل الساكنة المستقرة والوافدة على مستوى الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

ب–تصميم مشيل إيكوشار

أشار إيكوشار في الفصل الثالث من كتابه "الدار البيضاء" إلى أن المدينة طفيلية بدون تعمير"[279]، وهي نتيجة لتفاقم المشاكل العمرانية والسكنية، من جراء التوسع السريع الذي شهدته الدار البيضاء بين الحربين، مما أدى إلى إقدام سلطات الحماية على تجربة جديدة في ميدان التخطيط العمراني؛ ولهذه الغاية تم استدعاء ميشيل إيكوشار سنة 1946، ليضع مخططا جديدا للمدينة سنة 1950.

---

[275] - Idem. P. 17

[276] - Agence Urbaine de Casablanca, 2017.

[277]– المصطفى شويكي(1996) : الدار البيضاء: مقاربة سوسيومجالية. منشورات جامعة الحسن الثاني– عين الشق– كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة الأطروحات والرسائل: 1 ص.71, مرجع سبق ذكره، ص 13.

[278] - Dethier. J .(1970) : *60 ans d'urbanisme au Maroc. L'évolution des idées et des réalisations*. BESM. n° 118- 119. P.15.

[279] - Ecochard. M.(1955) *: Casablanca, le roman d'une ville*. Ed. De Paris.P. 28.

ومن أبرز سمات هذا التصميم، إضفاؤه للمشروعية على إنتاج وهيكلة المجال الحضري كما أفرزتها المبادرة الحرة، عن طريق إدماجه للتجمعات السكنية التي تعددت وتوسعت خارج النطاق الذي مسه المخطط السابق. وبذلك يأتي مخطط "إيكوشار" من أجل ترسيخ كثير من الاختيارات التي جاء بها سابقه، ومن أجل تحديد التوجه المستقبلي للمدينة. وتتجلى تزكية اختيارات بروست، من خلال ارتكاز التصميم الجديد بدوره على تنطيق دقيق، يمكن من الحفاظ على التوزيع والتكامل الوظيفيين للمجال. فجاء يحترم ما هو قائم ووفيا للتوزيع الأساسي الذي دشنه بروست، كما يظهر ذلك من خلال التصميم الذي وضعه التالي:

الخريطة رقم 20

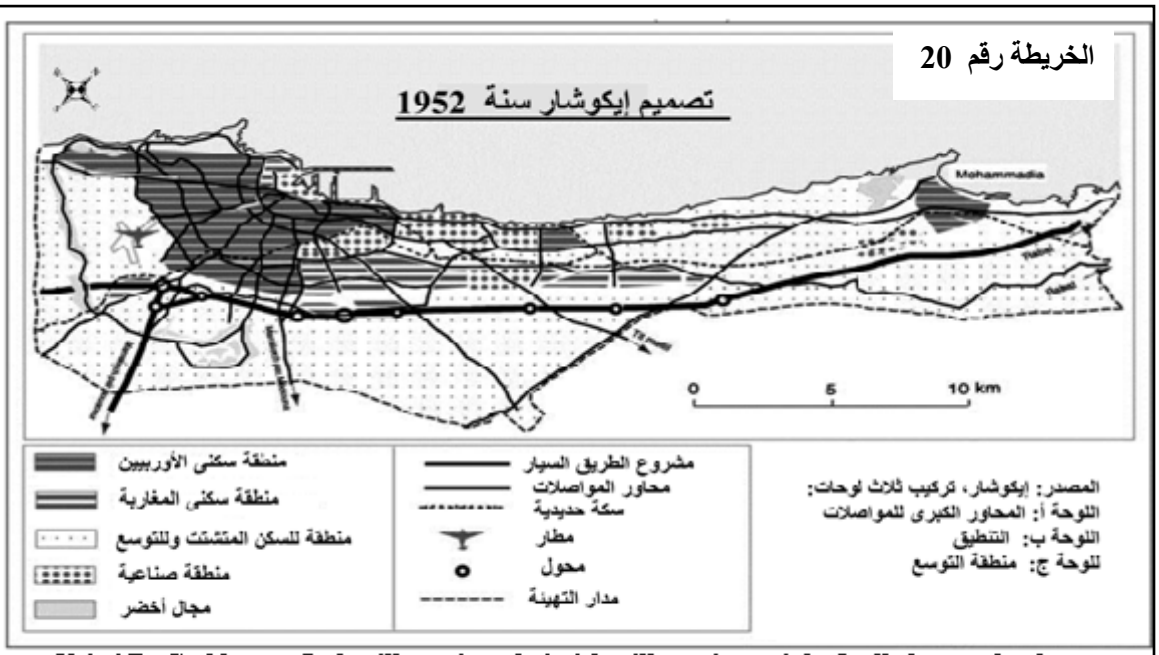

Source: Najmi.E : *Casblanca : De la ville projet urbain à la ville projet social ; Quelle lecture des documents d'urbanisme* ; Revue Espace Géographique et Société Marocaine. n° 22 Juin 2018. P .P 35 50. P . 39

يظهر من خلال تصميم التوسع الحضري الذي وضعه إيكوشار، أنه زكى التوسع الذي شهدته المدينة نحو الجنوب الغربي؛ لكنه لم يزك توسع أحياء السكن المغربي نحو الجنوب الشرقي، لأن أخْذُه بمبدأ التكامل الوظيفي فرض إلحاق هذا النوع من السكن بالأحياء الصناعية في شمال المدينة؛ وبذلك يكون الأمر الواقع الذي يتمثل في توسيع الأحياء الصناعية، قد فرض تحديد التوجه المستقبلي للمدينة في اتجاه المحمدية كما يظهر ذلك من خلال التصميم. ومن خلال حفاظه على التمييز بين أحياء المغاربة وأحياء الأوربيين، يكون "إيكوشار" قد جاء من أجل الحفاظ على الامتيازات المكتسبة من طرف الأوربيين بهذه المدينة، سواء عن طريق إضفاء المشروعية على مصالحهم المرتبطة بإنتاج المجال الحضري، أو عن طريق حماية وضعيتهم المتميزة داخل المدينة.

وبناء عليه فقد أسس ايكوشار وفريقه بالمخطط الجديد الذي تم وضعه، لمفهوم "الدار البيضاء الكبرى " بإدراج المحمدية في التصميم . كما أن جزءا هاما من المخطط تم تنفيذه في إطار السكن الاجتماعي لفائدة المغاربة، والتي استمر الاعتماد بها إلى ما بعد الإستعمار، بالإضافة إلى الطريق السيار الذي جاء به المخطط بين مختلف مكونات المدينة[280].

وهكذا فإن المجالات الهامشية الحضرية الداخلية قد عرفت شكلين كبيرين من السكن الجديد: الأول تميز بالبناء العمودي، والشكل الثاني الذي عرف تطورا كبيرا ارتبط بإسم صاحبه ايكوشار، في شكل وحدات سكنية من حجم 8*8 المعروفة بالوحدة الصحية موجهة لفائدة ساكنة الصفيح بسومة كرائية تتلاءم مع إمكانياتهم المادية، كما يظهر ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 2: وحدات إيكوشار السكنية من حجم 8×8

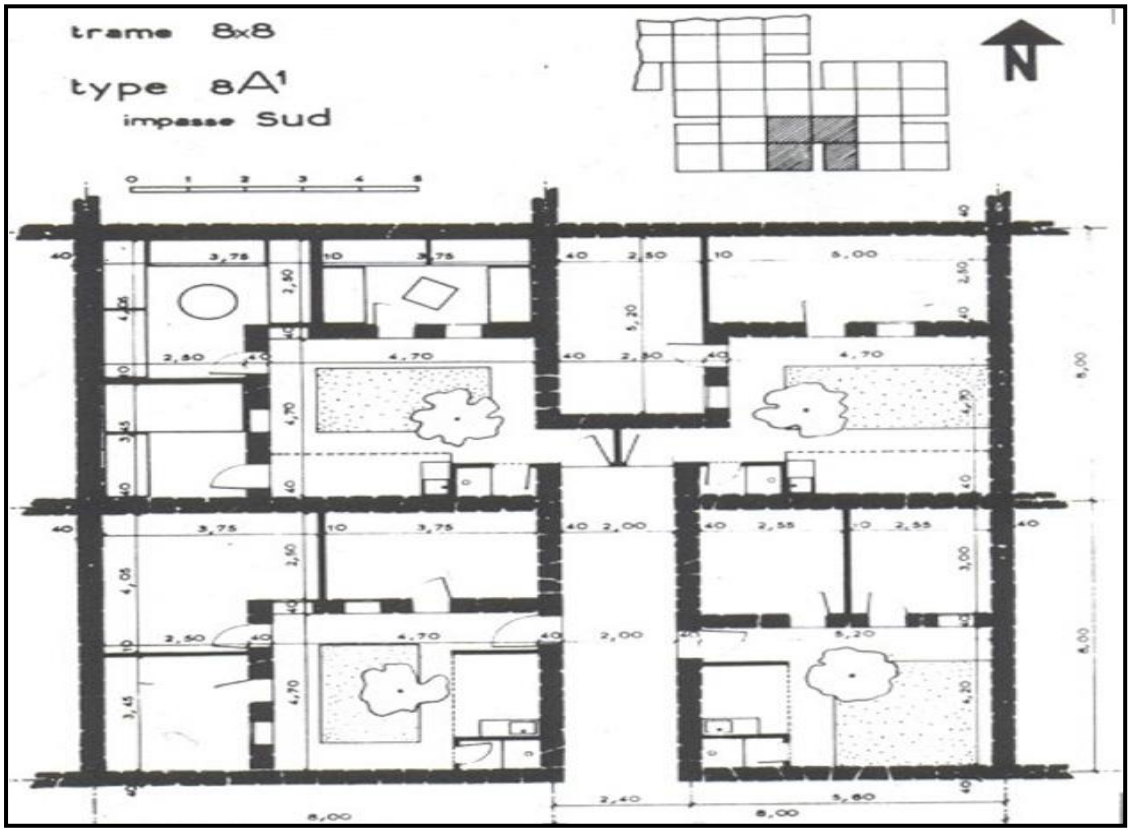

Source : Ecochard. M.(1955) *: Casablanca, le roman d'une ville*. Ed. De Paris.P. 105.

تمثل هذه الوحدات السكنية التي برمجها إيكوشار شبكات استقبال تراعي الجانب الصحي والوقائي للسكان من خلال التوفر على الماء الشروب والكهرباء.

[280] - *Région du Grand Casablanca, Territoire ; Défis et Ambitions, Inspection Régionale de l'Habitat, de l'Urbanisme et de l'Aménagement de l'Espace du Grand Casablanca.2010. P.37.*

نستخلص إذن أن التخطيط الحضري في عهد الحماية الفرنسية، اتجه نحو تهميش الساكنة المغربية وعزلها عن الساكنة الاوربية، وجعل الساكنة المغربية في خدمة الرأسمالية الصناعية الأوربية كما سطرتها سلطات الحماية، وقد وجدت في التخطيط الحضري وسيلة لتنزيلها على أرض الواقع، فكانت بذلك هذه المرحلة محطة لتأسيس الظاهرة الهامشية بالهوامش الحضرية الداخلية من مدينة الدار البيضاء، والمساهمة في التحولات السوسيو مجالية بالهوامش الحضرية الداخلية للدار البيضاء. فكيف تعاملت وثائق التخطيط الحضري ما بعد الاستقلال مع هذه الظاهرة؟

2-2-مرحلة ما بعد الاستعمار: المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية لسنة 1984: تشجيع نمو الهوامش الحضرية الداخلية.

إن تجربة التخطيط العمراني لمدينة الدار البيضاء بعد حصول المغرب على استقلاله، جاءت في شكل تصميم توجيهي مرفق بتصاميم للتهيئة تجلت مهمته في تحديد الاختيارات الأساسية للتوسع المجالي المستقبلي للمدينة، في مدة تقدر بحوالي 20 سنة، وذلك لمواجهة الاختلالات الحضرية الناتجة عن النمو غير المراقب لمدينة الدار البيضاء، التي ترتبت عنها أحداث 1981. وهو ما يدفعنا إلى التساؤل التالي: كيف ساهمت أحداث الدار البيضاء سنة 1981 في إعداد أدوات التخطيط الحضري، وفي سيرورة تعمير الهامش الداخلي؟ وما طبيعة السياسة الحضرية المتبعة بالمدينة بعد هذه الأحداث؟ ومادور هذه السياسة في التحولات المجالية والاجتماعية بالهوامش الحضرية الداخلية؟

إن محاولة الإجابة عن هذه الأسئلة، بقدر ما تقودنا إلى محاولة تجاوز ما رسمه المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية من توجهات وأهداف للمدينة البيضاوية، بقدر ما تدفعنا إلى فهم الميكانيزمات التي حركت التعمير بالهوامش الحضرية الداخلية للمدينة. حيث أن الأحداث التي شهدتها المدينة في يونيو 1981 ترتبت عنها نتائج متعددة على مستوى السياسة الحضرية التي تلت تلك الأحداث، منها: تسريع العمليات التي برمجتها الدولة قبل انفجار الأحداث: "حيث ساهمت التوترات الاجتماعية في تسريع وثيرة العمليات المبرمجة من طرف الدولة؛ أولا عبر تسريع تنفيذ سياسة السكن الاجتماعي التي وضعت ابتداء من المخطط الثلاثي 1977-1980, إذ تم إخراج 7000 مسكن لفائدة ساكنة الصفيح سنة 1987. كما عرف السكن الاقتصادي زيادة كبيرة في وثيرة البناء لفائدة الطبقات الاجتماعية القادرة على الأداء"[281]. كما يظهر ذلك من خلال الجدول التالي:

[281]- Rachik Abderrahmane(2002) : Casablanca, l'urbanisme de l'urgence. Imprimerie Najah eljadida. 1ére édition. Op.Cit. p 102.

الجدول رقم 28: وتيرة تطور إنتاج السكن بالدار البيضاء حسب المقاطعات بين 1986 و 1990

المقاطعة	1986	1987	1988	1989	1990
عين الشق	723	680	938	746	752
عين السبع	199	216	729	87	101
الفداء	43	75	364	160	177
آنفا	426	583	580	551	653
بنمسيك	607	727	598	513	413
الصخور السوداء	399	348	434	395	328
الحي الحسني	385	744	728	759	625
الحي المحمدي	316	287	273	243	306
المعاريف	297	583	1268	1263	1341
مرس السلطان	63	29	45	84	227
البرنوصي	864	917	1418	983	674
سيدي بليوط	354	400	776	496	314
سيدي مومن	114	978	575	492	1065
سيدي عثمان	7200	5597	1952	1209	1316
المجموع	11972	12564	10678	7979	8292

المصدر: مديرية الإحصاء 1991.

يكشف الجدول أعلاه أن المقاطعات الجنوبية استقبلت أكبر عدد من الوحدات السكنية، وذلك لأجل القضاء على أحياء الصفيح، والتحكم في المجال الهامشي الحضري الداخلي، الذي يعتبر مصدر التوترات التي عرفتها المدينة سنة 1981. فكانت بذلك هذه الإجراءات مساهمة في التحولات المجالية والاجتماعية بالهوامش الحضرية الداخلية بالدار البيضاء من خلال الكثافة السكانية المرتفعة بهذه المجالات، وتوطين ساكنة ذات أوضاع اقتصادية ضعيفة، والمساهمة في توسع المجال الحضري.

كما دفع ضغط الأحداث الاجتماعية في إعادة النظر في عدد من العمليات التي كانت مبرمجة، سواء بالتخلي عنها أو بإعادة تكييفها. وهكذا فعملية إعادة هيكلة الحي الصفيحي لابن مسيك تم التخلي عنها، ليتم بعد ستة أشهر من الثورات الاجتماعية 1981 تبني عملية إعادة الإسكان لفائدة الحي الصفيحي. كما تم التهيئ السريع للمخطط التوجيهي (1984-1981) وتصاميم التهيئة الجماعية (1989-1987) والمصادقة النهائية عليه لأول مرة منذ الاستقلال"[282] .

[282]- Rachik Abderrahmane (2002) : Casablanca, l'urbanisme de l'urgence. Imprimerie Najah eljadida. 1ére édition. Op.Cit. p 102.

ومنه نستنتج أن التخطيط الحضري لفترة الاستقلال من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية لسنة 1984 قد لعب دورا كبيرا في بناء مجتمع الهوامش الحضرية الداخلية، من خلال الدفع بالحركة العمرانية السريعة بهذه المجالات عبر تسريع وتيرة إنتاج السكن الاجتماعي والاقتصادي لفائدة ساكنة الصفيح ولفائدة الفئات الاجتماعية محدودة الدخل، مما ساهم في تضخم عدد السكان التي تطلب تأطيرها توطين تجهيزات إدارية ذات بعد أمني.

3-عمليات جديدة غير مبرمجة ولكن فرضتها الأحداث والتي شكلت تعميرا ذو خصائص أمنية:

يمكن أن نشير هنا أولا، إلى وصاية وزارة الداخلية على مصلحة التعمير وتهيئة التراب، والتي كانت تابعة في الماضي لوزارة السكنى. ولمراقبة الحقل السوسيو مجالي، تم اعتماد تقطيع إداري جديد للمجال البيضاوي، وتم تنفيذه سريعا في ظرف شهر بعد الأحداث (أربعة عمالات سنة 1981-خمسة عمالات سنة 1985-ثم سبعة عمالات سنة 1992 ثم سبع عمالات مقاطعات سنة 2003). مما سمح بتوطين تجهيزات إدارية مهيكلة في قلب ثلات مجالات هامشية يهيمن عليها السكن الاقتصادي والاجتماعي. وقد تمت تقوية هذا التقطيع الإداري بالرفع من عدد المقاطعات ودوائر الأمن وبحضور الشرطة لأول مرة في المجال الهامشي[283].

إن مجموع هذه العمليات نفذت في إطار تعمير استعجالي، الذي ارتبط بالضغط الاجتماعي على الدولة في أفق الحصول على السلم الاجتماعي. غير أن هذا الضغط لا يمكن أن يتم إلا في إطار سياسة كانت في طور الإنجاز. مما يسمح بإعادة التفكير في السياسة الحضرية المتبعة، وتسريع تدخل الدولة في النسيج الحضري الهامشي الذي ظل مهملا لمدة طويلة[284].

جاء المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية إذن متناسقا مع الأحداث الاجتماعية لسنة 1981. فقد أخذ المخطط في الحسبان الهاجس الأمني والتخفيف من التباينات على مستوى السكن؛ ولضمان ترجمة تلك الأهداف عهدت الدولة إلى وزارة الداخلية أمر تنفيذ تلك المشاريع، هذا الجهاز الذي يمثل اجتماعيا ورسميا كمرادف "للنجاعة السياسية". وبما أن المدينة تمثل رهانا سياسيا على جانب من الأهمية بعد أحداث 1981، ألحقت مصلحة التعمير والتهيئة الترابية بوزارة الداخلية سنة 1985. وبعد إقصاء وزارة السكنى أصبحت وزارة الداخلية تشرف على الوكالة الحضرية[285] المحدثة سنة 1984، والتي تتولى

---

[283]- Document élaboré par l'inspection Régionale du MHUAE- Région du Grand Casablanca. 2010.

[284] - Idem. P.105.

[285]- يسير الوكالة الحضرية للدار البيضاء مدير عامل تابع لوزارة الداخلية و يوجد على قدم المساواة مع والي المدينة فهو الممثل المحلي للحكومة.

وظيفة التدبير المجالي والعمراني للمدينة وإعداد وثائق التعمير ومراقبة تنفيذها، "لتسهر على حسن تنفيذ سياستها وقياس مستوى الاشباع وما يحرك التوتر وعدم الرضا"[286]، فتم تنفيذ برامج السكن الاجتماعي بطريقة مستعجلة منذ سنة 1983، أي قبل المصادقة على المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية وقبل إحداث الوكالة الحضرية للدار البيضاء.

غير أنه مع نهاية سنوات الثمانينيات، تخلت الدولة عن سياسة السكن الاجتماعي، المبنية على توزيع المساكن الفردية لأسر الصفيح. ففي سنة 1987 تم إحداث شركة جديدة من طرف وزارة السكنى هي شركة "التشارك"، التي عملت على إعادة إسكان ساكنة الصفيح، بفتح شقق بالعمارات حيث السكن الجماعي[287]، ويرتبط هذا التحول بالوضع الاقتصادي الذي ميز البلاد مع تطبيق سياسة التقويم الهيكلي سنة 1983، حيث تخلت الدولة عن القطاعات الاجتماعية ومنها قطاع السكن، مما عمق من من التهميش الذي ميز الهوامش الحضرية الداخلية، كما تخللت سياسة الدولة تغييرات على مستوى المؤسسات المشرفة على إنعاش قطاع السكن، فتمت هيكلتها بإحداث مجموعة التهيئة العمران سنة 2007، لتنفيذ سياسة الدولة في مجال السكن، فعمدت الدولة إلى توزيع بقع يتولى السكان بناءها وفق شروط الاستفادة من عمليات إعادة الإسكان.

يظهر مما سبق الحيرة التي ميزت تدخلات الدولة بالهوامش الحضرية الداخلية، من خلال العمليات العمرانية المرتبطة بالسكن الاجتماعي، مما جعل التخطيط ينساق مع هذه العمليات، وانساق مع التخطيط الحضري الذي ميز عهد الحماية، مما جعل التحول الذي ميز هذه المجالات يتخذ صبغة استمرارية، أي التحول في إطار الثبات، بمعنى آخر أن الحمولة السكانية التي ميزت هذه المجالات احتفظت بتركيبتها الاجتماعية لخدمة النشاط الصناعي المتمركز في المجالات، في حين التحول كان مجاليا إذ توسعت المساحة المبنية ببرامج السكن الاجتماعي الكثيف، كما انفتحت هذه المجالات على نوع آخر من السكن وهو السكن غير القانوني بحمولته الاجتماعية.

---

[285] - Rchik, A, (1998) : *Politique urbaine et espace périphérique à Casablanca, le cas de Ben M'sik-Sidi Othmane*. Op.Cit . P 34.

[286]– بول كلافال (1990) : المجال والسلطة. ترجمة عبد الأمير إبراهيم شمس الدين. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. ص. 67. مرجع سبق ذكره ، ص 6.

[287]- Najmi.E (2018): Casblanca *: De la ville projet urbain à la ville projet social ; Quelle lecture des documents d'urbanisme* ; Revue Espace Géographique et Société Marocaine. n° 22 Juin 2018. P .P 35- 50. P . 46.

3-تباين المجالات الهامشية الحضرية الداخلية بين السرية و القانونية

"تعتبر الكثافة والقيم العقارية وأثمنة الكراء وإمكانية الوصول والسلامة الصحية والاعتبارات الجمالية، هي التي تحدد مدى جاذبية كل منطقة من مناطق المدينة باعتبارها أماكن للاستقرار بالنسبة لمختلف شرائح السكان"[288]. غير أن المجالات الهامشية الحضرية الداخلية للدار البيضاء تتداخل فيها هذه العناصر بشكل يجعل من المعطيات المحددة للاستقطاب بهذه المجالات تتراجع إلى مستوى القيمة العقارية التي تجعل الولوج إلى السكن يتم بطرق متعددة.

3-1- الهراويين الشمالية بمقاطعة سيدي عثمان و المكانسة بمقاطعة عين الشق: سوق عقارية سرية

يشكل السكن الهامشي ظاهرة تميز الهوامش الحضرية الداخلية لمدينة الدار البيضاء، كما هو الشأن بالنسبة لدواوير الهراويين الشمالية والمكانسة، فقد شكلت هذه المناطق لمدة طويلة منطقة فلاحية، فإلى حدود سنوات السبعينيات كانت تتشكل هذه المجالات من مساكن ريفية من نوع " الزريبة". في حين أن نواتين للسكن تجمعت على شكل دواوير بالهراويين وهي حالة دوار "خربوش" و دوار " بعيز". وتتخذ هذه الدوابر مظهر السكن السري المعروف بالعشوائي أو السكن غير القانوني. و قد سجلت الفترة 1970-1980 ميلاد نوايا جديدة وارتفاع كثافة الدواوير الموجودة.

هذه الدينامية أخذت منعطفا جديدا منذ سنوات التسعينيات، وهي الفترة التي عرف فيها التعمير بالهراويين وتيرة سريعة، كما يظهر ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 29: تطور ساكنة بعض الجماعات القروية المغذية للهوامش الحضرية الداخلية بين 1994 و 2004

الجماعات	1994		2004	
	عدد السكان	عدد الأسر	عدد السكان	عدد الأسر
الهراويين	16135	3062	52862	10806
بوسكورة	22818	4125	92259	19709
دار بوعزة	45177	8167	115367	25507

المصدر: مديرية الإحصاء 2004.

[288]- عبد الرحمن المالكي(2016): مدرسة شيكاغو ونشأة سوسيولوجيا التحضر والهجرة. أفريقيا الشرق، الدار البيضاء ص 218. مرجع سبق ذكره، ص 31.

يظهر من خلال الجدول التطور العددي للسكان بالهوامش الحضرية الداخلية، مما ساهم في تزايد الطلب على السكن، وتنامي السكن غير القانوني بهذه المجالات، مما تطلب تدخلا قويا من طرف السلطة العمومية سنة 1996 لوقف التوسع السريع للسكن الهامشي الذي تطور خارج القواعد العمرانية والتخطيط الحضري. ورغم ذلك فإن ظاهرة السكن الهامشي بالهراويين استمرت من خلال الحجم الديمغرافي الذي تحتويه دواوير الهراويين، وحسب التقطيع الإداري لسنة 2003 فإن الساكنة المحلية تتوزع على 16 دوارا في المجموع.ألحقت بمقاطعة مولاي رشيد ومقاطعة سيدي عثمان.

وتعتبر أحياء الهراويين الشمالية الأكثر كثافة وهي أولاد هراو، أولاد خشان، بوسلهام، خربوش، أولاد العربي، أولاد غانم، أولاد زهرة، بعيز. وتمتد هذه الأحياء على مساحة 300 هكتار[289]. ولا ينحصر السكن غير القانوني في الهراويين الشمالية التابعة إداريا إلى مقاطعتي سيدي عثمان ومولاي رشيد، بل يطبع كل المجالات الهامشية الحضرية الداخلية كأحياء المكانسة، التي ألحقت إداريا بالملحقة الإدارية الحسنى الجنوبية التابعة لمقاطعة عين الشق، وتمتد المنطقة على مساحة جغرافية تناهز 200هكتار[290].

صارت منطقة لتوافدات سكانية مهمة أمام غياب الضوابط القانونية للتعمير والبناء، ولسهولة الحصول على عقارات. فشكلت الإطار المناسب لاستقبال العائلات الفقيرة سواء داخل المجال الحضري، أو من خارجه. فاحتوت المنطقة حوالي 5487 أسرة[291]، أي ما يعادل 27435 نسمة تقريبا بكثافة سكانية تعادل 13717,5 ن/ كلم ². في حين أن معدل الكثافة في مقاطعة عين الشق يصل إلى 6986ن/ كلم² ، أي أن المنطقة تضاعف كثافة العمالة. يرتبط هذا الانفجار السكاني في ظل التطور العمراني الذي عرفته مدينة الدار البيضاء بهوامشها مع الأزمة التي عرفها قطاع السكن، حيث لم يستجب العرض لحاجيات الطلب والمضاربة العقارية.

من خلال ما تقدم تتجلى مظاهر التهميش على المستوى الاجتماعي والمجالي، مما يحرك مفهوم الإقصاء بمظاهره السوسيو اقتصادية بهذه المجالات من بطالة، ومهن غير قارة وغياب شروط السكن. وبالتالي فإن هامشية هذه المجالات تتصل بواقع مفروض مرتبط بالتوسع العمراني غير المتحكم، حيث تجاوزت المساحة التي تم تعميرها بمقاطعة عين الشق لما تم التخطيط له، فقد حدد المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية لسنة 1984 المساحة المفتوحة للتعمير في أفق 2004 في 1538,6هكتار غير أن المساحة التي تعميرها تجاوزت ذلك بانحراف معياري بلغ 95,25% ووصل هذا المعدل بسيدي معروف

---

[289]– مونوغرافية مقاطعة سيدي عثمان 2018.

[290]– مونوغرافية مقاطعة عين الشق 2018.

[291]- وزارة الداخلية، عمالة مقاطعة عين الشق، قسم التعمير 30 أبريل 2017 .

323,32% [292]، ويرتبط هذا الضغط العمراني الكبير بالتحولات الديمغرافية المرتبطة بعمليات السكن الاقتصادي، وعدم قدرة الفئات معدومة الدخل من الولوج إلى السكن، فتصبح المجالات المحيطة مكانا لاستقرار هذه الفئة من السكان, مما يعمق من الفجوة المجالية بين هذه المجالات وباقي المجالات المكونة لمدينة الدار البيضاء[293].

غير أن المنطقة عرفت تحولات عمرانية مع المخطط التوجيهي الأخير لسنة 2010،حيث استفادت منطقة المكانسة من عملية إعادة الهيكلة على غرار الهراويين الشمالية، بعدما صارت تابعة رسميا لمقاطعة عين الشق منذ 2009[294].

ولتنفيذ عملية إعادة الهيكلة، أسندت الجماعة الحضرية للدار البيضاء باعتبارها صاحبة المشروع، هذه العملية في إطار التدبير المفوض لشركة " ليدك إنماء" للقيام بأشغال الربط بشبكة الماء و الكهرباء والصرف الصحي/ التطهير. أما التجهيز الطرقي فأسندت لفائدة مجموعة التهيئة العمران بموجب اتفاقية شراكة منذ 2004، بتكلفة إنجاز بلغت قيمتها 40 مليون درهم وتمت العملية في شطرين:

الشطر الأول: خصص للتجهيز الطرقي والربط بقنوات الصرف الصحي والإنارة العمومية.

الشطر الثاني: خصص لفائدة الأحياء غير المجهزة بتوفير الشبكة الطرقية[295].

إن ما يمكن أن نستخلصه من خلال هذه الإجراءات المتصلة بالفاعل العمومي في إطار التخطيط الحضري بالهوامش الحضرية الداخلية، والساكنة المحلية التي تعيش بهذه المجالات هو أن الصراع بين الطرفين على مستوى المجال أكْسب هذه المجالات هوية مجالية هامشية تتسم بضعف الإطار المبني، وهيمنة المظاهر السلبية المؤثرة على البيئة الحضرية، خاصة وأن الاعتراف القانوني بها من طرف السلطة هو تأكيد على هذا الطراز من البناء في المشهد الحضري ضمن المكونات الأخرى من البنايات المميزة لهذا المجال.

3-2- عملية السلام 1 و 2 بمقاطعة سيدي مومن: قانونية الملكية العقارية في إطار إعادة الإسكان

تعرف مقاطعة سيدي مومن تحولات هامة خاصة على مستوى المشهد العمراني منذ 2004، فإذا كانت ظاهرة الصفيح قد برزت بمقاطعة سيدي مومن في بداية العهد الاستعماري بمستويات مختزلة وضعيفة، فقد صارت فيما بعد متعددة الأشكال ومتشعبة الأبعاد. هذه الوضعية جعلت المقاطعة عاجزة

---

[292] - Agence urbaine de Casablanca :*Evaluation prospective du SDAU de 1985 de la région du Grand Casablanca*.2007 . P. 39.

[293] -Idem. P. 43.

[294]- وزارة الداخلية، عمالة مقاطعة عين الشق، قسم التعمير 30 أبريل 2017.

[295]– عمالة مقاطعة عين الشق، قسم التعمير 30 أبريل 2017.

عن تحقيق تنمية مستديمة وتوازن اقتصادي واجتماعي وبيئي. فإلى حدود سنة 2003 كان تراب المقاطعة يعج بأنواع مختلفة من السكن، لكن تبقى دور الصفيح الأكثر حضورا داخل نسيجها الحضري، إذ تغطي 30 % من تراب المقاطعة،[296] ويرجع هذا الوضع إلى طبيعة هذا المجال الهامشي، فهو قديم الاستيطان منذ العهد الاستعماري، حيث كانت تقطن به مجموعة من الدواوير. غير أنها توسعت فشكلت مجالا خصبا للسكن الفوضوي الصفيحي باعتباره مجالا انتقاليا قادرا على استقطاب توافدات جديدة من الساكنة التي اعتادت نمط الحياة الريفي. كما أن اكتساح الصفيح لمجال المقاطعة، قد ظهرت بوادره الأولى خلال الخمسينيات من القرن 20، وذلك نتيجة إحداث وحدات صناعية داخل منطقة عين السبع؛ وبهذا تكون ظاهرة الصفيح ارتبطت بحركة التصنيع التي عرفتها المنطقة، حيث عمل العمال على بناء هذا النوع من السكن. وقد احتلت أحياء الصفيح بهذه المقاطعة مساحة مهمة تقدر ب 85 هكتار، إذ نشأت وتنامت بصفة تلقائية داخل فضاء أنسجة عمرانية مختلفة[297].

وقد شكلت هذه المساكن بنفس المقاطعة إكراها حال دون التدبير المعقلن لمجال سيدي مومن، خاصة المساكن الصفيحية المتمركزة في وسط المجال الحضري للمقاطعة، حيث عرقلت إنجاز عدد من المرافق العمومية المحددة بمقتضى وثائق التعمير. وأمام هذه الوضعية المزرية عملت مجموعة التهيئة العمران بتفويض من كتابة الدولة في الإسكان سنة 2001، في إعادة إسكان جزء من قاطني دوار " طوما " إلى جانب " الرحامنة " و " زرابة ". إلا أنها واجهت عراقيل ارتبطت بصعوبة اقتناء أراضي الخواص؛ غير أن هذا المشروع أسند سنة 2004 إلى الشركة الوطنية للتجهيز والبناء، التي أشرفت على عملية إعادة الإسكان في مشروع السلام بأهل الغلام، في أراضي تعود ملكيتها للدولة، وتوقعت هذه المؤسسة إنجاز 2050 بقعة ستخصص لإعادة الإسكان، والتي يستفيد منها 5000 أسرة من قاطني دوار " طوما " و "زرابة"[298]. إلا أن تحولات ميزت البناء التنظيمي للشركة خلال نفس السنة، إذ أدمجت في مجموعة التهيئة العمران "فتبنت هذه الأخيرة المشروع، وخصصت له 366 مليون درهم، يساهم فيه الصندوق التضامني للسكن ب 102 مليون درهم، على مساحة قدرها 70 هكتار وذلك من أجل إنجاز 1943 بقعة والتي سيستفيد منها 1670 أسرة"[299]؛ ويحصل المستفيدون من المشروع من بقعة أرضية مساحتها 84م²

---

[296]– مونوغرافية مقاطعة سيدي مومن 2016.

[297]– نفس المرجع السابق.

[298] – Aourach ; *Bulletin du secrétariat de l'Etat à l'habitat*, n° 30 , Septembre 2002, n° réservé « ERAC » , Nord- Ouest.

[299] - Idem.

لبناء مسكن مكون من سفلي وثلاث طوابق لكل مستفيدين. بمعنى أن كل مستفيد سيحصل على طابقين، وحدد سعر البقعة في 70000 درهم، حيث تؤدي كل أسرة 35000 درهم، أما المبلغ المتبقي فتدفعه الدولة للوصول إلى الثمن الحقيقي للبقعة. كما تم إحداث بقع للموازنة المالية عددها 145 بقعة، تحتوي كل منها على 300م² تم تفويتها للخواص، إلى جانب إحداث 93 بقعة من أجل أغراض صناعية والتي تصل كل بقعة منها 800 م²[300].

يستشف من هذا الوضع أن سياسة الدولة في مجال إعادة الإسكان، لم تتراجع عن السياسة الاستعمارية في مجال التخطيط الحضري حيث يتم تكوين خزان من اليد العاملة التي توفرها الساكنة المستفيدة من عمليات إعادة الإسكان، كما أن سياستها العمرانية تفرض على السكان المساهمة في تكاليف بناء القطعة الأرضية، كما أن إدراج القطاع الخاص في السكن الاجتماعي ينم عن هذا التوجه الرأسمالي لدعم قطاع صناعة البناء.

وفي نفس العملية العمرانية استفادت ساكنة دوار "السكويلة"من عملية إعادة الإسكان، إذ وصل عدد المستفيدين 5800 أسرة من قاطني الحي الصفيحي. والجدول التالي يقدم التركيبة السكانية للحي الصفيحي السكويلة المستفيدة من مشروع "السلام":

الجدول رقم 30: وضعية العائلات المركبة بدوار السكويلة

عدد العائلات القاطنة بالبراكة الواحدة	عدد البراريك	النسبة المئوية %	عدد لأسر	النسبة المئوية %
عائلة واحدة	4216	83,09	4216	67,68
عائلتان	635	12,51	1270	20,39
3 عائلات	170	3,36	510	8,19
4 عائلات	38	0,75	152	2,44
5 عائلات	11	0,22	55	0,88
6 عائلات	3	0,6	18	0,29
8 عائلات	1	0,02	8	0,13
المجموع	5074	100	6229	100

المصدر: مجموعة التهيئة العمران، 2004.

[300]– مجموعة التهيئة العمران، 2004.

ما يميز هذه الساكنة هو ارتفاع معدل الفقر إذ يصل 3,2% وتصل شده الحرمان35,4[301]%، وقد أدى هذا الوضع بالعديد من الأسر التي استفادت من المشروع إلى اختيار أسلوب "الشراكة" بإدخال عنصر ثالث غير مستفيد من هذه العملية، يتولى بناء المسكن ويستفيد من طابقين، في حين تقتسم العائلتين المستفيدتين الطابقين المتبقيين.

نستنتج من خلال هذه العمليات المرتبطة بعمليات إعادة الإسكان، رغم حيازتها القانونية في إطار التملك، فإنها تطرح صعوبات على مستوى العلاقات الاجتماعية، خاصة وأن الوحدة السكنية الواحدة تتميز بتعدد القاطنين بها، كما تطرح مستوى آخر من الهامشية يتعلق بضعف المساحة المخصصة للأفراد في المسكن، وهكذا فإن التحولات المجالية التي ميزت مجال سيدي مومن على مستوى البناء العمراني بتراجع مساحة السكن الصفيحي، فإنها ساهمت في استقرار الهامشية على مستوى ظروف السكن، خاصة وأن التركيبة السكانية تتميز بتساكن عدد من الأسر. وإذا كان هذا النوع من العمليات قد ساهم في التحول المجالي واستقرار التركيبة الاجتماعية، فما دور النوع الثاني من العمليات العمرانية في التحولات المجالية بالهوامش الحضرية من مقاطعات الجنوب؟

3-3- عملية النسيم بليساسفة: ملامح جديدة للسياسة العمرانية بالهوامش الحضرية الداخلية البيضاوية

ترتبط عملية النسيم والتشارك بمقترحات المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية لسنة 1984، "وأجرأة عمليات التهيئة الخاصة بتخفيف كثافة المدينة القديمة، وتأهيل المركز وتسهيل حركة المرور داخله وبينه وبين الأقطاب المختصة،"[302] وتوزيع هذه الساكنة في هوامش متباعدة يتطلب الربط بينها عبر خطوط النقل الحضري في مدة زمنية ليست بالقصيرة. ولتبرير هذا الاختيار تم اقتراح "مشروع المحج الملكي الذي جاء كعملية استهدفت تجديد النسيج الحضري لمركز المدينة البيضاوية والقضاء على جميع أشكال السكن غير اللائق"[303]، بما في ذلك النموذج الذي تمثله المدينة القديمة، التي تعبر بعمارتها على نموذج السكن الذي تنتمي إليه والمرحلة التي تميزها.

وقد أنيطت للوكالة الحضرية للدار البيضاء مهمة تتبع الأشغال والقيام ببحث سوسيو اقتصادي بالمنطقة. "ولتسريع عملية الإنجاز أسست "الشركة الوطنية للتهيئة الجماعية" سنة 1991 داخل الوكالة

---

[301]– المندوبية السامية للتخطيط، إحصاء 2014.

[302] - Agence urbaine de Casablanca :*Evaluation prospective du SDAU de 1985 de la région du Grand Casablanca*.2007 . P. 68.

[303] - *Schéma dircecteur d'aménagement urbaine de Casablanaca 1984 , Rapport justificatif.*

الحضرية واستقلت عنها سنة 1995 تحت وصاية بإشراف وزارة الداخلية. وقد أسندت للشركة مهمة التجديد الحضري وكل ما يرتبط بها من تعويضات للأسر االمشمول سكنهم بالهدم والإسكان في النسيم، الإقتناء العقاري، البيع"[304]. ومن أجل إنجاح مهمتها الحضرية والاجتماعية، فقد استفادت الشركة من "مساهمة مالية من صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية و البالغة 500 مليون درهم، بهدف تسريع وتيرتها من أجل تجديد وإعادة تأهيل المجال الحضري، خاصة فيما يتعلق بإعادة الإسكان بشروط تفضيلية. وقد تم تحويل المبلغ لفائدة " الشركة الوطنية للتهيئة الجماعية" في غشت 2001،"[305] ومن هنا تظهر أهمية المشروع القائم على تجديد المركز والممتد على مساحة 50هكتار، "فتقريبا 100.000 نسمة سيتم نقلها، وحوالي 81 % من الأسر تكتري مساكنها، بينما أقل من 10 % منها تملكها. وقد شرع في عملية الترحيل ابتداء من سنة 1995 بعدما تم تقويم المبلغ في الثلث الذي ستدفعه الأسر، للحصول على الشقة بينما تتحمل الشركة الباقين، والجدول التالي يبين خصائص السكان الذين شملتهم عملية المحج الملكي بالمركز:

الجدول رقم 31: الخصائص السوسيو اقتصادية لمجموع المنطقة المدمجة في المحج الملكي

عدد الأسر	عدد السكان	متوسط جدم الأسر	عدد المباني	عدد المحلات التجارية	وضعية استغلال السكن		
					المكترون	اصحاب الزريبة	الملاك
19722	97029	5,2	6140	2569	81% مقيمون بالمجان	12%	7%

المصدر: الشركة الوطنية للتهيئة الجماعية، 1995.

يبرز الجدول حجم السكان المعنيون بعملية الترحيل من المركز بالمدينة القديمة، كما تتمز الساكنة بضعف مستواها الاقتصادي وهشاشتها الاجتماعية، مما سيجعل من هذه الأوضاع مؤثرا على المجال الذي ستسقر به في الهوامش الحضرية الداخلية.

هكذا بدأت العملية بترحيل 530 أسرة في شقق اقتنتها الشركة الوطنية للتهيئة الجماعية من شركة التشارك بحي الولاء بمقاطعة سيدي مومن"[306]، في حين وصل عدد الأسر التي تم ترحيلها إلى

[304]– الشركة الوطنية للتهيئة الجماعية، 1996.

[305]– نفس المرجع السابق.

[306]– البحث السوسيو اقتصادي للأسر المنجز من طرف الشركة الوطنية للتهيئة الجماعية 1991.

مشروع النسيم 2193 أسرة، أي ما يقارب 12000 نسمة وهو ما يمثل 10 % من مجموع المنطقة،"[307]، ويمتد المشروع على مساحة 320 هكتار. وتصنف عملية النسيم ضمن العمليات المعقدة في إطار التجديد الحضري. فقد جاءت متعددة الأهداف في سياق القاعدة التقليدية بخلق قطعة من مدينة[308].

وبذلك فالسياق الذي أنتجت فيه هذه العملية العمرانية، ارتبطت بالمشهد الدامي الذي ميز مدينة البيضاء سنة 1981. فكان لتشديد المراقبة المجالية الموجه في اتجاه التعمير نحو المنطقة دون اعتبار لحاجيات الساكنة من المرافق الضرورية وشروط الحياة الحضرية. "وقد استفاد من هذه العملية ساكنة متعددة، منهم المشمولون بالهدم في إطار مشروع المحج الملكي، والمتضررون من فيضانات حي بوجدور سنة 1996 وقاطنوا الصفيح بمجال النسيم والخواص من موظفي الشركة الوطنية للتهيئة الجماعية والتعليم موظفي المقاطعة"[309]. أما المعنيون بالمشروع فقد قامت الشركة بتوزيع الشقق بناء على معيار حجم الأسرة ووضعية الاستغلال السابقة والقدرة على الأداء كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم 32: أنواع و أسعار الشقق الموزعة على الأسر بمشروع النسيم

نوع الشقة	النسبة %	المساحة ب م^2	ثمن البناء بالدرهم	ثمن البيع بالدرهم
F1	14	35	103.000	35000
F2	25	45	126.000	45000
F3	54	56-62	148.500	65000
F4	7	65-72	225194	85000

المصدر: الشركة الوطنية للتهيئة الجماعية، 1995.

يكشف الجدول السوق العقارية لمشروع النسيم الموجه لفائدة ساكنة المدينة القديمة المعنية بمشروع المحج الملكي، وهي سوق منخفضة التكلفة، غير أن الأسر غير قادرة على الأداء، إذ تتميز بضعف مستواها الاقتصادي وممارستها لأنشطة غير متيحة للدخل القار، مما سينعكس على علاقة هذه الساكنة بالمجال. كما أن لسياسة التقويم الهيكلي التي التزم المغرب بتنفيذها منذ 1983، جعل الدولة تغير من سياستها على مستوى السكن الاجتماعي، فإلى جانب المؤسسات الساهرة على تنفيذ سياسة الدولة بالهوامش على مستوى السكن الاجتماعي حصل القطاع الخاص على تحفيزات ضريبية لإنعاش السكن

[307]– الشركة الوطنية للتهيئة الجماعية: أنشطة، مهام، آفاق، 2003.

[308] - Chaline Claude (1999) : *Régénération urbaine*. Que sais-je ? Edition. P.U.F. 1er édition. Paris. P 127. P.60.

[309]– الشركة الوطنية للتهيئة الجماعية: أنشطة، مهام، آفاق، 2003.

بالهوامش الحضرية الداخلية، مما يدل على المبادرة الحرة في تنفيذ السياسة الاجتماعية على مستوى السكن. وهو ما سينعكس على البنية التجهيزية بالهوامش التي لم تعد سوى مجالات لاستقبال أشكال من السكن الاجتماعي لفائدة الطبقات الاجتماعية الفقيرة مع حضور للطبقات الاجتماعية القادرة على الأداء.

والخلاصة أن السياسة العمرانية التي تبنتها الدولة منذ سنوات الثمانينيات، شكلت إطارا خاصا غير من ملامح الهوامش الحضرية الداخلية ومن وظيفتها داخل النسيج الحضري. بل صارت الهوامش الحضرية الداخلية نموذجا لأزمة متعددة الأبعاد، هذه الأزمة تشكل مرادفا لمفهوم العجز الحضري.

خاتمة الفصل الرابع

نستخلص مما سبق أن التحولات التي شهدتها الهوامش الحضرية الداخلية لمقاطعات الجنوب من مدينة الدار البيضاء، تراوحت بين التحول المخطط في إطار سياسة الدولة الترابية والأمنية، والتحول التلقائي الذي يرتبط بالفاعل اليومي الذي يعيش في المجال، مما جعل التحولات تتسم بالاستمرارية وذلك بالحفاظ على خصائص وهوية هذه المجالات من جهة، واستمرارية الاستراتيجيات المسؤولة عن التحول.

وهكذا فإن تدخلات الدولة على مستوى التأطير الترابي ساهمت في خلق هيكلة مجالية تميزت بتحولات اجتماعية تجلت في الرفع من عدد السكان بالهوامش الحضرية الداخلية وفي إدماج فئات اجتماعية ذات أوضاع اقتصادية متدنية، ولم يكن لتدخلات الدولة عبر آلية التأطير الترابي بريئا من كل مصلحة، فقد كان لتواتر هذه التدخلات دور كبير في تفكيك المدينة إلى وحات صغرى قصد التحكم أكثر في المجال، ودور في تنقيل الأزمة بين المقاطعات بالهوامش الحضرية الداخلية.

ولم تقل العمليات العمرانية المبرمجة أهمية في التحولات بالهوامش الحضرية الداخلية بمقاطعات الجنوب عن أهمية التأطير الترابي، بل جاءت بشكل متناسق مع هياكل التأطير، فكل عملية عمرانية تكون محملة بساكنة تحدد التركيبة الاجتماعية لهذه المجالات، فرغم الدور الذي لعبته في تقليص نسبة السكن غير اللائق، فإن المقاربة التقنية لهذه العمليات ساهمت في بلورة مشروع مجتمعي قائم على التكديس دون اعتبارات لشروط السكن والمساحة الخصصة لكل فرد في المسكن، خاصة وأن هذه الساكنة تتميز بارتفاع عدد الأفراد في الأسرة.

ونظرا للوضعية العمرانية التي ميزت المجال الحضري منذ عهد الحماية من حيث التوسع الفوضوي، فقد شكل التخطيط الحضري آلية أخرى من آليات التحول المجالي بالهوامش الحضرية الداخلية من المدينة، فإذا كان التخطيط الحضري خلال المرحلة الاستعمارية تميز بتكريس الهامشية واستغلال اليد العاملة بتوطينها بعيدا عن الأحياء الأوربيين قرب المصانع، فإن التخطيط الحضري خلال الاستقلال لم ينحرف عن التوجه الذي ميز المرحلة السابقة، حيث كرس الهامشية بغطاء اجتماعي من خلال عمليات إعادة الإسكان قرب المصانع، وكان لدخول القطاع الخاص إلى سوق السكن دور كبير في تنامي الهامشية في أبرز تجلياتها من خلال السكن غير القانوني الذي توسع بشكل كبير في الهوامش الحضرية الداخلية، مما جعل الدولة تعترف بهذا النوع من السكن كمكون من مكونات المجال الحضري,

خاتمة الباب الأول

سعت دراسة الدينامية المجالية للهوامش الحضرية الداخلية بالدار البيضاء في هذا الباب، إلى تتبع التسلسل الزمني لظهور وتطور هذه المجالات منذ القرن الماضي. مستحضرة الآليات التي تحكمت فيها، والمتمثلة في توجهات الدولة في ميدان التخطيط العمراني والتأطير الإداري وفي تطور توزيع السكان، ومدى تأثير هذه الآليات في تحولات الهوامش الحضرية الداخلية على مستويي الشكل والمضمون.

فقد كشفت الدراسة على أن تطور المجال المبني ارتبط في فترة الحماية بالمشروع الثقافي الذي سخر لخدمة المصالح الأوربية الاقتصادية والاجتماعية وإهمال الساكنة المغربية التي شكلت نوايا التهميش في الأحياء الصفيحية، غير أن تنامي الظاهرة على مستوى المجال والحجم السكاني طرح مشاكل أمنية وسياسية لسلطات الحماية، التي ارتأت حل المشاكل الاجتماعية للسكان المغاربة بالحفاظ على التصور العام الأولي، القائم على الفصل السوسيومجالي بين السكان المغاربة والأوربيين بتوجيه توسع المدينة نحو الشمال الشرقي لربطها بالأحياء الصناعية قصد توفير اليد العاملة الضرورية لهذا النشاط، فاتخذ توسع المدينة شكلا خطيا مغايرا لما وضعه بروست الذي اتخذ شكلا إشعاعيا.

غير أنه مع مرحلة الاستقلال ومع ما واكب هذه المرحلة من إخراج لوثائق التعمير وتغير الحدود الإدارية قصد التحكم في المجالات الهامشية الحضرية الداخلية، تضاعف المجال المبني مع تراجع الدولة في المساهمة في إنتاج السكن لفائدة المنعشين العقاريين من القطاع الخاص، فتمدد المجال السكني وتغير المحتوى الاجتماعي للهوامش الحضرية بتنوع أصناف السكن، وذلك بهدف تفكيك التجانس الاجتماعي الذي ميز هذه المجالات، فبرزت فئات اجتماعية جديدة متوسطة ومن الأطر العليا إلى جانب الفئات الفقيرة.

كما برزت المعالم الوظيفية للنشاط الصناعي بالهوامش الحضرية مع خيارات التهيئة منذ تصميم بروست 1917، وترسخ ذلك مع المخططات اللاحقة مع تعديلات في المخطط الأخير الذي اتجه إلى نوع من التكامل الوظيفي بين الهوامش الحضرية مع الاحتفاظ بالهامش الجنوبي الشرقي بأهميته الصناعية التي ورثها عن الفترة الاستعمارية.

وقد كان لهذه الدينامية المرتبطة بتوجهات الدولة في المجال الهامشي الحضري الداخلي بمقاطعات الجنوب من المدينة أن ساهمت في دينامية سكانية تجلت في الثقل الديمغرافي الذي صار يميز

مقاطعات الجنوب، خاصة وأن هذا الثقل ارتبط أساسا بعمليات السكن الاجتماعي الموجه للفئات المعدومة الدخل.

في حين كان للقطاع الخاص دور واضح في تغير البنية الاجتماعية لساكنة الهوامش الحضرية، من خلال تنامي التجزئات الاقتصادي. مما جعل من الهامشية يالهوامش الحضرية الداخلية لمقاطعات الجنوب من المدينة ذات حدين: فمن جهة عدم تجانس المضمون الاجتماعي مع المجال، ومن جهة ثانية تضرر الإطار المبني من الثقل السكاني الذي يميز مجالات إعادة الإسكان بهذه المجالات، التي تتميز بارتفاع نسبة التساكن وعدد أفراد الأسرة، بسبب تدني الوضع الاقتصادي للأسر وانتشار البطالة.

أمام هذه الوضعية، اتجهت العديد من الأسر نحو البناء غير القانوني، ما جعل الهوامش الحضرية الداخلية للدار البيضاء تتميز بثائية سكنية بين السكن المبني قانونيا والمتحول في شكله، وبين السكن غير القانوني الذي فرض نفسه كواقع على المجال الحضري لحجم الكتلة الديمغرافية القاطنة به مستفيدا من إعادة الهيكلة، فارضا نفسه كواقع وكمكون من مكونات المجال الحضري.

وهكذا فإن تدخلات الدولة على مستوى التأطير الترابي والتخطيط الحضري ساهمت في خلق هيكلة مجالية تميزت بتحولات اجتماعية، تجلت في الرفع من عدد السكان بالهوامش الحضرية الداخلية، وفي إدماج فئات اجتماعية متوسطة وميسورة في نسيج فئات اجتماعية ذات أوضاع اقتصادية متدنية، بواسطة القطاع الخاص عن طريق السكن، مما جعل الهامشية ذات أبعاد مجالية واجتماعية واقتصادية.

هذا التفاوت في المحتوى الاجتماعي للهوامش الحضرية الداخلية، فرض على الدولة بذل مجهود أكبر لتحقيق العدالة المجالية من خلال توفير التجهيزات العمومية ذات الاتصال المباشر بالسكان وتحسين شروط الحياة الحضرية عبر تنمية مجالها الترابي.

الباب الثاني

آليات العدالة المجالية بالهوامش الحضرية الداخلية لمقاطعات الجنوب من مدينة الدار البيضاء

مقدمة الباب الثاني

تعتبر العدالة المجالية رهانا لكل سياسة ترابية، غير أن فكرة العدالة المجالية، تقتصر في بعدها الهيكلي الذي يعرف موضوعيا " من عدم المساواة الاجتماعية–المكانية "، أنه سيكون مسألة تخفيف عبر سلسلة من التدابير السياسية والتقنية، من خلال توفير الخدمات للأحياء المحرومة، أو عن طريق تطوير وسائل النقل الملائمة لوصول ساكنة الأطراف الحضرية إلى المرافق الحضرية المركزية.

ويعتبر التخطيط الحضري والسياسات المهيكلة في إطار أدوات التهيئة والتعمير، من الآليات الشائعة في نمو المجتمعات الحضرية وتوسعها، وضمان التوزيع العادل للتجهيزات والمرافق الحيوية للسكان. غير أن شكل هذا التوزيع يفرض معرفة بالخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية للساكنة، حتى تكون التدخلات العمومية مستجيبة لمستوى تطلعات السكان وللأهداف المسطرة للمدينة مستقبلا. خاصة وأن التحدي الديمغرافي شكل أمام مدينة الدار البيضاء أعظم تحد في القرن العشرين، وازداد أكثر مع الألفية الثالثة، حيث تشهد نموا سكانيا كبيرا، هذه الزيادة ارتبطت بالزيادة في النمو السكاني الطبيعي داخل المدينة.

ويسعى موضوع "آليات العدالة المجالية بالهوامش الحضرية لمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء" إلى تسليط الضوء على أشكال التدخل العمومي من جهة، والسكان القاطنين بمجال الدراسة لتحقيق العدالة المجالية، وذلك على مستويين:

بالنسبة للمستوى الأول: ويهم المجال الاجتماعي والاقتصادي للسكان، وينبغي هنا مساءلة الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية للسكان، على اعتبار أن كل تدخل عمومي لا يمكن أن تكون له نتائج واضحة دون الأخذ في الحسبان الساكنة المعنية بهذا التدخل. ويستلزم ذلك تتبع وتيرة النمو الديمغرافي والتفاوتات الاجتماعية، ورصد تحولات البنية الديمغرافية والسوسيو اقتصادية للوقوف على التفاوتات السوسيومجالية التي تطبع مجال الدار البيضاء.

بالنسبة للمستوى الثاني: يهم البعد المجالي، فإن التخطيط والتدبير الحضريين، ينم عن مظاهر تدخل الدولة في تنظيم وهيكلة المجال. وهذا ما يدفع إلى التساؤل حول مكانة الهوامش الحضرية الداخلية لمقاطعات الجنوب في التخطيط الحضري لمدينة الدار البيضاء، عبر تقييم وثائق التهيئة الحضرية المخصصة لهذه المجالات. كما ينبغي مساءلة مستوى التدبير الحضري لدى الفاعلين العموميين، ومدى نجاعة السياسة السكنية لتنمية الهامش الحضري لمقاطعات الجنوب.

يهدف الباب الثاني إلى محاولة كشف أهمية القطاع الجنوبي من الدار البيضاء في التحولات المجالية التي عرفتها المدينة، منذ إصدار الوثائق الجديدة للتهيئة العمرانية الخاصة بهذا القطاع، وتحديد

الملامح المجالية للمدينة في مقاطعات الجنوب، من خلال معالجة مجالاتها التي تنعت بالهامشية. ودور هذه الوثائق في خلق التوازن المجالي بين المكونات الترابية للمدينة، من خلال العدالة المجالية، وذلك عبر التقييم المجالي للآليات التخطيطية والتدبيرية للسياسة الترابية.

إن الإشكالية التي تطرح نفسها في هذا الباب تتبلور كالتالي: هل حققت التدخلات العمومية في المقاطعات الجنوبية من مدينة الدار البيضاء العدالة المجالية لساكنة الهوامش بها؟

وفي محاولة للإحاطة بهذه الإشكالية تم تفريعها إلى مجموعة من التساؤلات:

ما الخصائص العامة لساكنة المقاطعات الجنوبية من مدينة الدار البيضاء؟ وهل تحقق الشبكة المعيارية الأهداف المرجوة في تحقيق العدالة المجالية من حيث التجهيزات العمومية الآنية والمستقبلية؟ وما دور التدبير الحضري في هذه العملية؟ وهل ساهمت السياسة السكنية في تحقيق التنمية المجالية بمقاطعات الجنوب أم أنها لا تعدو أن تكون كغيرها التي ميزت تاريخ التعمير بالدار البيضاء؟

وللإجابة على هذه التساؤلات، تم تقسيم الباب الثاني إلى أربعة فصول:

الفصل الخامس: فيه تمت معالجة الخصائص الديمغرافية للساكنة البيضاوية عموما، وساكنة مقاطعات الجنوب وهوامشها الحضرية خصوصا؛

الفصل السادس: تمت خلاله عمليه تقييم تصميم التهئية، كوثيقة للتعمير الخاصة بالتحديد النطاقي لاستعمالات الأرض والتوزيع المجالي للتجهيزات العمومية الأكثر اتصالا بالسكان الآنية والمستقبلية؛

الفصل السابع: ركز هذا الفصل على قياس مستوى التدبير الحضري لدى الفاعل العمومي، وأشكال تدبير القطاعات الأساسية المتصلة بالسكان من ماء وكهرباء ونظافة؛

الفصل الثامن: ركز على الاستراتيجيات المرتبطة بالسياسة السكنية لتنمية المجال الترابي للهوامش الحضرية بمقاطعات الجنوب بالدار البيضاء.

وقد استعانت الدراسة في هذا المجال عند تعاملها مع المعطيات الكمية والمجالية بمجموعة من أساليب الإحصاء والتحليل المكاني، لقدرة هذه الأساليب على الكشف عن العلاقات الإحصائية والمجالية، والوصول إلى استنتاجات علمية يصعب الوصول إليها عن طريق المعالجة الوصفية والملاحظة العادية. كما استعملت التعبير الكارطغرافي للمساعدة على توطين الظواهر في امتداداتها المجالية وتمثيل اختلافاتها الكمية والنوعية، والتعبير البياني من أجل تبسيط المعطيات الكمية.

الفصل الخامس

الخصائص السوسيو-ديمغرافية والاقتصادية للهوامش الحضرية الداخلية بمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء

مقدمة الفصل الخامس

تحتل المسألة السكانية مكانة هامة في تحليل وفهم الدينامية التي تشهدها المدينة، ومعرفة أشكال التدخل العمومي ومراميه بهذا الكيان الجغرافي؛ "ذلك أن القضية السكانية كمسألة اجتماعية ملازمة لمكانة المدينة كنتاج لمجتمع، وكقالب وضع لصياغة مشروع اجتماعي"[310]. ويسعى هذا الفصل إلى الكشف عن دور الخصائص الديمغرافية والسوسيواقتصادية للسكان في الهيكلة الاجتماعية للمجال الحضري بمدينة الدار البيضاء، والتعرف على الأنماط التي يتخذها التركيب الاجتماعي به، وذلك اعتمادا على دراسة تطور سكان المدينة وتركيبهم العمري والأسري والتعليمي والمهني–الاقتصادي، وتحديد مسارات تطور هذه البنيات للتعرف على مدى ثباتها أو تغيرها في الزمان، وتمييز مستويات تجانسها أو تباينها في المجال,

ولا بد من التأكيد في مستهل هذا الفصل على أن التطرق للبنية الاجتماعية للسكان ليس هدفا في حد ذاته، بل يفرضه موضوع هذه الدراسة، فلا وجود لأي سياسة ترابية دون تجمعات سكانية، ولا وجود لتخطيط أو إنشاء أو تقييم تجهيزات أو خدمات اجتماعية لا ينطلق من معرفة خصائص السكان المستهدفين أو الشخصية الاجتماعية للمجالات التي تحتضن أو قد تحتضن هذه التجهيزات. خاصة وأن المقاطعات الجنوبية من مدينة الدار البيضاء تحتضن 56,20 % [311] من ساكنة المدينة، وإلى جانب وزنها الديمغرافي تظهر مكانة هذه المجالات في دورها في إعادة التشكيل الترابي لمدينة الدار البيضاء، من خلال مجمل العمليات العمرانية التي تستهدف إما التنظيم أو التحكم.

وفي هذا السياق نطرح السؤال التالي: ما الخصائص العامة المميزة لساكنة الهوامش بالمقاطعات الجنوبية من مدينة الدار البيضاء؟ ويمكن تفريع هذا السؤال إلى مجموعة من التساؤلات الفرعية:
ما وتيرة تطور ساكنة الدار البيضاء عموما وساكنة المقاطعات الجنوبية خصوصا؟ وبما يمكن تفسير وتيرة كل منهما؟

تشكل دراسة وتتبع الدينامية السكانية، مسلكا مهما للوقوف على أهمية الهوامش الحضرية الداخلية لمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء في الهيكلة المجالية للدار البيضاء ككل، وذلك انطلاقا من فرضية ارتباط هذه المجالات بالنظام الحضري، والتي تتحكم في سياسة الدولة وتوجهاتها، ومنه تظهر أهمية

[310] - Chouiki mustapha (2012) : *La ville marocaine : Essai de lecture synthétique*. Ed Dar Attaouhidi, Rabat . P. 75.

[311]– المندوبية السامية للتخطيط: الإحصاء العام للسكان والسكن 2014.

معالجة المجالات الهامشية الحضرية بمقاطعات الجنوب من المدينة سوسيو- ديمغرافيا واقتصاديا للسكان، لكون تقدير حاجات السكان من المرافق والتجهيزات يعتمد على عنصر السكان.

ولذلك تسعى الدراسة في هذا الفصل، من خلال اعتمادها على المنهج الإحصائي الوصفي، إلى إبراز العلاقة بين الدينامية السوسيو- الديمغرافية والاقتصادية للسكان من جهة، والدينامية المجالية للهوامش الحضرية لمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء، لاستخلاص أهمية التدخل الترابي من طرف الدولة للسيطرة على المجال وتنظيمه، دون الإخلال بالتوازنات مابين المجالات المشكلة للتراب الحضري البيضاوي في أفق تحقيق العدالة المجالية. وذلك من خلال المحورين الرئيسيين التاليين:

1- **الخصائص الديمغرافية لساكنة الهوامش الحضرية لمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء**

2-الخصائص السوسيو-اقتصادية لساكنة الهوامش الحضرية بمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء

1- الخصائص الديمغرافية لساكنة الهوامش الحضرية لمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء

تعتبر دراسة الخصائص ذات أهمية كبيرة، لما لها من دور في فهم السلوك الديمغرافي لساكنة الهوامش الحضرية، وأيضا أن تقدير حاجيات السكان من المرافق والتجهيزات سواء الآنية أو المستقبلية، لا يمكن أن يتم دون معرفة مسبقة بخصائصهم واتجاهاتهم وبنياتهم الديمغرافية. ولذلك فإن معالجة هذا المحور تظهر أرضية لكل سياسة ترابية ترمي إلى التنمية المجالية وتحقيق الإنصاف المجالي. فكيف يتوزع السكان في مدينة الدار البيضاء؟ والمكانة التي تحتلها المقاطعات الجنوبية في هذا التوزيع؟

1-1-خصائص توزيع السكان بالدار البيضاء ومكانة المقاطعات الجنوبية فيها

تحتل دراسة التوزيعات السكانية مكانة هامة في الدراسة الجغرافية، لما لها من قدرة على كشف اتجاهات التركز السكاني والعوامل المتحكمة فيه. ومن هنا نطرح السؤال التالي: كيف يتوزع السكان في مدينة الدار البيضاء؟ وما العوامل التي جعلت المجال في مدينة يتسم بهذا النمط من التوزيع؟

يقدر عدد سكان عمالة الدار البيضاء حسب إحصاء 2014 ما مجموعه 3335481 نسمة[312]. غير أن هذا العدد السكاني الذي سجلته المجالات الحضرية من المدينة لم يكن وليد صدفة، بل كان نتيجة تطورات تاريخية منذ الفترة الاستعمارية، جعل المدينة منطقة استقطاب سكاني كبير، فقد توافد على المدينة عدد كبير من المهاجرين الريفيين المطرودين من بواديهم، تحت تأثير التهديد الذي مارسه الاستعمار على السكان بالأرياف جراء عمليات الاستيطان الخاص. ولم يتوقف هذا النمو فقد استمر حتى بعد الاستقلال، إذ تزايدت ساكنة المدينة بشكل كبير خلال الفترة ما بين 1960 و 2020 ، حيث انتقلت من 966800 نسمة إلى 3750000 نسمة. وقد طبع عدم الانتظام تطور سكان المدينة، كما يظهر ذلك من خلال المبيان رقم 2 (تطور عدد سكان الدار البيضاء ما بين 1950 – 2020)، حيث يمكن التمييز بين مرحلتين رئيسيتين للتطور.

تميزت المرحلة الأولى بين سنتي 1950 و 1990 بسرعة وتيرة نمو السكان، حيث تضاعف عددهم ب 1,37 مرة، ليسجل إحصاء 1982 زيادة حوالي 1330000 نسمة، بمعدل خام تعدى 60000 [313]نسمة سنويا.

تميزت المرحلة الثانية بين سنتي 2000 و2020 بتباطؤ وتيرة نمو سكان المدينة، حيث انحدر معدل التغير السنوي للسكان من 1,4% بين سنتي 1982 و1994 إلى 0,8% بين سنتي 1994 و 2004.

---

[312]- المندوبية السامية للتخطيط: إحصاء 2014,

[313]– المرجع نفسه.

الشكل رقم 3: تطور عدد سكان الدار البيضاء ما بين 1950 – 2020

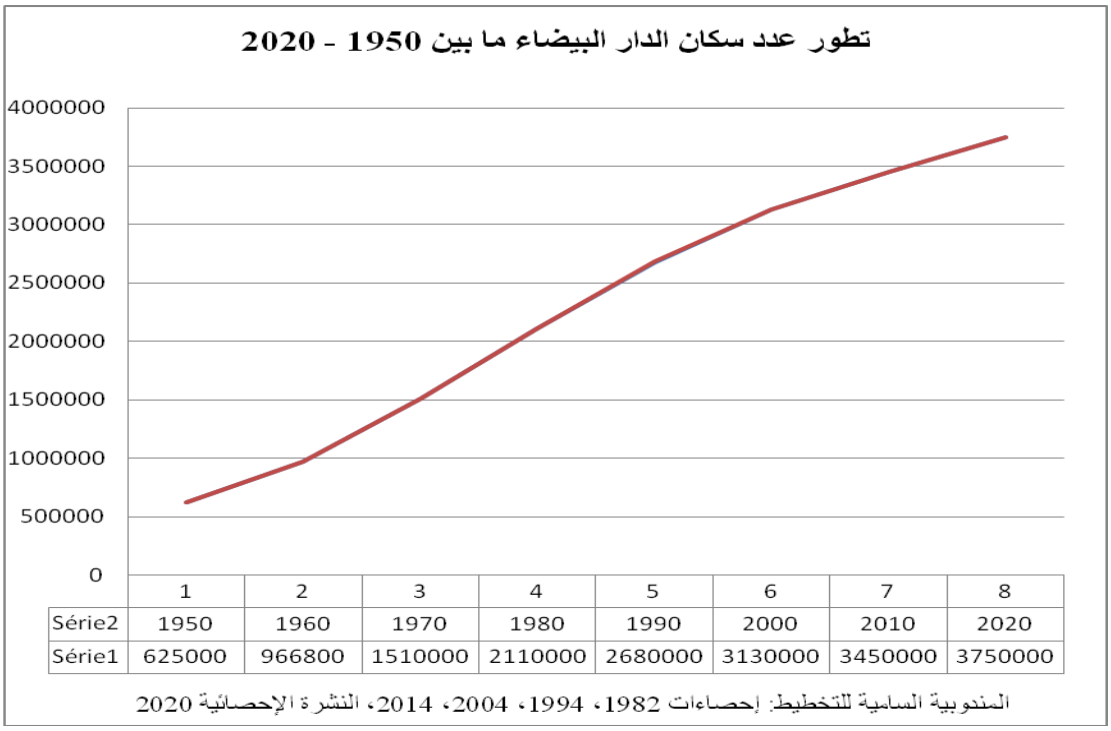

وخلال الفترة الإحصائية الأخيرة 2004-2014 استمر معدل الانخفاض ولكن بشكل أقل ليبلغ 1,25%[314]. يظهر من خلال المبيان (الشكل رقم3)، أن مدينة الدار البيضاء عرفت انفجارا ديمغرافيا، حيث يتخذ منحنى التطور السكاني اتجاها تصاعديا. فقد تضاعفت الساكنة بحوالي 3,8 مرة. وهذا الانفجار الديمغرافي يمكن أن نستخلص منه خاصيتين أساسيتين : تتمثل الخاصية الأولى منهما في أن توسع الرقعة المبنية كان أقل مما حدث خلال الفترة السابقة، إذ لم تتجاوز المساحة المبنية 4500 هكتار بين سنتي 1964 و1986[315]، وقد يكون من أسباب ذلك وضع ثائق تعمير مكنت من ضبط التوسع الحضري وتوجيه استعمالات الأرض بالمدينة، إضافة إلى إنشاء وكالة حضرية أسندت لها مهمة السهر على احترام مضامين وثائق التعمير ومراقبة تنظيم استعمال الأرض؛ أما الخاصية الثانية فتمثلث في امتداد المجال المبني في أطراف المدينة. إذ " مع التوسع الحضري والافتقار للأراضي في مركز المدينة والمناطق المتاخمة له، أصبح من الطبيعي عمليا أن تتركز جهود السلطة العمومية وعمل المنعشين الخواص على تهيئة وتجهيز الهوامش"[316].

---

[314]– المندوبية السامية للتخطيط، مرجع سبق ذكره.

[315]– الوكالة الحضرية للدار البيضاء، المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية 1984.

[316] - R .Hakimi et M. Laoudi (2003): *Habitat et accommodation sociale dans l'ancienne périphérie casablancaise. Cas de Hay Mohammedi et Sbata*. In l'Aménagement des marges urbaines de Casablanca. Université Hassan 2 Ain Chok 2003. Op.Cit. P. 42.

وتظهر لنا الخريطة رقم 21 الاتجاه العام لتوزيع السكان، ويستشف منها أن دائرة الاتجاه العام للتوزيع السكاني لها حدور في اتجاه الشمال الشرقي وفي اتجاه الجنوب الغربي وفي اتجاه الجنوب. هذه الحادورات في اهليليجية الدائرة تجد تفسيرها في مسارات الثقل السكاني، مما يجعلنا نسائلها. هل هذه الحادورات كانت طبيعية أم مرتبطة بسياسة الدولة في المجال الحضري لمدينة الدار البيضاء؟

الخريطة رقم 21

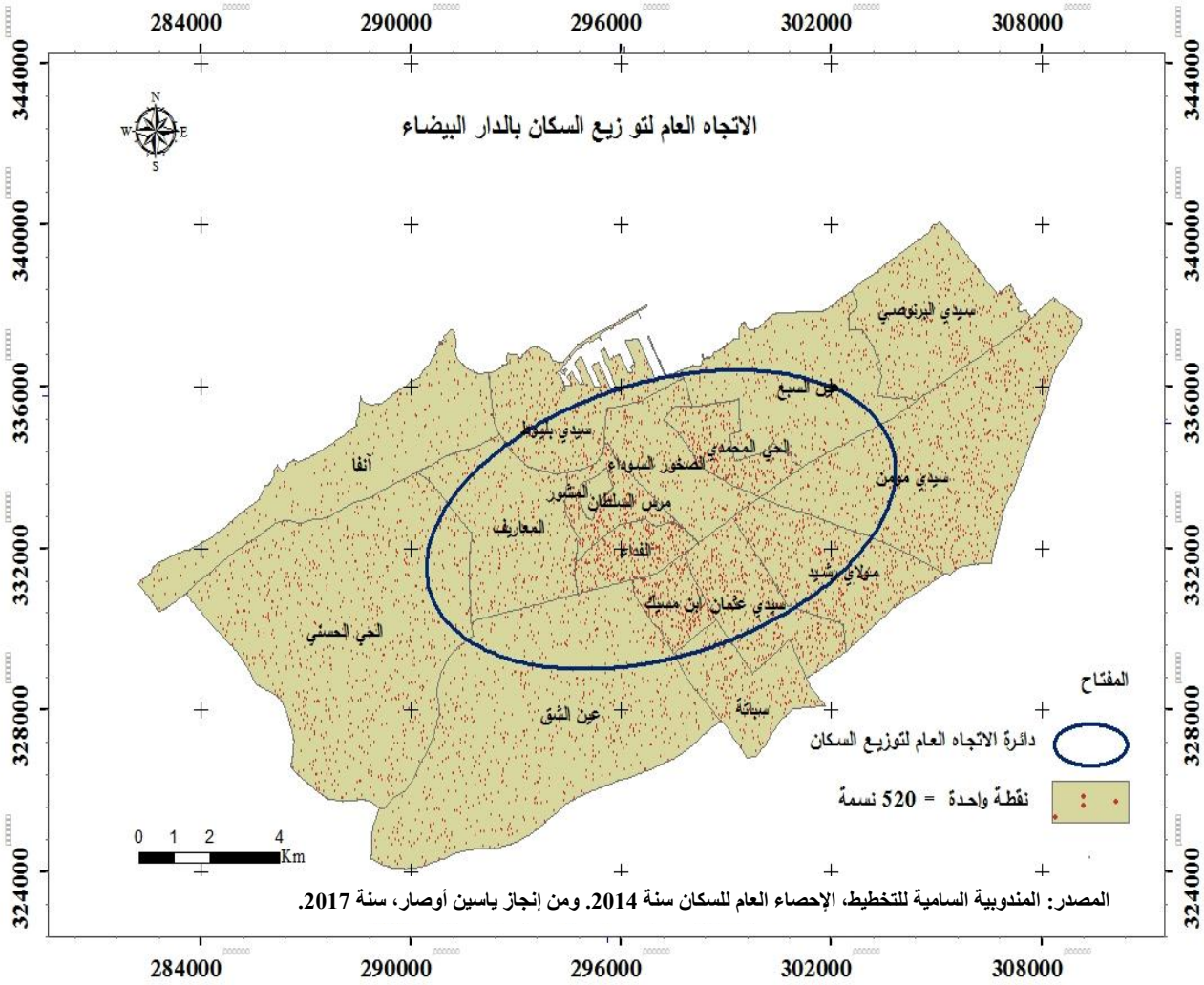

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، الإحصاء العام للسكان سنة 2014. ومن إنجاز ياسين أوصار، سنة 2017.

إن الحقيقة المجالية التي تبرزها الخريطة رقم 21 هي الوزن الديمغرافي للمقاطعات الجنوبية، وهناك حقيقة مجالية أخرى مخفية تمثلث في تفاوت المقاطعات بالمدينة على مستوى متوسط التغير السنوي للسكان.

وعند تتبع الوزن الديمغرافي لمقاطعات الدار البيضاء، يظهر ذلك الانزياح المجالي نحو المقاطعات المتوطنة بهذه القطاعات، كما يظهر ذلك من خلال خرائط الوزن الديمغرافي لسنوات 1994 و 2004 و2014 (الخرائط رقم 22، 23 و 24)، حيث انتقل الوزن الديمغرافي للمدينة من المركز نحو قطاعات الجنوب والشمال الشرقي.

يظهر من خلال الخريطة رقم 22 أن الوزن الديمغرافي لمقاطعات الدار البيضاء خلال سنة 1994 يكشف عن مجموعتين: فهناك مجموعة من المقاطعات التي تمتد من المركز إلى الحي الحسني في

الخريطة رقم 22

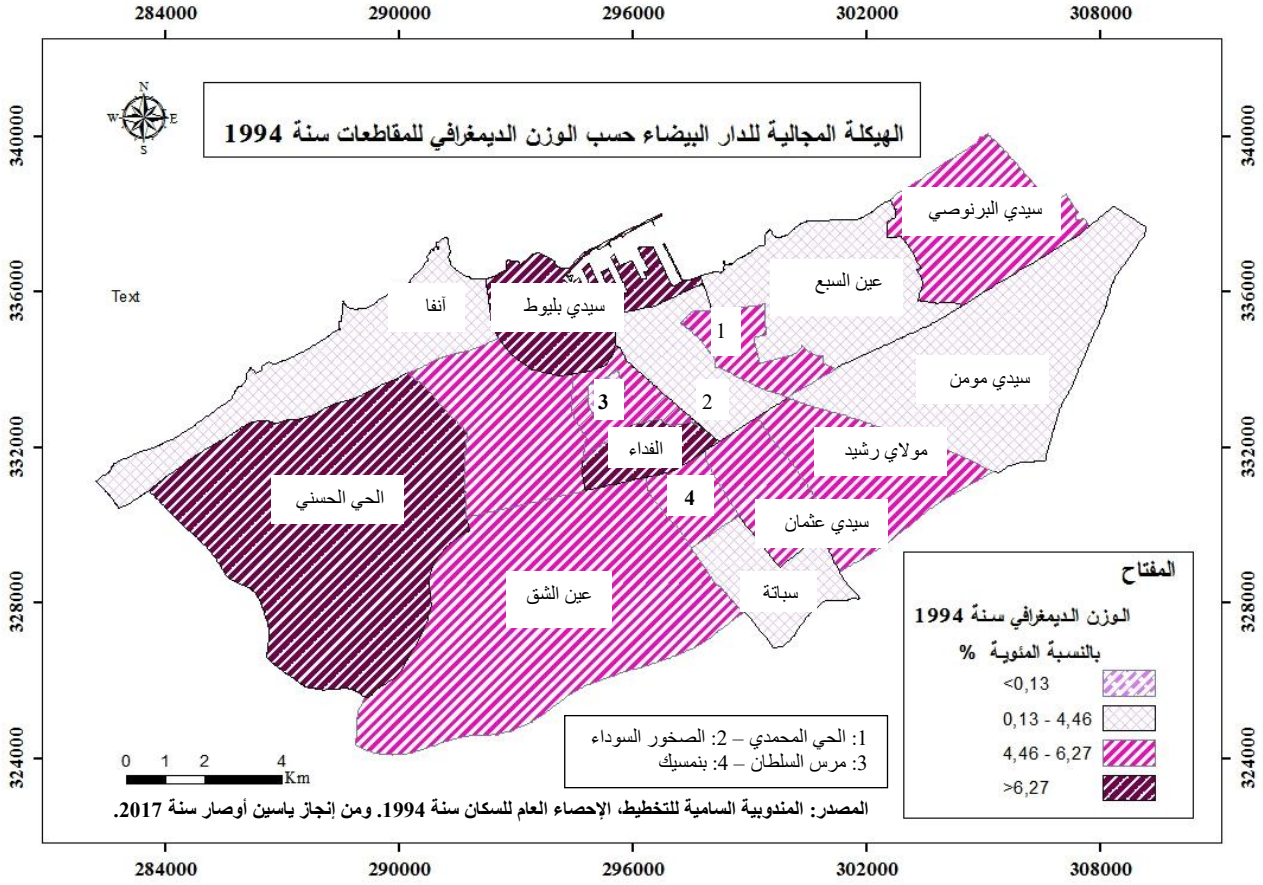

الجنوب الغربي وإلى مولاي رشيد في الجنوب الشرقي وهي مقاطعات يتراوح وزنها الديمغرافي بين 4,46% و6,27% فما فوق. في حين تضم المجموعة الثانية باقي المقاطعات وهي التي يقل وزنها الديمغرافي عن 4,46%.

غير أن هذه الهيكلة المجالية تحمل تأويلات على أوجه متعددة تفيد هذا الشكل من التنظيم المجالي على مستوى السكان، منها ما يتصل بالبناء، فقد استأثر القطاع الغربي من المدينة خلال الفترة الممتدة من منتصف عقد الثمانينيات إلى بداية الألفية الثالثة بالحصة الأوفر من المجال المبني، والتي امتدت في غرب وجنوب مقاطعة الحي الحسني، وبغرب ووسط مقاطعة عين الشق. يليه القطاع الشرقي من المدينة بجنوب مقاطعة عين السبع وشرق كل من مقاطعة سيدي البرنوصي ومقاطعة سيدي مومن. في حين هم الامتداد في القطاع الأوسط من المدينة الأجزاء الجنوبية من مقاطعات مولاي رشيد وسيدي عثمان وسباتة. ومنها ما يتصل بعملية التجديد الحضري التي ميزت المركز فيما يتعلق بعملية المحج الملكي التي اتصلت بها عمليات عمرانية كبرى بالنسيم و التشارك(حي الولاء).

ولا شك أن هذا التفاوت الكبير في تغير السكان بمقاطعات الدار البيضاء سيرخي بظلاله على التجهيزات العمومية الموجهة لخدمة السكان. فنظريا، يمكن أن يؤدي التناقص السكاني إلى انخفاض ضغط الطلب على خدمات هذه التجهيزات أو إلى تقلص استعمالها. كما أن التزايد السكاني قد يؤدي بدوره إلى خصاص في التجهيزات ناتج عن ارتفاع الطلب على خدماتها وعجز العرض المتوفر منها عن تغطية الحاجيات. غير أن الهيكلة المجالية للدار البيضاء حسب الوزن الديمغرافي لسنة 1994 عرفت انزياحا طفيفا نحو الجنوب في اتجاه مقاطعة عين الشق وسيدي مومن مع احتفاظ الحي الحسني بأهمية وزنها الديمغرافي كما يظهر ذلك من خلال الخريطة رقم 23:

الخريطة رقم 23

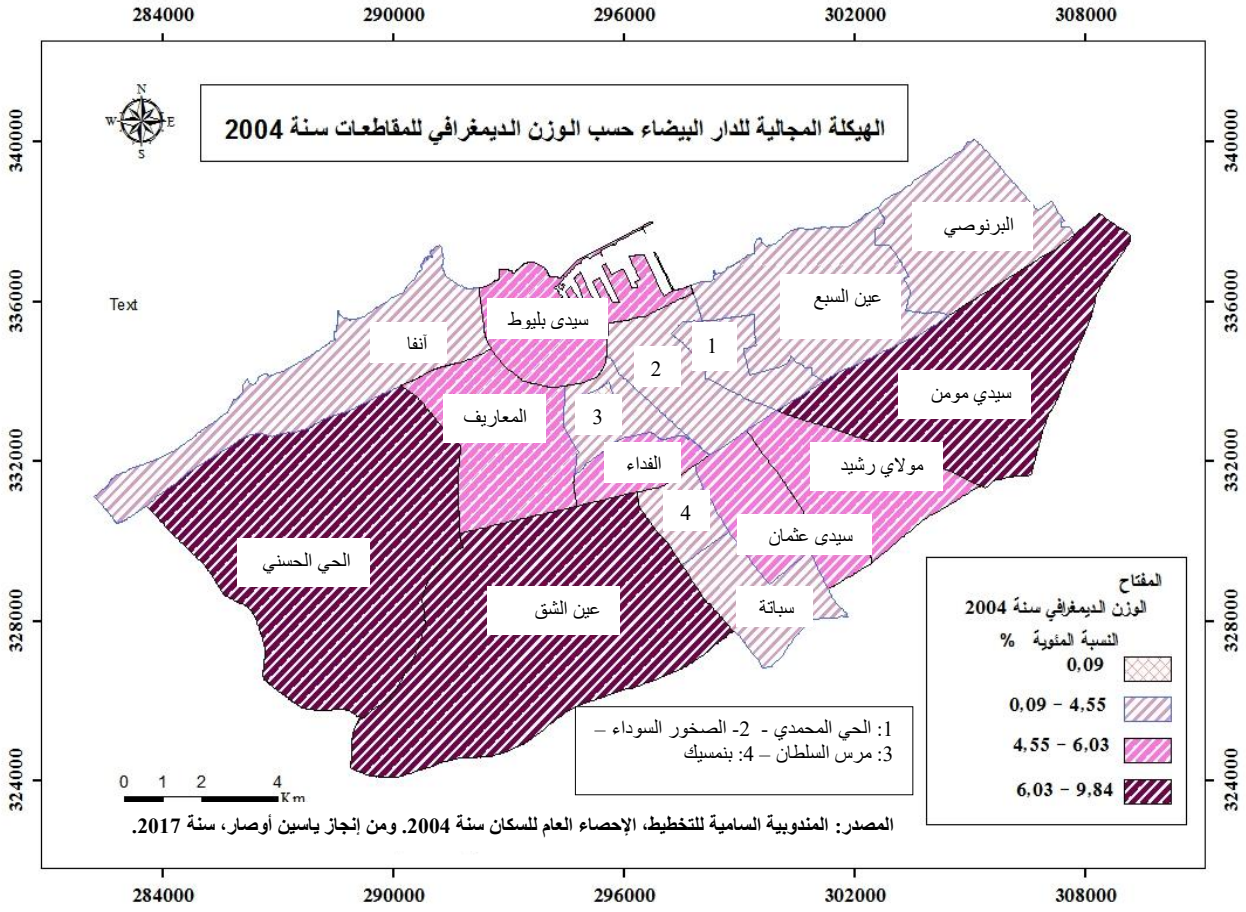

تظهر الخريطة رقم 23 التحولات المجالية بواسطة السكان. إذ برزت مقاطعات جديدة ذات وزن ديمغرافي كبير، وتتمثل في مقاطعتي عين الشق وسيدي مومن إلى جانب مقاطعة الحي الحسني التي احتلت على التوالي الرتب الثلاث الأولى بين مقاطعات مدينة الدار البيضاء ب 30,5% من سكان المدينة. تلتها مجموعة ثانية تشكلت من مقاطعتي مولاي رشيد وعين السبع اللتان ربحتا معا 49000 نسمة[317] في نفس الفترة.

[317]– المندوبية السامية للتخطيط، الإحصاء العام للسكان والسكنى 2004.

هذا الانزياح السكاني لا شك سيفرض ضغطا على الطلب في التجهيزات خاصة في المقاطعات الثلاث التي عرفت ارتفاعا في وزنها الديمغرافي الذي تراوح بين 6,03% و 9,84%، كما أن هذا الارتفاع في حجم السكان يجد تفسيره في عمليات إعادة الإسكان التي ميزت هذه المقاطعات، بالإضافة إلى عمليات الإلحاق التي عرفتها هذه المقاطعات نفسها؛ فقد ألحقت بمقاطعة الحي الحسني مقاطعة ليساسفة، وألحقت بمقاطعة عين الشق مقاطعة سيدي معروف والحسنى الجنوبية، في حين ألحقت بمقاطعة سيدي مومن جزء كبير من جماعة أهل الغلام.

وقد حافظت المقاطعات نفسها على نفس مكانتها الديمغرافية التي اكتسبتها خلال سنة 2004، كما توضح ذلك الخريطة رقم 24:

الخريطة رقم 24

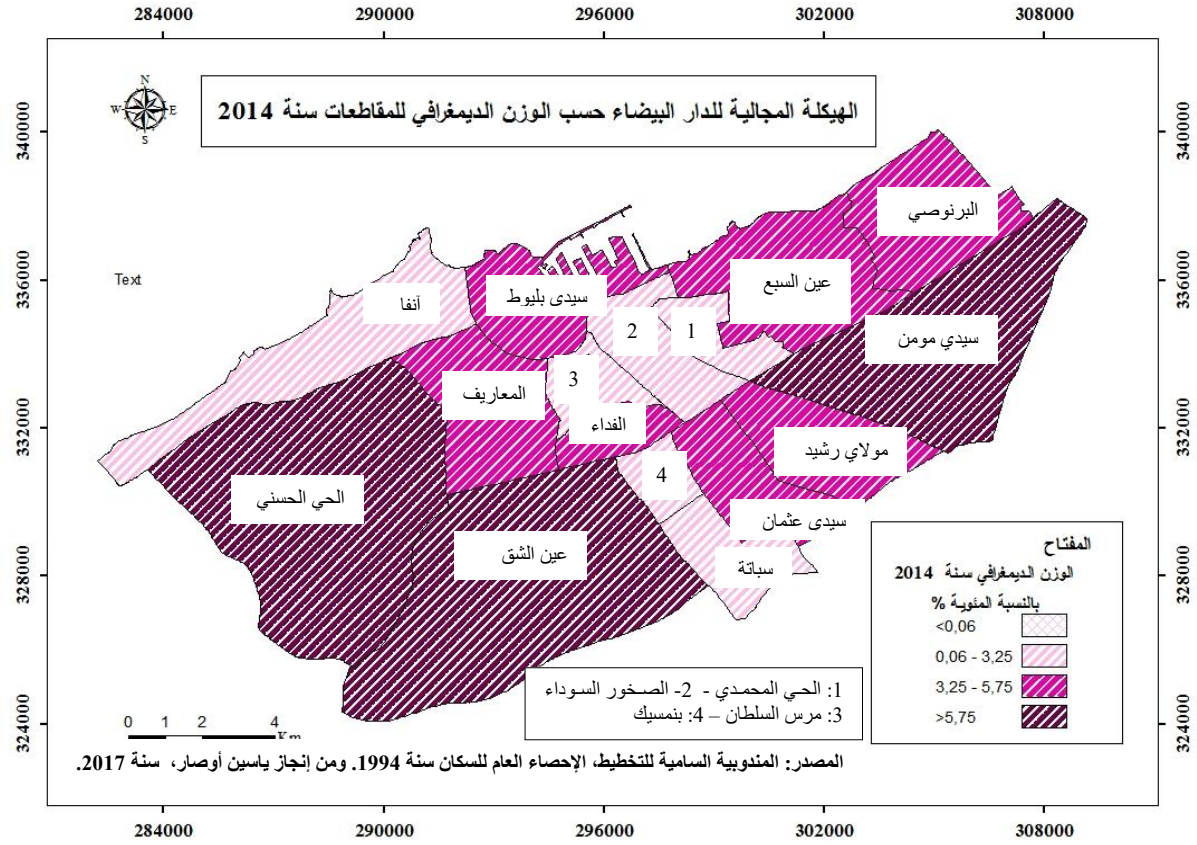

مما يثير الانتباه من خلال الخريطة رقم 24 أن مقاطعتي عين الشق والحي الحسني من جهة الجنوب الغربي ومقاطعة سيدي مومن من جهة الجنوب الشرقي تشكل أطرافا للتوسع المجالي، قد استوعبت كلها تلك الزيادة الديمغرافية التي ميزت مجال مدينة الدار البيضاء، مما يجعلنا نتساءل عن ثلاث مقاطعات وقع عليها اختيار تحمل العبء الديمغرافي؟

من المعلوم أن هناك ثلاث عوامل عادة ما تتحكم في تطور سكان المدن هي؛ عامل القرار الإداري المتمثل في تغيير حدود المدار الحضري في اتجاه التوسع في غالب الأحيان ليشمل مناطق

بسكانها كانت توجد خارجه من قبل. وعامل الحراك السكاني المتمثل في حصيلة الهجرة المرتبطة بتيارات التوافد على المدينة أو النزوح منها. والعامل البيولوجي المتمثل في الزيادة الطبيعية المرتبطة بالولادات والوفيات.

إن محاولة تشخيص الهيكلة المجالية بواسطة المعطى الديمغرافي، يفرض ضرورة تتبع النمو السكاني لتكتمل صورة المجال الحضري لمدينة الدار البيضاء عموما والهوامش الحضرية خصوصا، ذلك أن نسبة النمو السكاني بالدار البيضاء، عرفت تغيرات عديدة بين سنتي 2004 و 2014، فرغم تراجع نسبة النمو السكاني (الخريطة رقم 25) بعموم المدينة فإن التغيرات يمكن توضيحها كالتالي:

الخريطة رقم 25

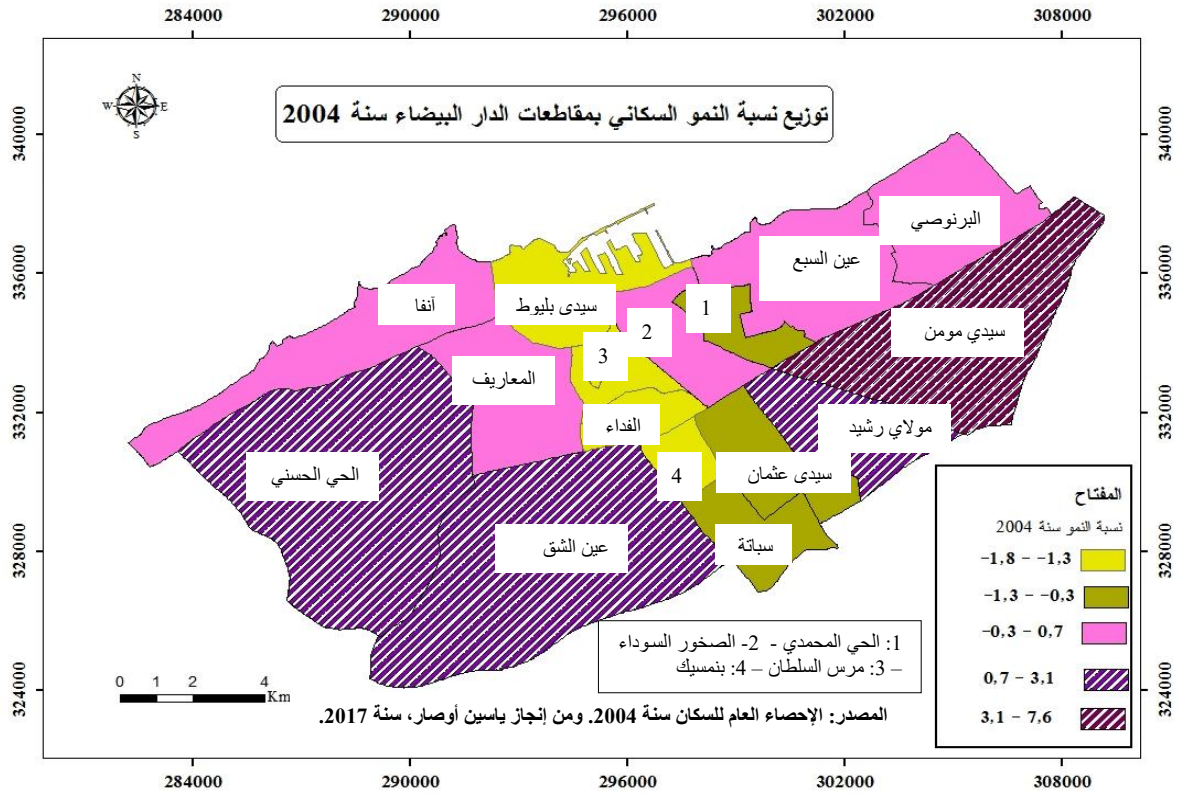

يظهر من خلال الخريطة رقم 25 أن نسبة النمو السكاني بالمجال البيضاوي قد عرفت تفاوتا بين الوحدات الإدارية بالمدينة، مما أفرز التنظيم التالي من المقاطعات:

المجموعة الأولى: وتضم المقاطعات التي تناقص عدد سكانها بين سنتي 1994 و 2004، ونميز ضمنها بين مجموعتين: إحداهما تراجع فيها متوسط النمو السنوي للسكان بأزيد من -1,8%وضمت مقاطعات سيدي بليوط والفداء وابن مسيك التي فقدت 100000 نسمة[318] من سكانها. أما المجموعة

[318]– المندوبية السامية للتخطيط، الإحصاء العام للسكان والسكان لسنة 2004.

الثانية المكونة من مقاطعات مرس السلطان وسباتة والحي المحمدي، فكان تراجع عدد السكان بها أقل قوة، حيث فقدت 47000 نسمة [319] من سكانها.

أما المجموعة الثانية، التي تضم باقي المقاطعات ذات التطور الإيجابي، فتطالعنا به مجموعة مكونة من ثلاث مقاطعات هي: الحي الحسني وسيدي مومن وعين الشق، ارتفع مجموع عدد سكانها ب 310000 نسمة بين سنتي 1994 و2004، واحتلت على التوالي الرتب الثلاث الأولى بين مقاطعات مدينة الدار البيضاء، تلتها مجموعة مشكلة من مقاطعتي مولاي رشيد وعين السبع.

وهذا التصنيف لم يجد انحرافا له في توزيع نسبة النمو السكاني بمقاطعات الدار البيضاء سنة 2014 كما توضح ذلك الخريطة رقم 26.

الخريطة رقم 26:

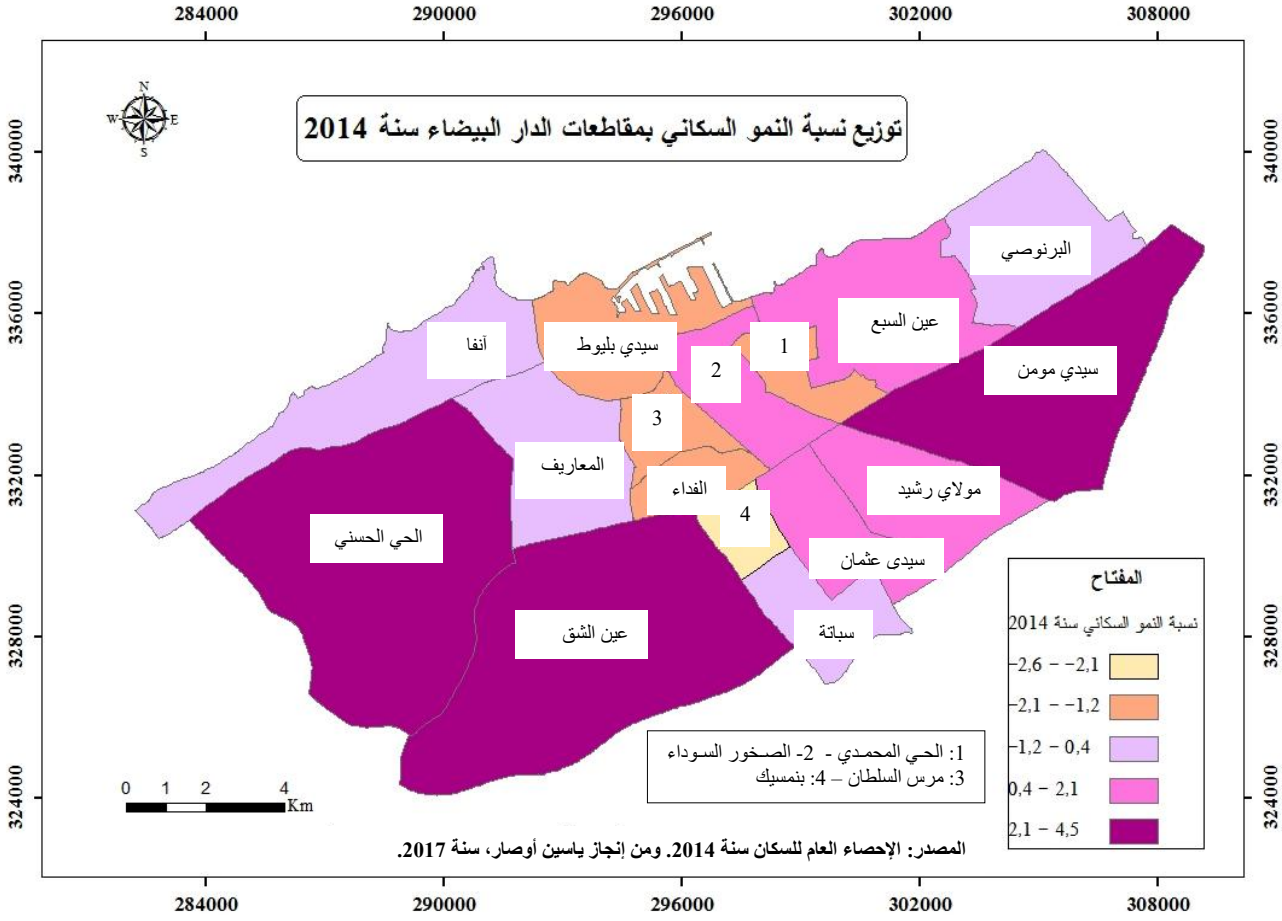

المجموعة الأولى: تضم المقاطعات ذات الحاصل الإيجابي، ونميز فيها بين مجموعتين، تضم إحداهما المقاطعات ذات نسبة النمو السكاني المتراوحة بين 2,1% و 4,5% وتضم الحي الحسني وعين الشق

[319]– المندوبية السامية للتخطيط، الإحصاء العام للسكان والسكان لسنة 2004.

وسيدي مومن؛ ثم المجموعة الثانية ذات نسبة النمو السكاني المتراوحة بين 0,4% و 2,1% وتضم مقاطعات مولاي رشيد وسيدي عثمان والصخور السوداء وعين السبع.

المجموعة الثانية : ذات الحاصل السلبي وتضم باقي المقاطعات التي تتراوح فيها نسبة النمو السكاني بين 0,4% و 2,6- %.

إن محاولة تفسير تطور السكان بالعوامل السالف ذكرها(القرار الإداري، الهجرة، الزيادة الطبيعية)، يفرض مساءلة هذه العوامل في تطور سكان مدينة الدار البيضاء. فما مدى مساهمة كل هذه العوامل الثلاث في تطور سكان الدار البيضاء؟

أ- دور المقاطعات والجماعات الأخرى في تفسير التطور السكاني بمدينة الدار البيضاء

منذ بداية عقد الثمانينيات بدأت تتقلص قدرة مدينة الدار البيضاء على استقطاب المهاجرين مقارنة بمدن مغربية أخرى. فعلى سبيل المقارنة، فإن مدينة الدار البيضاء التي احتضنت 30% من سكان المدن الكبرى بالمغرب[320] سنة 1994 لم تستقطب سوى 15,8% من مجموع المهاجرين نحو هذه المدن، بينما تمكنت مدينة أكادير التي كانت تأوي آنذاك 5,4% فقط من سكان المدن الكبرى من استقطاب 10% من مجموع المهاجرين وهو ما يعادل 117000 نسمة[321].

ولعل من أسباب هذا التراجع في القدرة الاستقطابية للمدينة، ما يمكن أن نعتبره بمثابة توزيع للأدوار بين المدينة وضاحيتها التي بدأت تستوعب فئات من المهاجرين كانوا يتوجهون من قبل نحو المدينة. ومن أبرز العوامل المساهمة في تعزيز هذه الوضعية نذكر ضغط أزمة السكن بالمدينة، وإمكانيات الاستقرار السكني المتاحة بالضاحية، وتوفر إمكانيات التنقل بينها واستقرار عدد من الأنشطة الاقتصادية بهذه الأخيرة. ثم إن الاضطرابات التي عرفتها الدار البيضاء سنة 1981 بسبب تردي الأوضاع الاجتماعية، وما تم تبنيه من حلول، ساهمت بدورها في تقليص حركة التوافد نحو المدينة.

يتبين إذن، تناقص دور الهجرة في تفسير نمو السكان بمدينة الدار البيضاء، علما بأن عددا كبيرا من النازحين من المدينة لم يغادروا تراب جهة الدار البيضاء الكبرى بل استقروا في أحد مكوناتها الأخرى كما يظهر ذلك من خلال الشكل رقم 4.

---

[320]– المدن الكبرى التي تجاوز عدد سكانها 100000 نسمة سنة 1994 هي الدار البيضاء والرباط وفاس ومراكش ومكناس وسلا وطنجة ووجدة وتطوان وآسفي والقنيطرة وخريبكة وأكادير و المحمدية.

[321] -Centre d'études et de recherches démographiques 1999 ; Dynamique urbaine et développement rural au Maroc. P.103.

إن الحديث عن التغذية السكانية لمقاطعات الجنوب يفرض تفكيك محتوى وشكل هذه المساهمة، ويمكن الأخذ في الحسبان تغيير الحدود الإدارية للمدينة عاملا يفسر تطور عدد السكان بها إما في اتجاه الارتفاع أو الانخفاض، خاصة عندما يمس هذا التغيير حدود المدارات الحضرية.

والواقع أن مدينة الدار البيضاء قد عرفت منذ عقد الثمانينيات عدة تعديلات مست حدود الوحدات الإدارية والمدار الحضري، (كما يظهر ذلك من خلال الخريطة رقم 7 في الفصل الثاني)، وقد كان للتعديلات المحدثة في سنوات 1997 و 2003 و 2009 أثر في تغير العدد الإجمالي لسكان المدينة.

فقد أدى تغيير حدود المدار الحضري للمدينة سنة 1997 إلى زيادة في عدد سكانها بين سنتي 1994 و 2004، بعد دخول كل من جماعات ليساسفة وسيدي معروف والسالمية وأهل لغلام[322].

الشكل رقم 4: مساهمة المقاطعات والجماعات الأخرى في الحجم الديمغرافي لمقاطعات الجنوب بالدار البيضاء

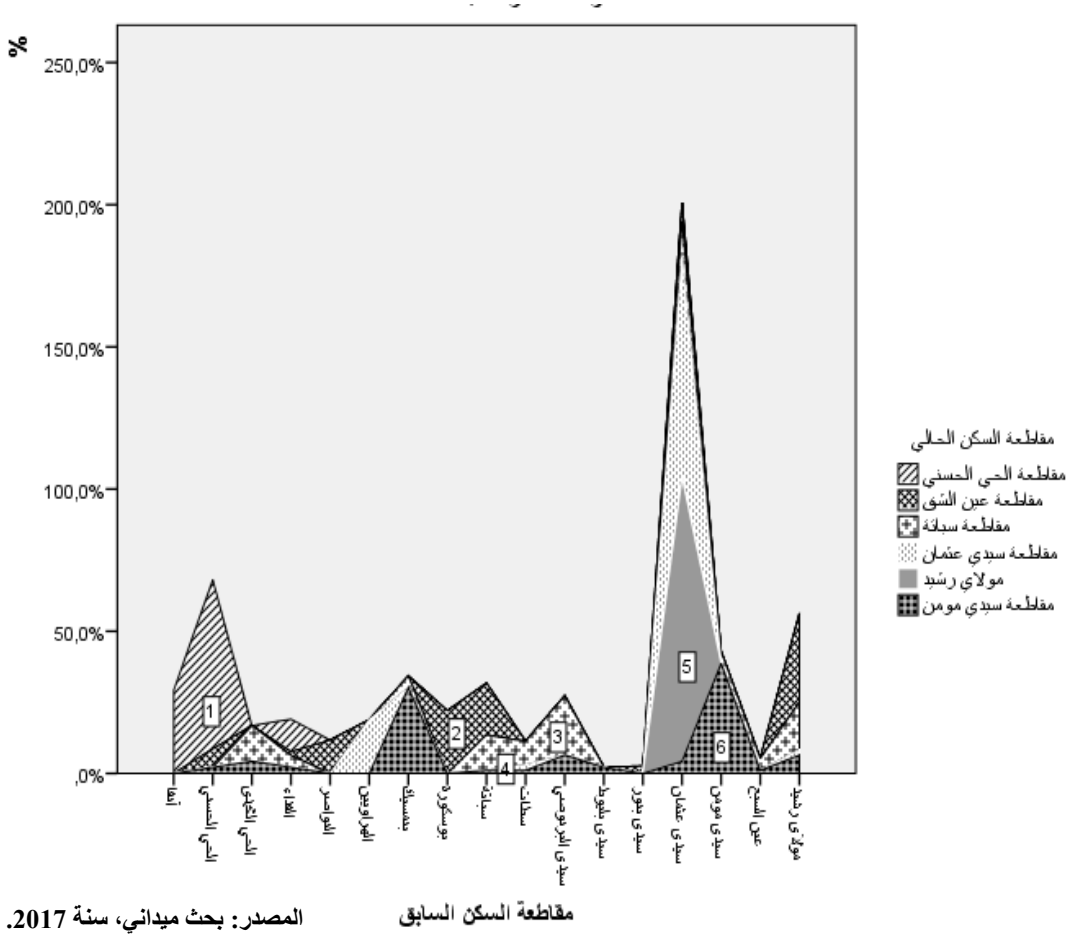

المصدر: بحث ميداني، سنة 2017.

[322]– بناء على نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى سنة 1994، فقد بلغ عدد سكان جماعة ليساسفة 36939 نسمة، وسكان جماعة سيدي معروف 22211 نسمة وسكان جماعة السالمية 31889 نسمة، وسكان جماعة أهل لغلام 22926 نسمة.

نستنتج من خلال الشكل رقم 4 إذن أن التزايد السكاني الذي ميز مقاطعات الجنوب مصدره مقاطعات أخرى، إما عبر التقطيع المجالي أو عبر عمليات إعادة الإسكان. بخصوص العملية الأولى، ارتبطت بها مقاطعة الحي الحسني التي اندمجت بها مقاطعة ليساسفة، وارتبطت مقاطعة سيدي معروف بمقاطعة عين الشق، وتم إلحاق جزء من المكانسة بهما، كما تم إلحاق جزء من الهراويين بمقاطعتي سيدي عثمان ومولاي رشيد، في حين تم إلحاق أهل الغلام بمقاطعة سيدي مومن، وتم تنقيل مجموعة من السكان في إطار عمليات إعادة الإسكان، سواء تلك المرتبطة بعمليات القضاء على الصفيح أو تنفيذ العمليات العمرانية الكبرى بالمقاطعات المركزية وشبه المركزية إلى مقاطعات الحي الحسني أو سيدي مومن. وقد كان لكل هذه العمليات دورها الكبير في تزويد مقاطعات الجنوب بحصة مهمة من السكان، كما يظهر ذلك من خلال الشكل رقم 5:

الشكل رقم 5: نسبة التحولات بمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء.

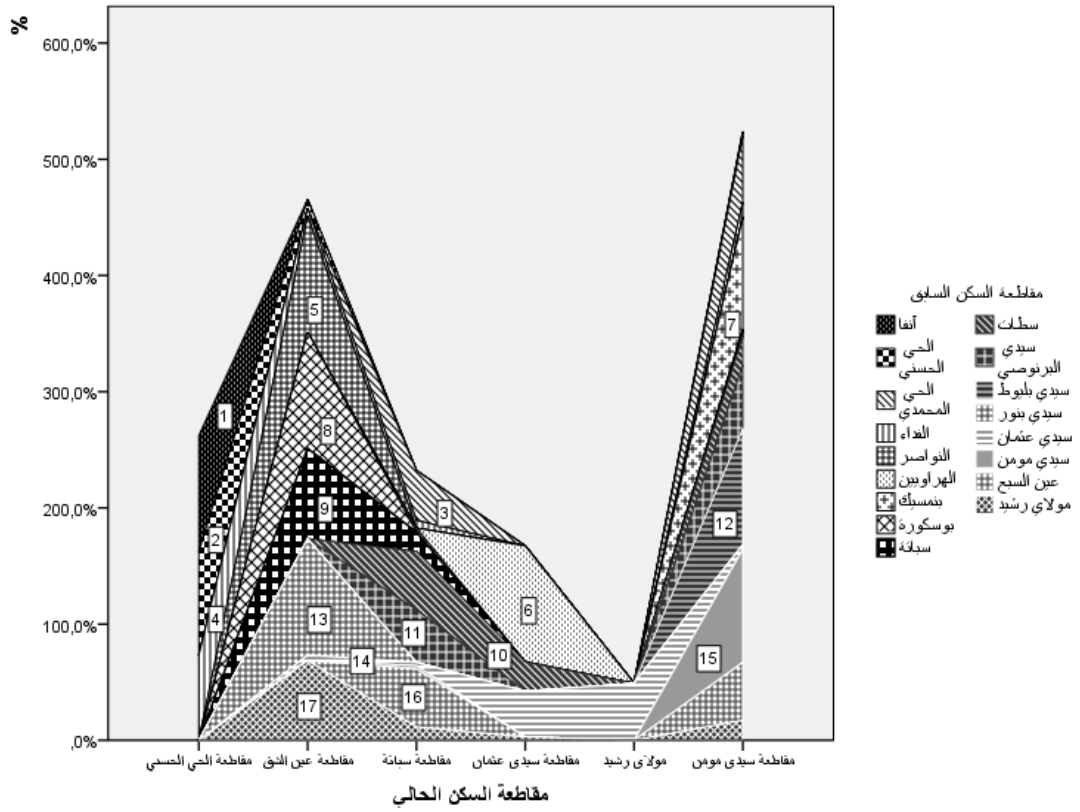

المصدر: بحث ميداني، سنة 2017.

يظهر من خلال الشكل رقم5 ، أن مقاطعات سيدي مومن والحي الحسني وعين الشق، قد تزودت بحصص سكانية تفاوتت نسبها من مقاطعة لأخرى، فقد استفادة مقاطعة الحي الحسني من مساهمة مقاطعة آنفا بحصة 300% تليها مقاطعة الحي الحسني بنسبة 200%، ومقاطعة الفداء بنسبة 100%، أما مقاطعة عين الشق فقد استفادت من مساهمة بلدية بوسكورة بنسبة 300% وبحصة من النواصر

بلغت 400% وبحصة من سباتة 200%. في حين شكلت مقاطعة سيدي مومن مجالا لاحتضان توافدات سكانية من مجالات عديدة إلى جانب أحيائها الصفيحية بنسبة 100% وسيدي البرنوصي بنسبة 100% عين السبع والحي المحمدي وسيدي بليوط.

وإلى جانب هذا العامل المرتبط بالقرار الإداري والعمراني، يبرز عامل آخر تمثل في المؤشر التركيبي للخصوبة. فما أثر هذا العامل في تفسير التطور السكاني بمدينة الدار البيضاء؟

ب- دور المؤشر التركيبي للخصوبة في تفسير التطور السكاني

شكل تراجع معدل الزيادة الطبيعية أحد المميزات الرئيسية للدينامية السكانية بمدينة الدار البيضاء منذ عقد الثمانينيات من القرن الماضي، ومؤشرا على دخول سكان المدينة إلى المرحلة الثانية من الانتقال الديمغرافي[323]. فقد حافظ معدل الوفيات منذ 1989[324] على استقراره عند مستوى 4‰ تقريبا، خاصة مع استمرار تراجع معدل وفيات الأطفال الذي انتقل من 57‰ سنة 1982 إلى 31,4‰ سنة 2004. وتراجع معدل الولادات بدوره من 19,3‰ سنة 1989 إلى 16,2‰ سنة 2004. وتراجع معدل الولادات بدوره بسبب انخفاض معدل الخصوبة الكلية الذي يقيس عدد الأطفال لكل امرأة خلال حياتها الإنجابية.

ويعد انخفاض معدل الخصوبة الكلية ظاهرة عامة أصبح يعرفها التراب الوطني بحواضره وأريافه. إلا أن تراجعه كان كبيرا بمدينة الدار البيضاء، حيث انتقل في ظرف 22 سنة الفاصلة بين إحصاءي 1982و 2004 من 3,92 طفل لكل امرأة إلى 1,8 طفل فقط متجاوزا بذلك رقم 2,1 الذي يعتبره الديمغرافيون بمثابة عتبة، يهدد الانحدار عنها بتقلص القدرة على المحافظة على عدد السكان وبالعجز عن تعويض الأجيال.

---

[323]– نظرية الانتقال الديمغرافي : هي نظرية تعتمد على متغيري التطور الطبيعي للسكان وهما معدل الولادات ومعدل الوفيات. وتفترض هذه النظرية أن التطور الطبيعي للسكان مر بمراحل:

– مرحلة أولى: هي مرحلة النظام الديمغرافي التقليدي، تتميز بارتفاع كل من معدلي الولادات والوفيات، وينتج عنهما انخفاض معدل الزيادة الطبيعية

– مرحلة ثانية: تسمى مرحلة الانتقال الديمغرافي وتقسم إلى قسمين:

- المرحلة الأولى من الانتقال الديمغرافي: يستمر فيها ارتفاع معدل الولادات بينما يأخذ معدل الوفيات في التراجع، بسبب تحسن مستوى التغذية والوقاية والخدمات الصحية، مما يؤدي إلى ارتفاع معدل الزيادة الطبيعية؛
- المرحلة الثانية من الانتقال الديمغرافي: يستمر فيها تراجع معدل الوفيات، كما يبدأ معدل الولادات بدوره في التراجع، مما يؤدي تدريجيا إلى تراجع معدل الزيادة الطبيعية؛
- المرحلة الثالثة: تسمى مرحلة النظام الديمغرافي العصري وتعرف تراجعا كبيرا في نمو السكان، بسبب التراجع الكبير في معدلي الولادات والوفيات.

[324] - Direction de la statistique. Données de l’Etat civil statistiques des naissances et des décès. Années 1989, 1995, 2000.

ويتبين من الخريطة رقم 27 أن تراجع المؤشر التركيبي للخصوبة شمل كل مقاطعات مدينة الدار البيضاء. وإذا استثنينا مقاطعات سيدي مومن ومولاي رشيد وسيدي عثمان وسباتة التي تراوح فيها هذا المؤشر بين 2 و 2,5 طفل لكل امرأة، فإن مقاطعتي عين الشق والحي الحسني يقل فيها هذا المؤشر عن العتبة.

الخريطة رقم 27

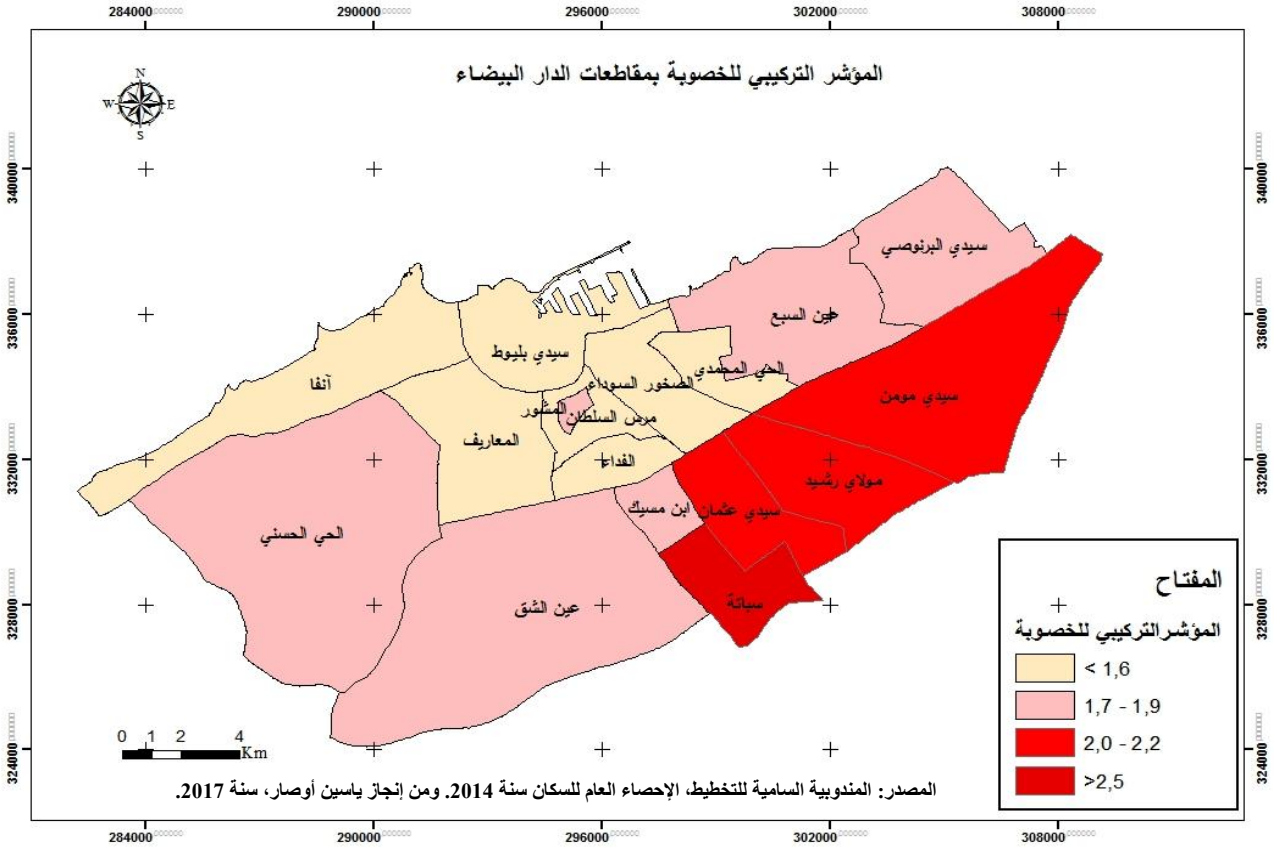

تكشف الخريطة رقم 27 إذن أن عدد السكان بمقاطعتي عين الشق والحي الحسني مهدد بالتناقص، إذا لم يرتفع مؤشر الخصوبة التركيبي، أو إذا توقف تيار الهجرة الوافدة من مناطق أخرى نحوها. وإذا كان انخفاض المؤشر التركيبي للخصوبة وتراجع معدل الوفيات مؤشرين على وجود مدينة الدار البيضاء في المرحلة الثانية من الانتقال الديمغرافي، فإن لهما كذلك دورا هاما، إلى جانب عاملي حصيلة الهجرة وتعديل حدود المدار الحضري، في التغير الذي عرفه الهرم السكاني لهذه المدينة منذ عقد الثمانينيات من القرن الماضي، خاصة على مستوى تطور التركيب العمري.

قبل التفصيل في تركيبة الهرم السكاني لا بأس من ملامسة وتتبع الأصول الجغرافية لأرباب الأسر، نجد أن ساكنة الهوامش الحضرية تتكون بنسبة هامة من جهة الدار البيضاء، في حين لاتساهم

الجهات الأخرى إلا بحصص ضعيفة ومنها مراكش آسفي بنسبة 9,64%[325]، التي تحتل المرتبة الثانية بعد جهة الدار البيضاء، إذ تتصدر الدار البيضاء نسبة هامة من أصول السكان 75.37% [326] بحكم المدة الزمنية الطويلة في مدينة الدار البيضاء، وبحكم عمليات التعمير المبرمجة في إطار إعادة الإسكان.

هذه الوضعية، تبرز مجموعة من الحقائق التاريخية وأخرى جغرافية. فمن جهة نجد تلك المرتبطة بالتغيرات البنيوية في مناخ المغرب، حيث تتجلى ظاهرة الجفاف، التي دفعت بسكان هذه المناطق إلى الهجرة إلى مدينة الدار البيضاء، بحكم قوة الاستقطاب الذي تتوفر عليها، ولما توفره لكل وافد من ظروف التأقلم مع وسطها من الأنشطة غير المهيكلة، لكن ظروف السكن الحالي فرضت حتمية العطالة أو زادت في تعميقها، بالإضافة إلى ظواهر شاذة أخرى.

ومن بين الحقائق الأخرى التي تبرزها أصول السكان الجغرافية، تلك المرتبطة بالفترة الاستعمارية، ذلك أن الضغوط الاستعمارية التي مورست على سكان المناطق الفلاحية، خاصة من خلال التحفيظ العقاري وتحت التهديد بالتخلي عن الأرض، وما ترتب عن هذه الوضعية من استعمار رسمي وخاص للأراضي الفلاحية، دفعت بالسكان إلى الهجرة في اتجاه الدار البيضاء. وهناك حقيقة اندثار نشاط بعض المدن، خاصة أحادية النشاط التي يهيمن فيها قطاع واحد على باقي القطاعات، مما دفع بالسكان إلى الهجرة (مدينة آسفي).

هذا التوزيع الجغرافي، يبرز أهمية الدارالبيضاء كقطب مهيكل ومستقطب لباقي الجهات المغربية، ولأهمية التأثير الذي تمارسه الدار البيضاء على جهاتها الخلفية، والمكانة التي اكتسبتها خلال فترة الاستعمار ولا زالت تتوفر عليها.

هذه الأوضاع المرتبطة بأصول السكان، كان لها انعكاس حتمي على سكنى أرباب الأسر السابقة، فأمام ضعف الموارد المالية للسكان، اتجه السكان إلى الاستقرار في مساكن من إنتاج ذاتي، بعيدة عن كل تصميم وتفتقر لأدنى شروط السلامة واللياقة، وبالتالي غياب دينامية بواسطة السكن. وهكذا نجد أن سكنى أرباب الأسر السابقة من النوع الذي يصنف ضمن السكن غير اللائق.

---

[325]– الأصول الجغرافية لأرباب الأسر بالهوامش الحضرية لمقاطعات الجنوب – المصدر: بحث ميداني 2017 (انظر الملحق: الجدول رقم 1: الأصول الجغرافية لأرباب الأسر بالهوامش الحضرية لمقاطعات الجنوب بمدينة الدار البيضاء).

[326]– المرجع نفسه.

1-2-بنية ديمغرافية نشيطة تهيمن على التركيبة العمرية لأرباب الأسر بالهوامش الحضرية لمقاطعات الجنوب بالدار البيضاء.

تشكل دراسة التركيب العمري والجنسي للسكان لبنة أساسية لفرز الوضع في الهوامش الحضرية بمقاطعات الجنوب لمدينة الدار البيضاء، من حيث تفاعلات السكان مع وسطهم، وأشكال العلاقة مع هذا الوسط، واستخلاص شكل فاعلية التدخل العمومي بهذه المجالات، ومدى تحقيق العدالة المجالية بالتراب البيضاوي. ويظل الهرم السكاني من العوامل المؤثرة على خدمات التجهيزات العمومية سواء في جانبها الكمي أو النوعي.

فساكنة هذه المجالات لا تختلف عن باقي ساكنة المغرب. ويتجسد هذا الوضع من خلال هرم الأعمار (الشكل رقم 6) (والجدول رقم 5: انظر الملحق). إذ تتضح في هذا الشكل سمات الانتقال الديمغرافي الذي شهدته مدينة الدار البيضاء. فقد عرف هرم السكان المبين في الشكل تغيرا كبيرا في هيأته. إذ تقلصت قاعدة هذا الهرم بسبب الانخفاض التدريجي لمعدل الزيادة الطبيعية، وأخذت جوانبه شكلا محدبا انطلاقا من الفئات العمرية التي تزيد عن 20 سنة دالا على ارتفاع عدد السكان البالغين والمسنين بفعل استمرار انخفاض معدل الوفيات وارتفاع متوسط أمد الحياة. ويؤكد ذلك على دخول سكان المدينة وهوامشها إلى المرحلة الثانية من الانتقال الديمغرافي التي تتميز باستمرار انخفاض معدل الولادات وتراجع معدل الوفيات وارتفاع متوسط أمد الحياة.

الشكل رقم 6: هرم أعمار أرباب أسر ساكنة الهوامش الحضرية لمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء

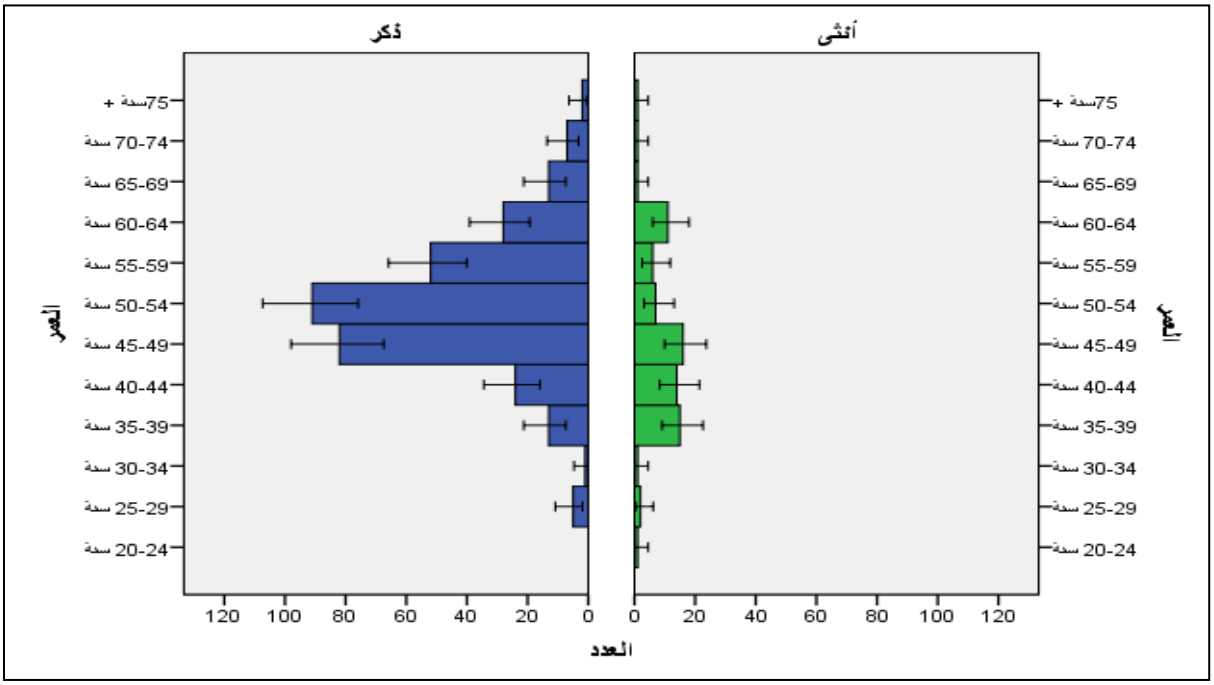

المصدر: بحث ميداني، 2017.

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه، أهمية العناصر الشابة التي تمثل نسبة 69,79% في حين لا تمثل الفئات الصغيرة أقل من 15 سنة سوى نسبة 26,34%، أما الشيوخ 65 سنة و أكثر فلا يمثلون سوى نسبة 3,87 %. بالإضافة إلى ارتفاع نسبة البالغين المشكلين للفئة العمرية 15- 64 سنة[327]، كما أن قمة الهرم عرفت اتساعا نسبيا، مما يدل على زيادة عدد أفراد فئة الشيوخ.

إذن أهمية الفئات الشابة في ساكنة الهوامش الحضرية، سيكون لها انعكاس على مدى تفاعلها مع أوساطها المجالية الحضرية، التي جاءت بقرارات إدارية وبمعطيات مرتبطة بحالتها الاقتصادية والاجتماعية. كما تتميز البنية العمرية لأرباب الأسر بأهمية الفئة العمرية 50- 54 سنة متبوعة على التوالي بالفئتن العمريتين 45- 50 سنة و 55- 59 سنة، وتأخذ اتجاها تنازليا نحو الشيوخ و الفئة العمرية الصغيرة. كما يلاحظ تفاوت نسبي بين الذكور والإناث، حيث يلاحظ أهمية الفئة الممتدة بين 35 و 54 سنة مع بروز الفئة العمرية 60-64 سنة. ومع ذلك تبقى هيمنة الذكور على أرباب الأسر، يرجع ذلك إلى عوامل سوسيواقتصادية بالأساس والتغيرات التي ميزت ثقافة المجتمع المغربي.

والخلاصة أن تراجع دور الهجرة الوافدة والمؤشر التركيبي للخصوبة تسبب في تباطؤ نمو السكان بمدينة الدار البيضاء، مما أثر على عدد هؤلاء وعلى هرم أعمارهم الذي تقلصت قاعدته وتحدب جذعه وتوسعت قمته نسبيا، وهي سمات دلت على دخول هؤلاء السكان مرحلة الانتقال الديمغرافي.

ويضعنا هذا التطور في نمو سكان المدينة أمام مجموعة من الافتراضات، فلا شك أن التطور سيمتد إلى التركيب العمري والاجتماعي والاقتصادي للسكان بالوحدات الإدارية المكونة لمجال المدينة وللهوامش الحضرية بمقاطعات الجنوب؛ وأن تجانس أو تباين هذا التركيب بالوحدات الإدارية المكونة لمجال المدينة سيفرز تنظيما اجتماعيا معينا لمجال الدار البيضاء وللهوامش الحضرية بمقاطعات الجنوب؛ وأن هذا التنظيم الاجتماعي لمجال المدينة سيتخذ نمطا أو أنماطا تساهم في تشكيلها لا محالة عوامل معينة ينبغي التعرف عليها.

1-3- ارتفاع نسبة الزواجية في صفوف أرباب الأسر

إذا كانت البنية الديمغرافية الشابة لها ما يبررها، وهي ذلك التحول الذي يشهده المغرب عموما، فإن الحالة العائلية لا تخرج عن نطاق هذه التحولات الديمغرافية في المغرب. إذ أن تقلص نسبة المواليد وضعف نسبة الزواج بصفة عامة وارتفاع أمد الحياة، هو ما يفسر تلك الأوضاع الديمغرافية. ورغم ذلك

[327]- انظر الملحق: الجدول رقم 5 الخاص بالبنية االديمغرافية لساكنة الهوامش الحضرية حسب السن والجنس (المندوبية السامية للتخطيط: مديرية الإحصاء: أوراق الأسر: إحصاء 2014).

فـإن نسـبة الزواجيـة فـي صـفوف أربـاب الأسـر بـالهوامش الحضـرية لمقاطعـات الجنـوب تصـل إلـى 86,04%، تليها نسبة المطلقين بنسبة 6,09% ، فنسبة الأرامل ب 5,08% ، أما العازبون فلا يمثلون سوى 2,79%من مجموع الأسر المستجوبة، وهو ما يتضح من خلال الجدول رقم 33 التالي:

الجدول رقم 33: الحالة العائلية لأرباب الأسر حسب نوع الأسرة

الحالة العائلية		نوع الأسرة				المجموع
		غير مكتملة	أفراد غير أقرباء	نووية	متعددة الخلايا	
عازب(ة)	العدد	1	5	4	1	11
	% من المجموع	0,3	1,3	1	0,3	2,8
متزوج(ة)	العدد	0	0	302	37	339
	% من المجموع	0	0	76,6	9,4	86
مطلق(ة)	العدد	16	0	4	4	24
	% من المجموع	4,1	0	1	1	6,1
أرمل(ة)	العدد	11	0	6	3	20
	% من المجموع	2,8	0	1,5	0,8	5,1
المجموع	العدد	28	5	316	45	394
	% من المجموع	7,1	1,3	80,2	11,4	100

المصدر: بحث ميداني، 2017.

يكشف الجدول عن أهمية أرباب الأسر المتزوجين. كما تتضح أهمية الأسر النووية، تليها الأسر المتساكنة أو المتعددة الخلايا. وبذلك فإن هذه الأوضاع تبرز الملامح الأولى لتوجهات الدولة، وموقف السكان من هذه التوجهات، وأشكال ردود الفعل العمرانية لأرباب الأسر للاندماج في أوساط الهامش الحضري .

إن ارتفاع نسبة الزواجية في هذه المجالات لا يرتبط بالسلوك الديمغرافي أو الرغبة في تكوين أسرة بقدر ما يتصل بمعطى آخر، وهو أن الأسر تلجأ إلى عمليات الزواج قصد الاستفادة من شقة أو قطعة أرضية في إطار عمليات إعادة الإسكان.

2-البنية السوسيو-اقتصادية لساكنة الهوامش الحضرية بمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء

للبنية السوسيو اقتصادية أهمية بالغة، حيث أنها " تنعكس على دينامية المجتمع بأكمله. وبعبارة بسيطة، فإنها ترتبط مباشرة بالوصول إلى الملكية (الدخل والثروة وتملك وسائل الإنتاج)، وإلى المعرفة (المستوى التعليمي، والتحكم في التكنولوجيا وباقي أشكال الثقافة)، وإلى السلطة (تسيير المقاولة والاقتصاد، والسلطة السياسية بأشكالها المتعددة"[328]. وبالتالي فإن دراستها تمكن من التعرف على الوضع المهني للسكان والمضمون الاجتماعي بالهوامش الحضرية لمقاطعات الجنوب من مدينة الدار البيضاء.

2-1-تباين نسب الأمية لساكنة الهوامش الحضرية بالمقاطعات الجنوبية للدار البيضاء

إن دراسة الأوضاع المعرفية للسكان عموما وأرباب الأسر خصوصا من شأنه أن يميط اللثام عن اختيارات التهيئة المجالية لجدلية العلاقة بينهما، إذ ترتبط الاختيارات بحاجيات السكان. وفيما يتعلق بأوضاع الأمية بمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء فإن الخريطتين (رقم 28 و 29) توضحان هذا التوزيع إذ تنقسم هذه المجالات إلى ثلاث مجموعات:

الخريطة رقم 28

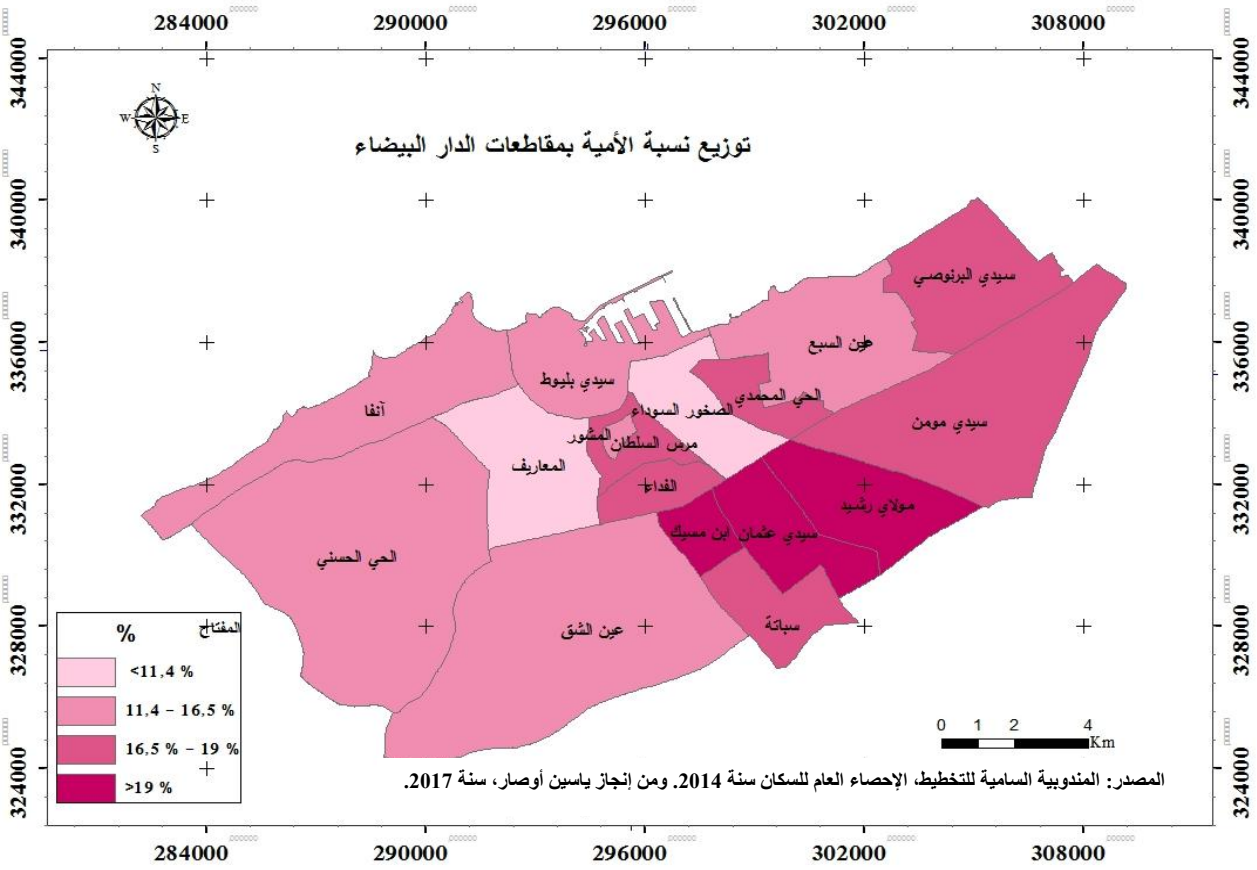

328 - Bassand, M.(1997)*: Métropolisation et inégalités sociales*. Lausanne, Presses polytechniques et universitaires romandes. P. 65.

المجموعة الأولى: تضم الحي الحسني وعين الشق وتتراوح فيها نسبة الأمية بين 11,4% و16,5%[329].

المجموعة الثانية: تضم سباتة وسيدي مومن وتتراوح فيها نسبة الأمية بين 16,5 % و 19%.[330]

المجموعة الثالثة: تضم مقاطعات بنمسيك وسيدي عثمان ومولاي رشيد وتفوق فيها نسبة الأمية 19%[331].

غير أن دراسة نسبة الأمية حسب النوع يكشف التهميش الذي تتعرض له الإناث، وهي ظاهرة تميز كل الوحدات الإدارية المكونة لمجال مدينة الدار البيضاء، كما يظهر ذلك من خلال الخريطة رقم 29.

الخريطة رقم 29

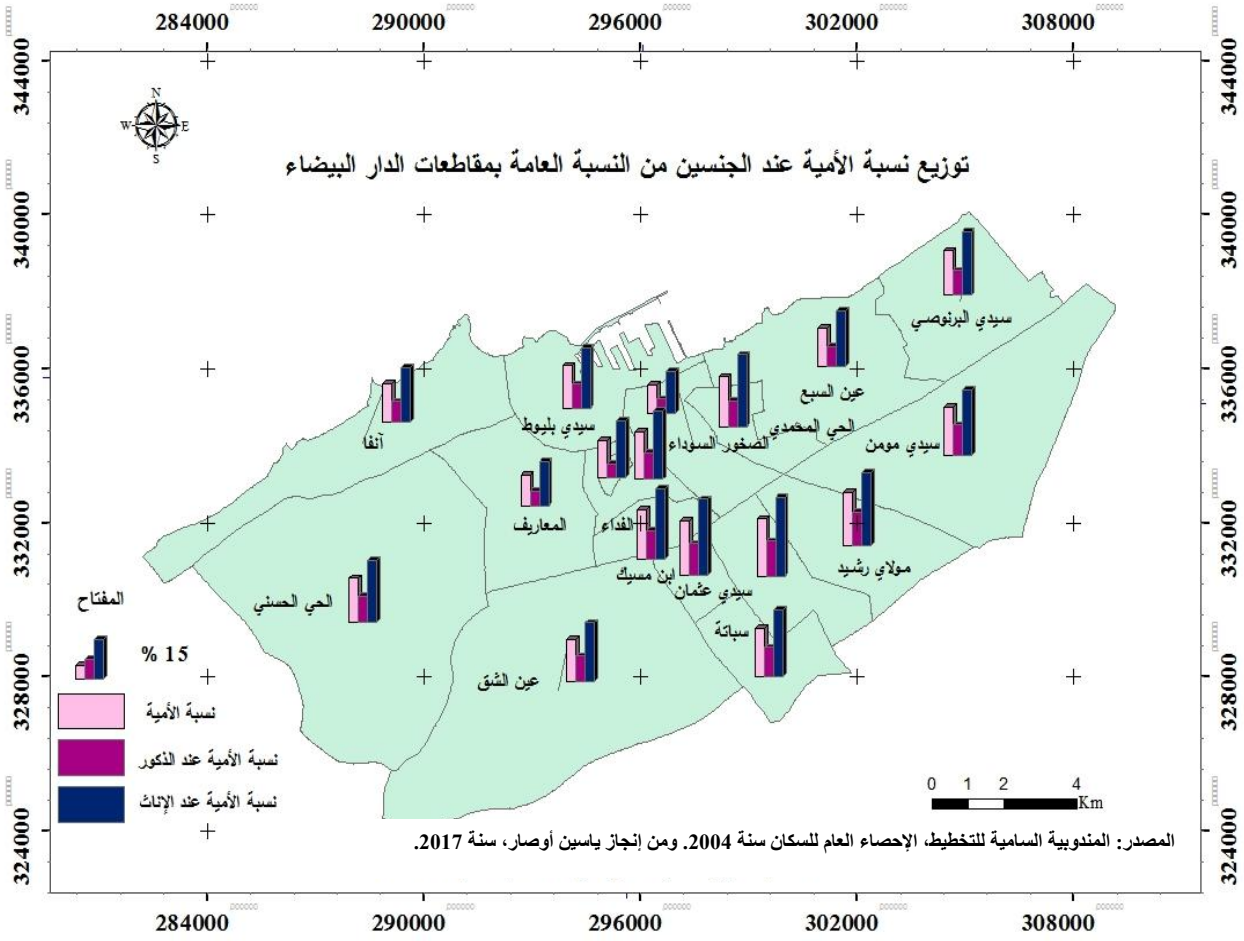

توضح خريطة نسبة الأمية عند الجنسين رقم 29، الخاصية المشتركة بين كافة المجال الترابي لمدينة الدار البيضاء، حيث ترتفع نسبة الأمية عند الإناث وتقل عند الذكور، كما أن نسب الأمية لدى الإناث

---

[329]– المندوبية السامية للتخطيط، إحصاء 2014.

[330]– المرجع نفسه.

[331]– المرجع نفسه.

تفوق معدل الأمية في المدينة. في حين تقل نسب الأمية عند الذكور على المعدل المسجل في مدينة الدار البيضاء، وهذه الخاصية لا تميز تراب مدينة الدار البيضاء فحسب، بل خاصية تميز التراب الوطني عموما.

وعند تتبع المستوى الدراسي لدى أرباب الأسر نجد تفاوتا كبيرا، كما يوضح ذلك الجدول رقم 34 والشكل رقم 7 التاليين:

الجدول رقم 34: المستوى الدراسي لأرباب أسر الهوامش الحضرية الداخلية بالدار البيضاء

المستوى الدراسي		مقاطعة السكن الحالي						المجموع
		الحي الحسني	عين الشق	سباتة	سيدي عثمان	مولاي رشيد	سيدي مومن	
بدون مستوى	العدد	24	13	0	16	11	15	79
	%	30,4	16,5	0	20,3	13,9	19	100
ابتدائي	العدد	30	19	7	25	20	37	138
	%	21,7	13,8	5,1	18,1	14,5	26,8	100
ثانوي إعدادي	العدد	17	32	9	9	8	23	98
	%	17,3	32,7	9,2	9,2	8,2	23,5	100
ثانوي تأهيلي	العدد	7	13	4	3	8	9	44
	%	15,9	29,5	9,1	6,8	18,2	20,5	100
جامعي	العدد	15	0	2	0	4	5	26
	%	57,7	0	7,7	0	15,4	19,2	100
تكوين مهني	العدد	3	0	2	0	0	4	9
	%	33,3	0	22,2	0	0	44,4	100
المجموع	العدد	96	77	24	53	51	93	394
	%	24,4	19,5	6,1	13,5	12,9	23,6	100

المصدر: بحث ميداني، 2017.

يظهر من خلال الجدول أعلاه والمبيان، أن المستوى الدراسي لأرباب الأسر يعرف تباينا كبيرا بين الهوامش الحضرية لمقاطعات الجنوب، مما يعكس التحولات المجتمعية التي ميزت ساكنة الجنوب البيضاوي. وهكذا نجد أن مقاطعتي الحي الحسني وعين الشق، تعرفان ارتفاعا في المستوى الدراسي لأرباب الأسر، إذ تسجل الهوامش الحضرية بمقاطعة الحي الحسني ارتفاعا في المستوى الدراسي الجامعي بنسبة 57,7 %، في حين تتميز مقاطعة عين الشق بارتفاع نسبة أرباب الأسر ذوي المستوى

التعليمي الثانوي التأهيلي بنسبة 29,5% والثانوي الإعدادي بنسبة 32,7%، في حين تتميز مقاطعة سيدي مومن بارتفاع نسبة أرباب الأسر ذوي التكوين المهني بنسبة 44,4%، تليها نسبة أرباب الأسر ذوي المستوى التعليمي الابتدائي بنسبة 26,8 % ، فالثانوي الإعدادي بنسبة 23,5%، فالثانوي التأهيلي بنسبة 20,5%.

الشكل رقم 7: المستوى الدراسي لأرباب أسر ساكنة الهوامش الحضرية بمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء.

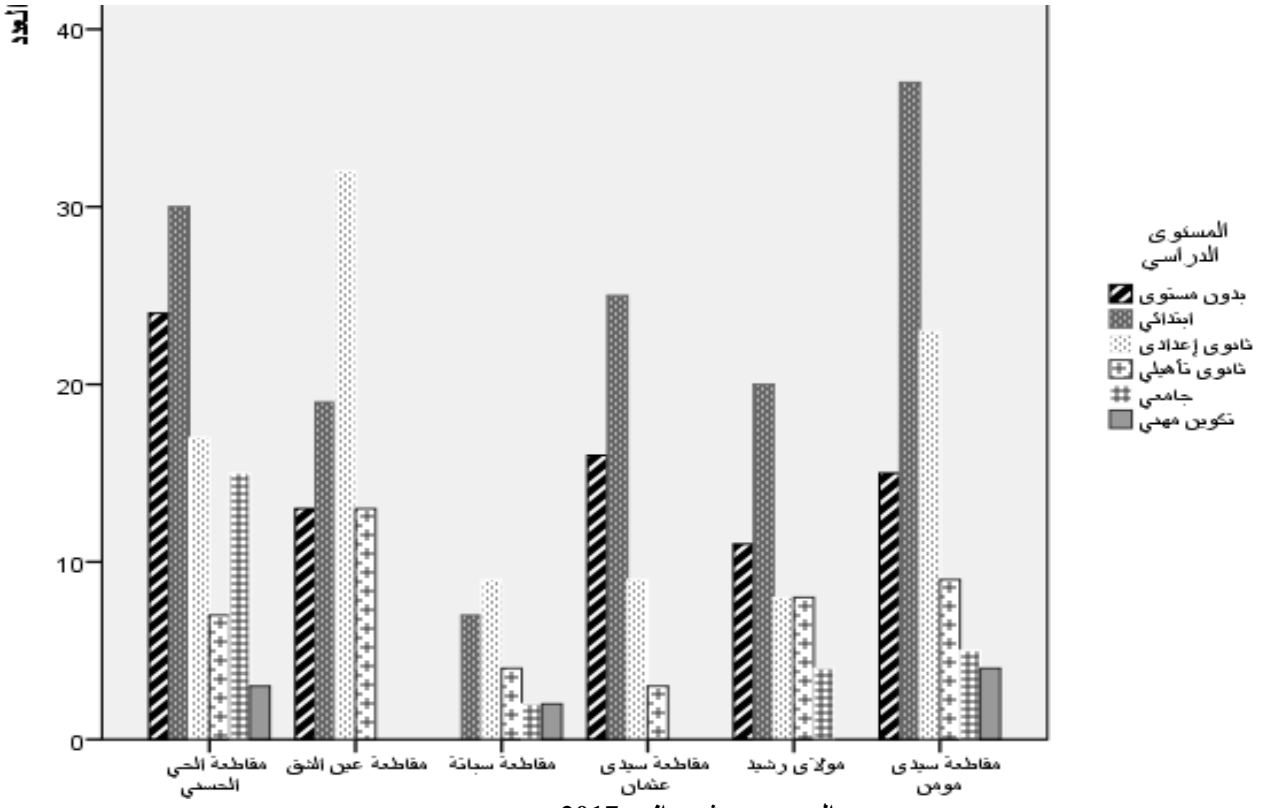

المصدر: بحث ميداني، 2017 .

أما مقاطعة مولاي رشيد، فتتميز بتقارب نسب المستوى التعليمي لأرباب الأسر بالهوامش الحضرية؛ أما بالنسبة لمقاطعة سباتة فترتفع فيها نسبة أرباب الأسر ذوي التكوين المهني ب 22,2 %، وتنعدم فيها نسبة أرباب الأسر بدون مستوى دراسي، وهي نفس النسبة التي تسجلها مقاطعة سيدي عثمان على مستوى التكوين المهني والجامعي، وضعف نسبة أرباب الأسر ذوي المستوى التأهيلي 6,8% وذوي المستوى الإعدادي ب9,2%.

تطرح نسبة الأمية ومستوى التمدرس مسألة التنمية البشرية على محك العدالة المجالية، ودور سياسة الدولة في المجالات الهامشية لمقاطعات الجنوب، باعتبار المعرفة من المكونات الأساسية لتحقيق التنمية والارتقاء الاجتماعي. كما أن هذا التفاوت في المستوى التعليمي بين أرباب الأسر ينعكس على

الأوضاع الاقتصادية لأرباب الأسر. حيث يعد المستوى التعليمي للسكان غير المتمدرسين مؤشرا على مدى تنمية الموارد البشرية، ولهذا المتغير تأثير مباشر على نمط عيش السكان ومستواهم الثقافي، وعلى سلوكهم الديمغرافي والاجتماعي والاقتصادي والمجالي.

2-2-تنوع المهن وارتفاع نسبة التحمل العائلي لأرباب الأسر بالهوامش الحضرية لمقاطعات الجنوب

على مستوى التحليل الاقتصادي، تظهر أهمية دراسة الوضع الاقتصادي لأرباب الأسر بالهوامش الحضرية، لاستخلاص شبكة من العلاقات الكمية والكيفية، التي تمكن من ملاحظة توجهات التنمية المجالية والاجتماعية بهذه القطاعات من المدينة البيضاوية، لإبراز التفاعلات بين المجال والمجتمع.

عند الحديث عن قضية الشغل بالمدينة المتروبول،" تتوصل الدراسات الاقتصادية إلى نتائج مخيفة، حيث تصل البطالة إلى نسب مهولة، غير أن الوضعية تتم تسويتها من طرف الفئات الشابة بطرق خاصة لتتيح إمكانية العيش"[332] . هذا الوضع يتناسب بشكل منطقي وخاصية العمل بالدار البيضاء وبمقاطعاتها الجنوبية، إذ يلاحظ تفاوت بين المقاطعات من حيث قوة تركز أصناف سوسيومهنية معينة في بعض المناطق مقارنة بباقي المناطق الأخرى، حيث يكاد هذا العامل أن يقسم مدينة الدار البيضاء إلى: قسم غربي ترتفع فيه تمثيلية فئة الأطر العليا والمتوسطة ذات المستوى التعليمي العالي إضافة إلى فئة المستخدمين المشتغلة بقطاع الخدمات والإدارة العمومية، وخاصة بمقاطعتي المعاريف وآنفا وبمستوى أقل بمقاطعة الصخور السوداء. وقسم شرقي ترتفع فيه تمثيلية المشتغلين في القطاعين الصناعي والحرفي وذووي المستوى التعليمي المتواضع، وهو القسم الذي يرتفع فيه الاكتظاظ السكاني ومتوسط حجم الأسر، وهذه الحالات أكثر حضورا بمقاطعات الفداء وابن مسيك والحي المحمدي وسيدي عثمان ومولاي رشيد وسيدي مومن. والخريطة رقم 30 تبرز هذه التفاوتات.

[332] - Mohamed Laoudi (2001) *: Casablanca à travers ses petite entrepreneurs de la pauvreté .Apercu sur les micros activités marchandes de rue dans une métropole maghrébin* ; édition : Université Hassan 2 Ain chock – Faculté des lettres et des sciences Humaines . Casablanca .p 79

الخريطة رقم 30

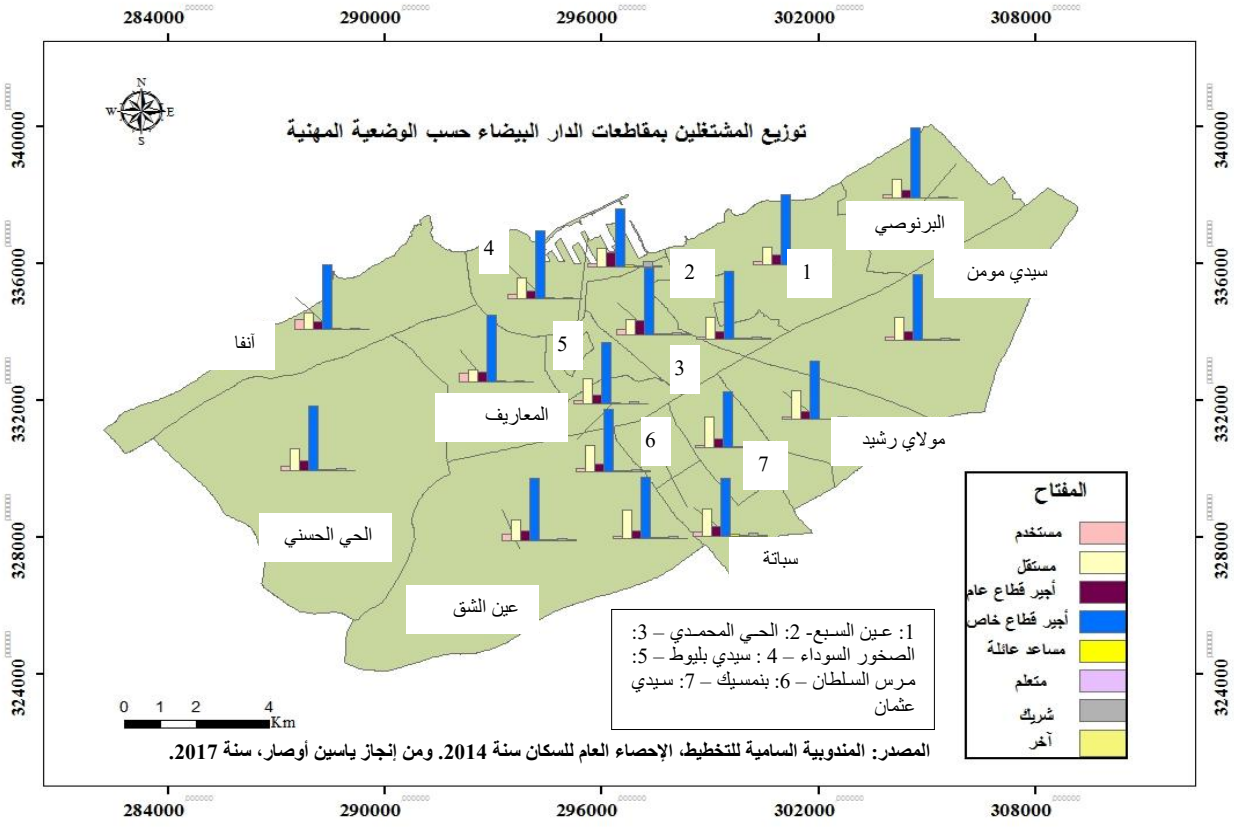

تبرز خريطة المشتغلين حسب الوضعية المهنية الخريطة رقم 30 ارتفاع أجراء القطاع الخاص. لكن عند تتبع أرباب الأسر بالهوامش الحضرية للمقاطعات الجنوبية، نجد أن المهن ذات الدخل غير القار تمثل ما نسبته 57,7% [333] ؛ في حين أن المهن ذات الدخل القار مثلت ما نسبته 36,5% بالنسبة لمستخدمي القطاع الخاص[334]؛ في حين لا يمثل مستخدمو القطاع العام سوى 5,8% [335]. ويعني ذلك استمرار التفاوت السوسيو–مجالي الذي ظل يطبع الدار البيضاء منذ فترة الحماية الفرنسية. فقد استمر إكداح مقاطعات الجنوب والجنوب الشرقي التي تزايدت فيها فئة الحرفيين والعمال والتجار الصغار أكثر من باقي الفئات المهنية الأخرى، بسبب حدوث حراك سكني انتقائي دفع بمزيد من أسر هذه الفئات نحوها من مناطق أخرى، إما في إطار عمليات إعادة الإسكان أو لتملك مسكن مع تشجيع برامج السكن الاجتماعي بهذه المقاطعات. والجدول التالي يوضح خصائص المهن لأرباب الأسر بالهوامش الحضرية لمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء.

[333]– المصدر: بحث ميداني، 2017.

[334]– المصدر: بحث ميداني، 2017.

[335]- المصدر: بحث ميداني، 2017.

الجدول رقم 35: عدد أفراد الأسرة لأرباب الأسر حسب وضعيتهم داخل المهنة بالهوامش الحضرية

عدد الأفراد داخل الأسرة		الوضعية داخل المهنة										المجموع
		أجير	بدون	مستقل	متاوم	عامل	آخر	شريك	صاحب محل	مستخدم قطاع عام	مستخدم قطاع خاص	
3	العدد	0	1	2	0	0	0	1	0	0	3	7
	% المج	0	0,3	0,5	0	0	0	0,3	0	0	0,8	1,8
4	العدد	9	1	10	1	0	1	0	2	4	27	55
	% المج	2,3	0,3	2,5	0,3	0	0,3	0	0,5	1,0	6,9	14
5	العدد	19	5	21	5	0	0	4	12	9	41	116
	% المج	4,8	1,3	5,3	1,3	0	0	1	3	2,3	10,4	29,4
6	العدد	1	14	27	7	0	2	5	12	9	45	122
	% المج	0,3	3,6	6,9	1,8	0	0,5	1,3	3	2,3	11,4	31,0
7 +	العدد	0	18	21	11	3	6	0	6	0	28	93
	% المج	0	4,5	5,3	2,8	0,8	1,5	0	1,5	0	7,1	23,6
المجموع	العدد	29	39	81	24	3	9	10	32	23	144	394
	% المج	7,4	9,9	20,6	6,1	0,8	2,3	2,5	8,1	5,8	36,5	100

المصدر: بحث ميداني، 2017.

يظهر من خلال الجدول رقم 35 والمبيان رقم 8، أن الوضعية داخل المهنة لأرباب الأسر لا تتأثر بحجم الأسر، إذ ترتفع نسبة مستخدمي القطاع الخاص بحوالي 36,5 %، لما يوفره المجال الهامشي من فرص الشغل، حيث تتركز غالبية الأنشطة الصناعية بهذه المجالات، وتليها مساهمة المستقلين بنسبة 20,6%، في حين تتدنى مساهمة باقي الأوضاع المهنية الأخرى. هذه الخصائص المهنية تترجم بالمستوى الثقافي لأرباب الأسر. غير أن الأوضاع المهنية لا تعكس بشكل واضح طبيعة المهن الممارسة، مما يفرض تحليل المهن الممارسة من طرف أرباب الأسر وهو ما يوضحه الجدول رقم 36 والشكل رقم 8.

فالجدول رقم 36 والشكل رقم 8، يكشفان أن المهن الممارسة من طرف أرباب أسر الهوامش الحضرية، هي من المهن الأكثر تأثرا بالتقلبات الاجتماعية والاقتصادية، ذات الطبيعة غير المهيكلة في الغالب، وهي من الأنشطة التي توفر مداخيل لفائدة الساكنة المهمشة التي لم تجدها في الأنشطة المهيكلة[336]. إذ يمثل التجار نسبة هامة، وهم في الغالب من تجار الأنشطة غير المهيكلة، وعمال المصانع والورشات، وهي من المهن التي تنتشر بشكل كبير عبر تراب هذه المقاطعات.

[336] - Robert Escallier (2004): *Marges et marginalités socio-spatiales dans la ville marocaine*. Cahiers de la Méditerranée 69/ 2004. PP. 117-127.Op.Cit. P.3.

الجدول رقم 36: مهنة أرباب أسر حسب الوضعية داخلها بالهوامش الحضرية لمقاطعات الجنوب

المهنة		الوضعية داخل المهنة										المجموع
		أجير	بدون	مستقل	مياوم	عامل	آخر	شريك	صاحب محل	مستخدم قطاع عام	مستخدم قطاع خاص	
بدون	العدد	0	40	0	0	0	0	0	0	0	0	40
	%المهنة	0	87,5	0	0	0	0	0	0	0	0	100
تاجر	العدد	29	0	35	0	0	0	0	13	0	7	84
	%المهنة	34,5	0	41,7	0	0	0	0	15,5	0	8,3	100
تقني	العدد	0	0	0	0	0	0	0	0	0	4	4
	%المهنة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	100	100
حارس	العدد	0	0	5	0	0	2	0	0	0	3	10
	%المهنة	0	0	50	0	0	20	0	0	0	30	100
سائق	العدد	0	0	5	0	0	1	3	0	0	8	17
	%المهنة	0	0	29,4	0	0	5,9	17,6	0	0	47,1	100
عامل	العدد	0	0	8	22	1	1	3	8	0	106	149
	%المهنة	0	0	5,4	14,8	0,7	0,7	2,0	5,4	0	71,1	100
كهربائي	العدد	0	0	2	1	0	0	0	0	0	0	3
	%المهنة	0	0	66,7	33,3	0	0	0	0	0	0	100
متقاعد	العدد	0	4	0	0	0	1	0	0	0	0	5
	%المهنة	0	80	0	0	0	20	0	0	0	0	100
محاسب	العدد	0	0	0	0	0	0	1	0	0	2	3
	%المهنة	0	0	0	0	0	0	33,3	0	0	66,7	100
مساعد تاجر	العدد	0	0	0	0	1	0	0	0	0	4	5
	%المهنة	0	0	0	0	20	0	0	0	0	80	100
مسير مقهى	العدد	0	0	0	0	0	0	0	2	0	0	2
	%المهنة	0	0	0	0	0	0	0	100	0	0	100
موظف	العدد	0	0	1	0	0	0	0	0	23	8	32
	%المهنة	0	0	3,1	0	0	0	0	0	71,9	25	100
ميكانيكي	العدد	0	0	15	1	0	0	3	1	0	1	21
	%المهنة	0	0	71,4	4,8	0	0	14,3	4,8	0	4,8	100
نجار	العدد	0	0	0	0	0	0	0	4	0	1	5
	%المهنة	0	0	0	0	0	0	0	80	0	20	100
وسيط	العدد	0	0	10	0	0	0	0	4	0	0	14
	%المهنة	0	0	71,4	0	0	0	0	28,6	0	0	100
المجموع	العدد	29	39	81	24	3	9	10	32	23	144	394
	%المهنة	7,4	9,9	20,6	6,1	0,8	2,3	2,5	8,1	5,8	36,5	100

المصدر: بحث ميداني، 2017.

يظهر من خلال الجدول أن المهن الممارسة من طرف أرباب الأسر هي من المهن التي تتأثر بالمستوى الثقافي، مع الهيمنة العددية للتجار الصغار بنسبة 34,5% والعمال بنسبة 71,1%. غير أن

ما ينبغي الإشارة إليه أن " ما يحدث من تداخل بين الفئات الاجتماعية على مستوى الأحياء، فإن الفئات التي تحظى بالسيادة العددية هي التي تحدد في النهاية خصائص المجال الحضري في جزئياته"[337].

الشكل رقم 8: الوضعية داخل المهنة لأرباب أسر ساكنة الهوامش الحضرية لمقاطعات الجنوب

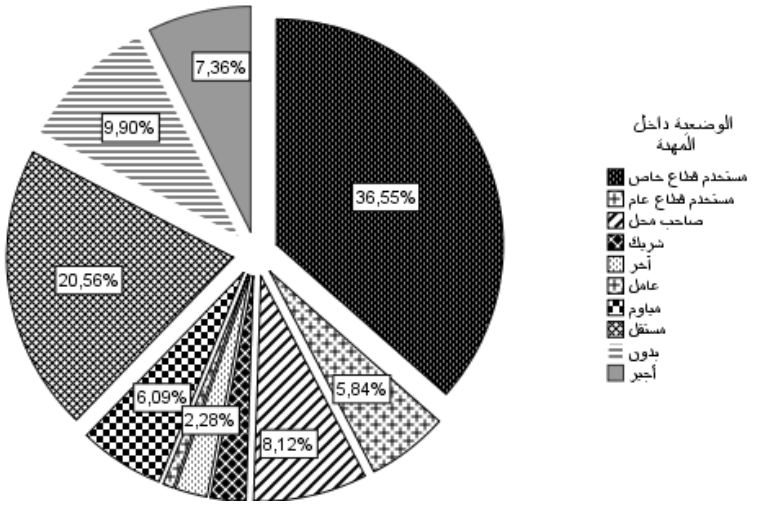

المصدر: بحث ميداني، 2017.

ويفرض البحث في الأوضاع الاقتصادية لأرباب الأسر، التحليل النوعي لجنس أرباب أسر الهوامش الحضرية بالمقاطعات الجنوبية. ذلك أن مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي لا تقل أهمية في هذه المجالات، وإن بدت أقل من جنس الذكور، إذ تغدو مساهمتها ضرورية لتجاوز الفقر المادي الذي تعاني منه الأسر بالهوامش الحضرية، أمام ضعف نسبة الأجور وتدني مستوى المعيشة، والجدول رقم 37 يبرز هذه المساهمة كالتالي:

الجدول رقم 37: جنس أرباب الأسر حسب الوضعية داخل المهنة بالهوامش الحضرية

الجنس		الوضعية داخل المهنة										المجموع
		أجير	بدون	مستقل	مياوم	عامل	آخر	شريك	صاحب محل	مستخدم قطاع عام	مستخدم قطاع خاص	
ذكر	العدد	24	27	66	24	3	4	10	32	17	111	318
	%الجنس	7,5	8,5	20,8	7,5	0,9	1,3	3,1	10,1	5,3	34,9	100
أنثى	العدد	5	12	15	0	0	5	0	0	6	33	76
	%الجنس	6,6	15,8	19,7	0	0	6,6	0	0	7,9	43,4	100
المجموع	العدد	29	39	81	24	3	9	10	32	23	144	394
	%المجموع	7,4	9,9	20,6	6,1	0,8	2,3	2,5	8,1	5,8	36,5	100

المصدر: بحث ميداني، 2017.

يظهر الجدول أعلاه التباين الكبير بين الجنسين في المهنة. ورغم ذلك فمساهمة المرأة في العمل إنما تعبر عن إكراه مادي تعانيه الأسر في الهوامش الحضرية لمقاطعات الجنوب، إذ تصل مساهمة

[337]– شويكي المصطفى(1996): الدار البيضاءمقاربة سوسيومجالية. منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية. جامعة الحسن الثاني– عين الشق– سلسلة الأطروحات والرسائل 1. ص.345. مرجع سبق ذكره، ص 13.

الإناث ضمن مستخدمي القطاع الخاص حوالي 8,37% مقابل 28,17% بالنسبة للذكور، أما المستقلون من الإناث فيساهمن بنسبة 3,8 % في حين يساهم الذكور بنسبة 16,75 % .

كما يفرض التحليل الاقتصادي، معرفة نوعية الأسر المميزة لأرباب الأسر، لاستجلاء الدينامية التي ميزت الأسرة بالهوامش الحضرية، ودور العامل الاقتصادي فيها؛ ذلك أن تأثير نوعية الأسرة في علاقته بما هو اقتصادي قد يحدد حجم الطلب على نوع من التجهيزات ومقدار الضغط عليها، لقياس درجة العدالة المجالية من حيث ما ستتم برمجته من تجهيزات عمومية لفائدة الساكنة بالمقاطعات الجنوبية من مدينة الدار البيضاء. ويمكن التأليف بين هذين العاملين كما يظهر ذلك من خلال الجدول رقم 38.

الجدول رقم 38: الوضعية داخل المهنة لأرباب الأسر بالهوامش الحضرية حسب نوعية الأسرة

نوع الأسرة		الوضعية داخل المهنة										المجموع
		أجير	بدون	مستقل	متأوم	عامل	آخر	شريك	صاحب محل	مستخدم قطاع عام	مستخدم قطاع خاص	
أسرة غير مكتملة	العدد	0	9	4	0	0	0	0	0	3	12	28
	%	0	32,1	14,3	0	0	0	0	0	10,7	42,9	100
أفراد غير أقرباء	العدد	0	0	1	2	0	0	0	0	0	2	5
	%	0	0	20	40	0	0	0	0	0	40	100
أسرة نووية	العدد	29	25	66	21	3	6	8	32	19	107	316
	%	9,2	7,9	20,9	6,6	0,9	1,9	2,5	10,1	6	33,9	100
أسرة متعددة الخلايا	العدد	0	5	10	1	0	3	2	0	1	23	45
	%	0	11,1	22,2	2,2	0	6,7	4,4	0	2,2	51,1	100
المجموع	العدد	29	39	81	24	3	9	10	32	23	144	394
	%	7,4	9,9	20,6	6,1	0,8	2,3	2,5	8,1	5,8	36,5	100

المصدر: بحث ميداني، 2017.

يظهر من خلال الجدول 38 ، أهمية الأسر النووية لدى أرباب أسر الهوامش الحضرية بمقاطعات الجنوب في جميع المهن. وهو ما يبين التوجه الفرداني الذي صار يميز السلوك الاجتماعي للأسر المغربية في شتى مستوياتها الاجتماعية. والهوامش الحضرية لم تحد عن هذا السلوك، إذ تمثل الأسرة النووية ما نسبته 80,20%، يمثل فيها مستخدمو القطاع الخاص ما نسبته 33,9%، والمستقلون 20,9% وصاحبو المحلات بنسبة 10,1%، والأجراء بنسبة 9,2% . تليها الأسر متعددة الخلايا بنسبة 11,42%. يمثل فيه مستخدمو القطاع الخاص 51,1% ، يليهم المستقلون بنسبة 22.2%، ثم العاطلون بنسبة 11,1%. مما يعكس حقيقة الوضع الاقتصادي للأسر، وانعكاسات التحول الاقتصادي للمدينة ككل. وهو ما يعني أن هذه المجالات قد تأثرت بالتحولات الاقتصادية الرأسمالية التي ميزت وتميز

الحاضرة البيضاوية ككل، خاصة وأن الفئات العمرية التي صارت تميز الهوامش الحضرية قد عرفت تغيرا في بنيتها كما يعكسها الجدول رقم 39 كما يلي:

الجدول رقم 39: الوضعية داخل المهنة لأرباب أسر حسب فئاتهم العمرية بالهوامش الحضرية

فئات الأعمار		الوضعية داخل المهنة										المجموع
		أجير	بدون	مستقل	مياوم	عامل	آخر	شريك	صاحب محل	مستخدم قطاع عام	مستخدم قطاع خاص	
20-24	العدد	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	1
	% المج	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0,3	0,3
25-29	العدد	0	0	1	2	0	0	0	0	0	4	7
	%المج	0	0	0,3	0,5	0	0	0	0	0	1	1,8
30-34	العدد	0	0	1	0	0	0	0	0	0	1	2
	% المج	0	0	0,3	0	0	0	0	0	0	0,3	0,5
35-39	العدد	0	0	12	0	0	0	0	0	2	14	28
	%المج	0	0	3	0	0	0	0	0	0,5	3,6	7,1
40-44	العدد	0	1	6	0	0	0	3	4	2	22	38
	%المج	0	0,3	1,5	0	0	0	0,8	1	0,5	5,6	9,6
45-49	العدد	1	2	20	3	1	2	2	5	8	54	98
	%المج	0,3	0,5	5,1	0,8	0,3	0,5	0,5	1,3	2	13,7	24,9
50-54	العدد	17	7	16	8	0	2	0	12	7	29	98
	% المج	4,3	1,8	4,1	2	0	0,5	0	3	1,8	7,4	24,9
55-59	العدد	0	4	15	6	2	1	5	6	4	15	58
	%المج	0	1	3,8	1,5	0,5	0,3	1,3	1,5	1	3,8	14,7
60-64	العدد	11	9	6	4	0	1	0	4	0	4	39
	%المج	2,8	2,3	1,5	1	0	0,3	0	1	0	1	9,9
65-69	العدد	0	7	4	0	0	2	0	1	0	0	14
	%المج	0	1,8	1	0	0	0,5	0	0,3	0	0	3,6
70-74	العدد	0	7	0	1	0	0	0	0	0	0	8
	% المج	0	1,8	0	0,3	0	0	0	0	0	0	2
75 +	العدد	0	2	0	0	0	1	0	0	0	0	3
	%المج	0	0,5	0	0	0	0,3	0	0	0	0	0,8
المجموع	العدد	29	39	81	24	3	9	10	32	23	144	394
	%المج	7,4	9,9	20,6	6,1	0,8	2,3	2,5	8,1	5,8	36,5	100

المصدر: بحث ميداني، 2017.

يظهر من خلال الجدول أعلاه أهمية المستقلين ومستخدمي القطاع الخاص، ضمن الفئة العمرية 45- 49 سنة و الفئة العمرية 50 – 54 سنة لأرباب الأسر بالهوامش الحضرية لمقاطعات الجنوب. حيث تساهم الفئة الأولى 37,5% من مستخدمي القطاع الخاص وبنسبة 24,7% من المستقلين، في حين تساهم الفئة الثانية بنسبة 20,1% من مستخدمي القطاع الخاص وبنسبة 19,8% من بين المستقلين وبنسبة 20,6 % من بين الأجراء، في حين تظهر المساهمة الضعيفة لباقي الفئات العمرية من

أرباب الأسر ضمن الوضعية المهنية . وهو ما يؤكد أن التوزيع العمري لأرباب الأسر بالهوامش الحضرية حسب المهنة، يعطي انطباعا بضعف نسبة الزواجية، وتزايد هذه الفئة في البنية العمرية لهذه الساكنة.

خاتمة الفصل الخامس

تفرض خيارات تنمية المدينة ككل والهوامش الحضرية لمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء خصوصا، مقاربة الخصائص الديمغرافية والسوسيو اقتصادية للسكان. إذ يكشف التحليل الوصفي للهوامش الحضرية بمقاطعات الجنوب من مدينة الدار البيضاء حالة الضعف المادي لساكنة هذه المجالات حيث ترتفع الأسر ذات الدخل المحدود ومستوى العيش المتواضع. كما أن التحليل بين دخول المدينة وهوامشها مرحلة الانتقال الديمغرافي، والذي ظهرت تجلياته على مستوى التركيب العمري حيث تقلصت فئة الصغار وتزايدت فئة النشيطين/ الكهول وارتفعت نسبيا فئة الشيوخ. ويجد هذا التحول الديمغرافي تفسيره أولا من خلال تراجع المؤشر التركيبي للخصوبة، وحتى من الأوضاع الاقتصادية للساكنة، وهو ما أثر على وثيرة نمو السكان التي تراجعت في جميع الوحدات الإدارية للدار البيضاء؛ ورغم أن وتيرة النمو السكاني قد حافظت على معدلات إيجابية في مقاطعات الجنوب في عدد من وحداتها الإدارية، إلا أن ذلك وجد تفسيره في التقطيعات الإدارية المتلاحقة، وفي العمليات العمرانية المرتبطة بإعادة الإسكان، وفي تزايد نزوح السكان ذوي الدخل المحدود المستفيدين من عمليات إنتاج السكن الاجتماعي.

ومن خلال مقاربة الأوضاع السوسيو–اقتصادية لأرباب الأسر، تبين أهمية مستخدمي القطاع الخاص والأجراء والمستقلين. لقدرة هذه المجالات بشكل كبير على استيعاب الفئات النشيطة التي تعج بها، لما توفره من عمل خارج إطار عقود العمل. كما أنها تتناسب والمستوى الثقافي لأرباب الأسر. مما ساهم في استمرار إكداح مقاطعات الجنوب والجنوب الشرقي التي تزايدت فيها فئة الحرفيين والعمال والتجار الصغار أكثر من باقي الفئات المهنية الأخرى، بسبب حدوث حراك سكني انتقائي دفع بمزيد من أسر هذه الفئات نحوها من مناطق أخرى، إما في إطار عمليات إعادة الإسكان أو لتملك مسكن مع تشجيع برامج السكن الاجتماعي بهذه المقاطعات. حيث توفر هذه المجالات لأرباب الأسر من المهن ما هو أكثر تأثرا بالتقلبات الاجتماعية والاقتصادية، وذات الطبيعة غير المهيكلة في الغالب. إذ يمثل التجار نسبة هامة، وهم في الغالب من تجار الأنشطة غير المهيكلة، وعمال المصانع والورشات، وهي من المهن التي تنتشر بشكل كبير عبر تراب هذه المقاطعات. ومنه نستنتج مما سبق أن عاملي الوضع السوسيو–اقتصادي والوضع الديمغرافي– العائلي يحددان التنظيم الاجتماعي للهوامش الحضرية بمقاطعات الجنوب من مدينة الدار البيضاء.

الفصل السادس

آلية التخطيط الحضري لتحقيق العدالة المجالية بالهوامش الحضرية الداخلية لمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء

مقدمة الفصل السادس

تعتمد الدولة على آلية التخطيط الحضري المتمثلة في وثائق التعمير من أجل الحد من مشاكل المجال الحضري، في ظل النمو المتسارع للسكان وقلة هياكل الاستقبال وضعف طاقات الاستيعاب، لخلق مجال تتضاءل فيه مظاهر التهميش التي تطبع الهوامش الحضرية الداخلية من مدينة الدار البيضاء بحثا عن التوازن لما يخدم المدينة ككل اقتصاديا واجتماعيا. والتخطيط الحضري سياسة تنهجها الدولة لتحقيق إطار معيشي ملائم للسكان، أي تلبية حاجيات مجتمع معين وتوزيع أفضل للأنشطة والخدمات بهدف تحقيق عدالة مجالية بين مكونات المدينة.

ويعود حرص الإدارة العمومية على الاهتمام بالتخطيط للتجهيزات العمومية والإشراف عليها من اقتناعها بدور الخدمات العمومية في النهوض بأاوضاع السكان، وإلى عجز فئة اجتماعية واسعة من السكان من الاستفادة من التجهيزات الجماعية الخاصة بسبب ارتفاع كلفتها، وتجنب الضغط على التجهيزات العمومية التي يكثر الطلب على خدماتها، أو الضغط الذي قد تمارسه بعض الجهات الخارجية التي تعنى بشؤون التنمية ومنظمات حقوق الإنسان، زيادة على الرغبة في تنشيط بعض وحدات المجال الحضري ودعم اقتصادها المحلي، وخلق دينامية بها من خلال إنشاء تجهيزات عمومية مهيكلة بها، قادرة على استقطاب السكان إليها، كما أن توفيرها يعد مؤشرا على فعالية تدخل الإدارة وضبط السكان، وتأكيد حضور السلطة في المجال. فهي كما يقول "فرانسوا دولافيرن" " حل المشاكل من جهة، ومراقبة المجتمع من جهة ثانية"[338].

إن مكافحة التهميش هي عملية متكاملة ومستمرة، تتطلب سياسة اجتماعية ناجحة وتخطيطا محكما لتحقيق العدالة المجالية[339]، ومنه نطرح السؤال التالي: كيف تتوزع التجهيزات العمومية الموجودة عبر الوحدات الإدارية لمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء؟ وهل تستجيب التجهيزات المبرمجة للحاجيات المستقبلية لساكنة هذه المجالات أم أن الأمر لا يعدو أن يكون سوى شبكة معيارية لا تحدد سوى الحجم السكاني دون الأخذ بعين الإعتبار مكونات هذا الحجم؟

ولذلك سنعمل في هذا الفصل، على مقاربة التوزيع المجالي للتجهيزات والمرافق العمومية بالهوامش الحضرية للدار البيضاء، باعتماد آلية التحليل المكاني التي يوفرها برنامج "أركجيس" ضمن أدوات التحليل الإحصائي المكاني لتوصيف النماذج المكانية كميا، وتحديد العلاقات المكانية لنماذج

---

[338]- F. de lavergne (1979) : *Economie politique des équipements collectifs*. Econimica. Op. Cit. P. 205.

[339]– الأمم المتحدة (2017): *التقرير العربي حول الفقر متعدد الأبعاد*. ص 8.

التوزيع بالعوامل الجغرافية. ومعرفة فيما إذا كانت التجهيزات والمرافق العامة تنتشر وفق نموذج توزيعي معين. وقد تم اعتماد مجموعة من الأساليب الإحصائية المكانية لقياس التوزيع الجغرافي للتجهيزات والمرافق العامة ومنها:- الوسط المكاني أو المركز المتوسط- الوسيط المكاني - المسافة المعيارية- الاتجاه التوزيعي.

ولتحليل نمط توزيع التجهيزات والمرافق بالهوامش الحضرية تم استخدام معدل صلة الجوار، ومعدل الجار الأقرب، وعبر تحليل الكثافة والمسافة الأقليدية، للكشف عن نمط انتشار التجهيزات العمومية بالهوامش الحضرية في مقاطعات الجنوب. لما لهذه المعدلات من قدرة كبيرة على التحليل المكاني في توزيع التجهيزات والتحقق من مستوى تقلص الهامشية وتحقيق العدالة المجالية بين مكونات المجال الحضري لمدينة الدار البيضاء.

1-يكشف تشخيص التجهيزات والمرافق العمومية عن توزيع متباين عبر مجال مقاطعات الجنوب

يعد التوزيع الجغرافي للتجهيزات العمومية، وأنماط انتشارها وتوزعها أو تجمعها، ومستوى نذرتها، وقوة الطلب على خدماتها، واقترابها أو ابتعادها عن المستفيدين والتجمعات السكانية أحد العوامل المؤثرة في هيكلة المجال، علما بأن العرض المتوفر منها رهين إلى جانب ضغط الطلب، بتوفر الأراضي وبالقدرات المالية للإدارات الوصية، وأن التأثير المهيكل لهذه التجهيزات هو تعبير عن تأثير الاختيارات السياسية للدولة في المجال. كما تحظى التجهيزات العمومية بالأولوية في عمليات التهيئة الحضرية لما تطمح له إلى تنظيم المدينة بشكل رشيد وتوفير إطار عيش ملائم لسكانها بالقدر الذي يشبع حاجياتهم؛ والحد من التفاوتات المجالية بين المجالات المحظوظة والمجالات الهامشية التي تأوي ساكنة ذات أوضاع سوسيو اقتصادية صعبة؛ وتعتبر الخدمات التي توفرها التجهيزات العمومية محددا رئيسيا لهذا الإطار. فكيف تتوزع هذه التجهيزات عبر مجال مقاطعات الجنوب من مدينة الدار البيضاء؟ وما نمط انتشارها؟

1-1-التجهيزات والمرافق التعليمية

تعد مكافحة التهميش عملية متكاملة، تبدأ أولا بالنهوض بقطاع التعليم[340]. وتدفع الدينامية الحضرية التي عرفتها مدينة الدار البيضاء، سواء فيما يتعلق بتوسع الرقعة المبنية بها أو بالانتقال الديمغرافي لسكانها وحراكهم السكني والسوسيو اقتصادي، إلى التساؤل عن دور تطور سمات التمدد الحضري وانتشار السكان بمقاطعات الجنوب من مدينة الدار البيضاء في تفسير توزع التجهيزات التعليمية. كما يفترض أن ينجم عن هذه الدينامية من ظهور مناطق خصاص تزيد فيها الحاجة إلى خدمات هذه التجهيزات، ومناطق وفرة تتراجع فيها الحاجة إليها، يدفع بدوره إلى التساؤل حول تدابير الجهاز الوصي على القطاع لتذليل التفاوتات والبحث عن التوازنات.

1-1-1- نمط انتشار مؤسسات التعليم الابتدائي

أظهر أنطوان بايلي في كتابه "جغرافية الرفاهية" أنه يمكن للفرد أن يقيس الرفاهية التي لا يقيسها الآخر"[341]. وبهذا المعنى فتحقيق العدالة الاجتماعية لا تتحقق من خلال زيادة الدخل، بل تتطلب التمتع بحقوق أساسية، كما أشار إلى ذلك التقرير العربي حول الفقر متعدد الأبعاد[342]. ويمثل قطاع التعليم حقا

---

[340]- الأمم المتحدة (2017): *التقرير العربي حول الفقر متعدد الأبعاد*. ص 8. مرجع سبق ذكره. ص 193.

[341]- Antoine S. Bailly (1981): *La géographie du bien-être*, Paris, PUF. Op.Cit.

[342]- ورد في التقرير العربي حول الفقر متعدد الأبعاد الصادر عن الأمم المتحدة سنة 2017، أن عددا من الاقتصاديين بدأوا بتحدي الربط بين النمو الاقتصادي والرفاهية معتمدين في ذلك على دلائل ملموسة تفيد أن النمو لا يقلص دائما الفقر، وأن زيادة الثروة لا تفيد بالضرورة تحسن مستويات المعيشة. ومن هؤلاء الاقتصاديين "أمارتيا سين" إذ يرى أن

من الحقوق الأساسية للإنسان، ووسيلة لقياس مستوى التنمية البشرية في المجتمع. ولذلك تسعى السلطة الحكومية جاهدة إلى تلبية هذا المطلب. غير أن النمو السكاني المتزايد، والتطور العمراني الذي تشهده المدينة وخاصة في هوامشها، يفرض دراسة للخدمات التعليمية لمكانتها ضمن الخدمات العامة الأخرى، ولقياس مستوى التهميش والهامشية بالهوامش الحضرية لمقاطعات الجنوب من مدينة الدار البيضاء.

ويحظى التعليم في السلك الابتدائي بأهمية قصوى في السياسة التربية، لكونه يمكن من رصد التفاوتات السوسيو مجالية ومعالجتها، من أجل تحقيق العدالة المجالية والإنصاف الاجتماعي، ولكون الاستثمار في الأطفال يمثل ركيزة أساسية للتحول الاجتماعي. وعلى هذا الأساس يقدم الشكل رقم 9 توزيعا جغرافيا لفئة الصغار الذين هم في سن التمدرس بالتعليم الابتدائي بالهوامش الحضرية الداخلية

الشكل رقم 9: الفئات العمرية في سن التمدرس بالتعليم الابتدائي بالهوامش الحضرية الداخلية لمقاطعات الجنوب بمدينة الدار البيضاء

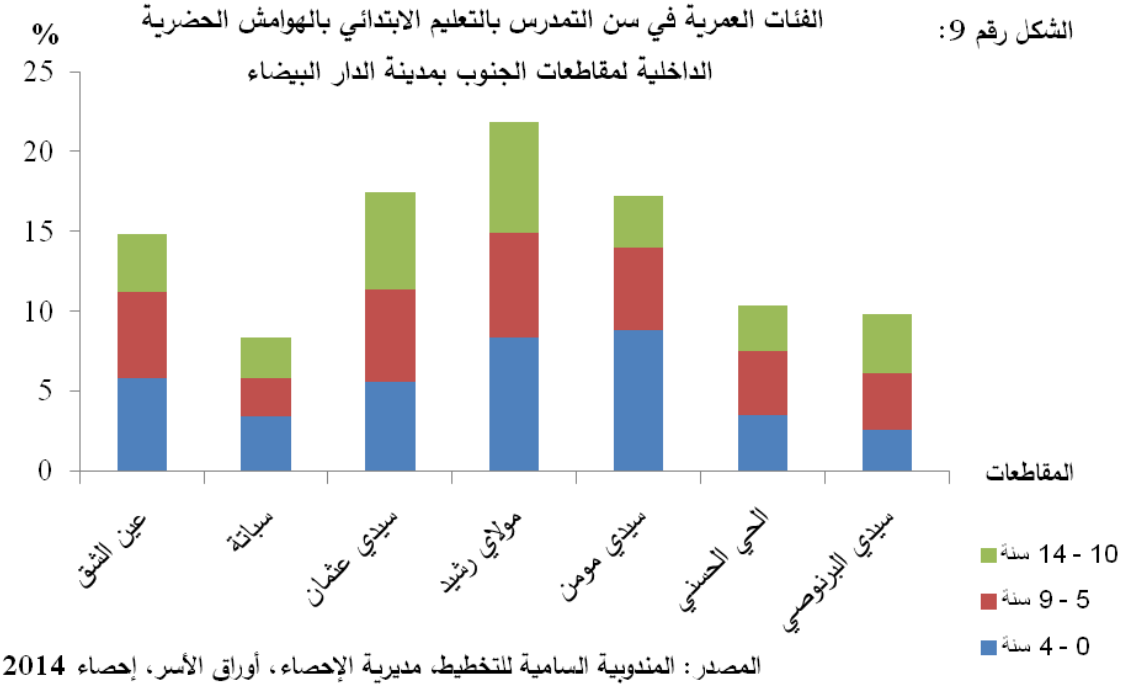

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط، مديرية الإحصاء، أوراق الأسر، إحصاء 2014.

الحرمان من القدرة يمثل مقياسا للفقر أكثر اكتمالا من مقياس الدخل، إذ يغطي جوانب معينة من ظاهرة الفقر قد لا تحيط بها أو تلحظها الإحصاءات الكلية. لذلك دعا "سين" إلى صياغة نظرة أكثر شمولا للفقر وعدم المساواة والتنمية بغية إعداد سياسات ملائمة تسهم إسهاما حقيقيا في تحقيق أقصى درجة من الإنصاف الاجتماعي والعدالة المجالية التي دعا إليها "دافيد هارفي".

- Sen, A.(1985): *Commodities and Capabilities*. Amsterdam. New York : Elsevier Science Pub.
- Harvey.D (1973) : *Social justice and the city*.Published in paperback in the United States of America by The Johns Hopkins University Press.

لمقاطعات الجنوب من مدينة الدار البيضاء.

يظهر من خلال الشكل رقم 9 أهمية فئة الصغار الذين هم في سن التمدرس بالسلك الابتدائي، إذ يمثلون حوالي 33,82% في الفئة العمرية الممتدة بين 5 – 9 سنوات، وحوالي 29% في الفئة العمرية الممتدة بين 10 – 14 سنة؛ "في حين لا تمثل هذه الفئة سوى 27% من مجموع ساكنة المغرب"[343]. مما يجعل الطلب على خدمة التعليم العمومي كبيرا، خاصة إذا استحضرنا حجم هذه الفئة العمرية ضمن مجموع هذه الفئة لدى ساكنة مقاطعات الجنوب من مدينة الدار البيضاء.

تقدم ساكنة الهوامش الحضرية الداخلية بمقاطعات الجنوب حجما كبيرا من هذه الفئة تتجاوز الثلثين كما هو الأمر عند مقاطعات عين الشق وسيدي عثمان ومولاي رشيد وسيدي مومن؛ في حين تتجاوز الثلث لدى ساكنة مقاطعات سيدي البرنوصي والحي الحسني وسباتة[344].

وهذا الحجم الكبير الذي تشكله هذه الفئة في البنية العمرانية لساكنة الهوامش الحضرية الداخلية بمقاطعات الجنوب من مدينة الدار البيضاء يجد تفسيره في كون بعض هذه المقاطعات مفتوحة أمام البناء

[343]- Institut de statistique de l'Organisation des Nations Unies pour l'éducation la science et la culture (UNESCO), 2022.

[344]- جدول نسبة الفئة العمرية أقل من 15 سنة بالهوامش الحضرية الداخلية لمقاطعات الجنوب من مدينة الدار البيضاء

فئات الأعمار	سيدي البرنوصي	الحي الحسني	سيدي مومن	مولاي رشيد	سيدي عثمان	سباتة	عين الشق	المجموع
0 - 4 سنوات (%)	2,6	3,49	8,84	8,32	5,57	3,42	5,79	38,03
5 - 9 سنوات (%)	3,49	4,01	5,13	6,61	5,79	2,37	5,42	32,82
10 - 14 سنة (%)	3,71	2,82	3,27	6,91	6,09	2,6	3,64	29,04
المجموع (%)	9,8	10,32	17,24	21,84	17,45	8,39	14,85	100

مديرية الإحصاء، أوراق الأسر الخاصة بإحصاء 2014.

– جدول حجم الفئة العمرية أقل من 15 سنة بالهوامش الحضرية الداخلية بالنسبة إلى مجموع هذه الفئة لدى ساكنة مقاطعات الجنوب من مدينة الدار البيضاء

فئات الأعمار	سيدي البرنوصي	الحي الحسني	سيدي مومن	مولاي رشيد	سيدي عثمان	سباتة	عين الشق	الدار البيضاء
أقل من 6 سنوات (%)	10,5	11,1	12,6	11,3	10,8	9,8	10,5	10,2
من 6 إلى 14 سنة (%)	12,9	14	15,4	14,6	14,5	12,9	14,2	13,3
المجموع (%)	23,4	25,1	28	25,9	25,3	22,7	24,7	23,5
* حجم الفئة العمرية أقل من 15 سنة بالهوامش الحضرية الداخلية بالنسبة إلى باقي الفئة العمرية في كل مقاطعة %	41,88	41,11	61,57	84,32	68,97	36,96	60,12	-

المندوبية السامية للتخطيط، المديرية الجهوية لجهة الدار البيضاء – سطات، النشرة الإحصائية، نونبر 2020.

* تم حساب حجم الفئة العمرية أقل من 15 سنة بالنسبة إلى باقي مجموع هذه الفئة لدى ساكنة مقاطعة الجنوب باعتماد الطريقة الثلاثية في حساب النسبة، وذلك بقسمة المجموع الخاص بهذه الفئة من ساكنة الهوامش الحضرية الداخلية بكل مقاطعة على مجموع هذه الفئة في كل مقاطعة، والحاصل يضرب في 100.

وعمليات إعادة الإسكان، كما هو الحال في مقاطعتي الحي الحسني وسيدي مومن، بالإضافة إلى مقاطعة مولاي رشيد، وبعضها الآخر مرتبط بعمليات إعادة الهيكلة وتغيير حدود المدار الحضري، كما هو الأمر بالنسبة لمقاطعات عين الشق و سيدي عثمان. ومن هنا يطرح السؤال التالي: إلى أي حد ساهمت هذه الهيكلة الجديدة للمجال الحضري عموما ولمقاطعات الجنوب خصوصا في تلبية حاجيات السكان بالهوامش الحضرية الداخلية خصوصا؟ إن الإجابة على هذا السؤال يفرض تتبع مستوى الإنجاز من مؤسسات التعليم الابتدائي لفائدة الفئات العمرية الصغيرة. كما يتطلب ذلك مساءلة نسبة الانقطاع الدراسي لدى هذه الفئة العمرية، باعتبار الانقطاع الدراسي من مؤشرات قياس التهميش والهشاشة لدى الساكنة، وذلك من خلال الشكل رقم 10.

الشكل رقم 10: مؤسسات التعليم الابتدائي بمقاطعات الدار البيضاء خلال الموسمين الدراسيين 2011- 2012 و 2016 - 2017

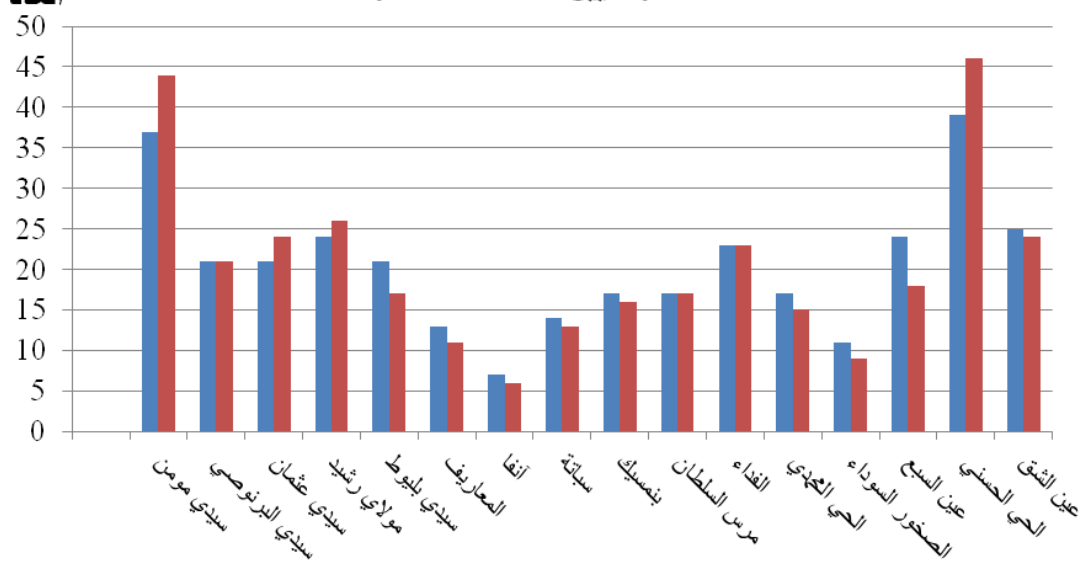

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط النشرة الإحصائية السنوية لجهة الدار البيضاء- سطات نونبر 2020 ومارس 2013

يكشف الشكل أعلاه أهمية مقاطعات الجنوب من مدينة الدار البيضاء من حيث تجهيزات التعليم الابتدائي خلال الفترتين 2011- 2012 و 2016 – 2017 باستثناء مقاطعة سباتة وعين الشق، في حين عرفت المقاطعات المركزية وشبه المركزية تراجعا في تجهيزات التعليم الابتدائي. وهذا التفاوت في توزيع تجهيزات التعليم الابتدائي بين مقاطعات الدار البيضاء، يجد تفسيره في العمليات العمرانية الكبرى المرتبطة بالتجديد الحضري في المركز، وبعمليات الترحيل التي رافقتها بترحيل ساكنتها في اتجاه مقاطعات الجنوب، التي شكلت هياكل استقبال بامتياز لتوافدات سكانية غيرت من البنية الديمغرافية والاجتماعية لساكنة هذه المجالات. كما أن التقطيعات الإدارية الجديدة وتوسيع حدود المدار الحضري

على حساب الجماعات المجاورة ساهمت في تغذية الرصيد الديمغرافي لساكنة مقاطعات الجنوب؛ وهو ما ساهم في تزايد الفئة العمرية الصغيرة التي هي في سن التمدرس بالسلك الابتدائي.

كما يبين الشكل رقم 10 أيضا تفاوتا على مستوى توزيع عدد المؤسسات التعليمية بين مقاطعات الجنوب، ويمكن تصنيفها إلى مجموعتين:

– تضم المجموعة الأولى: مقاطعات الحي الحسني وسيدي مومن ومولاي رشيد وسيدي عثمان التي عرفت نسبة زيادة تراوحت بين 2,67% و 5,48%. وتنقسم هذه المجموعة إلى مجموعتين: تضم المجموعة الأولى مقاطعتي الحي الحسني وسيدي مومن اللتين عرفتا إحداث مؤسستين تعليميتين ابتدائيتين كل سنة لحجمهما الديمغرافي ضمن باقي مقاطعات الدار البيضاء. في حين تضم المجموعة الثانية مقاطعتي مولاي رشيد وسيدي عثمان التي عرفت زيادة إحداث ابتدائية واحدة كل سنة خلال الفترة الممتدة بين الموسمين الدراسيين.

– أما المجموعة الثانية فتضم مقاطعتي عين الشق وسباتة التي رغم تراجع الوحدات التعليمية الابتدائية فيها بناقص مؤسسة تعليمية في كلتا المقاطعتين فإنهما حافظتا على نسبة زيادة تراوحت بين 1,85% في مقاطعة عين الشق و 0,90% في مقاطعة سباتة.

نستنتج من خلال الشكل أن التجهيزات التعليمية العمومية الابتدائية المتوفرة بمقاطعات الجنوب من مدينة الدار البيضاء، قد عرفت تفاوتا في توزيعها بين المكونات الترابية لهذه المجالات، وأن تطورها رافق عمليات إعادة الإسكان وإعادة الهيكلة وانفتاح هذه المجالات على السكن الاقتصادي والاجتماعي وتوسيع حدود المدار الحضري، وقد شكلت هذه التدخلات العمومية كلها عوامل ساهمت في تغيير البنية الديمغرافية للساكنة بمقاطعات الجنوب وبهوامشها الحضرية الداخلية، مما جعل انتشار هذه التجهيزات عبر مجال المقاطعات الجنوبية يتأثر بتلك العوامل وبالسلوك الديمغرافي للساكنة كما يظهر ذلك من خلال الخرائط رقم: 31 ، 32 ، 33 و 34 التالية الممثلة لنمط توزيع مؤسسات التعليم الابتدائي العمومي:

الخرائط رقم: 31، 32 ، 33 و34.

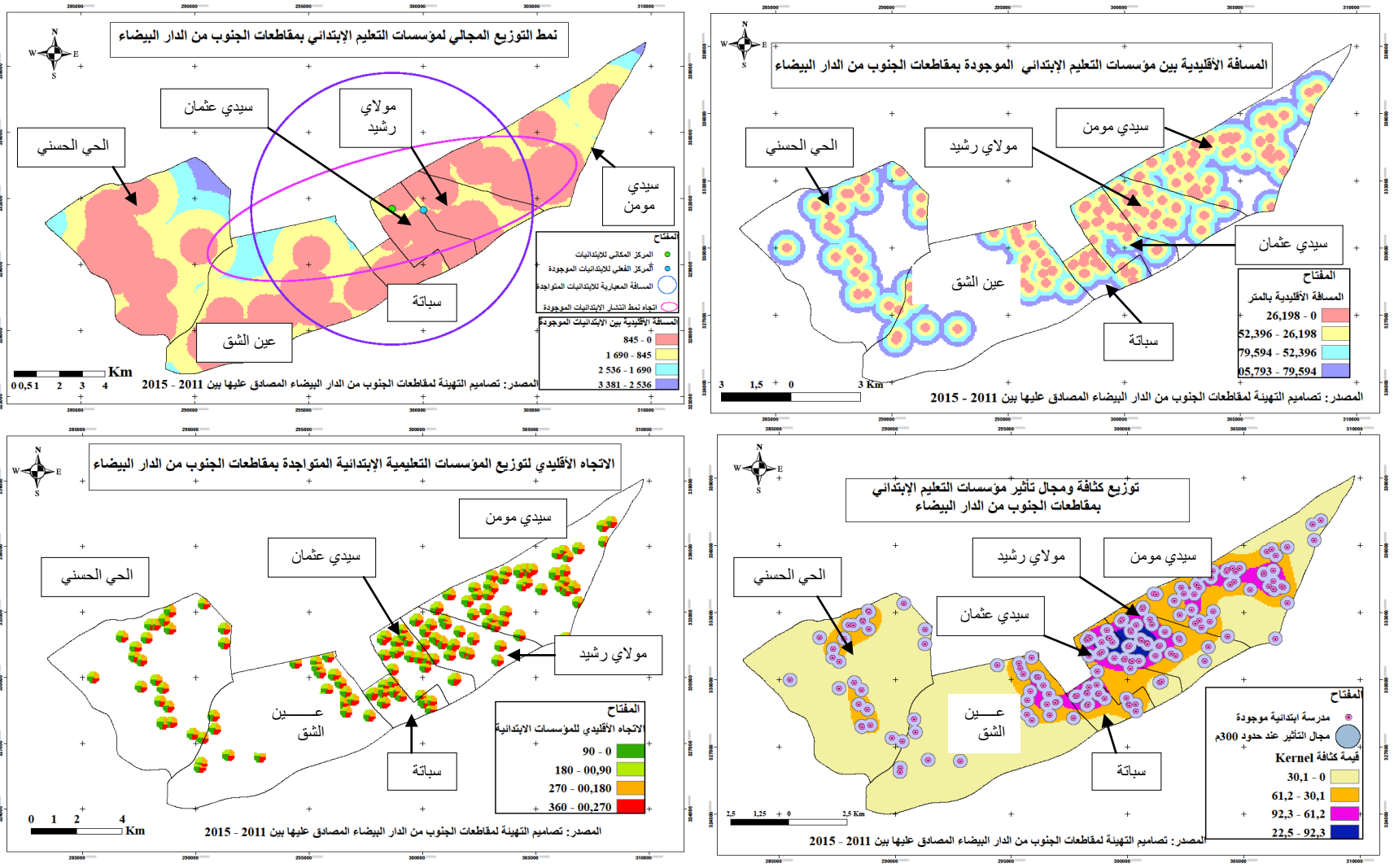

من إنجاز ياسين أوصار، سنة 2017.

يتبين من خلال الخرائط، أن مؤسسات التعليم الابتدائي تتخذ في انتشارها مدارا اهليليجيا متسعا من الجنوب الغربي في اتجاه الجنوب الشرقي، ويرجع ذلك إلى تزايد عدد السكان في هذه المقاطعات من الدار البيضاء، وتأخذ المسافة المعيارية بعدا متساويا عن المركز المكاني والفعلي للمؤسسات الموجودة، وهو ما ينعكس على التوزيع الجغرافي للمؤسسات التعليمية الابتدائية الموجودة بمقاطعات الجنوب[345]. ذلك أن المدار الإهليليجي لهذا التوزيع جعل المسافة الأقليدية تختلف بين المؤسسات التعليمية الإبتدائية وعن ماهو محدد في الشبكة المعيارية، إذ تقل المسافة الأقليدية بين هذه المؤسسات عن المسافة المحددة في الشبكة المعيارية التي تحدد المسافة في 1,5 كيلومتر حيث تصل 0,84 كيلومتر في مقاطعات مولاي رشيد التي تضم 26 مؤسسة تعليمية، وسيدي عثمان ب 24 مؤسسة تعليمية، وسباتة ب 13 مؤسسة تعليمية ابتدائية،

[345]– لقياس دور التشتت أو التركز لمراكز المؤسسات التعليمية في المقاطعات حول متوسطها المكاني، تم استخدام تقنية المسافة المعيارية لتوزيع الظواهر الجغرافية، حيث يتم من خلالها قياس درجة تشتت أو تركز عناصر الظاهرة حول متوسطها المكاني، ويتم تمثيل النتيجة من خلال رسم دائرة على خريطة المنطقة يكون مركزها المركز المتوسط ونصف قطرها يساوي المسافة المعيارية، والمركز المتوسط هو أحد الاختبارات المكانية التي توفرها أدوات ملحق التحليل المكاني لبرنامج نظم المعلومات الجغرافية أركجيس، يتم من خلال تطبيق هذا الاختبار على الظاهرة المدروسة اشتقاق نقطة جديدة تمثل المركز المتوسط لتوزيع هذه الظاهرة.

ولتحديد الاتجاه العام لانتشار مواقع مراكز المؤسسات التعليمية، تم استخدام تقنية الانحراف المعياري البيضوي في الملحق المكاني لبرنامج نظم المعلومات الجغرافية أركجيس، وتحدد هذه التقنية اتجاه توزيع الظاهرة الجغرافية من خلال قياس مسافة الانحراف المعياري في الاتجاه (x) ومسافة الانحراف المعياري في الاتجاه (Y) بصورة منفصلة عن بعضها البعض. حيث يتم تحديد محاور الشكل الهندسي من موقع المركز المتوسط. والشكل الناتج هو بالضرورة شكل بيضوي مركزه المركز المتوسط، وذلك بسبب الاختلاف أو التشتت في قيم مسافة الانحراف المعياري في المحورين (X,Y). وقد يقترب الشكل البيضاوي من الشكل الدائري إذا كان توزيع الظاهرة شبه متوازن في جميع الجهات، وقد يكون شكلا بيضويا طوليا أقرب للشكل المستطيل إذا كانت الظاهرة التي تم تمثيلها تتوزع باتجاه معين أكثر من امتدادها بالاتجاه الآخر. وتفيد هذه التقنية في تحديد طبيعة العلاقة بين الظاهرة وكيفية ارتباطها مع الظواهر الجغرافية الطبيعية أو البشرية، كامتداد الظاهرة على طول طريق سريع، أو سكة حديدية، أو توافقها مع شكل التوسع العمراني أو توافقه لنمط معين من التضاريس.

وحسب الشبكة المعيارية فإن هذه الأعداد لا تلبي حاجيات السكان[346]. في حين تتفاوت المسافة بين المؤسسات التعليمية في المقاطعات الجنوبية الغربية والشرقية، تتجاوز أحيانا المسافة المحددة في الشبكة المعيارية.

نستنتج من هذه التفاوتات المجالية بين مقاطعات الجنوب على مستوى توزيع المؤسسات التعليمية الابتدائية الموجودة، يرتبط بمعطيات ديمغرافية وإدارية وعمرانية التي صارت تشهدها مقاطعات الجنوب، فبخصوص المعطى الديمغرافي يتصل بتراجع معدل الخصوبة بمعدل أقل من العتبة ويهم مقاطعتي عين الشق والحي الحسني، في حين لا زال هذا المعدل يتجاوز العتبة عند مقاطعات سيدي مومن ومولاي رشيد وسيدي عثمان. كما أن للمعطى الإداري دور في هذه التفاوتات، ويرجح ذلك بتوسيع المدار الحضري سنة 2009 ليشمل مناطق السكن غير القانوني الفتية ديمغرافيا، ويتعلق الأمر بمقاطعتي سيدي عثمان وعين الشق ومولاي رشيد. وفيما يتعلق بالمعطى العمراني فيهم مقاطعتي الحي الحسني وسيدي مومن ومولاي رشيد، حيث تشهد حركة عمرانية تجتذب نحوها مزيدا من الأسر الفتية ذات الدخل المحدود والأكثر خصوبة وإقبالا على تسجيل أبنائها بالمدارس العمومية، وتعتبر هذه المقاطعات الحاضنة الأكبر لعدد مؤسسات التعليم الإبتدائي.

وعند تتبع نسب العجز، نجد أن مقاطعات الحي الحسني وعين الشق وسيدي مومن تتصدر المقاطعات الجنوبية في ضعف تلبية حاجيات السكان من هذه الخدمة، مما يؤثر على التحصيل الدراسي للفئة العمرية المستهدفة بهذه التجهيزات كما يظهر ذلك من خلال الشكل رقم 11 التالي:

[346]- تحدد الشبكة المعيارية مؤسسة تعليمية ابتدائية لكل 5000 نسمة، غير أن الحاصل من الموجود يبين العجز التالي:

المقاطعة	عدد السكان	عدد مؤسسات التعليم الابتدائي	العتبة المعيارية:مؤسسة تعليمية لكل 5000	نسبة التلبية %	نسبة العجز %
مولاي رشيد	245484	26	130000	52,95	-47,04
سيدي عثمان	219610	24	120000	54,64	-45,35
سباتة	116255	13	65000	55,91	-44,09
سيدي مومن	452863	44	220000	48,57	-51,42
عين الشق	376772	24	120000	31,85	-68,14
الحي الحسني	467880	46	230000	49,15	-50,84

الشكل رقم 11:

نسبة المنقطعين عن الدراسة بسلك التعليم الابتدائي خلال سنة 2016 - 2017

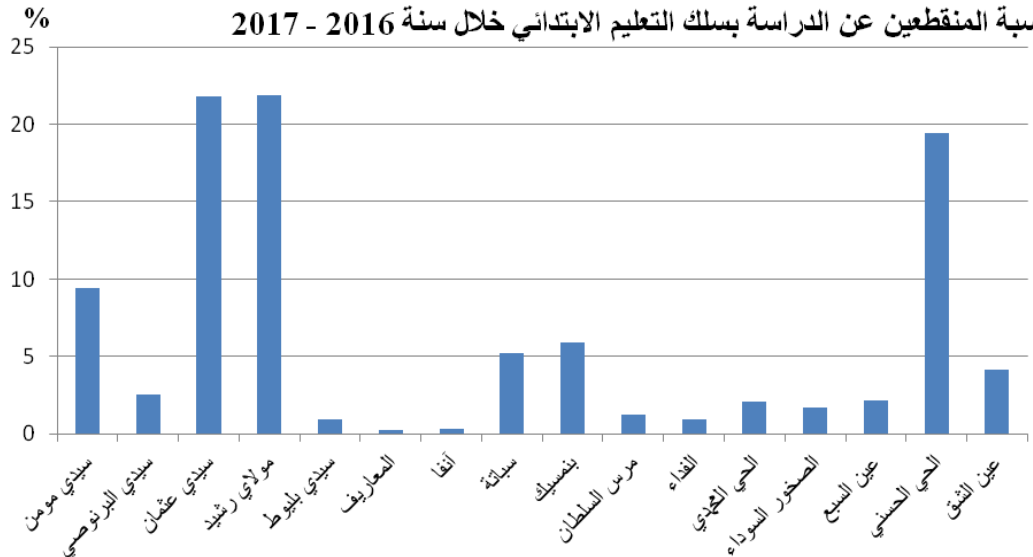

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، المديرية الجهوية لجهة الدار البيضاء- سطات، النشرة الإحصائية نونبر 2020

يكشف الشكل أعلاه مظاهر التهميش التي تعيشها ساكنة الهوامش الحضرية الداخلية بمقاطعات الجنوب من مدينة الدار البيضاء، حيث ترتفع نسب الانقطاع الدراسي عند المتعلمين بهذا السلك مقارنة بباقي مقاطعات الدار البيضاءالمركزية وشبه المركزية؛ ويمكن تصنيف الهوامش الحضرية الداخلية لمقاطعات الجنوب بناء على نسب المنقطعين بهذا السلك إلى [347]:

– المجموعة الأولى: تضم مقاطعات سيدي عثمان ومولاي رشيد والحي الحسني تفوق فيها نسبة الانقطاع الدراسي 15% .

– المجموعة الثانية: تتراوح فيها نسبة الانقطاع الدراسي بهذا السلك بين 5% و 15%، وتضم مقاطعتي سيدي مومن وسباتة.

– المجموعة الثالثة: وتقل فيها نسبة الانقطاع الدراسي عن 5% لدى المتعلمين بهذا السلك، وتضم مقاطعة عين الشق.

[347]- انتقل معدل الانقطاع الدراسي/ التسرب المدرسي، من 5,4% سنة 2007–2008 إلى 1,9% سنة 2012 – 2013 ثم ارتفع 2,5% سنة 2013 – 2014 حسب ما أصدرته مديرية الاستراتيجية والإحصاء والتخطيط، قسم الدراسات والإحصائيات في "مؤشرات التعليم" سنة 2014.

Direction de la Stratégie, des Statistiques et de la planification. Division des Etudes et des Statistiques *: Indicateurs de l'Education*. Edition 2014.

هذه التفاوتات المجالية على مستوى الانقطاع الدراسي بالتعليم الابتدائي العمومي بالهوامش الحضرية الداخلية لمقاطعات الجنوب، ترتبط وثيقا بالأوضاع السوسيو مهنية لساكنة هاته المقاطعات التي تتميز بهيمنة المهن المؤقتة وغير المهيكلة، كما يتصل بالمستوى التعليمي لأرباب الأسر[348]. فبخصوص الأوضاع السوسيو مهنية المفسرة للانقطاع الدراسي في السلك الابتدائي تظهر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 40: توزيع السكان حسب الوضعية داخل المهنة بالنسبة المئوية (%)

الوضعية داخل المهنة	المقاطعات					
	عين الشق	سباتة	سيدي عثمان	مولاي رشيد	سيدي مومن	الحي الحسني
مشغل (أقل من 5 مستخدمين)	0	3	1	3	6	2,9
مشغل (أكثر من 5 مستخدمين)	0	1	0	0	0	1,4
مستقل	46	13	34	21	22	19,3
أجير قطاع عام	1	6	0	3	7	17,3
أجير قطاع خاص	52	68	55	57	55	57,9
مساعد عائلة	0	5	2	5	0	0
متعلم	0	2	5	0	1	0
شريك	1	2	1	5	8	0,4
آخر	0	0	0	5	1	0,4
المجموع	100	100	100	100	100	100

المصدر: مديرية الإحصاء، أوراق الأسر الخاصة بإحصاء 2014.

نستنتج من الجدول هيمنة أجراء القطاع الخاص في جل مقاطعات الجنوب من مدينة الدار البيضاء، لكن مع نوع من التمييز داخل القطاع فمنهم عمال المصانع ومستخدموا الشركات من الأطر المتوسطة، فإذا كان قطاع الجنوب الشرقي يستحوذ على العمال فإن قطاع الجنوب الغربي يتميز بهيمنة الأطر المتوسطة، كما لا يفوتنا دور المرأة في العمل، وهو ما انعكس على تعليم الأبناء في القطاع الخاص وعلى ضعف إنجاز المرافق التعليمية الإبتدائية من طرف القطاع العام. كما يعكس ذلك اكتساح التعليم الخصوصي للهوامش الحضرية الداخلية بمقاطعات الجنوب، وكرد فعل على تدني سمعة التعليم العمومي؛ وهو ما جعل السلطة تتراجع عن تشييد عدد من المؤسسات التعليمية الابتدائية بهذه المجالات، مما انعكس على كثافة هذه المؤسسات بهذه المجالات.

[348]- الأمم المتحدة (2017): *التقرير العربي حول الفقر متعدد الأبعاد*. ص 23. مرجع سبق ذكره. ص 193.

وباعتبار الكثافة، فإن مؤسسات التعليم الابتدائي تتخذ كثافة كبيرة في مقاطعات الجنوب والجنوب الشرقي، وتأخذ شكلا هلاليا أوشريطيا في مقاطعتي الحي الحسني وعين الشق (انظر الخريطة رقم 30). ويتبع هذا التوزيع المجالي لمؤسسات التعليم الابتدائي أنماط السكن القائمة في مقاطعات الجنوب، حيث تتركز هذه المؤسسات في المجالات التي تعرف سكنا كثيفا وكثافة سكانية مرتفعة. مما يجعل مجال تأثير هذه المؤسسات يتفاوت بين المقاطعات، إذ يسجل ارتفاعا في مقاطعتي عين الشق والحي الحسني ويقل في باقي المقاطعات.

ومنه نستنتج أن حضور القطاع الخاص جاء ليلعب دورا هاما في حل أزمة التعليم الإبتدائي وتعميق الفوارق الاجتماعية داخل مقاطعات الجنوب، وفتح هذه الخدمة الاجتماعية أمام المنافسة، وجعلها قطاعا مربحا بالنسبة للقطاع الخاص، فتصبح بذلك الأزمة رهانا يتم استثماره لتسليع الخدمة التعليمية، مما يزيد من نفقات الأسر حسب العروض المفتوحة من طرف القطاع الخاص، كما يظهر ذلك من خلال الشكل رقم 12 التالي:

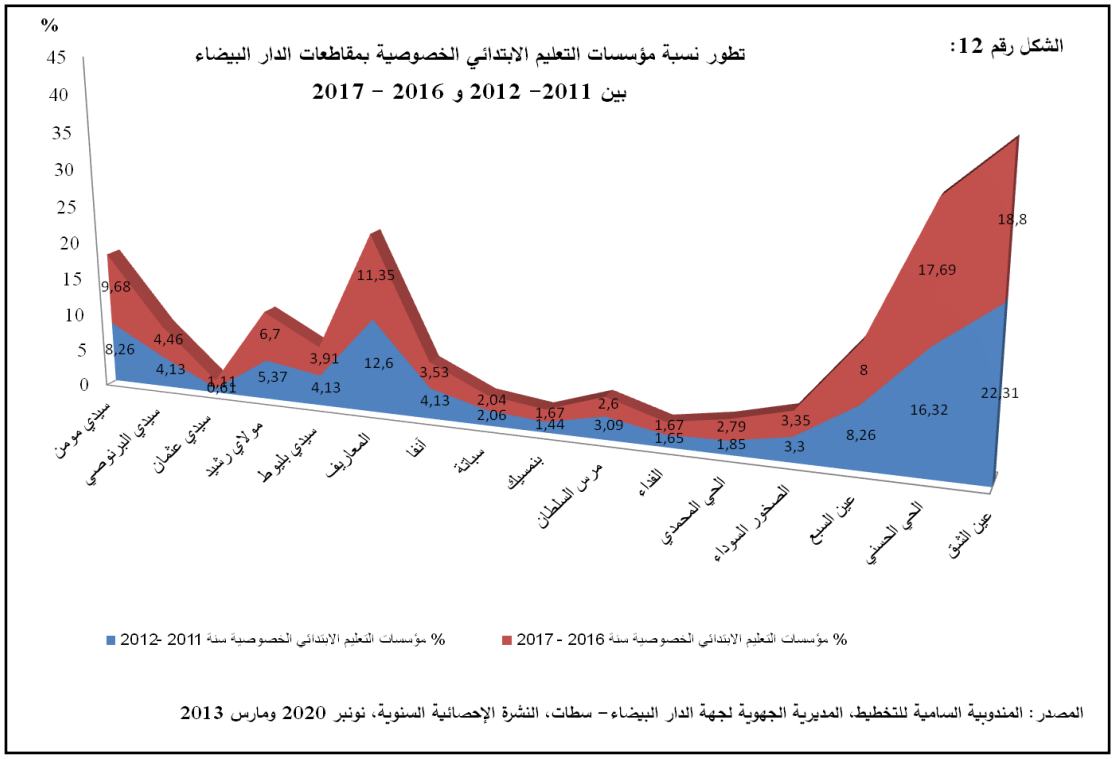

يتضح من خلال الشكل رقم 12 الحضور الوازن لمؤسسات التعليم الخصوصي بمقاطعات الجنوب، مما يثقل الأسر بنفقات تزيد من تراجع نفقات التغذية والصحة، وبالتالي تزيد من حدة الحرمان لدى الأسر. ويأتي دخول القطاع الخاص إلى هذه المجالات في إطار توجه السلطة نحو إعادة هيكلة الهوامش الحضرية الداخلية على المستوى الاجتماعي، عبر تمكين الأسر القادرة على الأداء من ولوج

سوق السكن وتفكيك البنية الاجتماعية السائدة، فيصبح التعليم الخصوصي وسيلة للتمييز السوسيولوجي داخل مجال الهوامش الحضرية الداخلية لمقاطعات الجنوب. ويتضح ذلك من خلال نسبة الزيادة التي ميزت مؤسسات التعليم الابتدائي الخصوصي فقد انتقلت نسبة القطاع الخاص من 54,95% سنة 2011- 2012 إلى 56,05% سنة 2016 – 2017.

يظهر إذن أن القطاع الخاص استفاد من دور الدولة في تحرير الهوامش الحضرية الداخلية لتكريس التهميش بهذه المجالات، عبر التمييز الاجتماعي بين التعليم الابتدائي العمومي والتعليم الابتدائي الخاص. فالفقر المادي للأسر ينعكس سلبا على التحصيل الدراسي للفئة العمرية التي هي في سن التمدرس بالسلك الابتدائي، مما يزيد من التسرب الدراسي، ويزداد أكثر مع ضعف المستوى الدراسي لأرباب الأسر[349]، كما يتضح ذلك من خلال الشكل رقم 13 التالي:

الشكل رقم 13:

توزيع أرباب الأسر بالهوامش الحضرية الداخلية لمقاطعات الجنوب من مدينة الدار البيضاء

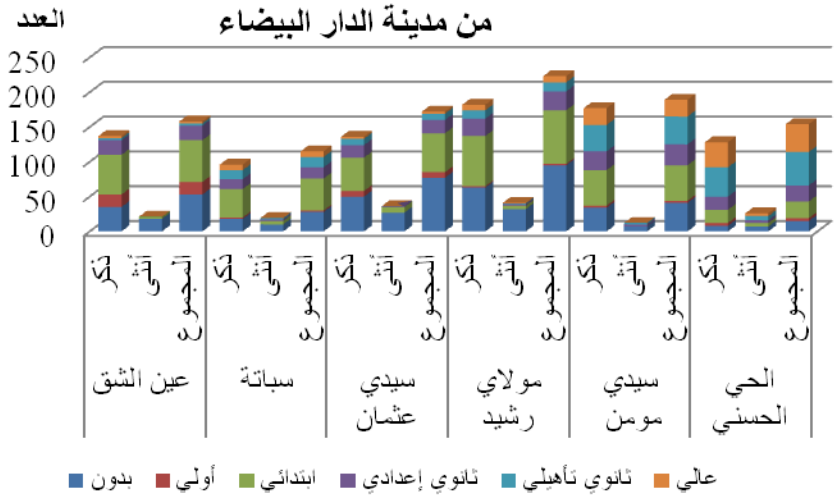

المصدر: مديرية الإحصاء، أوراق الأسر الخاصة بإحصاء 2014.

يكشف الشكل أعلاه تدني المستوى التعليمي لأرباب الأسر بالهوامش الحضرية الداخلية لمقاطعات الجنوب من مدينة الدار البيضاء، وهو ما يجعل التسرب الدراسي مرتفعا بالهوامش الحضرية الداخلية، ويمكن تصنيف الهوامش الحضرية الداخلية بناء على هذا المعطى إلى :

[349] - Direction de la Stratégie, des Statistiques et de la planification. Division des Etudes et des Statistiques *: Indicateurs de l'Education*. Edition 2014. Op.Cit. P . 16.

– المجموعة الأولى : وتضم المقاطعات التي ترتفع فيها نسبة أرباب الأسر من الجنسين بدون مستوى تعليمي أكثر من 30% وهي: عين الشق، سيدي عثمان، مولاي رشيد.

– المجموعة الثانية: وتضم المقاطعات التي ترتفع فيها نسبة أرباب الأسر من الجنسين الذين يتوفرون على مستوى تعليمي أولي أو ابتدائي بأكثر من 30% وهي: عين الشق، سباتة، سيدي عثمان، مولاي رشيد.

– المجموعة الثالثة: وتضم المقاطعات التي ترتفع فيها نسبة أرباب الأسر من الجنسين الذين يتميزون بمستوى تعليمي ثانوي بسلكيه بأكثر من 30% وهي: الحي الحسني، سيدي مومن.

لكن عند ربط المقارنة بين الشكل رقم 13 والجدول رقم 40 بالشكل رقم 11 الخاص بنسبة المنقطعين من المتعلمين بالسلك الابتدائي، يجعل تفسير التسرب الدراسي يرتبط بعوامل أخرى إلى جانب المستوى الاقتصادي والتعليمي لأرباب الأسر، فمنها ما يتصل بالمحيط البيئي وبارتفاع عدد أفراد الأسرة وبتساكن أسرتين أو أكثر في نفس المسكن، ومنها ما يتصل بالتجهيزات التعليمية وظروف التعلم.ويمكن أن نحتفظ بمؤشري التجهيزات التعليمية وظروف التعلم لقياس التهميش والحرمان الذي يمس الفئات العمرية الصغيرة التي هي في سن التمدرس بالسلك الابتدائي.[350] كما يظهر ذلك من خلال الشكل رقم 14 التالي:

الشكل رقم 14 : متوسط عدد التلاميذ في القسم وبالنسبة لكل أستاذ في السلك الابتدائي بالتعليم العمومي في مقاطعات الدار البيضاء

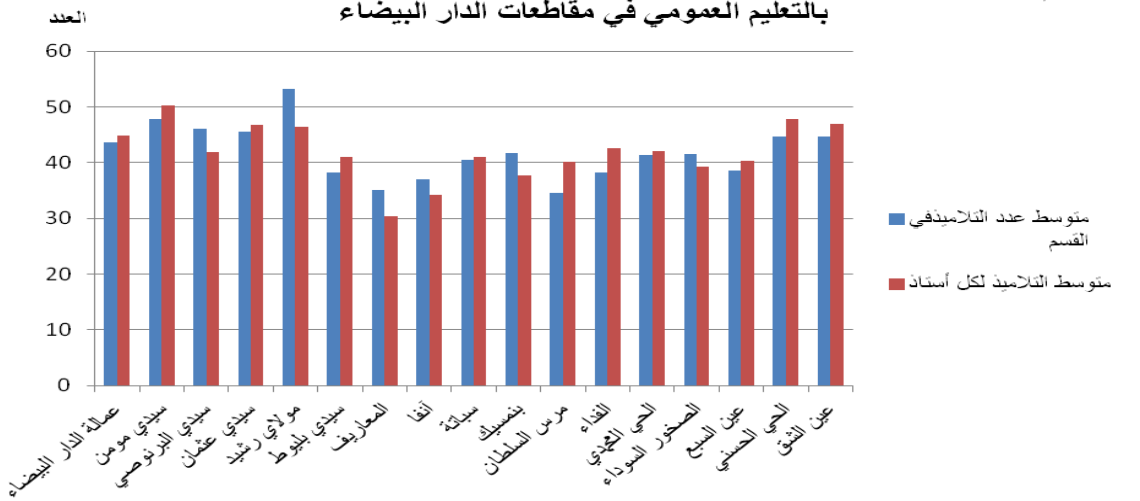

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط،النشرة الإحصائية السنوية لجهة الدار البيضاء، نونبر 2020.

يكشف الشكل رقم 14 أعلاه عوامل أخرى تساهم في التسرب الدراسي لدى متعلمي السلك الابتدائي بالهوامش الحضرية الداخلية لمقاطعات الجنوب بمدينة الدار البيضاء[351]. وتتصل هذه العوامل

[350]- Direction de la Stratégie, des Statistiques et de la planification. Division des Etudes et des Statistiques *: Indicateurs de l'Education*. Edition 2014. Op.Cit.P . 16.

[351] - جدول مؤشرات التسرب الدراسي بمقاطعات الجنوب من مدينة الدار البيضاء سنة 2016-2017

بالاكتظاظ وضعف التأطير، حيث يسجل ارتفاع عدد المتعلمين في القسم إذ تضاعف المعدل الوطني في مقاطعة مولاي رشيد بمعدل بلغ 53,34 تلميذ في القسم وتتراوح بين 40,49 و 47,93 تلميذ في القسم في باقي المقاطعات.

كما أن عدد التلاميذ لكل مدرس لا يقل أهمية في تفسير التسرب الدراسي، فإذا كان المعدل الوطني قد سجل سنة 2020 في 27,2 تلميذ لكل مدرس في الوسط الحضري[352]، فإنه في مقاطعات

المقاطعات	عين الشق	الحي الحسني	مولاي رشيد	سيدي عثمان	سيدي مومن	سباتة
متوسط عدد التلاميذفي القسم	44,69	44,77	53,34	45,51	47,93	40,49
متوسط التلاميذ لكل مدرس	47	47,89	46,38	46,81	50,24	41,01

المندوبية السامية للتخطيط، المديرية الجهوية لجهة الدار البيضاء – سطات، النشرة الإحصائية، نونبر 2020.

معدل عدد التلاميذ في القسم بالسلك الابتدائي العمومي بالمغرب بين 2007 و 2014

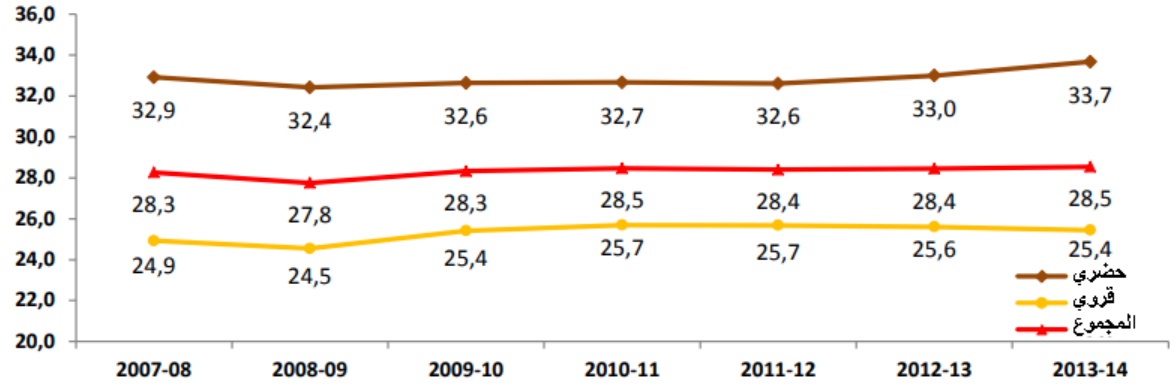

Source:Direction de la Stratégie, des Statistiques et de la planification. Division des Etudes et des Statistiques : *Indicateurs de l'Education*. Edition 2014. P . 27. Op.Cit.

معدل التلاميذ في التعليم الابتدائي العمومي لكل أستاذ ما بين 2007 و 2014 في المغرب

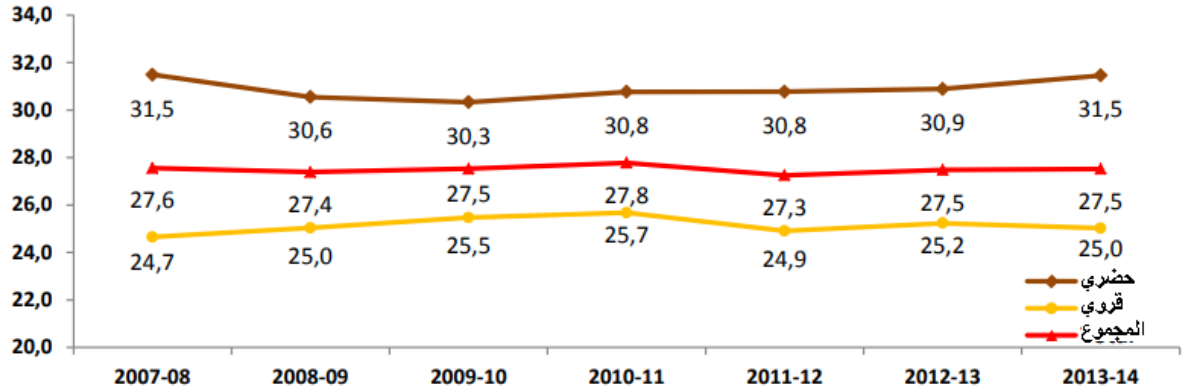

Direction de la Stratégie, des Statistiques et de la planification. Division des Etudes et des Statistiques : *Indicateurs de l'Education*. Edition 2014. P . 29. Op.Cit.

[352]- Institut de statistique de l'Organisation des Nations Unies pour l'éducation la science et la culture (UNESCO), 2022.

الجنوب من مدينة الدار البيضاء يسجل ارتفاعا كبيرا، إذ يتراوح بين 41 تلميذ لكل أستاذ كأدنى معدل يسجل في مقاطعة سباتة و50,24 تلميذ لكل أستاذ كأعلى معدل يسجل في مقاطعة سيدي مومن.

كل هذه العوامل تجعل نسبة التمدرس تتميز بتدنيها بالهوامش الحضرية الداخلية لمقاطعات الجنوب من مدينة الدار البيضاء، كما يظهر ذلك من خلال الجدول رقم 41 التالي:

الجدول رقم 41: نسبة التمدرس لدى فئة الأعمار 6- 12 سنة بالهوامش الحضرية الداخلية لمقاطعات الجنوب من مدينة الدار البيضاء[353]

المقاطعات	المغرب	الدار البيضاء	سيدي البرنوصي	الحي الحسني	سيدي مومن	مولاي رشيد	سيدي عثمان	سباتة	عين الشق
% نسبة التمدرس بالسلك الابتدائي	68,5	41,43	17	12,55	36,38	54,67	48,19	20,24	39,68

-Institut de statistique de l'Organisation des Nations Unies pour l'éducation la science et la culture (UNESCO), 2022.

- المندوبية السامية للتخطيط، النشرة الإحصائية السنوية لجهة الدار البيضاء – سطات، نونبر 2020.

يؤكد الجدول رقم 41 أعلاه أن الهوامش الحضرية الداخلية بمقاطعات الجنوب تعرف تهميشا لفئة الأطفال الذين هم في سن التمدرس بالسلك الابتدائي، حيث تقل نسب التمدرس بشكل فادح في هذه المجالات عما هو مسجل على المستوى الوطني.

والخلاصة التي يمكن أن نسجلها أن ضعف نسب التمدرس وظاهرة التسرب الدراسي كأحد مظاهر التهميش والفقر، التي تهم الفئات العمرية الصغيرة من المجتمع بالهوامش الحضرية الداخلية بمقاطعات الجنوب، تجد تفسيراتها في مكونات متراكبة ومتصلة غير منفصلة منها ما يتصل بالفقر المادي للأسر

---

[353]– تم حساب معدل التمدرس بالسلك الابتدائي بالهوامش الحضرية الداخلية لمقاطعات الجنوب من مدينة الدار البيضاء توظيف العلاقة التالية:

$$RNS_{j,t} = \frac{\sum_{a \in Aj} E_{a,j,t}}{\sum_{a \in Aj} P_{a,t}}$$

التي تم اقتباسها من :

Bilal F. Barakat, Rachel E. Durham, Clarissa Guimarães Rodrigues (2013) *Corriger les ildices de scolarisation par la standardisation des structures par âge* : Ined Éditions « Population » 2013/4 Vol. 68. P.P 697 -716. P. 699.

وضعف المستوى التعليمي لأرباب الأسر، بالإضافة إلى ضعف كثافة التجهيزات التعليمية والتأطير المدرسي. وترجع هذه العوامل الأخيرة إلى كثافة التعمير والبناء بهذه المجالات.

هذا الوضع انعكس على كثافة توزيع هذه المؤسسات، فحسب قيمة كثافة "كيرنيل" فإن المقاطعات الجنوبية تسجل تكدسا لمؤسسات التعليم الابتدائي في مقاطعات مولاي رشيد وسيدي عثمان وسباتة وسيدي مومن، وتقل في اتجاه مقاطعتي عين الشق والحي الحسني، إذ تبلغ أقصاها في مولاي رشيد بقيمة تزيد على 92,3 وتصل أدناها في الحي الحسني وعين الشق بأقل من 30,1.

وقد يرتبط الاختلاف في الكثافة بين مقاطعات الجنوب بالتحولات الديمغرافية التي تميز هذه المقاطعات، فرغم أن ثلاثا من المقاطعات تمثل ما يزيد على 5,75% من الوزن الديمغرافي لمدينة الدار البيضاء، وهي مقاطعات سيدي مومن وعين الشق والحي الحسني، ومقاطعتين تمثلان نسبة تتراوح ما بين 3,25% و5,75%، وهما مقاطعتي مولاي رشيد وسيدي عثمان، فإن التغيرات التي ميزت المؤشر التركيبي للخصوبة انعكست على البنية الديمغرافية، حيث تقلصت فئة الصغار الذين يشكلون فئة المتمدرسين من المستوى الإبتدائي.

ومنه نستنتج أن التغيرات الديمغرافية لعبت دورا مهما في حجم التجهيزات المنجزة من مؤسسات التعليم الإبتدائي، مما أثر على نمط الانتشار المجالي لهذه المؤسسات بالمقاطعات الجنوبية من الدار البيضاء كما يظهر ذلك من خلال الشكل رقم 15.

الشكل رقم 15: نمط التوزيع المجالي لمؤسسات التعليم الابتدائي الموجودة بمقاطعات الجنوب

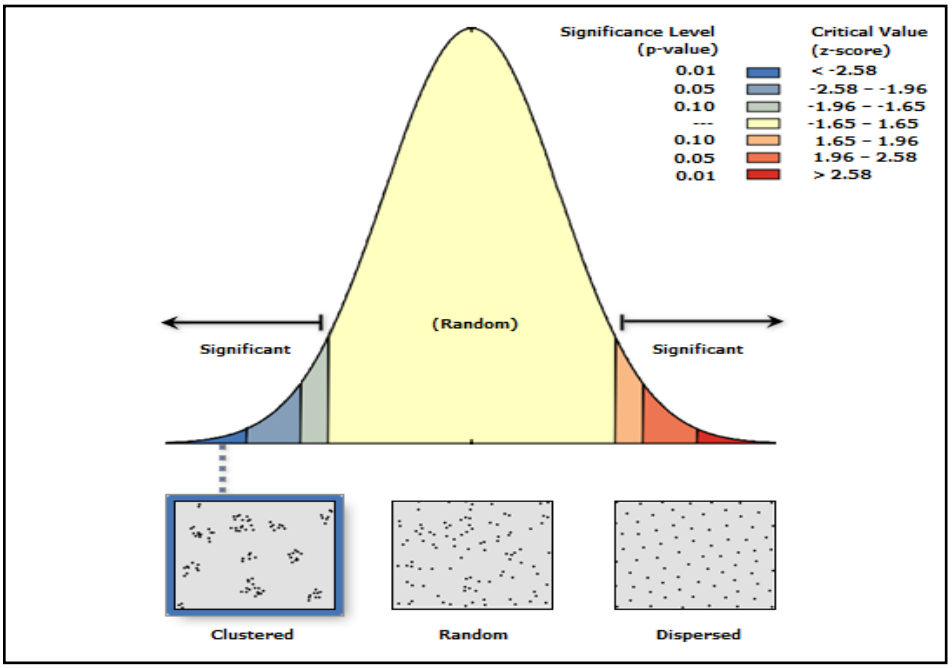

المصدر: تصاميم التهيئة لمقاطعات: مولاي رشيد، سيدي عثمان، سباتة، سيدي مومن، عين الشق، الحي الحسني المصادق عليها بين سنتي 2011 و2015

يعكس الشكل رقم 15 نمط التوزيع المجالي لمؤسسات التعليم الابتدائي الموجودة، إذ يتخذ توزيعا متجمعا (عنقوديا)[354]، حيث تساوي قيمة الدليل 1. وهذا الاتجاه في التوزيع يحمل العديد من العناصر التفسيرية، منها ما يتصل بطبيعة التدخلات الناتجة عن التعمير الظرفي الاستعجالي وسياسة الإغراق السكاني التي ميزت هذه المجالات، بالإضافة إلى الانتقائية التي ميزت التدخل العمومي في هذه المجالات.

نستنتج إذن أن التوزيع العنقودي للمؤسسات التعليمية الإبتدائية، يرتبط بالسياسة العمرانية في مقاطعات الجنوب وبالتقطيعات الترابية، مما جعل إنجاز هذا المستوى من المرافق التعليمية يخضع لحجم التجمعات السكانية، وليس لمنطق الحاجة إلى هذه الخدمة، بمعنى آخر دون الأخذ بعين الاعتبار التغيرات الديمغرافية التي صارت تميز ساكنة الهوامش الحضرية الداخلية خصوصا و المقاطعات الجنوبية عموما. وهكذا فإن التحولات الديمغرافية وتغيرات البنية الاجتماعية المرتبطة بالعمليات العمرانية والأوضاع السوسيو اقتصادية للأسر، التي تفسر هشاشة الأظفال ممن هم في سن التمدرس بالتعليم الابتدائي بالهوامش الحضرية الداخلية لمقاطعات الجنوب، تنعكس على مستوى التعليم الثانوي الإعدادي.

1-1-2-نمط انتشار مؤسسات التعليم الثانوي الإعدادي

إن الحفاظ على التعليم الثانوي الإعدادي يتطلب تركيزا متواصلا على التعليم الابتدائي، بما في ذلك إيلاء الاهتمام اللازم بالتعلم في مرحلة التعليم الأولي، حيث أن العديد من المشاكل الأساسية التي يواجهها اليافعون والشباب تمتد جذورها إلى التعليم الأولي. زتبعا للتحول في الهيكلة العمرية للسكان المرتبط بالتغير الديمغرافي، فإن الزيادة الإجمالية للسكان تكون أعلى بين اليافعين واليافعات منه بين

[354]- تم اعتماد معامل مورانس لتحليل نمط التوزيع المجالي الذي يوفره برنامج أركجيس، وهو أحد أدوات التحليل المكاني للظواهر الجغرافية النقطية والمساحية، ويستخدم للتحقق من مدى وجود الارتباطات الذاتية بين عناصر الظاهرة المدروسة اعتمادا على متغير عشوائي يمثل خاصية محددة لها مثل عدد المدارس أو عدد السكان أو غيرها، ويقيم نمط التوزيع المجالي لها من حيث نمط النمط التوزيع، هل هو نمط متشتت أم منتظم أم عشوائي؟ وتتراوح قيمة معامل مورانس بين (1-) و (1+). فإذا كانت قيمة معامل مورانس قريبة من (1+) أو (1-) فإن ذلك يدل على النمط المتجمع، أما إذا اقتربت قيمته من الصفر فإن ذلك يدل على النمط العشوائي، ويتباين نمط التوزيع بين التجمع والانتظام والعشوائية حسب قيمة المعامل. وتظهر مخرجات عملية تحليل معامل مورانس على شكل نمط التوزيع الذي يتدرج من النمط المتشتت إلى النمط المتجمع مرورا بالنمط العشوائي، وأسفل هذا الشكل مساحات تمثل التدرج بين هذه الأنماط.

- chang,K , T(2002) : Introduction to Geographic Information Systems, McGraw Hill, Inc, New York, USA.

الأطفال الأصغر سنا، وبالتالي يتحول الطلب على توفير خدمات التعليم نحو مستوى التعليم الثانوي الإعدادي والثانوي التأهيلي[355]؛ وهو ما يتجلى من خلال الشكل رقم 16 التالي:

الشكل رقم 16: تطور عدد التلاميذ المسجلين بالأسلاك التعليمية الثلاث بالدار البيضاء بين 2007 و 2017

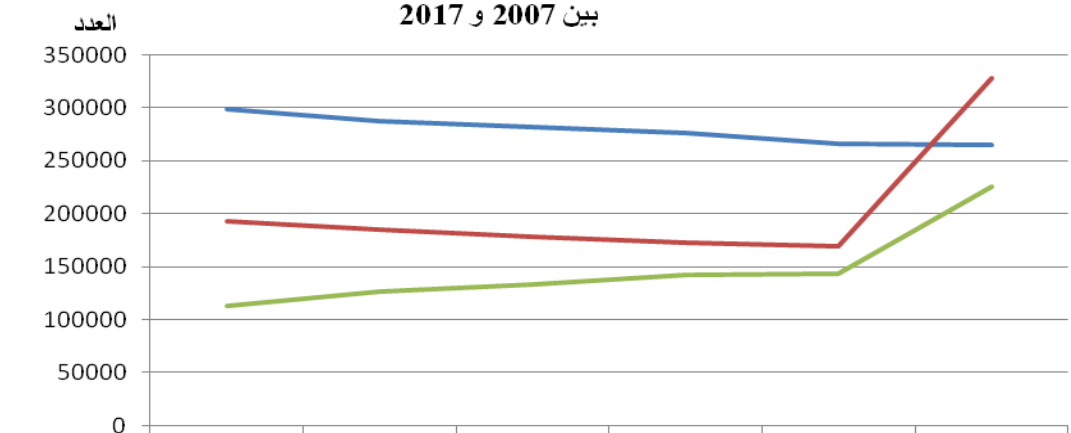

	2007 - 2008	2008 - 2009	2009- 2010	2010 - 2011	2011 - 2012	2016 - 2017
الابتدائي	298602	287768	282229	275688	266028	264717
الاعدادي	192628	185098	178790	172414	169129	327460
الثانوي	112757	126218	133552	142009	143222	225209

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط النشرة الإحصائية السنوية لجهة الدار البيضاء- سطات: 2020 و 2011

نستنتج من الشكل أعلاه آثار الانتقال الديمغرافي الذي ميز الساكنة المغربية عموما وساكنة الدار البيضاء خصوصا ومعها ساكنة الهوامش الحضرية الداخلية، من حيث بداية تراجع فئة المتعلمين في السلك الابتدائي وتزايد فئة المتعلمين في سلكي التعليم الثانوي الإعدادي والتأهيلي، مما يجعل الطلب على هذه الخدمة في تزايد مستمر، وهذا من شأنه أن يشكل عبئا إضافيا على توفير تعليم نوعي لساكنة الهوامش الحضرية الداخلية من طرف السلطة الوصية على القطاع وعلى المهتمين بالشأن الحضري قصد تحقيق العدالة السوسيو مجالية. فهل استطاعت الدولة في إطار سياستها الترابية اعتبار هذه الدينامية

---

[355]– *منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا–جيل 2030: الاستثمار في الأطفال والشباب اليوم لتأمين منطقة مزدهرة في المستقبل*– صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، قسم البيانات والأبحاث والسياسات. أبريل 2019. ص. 56.

* بما أن المغرب دخل المرحلة الثالثة من الانتقال الديمغرافي، فإن الزيادة في عدد السكان ممن هم في سن التمدرس تتركز أكثر في الفئات العمرية الأكبر سنا ومستويات التعليم الأعلى؛ حيث تبلغ 6-% لعمر مرحلة التعليم الأولي، و 4+% لعمر مرحلة التعليم الابتدائي، و 13+% لعمر المرحلة الثانوية الإعدادية، و 16+% لعمر المرحلة الثانوية التأهيلية.

الديمغرافية التي ميزت ساكنة الدار البيضاء ومعها ساكنة الهوامش الحضرية الداخلية بمقاطعات الجنوب؟ أم أن تدخلات الدولة لا تعدو أن تكون اجترارا لإرث الماضي في التدبير الحضري وتكريس الفوارق المجالية بالمدينة؟ إن الإجابة على هذا السؤال يدفعنا إلى تحليل فئة اليافعين ممن هم في سن التعليم الثانوي الإعدادي لاستجلاء مجهودات الدولة في محاربة التهميش والهامشية بمقاطعات الجنوب من مدينة الدار البيضاء، وذلك من خلال التسرب الدراسي بهذا السلك التعليمي كما يظهر ذلك من خلال الشكل رقم 17 التالي:

الشكل 17:

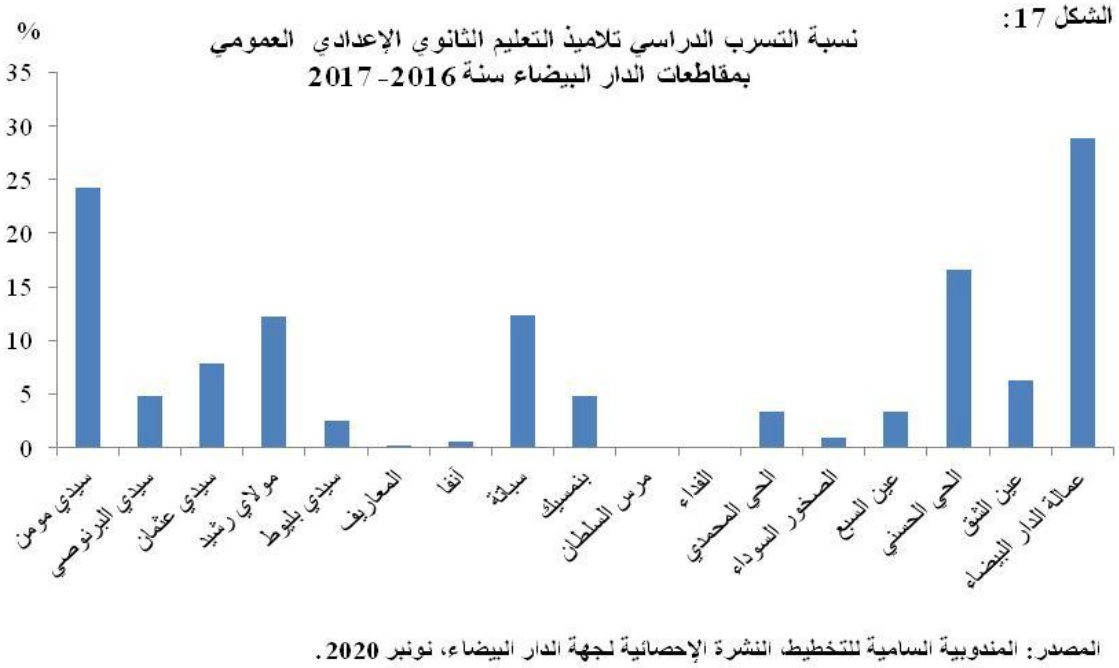

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط النشرة الإحصائية لجهة الدار البيضاء، نونبر 2020.

يؤكد الشكل رقم 17 أعلاه مسألة الاقصاء والتهميش التي تمس نسبة هامة من اليافعين واليافعات ممن هم في سن التمدرس بسلك الثانوي الإعدادي العمومي. ذلك أن نسبة التسرب الدراسي ترتفع بشكل كبير في الهوامش الحضرية الداخلية بمقاطعات الجنوب، حيث تتراوح بين 16% و 25% في مقاطعتي الحي الحسني وسيدي مومن؛ وما بين 12% و 15% في مقاطعتي مولاي رشيد وسباتة؛ وتقل عن 10% في مقاطعتي سيدي عثمان وعين الشق.

يؤثر هذا الوضع التعليمي لتلاميذ المرحلة الثانوية الإعدادية على مستوى التمدرس، إذ تبلغ مستويات دونية بالهوامش الحضرية الداخلية لمقاطعات الجنوب من مدينة الدار البيضاء، كما يظهر ذلك من خلال الجدول رقم 42 التالي:

الجدول رقم 42: نسبة التمدرس لدى فئة الأعمار 13- 16 سنة بالهوامش الحضرية الداخلية لمقاطعات الجنوب من مدينة الدار البيضاء[356]

المقاطعات	المغرب	الدار البيضاء	البرنوصي	الحي الحسني	سيدي مومن	مولاي رشيد	سيدي عثمان	سباتة	عين الشق
% نسبة التمدرس بسلك الثانوي الإعدادي	82,45	94,07	13,59	10,33	11,96	25,28	22,29	9,51	13,32

-Institut de statistique de l'Organisation des Nations Unies pour l'éducation la science et la culture (UNESCO), 2022.

- المندوبية السامية للتخطيط، النشرة الإحصائية السنوية لجهة الدار البيضاء – سطات، نونبر 2020.

يؤكد الجدول أعلاه ظاهرة التهميش التي تميز الهوامش الحضرية الداخلية بمقاطعات الجنوب من مدينة الدار البيضاء، إذ تتدنى نسب التمدرس بكل هذه المجالات إلى مستويات قياسية لدى فئة الأعمار 13 – 16 سنة عن المستوى الوطني وعلى مستوى المدينة.وإذا كان وضع الأسرة المالي والمستوى التعليمي لأرباب الأسر وتشغيل الأطفال من العوامل المقترنة المفسرة للتسرب الدراسي وضعف نسب التمدرس لهذه الفئة من المتعلمين، فإن هناك عوامل أخرى تفسر ذلك وتعمق هشاشة متعلمي السلك الإعدادي، وترتبط أساسا بالتجهيزات والتأطير.

من الواضح أن الدينامية الديمغرافية التي شهدتها ساكنة الهوامش الحضرية الداخلية بمقاطعات الجنوب والأوضاع السوسيو افتصادية لأرباب الأسر، قد أرخت بظلالها على التعليم بالسلك الإعدادي من حيث نسبة التسرب الدراسي أو إتمام التعليم بالسلك الإعدادي؛ غير أن تعزيز التعليم بقي دون الأهداف المسطرة في الميثاق الوطني للتربية والتكوين والرؤية الاستراتيجية 2015- 2030، وهو ما يتجلى من

---

[356]– تم حساب معدل التمدرس بسلك الثانوي الإعدادي بالهوامش الحضرية الداخلية لمقاطعات الجنوب من مدينة الدار البيضاء توظيف العلاقة التالية:

$$RNS_{j,t} = \frac{\sum_{a \in Aj} E_{a,j,t}}{\sum_{a \in Aj} P_{a,t}}$$

التي تم اقتباسها من :

Bilal F. Barakat, Rachel E. Durham, Clarissa Guimarães Rodrigues (2013) *Corriger les ildices de scolarisation par la standardisation des structures par âge* : Ined Éditions « Population » 2013/4 Vol. 68. P.P 697 -716. P 699.

خلال معدل التلاميذ داخل الفصول الدراسية ومعدل التلاميذ لكل مدرس، كما يظهر ذلك من خلال الشكل رقم 18 التالي:

الشكل رقم 18: متوسط عدد التلاميذ في القسم وبالنسبة لكل أستاذ بالتعليم الثانوي الإعدادي بالدار البيضاء سنة 2016 - 2017

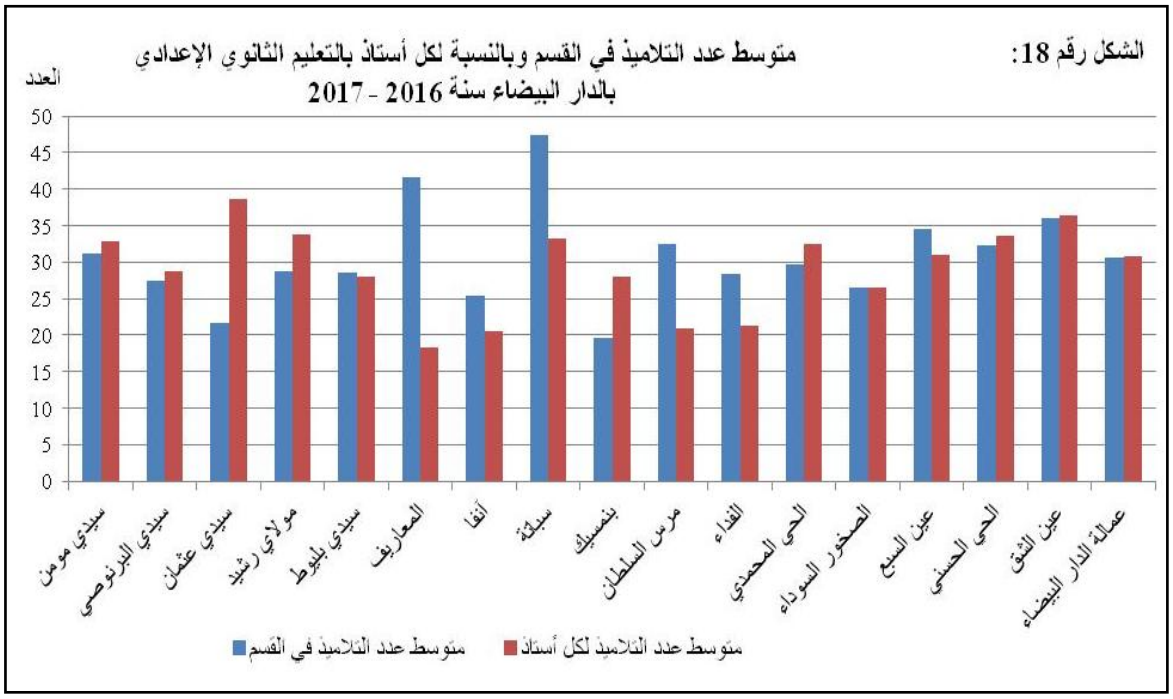

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، النشرة الإحصائية السنوية لجهة الدار البيضاء – سطات، نونبر 2020.

يكشف الشكل رقم 18 أعلاه أن متوسط عدد التلاميذ في الفصول الدراسية قد تراجع عما كان مسجلا سنة 2013- 2014[357]؛ باستثناء مقاطعة سباتة التي تشهد اكتظاظا يفوق ما كان مسجلا خلال

[357]- جدول متوسط عدد التلاميذ في القسم وبالنسبة لكل أستاذ بمقاطعات الجنوب من مدينة الدار البيضاء

المقاطعات	عين الشق	الحي الحسني	سباتة	مولاي رشيد	سيدي عثمان	سيدي مومن
متوسط عدد التلاميذ في القسم بالاعدادي	35,99	32,34	47,34	28,77	21,76	31,11
متوسط عدد التلاميذ لكل مدرس	36,41	33,58	33,33	33,77	38,59	32,85

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، النشرة الإحصائية السنوية لجهة الدار البيضاء – سطات، نونبر 2020.

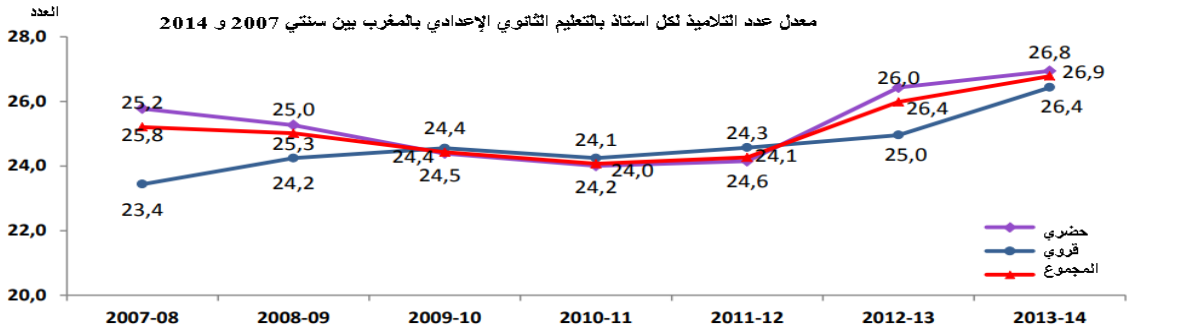

Direction de la Stratégie, des Statistiques et de la planification. Division des Etudes et des Statistiques : *Indicateurs de l'Education*. Edition 2014. P . 29. Op.Cit.

نفس السنة، غير أن معدل التأطير لازال ضعيفا مقارنة بالسنة نفسها، إذ يتجاوز عدد التلاميذ لكل مدرس عتبة 30 تلميذا، في حين يسجل على المستوى الوطني 20 تلميذا لكل مدرس سنة 2020[358]، وهو ما يجعل حصول التعلم يتدنى في السلك الإعدادي وترتفع نسبة التسرب المدرسي.

وإذا كان الربط بين العناصر التفسيرية لظاهرتي تدني المستوى الدراسي والتسرب الدراسي كنوع من التهميش يميز اليافعين بالهوامش الحضرية الداخلية لمقاطعات الجنوب بمدينة الدار البيضاء، يعزز مكانة الوضع المادي للأسر، فإن توزيع التجهيزات التعليمية الإعدادية يعتبر ذا مكانة لا تقل أهمية في تفسير التسرب الدراسي وتزايد التهميش الذي يهم متعلمي السلك الإعدادي، إذ توضح الخرائط رقم 35، 36، 37 و38 ذلك:

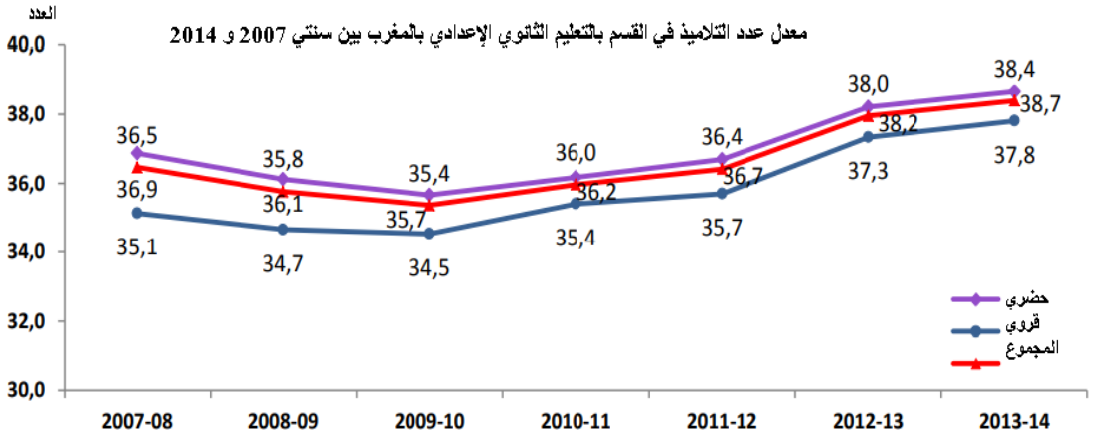

Direction de la Stratégie, des Statistiques et de la planification. Division des Etudes et des Statistiques : *Indicateurs de l'Education*. Edition 2014. P . 27. Op.Cit.

[358] - Institut de statistique de l'Organisation des Nations Unies pour l'éducation la science et la culture (UNESCO), 2022. Op.Cit.

الخرائط رقم: 35 ، 36 ، 37 و 38.

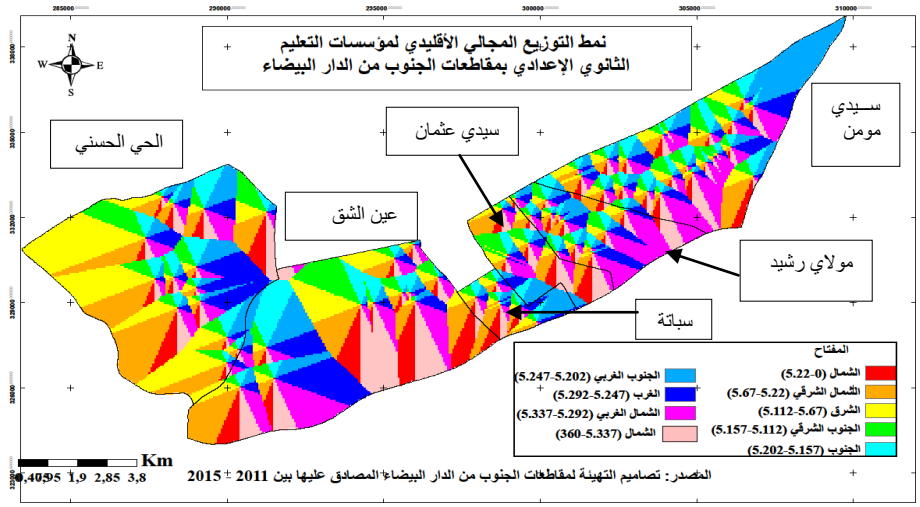

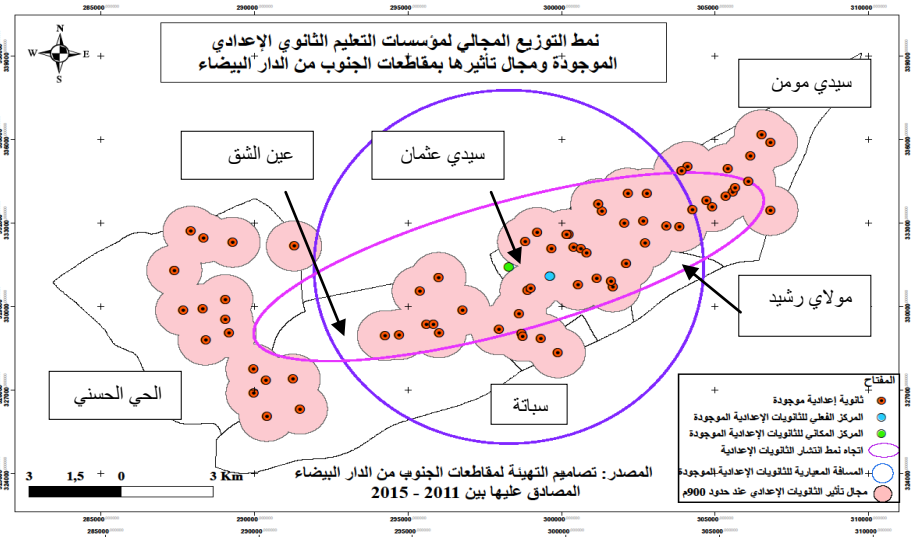

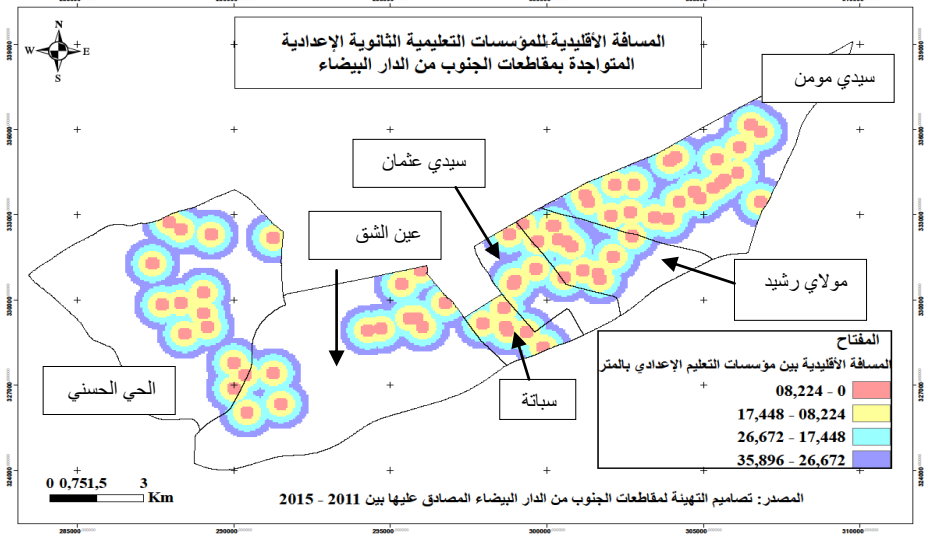

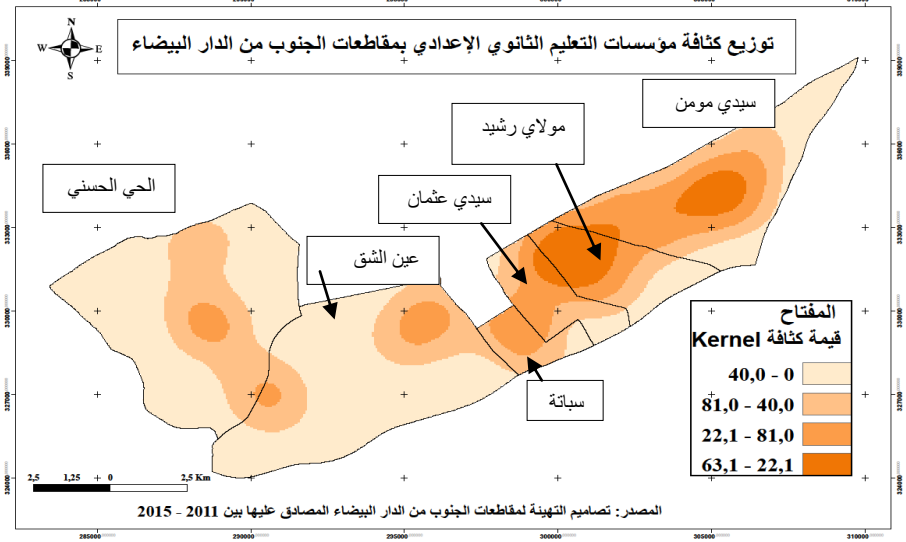

من إنجاز ياسين أوصار، سنة 2017.

فعلى مستوى اتجاه التوزيع، تنحدر مؤسسات التعليم الثانوي الإعدادي الموجودة في نفس اتجاه مؤسسات التعليم الإبتدائي من الجنوب الغربي في اتجاه الجنوب الشرقي.

أما على مستوى المسافة المعيارية، فيأخذ الانتشار مسافة متساوية بين المركز المكاني والفعلي لمؤسسات التعليم الثانوي الإعدادي في إشارة إلى التشتت النسبي الذي بدأ يعرفه توزع هذا النوع من المؤسسات، خاصة مع التوسع الحضري الذي عرفته المقاطعات الجنوبية. مما يكشف العلاقة الكمية التدريجية التي تقوت بين السلكين الابتدائي والثانوي الإعدادي، حيث أن تراجع نسبة المتمدرسين في التعليم الإبتدائي بسبب تراجع معدلات الخصوبة وانخفاض نسبة الصغار أثر على التعليم الإعدادي، ما جعل عدد المؤسسات التعليمية الخاصة بهذا السلك تعرف تراجعا من حيث نسبة المنجزات، وهو ما أثر على نطاق تأثير هذه الخدمة في مقاطعات الجنوب كما توضحه الخريطة رقم 39:

الخريطة رقم 39.

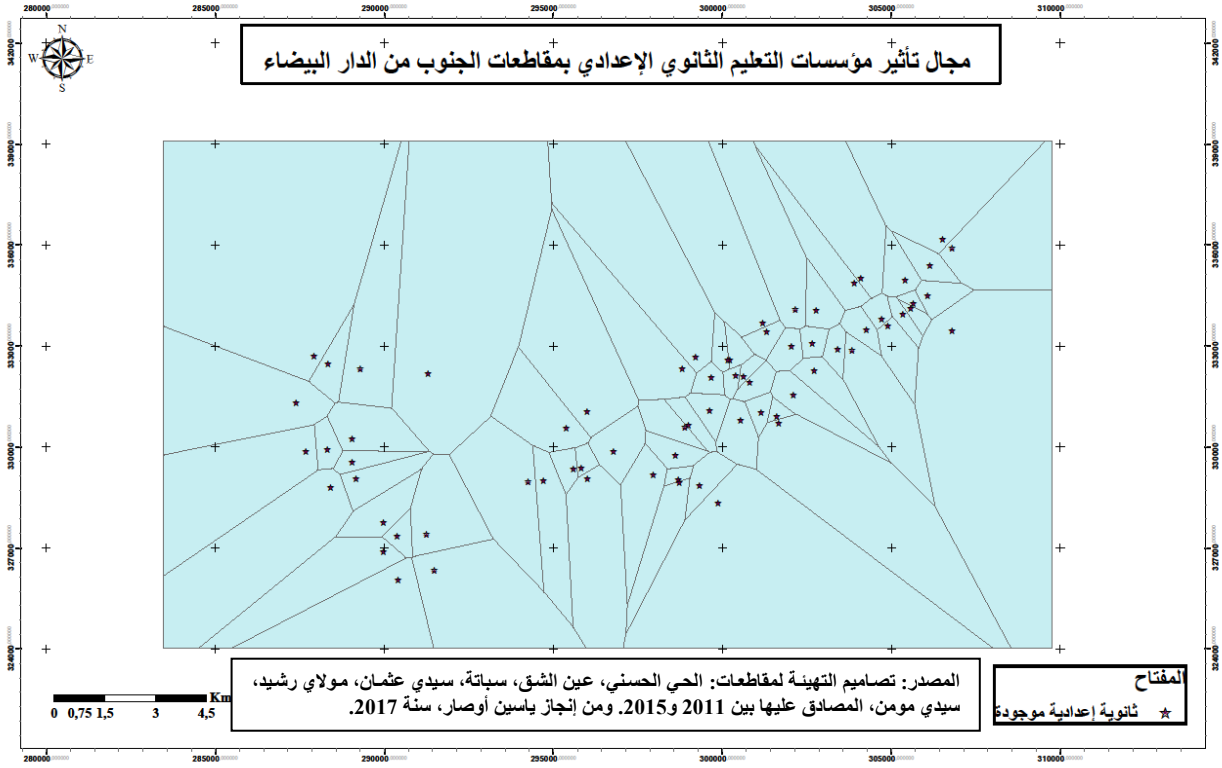

تكشف الخريطة أعلاه مجال تأثير خدمة مؤسسات التعليم الثانوي الإعدادي، إذ يلاحظ تداخل لتأثير هذه المؤسسات في المجال وضعف تغطيتها لقطاعات عديدة من مقاطعات الجنوب؛ مما يعكس تفاوت توزيعها المجالي، فنجد شريطا طوليا لنطاق تأثير خدمة هذه المؤسسات للمسفيدين منها، إذ يمتد على مساحة صغيرة ، وأخرى تغطي فيها مؤسسة واحدة مجالا أوسع.

نستنتج إذن من نطاق تأثير مؤسسات التعليم الثانوي الإعدادي دور التحولات الديمغرافية التي صارت تميز مقاطعات الجنوب في إنجاز المؤسسات التعليمية الإعدادية، بالإضافة إلى التحولات المرتبطة بالحركة العمرانية التي شهدتها خاصة مقاطعات الحي الحسني ومولاي رشيد وسيدي مومن وعين الشق، وبالتقطيعات الإدارية المرتبطة بإلحاق مجالات أخرى إلى نطاق ترابها كما هو حال مقاطعات عين الشق وسيدي عثمان ومولاي رشيد، وقد أثرت هذه التحولات على نسبة التسرب المدرسي لدى الفئة العمرية المستفيدة من التعليم الثانوي الإعدادي، ما يجعل تهميشها مرتبط بتوطين المنجزات من التجهيزات التعليمية الخاصة بالثانوي الإعدادي.

وقد أثر هذا الوضع على نمط التوزيع الجغرافي الأقليدي كما يتضح ذلك من خلال الخريطة رقم 36، حيث تأخذ هذه المؤسسات اتجاها شرقيا وجنوبيا غربيا في مقاطعتي عين الشق والحي الحسني، في حين يسود الاتجاه الشمالي الغربي والغرب في مقاطعات سيدي مومن ومولاي رشيد وسيدي عثمان وسباتة، وهو ما يمثل مسار الحركة العمرانية التي تميز هذه المقاطعات، حيث نشطت حركة البناء الخاصة بالسكن الاقتصادي وبالسكن الاجتماعي في هذه الاتجاهات من المقاطعات، ما يجعل الطلب على خدمة هذه المؤسسات من ذوي الدخل المحدود وغير القار في ارتفاع مستمر وفي علاقة طردية إيجابية مع حجم المشاريع السكنية من النوعين السالف ذكرهما.

كما أثر الانتشار الخاص بهذه المؤسسات على قيمة كثافة "كيرنيل"، ويظهر ذلك من خلال الخريطة رقم 37، حيث ترتفع قيمة هذه الكثافة في مركز هذه المقاطعات وتضعف في هوامشها، غير أنها تضعف أكثر في مقاطعتي الحي الحسني وعين الشق، حيث تظهر خلايا التركز عند المجالات التي عرفت مشاريع إعادة الإسكان أو برامج السكن الإجتماعي، وهو ما يجعل العلاقة بين المجال السكني ومجالات التنقل نحو خلايا تركز التجهيزات التعليمية تلعب دورا هاما في تفسير التسرب الدراسي لتلاميذ التعليم الثانوي الإعدادي "الناتجة عن التقطيعات الإدارية وتوسيع حدود المدار الحضري"[359].

يفتح التسرب الدراسي بالتعليم الثانوي الإعدادي المجال أمام القطاع الخاص في تعويض المساحات الفارغة من التجهيزات التعليمية، واستيعاب اليافعين المحتمل انقطاعهم من الاستفادة من خدمة هذا السلك، ومن تخفيف الضغط على الخدمة التي توفرها المؤسسات العمومية، كما لا يخفى مساهمة

[359]- Paul Claval (1981): *La logique des villes ; Essai d'urbanologie*. Edition LITEC (Librairies Techniques). Paris. P. 101

المرأة في دعم تعليم الأبناء بالقطاع الخاص رغم ضعف مساهمتها في النشاط كما يظهر ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 43: نسبة النشيطين حسب الجنسين بمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء

المقاطعات	الذكور %	الإناث %
عين الشق	77	13
سباتة	67,6	32,4
سيدي عثمان	77,9	22
مولاي رشيد	72,7	27,2
سيدي مومن	82,5	17,4
الحي الحسني	69,1	30,8

المصدر: مديرية الإحصاء، أوراق الأسر 2014.

نستنتج من الجدول أعلاه التحولات السيوسيو اقتصادية التي صارت تميز الأسر بمقاطعات الجنوب، والتي تتجلى في مساهمة المرأة في دعم المستوى الاقتصادي للأسرة ولمحاربة التسرب الدراسي، مما ينعكس على دعم تمدرس الأبناء في هذا السلك من التعليم لما يتطلبه من تكاليف مادية كبيرة، وتجاوز آثار مسارات التنقل بين مقر السكن والمؤسسات التعليمية الإعدادية.

إن تركز كثافة مؤسسات التعليم الإعدادي في مركز المقاطعات يؤثر على المسافة الأقليدية بين هذه المؤسسات، حيث تقل في مركز هذه المقاطعات وتزيد في هوامشها. حيث تتأثر هذه المسافة بحجم ما هو منجز وبالقرب الجغرافي للتجمعات السكنية، مما يجعل المناطق المفتوحة حديثا في وجه المشاريع السكنية مرتبط إنجاز مؤسساتها الإعدادية بالمنعش العقاري صاحب المشروع، ما يجعل من تحمل إنجاز مؤسسات التعليم الثانوي الإعدادي من طرف هؤلاء المنعشين لا يحترم دفتر التحملات. وهكذا يمكن أن نصنف المقاطعات الجنوبية حسب المسافة الأقليدية إلى قطاعين: القطاع الجنوبي الشرقي والجنوبي حيث يتميز بتغطية هذه المؤسسات لتراب هذه المقاطعات، وهذا يجد تفسيره بتحمل السلطة الوصية ممثلة في مصلحة التجهيز والبنايات بإنجاز هذه التجهيزات، وقد رافق ذلك عمليات إعادة الإسكان في هذه المجالات. في حين أن القطاع الجنوبي الغربي يتميز بتركز المؤسسات في مناطق محدودة ما يجعل المسافة تتباعد في اتجاه المناطق المفتوحة أمام المشاريع السكنية ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي، مما يجعل تحمل تكاليف إنجازها مرتبط بالمنعشين العقاريين؛ "ويترتب عن ذلك ظهور تجمعات سكانية

لفئات سوسيو اقتصادية متباينة تخلخل المجال الحضري وتخلق مسارات تنقل متباينة المدة الومنية بين مقر السكن والمؤسسات الثانوية الإعدادية.[360]

يكشف تحليل هذه التحولات التي ميزت سياسة الدولة في مجال تخطيط التجهيزات التعليمية لمؤسسات التعليم الثانوي الإعدادي، الاتجاه العام نحو تكريس الهامشية في الهوامش الحضرية الداخلية لمقاطعات الجنوب من مدينة الدار البيضاء، وذلك عبر ترسيخ جملة من الثوابت، تتعلق في تهميش التعليم العمومي وفتحه أمام الفئات الفقيرة، وجعل التعليم الخاص مفتوحا أمام الفئات القادرة على الأداء[361].

فالتهميش حسب تيار الجغرافيا الثقافية، يمكن كشفه من خلال أشكال التدخلات التي تقوم بها السلطة في إنتاج المجال الحضري. ذلك أن ولوج القطاع الخاص إلى الهوامش الحضرية الداخلية بمقاطعات الجنوب، ساهم بلا شك في تفكيك البنيات الاجتماعية السائدة ورسخ للتفاوت الاجتماعي عبر إحلال الطبقة المتوسطة والفئات الميسورة في المجالات الهامشية الحضرية الداخلية، وهو ما جعل التمييز السوسيو مجالي داخل هذه المجالات عبر مدخل التعليم مميزا لسياسة الدولة التعليمية. ويظهر ذلك من خلال الجدول التالي:

---

[360]- Paul Claval (1981): *La logique des villes ; Essai d'urbanologie*. Edition LITEC (Librairies Techniques). Paris. Op. Cit. P. 91.

[361]– يجد هذا التفسير سنده مع رواد الجغرافيا الثقافية والاجتماعية، فقد قدموا هذا التحليل الثقافي–الاجتماعي كنظرية تفسيرية للمجال يدمج الجانب الاجتمماعي في تحليل البنيات المجالية وإبراز الاختلالات الوظيفية للمجال. وفي هذا الصدد أصدر بول كلافال و شيفالون كريستين و كي دي ميو مقالات حول الجغرافيا الثقافية يوضحون فيها أهمية هذا التوجه الجديد في الجغرافيا، وذلك بتحليل المظاهر السوسيو مجالية من منظور وظيفي، حيث تم تحليل الهياكل المجالية والاجتماعية للمجال بالتركيز على الحياة والعمليات الاجتماعية

-Paul Claval (2001): *champs et perspectives de la géographie culturelle dix ans après.* In :Géographie et cultures .40/ 2001. PP. 5-28.

-Chivallon Christine (2003)*: Une vision de la géographie sociale et culturelle en France*. In: Annales de Géographie, T. 112, n°634, 2003. PP. 646-657.

-Di Méo. G (2008) : *La géographie culturelle: Quelle approche sociale?*.In : Annales de géographie 2008/2 n° 660-661, PP 47 - 66 .Armand Colin.

الجدول رقم 44: تطور التجهيزات التعليمية العمومية والخصوصية لمؤسسات التعليم الثانوي الإعدادي بمقاطعات الجنوب من مدينة الدار البيضاء

المقاطعة	التجهيزات التعليمية العمومية		التجهيزات التعليمية الخصوصية	
	2010- 2011	2016- 2017	2010- 2011	2016- 2017
عين الشق	11	13	36	52
الحي الحسني	17	24	25	41
سباتة	6	6	4	5
مولاي رشيد	13	14	6	15
سيدي عثمان	8	9	1	5
سيدي البرنوصي	6	6	8	13
سيدي مومن	19	22	11	25
عمالة الدار البيضاء	146	156	119	218

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، النشرة الإحصائية أبريل 2012؛ النشرة الإحصائية نونبر 2020.

يكشف الجدول أعلاه التفاوت الكبير في تجهيزات التعليم الثانوي الإعدادي بين القطاعين العام والخاص، ويمكن التمييز داخل مقاطعات الجنوب بين ثلاث مجموعات حسب حجم هذه التجهيزات ذات الخدمة الاجتماعية: إذ تضم المجموعة الأولى مقاطعتي عين الشق والحي الحسني، وتتميز بارتفاع تجهيزات التعليم الخصوصي الموجهة لفائدة تلاميذ التعليم الثانوي الإعدادي، إذ تمثل كلاهما ما نسبته 42,66% من مجموع المؤسسات الخصوصية في مدينة الدار البيضاء خلال الفترة 2016– 2017، ورغم تراجع نسبة مساهمتهما عما كانت عليه خلال الفترة 2010– 2011، إذ كانت تساهم ب 51,26% من مجموع مؤسسات التعليم الخصوصي بالمدينة؛ فإن معدل إحداث مؤسسات هذا القطاع تميز بوتيرة سريعة، أي إحداث ثلاث مؤسسات سنويا. في حين تمثل مؤسسات التعليم العمومي بنفس المقاطعتين ما نسبته 23,71% من مجموع مؤسسات التعليم العمومي بالمدينة خلال الفترة 2016– 2017، في الوقت الذي كانت تمثل 19,17% خلال الفترة 2010– 2011، أي بزيادة سنوية تقدر ب 0,64%، أي بمعدل مؤسسة تعليمية كل أربع سنوات بالنسبة لمقاطعة عين الشق، ومؤسسة تعليمية كل سنة بالنسبة لمقاطعة الحي الحسني.

أما المجموعة الثانية من التصنيف فتضم مقاطعتي سيدي مومن ومولاي رشيد وسيدي البرنوصي، التي شكلت مجتمعة ما نسبته 24,31% من مجموع مؤسسات التعليم الخصوصي بالدار البيضاء خلال الفترة 2016- 2017، مع أهمية مقاطعة سيدي مومن في هذه المجموعة التي مثلت ما نسبته 47,16% من مجموع مؤسسات التعليم الخصوصي بهذه المجموعة، ومع ذلك تحتل نفس الرتبة من حيث عدد المؤسسات المحدثة بمقاطعة مولاي رشيد، أي بمعدل مؤسستين كل سنة خلال الفترة الفاصلة بين 2011 و 2017. في حين تمثل مؤسسات التعليم العمومي بهذه المقاطعات خلال الفترة 2010- 2011 ما نسبته 26,02%من مجموع مؤسسات التعليم العمومي بالمدينة؛ ولم تراوح هذه النسبة مكانها خلال الفترة 2016- 2017، وهو ما يمثل وتيرة إحداث مؤسسة تعليمية كل سبع سنوات في مقاطعتي سيدي مومن ومولاي رشيد، وتنعدم في مقاطعة سيدي البرنوصي.

أما المجموعة الثالثة فتضم مقاطعتي سباتة وسيدي عثمان واللتين تميزتا بضعف تجهيزات التعليم الإعدادي التابعة للقطاعين الخاص والعام.

هذه الوضعية تكشف مظاهر العجز الذي يميز تجهيزات مؤسسات التعليم العمومي بمقاطعات الجنوب، وغزو القطاع الخاص للهوامش الحضرية الداخلية بهذه المقاطعات. ويرتبط هذا العجز أولا بالعمليات العمرانية المرتبطة بعمليات إعادةالإسكان في هذه المجالات، وبتوسع المدار الحضري وعمليات الإلحاق التي ميزت مجالات الحي الحسني وعين الشق ووومولاي رشيد وسيدي مومن. مما أحدث كثافة سكانية مرتفعة بهذه المجالات جعلت الطلب على هذه الخدمة كبيرا.

كما أن تنامي مؤسسات القطاع الخاص بهذه المجالات يكشف عن هيكلة مجالية جديدة صارت تميز الهوامش الحضرية بمقاطعات الجنوب من مدينة الدار البيضاء، ارتبطت أولا بالتحول في المضمون الاجتماعي عن طريق السكن بفتح هذه المجالات أمام الطبقة المتوسطة والميسورة، عن طريق الولوج إلى السكن الفردي أوالمتوسط. وقد انعكست هذه الهيكلة السوسيومجالية على التعليم الإعدادي، فكان الصراع الطبقي بين الفئات الفقيرة والمتوسطة والميسورة وجد طريقه في التعليم، حيث التعليم العمومي الذي أصبح مرادفا للهدر المدرسي من نصيب الفئات الفقيرة، في حين كرس التعليم الخصوصي المرادف للجودة من نصيب الطبقة المتوسطة والميسورة. تكشف هذه الوضعية مظاهر التهميش بواسطة التعليم الذي صار يميز الهوامش الحضرية الداخلية، وهي هامشية مخططة، خاصة مع تخلي الدولة عن القطاعات الاجتماعية أمام ضغوط المؤسسات المالية الدولية.

هكذا فإن الاختلافات في نمط الانتشار واتجاهات التوزيع، تجد تفسيراتها في كون هذه المجالات تحظى باهتمام من نوع خاص من طرف السلطة، وللاختيارات التي رسمتها لهذه المجالات، فقد جعلت منها السلطة مجالات للتوسع العمراني، مما انعكس على البنية السكانية التي صارت تميز هذه المجالات، وعلى نمط التوزيع المجالي لمؤسسات التعليم الإعدادي الموجودة بمقاطعات الجنوب التي اتخذت شكلا متجمعا كما يوضحه الشكل رقم 19 التالي:

الشكل رقم 19: نمط التوزيع المجالي لمؤسسات التعليم الثانوي الإعدادي بمقاطعات الجنوب

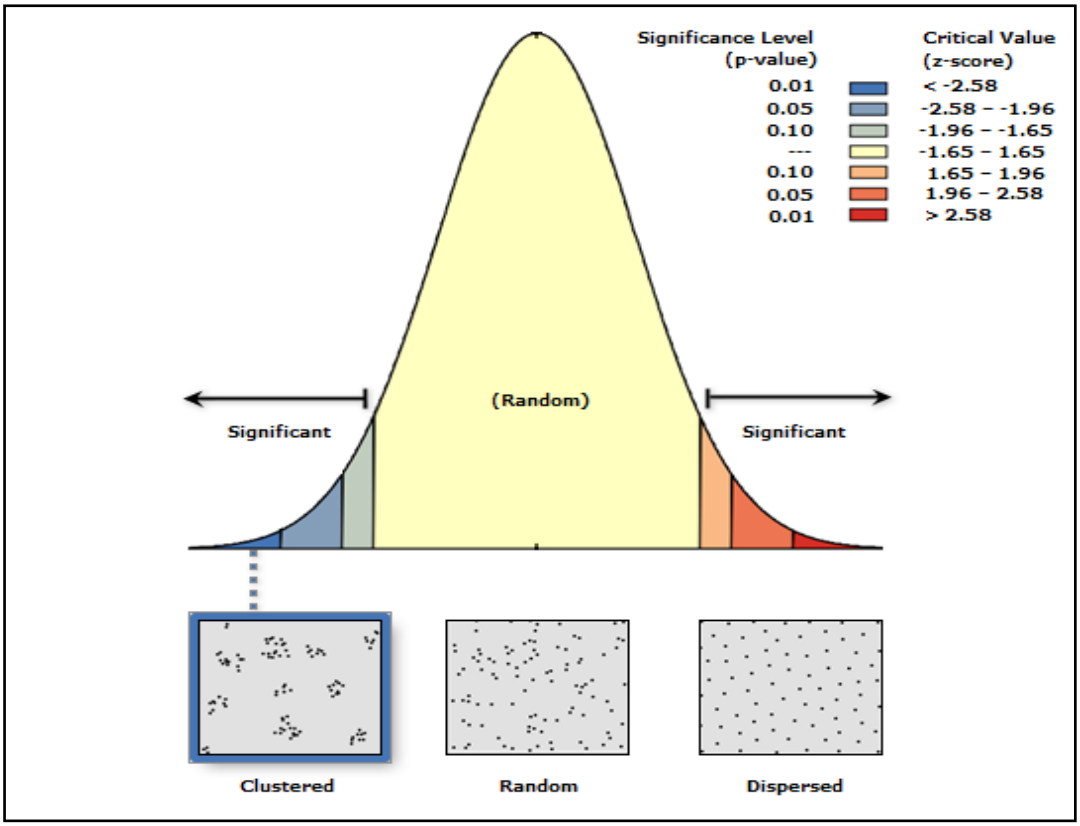

المصدر: تصاميم التهيئة لمقاطعة الجنوب من الدار البيضاء –المعالجة الإحصائية المكانية بواسطة برنامج ArcGIS

يكشف الشكل أعلاه نمط التوزيع المجالي لمؤسسات التعليم الثانوي الإعدادي إذ يتخذ نمطا متجمعا(عنقوديا)، وذلك راجع إلى تركز هذه التجهيزات قرب العمليات العمرانية المرتبطة بإعادة الإسكان وللسكن الاقتصادي التي تكلف بإحداثه القطاع الخاص، ولكون أغلب إنجازات المصالح الممثلة للوزارة الوصية على هذا القطاع تتصل برخص الاستثناء أساسا، ما جعل قيمة 1 تعادل التوزيع المتجمع لهذه التجهيزات الحيوية. وقد أثر هذا النمط من التوزيع على حجم تلبية الطلب على خدمة هذه المؤسسات التي تميزت بتباين نسبة التغطية وحدة العجز وهو ما يبرزه الجدول التالي:

الجدول رقم 45: نسبة تلبية مؤسسات التعليم الثانوي الإعدادي للطلب على خدماتها بمقاطعات الجنوب

المقاطعة	عدد السكان	عدد مؤسسات التعليم الإعدادي	العتبة المعيارية:ثانوية إعدادية لكل 15000	نسبة التلبية %	نسبة العجز[362] %
مولاي رشيد	245484	9	135000	54,99	-45,01
سيدي عثمان	219610	14	210000	95,62	-4,38
سباتة	116255	6	90000	77,41	-22,59
سيدي مومن	452863	20	300000	66,24	-33,76
عين الشق	376772	12	180000	47,77	-52,23
الحي الحسني	467880	13	195000	41,67	-58,33

Ministère de l'Urbanisme et de l'Aménagement du Territoire Direction de l'Urbanisme : *Référentiel de programmation des équipements publics et privés d'intérêt général* . Novembre 2016.

– إحصاء 2014 + تصاميم التهيئة الخاصة بمقاطعات: الحي الحسني، عين الشق، سيدي مومن، سباتة، سيدي عثمان، مولاي رشيد المصادق عليها بين 2011 و2015.

يظهر من خلال الجدول التفاوتات المجالية التي تميز مقاطعات الجنوب نفسها، فباستثناء مقاطعة سيدي عثمان التي تحقق نسبة تغطية كبيرة وصلت إلى 95,62%، فإن مقاطعات الحي الحسني وعين الشق ومولاي رشيد وسيدي مومن وسباتة ترتفع فيها نسبة العجز. يعني ذلك ضرورة بذل جهد أكبر من طرف الدولة لمواجهة ضغط الطلب على خدمات هذه التجهيزات وتحقيق العدالة المجالية في هذا النوع من التجهيزات، باعتبار المعرفة من شروط التنمية البشرية.

1-1-3-مؤسسات التعليم الثانوي التأهيلي

سبقت الإشارة إلى أن تجهيزات التعليم الثانوي الإعدادي ارتبطت في تطورها بالتغيرات الديمغرافية التي صارت تميز ساكنة الهوامش الحضرية الداخلية مستوى على البنية العمرية الناتجة عن المرحلة العصرية من الانتقال الديمغرافي، وهذا التحول الديمغرافي أثر على حجم الطلب من تجهيزات المؤسسات الإعدادية. ولن يتوقف الطلب على تجهيزات التعليم الإعدادي فحسب بل يشمل حتى مؤسسات التعليم

[362]– تم حساب نسب العجز انطلاقا من الشبكة المعيارية التي تحدد عدد السكان وحجم التجهيزات التي تلبي حاجياتهم.

الثانوي التأهيلي؛ إذ أن تغيرات البنية العمرية لساكنة الهوامش الحضرية الداخلية عرفت تزايد الفئة العمرية التي هي سن التمدرس بالثانوي التأهيلي[363] فقد انتقل عدد المسجلين بالثانوي التأهيلي من 112757 تلميذ سنة 2007- 2008 إلى 225209 تلميذ سنة 2016 – 2017، ما يجعل على الطلب على خدمات التعليم الثانوي التأهيلي في تزايد مستمر؛ ومن هنا نتساءل عن ما مدى استجابة السلطة من خلال تدخلاتها القطاعية في تلبية الطلب على التعليم الثانوي التأهيلي الناتج عن هذه الدينامية السكانية بالهوامش الحضرية الداخلية لمقاطعات الجنوب بمدينة الدار البيضاء لتحقيق العدالة السوسيو مجالية؟

إن الإجابة على هذا السؤال تفرض مقاربة نسبة التسرب المدرسي بالتعليم الثانوي التأهيلي، لاستخلاص مدى نجاعة التدخل العمومي لمحاربة التهميش بالهوامش الحضرية، كما يظهر ذلك من الشكل رقم 20 التالي:

الشكل رقم 20:

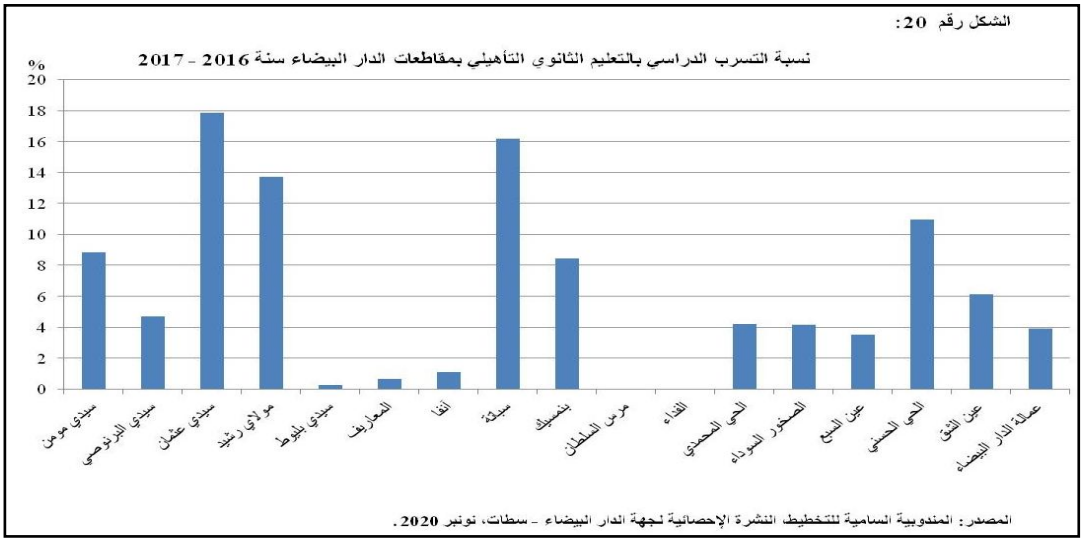

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط النشرة الإحصائية لجهة الدار البيضاء - سطات، نونبر 2020.

363_

الزيادة التناسبية في عدد الأطفال خارج المدرسة خلال الفترةما بين2015 و2020 حسب مستوى التعليم والمرحلة الديمغرافية في الدولة

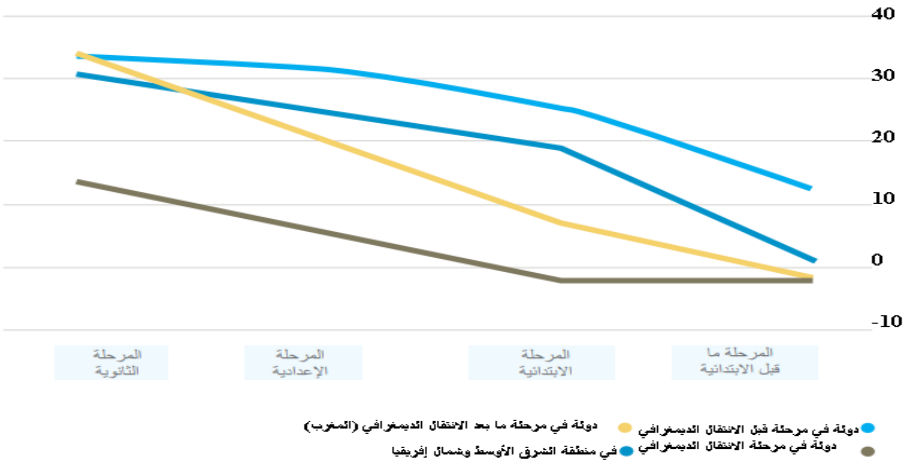

المصدر: منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا-جيل 2030: الاستثمار في الأطفال والشباب اليوم للأمن منطقة مزدهر في المستقبل-صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، قسم البيانات والأبحاث والسياسات. أبريل 2019. ص. 58.

يكشف الشكل رقم 20 أعلاه ارتفاع نسب التسرب الدراسي لدى المتعلمين في السلك الثانوي التأهيلي بالهوامش الحضرية لمقاطعات الجنوب من مدينة الدار البيضاء، وقد أكدت الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015– 2030، أن التعليم الثانوي التأهيلي بعيد عن تحقيق الهدف المنشود في تحقيق الإنصاف وتكافؤ الفرص[364]. إذ تتراوح بين 16% و 18% في مقاطعتي سباتة وسيدي عثمان، وبين 9% و 14% في مقاطعات سيدي مومن والحي الحسني ومولاي رشيد، و 6% في مقاطعة عين الشق؛ مما يجعل معدل التمدرس بهذا السلك لا يتعدى33% [365]، كما يظهر ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 46: نسبة التمدرس لدى فئة الأعمار 16– 18 سنة بالهوامش الحضرية الداخلية لمقاطعات الجنوب من مدينة الدار البيضاء[366]

المقاطعات	المغرب	الدار البيضاء	سيدي البرنوصي	الحي الحسني	سيدي مومن	مولاي رشيد	سيدي عثمان	سباتة	عين الشق
% نسبة التمدرس بسلك الثانوي االتأهيلي	82,45	69,79	26,37	14,95	11,41	27,55	25,19	14,17	23,61

-Institut de statistique de l'Organisation des Nations Unies pour l'éducation la science et la culture (UNESCO), 2022. Op.Cit/

– المندوبية السامية للتخطيط، النشرة الإحصائية السنوية لجهة الدار البيضاء – سطات، نونبر 2020.

---

[364]– *من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء: رؤية استراتيجية للإصلاح 2015 – 2030*. المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي, المملكة المغربية. ص13.

[365]– *وضعية الأطفال في المغرب– تحليل مبني على مقاربة الإنصاف– خلاصة تركيبية*. المرصد الوطني للتنمية البشرية والمرصد الوطني لحقوق الطفل. اليونيسف. نونبر 2019. ص 19.

[366]– تم حساب معدل التمدرس بسلك الثانوي التأهيلي بالهوامش الحضرية الداخلية لمقاطعات الجنوب من مدينة الدار البيضاء بتوظيف العلاقة التالية:

$$RNS_{j,t} = \frac{\sum_{a \in Aj} E_{a,j,t}}{\sum_{a \in Aj} P_{a,t}}$$

التي تم اقتباسها من :

Bilal F. Barakat, Rachel E. Durham, Clarissa Guimarães Rodrigues (2013) *Corriger les ildices de scolarisation par la standardisation des structures par âge* : Ined Éditions « Population » 2013/4 Vol. 68. P.P 697 -716. Op.Cit.P 699.

يكشف الجدول أعلاه أن نسبة التمدرس بالتعليم الثانوي التأهيلي بالهوامش الحضرية الداخلية لمقاطعات الجنوبية جد ضعيفة مقارنة بالمعدل المسجل بمدينة الدار البيضاء الذي يقارب 70% وبالمعدل المسجل على المستوى الوطني 82,45%، ويفسر هذا التدني الكبير للمستوى الدراسي وارتفاع معدلات التسرب الدراسي بعوامل مرتبطة بالتأطير والاكتظاظ كما يوضحها الشكل رقم 21 التالي[367]:

الشكل رقم 21:

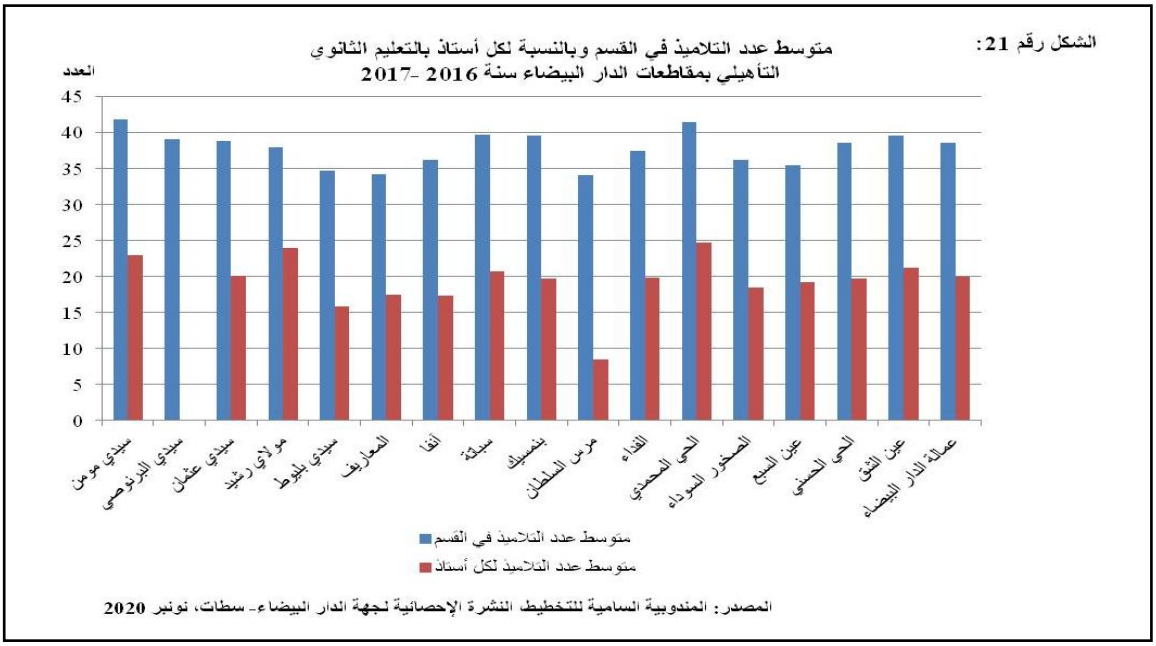

367_

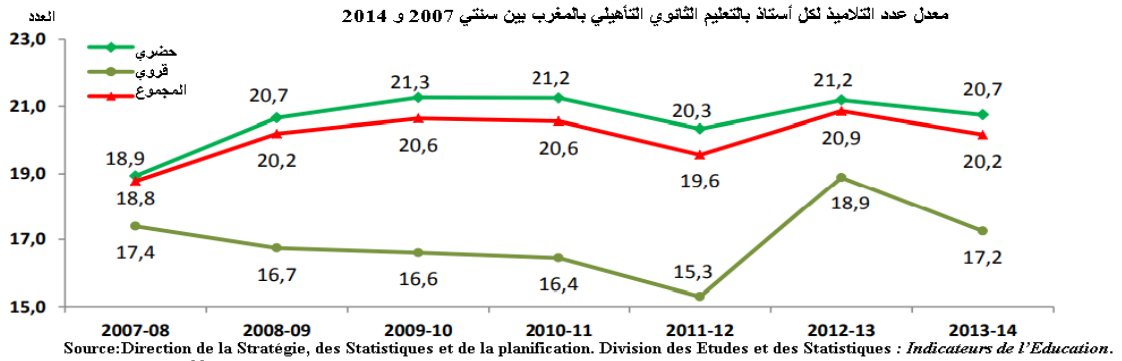

Source:Direction de la Stratégie, des Statistiques et de la planification. Division des Etudes et des Statistiques : *Indicateurs de l'Education*. Edition 2014. P . 29. Op.Cit.

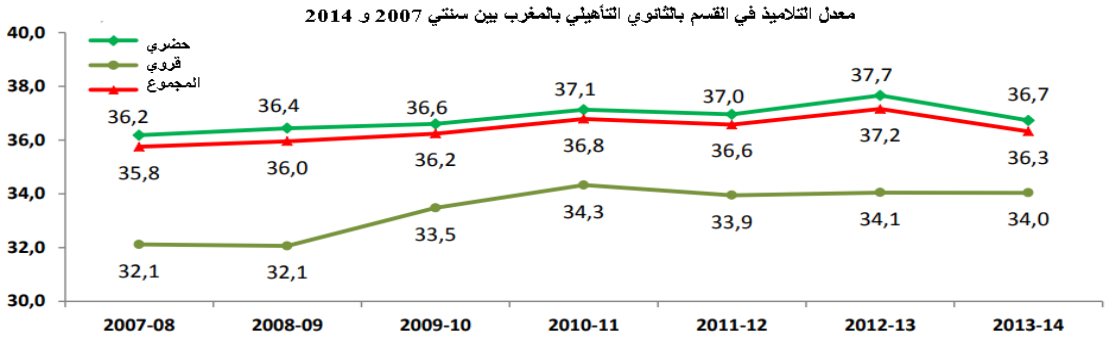

Direction de la Stratégie, des Statistiques et de la planification. Division des Etudes et des Statistiques : *Indicateurs de l'Education*. Edition 2014. P . 16. Op.Cit.

يكشف الشكل 21 أعلاه مجموعة من المعيقات المادية والبشرية التي ترفع من حدة الهدر المدرسي وارتفاع نسبة التسرب بالثانوي التأهيلي بالهوامش الحضرية لمقاطعات الجنوب من مدينة الدار البيضاء. فإذا كانت معدل التلاميذ لكل مدرس واحد في المجال الحضري على الصعيد الوطني بلغ 17,8 تلميذا لكل مدرس، فإنه يمكن أن نسجل بأن الهوامش الحضرية الداخلية لمقاطعات الجنوب تسجل معدلا أكبر من ذلك إذ يتراوح هذا المعدل بين 20 و25 تلميذا لكل مدرس. وعلى مستوى الموارد المادية يلاحظ ارتفاع عدد التلاميذ في القسم، إذ سقف 37 تلميذا في القسم في كل الهوامش الحضرية الداخلية لمقاطعات الجنوب، وهو ما يتجاوز ما سجل وطنيا بالمجال الحضري في 31,8 تلميذا[368].

نستنتج مما سبق أن التعليم الثانوي التأهيلي قد كسب حصصا هامة من التحولات الديمغرافية التي عرفتها الهوامش الحضرية الداخلية مع الانتقال إلى المرحلة العصرية من الانتقال الديمغرافي، ماجعل الطلب على هذه الخدمة في تزايد مستمر، لكن العرض المدرسي قد ساهم في انتشار التهميش في صفوف تلاميذ هذا السلك بهذه المجالات عبر التسرب الدراسي. غير أنه هناك عوامل أخرى ترتبط بالتوزيع الجغرافي للتجهيزات التعليمية، والذي يكون له دور في تفسير هذا النوع من التهميش. فكيف تتوزع مؤسسات التعليم الثانوي التأهيلي؟ تقدم الخرائط 40 ، 41 ، 42 ، 43 و 44 هذا التوزيع ونمط الانتشار كالتالي:

[368]– *مؤشرات التربية*: وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي. مديرية الاستراتيجية والإحصاء والتخطيط، 2019 – 2020.

الخرائط رقم: 40 ، 41 ، 42 و 43.

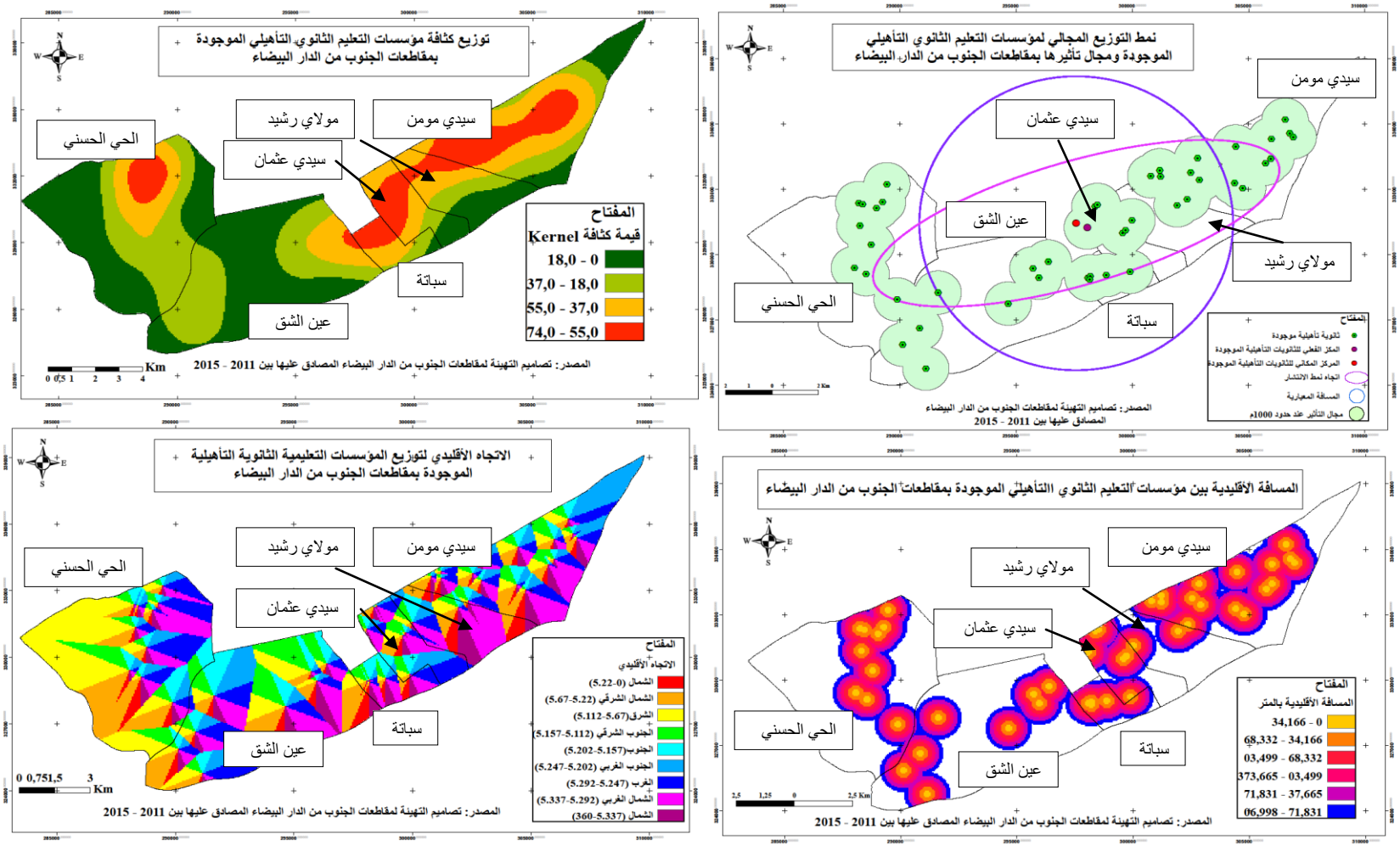

من إنجاز ياسين أوصار، سنة 2017.

تأخذ مؤسسات التعليم الثانوي التأهيلي في انتشارها نمطا جنوبيا– غربيا يوافق التوزيع المجالي لمؤسسات التعليم الإعدادي والابتدائي. ما جعل قيمة كثافة "كيرنيل" تغطي مجالا جد مركز يتخذ شكل خلية ممتدة من مقاطعة سباتة نحو مقاطعة سيدي مومن توافق نمط الانتشار الاهليليجي. إذ تتراوح الكثافة في هذا القطاع بين 55 و74 ، في حين تضعف الكثافة بشكل كبير في مقاطعتي الحي الحسني وعين الشق، حيث تتخذ شكل خلية ضغط مركزة في الجهة الشرقية من مقاطعة الحي الحسني، وتقل في اتجاه الجنوب والغرب من المقاطعة وفي كل مقاطعة عين الشق. وهي المجالات التي تعرف أكبر الكثافات السكانية، حيث ينتشر السكن الكثيف من النوعين الاقتصادي والاجتماعي.

كما أن المسافة الأقليدية تتخذ شكلا شريطيا عرضيا بالمقاطعات الجنوبية والجنوبية الشرقية، وعموديا من مقاطعة الحي الحسني إلى مقاطعة عين الشق، تتخللها مساحات كبيرة فارغة، تعكس أشكال التدخل المجالي بكل قطاع من مقاطعات الجنوب البيضاوية. كما تعكس هذه المسافة ضعف الاهتمام بالمجالات ذات السكن الكثيف من المقاطعات الجنوبية الغربية بكل من عين الشق والحي الحسني. حيث لم تتم برمجة مؤسسات التعليم الثانوي التأهيلي في هذه المجالات، التي حظيت باهتمام المنعشين العقاريين الخواص. كما أن مقاربة التوزيع الجغرافي لمؤسسات التعليم الثانوي التأهيلي، تعكس التفاوت في الموجود منها وتباين نسبة تغطية هذه الخدمة للسكان بمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء. وهو ما يظهر من خلال الجدول رقم 47 التالي:

الجدول رقم 47: نسبة تلبية مؤسسات التعليم الثانوي التأهيلي للطلب على خدماتها بمقاطعات الجنوب

المقاطعة	عدد السكان	عدد ثانويات التأهيلي	العتبة المعيارية:ثانوية إعدادية لكل 22000	نسبة التلبية %	نسبة العجز %
مولاي رشيد	245484	5	110000	44,8	-55,2
سيدي عثمان	219610	5	110000	50	-50
سباتة	116255	4	88000	75,69	-24,31
سيدي مومن	452863	12	264000	58,29	-41,71
عين الشق	376772	8	176000	46,71	-53,29
الحي الحسني	467880	10	220000	47	-53

- Ministère de l'Urbanisme et de l'Aménagement du Territoire Direction de l'Urbanisme : *Référentiel de programmation des équipements publics et privés d'intérêt général* . Novembre 2016.
- إحصاء 2014 + تصاميم التهيئة الخاصة بمقاطعات: الحي الحسني، عين الشق، سيدي مومن، سباتة، سيدي عثمان، مولاي رشيد

يظهر من خلال الجدول التفاوت على مستوى التوزيع الجغرافي للثانويات التأهيلية الموجودة بمقاطعات الجنوب من مدينة الدار البيضاء، مما انعكس على نسبة التلبية من الطلب على هذه الخدمة وحالة العجز التي تعرفها هذه المقاطعات, فإذا كانت مقاطعات سيدي عثمان، ومولاي رشيد، والحي الحسني وعين

الشق تعرف عجزا في تلبية خدمات هذه التجهيزات، فذلك ينم عن التحولات الديمغرافية التي صارت تميز هذه المجالات وللحركة العمرانية التي تعرفها مع تنامي السكن الاقتصادي الممول من طرف القطاع الخاص وللسكن الاجتماعي المدعوم من طرف الدولة ، كما يعكس التحولات التي صارت تميز المجالات الهامشية كمجالات مفتوحة أمام المنافسة الحرة للقطاع الخاص. وهو ما تؤكده الخريطة رقم 44 التي توضح مجال تأثير هذه الخدمة.

الخريطة رقم 44.

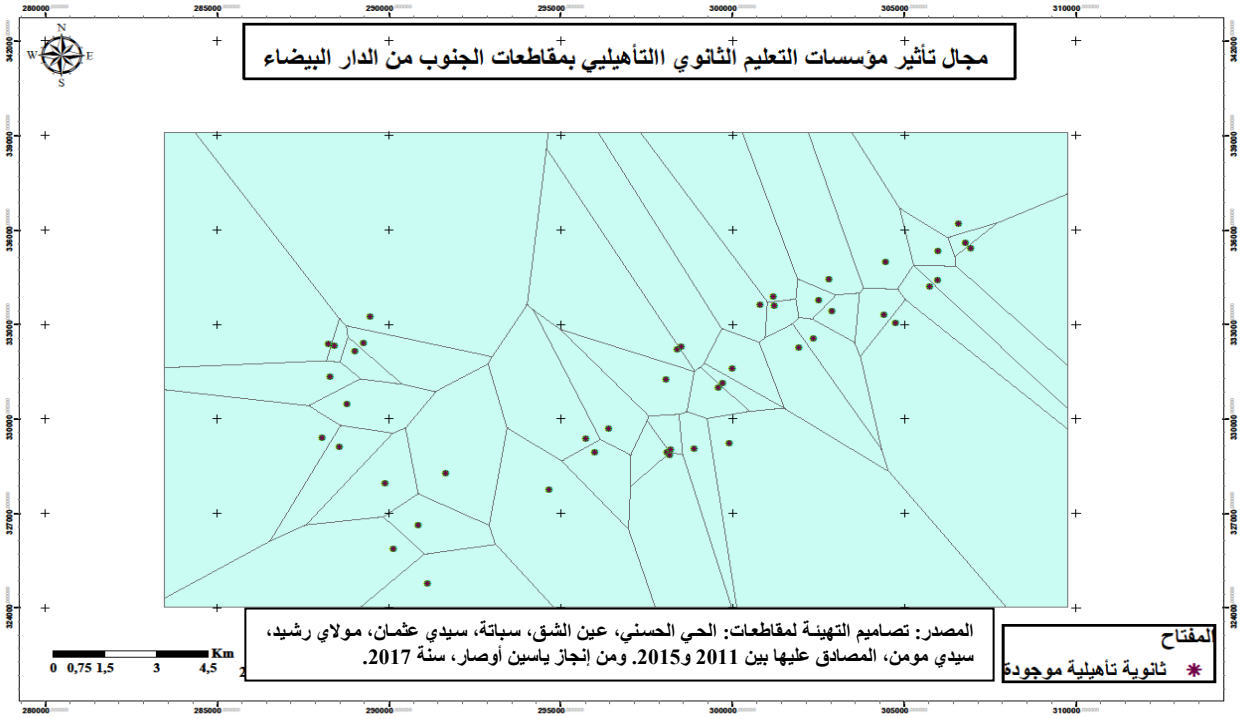

تكشف الخريطة أعلاه مجال تأثير خدمة مؤسسات التعليم الثانوي التأهيلي، إذ يلاحظ تداخل لتأثير هذه المؤسسات في المجال وضعف تغطيتها لقطاعات عديدة من مقاطعات الجنوب؛ مما يعكس تفاوت توزيعها المجالي، فنجد شريطا طوليا لنطاق تأثير خدمة هذه المؤسسات للمسفيدين منها، إذ يمتد على مساحة صغيرة ، وأخرى تغطي فيها مؤسسة واحدة مجالا أوسع.

نستنتج إذن من نطاق تأثير مؤسسات التعليم الثانوي التأهيلي دور التحولات الديمغرافية التي تميز مقاطعات الجنوب في إحداث المؤسسات التعليمية التأهيلية، بالإضافة إلى التحولات المرتبطة بالحركة العمرانية التي شهدتها خاصة مقاطعات الحي الحسني ومولاي رشيد وسيدي مومن وعين الشق، وبالتقطيعات الإدارية، كما يرتبط بالأحواض المدرسية، حيث تستقبل كل ثانوية تأهيلية للتعليم العام تلاميذ 4 مؤسسات للتعليم الثانوي الإعدادي.

هذا التوزيع هو الآخر انعكس على نمط التوزيع المجالي لمؤسسات التعليم الثانوي، كما يوضح ذلك الشكل رقم 12 التالي:

الشكل رقم 22: نمط التوزيع المجالي لمؤسسات التعليم الثانوي التأهيلي الموجودة بمقاطعات الجنوب

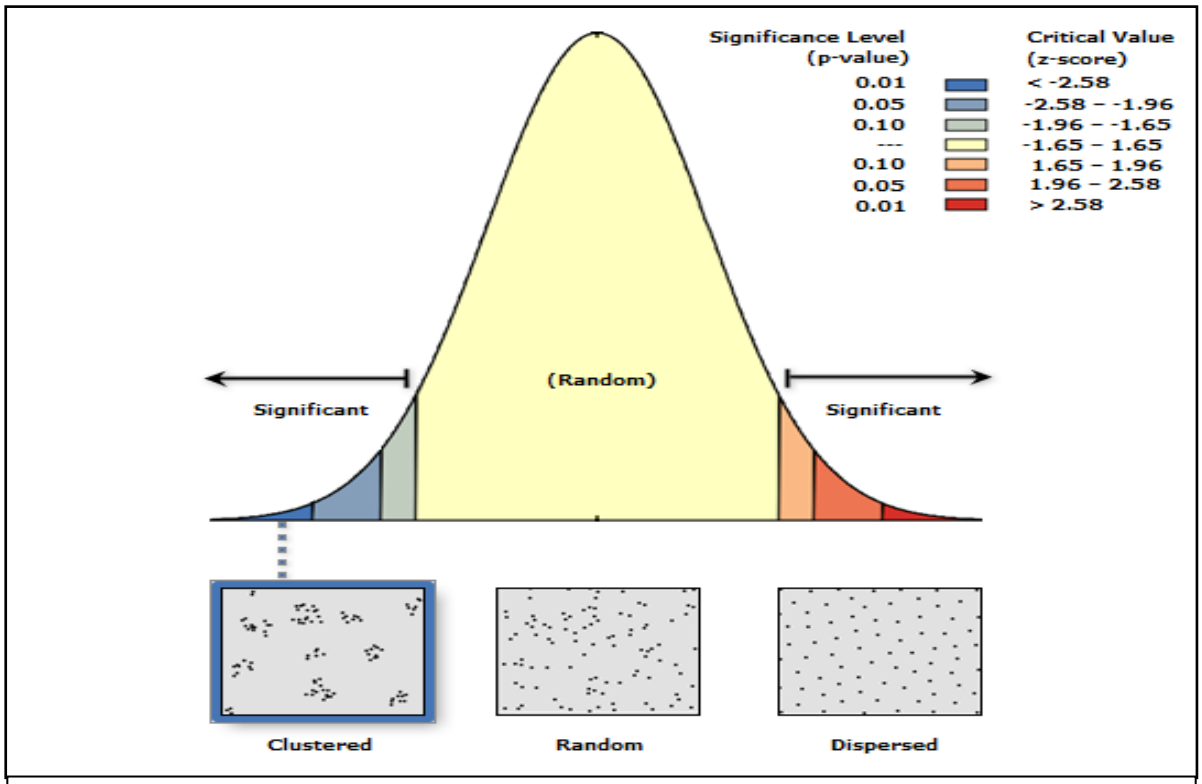

المصدر: تصاميم التهيئة لمقاطعات: الحي الحسني، عين الشق، سيدي مومن، مولاي رشيد، سيدي عثمان،سباتة، المصادق عليها بين 2011 و 2015.

يكشف الشكل أعلاه نمط التوزيع المجالي لمؤسسات التعليم الثانوي التأهيلي، إذ يتخذ نمطا متجمعا(عنقوديا)، مما جعل نمط توزيع هذه المؤسسات لا يتماشى ومبدأ العدالة المجالية، حيث الطابع الكتلي في توزيعها، ما جعل قيمة 1 تعادل التوزيع المتجمع لهذه التجهيزات الحيوية. وقد أثر هذا النمط من التوزيع على حجم تلبية الطلب على خدمة هذه المؤسسات التي تميزت بتباين نسبة التغطية وحدة العجز.

نستنتج مما سبق أن مؤسسات التعليم العمومي الابتدائي والثانوي بسلكيه، تتميز بالتجاور في كثير من الأحياء مما يوفر لسكانها نظريا الاستفادة من خدمات أكثر من مؤسسة واحدة، وأن الكثير منها يتوزع بأحياء السكن الاقتصادي والاجتماعي، غير أن نسبة تغطية الطلب بناء على الشبكة المعيارية كشفت عن ضعف تلبية الطلب على هذه الخدمة، مما فتح المجال أمام القطاع الخاص لتعويض النقص، وهو ما يسائل دور السلطة في حماية الإنسان بالمجالات الهامشية من مقاطعات الجنوب أمام تصاعد هذا القطاع بهذه المجالات. وهو ما يكشفه الجدول التالي:

الجدول رقم 48: تطور التجهيزات التعليمية العمومية والخصوصية لمؤسسات التعليم الثانوي التأهيلي بمقاطعات الجنوب من مدينة الدار البيضاء

المقاطعة	التجهيزات التعليمية العمومية			التجهيزات التعليمية الخصوصية	
	2010- 2011	2016- 2017	الهدر المدرسي (بالعدد)	2010- 2011	2016- 2017
عين الشق	7	8	241	28	36
الحي الحسني	9	16	430	14	20
سباتة	5	6	634	4	4
مولاي رشيد	5	6	583	3	9
سيدي عثمان	4	5	699	0	4
سيدي البرنوصي	6	6	185	6	9
سيدي مومن	11	16	347	3	13
عمالة الدار البيضاء	84	102	4000	121	172

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، النشرة الإحصائية أبريل 2012؛ النشرة الإحصائية نونبر 2020.

يكشف الجدول أعلاه التفاوتات المجالية لمؤسسات التعليم الثانوي التأهيلي بين مقاطعات الجنوب، كما يكشف أهمية القطاع الخاص خاصة في مقاطعتي الجنوب الغربي حيث توجد مقاطعة الحي الحسني ومقاطعة عين الشق. وهو ما انعكس على استمرارية الاستفادة من خدمة هذه التجهيزات لفائدة التلاميذ بهذا السلك[369].

وبناء على المعطيات المتضمنة في الجدول يظهر العجز في وتيرة إحداث مؤسسات التعليم العمومي، حيث تمثل مقاطعات عين الشق وسباتة ومولاي رشيد وسيدي عثمان وسيدي البرنوصي النطاق الأول بوتيرة إنجاز لا تتعدى مؤسسة تعليمية كل سبع سنوات، في حين تمثل مقاطعتي الحي الحسني وسيدي مومن مجموعة النطاق الثاني بمؤسستين كل ثلاث سنوات. مما انعكس على الهدر المدرسي بمقاطعات سباتة ومولاي رشيد وسيدي عثمان التي يصل فيها الهدر المدرسي بنسبة عامة وصلت 47,9% من مجموع المنقطعين في الدار البيضاء وترتفع النسبة لتصل 58,65% بانضمام مقاطعة الحي الحسني إلى هذه المجموعة.

[369]– تضمنت الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015 – 2030 أربعة فصول و ثلاثة وعشرون رافعة، حظي فيها التعليم الخاص بتشجيعات محفزة ومزايا توفرها الدولة، وقد خصصت له الرافعة الثامنة من الفصل الأول المعنون ب" من أجل مدرسة الإنصاف وتكافؤ الفرص"، بكونه شريكا للتعليم العمومي في التعميم وتحقيق الإنصاف.

وعموما فإن نسبة الهدر المدرسي ترتفع في هذه المقاطعات بالمقارنة مع باقي المقاطعات التي تشكل تراب مدينة الدار البيضاء، حيث تصل النسبة 78% من مجموع المنقطعين بالثانوي التأهيلي بالمدينة. ويكشف التحليل، التهميش الذي تعانيه ساكنة الهوامش الحضرية الداخلية بهذه المقاطعات، رغم ما يمثله هذا السلك بالنسبة لمسارات التعلم لفائدة تلاميذ هذا السلك، وللفقر المادي الذي تعانية الأسر في هذه المجالات. ولتلبية الطلب الخاص بالفئات المتوسطة والميسورة يظهر حضور القطاع الخاص بشكل ملفت للانتباه بهذه المجالات، حيث أن وتيرة إحداث المؤسسات تصل في المعدل مؤسستين كل سنة في مقاطعات الحي الحسني وعين الشق وسيدي مومن، في حين تقل في باقي المقاطعات الجنوبية.

وانطلاقا من المستويات المكونة للأسلاك التعليمية الثلاث المبينة لمظاهر التهميش عند كل سلك تعليمي، فإن محاولة تركيبية للفوارق في التربية على مستوى مدينة الدار البيضاء ككل، يظهر أنه رغم التحسن النسبي لمتوسط سنوات التمدرس فإن مؤشر جيني للتربية لم يتطور يتحسن بشكل كبير كما يظهر ذلك من خلال الجدول رقم 49 التالي:

الجدول رقم 49: متوسط سنوات التمدرس ومؤشر جيني للتربية[370] بين سنة 1982 و2014

السنة	1982	1994	2004	2014
متوسط سنوات التمدرس	1,94	3,13	4,04	5,64
مؤشر جيني للتربية	0,8	0,71	0,63	0,65

المصدر: حساب الهيئة الوطنية للتقييم اعتمادا على معطيات الإحصاء العام للسكان والسكنى للمندوبية السامية للتخطيط لسنة 1982 و 1994 و 2004 و 2014.

– *الأطلس المجالي الترابي للفوارق في التربية 2017*. المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، الهيئة الوطنية لتقييم منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي. ص 9.

يظهر من خلال تقدير المؤشرين اللذين يقدمان نظرة شمولية عن مستوى الرأسمال البشري في المدينة، أنه رغم التحسن النسبي الذي حققه المغرب في متوسط سنوات التمدرس بزيادة قدرها 4,3 خلال الفترة بين إحصاء 1982 و2014، فإن مؤشر جيني للتربية لازال ضعيفا إذ لم يتحسن إلا ب 0,15، مما يعكس ضعف قطاع التعليم وهشاشته في مقاربة السلطة الوصية على القطاع. وإذا كانت الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015 – 2030 التي وضعها المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي تحث على إرساء مدرسة الإنصاف، فمن بين الأسس التي نصت عليها ضرورة إرساء تمييز إيجابي لفائدة المجالات

[370]– تعني قيمة مؤشر جيني للتربية عند الصفر، غياب عدم المساواة في التربية داخل الساكنة؛ بينما تعني القيمة القريبة من 1 أقصى مستوى اللامساواة. (*الأطلس المجالي الترابي للفوارق في التربية 2017*. ص 9.)

المهمشة[371]. ويكشف الجدول التالي رقم 50 التفاوتات المجالية على صعيد مدينة الدار البيضاء في ولوج التربية[372]:

الجدول رقم 50 : توزيع متوسط سنوات التمدرس ومؤشر جيني للتربية بمقاطعات الدار البيضاء سنة 2017

المقاطعات	* متوسط سنوات التمدرس	**مؤشر جيني للتربية
عين الشق	8,57	0,359
الحي الحسني	8,34	0,364
عين السبع	8,53	0,342
الصخور السوداء	9,99	0,288
الحي المحمدي	7,56	0,378
الفداء	7,61	0,380
مرس السلطان	8,06	0,377
المعاريف	10,51	0,288
آنفا	9,34	0,335
سيدي بليوط	8,42	0,358
بنمسيك	7,32	0,392
سباتة	7,74	0,379
مولاي رشيد	7,13	0,402
سيدي عثمان	6,87	0,413
سيدي البرنوصي	8,1	0,364
سيدي مومن	7,55	0,379

الأطلس المجالي الترابي للفوارق في التربية 2017. **المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، الهيئة الوطنية لتقييم منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي. ص 31- 55.**

يظهر من خلال الجدول أعلاه ضآلة التفاوتات بين مقاطعات الجنوب بمدينة الدار البيضاء مقارنة بباقي المقاطعات المكونة لتراب المدينة، وهذا الوضع يجد تفسيره حسب الأطلس المجالي للفوارق في التربية في التقطيع الترابي الجديد الذي ساهم في تقليص الفوارق بين المقاطعات[373]. ومنه نستنتج دور السياسة

---

[371]- *الأطلس المجالي الترابي للفوارق في التربية 2017.* المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، الهيئة الوطنية لتقييم منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي. ص 7.

[372]- يقدر المؤشر الأول (*) مستوى الرأسمال البشري في منطقة جغرافية محددة، بينما يقيم المؤشر الثاني (**) مستوى اللامساواة والتفاوت في ولوج التربية. (*الأطلس المجالي الترابي للفوارق في التربية 2017*).

[373]- الأطلس المجالي الترابي للفوارق في التربية 2017. نفس المرجع. ص 11.

الترابية في تقليص التفاوتات المجالية عبر آلية الهندسة المجالية بدمج المجالات الهامشية في المقاطعات الجنوبية، وهي سياسة تبدو هامشية في تحقيق العدالة المجالية بالمدينة.

غير أن تحليل هذه المؤشرات عند مستوى الهوامش الحضرية الداخلية لمقاطعات الجنوب يكشف حدة الفوارق بين هذه المجالات وباقي المجالات الترابية المكونة للمدينة، كما يظهر ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 51 : المستوى الدراسي لساكنة الهوامش الحضرية الداخلية بمقاطعات الجنوب من مدينة الدار البيضاء(بالنسبة المئوية %)

المستوى التعليمي	الحي الحسني	سيدي مومن	مولاي رشيد	سيدي عثمان	سباتة	عين الشق
بدون	14,64	25,41	30,89	34,58	24,8	33
أولي	3,79	8,28	2,22	2,59	3,24	9,2
ابتدائي	21,33	27,2	27,93	32,64	29,77	36,11
ثانوي إعدادي	16,09	17,12	19,24	19,43	16,6	12,66
ثانوي تأهيلي	26,94	14,64	14,43	8,16	16,03	7,33
عالي	17,17	7,32	5,27	2,59	9,54	1,58
المجموع	100	100	100	100	100	100

المصدر: مديرية الإحصاء، أوراق الأسر الخاصة بإحصاء 2014.

يظهر من خلال الجدول أعلاه أن حوالي 30% من الساكنة بالهوامش الحضرية الداخلية لا تتوفر على أي مستوى تعليمي وحوالي 4,8% لديها مستوى تعليمي أولي، في حين يمثل ذوي التعليم الابتدائي حوالي 30%، في حين لا يمثل ذوي التعليم الثانوي بسلكيه في المتوسط سوى 15,72%، وهو ما يؤثر على متوسط سنوات التمدرس ومؤشر جيني للتربية بهذه المجالات.

انطلاقا مما سبق، نستخلص عدم الإنصاف السوسيو مجالي الذي يميز الهوامش الحضرية الداخلية لمقاطعات الجنوب على مستوى التعليم؛ ويرتبط هذا الوضع الهامشي بالأوضاع الاقتصادية للأسر والمستوى التعليمي لأرباب الأسر وباختيلرات الدولة القائمة على التقطيعات الترابية وخلق مجالات استقبال سكانية كبيرة عبر آلية السكن، مما ساهم في ارتفاع الكثافة السكانية بهذه المجالات مما أنتج تجزئة على مستوى المضمون الاجتماعي الذي وجد انعكاسه المجالي بهذه المقاطعات. عبر جعل التعليم آلية للتمييز بهذه المجالات بين التعليم الخصوصي الموجه للفئات الاجتماعية القادرة على الآداء، والتعليم العمومي الموجه للفئات المهمشة؛ مما جعل التهميش قاعدة ثابتة في سياسة الدولة منذ عهد الحماية، التي ميزت ثقافيا بين الساكنة الأوربية التي استفادت من تعليم عصري حديث، والساكنة المغربية التي تم تهميشها من الاستفادة من

التعليم العصري والتي تم تسخيرها لخدمة مصالح الرأسمال الأوربي[374]. وهكذا فإن الهامشية في هذه المجالات ترتبط بهامشية السياسة التعليمية القائمة على الفصل الاجتماعي عن طريق دعم القطاع الخاص الموجه للطبقات الاجتماعية القادرة على الأداء. وهو ما يطرح إشكالية التعليم كمعطى هيكلي في سياسة الدولة على المستوى الوطني.

إن تهميش الفئات المعدومة من الاستفادة من خدمات التجهيزات التعليمية العمومية، يسائل توجهات الدولة في هذه المجالات الهامشية الحضرية الداخلية بمقاطعات الجنوب، فإذا كانت مقاطعات الجنوب تعرف نموا لمؤسسات التعليم الخصوصي، فذلك ينم عن هيكلة مجالية جديدة تتميز بتحولات البنية الاجتماعية التي صارت تميز هذه المجالات، إذ تعتبر هذه المجالات حسب "ليسولت" أداة أساسية لبناء الشرعية السياسية والضبط المجالي عبر إدماج فئات اجتماعية تغير من محتوى المجال الاجتماعي[375]. وهكذا نجد استقرار الأطر المتوسطة والعليا بمقاطعات الجنوب الغربي، في حين تتميز مقاطعات الجنوب والجنوب الشرقي بهيمنة الفئات الدنيا على حد تعبير روبير إسكاليي التي ستسخر نحو خدمة النشاط الصناعي، وذلك لمحاربة الهدر المدرسي عبر الاهتمام بقطاع التكوين المهني.

1-1-4-مؤسسات التكوين المهني

أثرت الدينامية السكانية المرتبطة بالتحولات الديمغرافية التي شهدتها مدينة الدار البيضاء بشكل كبير على حاجيات السكان بالهوامش الحضرية الداخلية لمقاطعات الجنوب لتحقيق العدالة السوسيو مجالية. فعلى ضوء تزايد نسبة ممن هم في سن التمدرس خاصة الفئات الأكبر سنا من اليافعين، تتزايد ضرورة إيجاد وظائف لتمكين هؤلاء من ولوج سوق الشغل. وفي الوقت ذاته، من الضروري لأنظمة التعليم رعاية المهارات التي يتطلبها الاقتصاد المتغير من أجل ضمان انتقال الطلبة إلى سوق الشغل بشكل ناجح وذلك عبر النهوض بقطاع التكوين المهني[376]. ولذلك تحتل مؤسسات التكوين المهني مكانة هامة ضمن التجهيزات التي تلبي حاجيات فئة خاصة من السكان، ولما توفره من يد عاملة مؤهلة لسوق الشغل، كما أن خدماتها قد

---

[374]- Jim Hous (2012): *L'impossible contrôle d'une ville coloniale? Casablanca, décembre 1952*. Ed. Genèses. 2012/1 n° 86. PP . 78 – 103, mars 2012.P .79.

[375] - Chivallon Christine (2003)*: Une vision de la géographie sociale et culturelle en France*. In: Annales de Géographie, T. 112, n°634, 2003. PP. 646-657. P. 654.

[376]– *منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا–جيل 2030: الاستثمار في الأطفال والشباب اليوم لتأمين منطقة مزدهرة في المستقبل*– صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، قسم البيانات والأبحاث والسياسات. أبريل 2019. ص. 61. مرجع سبق ذكره. ص 210.

تتجاوز مجال المقاطعة المعنية بهذا التجهيز العمومي ليشمل تراب مقاطعات أخرى، ومن هنا تظهر أهمية هذه التجهيزات، ويكشف توزيعها نوايا وخلفيات الدولة في تنظيم وهيكلة المجال. فكيف تتوزع هذه التجهيزات عبر تراب مقاطعات الجنوب؟ وهل تستجيب لحاجيات ساكنة الهوامش الحضرية الداخلية لتحقيق العدالة السوسيو مجالية بين مكونات مجال الدار البيضاء؟

حتمت التحولات الهيكلية في هرم أعمار ساكنة المقاطعات الجنوبية ضرورة الاهتمام بتأهيل الرأسمال البشري عبر قطاع التكوين المهني لفائدة الفئة العمرية 15–24 سنة، لتأمين الانتقال إلى سوق الشغل، باكسابها مجموعة مختلفة من المهارات كاستراتيجية داعمة لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الانصاف السوسيو مجالي. إذ تمثل هذه الفئة العمرية حوالي 15,9% من مجموع الفئات العمرية بمدينة الدار البيضاء، وتتراوح نسبتها بالهوامش الحضرية الداخلية لمقاطعات الجنوب بين 16,1% و16,9%. وهي نسب مرشحة للارتفاع مع تحولات البنية الديمغرافية التي عرفت المدينة وضمنها هذه المجالات؛ بالإضافة إلى دور هذه المؤسسات في استيعاب المتعلمين غير القادرين على متابعة الدراسة في الأسلاك التعليمية. ويكشف الشكل رقم 23 التالي تطور عدد المتدربين بمؤسسات التكوين المهني بالدار البيضاء بين سنتي 2007 و 2017:

الشكل رقم 23: تطور عدد المتدربين بمؤسسات التكوين المهني بالدار البيضاء بين سنتي 2007 و 2017

	2007- 2008	2008- 2009	2009 - 2010	2010 - 2011	2011 - 2012	2016 -2017
المجموع (الخاص والعلم)	49661	53394	55559	58675	61451	93799
مجموع الخاص	18329	19765	18331	17095	18184	17210
مجموع العلم	31332	33629	37228	41580	43267	76589

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط, النشرة الإحصائية السنوية لجهة الجار البيضاء - سطات، 2011 و 2020.

يبين الشكل أعلاه التزايد المستمر لعدد المتدربين في مؤسسات التكوين المهني، مع أهمية القطاع العام الذي عرف زيادة سنوية تعادل 5,9% خلال الفترة الممتدة بين 2007– 2008 و 2016– 2017،

متجاوزا بذلك المجموع العام لمجموع للمتدربين في القطاعين الخاص والعام الذي سجل خلال نفس الفترة زيادة سنوية تقدر ب 4,7%، في حين عرف القطاع الخاص استقرارا ملحوظا.

ومنه نستنتج الأهمية التي حظي بها قطاع التكوين المهني في سياسة الدولة التي أكدت على استدامة التعلم على التكوين المهني بالرفع من طاقته الاستيعابية وتنويع العرض من التكوينات[377]. ولهذا فقد عرفت أعداد المتدربين بمؤسسات التكوين المهني تزايدا ملحوظا بمقاطعات الجنوب من مدينة الدار البيضاء، كما يظهر ذلك من خلال الشكل رقم 24 التالي:

الشكل رقم 24:

تطور عدد المتدربين بمؤسسات التكوين المهني بمقاطعات الجنوب من مدينة الدار البيضاء بين سنتي 2011 و 2017

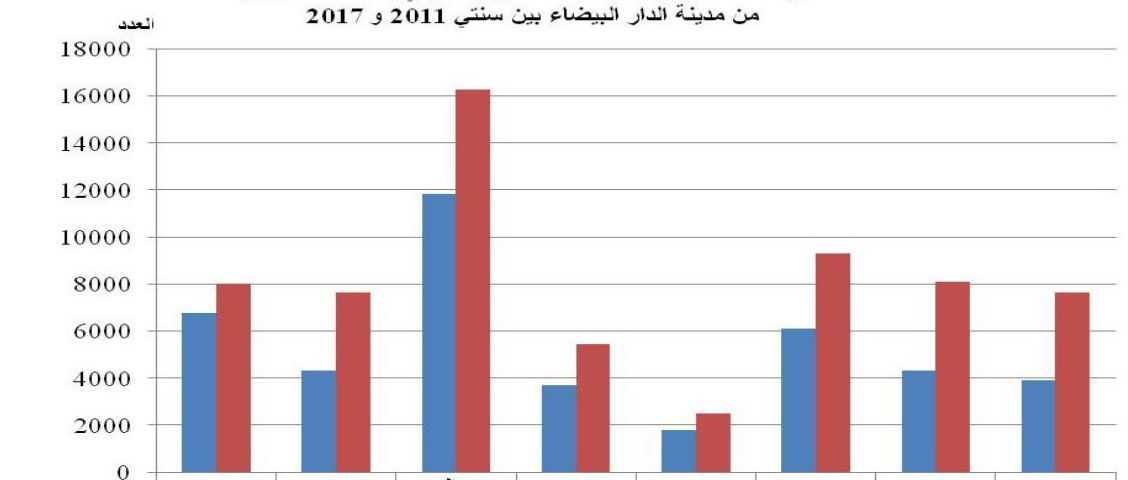

	عين الشق	الحي الحسني	عين السبع الحي المحمدي	الفداء درب السلطان	بنمسيك	الدار البيضاء آنفا	مولاي رشيد سيدي عثمان	سيدي البرنوصي
2011 - 2012	6781	4307	11845	3685	1784	6106	4330	3919
2016 - 2017	8019	7636	16269	5446	2512	9295	8110	7648

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط النشرة الإحصائية السنوية لجهة الدار البيضاء ـ سطات، نونبر 2020 ومارس 2013.

يؤكد الشكل رقم 24 أعلاه أن الزيادة العددية للمتدربين بمؤسسات التكوين المهني بمقاطعا الجنوب، ترتبط بسياسة الدولة في التركيز على آليات الانتقال من المدرسة إلى العمل عبر تعلم المهارات الحياتية، خاصة وأن التحولات التي تميز البنية الديمغرافية تتجه نحو التزايد النسبي للفئة العمرية الشابة 15- 24سنة، مما يفرض عبئا اقتصاديا يقتضي توفير وظائف جديدة سنوية لهذه الفئة العمرية[378].

---

[377]- *من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء: رؤية استراتيجية للإصلاح 2015- 2030*: المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي, ص 17.

[378]- *منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا-جيل 2030: الاستثمار في الأطفال والشباب اليوم لتأمين منطقة مزدهرة في المستقبل*- صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، قسم البيانات والأبحاث والسياسات. أبريل 2019. ص. 61. مرجع سبق ذكره. ص 210.

إن الاستثمار في التكوين المهني لتنمية العنصر البشري وتأهيله بالهوامش الحضرية الداخلية لمقاطعات الجنوب بالدار البيضاء، يقتضي تنويعا لمستويات التكوين حسب المرحلة الدراسية التي تميز المستفيدين من خدمات هذه المؤسسات، والتي يتحكم فيها عامل إتمام المستوى الدراسي، ذلك أن الانقطاع الدراسي يمس 30% من التلاميذ الذين لم يصل بعد المرحلة التي تمكنهم من ولوج التكوين المهني[379].

ولاستيعاب هذه الفئات التلاميذية بمقاطعات الجنوب عملت السلطة الوصية على القطاع على تنويع مستويات التكوين والتأهيل بما يتماشى والمستوى الدراسي للمتدربين بمقاطعات الجنوب، كما يظهر ذلك من خلال الشكل رقم 25 التالي:

الشكل رقم 25: توزيع مؤسسات التكوين المهني بمقاطعات الجنوب من مدينة الدار البيضاء سنة 2016 -2017

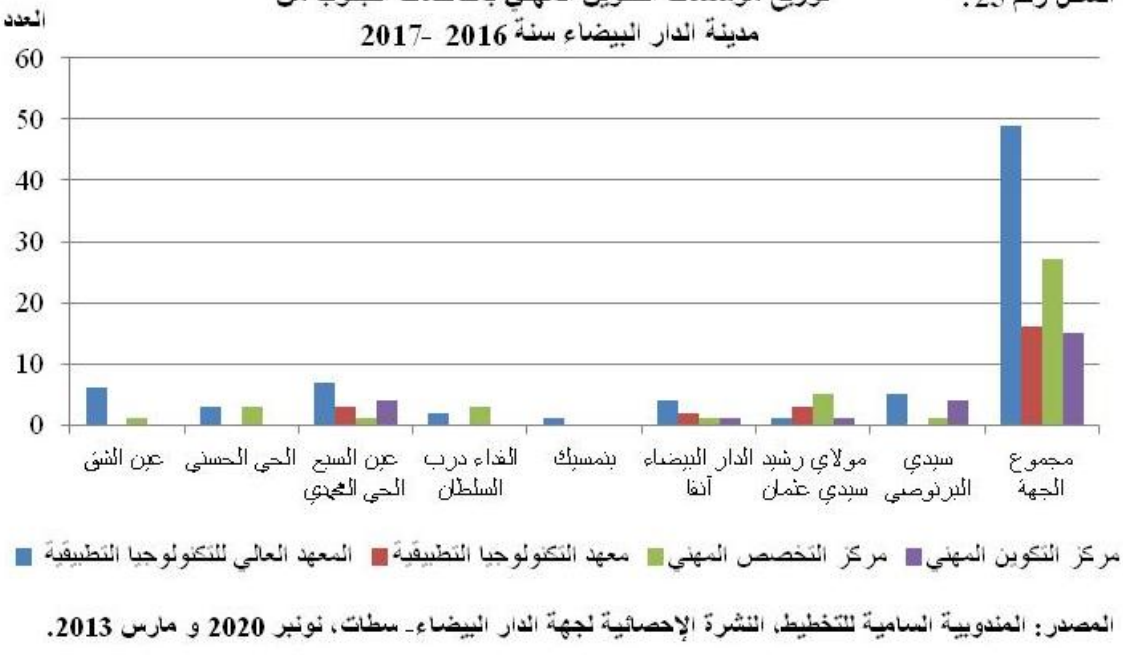

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، النشرة الإحصائية لجهة الدار البيضاء- سطات، نونبر 2020 و مارس 2013.

يكشف الشكل رقم 25 التفاوت في توزيع مؤسسات التكوين المهني حسب مستويات التأهيل التي توفرها. فإذا كانت مقاطعة عين الشق تحظى بأهمية التأهيل الذي يتطلب شهادة البكالوريا، فإن باقي مقاطعات الجنوب تتميز بهيمنة التكوين دون هذا المستوى؛ وهو ما يبز نوعا من الهيكلة المجالية التي صارت تميز مجال الدار البيضاء عموما والهوامش الحضرية الداخلية لمقاطعات الجنوب خصوصا.

تنم هذه الهيكلة المجالية عن حالة من الاستمرارية في توجهات الدولة القائمة على التمييز السوسيو مجالي، وضرورة الاحتفاظ بالعمالة لفائدة النشاط الصناعي؛ كما تكشف هذه الهيكلة عن وضعية التهميش

[379]- *وضعية الأطفال في المغرب: تحليل مبني على مقاربة الإنصاف-خلاصة تركيبية 2019-*. المرصد الوطني للتنمية البشرية، المرصد الوطني لحقوق الطفل، اليونيسف. ص 21.

الخريطة رقم 45 ، 46 ،47 و 48.

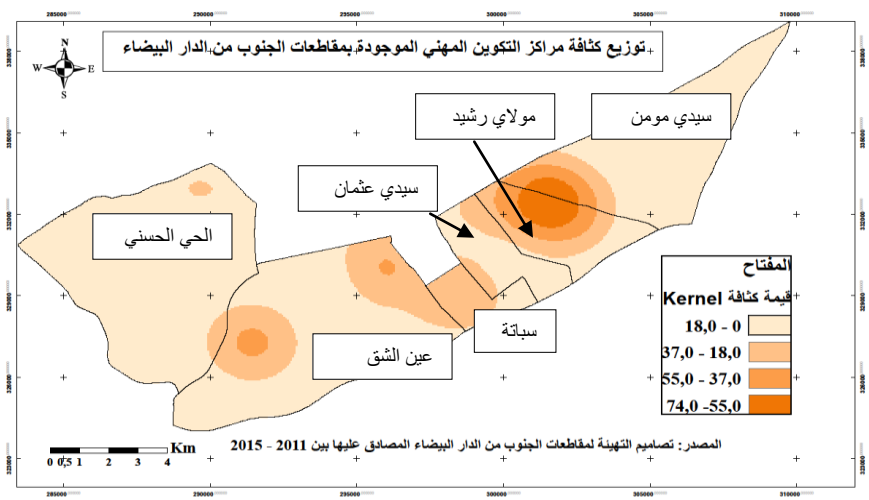

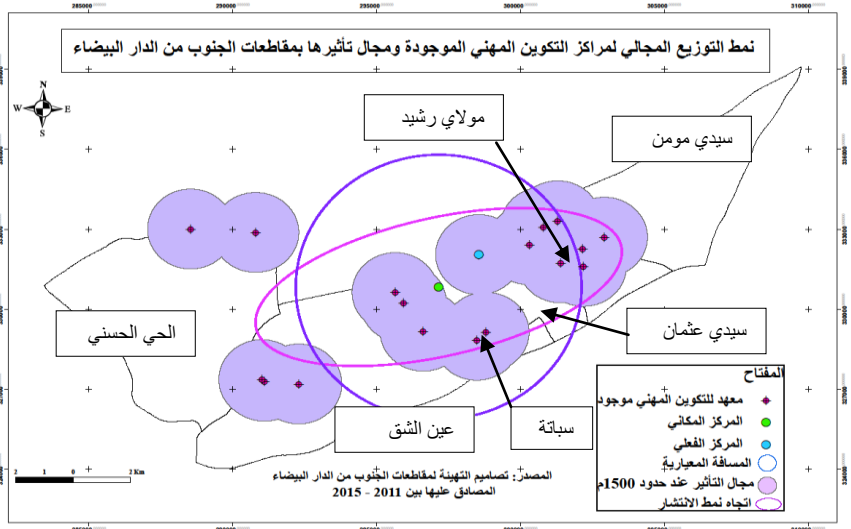

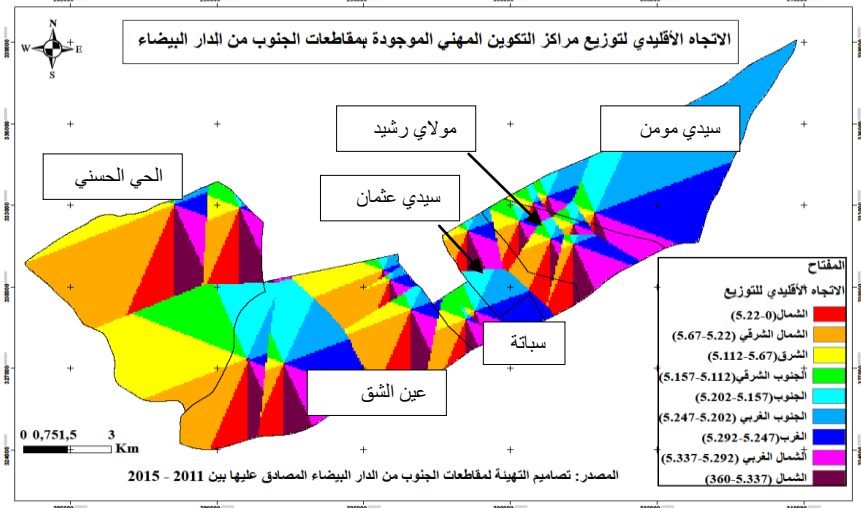

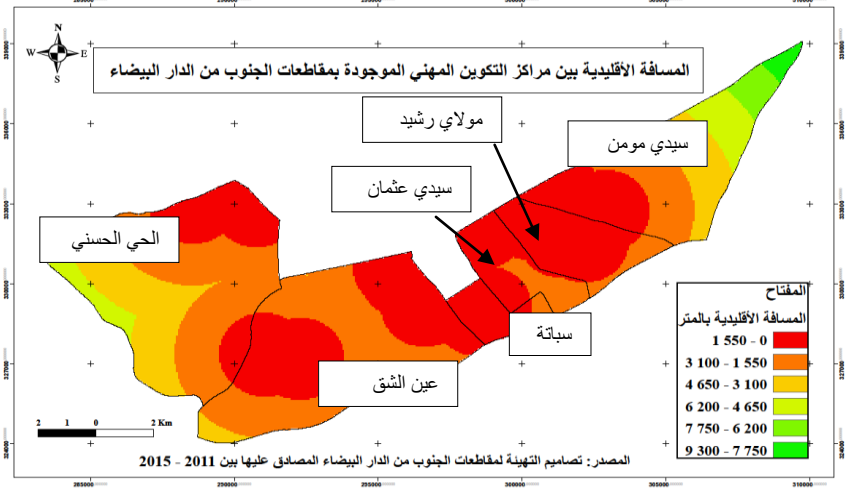

من إنجاز ياسين أوصار، سنة 2017.

التي تميز الهوامش الحضرية الداخلية، من خلال التركيز على المهن اليدوية التي نصت عليها الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015– 2030. وقد أثرت هذه الهيكلة على نمط انتشار هذه المؤسسات كما توضح ذلك الخرائط رقم 45 ، 46 ، 47 ، 48 49. إذ يظهر التحليل المكاني الاتجاه الفعلي لنمط انتشار مؤسسات التكوين المهني؛ إذ يتخذ هذا الانتشار شكلا إهليليجيا يحدد خصائص انتشار هذا النوع من المؤسسات. فعلى مستوى المقاطعات يلاحظ هيمنة مقاطعات الجنوب والجنوب الشرقي. وهذا الامتداد الإهليليجي لانتشار مؤسسات التكوين المهني امتداد للكتلة السكنية، ولاتجاه التعمير الذي يميز المدينة ولمقاطعات الجنوب.

وما يمكن أن نستخلصه عند تحليل الخلفيات المتحكمة في التوطين الكمي لهذه المؤسسات بمقاطعات الجنوب الشرقي من مدينة الدار البيضاء إلى الدور الوظيفي لهذا القطاع من المدينة، الذي يتمثل في الوظيفة الصناعية والذي لم يحد عنه حتى المخطط التوجيهي الأخير، فكان من الضروري توفير اليد العاملة الضرورية للقطاع الصناعي عبر إنشاء عدد مهم من هذه المؤسسات بهذا القطاع، بالإضافة إلى التوجه الرسمي للدولة بإنعاش المسالك المهنية وتشجيع التكوينات المهنية، وفي ذلك توجه ذو بعدين: يتعلق البعد الأول بتخفيف الضغط على مسالك التعليم الجامعي ذات الاستقطاب المفتوح، ومحاربة الهدر المدرسي بالنسبة للذين لم يتمكنوا من متابعة دراستهم عند نهاية السلك الإعدادي أو الثانوي التأهيلي، وهو ما يمكن المتكون من اكتساب مهارات حياتية توفر له إمكانية الولوج إلى سوق الشغل، ويساهم في الاستجابة لحاجيات التنمية البشرية في شقها الاقتصادي. في حين يتعلق البعد الثاني بتكريس التمايزات السوسيو مجالية بين مقاطعات الجنوب والانتقائية في التعامل معها، بناء على طبيعة الخصائص السوسيو اقتصادية المهيمنة على كل مجال من مجالات الجنوب، وهو ما جعل مقاطعات الجنوب تتميز بثنائية مجالية: مجالات كثيفة التوطين من هذه المؤسسات ويتعلق الأمر بمقاطعات الجنوب الشرقي، وأخرى ضعيفة التوطين من هذه المؤسسات ويتعلق الأمر بمقاطعات الجنوب الغربي الموجهة أساسا للوظيفة الخدماتية، وقد انعكس هذا الوضع على نطاق تأثير خدمة هذه المؤسسات كما توضحه الخريطة رقم 49:

الخريطة رقم 49.

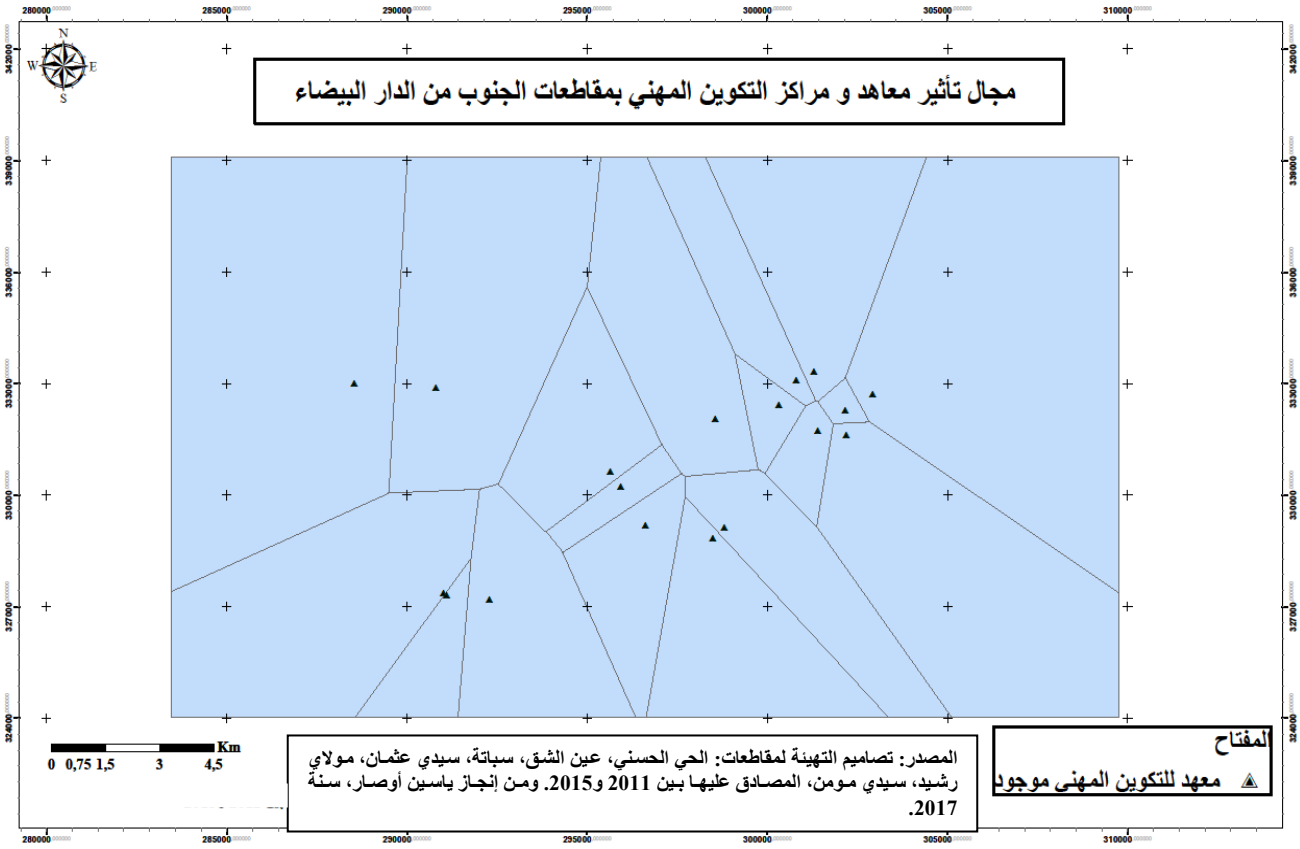

تكشف الخريطة رقم 49 تداخلا كبيرا لنطاق تأثير خدمة هذه المؤسسات في مقاطعات النطاق الجنوبي الشرقي، كما أن ضعف نطاق تأثير بعض مؤسسات التكوين المهني يرتبط بطابعها التأهيلي غير التخصصي لغير الحاصلين على شهادة الباكالوريا، أما ذات التأثير الواسع فيتصل بالتكوين التخصصي للحاصلين على هذه الشهادة.

هذا التأثير المتباين لنطاق خدمة هذه المؤسسات انعكس على قيمة كثافة "كيرنيل" التي ترتفع عند الحدود بين مجال مقاطعة سيدي مومن ومولاي رشيد، لتصل إلى ما بين 55 و 74 ، وما بين 37 و55 في مجال مقاطعة سباتة، وعند الحدود مع مقاطعة عين الشق. ما يجعل نسبة المجالات غير المخدومة من طرف هذه المؤسسات بنطاق مقاطعة عين الشق والحي االحسني كبير. وهذا الوضع انعكس على العدالة التوزيعية لهذه المؤسسات بمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء، إذ تزيد المسافة الأقليدية بين هذه المؤسسات لتصل إلى ما بين 3,1 (كلم) و4,6 (كلم) في مقاطعات الحي الحسني وعين الشق، وتقل إلى 1,55 (كلم) في مقاطعات سباتة وسيدي عثمان ومولاي رشيد وسيدي مومن.

ومنه نستنتج أن سوء التوزيع لهذه المؤسسات بالمقاطعات الجنوبية، يمكن إرجاعه إلى المساحة التي تمتد عليها كل مقاطعة من هذه المقاطعات، وأيضا إلى طبيعة هذه المؤسسات التي تقدم خدماتها إلى المستفيدين منها حتى من خارج تراب المقاطعة التي تتوطن فيها. و منه ما يرتبط بتوجهات السياسة التعليمية التي تستهدف الاهتمام بالجانب المهني على حساب الشعب المعرفية الأخرى، لتخفيف الضغط على مؤسسات التعليم العالي ذات الاستقطاب المفتوح. وهكذا فإن الشكل العام لانتشار هذه المؤسسات يوضحه الشكل رقم 26 التالي:

الشكل رقم 26: نمط التوزيع المجالي لمؤسسات التكوين المهني الموجودة بمقاطعات الجنوب.

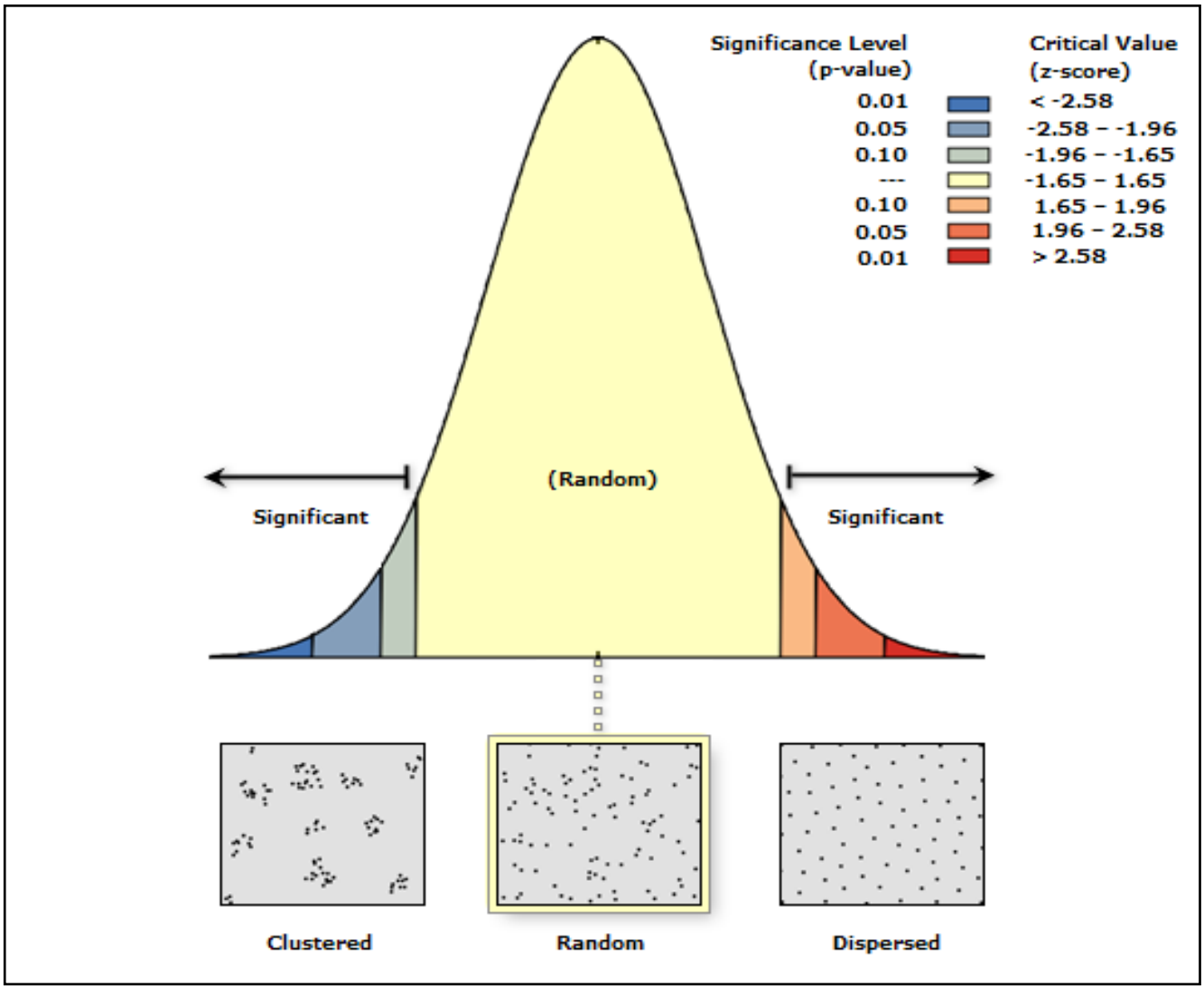

المصدر: تصاميم التهيئة لمقاطعات: الحي الحسني، عين الشق، سيدي مومن، مولاي رشيد، سيدي عثمان، سباتة. المصادق عليها بين سنتي 2011و 2015.

يظهر من خلال الشكل أعلاه أن توزيع مؤسسات التكوين المهني تتخذ شكلا عشوائيا، حيث تتراوح القيمة بين 1,65 و1,65- لاختلاف تركز هذه المؤسسات في المقاطعات، ولاختلاف أهداف التدخل العمومي في هذه المجالات، لرغبة الدولة في توفير يد عاملة متوسطة التكوين لتلبية حاجيات سوق الشغل.

نستنتج إذن أن مؤسسات التكوين المهني تتميز بفوارق مجالية كبيرة تعكس نوايا وتوجهات الدولة على المستويين التعليمي والمجالي، مما خلق مجالات تتميز بتوفير اليد العاملة وخزانا لها من خلال التكوين المهني وهي مقاطعات الجنوب الشرقي، ومجالات تتجه إلى تنمية الرأسمال البشري ذات التكوين العالي وهي مجالات الجنوب الغربي والتي تحتضن كبريات المعاهد والمدارس العليا والجامعات.

كما تعكس هذه التراتبية المجالية، السياسة الهامشية للدولة، التي تتغيى الحفاظ على الوضع القائم في إطار التحول السوسيو مجالي، وهي سياسة موروثة عن الاستعمار التي استهدفت تركيز الساكنة قرب الأنشطة الصناعية، غير أنها اتجهت إلى التحديث مع التخطيط الحضري الحديث، الذي يرمي إلى توفير يد عاملة متوسطة التأهيل لفائدة النشاط الصناعي والأنشطة الخدمية التي صارت تميز المجال الهامشي بمقاطعات الجنوب من مدينة الدار البيضاء، مما قد يساهم في الرفع من مستوى التنمية البشرية عبر توفير الدخل القار وتلبية حاجيات السكان من الخدمات الصحية.

1-2- التجهيزات الصحية

تعد الصحة من المؤشرات الدالة على نجاعة سياسة الدولة في المجال الاجتماعي، ولذلك تحتل مكانة هامة في سياستها للنهوض بالأوضاع الصحية للسكان وتحسين مستوى التنمية البشرية. وتعتبر التجهيزات الصحية أكثر التصاقا بالسكان، تقدم خدمات جوار إجبارية في الغالب، وهي القاعدة الرئيسية لمنظومة المؤسسات الصحية. غير أن توفير التجهيزات الصحية يقتضي توفير الأطر الصحية اللازمة لخدمة السكان بهذه التجهيزات ذات المنفعة العامة.

يعتبر توفير الأطر الصحية من المؤشرات الدالة على جودة الخدمة الصحية الموجهة للسكان، ونظريا فإن توزيعها يجب أن يكون متوافقا مع المؤشرات الصحية المعمول بها في هذا القطاع، وهو ما يبرزه الشكل رقم 27 التالي:

الشكل رقم 27:

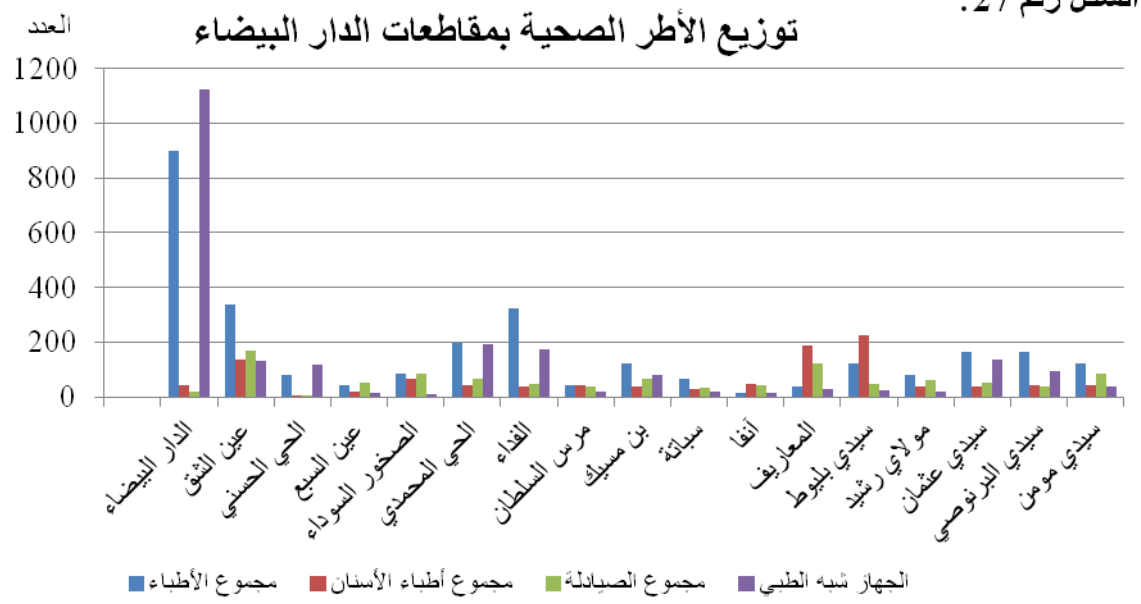

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، النشرة الإحصائية السنوية لجهة الدار البيضاء ـ سطات، نونبر 2020.

يبرز الشكل رقم 27 أعلاه توزيعا جغرافيا للأطر العاملة بقطاع الصحة لتلبية حاجيات السكان من هذه الخدمة، مما ينعكس على جودة هذه الخدمة بين المجالات الترابية المكونة لمدينة الدار البيضا، كما يعكس تفاوتها اتجاهات توزيع السكان، فباستثناء مقاطعتي الفداء والحي المحمدي التي تضم أكبر عدد من الأطباء بنسبة بلغت في المجموع بين المقاطعتين 58,52%، اتجه استقرار الأطر الطبية (باستثناء أطباء الأسناء) نحو المقاطعات الجنوبية.

غير أن التحليل يكشف انحرافا آخر، وهو التركز الكبير لأطباء القطاع الخاص بهذه المجالات الذين يمثلون نسبة 55,68%، ما يجعل الخدمة الصحية العمومية ضعيفة مساهمتها في الهوامش الحضرية الداخلية لمقاطعات الجنوب من مدينة الدار البيضاء. ويظهر ذلك من خلال عدد الأطباء لكل 1000 نسمة التي يبرزها الجدول التالي:

الجدول رقم 52: نسبة التأطير الطبي بالهوامش الحضرية لمقاطعات الجنوب من مدينة الدار البيضاء.

المقاطعات	سيدي مومن	سيدي عثمان	مولاي رشيد	سباتة	الحي الحسني	عين الشق	المغرب
عدد السكان	452863	219610	245484	116255	467880	376772	350200000
مجموع الأطباء	123	164	83	65	80	339	...
عدد الأطباء لكل 1000 نسمة	0,27	0,74	0,33	0,55	0,17	0,89	0,68

Source : Organisation Mondiale de la Santé 2018.

Haut-Commissariat au Plan, Annuaire Statistique 2018. Région de Casablanca- Settat. Novembre 2020.

يكشف الجدول أعلاه أن نسبة التأطير الطبي بمقاطعات الجنوب لا تختلف عن وضعية المغرب عموما، غير أنه بناء على هذا المعدل يمكن التمييز في مقاطعات الجنوب بين مجموعتين:

– المجموعة الأولى: تقل فيها نسبة التأطير الطبي عما هو مسجل على صعيد المغرب، وتضم مقاطعات الحي الحسني (0,17 طبيب لكل 1000 نسمة) وسيدي مومن (0,27 طبيب لكل 1000 نسمة) و مولاي رشيد (0,33 طبيب لكل 1000 نسمة)؛

– المجموعة الثانية : تزيد فيها نسبة التأطير الطبي عما مسجل وطنيا، وتضم مقاطعتي: عين الشق ب 0,89 طبيب لكل 1000 نسمة، ومقاطعة سيدي عثمان ب 0,74 طبيب لكل 1000 نسمة.

نستنتج إذن أن الوضع الصحي بالهوامش الحضرية لمقاطعات الجنوب ضعيف عن تحقيق التنمية البشرية لفائدة السكان بهذه المجالات التي تعتبر في نظر السلطة ذات التمييز الإيجابي؛ لكن الوضع الخاص بالتأطير هو خاصية تميز كل تراب عمالة الدار البيضاء والمغرب عموما، مما يستدعي بذل مجهودات أكبر لتنمية هذه المجالات، خاصة وأن التحولات الديمغرافي تفرض نظاما صحيا يستجيب لتغيرات البنية العمرية.

وإذا كان التأطير الصحي يكشف عن الهشاشة التي تميز الخدمات الصحية العمومية بمقاطعات الجنوب من مدينة الدار البيضاء، فإن مؤشرات أخرى تكشف عن هذه الهشاشة ومنها حجم تلبية الطلب على الخدمات الصحية، كما يظهر ذلك من خلال الجدول رقم التالي:

الجدول رقم 53 : حجم تلبية الطلب على الخدمات الصحية العمومية بمقاطعات الدار البيضاء.

	سيدي البرنوصي	مولاي رشيد	الدار البيضاء آنفا	بنمسيك	الفداء مرس السلطان	عين السبع الحي المحمدي	الحي الحسني	عين الشق	الدار البيضاء	الوطني
الطاقة الاستيعابية	85	213	159	66	216	181	108	93	1121	22015
عدد المرضى	5405	17294	14682	3677	7101	15428	5184	4167	72938	1130576
عدد أيام الاستشفاء	8530	29258	34714	19308	52212	30972	11831	12295	199126	4807385
نسبة الإيواء %	27,49	37,63	59,82	80,15	66,23	46,88	30,01	36,22	48,67	63

Source *:* Ministère de la Santé *Santé en chiffres 2016*.
Haut-Commissariat au Plan, *Annuaire Statistique 2018. Région de Casablanca- Settat. Novembre 2020.*

يتبين من خلال الجدول رقم 53 أن الخدمات الصحية العمومية غير قادرة على تلبية حاجيات المرضى من الاستشفا، حيث الطاقة الاستيعابية ونسبة الإيواء ضعيفتين أمام ضغط الطلب على هذه

الخدمات من الفئات المعدومة التي تشكل ساكنة الهوامش الحضرية الداخلية، خاصة وأن خدمات التجهيزات الصحية العمومية تتعدى حاجيات الساكنة المحلية إلى ساكنة المقاطعات والجماعات المجاورة، إضافة إلى الوزن الديمغرافي الذي يميز المقاطعات الجنوبية، مما يجعل التجهيزات الصحية العمومية غير قادرة على تلبية حاجيات السكان بهذه المجالات.

إذا كان ضغط الطلب على الخدمات الصحية يواجه ضعفا من حيث العرض والتأطير الصحيين، فإن فئة الأطفال حديثي الولادة تحظى باهتمام خاص من طرف سياسة الدولة الصحية، ويظهر ذلك من خلال الجدول رقم 54 التالي:

الجدول رقم 54 : نسبة وفيات الأطفال حديثي الولادة بمقاطعات الدار البيضاء.

	سيدي البرنوصي	مولاي رشيد	الدار البيضاء آنفا	بنمسيك	الفداء مرس السلطان	عين السبع الحي المحمدي	الحي الحسني	عين الشق	الدار البيضاء	وطنيا
المواليد الأحياء	3860	6329	2819	1902	2962	4901	3436	2510	28719	-
وفيات الأطفال	30	54	10	11	22	35	26	6	194	-
معدل وفيات الأطفال (لكل 1000 مولود حي)	7,77	8,52	3,54	5,78	7,42	7,14	7,56	2,39	6,75	22,2

Source : Ministère de la Santé *Santé en chiffres 2016*.
Source : Ministère de la Santé, *Comptes Nationaux de la Santé- 2018*.
Haut-Commissariat au Plan, *Annuaire Statistique 2018. Région de Casablanca- Settat. Novembre 2020.*

يمكن التمييز من خلال الجدول رقم 54 بين مجموعتين من الهوامش الحضرية بمقاطعات الجنوب من مدينة الدار البيضاء كالتالي:

– المجموعة الأولى: تقل فيها نسبة وفيات الأطفال حديثي الولادة عما هو مسجل على مستوى الدار البيضاء، وتضم مقاطعة عين الشق ب 2,39 طفل متوفى عند الولادة؛

– المجموعة الثانية: وتضم باقي المقاطعات التي يزيد فيها هذا المعدل عن 6,75 المسجل في مدينة الدار البيضاء.

وعموما، فإن معدل وفيات الرضع حديثي الولادة بمقاطعات الجنوب يقل عن المستوى الوطني. ومنه نستنتج، التقدم الملحوظ في الرعاية الصحية التي تحظى بها صحة الأم والطفل المدعومة من طرف الهيئات الدولية, غير الضغط الذي تشهده باقي العلاجات تجعل مستوى الصحة في الهوامش الحضرية الداخلية بمقاطعات الجنوب من مدينة الدار البيضاء بعيدا عن تحقيقا الأمن الصحي لهذه الساكنة، وتقليص الفوارق

المجالية بين المجالات المحظوظة والمجالات الهامشية. وهو ما ينعكس على توزيع التجهيزات الصحية العمومية. ولذلك فإن عدد وحداتها يختلف بين المستشفيات والمراكز الصحية، وهي موجهة إلى فئة عريضة من السكان يتجاوز حدود المقاطعة. وتختلف التجهيزات الصحية حسب المساحة المخصصة لها ودائرة نفوذها. وهذه التراتبية يسعى المشرع التنظيمي منها توفير شبكة متكاملة من المؤسسات ذات الإشعاع المتباين، والخريطتين رقم 50 و رقم 51 توضحان التحليل المكاني للتجهيزات الصحية الموجودة بتراب مقاطعات الجنوب من الدار البيضاء.

الخريطتين: رقم 50 و 51.

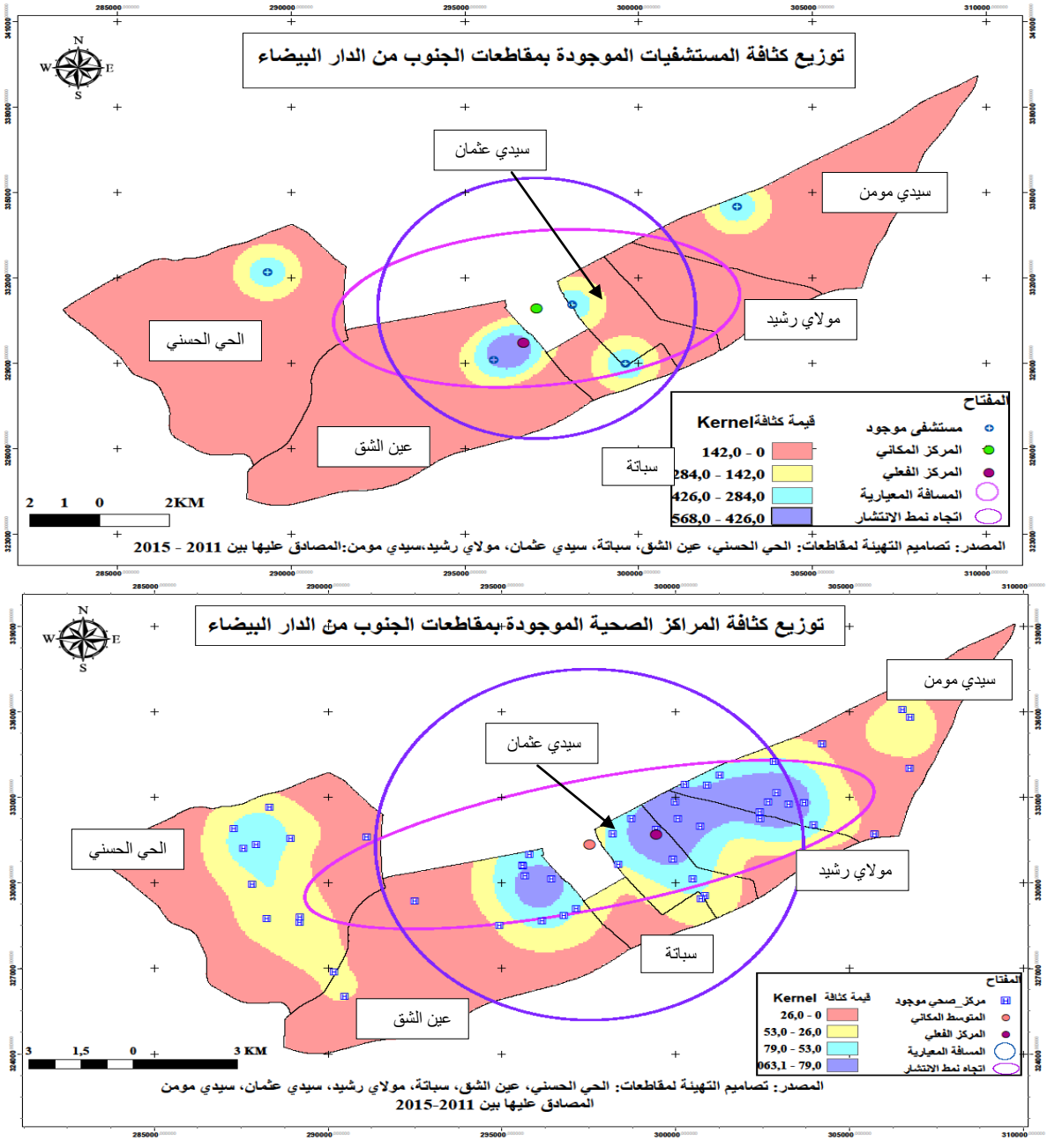

من إنجاز ياسين أوصار، سنة 2017.

يظهر من خلال الخريطتين، العدد المحدود للمستشفيات في مقاطعات الجنوب من الدار البيضاء لإشعاعها المحلي من جهة، ولكون شبكة المعايير تحدد عددا من السكان يتراوح بين 70000 نسمة فيما يخص مستشفى للقرب و200000 نسمة فيما يتعلق بالنسبة لمستشفى إقليمي، غير أن قياس هذه الشبكة مع عدد السكان الخاص بكل مقاطعة يبن حالة العجز التي تشكو منها غالبية هذه المقاطعات، مما يجعل من تلبية هذه الخدمة لعدد السكان وللوافدين من خارج المقاطعات يتميز بالضغط على الأسرة الموجودة، ومن عدم كفاية الأطر الطبية وشبه الطبية لعدد السكان، وهو ما يكشف ضعف التأطير الصحي من هذا المستوى بمقاطعات الجنوب. أما فيما يخص المراكز الصحية ونظرا لأهميتها في التوعية الصحية، ومحاربة الأمراض المعدية والأوبئة، وتنظيم حملات التلقيح والاستشارات الطبية الأولية، ولالتصاقها الكبير بالسكان، فإن عددها يرتفع نسبيا، ويختلف توزيعها المجالي بين قطاعات النطاق الجنوبي من الدار البيضاء. وهكذا يسجل ارتفاع كمي في مقاطعات مولاي رشيد وسيدي عثمان وسيدي مومن، بينما تتميز بتركزها على شريط عمودي في مقاطعة الحي الحسني والتباين الكبير في مقاطعة عين الشق .

نستنتج من هاتين الخريطتين التفاوتات المجالية التي تعكس التحولات المجالية والديمغرافية التي ميزت عددا من المقاطعات، سواء على مستوى التدخل العمراني أو التأطير الترابي الذي ميز المدينة منذ 2009، فكان من من المفترض توفير هذه التجهيزات بشكل يتلاءم مع حجم الكتلة الديمغرافية التي تمثلها مقاطعات الجنوب في مدينة الدار البيضاء. ورغم ذلك فإن التوزيع الجغرافي للمؤسسات الاستشفائية لا يستجيب لحاجيات السكان وفقا للشبكة المعيارية، مما يدل على العجز في التأطير الطبي لساكنة الهوامش الحضرية الداخلية، وهو ما يؤثر على مستوى التنمية البشرية التي تجعل من الصحة رافعة ومرتكز للتنمية البشرية. كما يظهر ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 55: حجم التجهيزات الصحية بعمالات مقاطعات الدار البيضاء.

العمالات	مستشفى عام		مركز صحي	مصحة	
	العدد	عدد الأسرة	العدد	العدد	عدد الأسرة
عين الشق	1	93	12	5	234
الحي الحسني	1	108	11	9	384
عين السبع الحي المحمدي	1	181	11	6	144
الفداء- مرس السلطان	1	216	15	1	-
بنمسيك	1	80	8	0	0
الدار البيضاء-آنفا	1	159	14	64	-
مولاي رشيد	1	240	14	3	262
سيدي البرنوصي	1	95	14	0	0
الدار البيضاء	8	1172	102	88	1024

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، النشرة الإحصائية نونبر 2020.

يكشف الجدول أعلاه تفاوت عدد الأسرة بين عمالات مقاطعات الدار البيضاء. فرغم أن المقاطعات المركزية عرفت تناقصا سكانيا فإنها لازالت تحتضن عددا من التجهيزات الصحية العمومية، وبالمقابل فإن المقاطعات الهامشية التي عرفت نموا سكانيا فإن حجم التجهيزات الصحية لا يوازي هذا النمو السكاني. كما يظهر انفتاح مقاطعات الجنوب الغربي والشرق والجنوب على القطاع الخاص، وهو ما يعكس التحولات السوسيو مجالية التي صارت تميز هذه المجالات باستقرار الأطر المتوسطة والعليا، التي تستفيد من خدمات القطاع الخاص لتلبية حاجياتها الصحية، في حين تبقى خدمات القطاع العام موجهة لفائدة الطبقات الفقيرة, توضح هذه التحولات العامة للهوامش الحضرية الداخلية التي تتميز بالتجزئة الاجتماعية التي يعكسها المجال بمقاطعات الجنوب من مدينة الدار البيضاء.

وعند تتبع حجم التجهيزات الاستشفائية الموجودة بتصاميم التهيئة، نجد أثره على الاتجاه العام لتوزيعها، حيث حافظ على شكله الاهليليجي من الجنوب الغربي في اتجاه الشمال الشرقي، حيث يتصل بالثقل الديمغرافي الذي يميز مقاطعات الجنوب. وأيضا فإن قيمة كثافة كيرنيل ترتفع في قطاع مقاطعات مولاي رشيد وسيدي عثمان وسيدي مومن لتبلغ 79، وتضعف في اتجاه قطاع الحي الحسني، وهو ما يؤكد الارتفاع الكبير للساكنة ذات الدخل المحدود في النطاق الأول، واتجاه التحول السوسيواقتصادي بساكنة النطاق الثاني نحو الفئات المتوسطة التي تتمتع بتغطية صحية، يجعلها تتجه نحو خدمات القطاع الخاص. هذا التوزيع المجالي للتجهيزات الصحية، انعكس على نمط توزيعه، كما يوضح ذلك الشكل رقم 28 التالي:

الشكل رقم 28: نمط التوزيع المجالي للتجهيزات الصحية الموجودة بمقاطعات الجنوب.

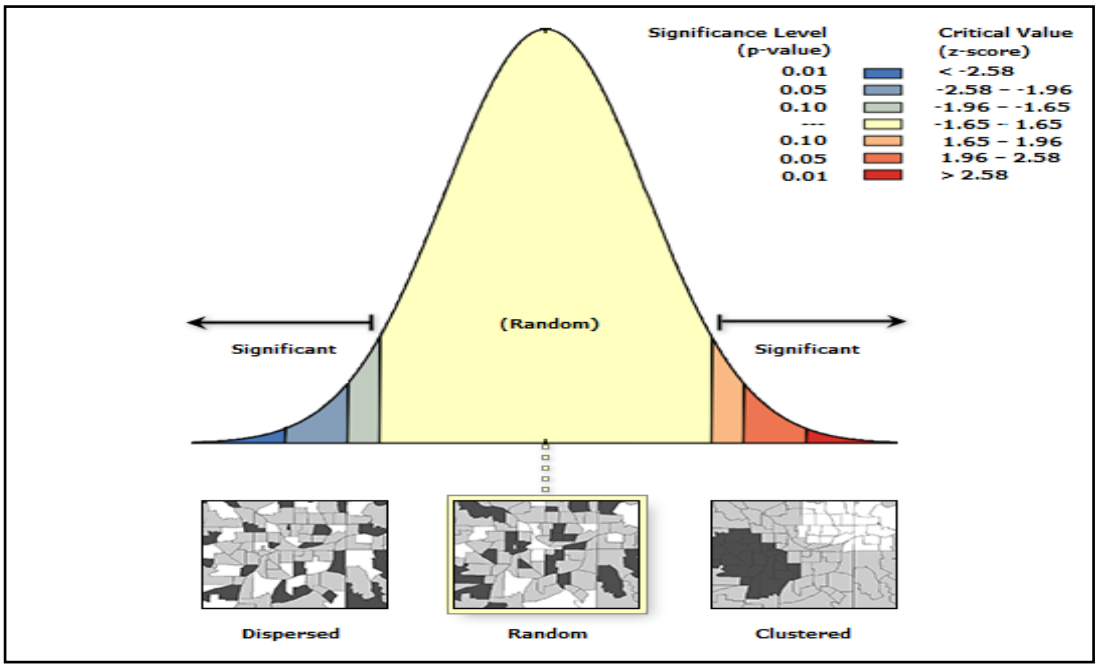

المصدر: تصاميم التهنية لمقاطعات: الحي الحسني، عين الشق، سباتة، سيدي عثمان، مولاي رشيد، سيدي مومن المصادق عليها بين 2011 و2015

يظهر من خلال الشكل أعلاه نمط التوزيع غير المنظم للتجهيزات الصحية، ذلك أن قيمة معامل التوزيع تتراوح بين 1,65 و 1,65−، وهو ما يجعل التوزيع يتسم بالتفاوت. ومنه نستنتج أن التنمية الاجتماعية بواسطة التأطير الصحي من خلال المتواجد من هذه التجهيزات يتدنى مستواها بمقاطعات الجنوب، حتى أن اهتمام مجلس المدينة بإحداث هذه التجهيزات غير وارد في برنامج عمل المجلس ويتجلى ذلك من خلال الميزانية المخصصة للسلامة وحفظ الصحة التي بلغت "قيمتها الإجمالية 144,8 مليون درهم موجهة لمحاربة القوارض ومحاربة التسممات الغذائية، دون مشروع لإنجاز الوحدات الاستشفائية للرفع من المنظومة الصحية"[380].

يجد هذا الوضع تفسيره في التوجه الذي يميز السلطة في فتح هذا النوع من الخدمات أمام القطاع الخاص بالهوامش الحضرية الداخلية، مما جعل المجال الهامشي ينقسم اجتماعيا حسب طبيعة الخدمة الصحية إلى مجالين: مجال الخدمات الخاصة بالأطر العليا والمتوسطة التي تتوجه لخدمات القطاع الخاص، ومجال الخدمات الصحية العمومية الموجهة لفئة الفقراء للدلالة على ضعف جودة هذه الخدمات[381].

تأخذ الهامشية بعدا آخر مع هذه الثنائية الخدماتية في توزيع التجهيزات الصحية بين القطاعين العام والخاص، إذ تعقدت وضعية الهوامش الحضرية بشكل جعل المشاركة المجالية بين فئات اجتماعية متباينة يرمي إلى عمليات الضبط الاجتماعي لهذه المجالات عبر تفكيك الوحدة الاجتماعية بتوطين السكن الفردي، والجماعي المتوسط بواسطة القطاع الخاص؛ مما جعل من هذه المجالات تتوفر على عدد من السكان يشكل هامشا للربح بالنسبة لهذا القطاع، وأيضا مع التحولات السوسيو اقتصادية التي صارت تميز ساكنة مقاطعات الجنوب خاصة مقاطعتي الحي الحسني وعين الشق.

نستنتج من هذا التحليل المكاني للتجهيزات الصحية الموجودة التفاوتات التي تميز المجال الحضري لمقاطعات الجنوب من مدينة الدار البيضاء، مما يجعل من مسألة العجز حقيقة تميز هذه المجالات على مستويين: مستوى كمي وآخر تدبيري[382]. ففيما يتعلق بالمستوى الأول الكمي يرتبط بشبكة المعايير التي تحدد العتبات التالية:

---

[380]– برنامج عمل جماعة الدار البيضاء (2018– 2022).

[381]- Armelle Chaplin & Riccardo Ciavolella (2008): *marges de la ville en marge du politique ? Exclusion, dépendance et quête d'autonomie à Nouakchott (Mauritanie),* In : La ville face à ses marges. Autrepart n° 45, 2008. Armand Colin. PP. 73- 90. P 85.

[382] - Di Méo. G (2008) : *La géographie culturelle: Quelle approche sociale?*.In : Annales de géographie 2008/2 n° 660-661, PP 47 - 66 .Armand Colin. P.50.

الجدول رقم 56: معايير إحداث تجهيز صحي.

نوع التجهيز الصحي	مركز صحي	مستشفى إقليمي	مستشفى القرب
عتبة السكان	25000	200000	70000
معايير التوطين	تجنب: - العناصر المزعجة (الإزعاج، التلوث)- خطوط السكة الحديدة والمصانع خطوط الضغط العالي – محطات الوقود- مطارح النفايات – منطقة صناعية		

- Ministère de l'Urbanisme et de l'Aménagement du Territoire Direction de l'Urbanisme : *Référentiel de programmation des équipements publics et privés d'intérêt général* . Novembre 2016.

يكشف الجدول أعلاه أن توطين هذه التجهيزات تتحكم فيها وظيفية كل نطاق من مقاطعات الجنوب، وهو ما سيجعلها تنفتح على الرأسمال الخاص لتوفير الحاجيات من هذه الخدمة، خاصة مقاطعتي عين الشق والحي الحسني، الموجهتان للوظيفة الخدماتية، وأيضا إلى التحولات على مستوى البنية السوسيومهنية لساكنتها، لذلك ترك إنجاز هذه التجهيزات لفائدة القطاع الخاص لتوفير حاجيات السكان من هذه الخدمة والتي تم تسليعها هي الأخرى، مما يرفع من مؤشر الهشاشة خاصة في الهوامش الحضرية الداخلية الذي وصل 10,1[383] . وفيما يتعلق بالمستوى الثاني المرتبط بالتدبير، فإن الإدارة المحلية لهذه المجالات تكشف عن ضعفها في الاستجابة لحاجيات وتطلعات السكان لتحقيق هذه الخدمة[384] .

إذا أردنا أن نلخص الخطوط العريضة لتوزيع التجهيزات الصحية، يمكن القول أن التحولات الاجتماعية التي ارتبطت بسياسة الدولة في هذا المجال استهدفت ضبط المجال الهامشي والتحكم فيه بواسطة سياسة متعددة الأبعاد، كانت في شقها الصحي ترمي إلى الاستجابة لحاجيات الطبقة المتوسطة والعليا من هذه الخدمات عبر تشجيع القطاع الخاص، في حين جعلت من الخدمات العمومية لهذه التجهيزات تستجيب لحاجيات الفقراء، مع عدم مواكبة هذه التجهيزات للنمو الديمغرافي وما يفرضه من تزايد الطلب على هذه خدمات هذه التجهيزات وتجهيزات أخرى.

1-3- التجهيزات الأخرى

تتنوع التجهيزات الأخرى التي ترتبط بالسكان، وتلبي حاجياتهم الترفيهية والرياضية والخدمات الإدارية والاستهلاكية، وتساهم في التخفيف من حدة الهشاشة و تساعد على الاندماج في المجال الحضري وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية . فبخصوص التجهيزات الثقافية والسيوسيوثقافية، يلاحظ أنها تنزع إلى التركز في القطاع المجالي الأوسط لمقاطعات الجنوب، في شكل خلايا تزيد كثافتها نحو المركز من مقاطعات الجنوب الشرقي، كما يظهر ذلك من خلال الخريطة رقم 52 والخريطة رقم 53 .

[383]- برنامج عمل جماعة الدار البيضاء (2018- 2022).

[384]- سيتم معالجة هذا العنصر في فصل التدبير الحضري.

الخريطة رقم 52.

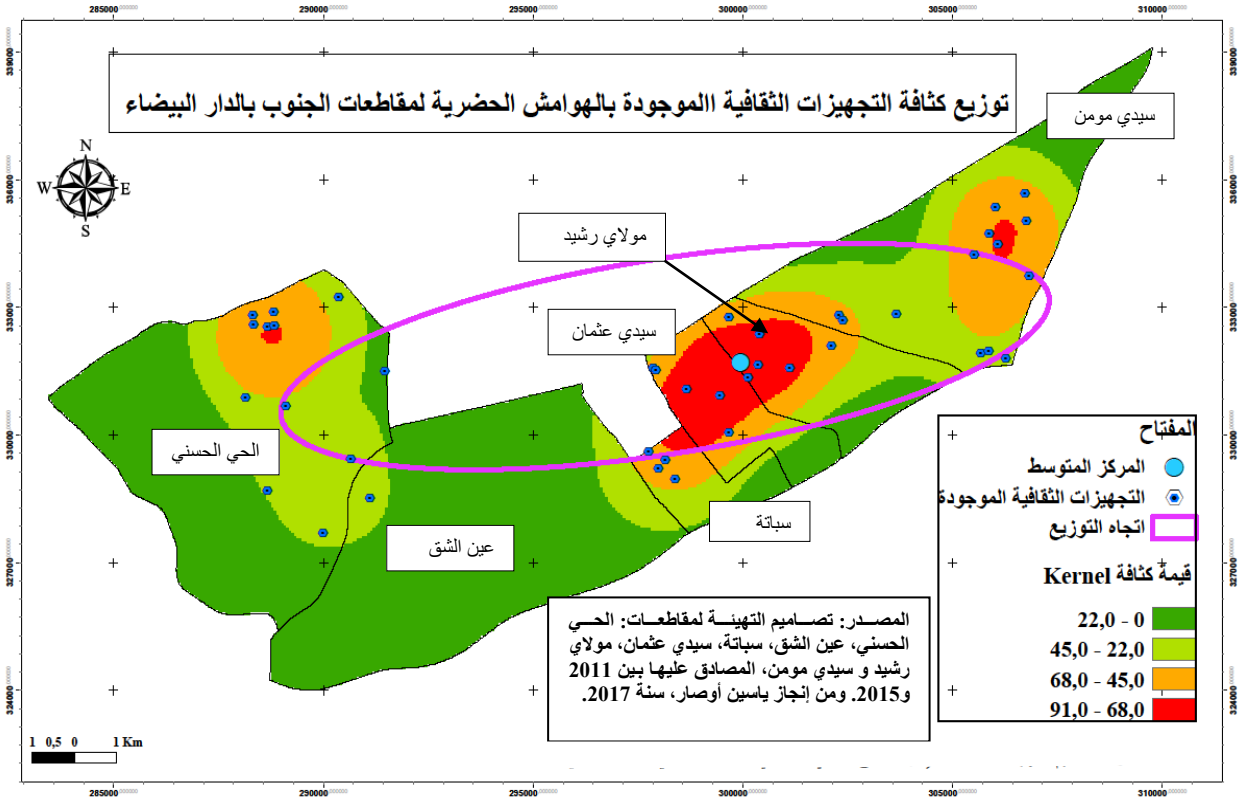

تكشف الخريطة رقم 52 عن تمركز التجهيزات الثقافية في القطاع الأوسط من مقاطعات الجنوب وبتقلص المسافة في اتجاه الجنوب الشرقي وزيادتها في اتجاه الجنوب الغربي، كما أن هذا القطاع الأخير يتميز بتركز هذه التجهيزات في المجالات التي تتميز بتركز للساكنة متوسطة و مرتفعة الدخل، في حين أن المجالات المفتوحة أمام المشاريع السكنية الحديثة فتقل فيها التجهيزات الثقافية الموجودة. أما مقاطعات الجنوب الشرقي التي تتميز بارتفاع كثافة هذه التجهيزات فيجد تفسيرات له في الدور الجمعوي لهيئات المجتمع المدني، الذي يلعب دورا فاعلا في هذا القطاع من الدار البيضاء، وذلك لتأطير السكان وتحسين مستوى التنمية البشرية بهذه المجالات.

ومنه نستنتج أن مقاطعات الجنوب تنقسم إلى مجموعتين تفصل بينهما مقاطعة عين الشق، تتشكل المجموعة الأولى منها من مقاطعة الحي الحسني التي تضم خلية من التجهيزات الثقافية تتمركز في نطاقها الغربي. في حين تمثل المجموعة الثانية باقي مقاطعات الجنوب الشرقي التي تضم خلية من التجهيزات الثقافية تتوسع فيما بينها في اتجاه الشرق. هذا التوزيع يكشف بوضوح التفاوتات المجالية وأهداف الدولة في تذويب هذه المجالات وتدجين ساكنتها عبر المعطى الثقافي في المجال الحضري.

وإذا كان التفاوت يطبع التجهيزات الثقافية، فإن التجهيزات السوسيو ثقافية ورغم أهميتها في حل المعضلة الاجتماعية تتميز هي الأخرى بنفس التفاوت كما يظهر ذلك من خلال الخريطة رقم 50:

الخريطة رقم 53.

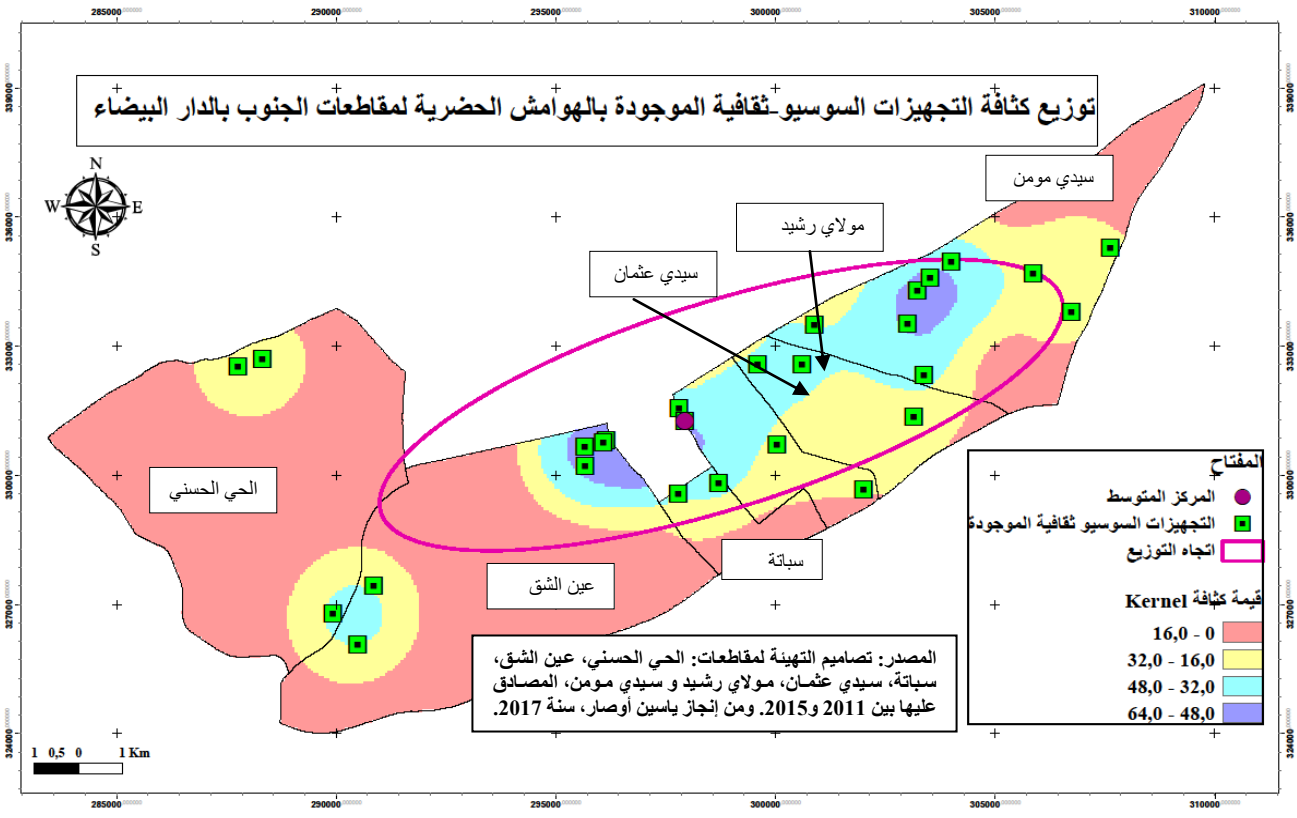

تكشف الخريطة رقم 53 التمايزات السوسيو مجالية بين مقاطعات الجنوب، ويتجلى ذلك من خلال انزلاق المدار الإهليليجي لاتجاه التوزيع عن المقاطعات الجنوبية الغربية في اتجاه المقاطعات الجنوبية الشرقية، التي تتميز بالتركز الكبير لعدد التجهيزات السوسيو ثقافية، وهو ما يجلي بشكل كبير الأوضاع السوسيو اقتصادية للساكنة، حيث ارتفاع نسبة الفقر وضعف الدخل. وهكذا بناء على معطى التجهيزات السوسيو ثقافية تنقسم مقاطعات الجنوب إلى مجموعتين: تضم المجموعة الأولى مقاطعات الجنوب الشرقي التي تتميز بارتفاع التجهيزات السوسيو ثقافية، ورغم ذلك فإن الموجود منها لا يلبي حاجيات السكان في هذه المقاطعات لوزنها الديمغرافي ولنوعية الفئة الاجتماعية التي تميزها، وهي في الغالب الفئة الاجتماعية الفقيرة. في حين تضم المجموعة الثانية مقاطعات الجنوب الغربية وهي الأقل توفرا من حيث هذه التجهيزات، ومع ذلك فإن المتوفر منها لايلبي حاجيات السكان بناء على الشبكة المعيارية المحددة لهذه التجهيزات، وبناء على معدل هذه التجهيزات لكل 10000 نسمة كما يظهر ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 57 : معدل التجهيزات الرياضية والثقافية والسوسيو ثقافية لكل 10000 نسمة بمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء

المقاطعات	سيدي مومن	سيدي عثمان	مولاي رشيد	سباتة	الحي الحسني	عين الشق
عدد السكان	452863	219610	245484	116255	467880	376772
معدل التجهيزات الرياضية لكل 10000 نسمة	0,26	0,4	0,28	0,17	0,38	0,31
معدل التجهيزات الثقافية لكل 10000 نسمة	0,28	0,22	0,24	0,34	0,25	0,02
معدل التجهيزات السوسيو ثقافية لكل 10000 نسمة	0,19	0,13	0,08	0,17	0,06	0,13

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، النشرة الإحصائية السنوية لجهة الدار البيضاء– سطات، نونبر 2020.

تصاميم التهيئة لمقاطعات الحي الحسني، عين الشق، سباتة، سيدي عثمان، مولاي رشيد، سيدي مومن، المصادق عليها بين 2011و 2015.

يكشف الجدول أعلاه حجم العجز الذي تعانيه مقاطعات الجنوب من التجهيزات ذات الطابع الثقافي والرياضي لتلبية حاجيات السكان من هذه التجهيزات، فإذا كان هذا المعدل يصل في فرنسا 26,18 لكل 10000 نسمة[385]، فإنه في بلد كالمغرب يتجلى ضعف الاهتمام بهذه التجهيزات، ويزداد أكثر في الهوامش الحضرية، إذ يصل أدنا مستوياته في مقاطعة الحي الحسني ب 0,06 بالنسبة للتجهيزات السوسيو ثقافية، وأعلى قيمة تسجل في مقاطعة سباتة بالنسبة للتجهيزات الثقافية ب 0,34 لكل 10000 نسمة.

وإجمالا، إذا كانت التحولات الديمغرافية من حيث التركيبة العمرية التي ميزت ساكنة الدار البيضاء عموما والمقاطعات الجنوبية خصوصا، لم يواكبه تحول نوعي على مستوى التجهيزات الثقافية والسوسيو ثقافية القادرة على استيعاب الفئات العمرية الشابة، خاصة وأن المؤشرات التعليمية جد ضعيفة، مما يجعل حجم التجهيزات الثقافية والسوسيو ثقافية غير قادر على توفير شروط الاندماج في الحياة الحضرية بالمدينة.

هذا الضعف في التجهيزات الثقافية والسوسيو ثقافية قد يجد تفسيره في عاملين أساسيين: يرتبط الأول بالثقل الديمغرافي وانفتاح المقاطعات على القطاع الخاص في التعمير، مما يجعل محركات البحث عن الربح لهذا القطاع أكثر من محركات الخدمة الاجتماعية غير المربحة، في حين يتصل العامل الثاني بأولوية

[385]- *Les équipements et les services dans l'Oise- Vus par la base permanente des équipements de l'INSEE*. Direction Département des Territoires, Service de l'Aménagement, de l'Urbanisme et de l'Energie. Bureau Prospective et Connaissance de Territoire – Juin 2019. P. 17

الهاجس الأمني وتفكيك البنية الاجتماعية للهوامش الحضرية الداخلية أولوية في تدبير هذه المجالات من طرف السلطة، وهو ما أثر على نمط التوزيع المجالي لهذه التجهيزات الذي يكشفه الشكل رقم 29:

الشكل رقم 29: نمط التوزيع المجالي للتجهيزات الثقافية والسوسيوثقافية الموجودة

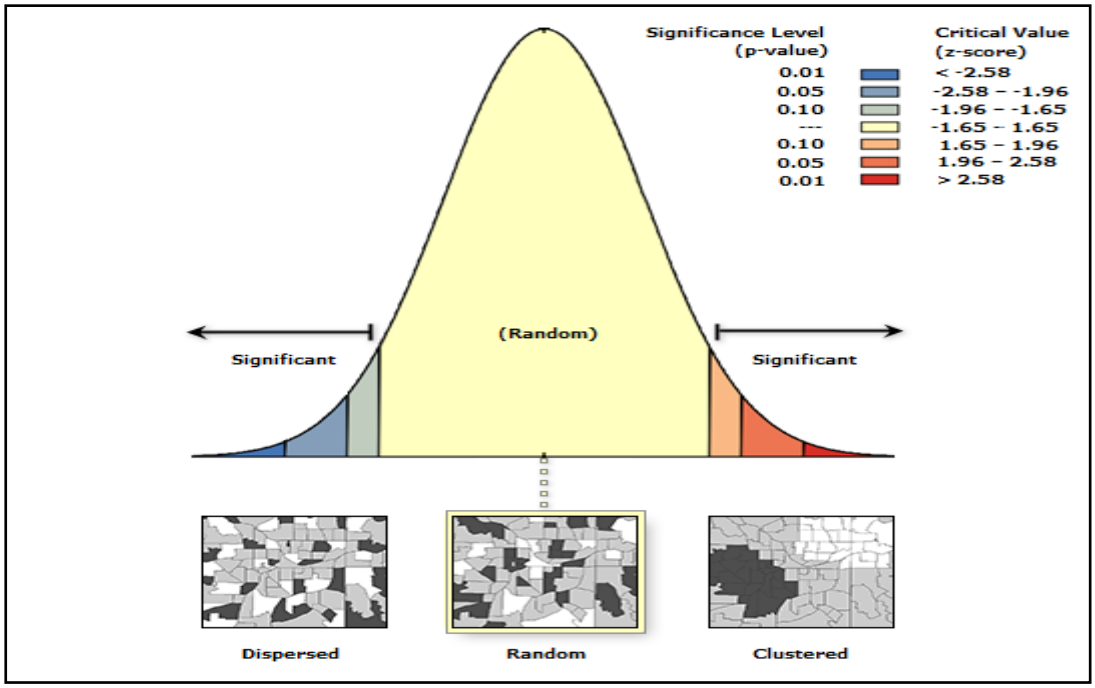

المصدر: تصاميم التهيئة لمقاطعات: الحي الحسني، عين الشق، سباتة، سيدي عثمان، مولاي رشيد، سيدي مومن المصاق عليها بين سنتي 2011 و 2015

يكشف الشكل أعلاه نمط التوزيع غير المنظم الذي لا يستجيب والمعايير المحددة في إحداث التجهيزات الثقافية بناء على العلاقة النسبية بين عدد السكان وما ينبغي أن يتوفر من تجهيزات من هذا النوع، ويرجع ذلك إلى عاملين، يرتبط أحدهما بالشبكة المعيارية المدققة فيما يجب أن يتوفر من تجهيزات أخرى مشجعة على إحداث هذه التجهيزات، في حين يرتبط العامل الثاني بمناطق تحديد استعمال هذه التجهيزات التي قد تعترضها عراقيل من قبيل وجود حي صفيحي أو عجز السلطة عن إنجاز هذا النوع من التجهيزات فيدخل في خانة التقادم.

إذا كانت التجهيزات الثقافية والسوسيو ثقافية ذات أهمية في الاندماج الحضري وفك الصورة النمطية التي تميز الهوامش الحضرية، وإذا كانت خاصية الهشاشة لصيقة بهذه المجالات، فإن حدتها تظهر أكثر في سوء التوزيع بين مقاطعات الجنوب وتعبر عن التمايزات المجالية بين مكونات هذا النطاق من المدينة. فكيف يتميز توزيع التجهيزات الرياضية في هذا المجال من مدينة الدار البيضاء؟ إن الجواب على هذا السؤال تبرزه الخريطة رقم 54:

الخريطة رقم 54.

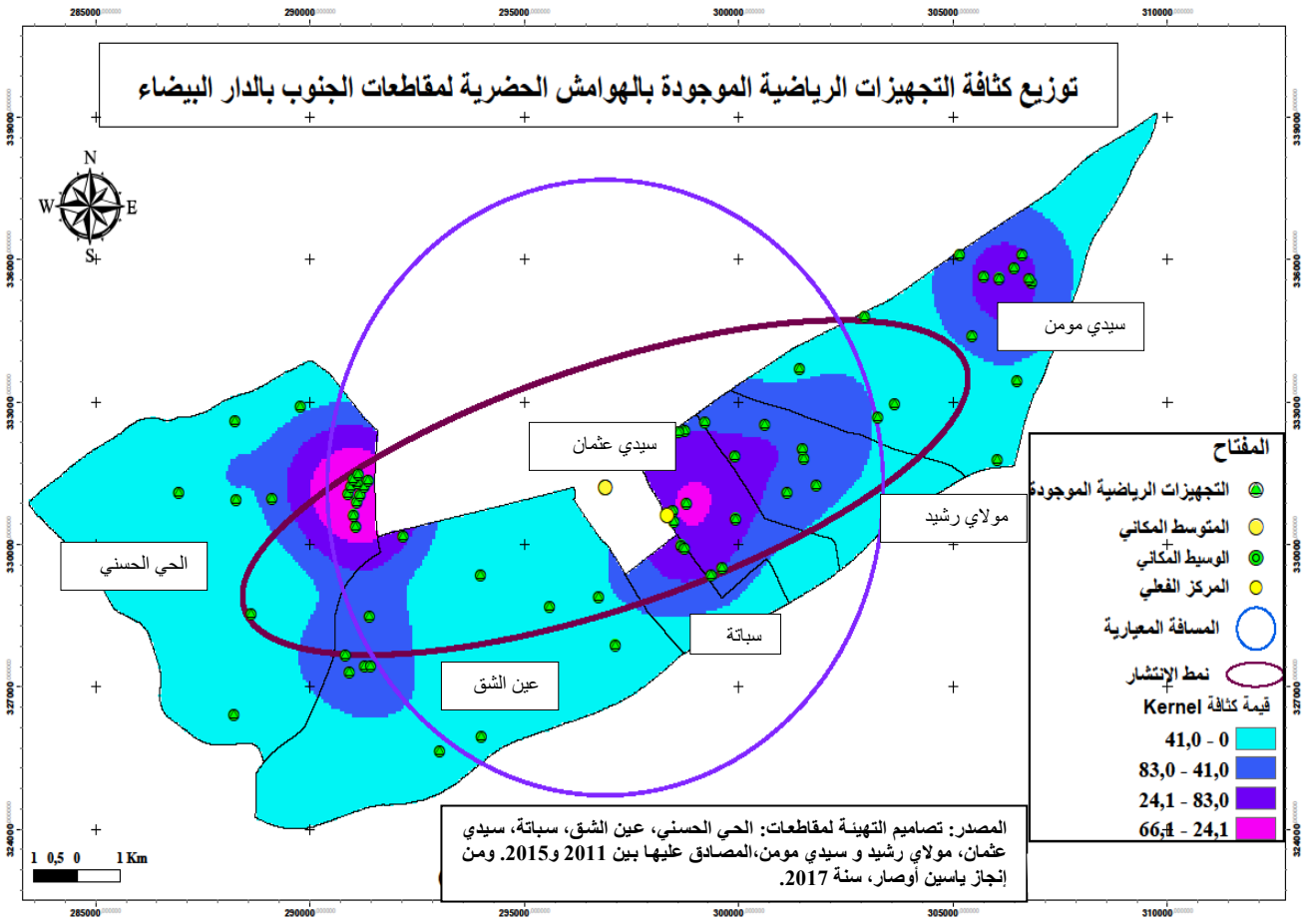

تسمح الخريطة رقم 54 في الكشف عن التوزيع المجالي لهذا النوع من التجهيزات لأهميتها الكبيرة في صفوف ساكنة الجنوب، لما تلعبه الرياضة في تنوع أبعادها وتكاملها في تحقيق الرفاه والنهوض بالصحة، ووسيلة لتحقيق التنمية البشرية، ونشاطا مدرا للاستثمارات وفرص الشغل، وعاملا يساهم في توطيد التماسك الاجتماعي[386]. غير أن واقع الممارسة الرياضية يتميز بضعفها عموما من طرف الساكنة ويظهر ذلك من خلال أن مغربي واحد من أصل 6 يمارس الرياضة بشكل منتظم أي ما يعادل، وتدني عدد الرياضيين المجازين، إذ نجد 0,8% من المغاربة حاصلون على رخصة رياضية[387].

[386]– *السياسة الرياضية بالمغرب*: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاجتماعية والتضامن، إحالة رقم 26/ 2019. ص 13.

[387]– المرجع نفسه. ص 13.

فعلى مستوى التوزيع المجالي بين مقاطعات الجنوب، نجد تركزا لهذه التجهيزات في مقاطعات الحي الحسني وسيدي عثمان مولاي رشيد، في حين يضعف مدى خلايا التركز في مقاطعات عين الشق وسيدي مومن وسباتة. ومنه نستنتج أن التجهيزات الرياضية القادرة على استيعاب الطاقات الرياضية الشابة تنزع إلى التمييز المجالي، مما يجعل ظاهرة التهميش كلازمة لا تفارق الهوامش الحضرية الداخلية بمقاطعات الجنوب[388]، ويظهر ذلك من خلال ضعف عدد التجهيزات الرياضية بالنسبة لكل 10000 نسمة بهذه المجالات، إذ تبلغ أعلى قيمة في مقاطعة الحي الحسني ب 0,38 تجهيز رياضي لكل 10000 نسمة، وتصل أدناها في مقاطعة سيدي مومن ب 0,26 تجهيز رياضي لكل 10000 نسمة. مما يجعل ممارسة الرياضة ضعيفة في الهوامش الحضرية لمقاطعات الجنوب، كما يظهر ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 58: معدل عدد السكان الممارسين للرياضة بالهوامش الحضرية من مقاطعات الجنوب بمدينة الدار البيضاء[389].

المقاطعات	سيدي مومن	سيدي عثمان	مولاي رشيد	سباتة	الحي الحسني	عين الشق
عدد السكان	452863	219610	245484	116255	467880	376772
ساكن من أصل 6	0,01	0,03	0,04	0,02	0,08	0,06

المصدر: *السياسة الرياضية بالمغرب*: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاجتماعية والتضامن، إحالة رقم 26/ 2019. ص 13.

يكشف الجدول أعلاه ضعف سياسة الدولة في إدماج الهوامش الحضرية الداخلية بمقاطعات الجنوب في النسيج الحضري للمدينة، باعتبار الدولة تظل الفاعل الرئيسي في دينامية النهوض بالرياضة، علما أنه لم يتخذ أي تدابير تتعلق بتنويع الفاعلين وقنوات النهوض بالرياضة[390]. بالإضافة إلى أن الأهداف المعلنة من طرف الوزارة الوصية على القطاع قد فوضت تدبير ملاعب القرب للجمعيات بهدف ضمان تكافؤ الفرص وإتاحة الولوج إلى هذه الملاعب لفائدة الساكنة التي تعيش في وضعية هشاش، غير أن بعض الجمعيات

[388]- **توزيع المرافق الاجتماعية والثقافية والرياضية بجماعة الدار البيضاء**

المقاطعات	س.عثمان	ع. الشق	ح.المحمدي	س.البرنوصي	س.مومن	ح.الحسني	م.رشيد	س.بليوط	آنفا
%	5,4	2,1	7,5	6,4	9,7	12,9	2,1	23,17	21,15

المصدر: برنامج عمل جماعة الدار البيضاء(2018- 2022).

[389]- تم حساب المعدل بالنظر إلى تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الذي حدد معدل عدد السكان المغاربة الممارسين للرياضة بشكل منتظم في مغربي من أصل 6 مغاربة.

[390]- *السياسة الرياضية بالمغرب*: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاجتماعية والتضامن، إحالة رقم 26/ 2019. ص 23. مرجع سبق ذكره، ص. 256.

أضفت صبغة تجارية على هذه الخدمة، إذ شرعت بعض القاعات الرياضية المجهزة في العمل مع المدارس الخاصة على حساب ساكنة الأحياء المستهدفة[391].

إذا كانت تجهيزات التأطير الاجتماعي تتميز بالتفاوت في توزيعها وتزيد من عمق الهامشية بين مجالات الهوامش الحضرية بمقاطعات الجنوب، فإن حضور هياكل الضبط الأمني تتميز بتوزيع خاص تكشفه الخريطة رقم 55:

الخريطة رقم 55.

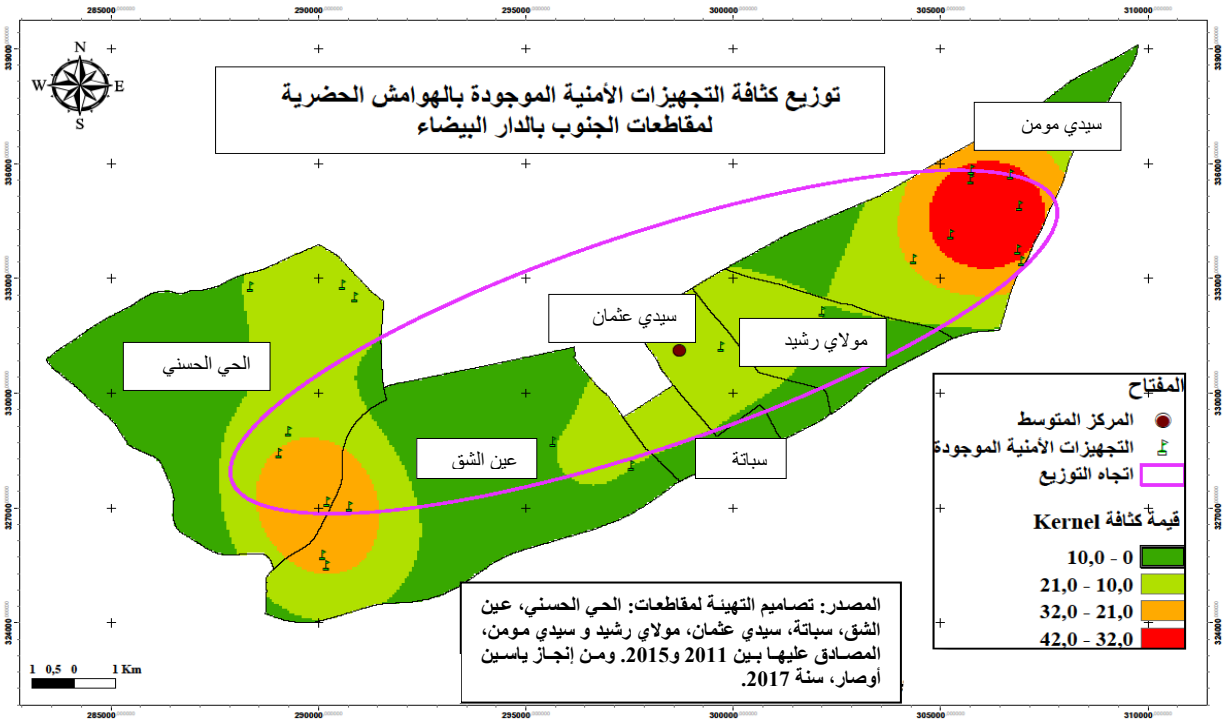

تبرز الخريطة رقم 55 ارتفاع كثافة التجهيزات ذات التأطير الأمني بمقاطعات الجنوب الشرقي حيث تسجل 8 وحدات أمنية بمقاطعة سيدي مومن وتتعدى كثافتها 32 بهذه المقاطعة، وتتراوح بين 21 و32 بخلية الحدود عند مقاطعتي عين الشق والحي الحسني بست وحدات أمنية، حيث تتوطن فئات عريضة من المهمشين. أما تجهيزات التأطير الإداري (انظر الخريطة بالملحق) فترتفع كثافتها في القطاع الأوسط لمقاطعات الجنوب، وتتراوح كثافتها بين 55 و92 ، في حين تضعف الكثافة في باقي مقاطعات الجنوب، ومنه تظهر استراتيجية الدولة في التحكم في المجال الهامشي. خاصة وأن التأطير الأمني والإداري بهذه

[391]– *السياسة الرياضية بالمغرب*: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاجتماعية والتضامن، إحالة رقم 26/ 2019. ص 25. مرجع سبق ذكره، ص 256.

المقاطعات ارتبط بالأحداث التي شهدتها المدينة منذ 1981[392]، كما أن تفكيك الدولة إلى عدد من الوحدات الإدارية الصغرى "يتجلى في جعل تسيير المدن الكبرى يصبح في مستوى تدبير المدن الصغرى، أي تحويل المدينة الكبيرة إلى مجموعة مدن صغرى، وإذا كان هذا المستوى من هندسة السلطة يستمد مرتكزاته من ضرورة وجود تراتبية في كل الميادين والمجالات فإنه يهدف بالأساس إلى محاربة التجانس والتكتل[393]، هذا بالإضافة إلى توفير الظروف الملائمة لتشكيل وتنظيم النخب المحلية ولتشتيت الفئات الاجتماعية الواسعة"[394]. وهو ما نعكس على نمط التوزيع المجالي لهذه التجهيزات كما يكشفه الشكل رقم 30:

الشكل رقم 30: نمط التوزيع المجالي للتجهيزات الرياضية والأمنية والإدارية الموجودة

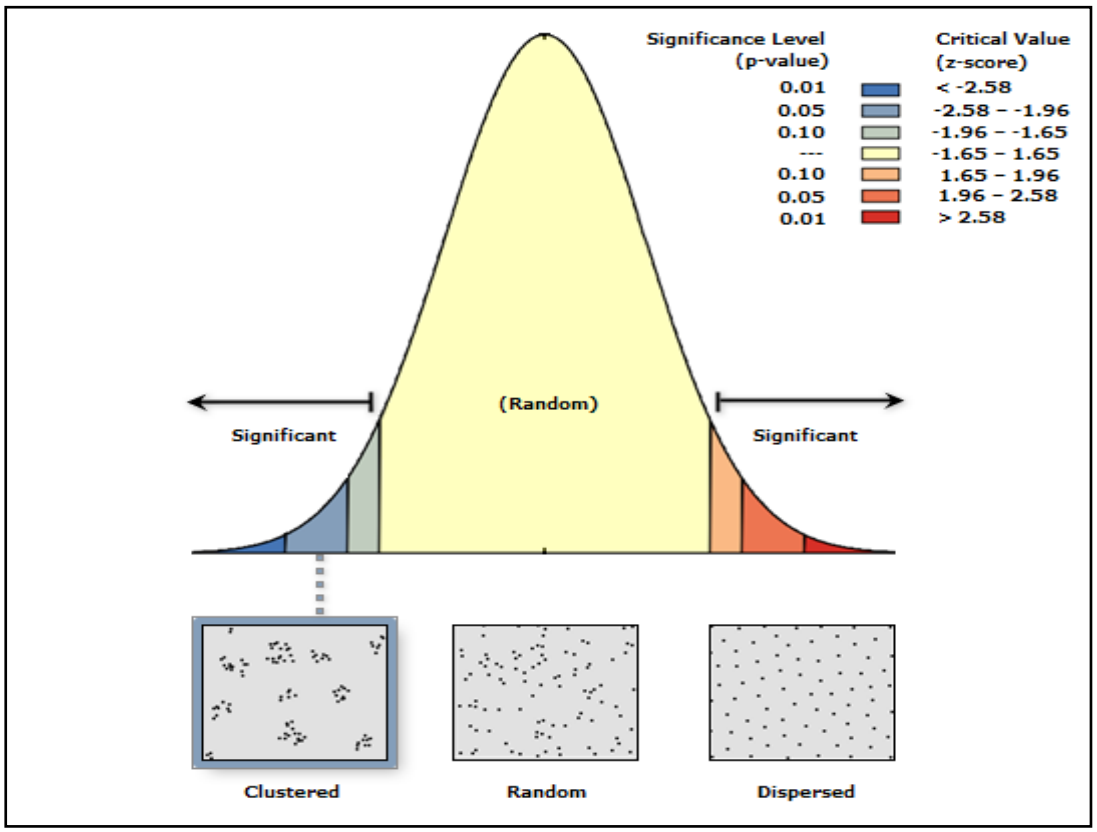

المصدر: تصاميم التهيئة لمقاطعات: الحي الحسني، عين الشق، سباتة، سيدي عثمان، مولاي رشيد، سيدي مومن المصاق عليها بين سنتي 2011 و 2015 .

[392]- Rachik. A.(2002) *: Casablanca, l'urbanisme de l'urgence*. Imprimerie Najah eljadida. 1ére édition.Op.Cit .p.p. 56-57.

[393]- Paul Claval (2016): *Le problème régional en géographie Un état de la question.* Géographie et cultures 100 / 2016. PP. 139-156. Ed . L'Harmattan. P. 2.

[394]– المصطفى شويكي(1996) : الدار البيضاء: مقاربة سوسيومجالية. منشورات جامعة الحسن الثاني– عين الشق– كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة الأطروحات والرسائل: 1 ص.262, مرجع سبق ذكره، ص 13.

يظهر من خلال الشكل رقم 29 أن نمط التوزيع المجالي للتجهيزات الرياضية والأمنية والإدارية يتخذ نمط التجمع، إذ تزيد القيمة التوزيعية على 1، ويحيل هذا التركز للتجهيزات الرياضية على التحولات التي ميزت أشكال التعامل مع المجالات الهامشية منذ عقد الثمانينيات من القرن العشرين، الذي فرض إعادة النظر في التنظيم الإداري والتأطير الأمني للمدينة، ورغبة الدولة في التخلي عن المركزية الإدارية التي طبعت مدينة الدار البيضاء كما طبعت تدبيرها. كما يجب استحضار الهاجس الأمني الذي يفسر تركزها في القطاع المجالي الجنوبي والشرقي، حيث تتركز الأحياء الشعبية المكتظة، وانتشار الأحياء العشوائية وتتكدس الفئات الفقيرة، التي تتميز بنوع خاص من التجهيزات وهي الأسواق. فكيف تتوزع هذه التجهيزات؟ **الخريطتين رقم: 56 و 57.**

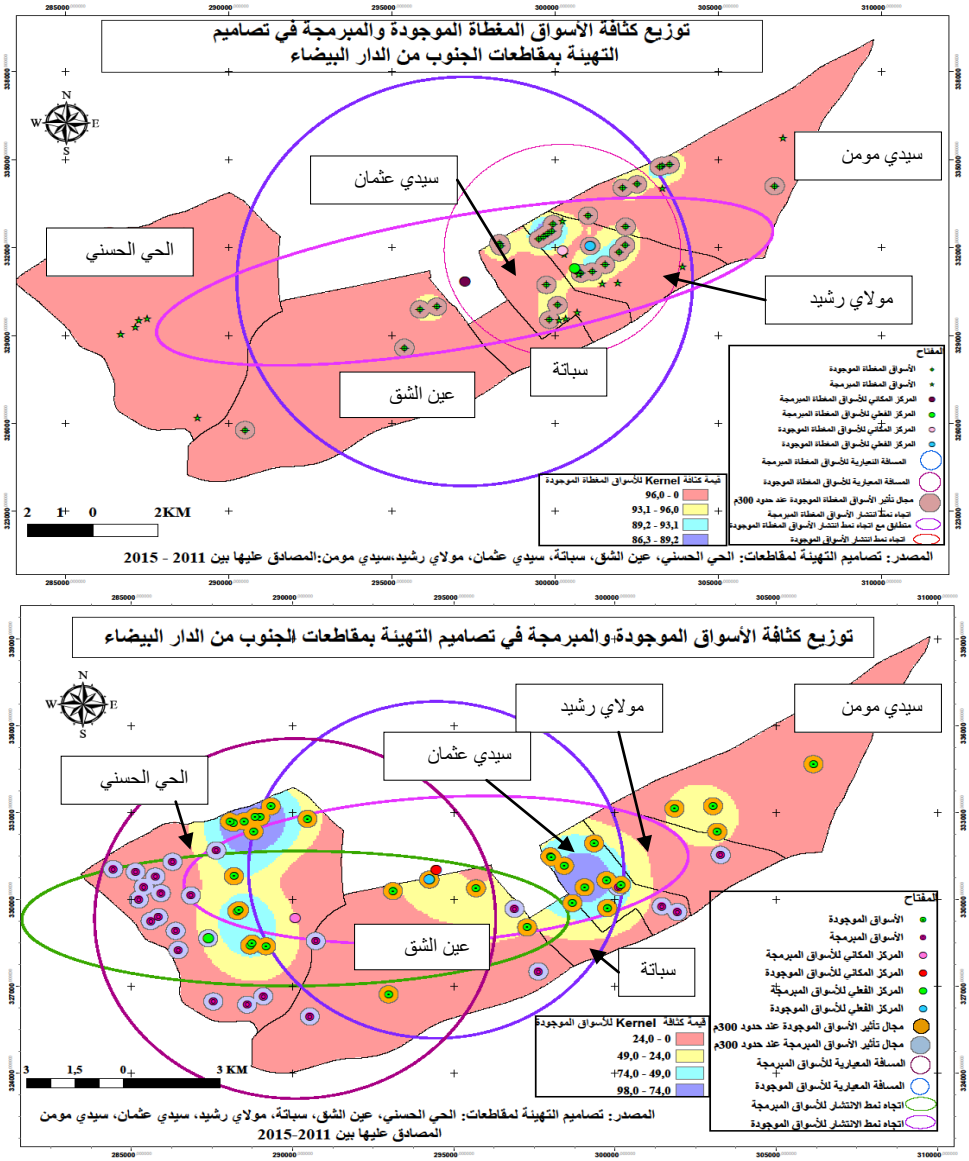

من إنجاز ياسين أوصار، سنة 2017.

تكشف الخريطة رقم 56 أن الأسواق المغطاة تنتشر بشكل كبير في مقاطعة الجنوب بمولاي رشيد ب 10 أسواق مغطاة وسيدي عثمان ب 5 أسواق مغطاة وسيدي مومن ب 6 أسواق مغطاة، و3 في عين الشق؛ في حين تنعدم في باقي المقاطعات الجنوبية. كما يظهر التفاوت الكمي على مستوى الأسواق أيضا ب 14 سوق في الحي الحسني و6 في عين الشق و 7 في سيدي عثمان و 4 في سيدي مومن وسوق واحد في سباتة[395].

إذن يظهر التباين الكبير بين المقاطعات الجنوبية للدار البيضاء. مما يترتب عنه التنقل السكاني نحو خارج المقاطعات بغرض التبضع وانتشار القطاع غير المهيكل، مما يحول دون إشعاع بعض المقاطعات.في حين يظهر من خلال الخريطة 57 أن مقاطعة الحي الحسني حظيت بالحصة الأولى من الأسواق المبرمجة في مقاطعات الجنوب بما مجموعه 16 سوق، في حين تتدنى هذه التجهيزات في باقي المقاطعات لتنعدم في مقاطعة سيدي مومن. ويكشف هذا الوضع طبيعة التوجه المجتمعي الذي صار يميز مقاطعة الحي الحسني وإلى جانبها مقاطعة عين الشق، حيث بدأت الأطر العليا والمتوسطة تميز البنية الاجتماعية لهاتين المقاطعتين، والتي تتميز بعادات التبضع نحو هذا النوع من الأسواق عوض الأسواق غير المهيكلة.

2- تقييم التوزيع المجالي للتجهيزات العمومية المبرمجة بتصاميم التهيئة لمقاطعات الجنوب

يعتبر تقييم التوزيع المجالي للتجهيزات العمومية المبرمجة، إحدى آليات معالجة الاختلالات التي تعاني منها المدينة وهوامشها الحضرية خصوصا وتنظيمها مستقبلا، بشكل يجعل الأجيال المقبلة تستفيد من مجال تنتفي فيه الفوارق المجالية وتتحقق فيه العدالة المجالية؛ وفي هذا الإطار يشكل تتبع إنجاز التجهيزات سواء من حيث أعدادها أو توزيعها المجالي معيارا لقياس مدى نجاعة الإدارة في إسقاطاتها الديمغرافية والمجالية.

2-1- التوزيع المجالي لمؤسسات التعليم العمومي

تضمنت تصاميم التهيئة الأخيرة لمقاطعات الجنوب، عددا من التجهيزات التعليمية العمومية التي تقدم خدماتها لفئة عريضة من السكان من المستوى الابتدائي إلى الثانوي التأهيلي، حيث يلاحظ من خلال الخرائط رقم 58 ، 59 و 60 لمؤسسات التعليم الابتدائي بالمناطق التي تشهد السكن الكثيف من مقاطعات الجنوب البيضاوية، أو التي تعرف برامج عمليات إعادة الإسكان، أو تلك التي شهدت دمجا حضريا في إطار توسيع حدود المدار الحضري، حيث يلاحظ ارتفاع لقيمة كثافة "كيرنيل" في هذه المجالات، وهي

[395]- تصاميم التهيئة لمقاطعات: الحي الحسني، عين الشق، سباتة، سيدي عثمان، مولاي رشيد و سيدي مومن المصادق عليها بين 2011 و 2015.

المجالات الهامشية من المدار الحضري لمقاطعات الجنوب. ويكشف الجدول التالي عن التوزيع المتباين لهذه التجهيزات المبرمجة بين مقاطعات الجنوب:

الجدول رقم 59: توزيع مؤسسات التعليم الابتدائي المبرمجة في تصاميم تهيئة بمقاطعات الجنوب.

المقاطعات	التجهيزات المبرمجة	نسبة التغطية المستقبلية %
سيدي مومن	17	18,76
مولاي رشيد	8	16,29
سيدي عثمان	13	29,59
سباتة	4	17,20
عين الشق	18	23,88
الحي الحسني	21	22,44

- Ministère de l'Urbanisme et de l'Aménagement du Territoire Direction de l'Urbanisme : ***Référentiel de programmation des équipements publics et privés d'intérêt général*** **. Novembre 2016.**

- مديرية الإحصاء 2014.

إذ يظهر من خلال الجدول التفاوت في حجم التجهيزات المبرمجة لمؤسسات التعليم الابتدائي، ويكشف الجدول أنه رغم الاختلافات الكمية في ما هو مبرمج، إلا أن نسبة تلبية الحاجيات تكاد تتقارب فيما بينها، وهو ما يجلي خلاصة ديمغرافية تتجلى في التراجع المستقبلي لساكنة مقاطعة الجنوب[396]، كما يبرز توجه رأسمالي لهذه المجالات يتجلى في انفتاحها على القطاع الخاص الذي يظهر كشريك للقطاع العمومي في استيعاب الطلب على هذه الخدمة. فكيف هي وضعية مؤسسات التعليم الثانوي الإعدادي؟

[396]– *منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا–جيل 2030: الاستثمار في الأطفال والشباب اليوم لتأمين منطقة مزدهرة في المستقبل*– صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، قسم البيانات والأبحاث والسياسات. أبريل 2019. ص. 56. مرجع سبق ذكره، ص 211.

الخرائط رقم: 58 ، 59 و 60.

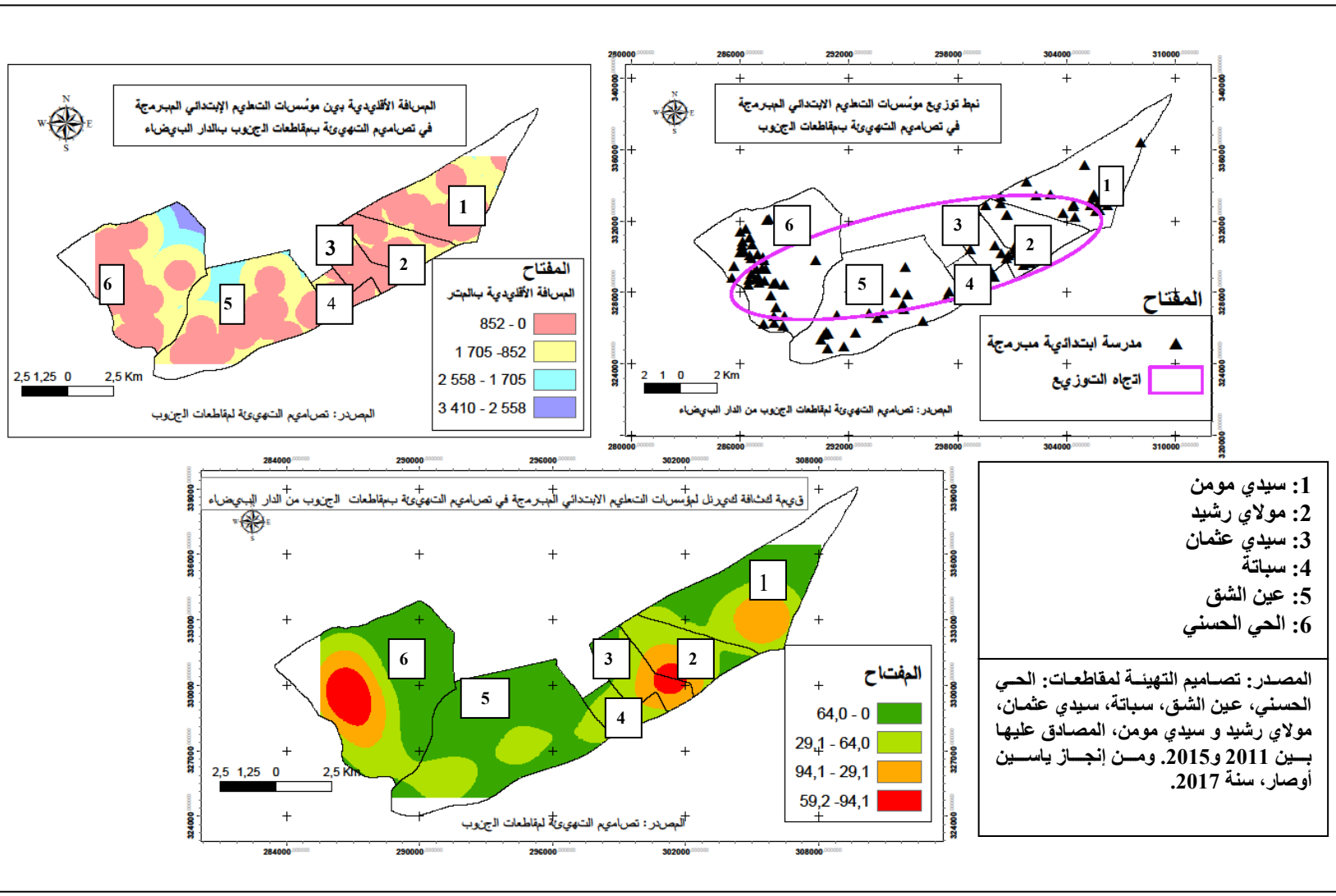

تقدم الخرائط رقم 61 ، 62 ، 63 و 64 أن المناطق الهامشية التي التصقت بمقاطعة الحي الحسني ومقاطعة عين الشق ومقاطعتي سيدي عثمان ومولاي رشيد، قد برمجت عددا كبيرا من مؤسسات التعليم الإعدادي، لانزلاق مركز الثقل السكاني إليها. والجدول التالي يكشف حجم هذه التجهيزات المبرمجة:

الجدول رقم 60: توزيع مؤسسات التعليم الثانوي الإعدادي المبرمجة في تصاميم التهيئة بمقاطعات الجنوب.

المقاطعات	التجهيزات المبرمجة	نسبة التغطية المستقبلية %
سيدي مومن	9	29,81
مولاي رشيد	6	36,66
سيدي عثمان	9	61,47
سباتة	0	0
عين الشق	9	35,83
الحي الحسني	22	70,53

- Ministère de l'Urbanisme et de l'Aménagement du Territoire Direction de l'Urbanisme : ***Référentiel de programmation des équipements publics et privés d'intérêt général*** **. Novembre 2016.**

- مديرية الإحصاء 2014

يظهر من خلال الجدول التفاوت في حجم التجهيزات المبرمجة لمؤسسات التعليم الإعدادي، كما يكشف الجدول أيضا أن هناك اختلافات كمية في ما هو مبرمج، إلا نسبة تلبية الحاجيات تكاد تتقارب فيما بينها، باستثناء مقاطعة الحي الحسني التي حظيت بعدد وافر من مؤسسات التعليم الإعدادي المبرمجة ب 22 تجهيز، وهو ما يحقق نسبة تغطية مستقبلية تقدر ب 70,53% من حاجيات السكان من هذه الخدمة. كما يمكن أن يلبي قطاع سيدي عثمان ما نسبته 61,47% من حاجيات السكان المستقبلية من هذه الخدمة، في حين تتقارب نسب تلبية حاجيات السكان من التجهيزات المبرمجة لمؤسسات التعليم الثانوي الإعدادي في باقي القطاعات باستثناء مقاطعة سباتة التي لم تحظ بأي تجهيز مبرمج من هذه المؤسسات.

يكشف الجدول خلاصة ديمغرافية تتجلى في الدور الذي يمكن أن يلعبه قطاع الحي الحسني كمستقطب للسكان، وقطاع سيدي عثمان كمجال يمكن أن تزيد مساحته على حساب الأحياء الهامشية التي قد تلحق به في إطار توسيع حدود المدار الحضري. فكيف هي وضعية مؤسسات التعليم الثانوي التأهيلي؟

الخرائط: رقم 61 ، 62 ، 63 و 64.

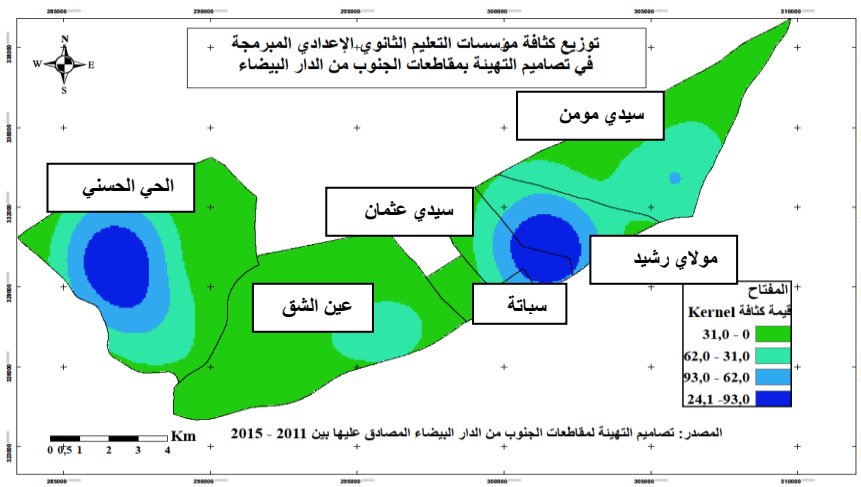

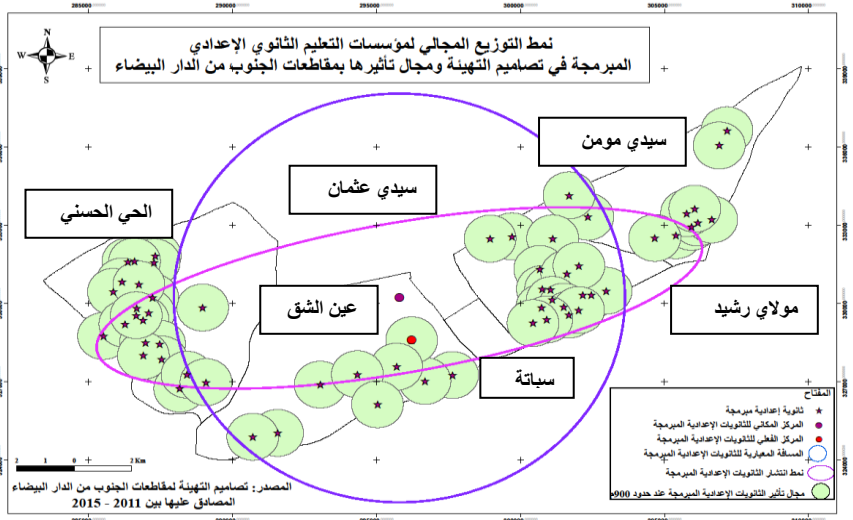

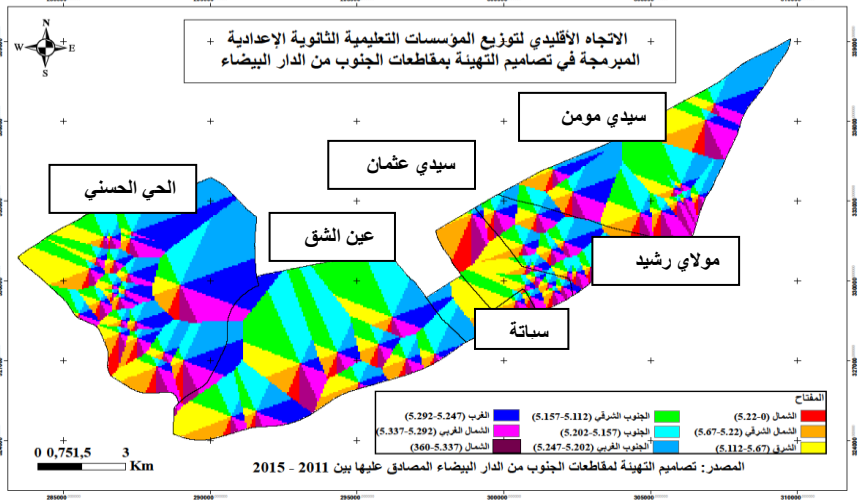

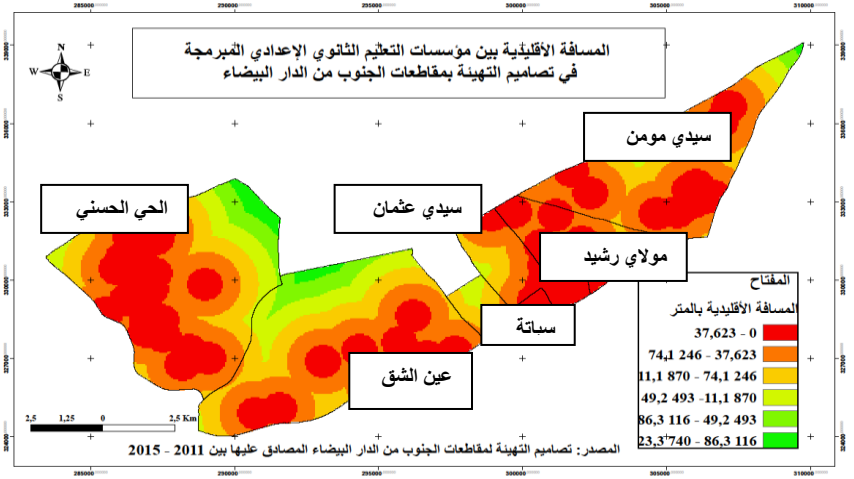

من إنجاز ياسين أوصار، سنة 2017.

تكشف الخرائط رقم 65 ، 66 ، 67 و 68 الخاصة بتجهيزات التعليم الثانوي التأهيلي، حضورا كثيفا لهذه التجهيزات، حيث تشكلت خلية بهذا القطاع من دون القطاعات الأخرى، لتغطية العجز الذي قد يحصل أو الذي كان حاصلا قبل صدور تصميم التهيئة الخاص بهذا القطاع. غير أن البرمجة المعمول بها تكشف ضعفها لكون هذا القطاع والقطاعات الأخرى مفتوحة أمام برامج السكن الكثيف وللدمج الحضري، وثانيا أن القطاع الغربي من مقاطعات الجنوب يشهد مساهمة القطاع الخاص؛ مقابل مقاطعات الشرق التي تقل فيها مساهمة هذا القطاع. أضف إلى ذلك الخصائص الديمغرافية والسوسيومهنية لساكنة القطاع الجنوبي الغربي تختلف أكثر عن تلك التي تستوطن الجنوب الشرقي، مما يفتح التساؤل عن مقومات البرمجة هاته.

وهكذا نجد أن مستويات القدرة على تغطية العجز المتوقع لتلبية حاجيات السكان من التعليم الثانوي التأهيلي تختلف بين قطاعات المجالات الجنوبية من الدار البيضاء كما يظهر ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 61: مؤسسات التعليم الثانوي التأهيلي المبرمجة في تصاميم التهئية بمقاطعات الجنوب

المقاطعات	التجهيزات المبرمجة	نسبة التغطية المستقبلية %
سيدي مومن	4	19,43
مولاي رشيد	4	35,84
سيدي عثمان	1	10
سباتة	2	37,84
عين الشق	4	23.35
الحي الحسني	14	65.82

- Ministère de l'Urbanisme et de l'Aménagement du Territoire Direction de l'Urbanisme : *Référentiel de programmation des équipements publics et privés d'intérêt généra*l . Novembre 2016.

- مديرية الإحصاء 2014.

يبين الجدول أن حجم التجهيزات المبرمجة من مؤسسات التعليم الثانوي التأهيلي، الاتجاه نحو تغطية العجز الذي قد يميز مقاطعات الحي الحسني ومولاي رشيد وسباتة وعين الشق. فتخصيص مقاطعة الحي الحسني بأكبر عدد من التجهيزات الخاصة بهذه الخدمة يكشف عن التحولات المستقبلية لهذه المقاطعة التي ستصبح بوابة لاستقبال السكان الوافدين عليها في إطار برامج السكن، أما مقاطعة مولاي رشيد فتجد تفسيرها في الانقلاب الديمغرافي الذي صار يميز هذا القطاع من المدينة بالإضافة إلى عمليات إلحاق أحياء أخرى من الجماعات المجاورة لها. في حين لن تختلف سباتة عن هذا التوجه الذي قد يميز مقاطعة مولاي رشيد. أما مقاطعة عين الشق فتخصيصها ب 4 تجهيزات راجع إلى المساهمة الكبيرة للقطاع الخاص في المجال.

الخرائط رقم: 65 ، 66 ، 67 و 68.

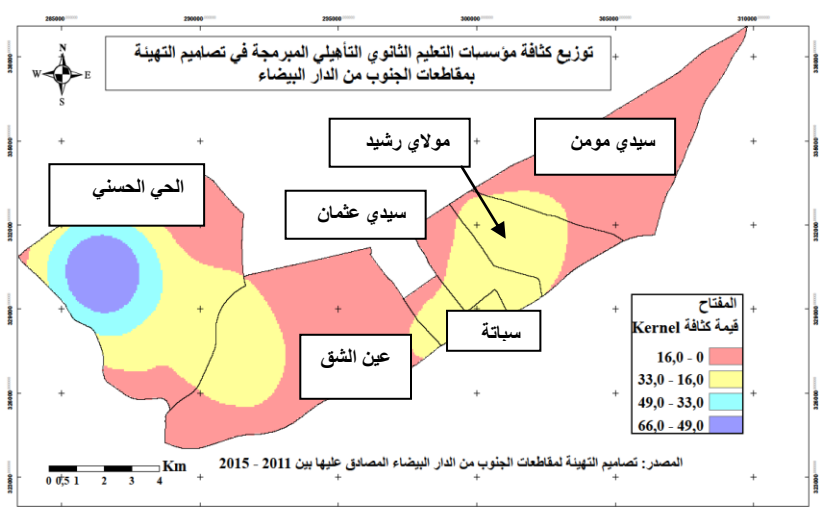

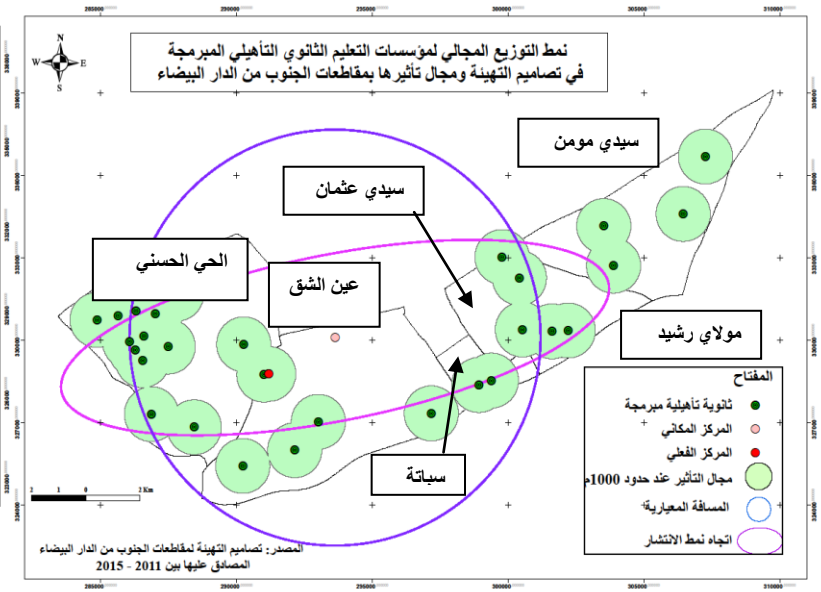

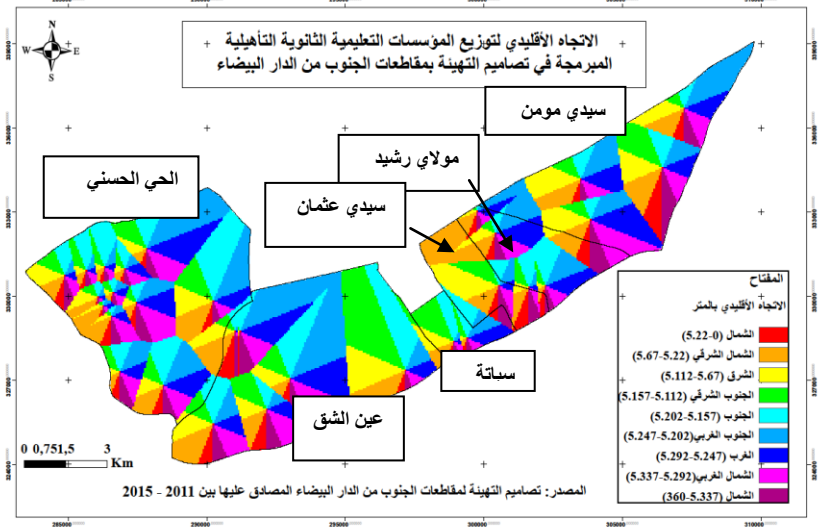

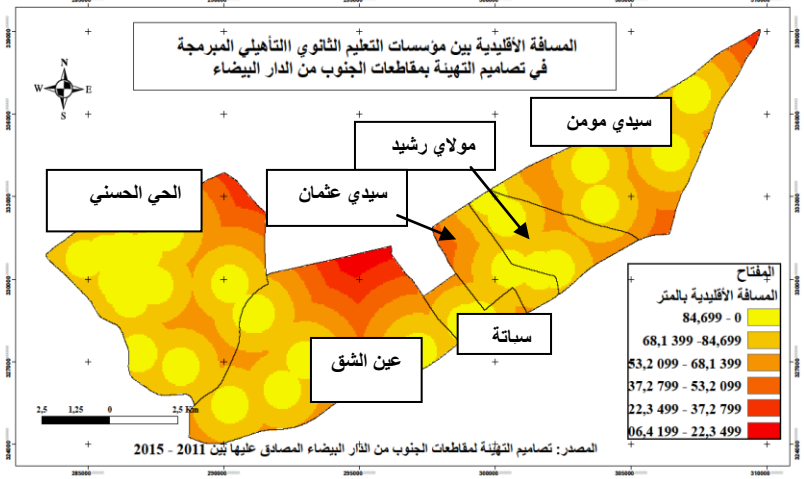

من إنجاز ياسين أوصار، سنة 2017.

2-2- التوزيع المجالي لمؤسسات التكوين المهني

حظيت مؤسسات التكوين المهني باهتمام خاص في تصاميم التهئية الأخيرة لمقاطعات الجنوب تماشيا مع توجهات الدولة، إذ يظهر من خلال الخرائط رقم 69 ، 70 ، 71 و 72، التباين الشديد في توزيع برمجة هذا النوع من التجهيزات. فقد حظيت مقاطعتي سيدي مومن ومولاي رشيد بحصة وافرة من هذه التجهيزات، فتشكلت بها خلية ذات تأثير كبير على المقاطعات المجاورة لها، وكذلك الشأن بالنسبة لمقاطعة الحي الحسني في طرفها الغربي، في حين لم تحظ مقاطعة عين الشق ببرمجة لهذا النوع من التجهيزات. مما جعل المسافة الأقليدية ترتفع في مقاطعة عين الشق لتتجاوز 5 كيلومترات نحو مركزها. والجدول التالي يكشف توزيع مؤسسات التكوين المهني بين مقاطعات الجنوب من الدار البيضاء:

الجدول رقم 62: توزيع مؤسسات التكوين المهني المبرمجة في تصاميم التهيئة بمقاطعات الجنوب

المقاطعات	التجهيزات المبرمجة
سيدي مومن	6
مولاي رشيد	3
سيدي عثمان	3
سباتة	2
عين الشق	0
الحي الحسني	7

تصاميم التهيئة لمقاطعات الجنوب المصادق عليها بين 2011 و 2015.

هذه البرمجة المتفاوتة لتجهيزات التكوين المهني، تدفع إلى البحث عن الخلفيات المتحكمة في برمجتها. فالقطاع الجنوبي الشرقي مفتوح على مجال صناعي هام، ولذلك فإن توفير يد عاملة متوسطة التأهيل يفرض خلق عدد كبير من هذه التجهيزات بهذا النطاق، ونفس الشيء بالنسبة للطرف الغربي من مقاطعة الحي الحسني، غير أن تخصيص هذه النسبة من مؤسسات التكوين المهني يسائل طبيعة التكوين الموجه للمستفيدين، خاصة بعد تخلي الدولة عن عدد من المسارات المهنية التي لا يتطلبها سوق الشغل. كما أن ربط التجهيزات بعدد السكان، فيه حيف وإضرار بالمجال وتبذير لهذا المورد الذي يفرض حمايته من سوء الاستغلال. وهو ما يتطلب إجراء معايرة جديدة لتلبية الطلب على هذه التجهيزات وباقي التجهيزات الأخرى.

وإذا كان العرض الكبير من هذه التجهيزات، مسألة تؤثر في رهانات مختلف الفاعلين من إدارة ومنتخبين وسكان ورجال أعمال، فإن الطلب الفعلي، هو أكثر ارتباطا باختلاف بنيات السكان، واختلاف وتيرة تطورهم العددي وسلوكهم الديمغرافي وحركيتهم السكنية. إذ أن لهذه العوامل تأثير على تفاوت الطلب على خدمات التكوين المهني والتعليم.

الخرائط رقم: 69 ، 70 ، 71و 72.

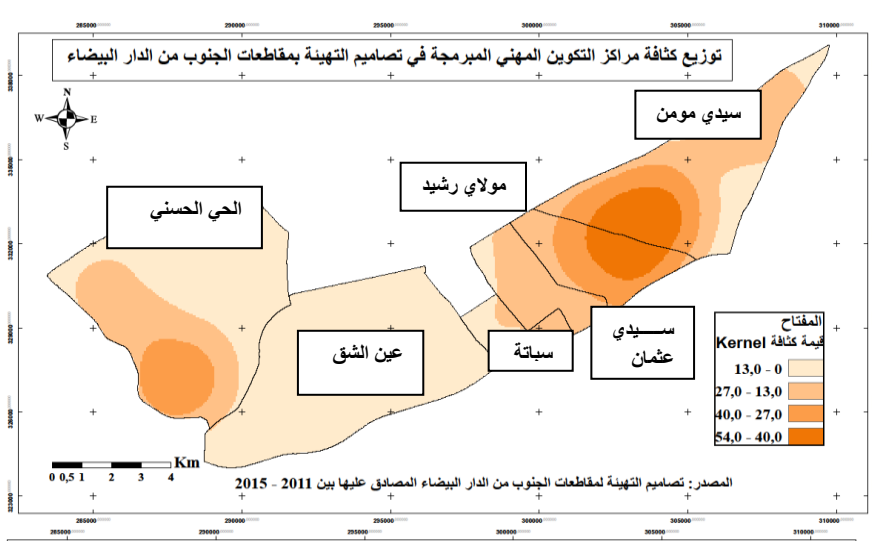

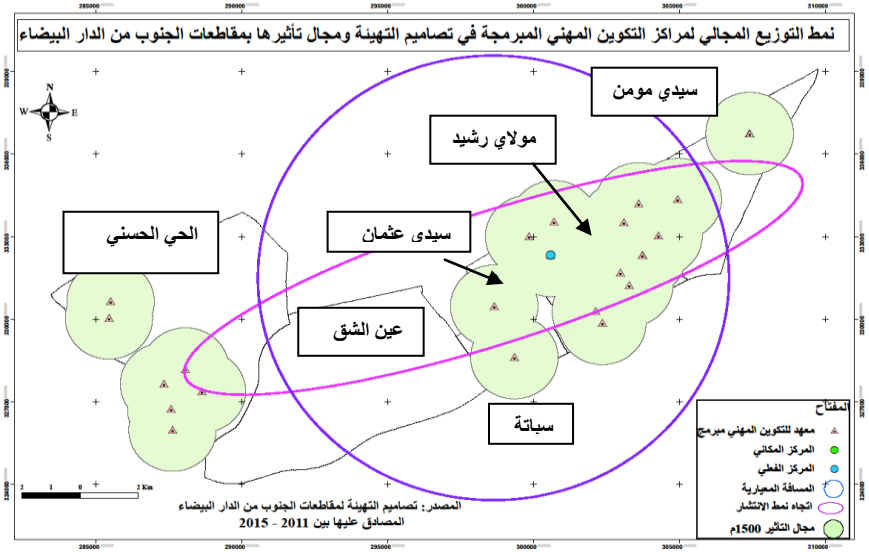

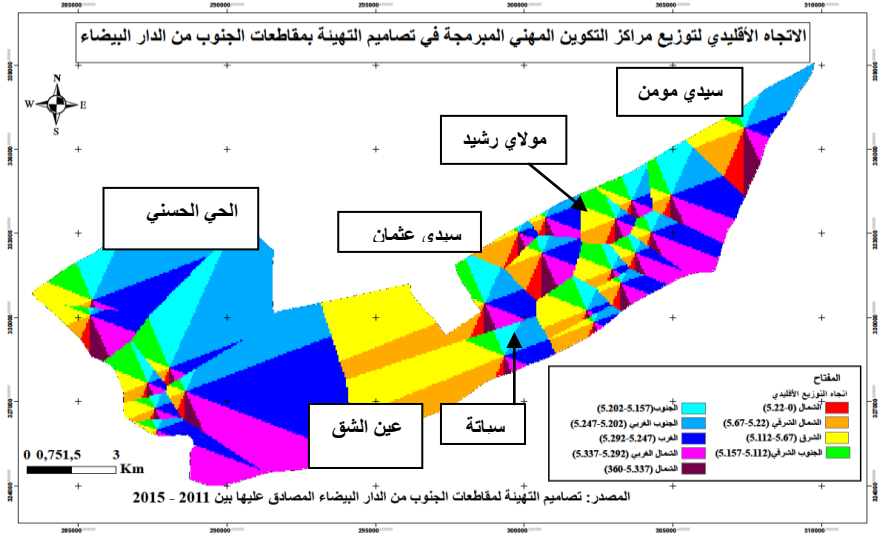

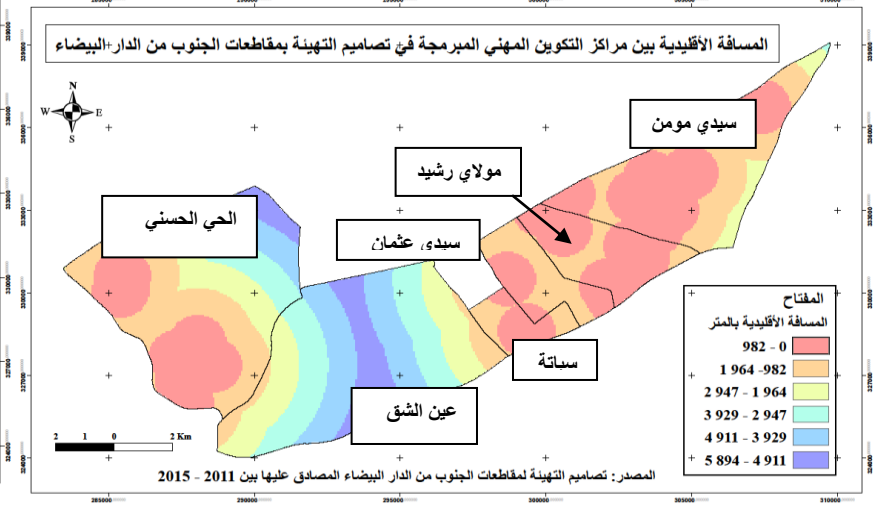

من إنجاز ياسين أوصار، سنة 2017.

2-3- التوزيع المجالي للتجهيزات الصحية

يؤكد أنطوان بايلي على أن الصحة عنصر أساسي في الرفاهية التي يدركها الأفراد أكثر من الثروة، تعتبر الصحة في الدول الغربية المعيار الأول للرفاهية. بمجرد أن تصبح الصحة مشكلة ، تتدهور عناصر أخرى مثل الأسرة والسكن. ولذلك فإن الصحة أكثر أهمية من البيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية[397].

ومع ذلك، فإن معظم المؤشرات تعبر فقط عن جودة الحياة المادية، وهي رؤية شكلت موضع تساؤل لدى " بايلي" بسبب زيادة عدم المساواة في المجتمعات الليبرالية مع زيادة الثروة لنسبة قليلة من السكان، ولا يمكن للباقي منهم الرضوخ بالمعايير المالية والاقتصادية[398].

وبقدر ما تشكل الصحة مرتكزا لإدراك الرفاهية، فإن مشكلة التخطيط ستكون هي الاستجابة لهذا التحدي وتقديم برمجة مجالية للتجهيزات. غير أن جودة الحياة الصحية كما يتصورها المهتمون بالشأن العمراني هي انعكاس للهياكل الاقتصادية والسياسية القائمة.[399] بينما تشكل عكس ذلك في نظر الباحثين في الجغرافيا الحضرية.

وعليه يتيح مفهوم العجز بالهوامش الحضرية الداخلية بمقاطعات الجنوب إمكانية التحديد الصارم للعوامل المتضمنة للاختلالات المجالية بهذه المجالات من مدينة الدار البيضاء والتي تؤثر على الفئات الهشة والمهمشة من ساكنتها[400].

وبذلك يعتبر التوقع المستقبلي للتجهيزات الصحية آلية لخدمة الصحة العمومية بمقاطعات الجنوب من مدينة الدار البيضاء، لما لها من دور في تحسين مستوى التنمية البشرية لفائدة السكان بهذه المجالات، وتجاوز حالة الهشاشة التي تميزها حاليا والارتقاء بها مستقبلا، وذلك اعتمادا على الاسقاطات التطورية للسكان،؛ وتقدم الخريطتان رقم 73 و رقم 74 توزيع التجهيزات الصحية بمقاطعات الجنوب لتحقيق العدالة المجالية بهذه المجالات:

---

[397]- Antoine S. Bailly (1981): *La géographie du bien-être*, Paris, PUF. P. 191.

[398]- Idem. P. 206.

[399]- Antoine Bailly (2016) : *Vers une géographie du bien-être.* In:Sciences &Bonheur. n° 01 Automne 2016.PP. 18- 20. P. 19.

[400]- Béatrice Ménard (2002): *Questions de géographie de la santé*. In : L'Espace géographique 2002/3 Tome 31. PP. 264 - 275 Ed. Belin . P. 265.

الخريطتين رقم: 73 و 74.

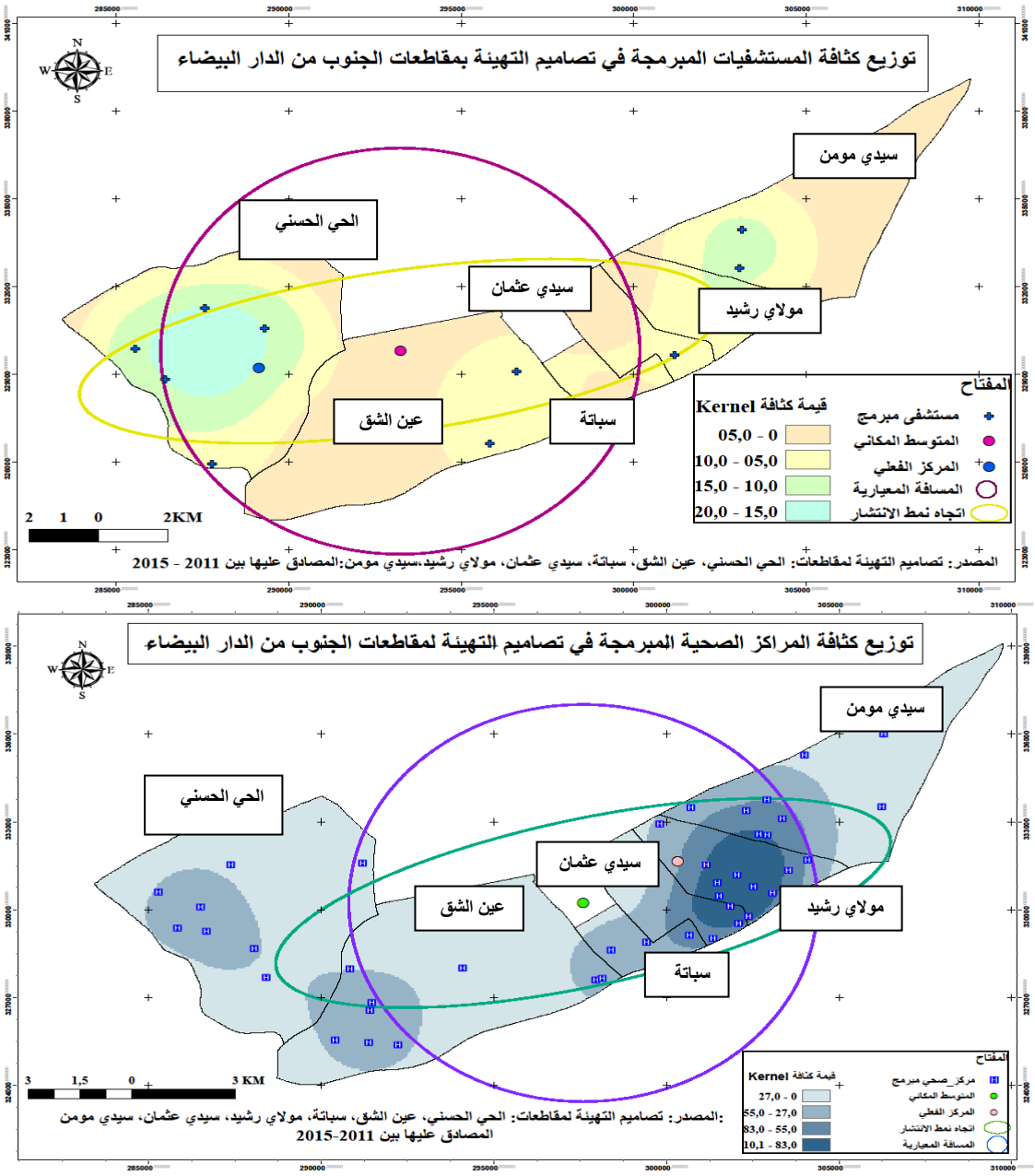

لتجاوز العجز الحاصل في التجهيزات الصحية، تكشف الخريطتين رقم 73 ورقم 74 عن التجهيزات الصحية المبرمجة في تصاميم التهيئة، ويمكن التمييز فيها بين المستشفيات كتجهيزات كبرى مهيكلة، يحتضن نطاق مقاطعة الحي الحسني نصيبا وافرا منها، تتشكل معه فيها خلية كبرى، تسجل فيها كثافة "كيرنيل" قيمة تتراوح ما بين 10 و20 ، وهي الأعلى بين مقاطعات الجنوب، تليها مقاطعة سيدي مومن بقيمة تتراوح ما بين 10 و15، في حين تضعف القيمة في باقي المقاطعات. أما المراكز الصحية والتي تتميز بقدرتها على الاستجابة للطلب الكمي المحتمل، فإنها هي الأخرى شديدة التباين بين المقاطعات الجنوبية، إذ يحظى القطاع

الجنوبي بتغطية كبيرة، حيث ترتفع كثافة التجهيزات الصحية في نفس المقاطعات التي تسجل كثافة تتراوح ما بين 55 و 101 في مقاطعة مولاي رشيد والحدود المتصلة بمقاطعة سيدي مومن وسيدي عثمان، وتليها مرتبة هوامش مقاطعة الحي الحسني بقيمة تتراوح ما بين 27 و55 والهوامش المتصلة بعين الشق.

وهكذا نسجل التفاوت في التجهيزات الصحية المبرمجة بين المقاطعات الجنوبية. وهذا التفاوت راجع إلى التفاوت في العدد السكاني، بناء على الشبكة المعيارية المحددة لنوع التجهيزات الصحية مما يجعل العدد يختلف بناء على العجز المسجل لهذه التجهيزات في هذه المجالات. والجدول التالي يبين التجهيزات الصحية المبرمجة في مقاطعات الجنوب:

الجدول رقم 63: التجهيزات الصحية المبرمجة في تصاميم التهيئة بمقاطعات الجنوب.

المقاطعة	مركز صحي	نسبة التغطية %	مستشفى إقليمي	نسبة التغطية %
سيدي مومن	8	44.1	2	88.32
مولاي رشيد	9	91.65	0	0
سيدي عثمان	4	45.53	1	91
سباتة	4	86	0	0
عين الشق	9	59.71	2	106.1
الحي الحسني	8	42.74	5	213.73

تصاميم التهيئة لمقاطعات الجنوب المصادق عليها بين 2011 و 2015.

يكشف الجدول حجم التفاوتات بين مقاطعات الجنوب، حيث يظهر فائض في حجم هذه التجهيزات على مستوى المستشفيات الإقليمية بكل من مقاطعتي الحي الحسني وعين الشق، في حين تستفيد مقاطعات الجنوب كلها من برمجة للمراكز الصحية لأهميتها في التأطير الصحي عن قرب لفائدة السكان.

2-4- التوزيع المجالي للتجهيزات الثقافية والسوسيوثقافية والرياضية

حظيت التجهيزات الثقافية والسوسيو ثقافية والرياضية باهتمام تصاميم التهيئة بمقاطعات الجنوب، وتظهر هذه التجهيزات من خلال الخريطة رقم 75 و الخريطة رقم 76 والخريطة رقم 77. إذ حددت تصاميم التهيئة الخاصة بتنظيم استعمالات الأرض بقطاع مقاطعات الجنوب، عددا من التجهيزات الثقافية والسوسيوثقافية ،لأهميتها في تأطير الفئات الشابة و النسوية ثقافيا ورياضيا، وباعتبارها إحدى آليات ممارسة بعض الحرف لتحسين الدخل خاصة بالنسبة للإناث.

الخريطة رقم 75.

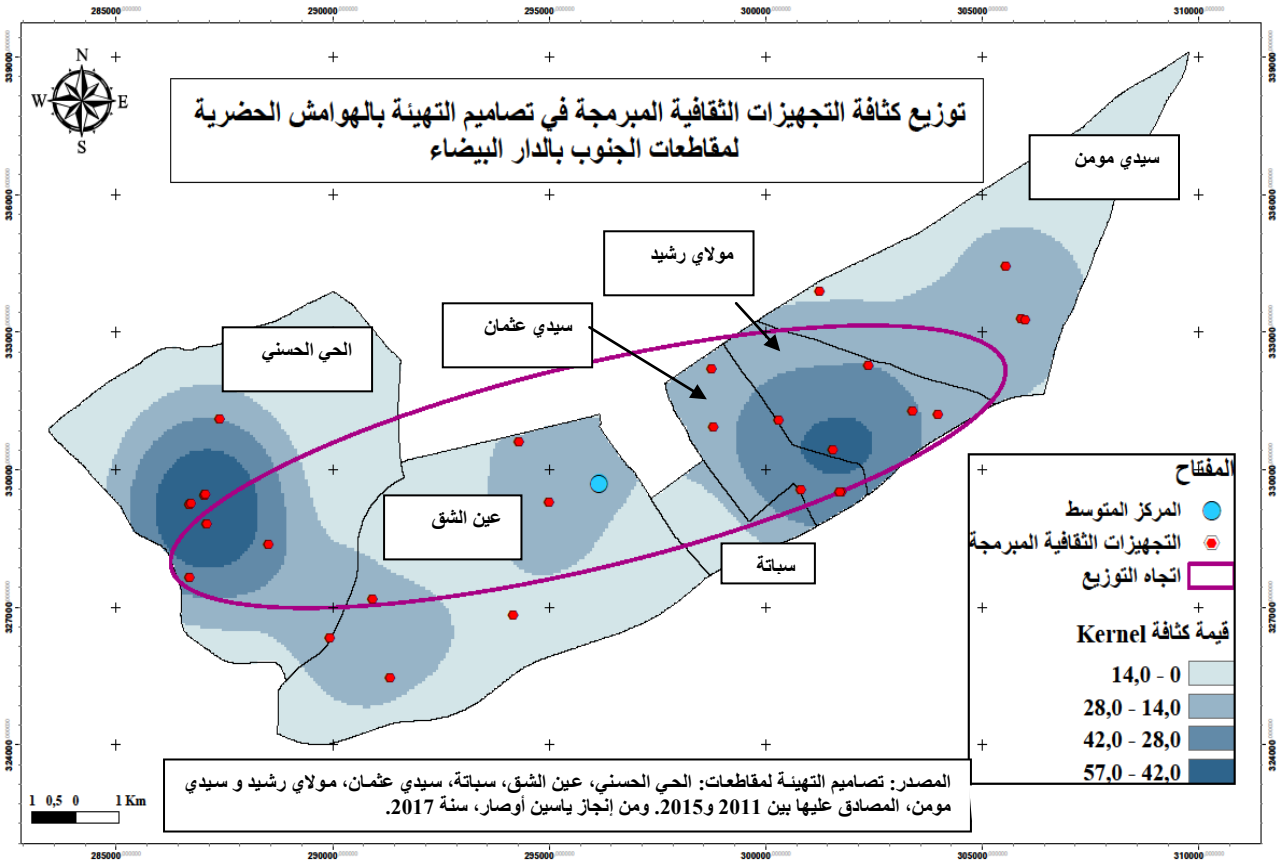

فبخصوص التجهيزات الثقافية، فقد كرست تصاميم التهيئة نوعا من التوزيع المتكافئ لعدد هذه التجهيزات. غير أنها تنزلق نحو التركز في قطاع الحي الحسني ومولاي رشيد، مما يجعل الكثافة تتسم في هذين القطاعين بقيمة مرتفعة تتراوح بين 42 و57 ، وتتجه إلى الانخفاض في كل من مقاطعتي عين الشق وسباتة بقيمة تقل عن 14 ، في حين تكون متوسطة في قطاعي سيدي عثمان وسيدي مومن. مما يجعل نمط الانتشار يتخذ شكلا إهليليجيا من الغرب في اتجاه الشرق.

ويبدو ميل المخطط إلى الحفاظ على نفس العدد من التجهيزات المبرمجة في كل المقاطعات، قد أملاه العجز في الموجود منها، ولطبيعة التطور الديمغرافي الذي يمكن أن تشهده المقاطعات مستقبلا، وهو ما يعكس اعتماد المقاربة التقنية دون المقاربة المعيارية الفئوية.

الخريطة رقم 76.

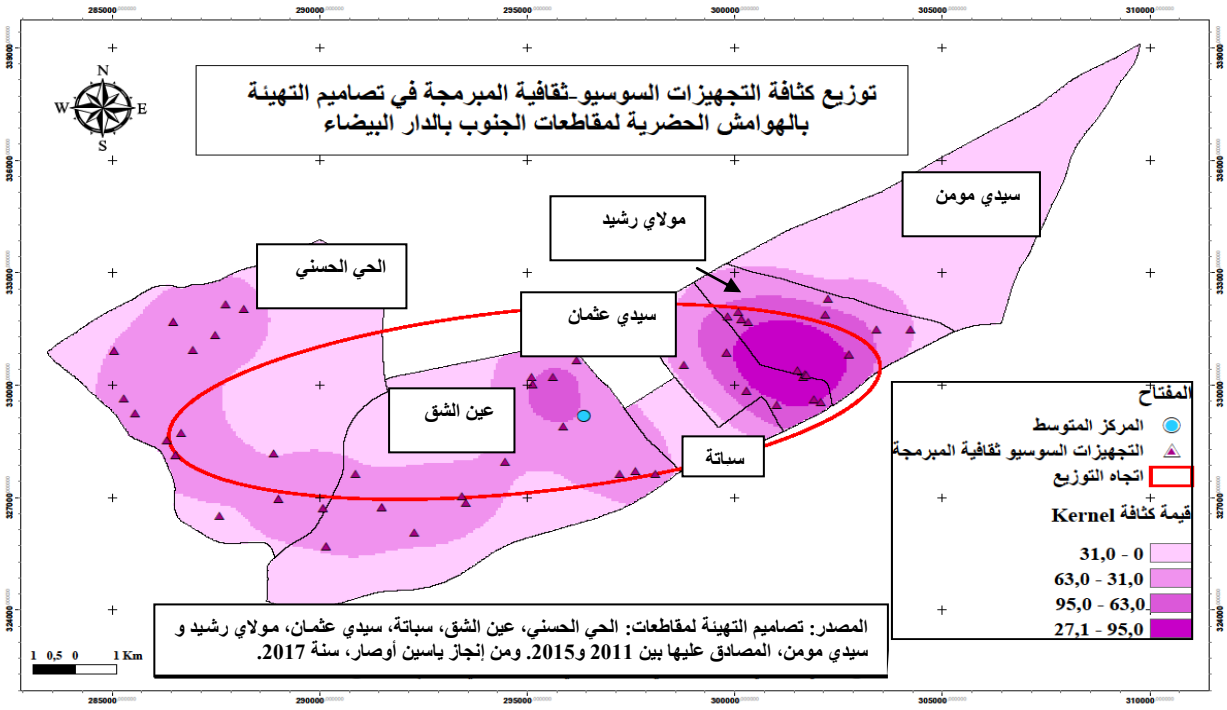

وفي ما يتعلق بالتجهيزات السوسيوثقافية التي تبرزها الخريطة رقم 76، فيبدو أن تصاميم التهيئة قد خلقت فجوة قطاعية بين القطاع الشرقي والقطاع الغربي. وتتمثل هذه الفجوة في مقاطعة سباتة، التي لم تخصص لها تصميم التهيئة أي تجهيز منها. بالإضافة إلى مقاطعة سيدي مومن التي تبدو غير متصلة بجماعة الدار البيضاء، حيث لم تتم تغطيتها بأي تجهيز سوسيوثقافي.

وتبقى كثافة هذه التجهيزات مرتفعة في قطاع سيدي عثمان ومولاي رشيد، فرغم صغر مساحتهما، فقد حظيت ببرمجة هامة من التجهيزات السوسيوثقافية، مما جعل كثافتها تزيد على 95. ويمكن إرجاع ذلك إلى العلاقة بين المساحة وعدد السكان، وحجم التجهيزات التي برمجت لتغطية العجز الحاصل من هذه التجهيزات في هذه المجالات، خاصة وأنها قد عرفت التحاق أجزاء من جماعة الهراويين بها، وهي الهراويين الشمالية، وذلك لأجل تسريع اندماج هذه الساكنة ذات المعالم القروية والعشوائية. في حين أن مقاطعتي عين الشق والحي الحسني ، وإن عرفتا نفس العملية بإلحاق الحسنى الجنوبية بعين الشق وليساسفة بالحي الحسني، ولكي تقوما بلعب نفس الأدوار الموكولة لمقاطعتي سيدي عثمان ومولاي رشيد؛ ورغم تخصيص 14 تجهيز سوسيوثقافي بعين الشق و 16 في الحي الحسني، فإن قيمة كثافتها لم تتجاوز 63 ، وهو معدل أقل مما تم تسجيله في مقاطعتي مولاي رشيد وسيدي عثمان، بل وينخفض أكثر إلى 31 في مجالات أخرى من المقاطعتين. ويجد هذا المعطى تفسيره في طبيعة النسيج العمراني الذي يميز هاتين المقاطعتين، بالإضافة

إلى أن الفئات الاجتماعية السوسيومهنية تميل نحو الطبقة المتوسطة و الميسورة. كما يطبع التباين التجهيزات الرياضية المبرمجة وهو ما تكشفه الخريطة رقم 77:

الخريطة رقم 77.

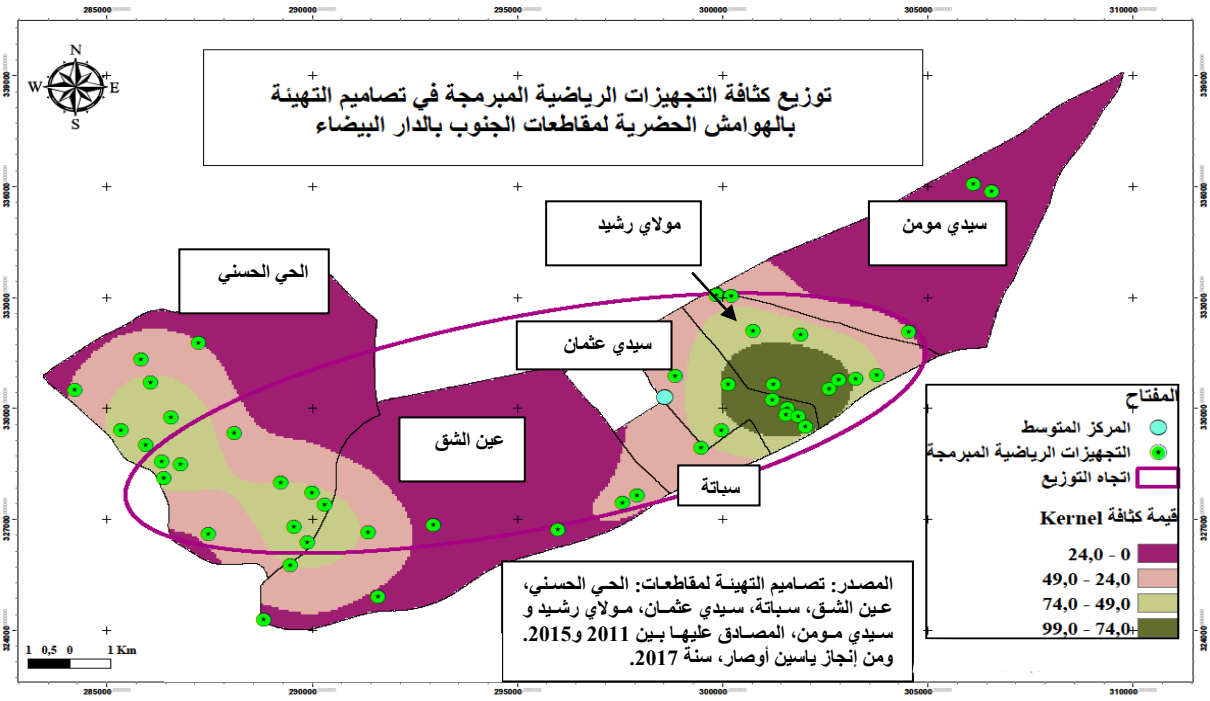

يطبع التباين كذلك، حجم التجهيزات الرياضية المبرمجة في تصاميم التهيئة لمقاطعات الجنوب. ويظهر ذلك من خلال نمط التوزيع المجالي البيضوي، فقد حظيت مقاطعة الحي الحسني بأكبر حصة من هذه التجهيزات ب 18. مما يعكس شعورا بحالة العجز من هذه التجهيزات التي تميز هذه المقاطعة، تليها مقاطعة مولاي رشيد ب 9 تجهيزات وسيدي عثمان ب 8 تجهيزات. أما مقاطعة عين الشق، فقد حظيت ب 7 تجهيزات وتجهيزين في مقاطعة مولاي رشيد، ولم يخصص تصميم التهيئة أي تجهيز رياضي في مقاطعة سباتة، مما يعكس تلك الفجوات بين المقاطعات في العدالة التوزيعية، التي تظهر من خلال خليتي الطرف الغربي لمقاطعتي الحي الحسني وعين الشق.

في حين تتمثل الخلية الثانية في القطاع الأوسط الذي يشمل مقاطعتي مولاي رشيد وسيدي عثمان، حيث يمتد تأثيرهما إلى مقاطعة سباتة والهوامش الغربية من مقاطعة سيدي مومن. ويمكن تصنيف المستويات المجالية لمقاطعات الجنوب بناء على هذه التجهيزات المبرمجة إلى:

– المستوى المجالي الأول: وهو القطاع الجنوبي الأوسط: والذي يضم مقاطعتي مولاي رشيد وسيدي عثمان، ويتميز بارتفاع الكثافة في قيمة التجهيزات الثقافية والسوسيوثقافية والرياضية. وهذا المجال ذو تأثير كبير على المقاطعات المجاورة له.

– المستوى المجالي الثاني: يضم الشريط الغربي لمقاطعتي الحي الحسني وعين الشق، وإن عرف برمجة هامة لهذه التجهيزات، فإنه ذو تأثير مجالي محدود على المجالات الهامشية للمقاطعات المجاورة له. وقد يجد ذلك تقسيره في الامتداد المساحي الكبير لهاتين المقاطعتين.

– المستوى المجالي الثالث: ويضم مقاطعة سيدي مومن ومقاطعة سباتة. ويتميز هذا المستوى المجالي بضعف التجهيزات المبرمجة. مما يسائل جدية التجهيزات المبرمجة والأدوار المستقبلية والأنماط التعميرية التي ستميزها مستقبلا.

2-5- التوزيع المجالي للتجهيزات الإدارية والأمنية

تحتل التجهيزات الإدارية والأمنية مكانة هامة في تخطيط مدينة الدار البيضاء القائم على مبدأ النظام، ولكن التخطيط الحضري هو قبل كل شيء سياسة، تستهدف إظهار هيمنة السلطة على المجال وضبطه وتعزيز مركوية الدولة، بشكل يسمح لها تمثيل المجال ككل وبحرية الحركة[401].

لذلك، من الطبيعي أن تهتم تصاميم التهيئة بتعيين مواقع إضافية للتجهيزات الإدارية والأمنية. وذلك لرغبة نابعة في التوجهات العامة للدولة[402]، والقائمة على التخلي عن المركزية الإدارية بصفة عامة وعن المركزية التي طبعت مجال الدار البيضاء، وللتحولات المجالية لهذه المقاطعات من جهة أخرى. إذ تحتضن في كل عملية إعادة ترتيب المجال الحضري إلى استقبال أفواج من السكان كانت فيما قبل تابعة للجماعات المحيطة. وهو ما يتطلب الضبط الأمني والتأطير الإداري لهذه المجالات عبر تكثيف التجهيزات الإدارية والأمنية في مقاطعات الجنوب من الدار البيضاء، كما يظهر ذلك من خلال الخريطة رقم 78.

401 - Laouina Abedellah (2001): *Tendance historiques de l'occupation de l'espace, aménagement du territoire et gestion des unités territoriales*, dans HCP, prospective Maroc 2030, actes du Forum II, la société marocains, Permanences, changements et enjeux pour l'avenir.

402 - Iraki. Aziz, *Réformes institutionnelles, refonte des territoires et rapports de pouvoirs dans la ville*, dans EMAM.

الخريطة رقم 78.

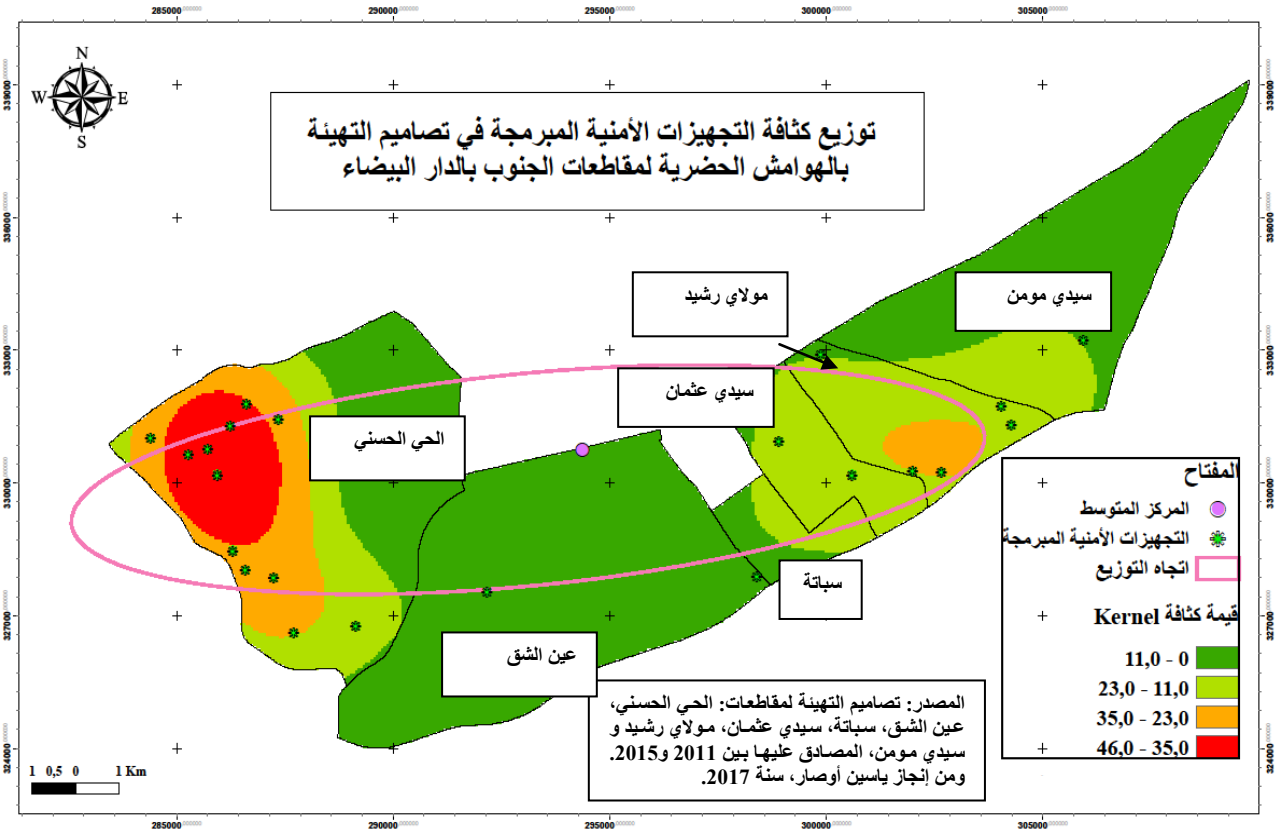

تكشف الخريطة رقم 78 حجم التجهيزات الأمنية المبرمجة في تصاميم التهيئة. فقد حظيت مقاطعة الحي الحسني بأكبر حصة من التجهيزات المبرمجة ب 12 وحدة أمنية، ومقاطعة مولاي رشيد ب 5 وحدات أمنية، ومقاطعات عين الشق وسيدي عثمان ب2 وحدتين أمنيتين، ووحدة واحدة لسيدي مومن، في حين لم تحظ مقاطعة سباتة بأي تجهيز[403]. وهو ما يكشف الامتداد العمراني الكبير الذي تشهده مقاطعة الحي الحسني، وكونها جبهة مفتوحة أمام السكن عال الكثافة. وهذا النمو مرشح أكثر أمام حجم التجهيزات المبرمجة.

في حين أن تخصيص مقاطعة مولاي رشيد وسيدي عثمان بهذا العدد المحدود من التجهيزات الأمنية، فيرجع إلى إلحاق الهراويين الشمالية بهما، وهو عدد كاف في نظر تصميم التهيئة للضبط الأمني لهذه المجالات، وهو نفس المعطى الذي تحكم في مقاطعة عين الشق بعد إلحاق لمكانسة بها، أما سيدي مومن فقد احتفظت بساكنتها مع إلحاق أهل الغلام بها، وهي منطقة خصصت لاستقبال ساكنة إعادة الإسكان

[403]– تصاميم التهيئة لمقاطعات الجنوب المصادق عليها سنة 2011 و 2015.

من نفس المقاطعة بشكل كبير، وهكذا فإن المستويات المجالية للتجهيزات الأمنية اتخذت الشكل التراتبي التالي:

– المستوى الأول: القطاع الغربي للحي الحسني: ويتميز هذا القطاع بارتفاع كثافة هذه التجهيزات بقيمة تتراوح بين 35 و46. فقد تشكلت بها هالات شديدة التركز بأطرافها الجنوبية الغربية، وهو ما يعني أن المقاطعة مفتوحة على التعمير الكتلي القائم على العمليات الكبرى لمشاريع السكن الاجتماعي من فئة 250000 درهم، إضافة إلى السكن المتوسط.

ويطرح هذا القطاع جملة من التأويلات التي تجيب على قضية العدالة المجالية في بعديها الاجتماعي والمجالي؛ ففيما يتعلق بالبعد الأول يأتي كاستجابة للحق في الأمن ومواجهة الجريمة والتحكم في المجتمع عبر حضور آلية الرقابة الأمنية. وفيما يتعلق بالبعد المجالي، فيتحدد الحضور الكثيف لهذه المرافق بهذه الكثافة إلى نوع المجال المنتج والمشروع المجتمعي الذي تخطط له السلطة وضرورة ضبط توازناته. كما تساهم هذه الحصة من التجهيزات المبرمجة للوحدات الأمنية على المستوى الكمي إلى تجاوز العجز فيها، وهو ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم 64: عدد السكان بمقاطعة الحي الحسني لكل مرفق أمني حسب شبكة الحاجيات المعيارية[404]

عدد السكان الحالي	عدد السكان المتوقع لكل مرفق أمني	نوع المرفق الأمني	عدد الوحدات المبرمجة	التوقعات المستقبلية للسكان في أفق 2025	نسبة التغطية %
467880	65000	مركز الشرطة	10	780000	66,7
		دائرة الشرطة	2		

المصدر: وزارة السكنى والتعمير وسياسة المدينة– إحصاء 2014– تصميم تهيئة مقاطعة الحي الحسني 2015

يستشف من الجدول أن توقعات تصاميم التهيئة قادرة على تلبية الطلب من هذه التجهيزات في أفق2025 حيث ستكون المقاطعة متوفرة على حاجياتها من هذه المرافق بنسبة 66,7%، وتجاوز الخصاص الذي قد يرتبط بالتوسع العمراني والنمو السكاني الذي سيميز هذا المجال مستقبلا.

[404]– تم حساب التوقعات المستقبلية للسكان بضرب عدد السكان لكل مرفق أمني في عدد الوحدات المبرمجة، وتم طرح الحاصل من عدد السكان في إحصاء 2014 للحصول على نسبة الاستجابة للطلب من هذه الحاجيات وقسمته على عدد سكان إحصاء 2014 وضرب الحاصل في 100 .

– المستوى الثاني : قطاع مولاي رشيد وسيدي عثمان: ويتميز بارتفاع كثافة هذه التجهيزات في الهوامش الجنوبية لمقاطعة مولاي رشيد التي تتراوح بين 23 و 35. ورغم ما يظهر في الخريطة من ضعف هالات الانتشار فإن المقاطعتين حظيتا ب 7 وحدات أمنية، مما يفسر آلية الضبط الأمني لهذه المجالات المعروفة بخطورتها على مستوى الانحراف السلوكي حيث تنتشر الجريمة بشتى أصنافها، زيادة على الإلحاق لجزء من الحي العشوائي للهراويين الذي ميز تراب كل منهما، وهو ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 65: عدد السكان بمقاطعة مولاي رشيد وسيدي عثمان لكل مرفق أمني حسب شبكة الحاجيات المعيارية

المقاطعة	عدد السكان الحالي	عدد السكان المتوقع لكل مرفق أمني	نوع المرفق الأمني	عدد الوحدات المبرمجة	التوقعات المستقبلية للسكان في أفق 2025	نسبة التغطية %
مولاي رشيد	245484	25000	مركز الشرطة	5	370484	49
سيدي عثمان	219610			2	50000	77,23

المصدر: وزارة السكنى والتعمير وسياسة المدينة– إحصاء 2014– تصميم تهيئة مقاطعة مولاي رشيد وسيدي عثمان 2015

يستشف من الجدول أن توقعات تصاميم التهيئة قادرة على تلبية الطلب من هذه التجهيزات في أفق2025 حيث ستكون المقاطعتين متوفرة على حاجياتها من هذه المرافق بنسبة 49% بمقاطعة مولاي رشيد وبنسبة 77,23% بمقاطعة سيدي عثمان، رغم أن المقاطعتين غير مفتوحتين على البناء لضعف الاحتياطات العقارية بهما.

– المستوى الثالث: ويضم قطاع سيدي مومن وعين الشق: ويتميز بانخفاض الكثافة إلى أقل من 11، ويرجع ذلك إلى حجم التجهيزات الموجودة. رغم أن المقاطعتين لازالتا مفتوحتان على التعمير والبناء، غير أن تصميم التهيئة الخاص بكل منهما لم يبرمج عددا كبيرا منهما.

وإذا كانت آلية التأطير الأمني المبرمجة في تصاميم التهيئة قادرة على تحقيق العدالة المجالية بين مكونات الوحدات الإدارية لمقاطعات الجنوب ومجال مدينة الدار البيضاء، فكيف كانت برمجة أجهزة التأطير الإداري بهذه المجالات؟ وهل هي قادرة على تحقيق الإنصاف مستقبلا؟

يرتبط إحداث التجهيزات الإدارية بالتقطيعات الإدارية، وما يفرض ذلك من تأطير للمواطنين وتأكيد لحضور السلطة في تدبير المشروع المجتمعي الذي تسعى لتنظيمه من خلال هذه الأجهزة؛ والخريطة رقم 79 تبرز حجم التجهيزات المبرمجة في مقاطعات الجنوب.

الخريطة 79.

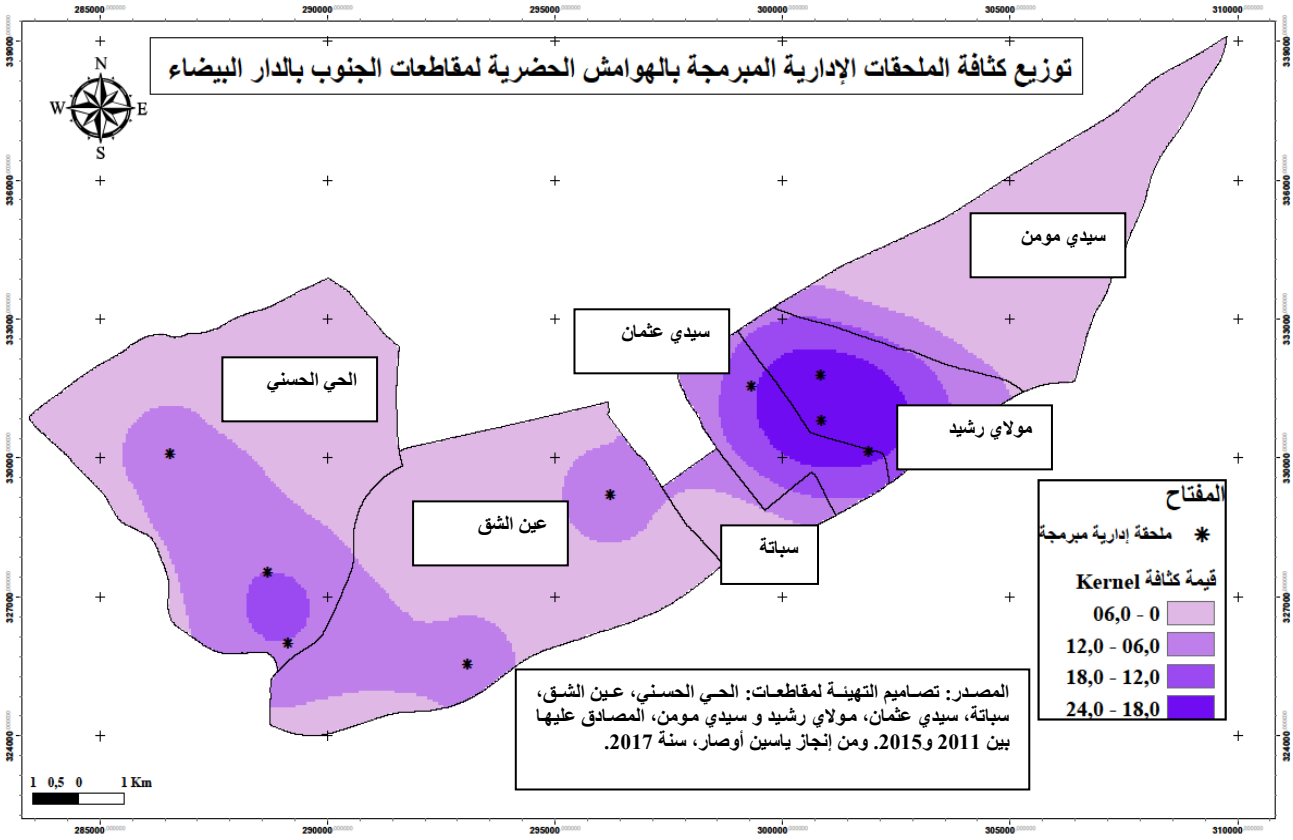

توضح الخريطة رقم 79 التوزيع المجالي للتجهيزات الإدارية، يظهر من خلالها أن عدد المبرمج منها، يتمركز في المناطق المفتوحة في وجه التعمير بالجنوب الغربي من الحي الحسني وجنوب عين الشق، فقد حظيت مقاطعة الحي الحسني بثلاث تجهيزات إدارية ومقاطعة عين الشق بتجهيزين منها؛ في حين تم تخصيص 3 تجهيزات لمقاطعة مولاي رشيد و 2 لمقاطعة سيدي عثمان، وظلت مقاطعتي سباتة وسيدي مومن بدون تحديد.

ويكشف هذا التوطين المجالي عن وجود خليتين متفاوتتين من حيث التأثير والامتداد: تمثلت الخلية الأولى: وهي ذات تأثير كبير وبقيمة تتراوح بين 18 و24 مركزها مقاطعة مولاي رشيد، يخفت ظلها في اتجاه المقاطعات المجاورة لها نحو سيدي مومن وسيدي عثمان. أما الخلية الثانية : ذات تأثير كبير، تضم الشريط الغربي لمقاطعتي الحي الحسني وعين الشق وبقيمة تتراوح بين 6 و 12.

تبين هذه التراتبية المجالية، الأولويات المجالية لهياكل التأطير الإداري. فقد شكل القطاع المجالي الجنوبي أولوية من أولويات التحكم والضبط التي ميزت تدخل الدولة في هذه المجالات، من خلال إحداث

أكبر المركبات الإدارية في سيدي عثمان والحي الحسني، واللتين تولتا مهام التأطير الإداري، ثم توالت التقسيمات الإدارية حيث تم الفصل بين الحي الحسني وعين الشق، ومقاطعة مولاي رشيد وسيدي عثمان، في حين تأرجحت مقاطعة سيدي مومن في انتمائها لتستقر مؤخرا عند سيدي البرنوصي.

هذا التفاوت في التوزيع الجغرافي لهذه التجهيزات بين مقاطعات الجنوب يبرز الخصائص المجالية التي تظهر من خلال استعمال الأرض ومن خلال مميزات سكانه، حيث يتجه النمو السكاني نحو الأطراف الجنوبية لمقاطعتي الحي الحسني وعين الشق، أي أن النمو السكاني يتلاءم مع تجهيز إداري لكل 3 سنوات من الزيادة السكانية في أفق 2025 بالنسبة لمقاطعة الحي وتجهيز إداري واحد لكل 5 سنوات من النمو السكاني في مقاطعة عين الشق. في حين يتزايد السكان في مقاطعة مولاي رشيد بمعدل تجهيز إداري لكل 3 سنوات من الزيادة السكانية حتى حدود نفس الفترة من انتهاء صلاحية تصميم التهيئة؛ و تجهيز واحد لكل 5 سنوات من الزيادة السكانية في مقاطعة سيدي عثمان.

إن برمجة التجهيزات الإدارية في علاقة مع التقسيمات الإدارية، يسائل بشكل واضح الاختيارات التي رسمتها الدولة في سياستها الترابية؛ هل هي تدخلات تسعى إلى تحقيق التوازن المجالي والقضاء على التفاوتات المجالية بين مكونات المجال الحضري لمدينة الدار البيضاء؟ أم أن العملية الترابية المرتبطة بهذا التقسيم ليست سوى انفجارا إداريا للتحكم في مجال له تاريخ من الصراع مع السلطة؟

خاتمة الفصل السادس

نستخلص مما سبق أن اعتماد التخطيط الحضري كآلية لتحقيق العدالة المجالية بالهوامش الحضرية الداخلية لمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء، كشف عن نتائج عكسية في العديد من التجهيزات ذات الاتصال المباشر بالسكان. فبخصوص التجهيزات الموجودة من المرافق التعليمية، تأثرت في توزيعها بالمعطيات الديمغرافية التي صارت تميز ساكنة الجنوب على مستوى المؤشر التركيبي للخصوبة الذي انعكس على البنية العمرية، وبالقرارات الإدارية للسلطة المرتبطة بتوسيع المدار المدار الحضري، وبالحركة العمرانية التي ميزت هذه المجالات.

ونظرا للعلاقة الوثيقة بين الأسلاك ولتغيرات البنية الديمغرافية، فقد اتخذت التغيرات طابعا هرميا على مستوى تلبية هذه الخدمة بين مقاطعات الجنوب، كما كان للأوضاع السوسيو مهنية حضور في تفسير تراجع خدمات التعليم العمومي بأسلاكه لفائدة ساكنة هذه المجالات خاصة بمقاطعات الجنوب الغربي التي تميزت بحضور واسع للأطر المتوسطة التي ترغب في تعليم أبنائها بالقطاع الخاص، وهو ما فتح الهوامش الحضرية الداخلية أمام تسليع هذه الخدمة على القطاع الخاص، الذي ظهر كشريك أساسي للنهوض بالتعليم بأسلاكه الثلاث وكمنافس للقطاع العمومي وكقطاع يبحث عن الربح قبل كل شيء، مما عمق من أزمة الهوامش الحضرية الداخلية في هذا المجال.

في حين كانت تجهيزات التكوين المهني أكثر اتصالا بالتوزيع النطاقي للمجال بالدار البيضاء، حيث هيمنت مقاطعات الجنوب الشرقي على باقي المقاطعات الجنوبية من حيث هذه التجهيزات، باعتبارها مجالات تشكل خزانا لليد العاملة المؤهلة والتخصصية، في حين خصص القطاع الجنوبي الغربي للخدمات.

وفيما يتعلق بالتجهيزات الصحية فظهر العجز أكثر في جميع المقاطعات الجنوبية وبتوزيعها غير المنتظم، وهو نفس التوزيع الذي ميز باقي التجهيزات الأخرى الثقافية والسوسيوثقافية والرياضية والأمنية والإدارية. ففيما يتعلق بالتجهيزين الأخيرين يدخلان في خانة هندسة السلطة حسب تعبير "بول كلافال" للتحكم في المجال المديني للدار البيضاء كما لو كانت مدينة صغيرة.

ولإعادة التوازنات السوسيومجالية بين مقاطعات الجنوب وتحقيق العدالة المجالية برمجت تصاميم التهيئة الخاصة بمقاطعات الجنوب من مدينة الدار البيضاء عددا من هذه التجهيزات بما يتماشى وعدد السكان المستقبلي، لكن بعملية حسابية بسيطة وبعدد السكان الحالي لمقاطعات الجنوب يظهر أن نسبة التغطية لن تلبي حاجيات السكان المستقبلية إلا إذا استمر مؤشر الخصوبة دون عتبة تجديد الأجيال.

الفصل السابع

التدبير الحضري للهوامش الحضرية الداخلية بمقاطعات الجنوب من مدينة الدار البيضاء بين المنتخب الجماعي والخواص

مقدمة الفصل السابع

يدل مفهوم التدبير الحضري كفعل سياسي على تنظيم وحسن إدارة المجال الحضري قصد المحافظة على بنيته أو تطويره. فباعتبار المجال الحضري بمواصفات النظام واعتبار طبيعة مشاكله نتيجة لطبيعة الخلل في هذا النظام، يجعل التدبير الحضري دلالة على العنصر الذي يلتقي من خلاله النظام الحضري مع الهيئة السياسية، والذي تتلخص وظيفته في تنظيم العلاقات بين مختلف عناصر النظام الحضري؛ ويتمثل دور السلطة في هذا السياق في تحفيز الفاعلين الذين يخدمون الصالح العام باعتباره نتيجة مشتركة للعديد منهم[405]. غير أن مقاربة التدبير تختلف بين القطاعين العام والخاص، فبالنسبة للقطاع الخاص يرتبط التدبير بمعيار الربح، وبالنسبة للقطاع العام يختفي هذا المعيار بسبب غياب السوق، ويصبح البحث عن قياس الفعالية والنجاعة يأخذ بعين الاعتبار التوجهات السياسية والميزانيات المرصودة.

وبذلك فإن حضور التدبير الحضري كمقوم وقناة للسياسة الترابية لخدمة الصالح العام، يجد حضوره في هذا الفصل من منطلق العجز الذي تعرفه الهوامش الحضرية الداخلية لمدينة الدار البيضاء، ولتدبير هذا العجز قصد تلبية المطالب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للساكنة. ومن هنا نطرح السؤال التالي: لماذا تستمر مظاهر الإقصاء المجالي بالهوامش الحضرية الداخلية لمقاطعات الجنوب من مدينة الدار البيضاء رغم تنفيذ أشكال الحكم التشاركي؟ يفرض الإجابة على السؤال تفكيكه إلى الأسئلة التالية: ما دور المنتخب الجماعي والسكان في التدبير الحضري لمقاطعات الجنوب من مدينة الدار البيضاء؟ وما دور القطاع الخاص في تجويد عملية التنمية في هذه المجالات؟ للإجابة على التساؤلات تمت مقاربة التدبير الحضري من وجهة نظر الساكنة المحلية بالهوامش الحضرية الداخلية لمدينة الدار البيضاء، لصعوبة الحصول على المعلومات سواء من طرف المنتخب الجماعي، الذي كانت إجابته يطبعها الغموض والعمومية، أو من جهة الخواص حيث كانت الإجابة بالرفض. وقد تم تحليل هذه المعطيات بواسطة أدوات التحليل الإحصائي التي توفرها الحزمة الإحصائية **س.ب.س.س**، واستعمل التعبير البياني من أجل تبسيط المعطيات الكمية وتقديم نتائج التحليل الإحصائي.وقد تمت معالجة مكونات هذا الفصل من خلال المحاور التالية:

1- تدبير الهوامش الحضرية ضعيف أمام هشاشة المشاركة السياسية لسكان الهوامش الحضرية

2- مطالب اجتماعية محدودة لانتظارات الساكنة من المنتخب الجماعي

3- التدبير المفوض لقطاع الماء والكهرباء

[405]- Calame.P.(2016): *La gestion territorial des relations entre acteurs*. Centre national de la fonction publique territoriale. Aout 2016.

1- تدبير الهوامش الحضرية ضعيف أمام هشاشة المشاركة السياسية لسكان الهوامش الحضرية

يحتل التدبير الحضري القائم على البعد التشاركي في تدبير الشأن الحضري المحلي، مكانة هامة في تحريك دواليب التنمية الحضرية، وهذا يعني ضرورة إشراك الفاعلين المحليين سواء كانوا من الحقل السياسي، أو من ساحة المجتمع المدني، أو من عالم الاقتصاد، من أجل بلورة مخططات تدبير الشأن المحلي ومشاريع التنمية الحضرية[406]. ولذلك لا نتوخى من هذا المحور الخوض في التدبير الحضري المحلي كأسلوب في التدبير، بقدر ما ستتم مقاربته باعتباره آلية من آليات البحث عن حلول أزمة المجال والاهتمام بحاجيات ورغبات المواطنين، لأن وضع المخططات والاستراتيجيات التنموية ينبني على أساسها لتحقيق العدالة المجالية. وإذا كانت الغاية كذلك، فكيف هو التدبير المحلي للهوامش الحضرية الداخلية بمقاطعات الجنوب من مدينة الدار البيضاء؟ وما موقع السكان في هذا التدبير؟

1-1- ممثل السكان بالمقاطعة بعيد عن انتظارات المواطنين بالهوامش الحضرية الداخلية

تمثل مشاركة المنتخبين في تدبير الشأن المحلي عاملا مهما في فهم مستوى التدبير الحضري للهوامش الحضرية الداخلية بمقاطعات الجنوب، باعتباره فاعلا في إخراج وثائق التعمير إلى حيز الوجود ومساهما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بحكم الاختصاصات الموكولة إليه قصد محاربة مظاهر التهميش التي تميز هذه المجالات. غير أن معرفة مستوى التدبير للمنتخب المحلي، يمكن كشفه من خلال الجدول رقم 66:

الجدول رقم 66: مستوى تدبير الشأن المحلي للمنتخبين حسب الحالة العائلية لأرباب الأسر بالهوامش

مستوى تدبير المنتخبين		الحالة العائلية				المجموع
		عازب(ة)	متزوج(ة)	مطلق(ة)	أرمل(ة)	
ضعيفة	العدد	9	271	19	10	309
	% من المجموع	2,3	68,8	4,8	2,5	78,4
متوسطة	العدد	2	54	5	5	66
	% من المجموع	,50	13,7	1,3	1,3	16,8
لا بأس بها	العدد	0	14	0	5	19
	% من المجموع	0	3,6	0	1,3	4,8
المجموع	العدد	11	339	24	20	394
	% من المجموع	2,8	86	6,1	5,1	100

المصدر: بحث ميداني، 2017.

[406]- Calame.P.(2016): *La gestion territorial des relations entre acteurs*. Centre National de la Fonction Publique Territoriale. Op.Cit.Aout 2016.

يجمع أغلب أرباب الأسر على ضعف مستوى التدبير لدى المنتخب الجماعي، كما يتضح ذلك من خلال الجدول أعلاه؛ إذ أن نسبة 78,4% تؤكد على مستوى الضعف الذي يتسم به المنتخب الجماعي في المساهمة في حل المشاكل المرتبطة بالمقاطعة، سواء ما يتصل بتلبية حاجيات السكان من التجهيزات، أو في طبيعة أشغال التهيئة التي تحتاجها ساكنة الهوامش بالمقاطعات الجنوبية من الدار البيضاء. في حين أن الذين أكدوا بأن مستوى التدبير هو متوسط لا تتجاوز نسبة 16,8% ، ومستوى لا بأس به لا تتعدى نسبتهم 4,8%. وعموما فإن هذه المستويات الثلاث من التدبير تصب كلها في خانة النهوض بالأوضاع السوسيواقتصادية للساكنة، إذ تسعى ساكنة الهوامش إلى الرغبة في تحسين مستوى الأوضاع الاقتصادية، والرفع من مستوى الخدمات الاجتماعية التي يتطلع إليها السكان.

إن هيمنة الرأي العام القائم على ضعف مستوى التدبير لدى المنتخب الجماعي عند ساكنة الهوامش الحضرية الداخلية، يكشف بوضوح خاصية أساسية تميز المجالات الهامشية الحضرية الداخلية وهي خاصية العجز عند مستوى التدبير، "فيصير التدبير نفسه إشكالية تعمق مشاكل المدينة"[407] وهوامشها الحضرية الداخلية، ويتأكد ذلك من خلال الشكل رقم 31:

الشكل رقم 31: مستوى تدبير الشأن المحلي للمنتخبين حسب الحالة العائلية لأرباب الأسر

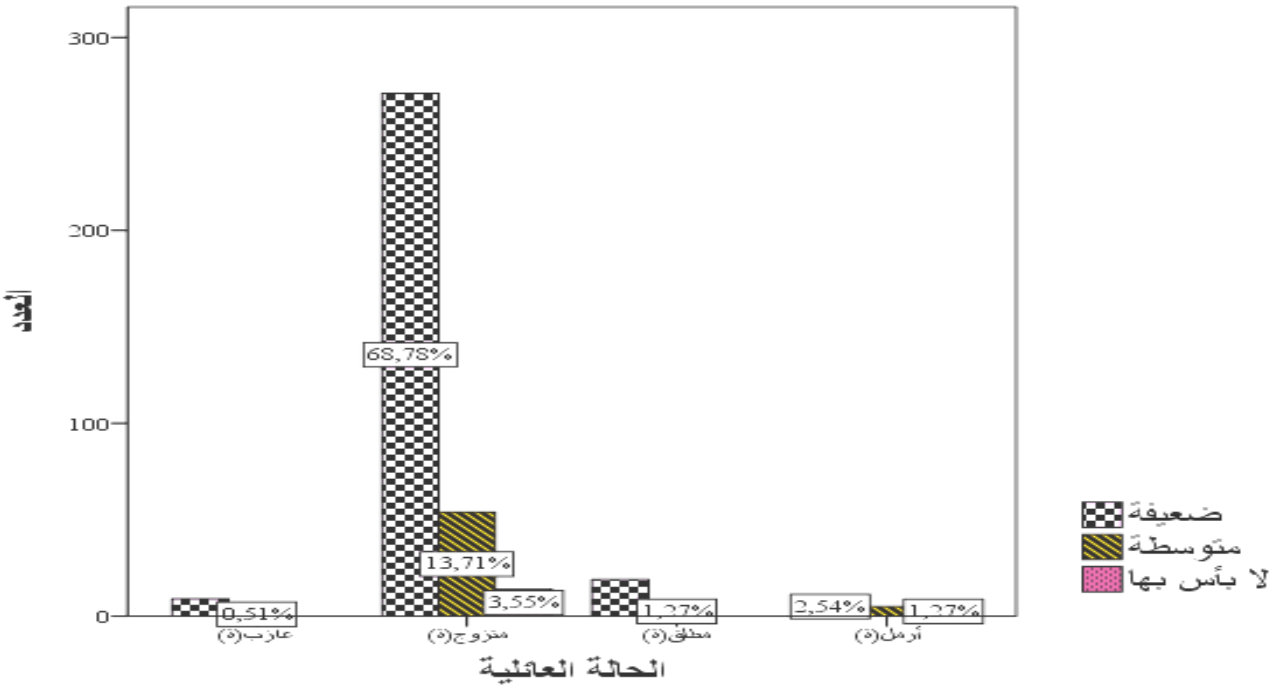

المصدر: بحث ميداني،2017.

[407] - Chouiki, M. (2012*), Le Maroc face au défi urbain : Quelle politique de la ville* ? Edit, Dar Attaouhidi. Rabat.Op. Cit P.63.

يتجلى من خلال الشكل أعلاه الإجماع العام لدى ساكنة الهوامش الحضرية الداخلية من حيث ضعف أداء المنتخب الجماعي على مستوى التدبير؛ وهذا الموقف السكاني هو من ردود الفعل على العجز الذي يميز التدبير الحضري في المدينة عموما وعند هوامشها الحضرية الداخلية خصوصا وعن العجز في مواكبة النمو العمراني وضعف الاهتمام بنوعية المجالات الحضرية التي تميز مورفلوجية مدينة الدار البيضاء. ولا يتأثر موقف أرباب الأسر في ضعف مستوى التدبير المحلي للهوامش الحضرية بنوع جنسهم؛ إذ أن إجماع السكان على ضعف المنتخب، هو رأي عام موحد لدى الجنسين، وهو إجماع ليس فقط لساكنة الهوامش الحضرية بمقاطعات الجنوب، وإنما لكل الساكنة البيضاوية كما يظهر ذلك من خلال الجدول رقم 67.

الجدول رقم 67: مستوى تدبير الشأن المحلي للمنتخبين حسب جنس أرباب الأسر

مستوى التدبير المحلي		الجنس		المجموع
		أنثى	ذكر	
ضعيفة	العدد	55	254	309
	% من المجموع	14	64,5	78,4
متوسطة	العدد	15	51	66
	% من المجموع	3,8	12,9	16,8
لا بأس بها	العدد	6	13	19
	% من المجموع	1,5	3,3	4,8
المجموع	العدد	76	318	394
	% من المجموع	19,3	80,7	100

المصدر: بحث ميداني،2017.

يظهر من خلال الجدول أعلاه أن مواقف الإناث من المنتخبين في تدبير شؤون مقاطعاتهم هي مواقف سلبية؛ إذ أن 14% منهن يؤكدن على ضعف تسييره ومساهمته في تنمية المقاطعة، أما الذكور فيؤكدون ذلك بنسبة 64,5% وهي نسبة مرتفعة تدل على فشل القوانين المؤطرة للعملية الانتخابية في شتى مراحلها. وبالتالي فإن تدبير الهوامش يبقى محكوما بما هو تقني محض، ولمتطلبات التحول الاقتصادي الذي سارت في اتجاهه المدينة المتروبولية القائم على الانفتاح.

ومنه نستنتج أن الإجماع المتولد لدى الجنسين يكشف واقع التدبير الحضري للهوامش الحضرية الداخلية، إذ يتصل بموقع المنتخب الجماعي كواجهة أمامية تتلقى صدمات المشاكل المحلية، إذ يقتضى منه الإنصات لطموحات وانتظارات وحاجات المواطنين عن طريق التواصل معهم عن قرب. ذلك أن من بين

مؤشرات نجاح المنتخب المحلي في تدبير الشأن العام المحلي هو مدى انفتاحه على الساكنة المحلية والتواصل معهم، غير أن السلوك الانتخابي للمنتخب المحلي يكشف لجوءه إلى السلوك القديم القائم على اعتبار الساكنة مجرد أداة مناسباتية يتم اللجوء إليها فترة الانتخابات، مما أفقد الثقة بين السكان وممثليهم وبالتالي كرست المشاكل الموجودة عوض حلها. كما أن موقف أرباب الأسر من المنتخبين لا يتأثر بمستواهم الدراسي، كما يظهر ذلك من خلال الجدول رقم 68.

الجدول رقم 68: مستوى تدبير الشأن المحلي للمنتخبين حسب المستوى الدراسي لأرباب الأسر

المستوى الدراسي / مستوى التدبير		لا بأس بها	متوسطة	ضعيفة	المجموع
بدون مستوى	العدد	9	13	57	79
	% من المجموع	2,3	3,3	14,5	20,1
ابتدائي	العدد	6	18	114	138
	% من المجموع	1,5	4,6	28,9	35
ثانوي إعدادي	العدد	4	23	71	98
	% من المجموع	1	5,8	18,0	24,9
ثانوي تأهيلي	العدد	0	10	34	44
	% من المجموع	0	2,5	8,6	11,2
جامعي	العدد	0	1	25	26
	% من المجموع	0	0,3	6,3	6,6
تكوين مهني	العدد	0	1	8	9
	% من المجموع	0	0,3	2	2,3
المجموع	العدد	19	66	309	394
	% من المجموع	4,8	16,8	78,4	100

المصدر: بحث ميداني، 2017.

يظهر من خلال الجدول أعلاه أن أرباب الأسر حسب مستوياتهم الدراسية، يتفقون بنسبة 78,4% في أن المنتخب الجماعي ضعيف في تدبير الشأن المحلي، وتتوزع هذه النسبة كالتالي: ف 14,5% من أرباب الأسر الذين لا يتوفرون على مستوى دراسي يقرون بهذا الضعف، ويليهم ذوو المستوى الابتدائي بنسبة 28,9%، أما ذوو التعليم الإعدادي فيؤكدون هذا الضعف بنسبة 18 % وتقل النسبة نحو المستويات العليا.

هذا التوزيع حسب المستوى الدراسي يكشف حقيقة في التدبير الحضري للهوامش الحضرية الداخلية، وهي أن النهج التشاركي لتحديد الحاجيات ذات الأولوية والمشاكل الحقيقية ولاستنباط الحلول الواقعية المتكاملة، لازال لم يرق إلى مستوى تطلعات الساكنة. فالعنصر البشري الذي يعول عليه في من أجل صياغة وتفعيل السياسات الاستراتيجية في قالب خدماتي، يمكن أن يكون جاهلا لاختصاصاته التي أوكلها له القانون،

وهو ما يسائل احترافية الطاقات البشرية المنتخبة، كما أن السؤال الأهم هو: ما دور الساكنة المحلية في هذه الوضعية؟

1-2-يتأثر التدبير الحضري بضعف المشاركة السياسية لأرباب الأسر بالهوامش الحضرية

مما لا شك فيه، أن اختيار السكان للمنتخبين بغرض تمثيلهم وتحديد احتياجاتهم لأمر ضروري. باعتبار المسار السياسي الذي تبناه المغرب الذي يستند إلى اللامركزية، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية التي يشهدها المغرب وخصوصا مدينة الدار البيضاء. مما حدا بالمغرب إلى تبني ميثاق جديد سنة 2002 الذي سعى إلى توحيد المدن الكبرى فيما يعرف بوحدة المدينة، لتنسيق العمليات التنموية الخاصة بتراب مقاطعاتها. غير أن هذه التجربة وإن كشفت عن مستوى التدبير لدى المنتخب المحلي، لعوامل مرتبطة بالصراع الحزبي أو عدم كفاءة الأطر البشرية ، فلا شك في أن الساكن بالهوامش الحضرية لمقاطعات الجنوب يساهم بحظ وافر في ضعف التنمية بهذه المجالات، كما يتضح ذلك من خلال الجدول رقم 69:

الجدول رقم 69: الممارسة الانتخابية لأرباب الأسر بالهوامش الحضرية حسب حالتهم العائلية

الحالة العائلية		ممارسة الحق في التصويت في الانتخابات الأخيرة		المجموع
		لا	نعم	
عازب	العدد	7	4	11
	% من المجموع	1,8	1	2,8
متزوج	العدد	183	156	339
	% من المجموع	46,4	39,6	86
مطلق	العدد	14	10	24
	% من المجموع	3,6	2,5	6,1
أرمل	العدد	8	12	20
	% من المجموع	2	3	5,1
المجموع	العدد	212	182	394
	% من المجموع	53,8	46,2	100

المصدر: بحث ميداني، 2017.

إن تحليل النسب الواردة في الجدول أعلاه تبين أن أرباب الأسر في الهوامش الحضرية بالمقاطعات الجنوبية، تبدو الفروق بينهم متقاربة في ممارستهم لحقهم في التصويت، ورغم ذلك فإن مساءلة هذه النسب تكشف جوانب من خصائص العملية الانتخابية وآثارها على التدبير الحضري بالهوامش الحضرية الداخلية، فنسبة 53,8% ممن لم يمارسوا حقهم في التصويت يكشف عن مساهمتهم غير المباشرة في المشاكل التي

تعاني منها الهوامش الحضرية الداخلية، وأن نسبة 46,2% التي شاركت في العملية الانتخابية حركتها عواطف مع الحزب المصوت عليه، دون أن تساهم هذه النسبة في اختيار المنتخب الجماعي الذي يتمتع بالكاريزما التدبيرية أو بناء على نقد البرنامج الحزبي.

ومهما يكن من شأن المشاركة السياسية أو عدمها، فإن الساكنة تتحمل في شقها عبء مظاهر الهامشية التي تميز مجالاتها، مما يجعل "من العجز على مستوى التدبير قاعدة تعرقل سيرورة التنمية المحلية"[408] بهذه المجالات، تحكمها ثنائية المنتخب المحلي والساكنة المحلية. غير أن الموروث الانتخابي جعل العلاقة بين الساكنة والمنتخب تتميز بالطرد وهو ما يكشفه الجدول التالي:

الجدول رقم 70: عوامل ضعف الممارسة الانتخابية لأرباب الأسر بالهوامش حسب حالتهم العائلية

عوامل عدم المشاركة		الحالة العائلية				المجموع
		عازب(ة)	متزوج(ة)	مطلق(ة)	أرمل(ة)	
المشاركون في الانتخابات	العدد	4	155	10	12	181
	% من المجموع	1	39,3	2,5	3	45,9
الوضعية المهنية لاتسمح بذلك	العدد	0	7	0	1	8
	% من المجموع	0	1,7	0	0,3	2
برامج غير مقنعة	العدد	1	4	0	1	6
	% من المجموع	0,3	1	0	0,3	1,5
خدمة المصالح الشخصية	العدد	0	4	0	1	5
	% من المجموع	0	1	0	0,3	1,3
ضعف الثقة في المنتخب الجماعي	العدد	5	165	14	5	189
	% من المجموع	1,3	41,9	3,6	1,3	47,9
ضعف حصيلة المجلس السابق	العدد	0	2	0	0	2
	% من المجموع	0	0,5	0	0	0,5
عدم التوفر على بطاقة الناخب	العدد	1	2	0	0	3
	% من المجموع	0,3	0,5	0	0	0,8
المجموع	العدد	11	339	24	20	394
	% من المجموع	2,8	86	6,1	5,1	100

المصدر: بحث ميداني، 2017.

يظهر من خلال الجدول رقم 70 أن أبرز عامل مفسر لضعف المشاركة السياسية لدى أرباب الأسر المتزوجين بالهوامش الحضرية لمقاطعات الجنوب، هو ضعف الثقة في المنتخب الجماعي بنسبة 41,9% ، أما العوامل الأخرى فلا تساهم سوى ب 4,8%. في حين أن الحالات الأخرى فنسبتها ضعيفة وليس لها أي

[408] - Chouiki, M. (2012), Le Maroc face au défi urbain : Quelle politique de la ville ? Edit, Dar Attaouhidi. Rabat.Op. Cit, p.68.

تأثير على آثار التدبير الحضري. ويبرز الشكل رقم 32 أهمية عامل ضعف الثقة في المنتخب الجماعي لدى ساكنة الهوامش الحضرية:

الشكل رقم 32: عوامل ضعف الممارسة الانتخابية لأرباب الأسر بالهوامش الحضرية لمقاطعات الجنوب

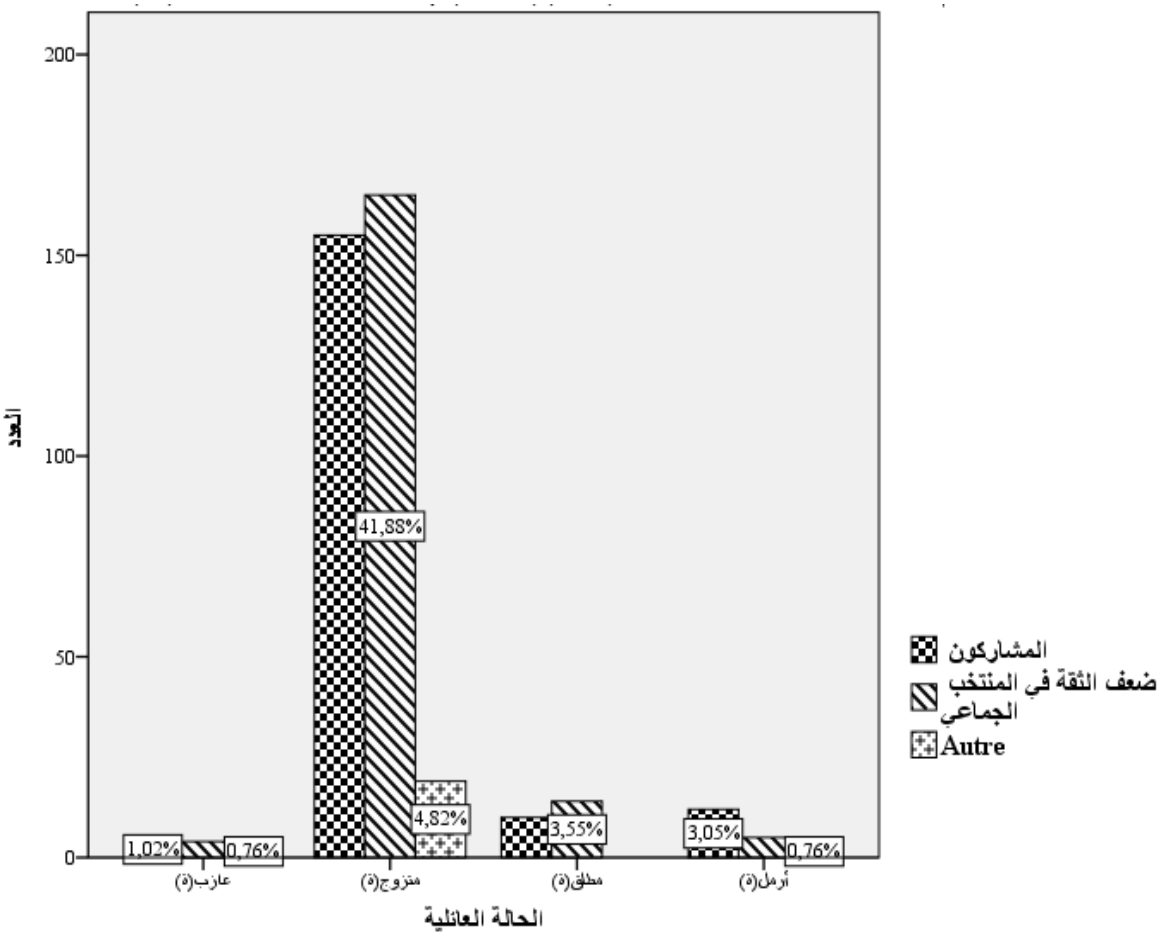

يتضح من خلال الشكل أعلاه أنه رغم المساهمة الكبيرة للمتزوجين في العملية الانتخابية لاختيار ممثلين عنهم، فإن نسبة عدم المشاركة لدى نفس الحالة العائلية تتفوق عليهم بنسبة 12,6% . ذلك أن ارتفاع نسبة ضعف المساهمة في المشاركة السياسية يؤثر بشكل واضح على سير خدمات المقاطعة؛ مما يجعل التسيير يطبعه الاختلال في معالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تعرفها المقاطعات.

وحتى أن ارتفاع نسبة المشاركة السياسية تحمل في ثناياها الكثير من التساؤل؛ إذ أن اختيار ممثل السكان في مجالس المقاطعات لا يتم عبر مقاربة البرنامج الاقتصادي، والسياسي، والاجتماعي للجهة الحزبية، وإنما تحكمه عوامل متصلة بالتعاطف، خاصة وأن المستوى الدراسي لا يمتد إلى نقد البرنامج، ويظهر ذلك من خلال الشكل رقم 33 التالي:

الشكل رقم 33: المستوى الدراسي للسكان بمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء

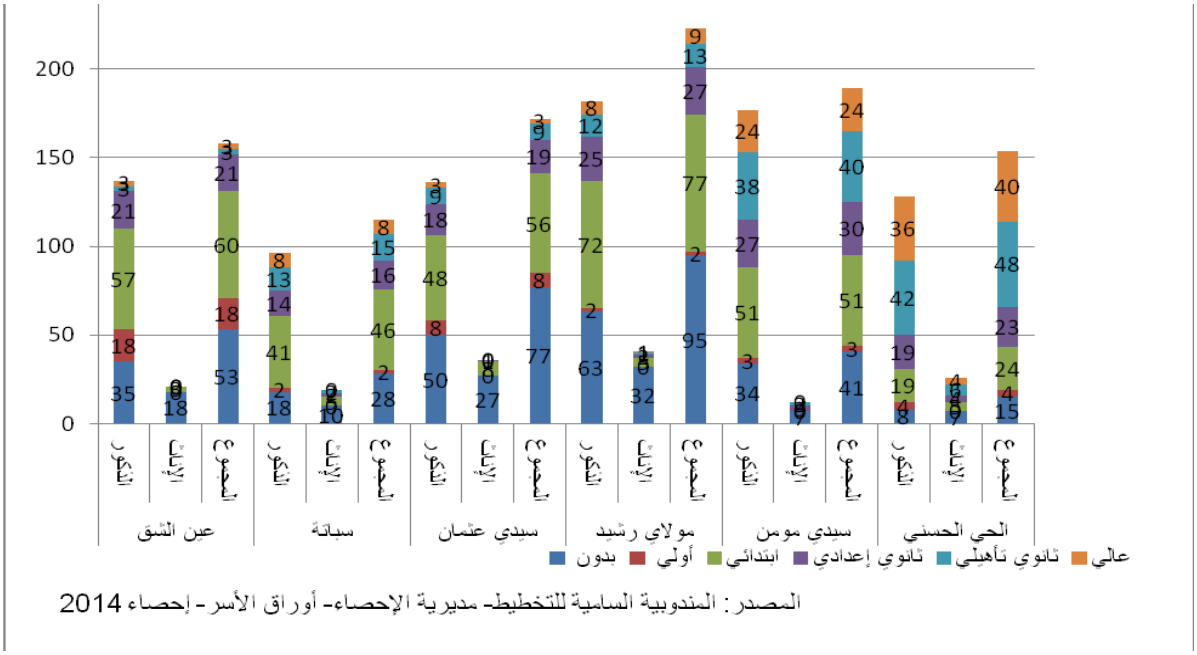

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط- مديرية الإحصاء- أوراق الأسر- إحصاء 2014

يظهر من خلال الشكل أعلاه ارتفاع نسبة المستوى الابتدائي للسكان في جميع مقاطعات الجنوب من الدار البيضاء، وهو ما من شأنه ألا يساهم في التأثير على اختيارات وقرارات السكان في انتخاب ممثليهم، عبر نقد البرامج المقدمة من طرف الأحزاب، مما يجعل موقف السكان يتأثر بالميول العاطفية أكثر مما تتضمنه البرامج الحزبية من مشاريع للتنمية المحلية، وهو في نفس الوقت يؤثر على سلوك المنتخبين الذين لا يتوفرون على الكفاءة العلمية في تدبير الشأن المحلي.

يظهر من ما سبق أن مستوى التدبير الحضري بالهوامش الحضرية الداخلية من زاوية الساكنة المحلية يعتريه العجز، إذن فهو عجز على مستوى قناة تنفيذ السياسة الترابية، وذلك لثقل الموروث البيروقراطي، بالإضافة إلى أن التنمية الموجهة والمحتكرة ترتبط بميزانية الدولة، مما يجعل العجز كظاهرة هيكلية تميز المجالات الهامشية الحضرية الداخلية تعرقل التنمية المحلية بهذه المجالات ويجعل من التهميش قاعدة تدبيرية إلى جانب أنها مجالية. مما يفتح هذه المجالات على بعض أدوات الإحسان العمومي كالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية لتلبية مطالب السكان. فما طبيعة هذه المطالب؟

2- مطالب اجتماعية محدودة لانتظارات الساكنة من المنتخب الجماعي

لا مراء في أن يكون ضعف المستوى الدراسي للمواطن، له انعكاس سلبي على اختياراته السياسية، كما يكون له تأثير سلبي على مفهوم التنمية ومطالب النهوض بالمجال اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، خاصة وأن المجال يعكس صورة الإنسان الذي يعيش فيه. فالحاجيات المطلبية للسكان وانتظاراتهم من المنتخب الجماعي لا تتعدى المطالب البسيطة. فكيف بالمنتخب الذي ينتظر منه تسويق التراب الذي يمثل فيه السكان

وينتظر منه منافسة المجالات القوية والغنية بالموارد؟ فعند تتبع مطالب سكان الهوامش الحضرية وانتظاراتهم من المنتخب الجماعي، نجدها تتمحور في العناصر التالية:

– **مطالب ذات بعد سكني/ عمراني** : تتجلى من خلال الترخيص لطابق إضافي. غير أن هذا المطلب يتأرجح بين ساكنة الهوامش الحضرية في مقاطعات الجنوب، كما يظهر ذلك من خلال الجدول رقم 71:

الجدول رقم 71: تمثل أرباب الأسر لدرجة اهتمام المنتخبين في الترخيص لطابق إضافي

مقاطعة السكن	مستوى التمثل	1	2	3	4	5	المجموع
الحي الحسني	العدد	57	0	0	0	39	96
	% من المجموع	14,5	0	0	0	9,9	24,4
عين الشق	العدد	5	48	8	5	11	77
	% من المجموع	1,3	12,2	2	1,3	2,8	19,5
سباتة	العدد	0	0	0	0	24	24
	% من المجموع	0	0	0	0	6,1	6,1
سيدي عثمان	العدد	43	2	3	3	2	53
	% من المجموع	10,9	0,5	0,8	0,8	0,5	13,5
مولاي رشيد	العدد	0	46	0	0	5	51
	% من المجموع	0	11,7	0	0	1,3	12,9
سيدي مومن	العدد	29	0	0	0	64	93
	% من المجموع	7,4	0	0	0	16,2	23,6
المجموع	لعدد	134	96	11	8	145	394
	% من المجموع	34	24,4	2,8	2	36,8	100

المصدر: بحث ميداني،2017.

إن تفاوت هذا المطلب بين الهوامش الحضرية الداخلية بمقاطعات الجنوب يرتبط بطبيعة المساكن وبطبيعة التحولات الديمغرافية التي صارت تميز هذه المجالات، فأصبح السكن من أبرز محددات التدبير الحضري، فقد ارتبطت الهوامش الحضرية الداخلية بسياسة للسكن الاجتماعي في إطار محاربة السكن غيراللائق، غير أن النمو الديمغرافي الذي ميز هذه المجالات أحدث ضغطا على الطلب على السكن، مما جعل من مطلب الترخيص لطابق إضافي يحتل الرتبة الأولى من مطالب أرباب الأسر خاصة في مقاطعتي الحي الحسني وسيدي عثمان، بنسبة سجلت على التوالي 14,5% في الحي الحسني و 10,9% في سيدي

عثمان، في حين يتراجع إلى المستوى الخامس في مطالب ساكنة سيدي مومن بنسبة 16,2% وساكنة سباتة بنسبة 6,1%، في حين يحتل المستوى الثالث من مطالب ساكنة عين الشق ومولا ي رشيد بنسبة على التوالي 12,2% في عين الشق و11,7% في مولاي رشيد.

وهذه التفاوتات المجالية بين الهوامش الحضرية الداخلية في مطلب الترخيص لطابق إضافي، تعكس طبيعة المشاريع السكنية المنجزة[409]، مما يؤثر على المنظر المورفلوجي لهذه المجالات، فيصير التوسع دون ترخيص خاصية تميز المجالات السكنية التي استفادت ساكنتها من قطعة أرضية للبناء الذاتي لا تتعدى مساحتها 64م²، وهي مجالات الحي الحسني وليساسفة.

أما مجال سيدي عثمان فيرتبط بإعادة الهيكلة الخاصة بالهراويين، في حين أن قطاع سيدي مومن يرتبط بنوع من إعادة الإسكان قائمة على مستفيدين يشتركان في قطعة أرضية لا تقل مساحتها عن 70م². ونفس العملية ميزت مقاطعة مولاي رشيد. يطرح هذا المطلب إذن أحد مظاهر العجز التي تميز المجالات الهامشية الحضرية الداخلية وهي مسألة الأزمة السكنية كنتيجة للنمو الديمغرافي الذي صار يميز هذه المجالات.

إذا كان مطلب الترخيص لطابق إضافي يتصدر مطالب ساكنة الهوامش الحضرية الداخلية ضمن قضايا التدبير الحضري، فإن مطالب أخرى لا تقل أهمية تحظى باهتمام الساكنة لا سيما في علاقتها بالشباب وبأشكال حضورها في أماكن العيش، بالنظر إلى أهميتها في إطلاق حركية اقتصادية تكون فيها للثقافة المكانة المجتمعية والتربوية الضرورية لنهضة الهوامش الحضرية الداخلية. وبذلك فإن المطالب الثقافية تحتل مستويات متفاوتة في مطالب ساكنة الهوامش الحضرية في مطالبها الثقافية، ويمكن تصنيفها إلى مجموعتين، كما يظهر ذلك من خلال الجدول رقم 72:

---

[409]– سيتم تناول هذه المشاريع في الفصل الثامن الخاص بالاستراتيجيات المرتبطة بالسياسة السكنية لتنمية المجال الترابي للهوامش الحضرية بمقاطعات الجنوب بالدار البيضاء.

الجدول رقم 72: تمثل أرباب الأسر لدرجة اهتمام المنتخبين في إحداث المركبات الثقافية

مقاطعة السكن	مستوى التمثل	1	2	3	4	5	المجموع
مقاطعة الحي الحسني	العدد	39	57	0	0	0	96
	% من المجموع	9,9	14,5	0	0	0	24,4
مقاطعة عين الشق	العدد	52	15	5	0	5	77
	% من المجموع	13,2	3,8	1,3	0	1,3	19,5
مقاطعة سباتة	العدد	0	24	0	0	0	24
	% من المجموع	0	6,1	0	0	0	6,1
مقاطعة سيدي عثمان	العدد	47	4	2	0	0	53
	% من المجموع	11,9	1	0,5	0	0	13,5
مولاي رشيد	العدد	0	0	46	4	1	51
	% من المجموع	0	0	11,7	1	0,3	12,9
مقاطعة سيدي مومن	العدد	58	29	0	2	4	93
	% من المجموع	14,7	7,4	0	0,5	1	23,6
المجموع	العدد	196	129	53	6	10	394
	% من المجموع	49,7	32,7	13,5	1,5	2,5	100

المصدر: بحث ميداني، 2017.

- **المجموعة الأولى:** وتضم مقاطعات سيدي مومن وسيدي عثمان وعين الشق، إذ يحتل مطلب إحداث مركبات ثقافية المستوى الأول بنسبة تراوحت بين 14,7% و11.9%.

- **المجموعة الثانية:** ويتذبذب فيها هذا المطلب بين المستويين الثاني في مقاطعتي الحي الحسني وسباتة بنسبة 14,5% و 6,1 % ، والثالث وتضم ومولاي رشيد بنسبة 11,7 %.

فرغم هذا التوزيع المتفاوت بين الهوامش الحضرية الداخلية لمقاطعات الجنوب، فإن مطلب التنمية الثقافية لهذه الساكنة ضمن اهتمامات المنتخبين تحتل مستويات متقدمة بنسبة وصلت في المجموع 82,4%، مما يعكس الوعي الثقافي الذي صار يميز هذه الساكنة، وأن الاندماج في المجال يكون عبر قنوات عديدة

منها المجال الثقافي، غير أن نقص التجهيزات وعدم استغلال الموجود منها لقلة الموارد البشرية والبرمجة والتنشيط، يجعل من الهامشية تغلف هذه المجالات وتكسبها الصفة النمطية التي التصقت بها[410].

إذا كانت المطالب الثقافية تكشف مستوى العجز في التدبير الحضري لدى المنتخب المحلي فالمطالب ذات البعد الرياضي تكاد تشترك فيه كل ساكنة الهوامش بمقاطعات الجنوب البيضاوي، كما يظهر ذلك من خلال الجدول رقم 73:

الجدول رقم 73: تمثل أرباب الأسر لدرجة اهتمام المنتخبين في إحداث المركبات الرياضية

مقاطعة السكن الحالي / مستوى التمثل		1	2	3	4	5	المجموع
مقاطعة الحي الحسني	العدد	96	0	0	0	0	96
	% من المجموع	24,4	0	0	0	0	24,4
مقاطعة عين الشق	العدد	62	9	3	2	1	77
	% من المجموع	15,7	2,3	0,8	0,5	0,3	19,5
مقاطعة سباتة	العدد	0	24	0	0	0	24
	% من المجموع	0	6,1	0	0	0	6,1
مقاطعة سيدي عثمان	العدد	51	2	0	0	0	53
	% من المجموع	12,9	0,5	0	0	0	13,5
مولاي رشيد	العدد	1	48	1	1	0	51
	% من المجموع	0,3	12,2	0,3	0,3	0	12,9
مقاطعة سيدي مومن	العدد	0	86	4	2	1	93
	% من المجموع	0	21,8	1	0,5	0,3	23,6
المجموع	العدد	210	169	8	5	2	394
	% من المجموع	53,3	42,9	2	1,3	0,5	100

المصدر: بحث ميداني، 2017.

يظهر من خلال الجدول أهمية مطلب إحداث المركبات الرياضية في انتظارات مطالب الساكنة، باعتبار طابعها الترفيهي وفي صناعة الأبطال، ولذلك تحتل المستوى الأول والثاني من مطالب ساكنة الجنوب وتمثل ما نسبته 96,2%. لما لهذه الخدمة التي تقدمها هذه التجهيزات من دور كبير في تكامل بناء شخصية المرتفق. ولا يتوقف دور الرياضة عند هذا المستوى بل تعتبر من العناصر المهمة للتنمية المستدامة، ولدورها في تمكين جميع مكونات المجتمع من بلوغ الأهداف المنشودة في مجالات الصحة والتعليم والاندماج الاجتماعي.

[410]– من التوصيات التي أصدرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول اقتصاديات الثقافة سنة 2016 تحفيز مؤسسات الرعاية والجماعات الترابية على احتضان العاملين في مهن الفن والإبداع وذلك من أجل تقريب العمل الثقافي والفني إلى مختلف شرائح الناس في الأحياء.

هذا الاجماع حول ضرورة إحداث مركبات رياضية بالهوامش الحضرية في مقاطعات الجنوب، يكشف جليا التحولات التي صارت تميز ساكنة هذه المجالات ودور الرياضة في تحقيق الاندماج الاجتماعي وحتى المجالي، كما يكشف هذا الاجماع عن مستوى العجز الذي يميز هذه المجالات سواء على المستوى الكمي من حيث ضعف المتوفر، أو على مستوى التدبير في إحداث مركبات رياضية أو ملاعب القرب بهذه المجالات.

إذا كانت هذه المطالب الرياضية ترمي إلى تحقيق الاندماج الاجتماعي لساكنة الهوامش الحضرية الداخلية، فإن المطالب ذات بعد الصحي ترمي إلى تحقيق التنمية البشرية، ونظرا لضعف الخدمات الصحية والضغط الذي تشهده هذه التجهيزات، ولأهميتها في تقديم خدمات عن قرب والتوعية الصحية، تحتل هذه المطالب مكانة هامة في مطالب ساكنة الهوامش الحضرية بمقاطعات الجنوب، كما يظهر ذلك من خلال الجدول رقم 74:

الجدول رقم 74: تمثل أرباب الأسر لدرجة اهتمام المنتخبين في إحداث المراكز الصحية

المقاطعة / مستوى التمثل		1	2	3	4	5	المجموع
الحي الحسني	العدد	96	0	0	0	0	96
	% من المجموع	24,4	0	0	0	0	24,4
عين الشق	العدد	67	4	1	4	1	77
	% من المجموع	17	1	0,3	1	0,3	19,5
سباتة	العدد	24	0	0	0	0	24
	% من المجموع	6,1	0	0	0	0	6,1
سيدي عثمان	العدد	51	1	0	1	0	53
	% من المجموع	12,9	0,3	0	0,3	0	13,5
مولاي رشيد	العدد	1	46	2	0	2	51
	% من المجموع	0,3	11,7	0,5	0	0,5	12,9
سيدي مومن	العدد	88	2	1	2	0	93
	% من المجموع	22,3	0,5	0,3	0,5	0	23,6
المجموع	العدد	327	53	4	7	3	394
	% من المجموع	83	13,5	1	1,8	0,8	100

المصدر: بحث ميداني، 2017.

يكشف الجدول أعلاه أهمية الخدمات الصحية في مطالب السكان بالهوامش الحضرية لمقاطعات الجنوب من مدينة الدار البيضاء، وذلك من خلال احتلالها للمستوى الأول من مستويات الترتيب بما نسبته 83%، لأهميتها في حماية صحة المواطنين، وتقديم الخدمات العلاجية التي يعاني منها سكان الهوامش الحضرية خاصة مع ارتفاع تكاليف العلاج في المصحات الخاصة، ولصعوبة الولوج إليها من طرف ساكنة محدودة الدخل.

نستخلص من هذه الملاحظات، أن الهوامش الحضرية الداخلية تتوافق مع الصورة التي تميز هذه المجالات من حيث ضغط الطلب على الخدمات الصحية وضعف بنيات الاستقبال، وهو ما تؤكده الفقرة الخاصة بالتجهيزات الصحية الموجودة بمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء[411]، إذ يظهر ضعف هذه التجهيزات، كما أن خدماتها لا تتوقف عند حدود ساكنة كل مقاطعة بل تتجاوزها إلى ساكنة مجالات أخرى، وهو ما يجعل الساكنة ترتب هذه التجهيزات ضمن أولويات المنتخب الجماعي.

إذا كان مطلب التجهيزات يحظى بأولوية في التدبير الحضري من وجهة نظر الساكنة المحلية، فإن مطالب الصيانة عرفت انزياحا نحو المستوى الثاني والثالث، وتهم هذه المطالب صيانة الإنارة العمومية، وإصلاح وتعبيد الطرقات، كما يظهر ذلك من خلال الجدول رقم 75:

الجدول رقم 75: تمثل أرباب الأسر لدرجة اهتمام المنتخبين في توفير الإنارة

المقاطعة	مستوى التمثل	1	2	3	4	5	المجموع
الحي الحسني	العدد	0	39	57	0	0	96
	%من المجموع	0	9,9	14,5	0	0	24,4
عين الشق	العدد	21	54	1	1	0	77
	%من المجموع	5,3	13,7	0,3	0,3	0	19,5
سباتة	العدد	2	0	22	0	0	24
	%من المجموع	0,5	0	5,6	0	0	6,1
سيدي عثمان	العدد	3	49	1	0	0	53
	%من المجموع	0,8	12,4	0,3	0	0	13,5
مولاي رشيد	العدد	1	2	47	1	0	51
	%من المجموع	0,3	0,5	11,9	0,3	0	12,9
سيدي مومن	العدد	0	69	23	1	0	93
	%من المجموع	0	17,5	5,8	0,3	0	23,6
المجموع	العدد	27	213	151	3	0	394
	%من المجموع	6,9	54,1	38,3	0,8	0	100

المصدر: بحث ميداني، 2017.

يظهر من خلال الجدول أعلاه أن مطلب الصيانة يشكل مطلبا وسيطيا في انتظارات ساكنة الهوامش الحضرية من منتخبيها في المجالس الجماعية للمقاطعات، وتصنف بناء عليه المقاطعات الجنوبية حسب المطالب السكانية في هذا المستوى إلى ما يلي:

[411]– المستشفيات والمراكز الصحية الموجودة بمقاطعات الجنوب من مدينة الدار البيضاء

المقاطعة	المستشفيات الموجودة	المراكز الصحية الموجودة
سيدي مومن	1	15
سيدي عثمان	2	7
عين الشق	1	10
الحي الحسني	1	11
مولاي رشيد	0	4

المصدر: تصاميم التهيئة الخاصة بمقاطعات: سيدي مومن، سيدي عثمان، عين الشق، الحي الحسني، مولاي رشيد المصادق عليها بين سنتي 2011 و 2015.

– **المستويات الوسيطية الدنيا:** وتضم مقاطعات الحي الحسني وسباتة ومولاي رشيد، وتحتل المستوى الثالث من ترتيب اهتمامات التدبير في نظر ساكنة الهوامش من المنتخب المحلي بالمجالس الجماعية للمقاطعات. وتتميز هذه المجالات الهامشية بالاندماج النسبي في النظام الحضري، لعامل الاستقرار الزمني لهذه الساكنة في المجال الحضري.

– **المستويات الوسيطية العليا:** وتضم مقاطعات عين الشق وسيدي مومن، وتحتل المستوى الثاني من ترتيب الاهتمامات المطلوبة في المنتخب المحلي بالمجالس الجماعية للمقاطعات، لاندماج ساكنة الهوامش الحضرية حديثا في النظام الحضري. مما يجعل مطالب من هذا النوع تشكل مطلبا وسيطيا عاليا في انتظاراتها من التدبير الجماعي.

نستخلص من هذا التصنيف أن ساكنة الهوامش الحضرية تسعى من خلال هذه الانتظارات، التوفر على الهوية الحضرية الدنيا التي ترتبط أساسا بالإنارة وبشبكة الطرق التي تشكل الرابط بين المجالات الحضرية، وتسهيل التنقل نحو باقي المجالات بغرض التبضع أو العمل والدراسة، مما يدل على التهميش الذي يميز هذه المجالات.

لا تقل المطالب التجارية أهمية عن المطالب المتعلقة بالصيانة، إذ تشكل عنصرا لا غنى عنه من مطالب الساكنة لدى ممثليهم في المجالس الجماعية للمقاطعات، باعتبارها توفر حاجياتهم من المواد الغذائية الضرورية للحياة كما يظهر ذلك من خلال الجدول رقم 76 التالي:

الجدول رقم 76: تمثل أرباب الأسر لدرجة اهتمام المنتخبين في إنشاء الأسواق

مقاطعة السكن	مستوى التمثل	1	2	3	4	5	المجموع
الحي الحسني	العدد	0	96	0	0	0	96
	% من المجموع	0	24,4	0	0	0	24,4
عين الشق	العدد	0	44	5	13	15	77
	% من المجموع	0	11,2	1,3	3,3	3,8	19,5
سباتة	العدد	0	14	8	2	0	24
	% من المجموع	0	3,6	2	0,5	0	6,1
سيدي عثمان	العدد	0	43	0	2	8	53
	% من المجموع	0	10,9	0	0,5	2	13,5
مولاي رشيد	العدد	0	46	1	2	2	51
	% من المجموع	0	11,7	0,3	0,5	0,5	12,9
سيدي مومن	العدد	0	73	14	0	6	93
	% من المجموع	0	18,5	3,6	0	1,5	23,6
المجموع	العدد	0	316	28	19	31	394
	% من المجموع	0	80,2	7,1	4,8	7,9	100

المصدر: بحث ميداني، 2017.

نستنتج من خلال الجدول أعلاه الأهمية التي تلعبها الأسواق في تنظيم وهيكلة المجال، ذلك أن تواجد بعض الأسواق غير المهيكلة يغير من مورفلوجية المجال، ويزيد من مظاهر التهميش بالهوامش الحضرية الداخلية من خلال انتشار النفايات وغياب التنظيم وعرقلة حركة السير والمرور، كما يكشف الجدول أيضا عن التحولات التي صارت تميز تمثلات السكان في المجالات، والرغبة في خلق بيئة حضرية تضمن للسكان شروط الحياة الحضرية، ولهذا جاء ترتيب هذا المطلب في المستوى الثاني بنسبة 80,2% من مطالب السكان في تدبير مجالهم من طرف المنتخب الجماعي.

وهذا المطلب إنما يعبر عن حاجة السكان للتقليل من مسافة التنقل، ومن تكاليفها التي تزيد أعباء ميزانية الأسر ثقلا. وهو ما جعل المطالب المرتبطة بالنقل وتنظيم خدمته لا يقل أهمية عن باقي المطالب الأخرى باعتبارها شريان الحياة الحضرية لدى ساكنة الهوامش الحضرية الداخلية، كما يظهر ذلك من خلال الجدول رقم 77 [412]:

الجدول رقم 77: تمثل أرباب الأسر لدرجة اهتمام المنتخبين في توفير النقل العمومي

مقاطعة السكن / مستوى التمثل		1	2	3	4	5	المجموع
الحي الحسني	العدد	96	0	0	0	0	96
	% من المجموع	24,4	0	0	0	0	24,4
عين الشق	العدد	70	3	3	0	1	77
	% من المجموع	17,8	0,8	0,8	0	0,3	19,5
سباتة	العدد	0	24	0	0	0	24
	% من المجموع	0	6,1	0	0	0	6,1
سيدي عثمان	العدد	52	1	0	0	0	53
	% من المجموع	13,2	0,3	0	0	0	13,5
مولاي رشيد	العدد	0	0	46	0	5	51
	% من المجموع	0	0	11,7	0	1,3	12,9
سيدي مومن	العدد	86	1	1	1	4	93
	% من المجموع	21,8	0,3	0,3	0,3	1	23,6
المجموع	العدد	304	29	50	1	10	394
	% من المجموع	77,2	7,4	12,7	0,3	2,5	100

المصدر: بحث ميداني، 2017.

من الملاحظات الأساسية التي نسجلها في هذه الانتظارات من خلال الجدول ما يلي:

[412]– انظر الملحق: الجدول رقم 3: تمثل أرباب الأسر لدرجة اهتمام المنتخبين في توفير محطات النقل الجماعي.

.

– **على مستوى خدمة النقل:** نلاحظ إجماعا عاما من طرف ساكنة الهوامش الحضرية في ترتيب هذه الخدمة من المستويات العليا للمطالب المنتظرة في التدبير المحلي بنسبة 77,2%. وهو من المشاكل التي تعاني منها عموم ساكنة الدار البيضاء، وتتقاطع فيها مع مشاكل الهوامش الحضرية المرتبطة بالنقل والتنقل. وفي هذا الصدد عملت السلطة العمومية الوصية على هذا القطاع على تفويته للقطاع الخاص، في إطار عقود التدبير المفوض لتدبير شؤون هذه الخدمة، والرفع من مردوديتها وتشرف على تنظيمه السلطة المنظمة للتنقلات الحضرية.

– **على مستوى توفير محطات للنقل الجماعي:** ترتيب هذا المعطى خلق تفاوتا بين ساكنة الهوامش الحضرية في ثلاث مجموعات:

– **المجموعة الأولى:** وتضم مقاطعات عين الشق وسيدي عثمان وسيدي مومن، وقد جاء ترتيبها في المستوى الأول من مستويات الترتيب العليا. وهذا الترتيب إنما جاء كحاجة ملحة فرضتها ظروف الاندماج الجديد في المجال الحضري بالنسبة للمكانسة التي التصقت بمقاطعة عين الشق، والهراويين الشمالية التي تم إلحاق جزء كبير منها بمقاطعة سيدي عثمان، والعمليات الكبرى التي ميزت سيدي مومن في إطار عمليات إعادة الإسكان، مما تطلب توفير محطات للنقل الجماعي لفائدة هذه الساكنة.

– **المجموعة الثانية:** وتضم مقاطعات الحي الحسني ومولاي رشيد، وتم ترتيب الخدمة في المستوى الثاني، وذلك لتوفر عدد منها، غير أن انفتاح الحي الحسني على التعمير الكتلي فرض هذا المطلب في انتظارات الساكنة الهامشية.

– **المجموعة الثالثة:** وتضم مقاطعة سباتة، التي جاء ترتيب الخدمة في المستوى الثالث من انتظارات السكان في المنتخب الجماعي، لكونها أكثر اندماجا في المجال الحضري.

من خلال هذا التفكيك نستخلص أن الضغط على خدمات النقل وما يتصل به من تنظيم لهذه الخدمة يكشف عن التوسع الحضري الذي يسبق التخطيط للخدمات التي ترافقه، سواء على مستوى التقطيعات الإدارية التي تدمج مجالات ريفية في المجال الحضري كما هو الشأن بالنسبة للهراويين التي أدمجت في مقاطعتي سيدي عثمان ومولاي رشيد، والمكانسة التي أدمجت في مقاطعة عين الشق، وأهل الغلام التي أدمجت في مقاطعة سيدي مومن، أو على مستوى العمليات العمرانية المرتبطة بإعادة الإسكان التي تسبق كل تخطيط يتعلق بالتجهيز الطرقي والنقل. مما يدفع بالسكان إلى استعمال وسائل تنقل ذات خصائص ريفية، وهو ما يزيد من حدة التهميش بهذه المجالات ويؤثر على مورفولوجيتها، ومن هنا تحضر

المطالب المتصلة بالبعد البيئي الذي يشكل هو الآخر من المطالب ذات الأولوية في تحديد صفات الهامشية بهذه المجالات كما يظهر ذلك من خلال الجدول رقم 78:

الجدول رقم 78: تمثل أرباب الأسر لدرجة اهتمام المنتخبين في النظافة

مقاطعة	مستوى التمثل	1	2	3	4	5	المجموع
الحي الحسني	العدد	96	0	0	0	0	96
	% من المجموع	24,4	0	0	0	0	24,4
عين الشق	العدد	73	1	2	1	0	77
	% من المجموع	18,5	0,3	0,5	0,3	0	19,5
سباتة	العدد	24	0	0	0	0	24
	% من المجموع	6,1	0	0	0	0	6,1
سيدي عثمان	العدد	53	0	0	0	0	53
	% من المجموع	13,5	0	0	0	0	13,5
مولاي رشيد	العدد	48	3	0	0	0	51
	% من المجموع	12,2	0,8	0	0	0	12,9
سيدي مومن	العدد	89	2	2	0	0	93
	% من المجموع	22,6	0,5	0,5	0	0	23,6
المجموع	العدد	383	6	4	1	0	394
	% من المجموع	97,2	1,5	1	0,3	0	100

المصدر: بحث ميداني، 2017.

نستنتج من خلال الجدول رقم 78 أن الطابع العام الذي يميز الهوامش الحضرية الداخلية هو سيادة مظاهر التهميش، باعتبار قطاع البيئة يكشف عن التنمية المستدامة التي تنشدها السلطة والمجتمع المدني، وهو ما جعل هذا القطاع يحتل المستوى الأول بنسبة 97,2% في انتظارات السكان في المنتخب المحلي. ولهذا فقد اتجهت الدولة إلى تفويت هذا القطاع إلى شركات القطاع الخاص في إطار عقود التدبير المفوض لهذه الخدمة؛ لتجاوز اختلالات النظافة في المدينة ككل. غير أن وضع هذا القطاع ضمن أولويات المنتخب الجماعي من طرف ساكنة الهوامش الحضرية، إنما يكشف بجلاء أزمة هذا القطاع ليس في الهوامش الحضرية لمقاطعات الجنوب وإنما في المدينة ككل.

وإذا كانت الأولويات المنتظرة من المنتخب المحلي تتمثل في تأهيل المجالات وجعلها تحمل قدرة تنافسية بين مكونات المجال الحضري لمدينة الدار البيضاء، فإن تحقيق التنمية البشرية وتأهيل المجالات الترابية لا يكون إلا بالنهوض بالجانب المعرفي للسكان، والذي يتمثل في محاربة الأمية التي لا زالت تمثل نسبة هامة ضمن مجموع تراب مدينة الدار البيضاء بحوالي 26,2% متفوقة على المعدل الوطني الذي بلغت نسبته 22,6%. فكيف ينظر سكان الهوامش الحضرية الداخلية إلى هذا المطلب باعتباره كمؤشر من مؤشرات التنمية البشرية؟

إن الجواب على هذا السؤال يكشفه الجدول رقم 79 التالي:

الجدول رقم 79: تمثل أرباب الأسر لدرجة اهتمام المنتخبين في محو الأمية

مستوى التمثل / مقاطعة		1	2	3	4	5	المجموع
الحي الحسني	العدد	0	96	0	0	0	96
	% من المجموع	0	24,4	0	0	0	24,4
عين الشق	العدد	7	11	47	5	7	77
	% من المجموع	1,8	2,8	11,9	1,3	1,8	19,5
سباتة	العدد	0	24	0	0	0	24
	% من المجموع	0	6,1	0	0	0	6,1
سيدي عثمان	العدد	1	45	1	1	5	53
	% من المجموع	0,3	11,4	0,3	0,3	1,3	13,5
مولاي رشيد	العدد	0	2	2	46	1	51
	% من المجموع	0	0,5	0,5	11,7	0,3	12,9
سيدي مومن	العدد	2	3	87	0	1	93
	% من المجموع	0,5	0,8	22,1	0	0,3	23,6
المجموع	العدد	10	181	137	52	14	394
	% من المجموع	2,5	45,9	34,8	13,2	3,6	100

المصدر: بحث ميداني، 2017.

يكشف الجدول رقم 79 عن تذبذب محاربة الأمية ضمن انتظارات الساكنة من المنتخب المحلي، ولا يمكن تفسير ذلك إلا من خلال تحسن جودة التعليم وتعميم التعليم والبرامج التضامنية التي تشجع الأسر على تمدرس أبنائها من خلال برنامج مليون محفظة هذا من جهة، ومن جهة أخرى دور الوزارة الوصية في محاربة الأمية لدى الكبار عبر برامج التربية غير النظامية وللدور الفعال للمجتمع المدني، وهو ما جعل ساكنة الهوامش الحضرية الداخلية لا تربط المنتخب الجماعي بمطلب محو الأمية.

والخلاصة فيما يتعلق بالتدبير المحلي للهوامش الحضرية الداخلية يشوبه العجز، وهو ما يجعل مظاهر التهميش تميز هذه المجالات، ومشكلة العجز في التدبير هي مسؤولية مشتركة بين السكان وممثليهم في مجالس المقاطعات، فالسلوك الانتخابي لازال لم يحد عن الممارسات التقليدية باعتبار هذه المجالات مجرد أداة انتخابية قصد الحصول على أصوات، وهو ما يجلي بوضوح الأوضاع السوسيواقتصادية التي تعاني منها هذه المجالات. وإذا كان هذا المستوى من التدبير يعاني من العجز فكيف هو التدبير المرتبط بالقطاع الخاص لهذه المجالات؟

3- التدبير المفوض لقطاع الماء والكهرباء

إن تحقيق الرفاه الاجتماعي الذي دعا إليه "أنطوان بايلي" وتلبية الحاجيات الاجتماعية للسكان هو صلب السياسة الترابية لتحقيق العدالة المجالية[413]، باعتبارها ذلك التعاقد بين السكان والسلطة، القائم على ثالوث: الحاجيات السكانية، وجودة الخدمة العمومية والقدرة الشرائية. ولأجل تنزيل هذا الثالوث عملت الدولة على إنماء الهوامش الحضرية المدمجة حديثا في النسيج الحضرية، عبر ربطها بشبكة الماء والكهرباء، وكلفت لأجل ذلك شركة " ليدك إنماء" التي سهرت على تنفيذ مشروع تنمية الهراويين الشمالية التابعة لتراب مقاطعتي سيدي عثمان ومولاي رشيد، وحي لمكانسة الذي صار تابعا لمقاطعة عين الشق. والجدير بالذكر، أن هذه الشركة تعمل في إطار التدبير المفوض لقطاع توزيع الماء والكهرباء، غير أن ربط الهوامش الحضرية الداخلية بالماء والكهرباء والصرف الصحي لفائدة الساكنة المعدومة، من منظور اجتماعي ليس من اختصاص الإدارة[414]. وقد كانت انتظارات السكان كبيرة من هذه الشركة، ولتأهيلها بما يليق ومستوى الحياة الحضرية. فكيف كان مستوى خدماتها لفائدة السكان؟ يقدم الجدول رقم 80 التالي جوابا عن هذا السؤال:

الجدول رقم 80: تقييم خدمات ليدك حسب الوضعية العائلية لأرباب الأسر

درجة التقييم		الحالة العائلية				المجموع
		عازب(ة)	متزوج(ة)	مطلق(ة)	أرمل(ة)	
ضعيفة	العدد	0	30	2	4	36
	%من المجموع	0	7,6	0,5	1	9,1
متوسطة	العدد	3	53	1	1	58
	%من المجموع	0,8	13,5	0,3	0,3	14,7
لابأس بها	العدد	2	194	9	9	214
	%من المجموع	0,5	49,2	2,3	2,3	54,3
جيدة	العدد	1	16	3	0	20
	%من المجموع	0,3	4,1	0,8	0	5,1
جيدة جدا	العدد	0	3	0	0	3
	%من المجموع	0	0,8	0	0	0,8
بدون تقييم	العدد	5	43	9	6	63
	%من المجموع	1,3	10,9	2,3	1,5	16
المجموع	العدد	11	339	24	20	394
	%من المجموع	2,8	86	6,1	5,1	100

المصدر: بحث ميداني، 2017.

[413]- Antoine S. Bailly(1981): *La géographie du bien-être*, Paris. Ed. PUF.

[414]- Claude de Miras et Julien Le Tellier (2005) : *Gouvernance urbaine et accès à l'eau potable au Maroc, Partenariat Public-Privé à Casablanca et Tanger- Tétouan*. L'Harmattane. Paris. P. 111.

يظهر من خلال الجدول أعلاه تقييما لأرباب الأسر بالهوامش الحضرية لمقاطعات الجنوب حول خدمات هذه الشركة، التي تعمل وفق عقد التدبير المفوض، ويمكن تصنيف إجابات أرباب الأسر في ثلاث مستويات:

- **المجال الأول: الذي يتراوح من ضعيف إلى متوسط :** وتتراوح فيه النسبة ما بين 9,1% إلى 14,7%.
- **المجال الثاني: الذي تقدر فيه درجة التقييم بلابأس بها:** وتصل نسبته حوالي 54,3% .
- **المجال الثالث: وتتراوح درجة التقييم بين جيد وجيد جدا:** وتتراوح نسبته بين 5,1% و 16%.

يكشف هذا التشخيص التحول أو بدايات التحول في العلاقات مع المجال والاندماج الحضري عبر آلية الربط بالماء والكهرباء. وأن انفتاح القطاع الخاص على هذه المجالات، إنما يؤكد قدرته على صهر الفئات الاجتماعية وتذويبها في دوامة الاستهلاك الرأسمالي الذي فرضته شروط العولمة، بتكييف الربط الاجتماعي بالماء والكهرباء والصرف الصحي مع مستوى دخل الفقراء بالهوامش الحضرية الداخلية عبر دفوعات متعاقبة يتحمل السكان[415]. وما يؤكد ذلك يتجلى من خلال بيانات الجدولين رقم 81 و 82:

الجدول رقم 81: تقييم الاستهلاك المائي والكهربائي قبل خدمة ليدك حسب جنس أرباب الأسر

درجة تقييم الاستهلاك		الجنس		المجموع
		أنثى	ذكر	
مقبول	العدد	24	94	118
	% من المجموع	6,1	23,9	29,9
متوسط	العدد	10	92	102
	% من المجموع	2,5	23,4	25,9
مرتفع	العدد	9	35	44
	% من المجموع	2,3	8,9	11,2
بدون تحديد	العدد	33	97	130
	% من المجموع	8,4	24,6	33
المجموع	العدد	76	318	394
	% من المجموع	19,3	80,7	100

المصدر: بحث ميداني، 2017.

نستنتج من الجدول أعلاه أن التدبير المفوض لقطاعي توزيع الماء والكهرباء، قد تمكن من صهر ساكنة الهوامش الحضرية الدلخلية في منظومة الاستهلاك الرأسمالي، بعدما كانت هذه الخدمة قائمة على بعض نقط الماء خاصة في المجالات المدمجة في القطاعات الحضرية لكل من مقاطعة عين الشق ومقاطعة سيدي عثمان ومقاطعة مولاي رشيد، فقد كانت هذه الفئة تستفيد من هذه الخدمة دون مقابل، مما جعلها لا

[415]- Claude de Miras et Julien Le Tellier (2005) : *Gouvernance urbaine et accès à l'eau potable au Maroc, Partenariat Public-Privé à Casablanca et Tanger- Tétouan*. L'Harmattane. Paris. Op.Cit. P. 113.

تحدد تقييما لفاتورة استهلاكها من الماء والكهرباء بما نسبته 33%. كما أن ولوج القطاع الخاص إلى هذه المجالات يرتبط بوجود سوق هامة قادرة على الاستهلاك ومرغمة على الأداء وهو ما يؤكده الجدول رقم 82:

الجدول رقم 82: تقييم الاستهلاك المائي لأرباب الأسر

المقاطعات		تقييم استهلاك الماء						المجموع
		ضعيفة	متوسطة	لابأس بها	جيدة	جيدة جدا	بدون تقييم	
الحي الحسني	العدد	0	0	96	0	0	0	96
	% المجموع	0	0	24,4	0	0	0	24,4
عين الشق	العدد	0	9	31	9	3	25	77
	% المجموع	0	2,3	7,9	2,3	0,8	6,3	19,5
سباتة	العدد	0	0	21	3	0	0	24
	% المجموع	0	0	5,3	0,7	0	0	6,1
سيدي عثمان	العدد	6	7	5	0	0	35	53
	% المجموع	1,5	1,8	1,3	0	0	8,9	13,5
مولاي رشيد	العدد	20	25	5	1	0	0	51
	% المجموع	5,1	6,3	1,3	0,2	0	0	12,9
سيدي مومن	العدد	10	17	56	7	0	3	93
	% المجموع	2,5	4,3	14,2	1,8	0	0,7	23,6
المجموع	العدد	36	58	214	20	3	63	394
	% المجموع	9,1	14,7	54,3	5,1	0,8	16	100

المصدر: بحث ميداني، 2017.

نستنتج من خلال هذا الجدول أن اعتماد آلية التدبير المفوض لتوزيع الماء والكهرباء من طرف الدولة، لعب دورا مهما في ضبط السكان عبر آلية الأداء مقابل الاستفادة من الخدمة ودمجهم في دورة الرأسمال؛ فأصبح قبول فاتورة الاستهلاك من الماء والكهرباء لامحيد عنه لدى ساكنة الهوامش الحضرية لمقاطعات الجنوب، إذ تصل النسبة المقبولة للإستهلاك في مقاطعة الحي الحسني إلى 24,37% و14,21%، في سيدي مومن و5,3% في سباتة وعبن الشق 7,9%. مما يجعل فرض الأمر الواقع على ساكنة الهوامش الحضرية في إطار التدبير المفوض، وسيلة لامتصاص وتذويب هذه المجموعة البشرية في النظام الرأسمالي الحضري. و قد تمت كل هذه العمليات لتحقيق ثلاثة أهداف وهي: زيادة اربط بالشبكة وتقليص نفقات الدولة وإلغاء مبدأ مجانية المياه[416]. لتجنب إهدار الموارد المائية، وهو ما يميز العديد من البلدان النامية. بالإضافة إلى ذلك فإن الفواتير المقابلة للمياه غالبا ما تكون السقايات من مسؤولية الجماعات الترابية التي تتميز بتماطل أدائها مما يعرض التوازن المالي لشركات الإمداد المائي للاختلال، لذلك يصبح

[416]- Claude de Miras et Julien Le Tellier (2005) : *Gouvernance urbaine et accès à l'eau potable au Maroc, Partenariat Public-Privé à Casablanca et Tanger- Tétouan*. L'Harmattane. Paris. Op.Cit.P. 113.

إلغاء مجانية المياه أمرا ضروريا لحل المشاكل المالية لموزعي مياه الشرب أمرا ضروريا عبر الربط المنزلي[417].

والخلاصة أن التدبير المفوض يستمد أهميته من التحولات السوسيواقتصادية ومن مستلزمات التنمية المستدامة، وعقلنة جودة الخدمات، غير أن احتكار شركة التدبير المفوض لقطاع الماء والكهرباء، يجعل من هذا الشكل التدبيري آلية لاستغلال ساكنة الهوامش الحضرية الداخلية، والتي تتميز يضعف مستواها الاقتصادي و الاجتماعي.

[417]- Claude de Miras et Julien Le Tellier (2005) : *Gouvernance urbaine et accès à l'eau potable au Maroc, Partenariat Public-Privé à Casablanca et Tanger- Tétouan*. L'Harmattane. Paris. Op.Cit. P. 114.

خاتمة الفصل السابع

نستخلص مما سبق أن تدبير الهوامش الحضرية الداخلية لمقاطعات الجنوب من مدينة الدار البيضاء يتسم بوجود توجهين مختلفين من حيث الأداء والنجاعة، يتعلق النوع الأول من التدبير بممثل السكان في مجالس المقاطعات، ويتصل الثاني بالتدبير المفوض لقطاعي الماء والكهرباء. ففيما يتعلق بالنوع الأول أبان هذا الشكل من التدبير عن عجز في حل أزمة الهوامش الحضرية الداخلية، والتي عمقت مظاهر الهشاشة بهذه المجالات، ويتجلى ذلك من خلال ضعف أدائه وفاعليته في تلبية انتظارات الساكنة المحلية، وهي انتظارات تتغيى من خلالها الساكنة المحلية مواكبة التحديث الذي يميز المدينة ورغبتها في الاندماج بالمجال الحضري، من خلال تحسين الأوضاع الاجتماعية والإيكولوجية لهذه المجالات والرفع من مستوى تنميتها البشرية، من خلال أولوية القطاعات الاجتماعية، أو التنمية المجالية من خلال تحسين ظروف السكن والربط بشبكات النقل قصد الاتصال بباقي مكونات المجال الترابي لمدينة الدار البيضاء.

وإذا كان ضعف التدبير يميز ممثل السكان في هذه المجالات، فإن للساكنة دور في تعميق التهميش الذي تعانية، وذلك من خلال مساهمتها في عملية اختيار ممثليها الذي تحكمه الميول العاطفية عوض القناعة بالبرامج المقدمة، غير أن ذلك يجد تبريره في ضعف المستوى التعليمي الذي لا يتعدى في نسبة كبيرة منه المستوى الابتدائي.

هذه المسؤولية المشتركة بين الساكنة وممثلها في مجالس المقاطعات تنعكس على المجال بالهوامش الحضرية الداخلية لمقاطعات الجنوب من مدينة الدار البيضاء، إذ يجعل منها مجالات تتسم بالتهميش في شتى مستوياته: المورفلوجية والاجتماعية والإيكولوجية .

ولأجل إحكام السيطرة على هذه المجالات، وبعدما تبين ضعف أداء التدبير العمومي لقطاع الماء والكهرباء ومع بروز سوق هامة في المجالات الهامشية الحضرية الداخلية، تم ربط هذه المجالات بالقطاع الخاص الذي فرض هيمنته على السكان من خلال آلية الأداء مقابل الاستفادة من الخدمة، مما جعل السكان يتحملون تكاليف جديدة ويقبلون بها على اعتبار أن هاجس الربح هو المنطق الذي يحرك القطاع الخاص.

وإذا كان المجال بالهوامش الحضرية الداخلية لمقاطعات الجنوب من مدينة الدار البيضاء يتميز بهذه الهشاشة وضعف أداء المنتخب الجماعي، فما هي أشكال التدخل العمومي على مستوى السكن لتنمية هذه المجالات؟

الفصل الثامن

الاستراتيجيات المرتبطة بالسياسة السكنية لتنمية المجال الترابي للهوامش الحضرية الداخلية بمقاطعات الجنوب من مدينة الدار البيضاء

مقدمة الفصل الثامن

تشكل المجالات الهامشية الحضرية الداخلية محور استراتيجيات وسياسات التنمية الترابية، تهدف إلى الرفع من مؤهلاتها المجالية والاجتماعية والاقتصادية، وبشكل عام تسعى هذه الاستراتيجيات إلى إحداث نوع من التوازنات المجالية والتقليص من حدة الفوارق بين مكونات المجال الحضري.

ويحظى السكن بالأولوية ضمن سياسات الدولة، بالنظر لأهمية السكن في حياة الأفراد، حيث يشكل أحد الحاجيات الأساسية للإنسان والأسرة والمجتمع، فالسكن يعد وسيطا بين الإنسان والمجتمع الذي يعيش فيه، إلى جانب أنه المكان الذي يعيش فيه الفرد ويمارس فيه نشاطاته الضرورية لتلبية جميع احتياجاته، فبقدر ما يكون السكن لائقا بقدر ما يعيش الإنسان بعيدا عن الظلم الاجتماعي.

فالعلاقة بين السكن والتنمية علاقة متبادلة، إذ أن التغلب على مشاكل السكن يعتبر في حد ذاته من بين المعايير الأساسية التي تدخل في تقييم درجة نمو الدولة، كما أن النمو الاقتصادي والاجتماعي لا يمكن أن يعتبر كذلك إلا إذا استطاع احتواء مشاكل السكن وإيجاد الحلول الملائمة لتوفير السكن للسكان.

ويعتبر قطاع السكن من أهم المجالات التي عرفت تدخلات عدة من طرف الدولة بهدف تحسين إطار جودة الحياة، باعتباره مظهرا من مظاهر التحضر والقضاء على أشكال التهميش والفوارق السوسيومجالية. ويترجم هذا التدخل في شكل برامج ومشاريع سكنية وهو ما يعرف بالسياسة السكنية، التي تشكل أحد البرامج القطاعية لسياسة المدينة لتأهيل المجالات الجغرافية ذات الأولوية وتجاوز النظرة الثقافية القائمة على الفصل الاجتماعي[418].

ومنه نتساءل عن ما أشكال تدخلات الدولة بالهوامش الحضرية الداخلية ذات الأولوية لتنميتها وتحقيق العدالة المجالية؟ ويمكن تفريع هذا السؤال إلى الأسئلة التالية: هل سياسة الدولة بهذه المجالات قائمة على تحقيق العدالة المجالية؟ أم أنها عبارة عن تدخلات استعجالية لاحتواء السكان عبر السكن؟ وإلى أي حد استطاعت السياسة السكنية في هذه المجالات التخفيف من الفوارق المجالية الحضرية وتحقيق التنمية الترابية؟

من خلال هذا الفصل، سنحاول فهم أشكال التنمية الترابية بواسطة السياسة السكنية، وتحليل مدى نجاح هذه السياسة في تحقيق العدالة المجالية بالهوامش الحضرية الداخلية بمقاطعات الجنوب من مدينة الدار البيضاء. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، يصبح من الضروري معرفة الظروف التي نشأ فيها السكن غير القانوني، حيث كان يُجهل حجمها الحقيقي ضمن المدينة البيضاوية هذا من جهة. ومن جهة أخرى تحديد الاستراتيجيات المعتمدة من طرف السلطة في إطار سياسة المدينة، لتحقيق العدالة المجالية ولإدماج هذه

[418] - Hervé.M,& Stébé.Jean-Marc (2010): *La ville au risque du ghetto*. Lavoisier. P.2.

المجالات وساكنتها في حياة المدينة. ذلك أن تحليل هذه السياسة القطاعية المجالية عبر السكن بالهوامش الحضرية لمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء، يقتضي الوقوف على السياسة السكنية المتبعة من طرف الدولة، والسياقات التي فرضتها، وإكراهات الهيكلة المجالية القائمة، وذلك في إطار الحلول الكمية والكيفية لمشكل السكن وانعكاساتها المجالية.

وعلى هذا الأساس تم تقسيم هذا الفصل إلى المحاور التالية تتفرع عنها مجموعة من الوحدات الصغرى:

المحور الأول: وفيه تمت معالجة السياسة السكنية المعتمدة منذ 2003 باعتبار هذه السنة تشكل محطة أساسية للتدخل العمومي في مجال الهوامش الحضرية الداخلية بمقاطعات الجنوب من مدينة الدار البيضاء.

المحور الثاني: وقد خصصناه لأشكال التنمية السكنية، وتأهيل الهوامش الحضرية بالمقاطعات الجنوبية من الدار البيضاء.

المحور الثالث: وفيه تمت مناقشة التنمية الاجتماعية بواسطة السكن لساكنة الهوامش الحضرية بمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء.

المحور الرابع: وفيه تم تحليل المساحة المستغلة للسكن بالهوامش الحضرية على ضوء سياسة السكن بمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء.

وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وتوظيف أدوات التحليل الإحصائي، واستعمال أساليب التعبير البياني، لتبسيط وعرض المعطيات الكمية.

1-سياسة سكنية جديدة منذ مطلع 2003: دعم القطاع الخاص وأولوية السكن الاجتماعي

يعتبر السكن أحد القطاعات الأساسية التي تحظى بالأولوية في السياسات الاقتصادية والاجتماعية، ويعد توفير السكن اللائق أحد المقومات الأساسية التي تساهم في عمليات التنمية. ولذلك يعتبر السكن من المعايير الأساسية في تحقيق العدالة المجالية وتجاوز الاختلالات المجالية التي تميز المجال الحضري، ولذلك فإن الاهتمام بالسياسة السكنية بالهوامش الحضرية الداخلية من مقاطعات الجنوب بمدينة الدار البيضاء يأتي لقياس مدى نجاعة تدخلات الدولة في التخفيف من الهامشية بمقاطعات الجنوب ومدى قدرتها في التحكم بالمجال بواسطة السكن.

1-1-أولوية السكن الاجتماعي في السياسة السكنية الجديدة بالهوامش الحضرية

يشكل قطاع السكن أحد أولويات الدولة في مجال تنمية المجالات الهامشية الحضرية الداخلية بالقطاع الجنوبي من الدار البيضاء. ذلك أن هذا القطاع يتميز بعمق الاختلال بين العرض والطلب، بسبب القيود المختلفة التي تعيق تنميته. ويكمن هذا الاختلال في عرض غير مرن للغاية على المدى القصير في مواجهة الطلب الذي تم حله بواسطة تخفيض أسعار الفائدة[419]. ولاستيعاب الحاجيات المتزايدة من السكن،

---

[419]- شرعت فرنسا في تطبيق سياسة المدينة القائمة على ميثاق المدينة منذ سنة 1992-1993، بهدف تأهيل الهوامش الحضرية الداخلية المعروفة بالمجالات الجغرافية ذات الأولوية، وذلك عبر برامج متعددة خاصة بتشجيع الولوج إلى السكن بدعم الأسر المعوزة، اعتمادا على مؤشرات إحصائية دقيقة (معدل البطالة طويل الأمد، ومعدل الشباب دون سن 25، ومعدل الشباب بدون دبلوم)، أو عن طريق تخفيض نسب الفائدة على القروض السكنية, في المغرب تأخر الاهتمام بسياسة المدينة كسياسة قطاعية تعنى بالمجالات الجغرافية ذات الأولوية إلى سنة 2003، وهي السنة التي عرفت أحداث الدار البيضاء، وذلك عبر إطلاق برنامج مدن بدون صفيح وتأهيل الأحياء السرية (العشوائية)، وبرامج التجديد الحضري، وتنويع العرض السكني لفائدة الفئات الاجتماعية ذات الدخل المحدود، وإحداث صناديق الضمان الخاصة بقروض السكن. يمكن القول أن التجربة المغربية في هذا المجال هي إسقاط للتجربة الفرنسية، غير أن الفرق بينهما أن التجربة الفرنسية اعتمدت مؤشرات إحصائية في تحديد المجالات ذات الأولوية، بينما في التجربة المغربية فقد كانت هذه المجالات عبارة عن فجوات ممتدة في المجال الحضري ذات محتوى سوسيو اقتصادي ضعيف.

- Jean-Jacques Helluin (2000): *La géographie prioritaire de la politique de la ville, un contour de la banlieue?* In: *Géocarrefour*, vol. 75, n°2, 2000. Questions de banlieues. PP. 117-122.P 117.

- Philippe Estèbe (2001): *Instruments et fondements de la géographie prioritaire de politique de la ville (1982-1996).* La Documentation française. In : Revue française des affaires sociales 2001/3. PP. 23 – 38 .P. 35.

تبنت الدولة سياسة سكنية جديدة منذ 2003 تعكس مجموعة من الإصلاحات بما في ذلك عنصر التمويل[420].

وقد تميز قطاع الإسكان عشية تنفيذ الاستراتيجية الجديدة بعجز كبير في قطاع السكن، نتيجة النمو الديمغرافي والهجرة القروية، التي أسفرت عن اختلال سوق السكن، الذي تجلى في ضعف إنتاج السكن أمام الطلب كما يظهر ذلك من خلال الجدول رقم 83 التالي:

الجدول رقم 83: حجم الطلب على السكن بمدينة الدار البيضاء

نوع الطلب	النسبة %
سكن اقتصادي أو اجتماعي	66
سكن متوسط أول عال	34

Source : Ministère de l'interieur, wilaya de la region du Casablanca. *Etude sur le marché du logement à Casablanca*. Juin 2006 , P. 25.

يظهر من خلال الجدول أعلاه أن حجم الطلب على السكن مرتفع خاصة فيما يتعلق بالسكن الاقتصادي أو الاجتماعي بنسبة بلغت 66%، وهو ما يعكس أن الأزمة السكنية هي أزمة سكن اجتماعي أو اقتصادي، وأن الفئات السكانية المعنية بهذا الطلب هي ذات الدخل المحدود أو منعدمة الدخل[421]. ومنه نستنتج أن المجالات المعنية أكثر بهذا العجز السكني هي الهوامش الحضرية الداخلية من الدار البيضاء،

[420] - Ministère des Finances et de la Privatisation, Direction des Etudes et des Prévisions Financières : *La nouvelle stratégie de logement au Maroc : Déclinaison des principaux axes et évaluation de leurs impact*s. Mai 2008.Op.Cit. P. 2.

[421]– اعتمدت سياسة المدينة في فرنسا سنة 1993 على تحديد المجالات الهامشية الحضرية الداخلية ذات الأولوية وترتيبها حسب درجة التهميش الذي تعاني منه. باعتماد الصيغة الإحصائية التالية:

% السكان أقل من 25 سنة × % العاطلين لمدة طويلة ×% السكان بدون شهادة × مجموع السكان

القدرة الضريبية للمقاطعة

−Philippe Estèbe (2001): *Instruments et fondements de la géographie prioritaire de politique de la ville (1982-1996).* La Documentation française. In : Revue française des affaires sociales .2001/3. PP. 23 – 38. Op.Cit.P. 35.

- Jean-Jacques Helluin (2000): *La géographie prioritaire de la politique de la ville, un contour de la banlieue?* In: *Géocarrefour*, vol. 75, n°2, 2000. Questions de banlieues. PP. 117-122.P 117.

مما يجعل منها مجالات غير قادرة على تلبية الطلب من السكن كما يظهر ذلك من خلال الجدول رقم 84 التالي:

الجدول رقم 84: توزيع الطلب الملبى حسب حجم الأسرة

حجم الأسرة	نسبة تلبية الطلب على السكن %
فرد واحد	14,4
2 فردان	9,2
3 أفراد	17,7
4 أفراد	26,7
5 أفراد	18,7
6 أفراد	7,6
7 أفراد	4,1
8 أفراد وأكثر	1,6

Source : Ministère de l'interieur, wilaya de la region du Casablanca. *Etude sur le marché du logement à Casablanca*.Juin 2006 ; P. 31.

نستنتج من خلال الجدول أعلاه أن محاربة الهامشية بواسطة السكن بالهوامش الحضرية الداخلية لمقاطعات الجنوب بمدينة الدار البيضاء لازالت ضعيفة، "ويظهر ذلك من خلال ضعف انخراط الأبناك في تمويل السكن"[422]، وهو ما يقصي نسبة هامة من الأسر"(30% من الأسر على صعيد المغرب). وبالتالي 40000 وحدة من السكن غير اللائق (منها 25000 سكن غير قانوني و 15000 براكة) تم إنشاؤها سنويا مما يزيد من اتساع العجز الكلي للسكن، حيث انتقل من 930000 وحدة سنة 1994 إلى 1,24 مليون وحدة سنة 2002 على صعيد المغرب"[423]. وأمام تفاقم العجز السكني، أصبح السكن الاجتماعي أولوية وطنية. بالإضافة إلى ضرورة البحث عن مصادر تمويل جديدة لقطاع السكن، ودعوة الجماعات المحلية لإعطاء الأولوية لمشاريع السكن الاجتماعي في تصاميم التنمية الخاصة بها.

تمثل خاصية التهميش بواسطة السكن في سياسة الدولة السكنية، مرتكزا لإعادة النظر في سياستها القطاعية في الهوامش الحضرية الداخلية بمقاطعات الجنوب من مدينة الدار البيضاء، فتوجه الدولة نحو السكن لفائدة الطلب القادر على الأداء، وضعف الاهتمام بالفئات الفقيرة وذات الدخل المحدود، يبرز المحتوى الاجتماعي لنموذج الهوامش الذي تسعى السلطة إلى بنائه من خلال تفكيك البنيات الاجتماعية المهيمنة؛

[422]-Francine Dansereau, Loic Aubrée(2005): *Politiques et interventions en habitation*. Presses Université Laval. P.98.

[423] - Ministère des Finances et de la Privatisation, Direction des Etudes et des Prévisions Financières *: La nouvelle stratégie de logement au Maroc : Déclinaison des principaux axes et évaluation de leurs impacts*. Mai 2008. P. 8.

وهذا التوجه يدخل في قلب سياسة المدينة، وذلك من خلال فتح السكن أمام جميع الفئات الاجتماعية في هذه المجالات، وهو ما يجعل الهوامش الحضرية مفتوحة على الصراع بين الفئات الاجتماعية، ويتجلى ذلك من خلال إشراك القطاع الخاص في إنتاج السكن بهذه المجالات.

1-2-دعم العرض والطلب السكني في إطار السياسة السكنية الجديدة: إشراك الدولة للقطاع الخاص

يعتبر حل الأزمة السكنية وتنمية الهوامش الحضرية الداخلية بمقاطعات الجنوب من مدينة الدار البيضاء من أولويات السياسة السكنية الجديدة، ولهذا فإن تدخلات الدولة اتخذت وجهين مع إشراك للقطاع الخاص في حل هذه الأزمة:

- **على مستوى العرض:** في هذا الإطار تم فتح مناطق جديدة للتوسع الحضري، خاصة وأن الوعاء العقاري يشكل أهم معيق للتنمية السكنية في المجالات الهامشية. وللتغلب على هذا الوضع، تم فتح العقار الخاص بالدولة أمام المنعشين الخواص والعموميين[424] . وعشية تطبيق السياسة السكنية الجديدة، منحت الدولة إعفاء كاملا لصالح المنعشين العقاريين الملتزمين ببناء أقل من 3500 وحدة سكنية اجتماعية، تم تخفيضها في عام 2001 إلى 2500 وحدة على مدى فترة لا تتجاوز 5 سنوات. كما يعفى المنعشون العقاريون سواء الأشخاص الاعتباريون أو الطبيعيون من جميع الضرائب. بالإضافة إلى ذلك تم تقديم حوافز لقطاع العقار، وتشمل هذه من بين أمور أخرى تخفيض رسوم التسجيل على البيع الأول للمساكن الاجتماعية من 1,25 % إلى 1 % ، والإعفاء من الضرائب على أرباح الأراضي التي تم تحقيقها عند بيع المساكن[425].
- **على مستوى الطلب:** تم تخفيض نسبة الفائدة على القروض المخصصة للسكن، وكذلك تمديد مدة سداد القرض السكني إلى 25 سنة، إلى جانب عدم الحاجة إلى مساهمة شخصية من طرف الأسر، وهو ما يمكن أن يساهم في زيادة قدرة اقتراض الأسر، وبالتالي الاستمرار في تغذية الطلب رغم ارتفاع أسعار العقارات[426]. كما تم إحداث صناديق الضمان الخاصة بدعم القروض السكنية فوكاريم لفائدة ذوي الدخل المحدود-

[424]- Ministère des Finances et de la Privatisation, Direction des Etudes et des Prévisions Financières : *La nouvelle stratégie de logement au Maroc : Déclinaison des principaux axes et évaluation de leurs impacts*. Mai 2008. P.3.

[425] - Ministère des Finances et de la Privatisation, Direction des Etudes et des Prévisions Financières *: La nouvelle stratégie de logement au Maroc : Déclinaison des principaux axes et évaluation de leurs impacts*. Mai 2008. P.4.

[426] - Ministère des Finances et de la Privatisation, Direction des Etudes et des Prévisions Financières : *La nouvelle stratégie de logement au Maroc : Déclinaison des principaux axes et évaluation de leurs impacts*. Mai 2008 : P. 5.

فوكـالوج موجـه لفائدة الأشخاص العاملين فـي القطـاع العـام، الراغبين فـي اقتنـاء أو بنـاء أراضـي مخصصـة للسكن الاجتماعي. غير أن نسبة الطلب ضعيف كما يظهر ذلك من خلال الجدول رقم 85 التالي:

الجدول رقم 85: توزيع الطلب على السكن حسب نوع النشاط

الأنشطة	العدد	%
صغار التجار والحرفيون	1816	15
الأطر المتوسطة والمستخدمون	1945	16
العمال والأجراء	2349	19
ربات البيوت	96	1
المتقاعدون	344	3
العاطلون	163	1

Source : Ministère de l'interieur, wilaya de la region du Casablanca. *Etude sur le marché du logement à Casablanca.*Juin 2006 ; P. 36.

يتضح من الجدول أعلاه ضعف الطلب على السكن رغم ما قدمته الدولة من تسهيلات، ويعكس هذا الضعف الأوضاع الاقتصادية للأسر التي تتميز بمحدودية الدخل أو منعدمة الدخل، مما يفتح المجالات الهامشية على البناء غير القانوني.

نستنتج إذن أن سياسة المدينة التي اتخذتها السلطة لمحاربة التهميش بالهوامش الحضرية الداخلية لمقاطعات الجنوب بمدينة الدار البيضاء بواسطة إحداث صناديق الضمان السكنية، قد ساهمت في تعميق أزمة الهوامش الحضرية الداخلية على مستوى السكن، ويمكن أن نؤكد على أهمية دور البحث السوسيو اقتصادي في هذا المجال، فإذا كانت التجربة الفرنسية قد اعتمدت معايير إحصائية دقيقة في تحديد المجالات الجغرافية ذات الأولوية لدعم الأسر المعنية بعمليات محاربة السكن غير اللائق فإن التجربة المغربية في هذا الشأن تعتمد على إحصاء الساكنة دون الأخذ بالاعتبار الخصائص المميزة لكل أسرة، مما يساهم في تعميق التهميش بهذه المجالات، وهو شجع على استقبال ساكنة من خارج هذه المجالات قصد تملك السكن عبر قروض فوكاريم. "مما ساهم في دينامية سكانية مجالية تميزت بتركيز عدد من الأسر المرتبطة بالرهون العقارية البنكية في مجموعات سكنية متجانسة سوسيو اقتصاديا"[427].

غير أن السلطة ووعيا منها بأهمية الأزمة السكنية تبنت استراتيجية أخرى قائمة على تنويع العرض السكني وملاءمة العرض للطلب وإعادة هيكلة المؤسسات العمومية الخاصة بالسكن. فكيف تمت بلورة هذه السياسة؟

[427] -Marion Carrel, Paul Cary, Jean-Michel Wachsberger(2013): *Ségrégation et fragmentation dans les métropoles : Perspectives internationales*. Presses Univ. Septentrion. P.201.

1-3-تنويع العرض السكني وملاءمة العرض للطلب وإعادة هيكلة المؤسسات العمومية الخاصة بالسكن

عملت السلطة لاحتواء الأزمة السكنية بالهوامش الحضرية الداخلية لمقاطعات الجنوب من مدينة الدار البيضاء والاستجابة للطلبات المتزايدة للمواطنين الراغبين في الحصول على سكن لائق، على تبني سياسة تقوم على تنويع العرض السكني وملاءمة العرض للطلب وإعادة هيكلة المؤسسات العمومية:

- **على مستوى العرض السكني:** يتمثل هذا التنويع في تطوير منتجات سكنية جديدة، وتوسيع نطاق العرض السكني، وذلك من أجل الوصول إلى الملكية لمختلف الفئات الاجتماعية. وتحقيقا لهذه الغاية، تلتزم الهيئات العامة للسكن باعتماد استراتيجية إسكان منخفضة التكلفة، مثل الفيلات الاقتصادية المخصصة للطبقة الوسطى. كما تهدف عمليات أخرى على تعبئة المدخرات الفردية، وهذه العمليات موجهة لصغار المنعشين العقاريين، وذلك عبر عرض بقع أرضية للبناء، وأخيرا تحقيق عمليات محددة تدمج السكن والأنشطة للحرفيين[428].

- **على مستوى المؤسسات العمومية الخاصة بالسكن:** "تمت إعادة هيكلة المؤسسات العمومية المهتمة بقطاع السكن. وأخذت عملية إعادة الهيكلة هذه شكل إصلاح لأدوار ومهام الفاعلين المؤسساتيين العموميين الخاصين بقطاع السكن، وإنشاء مجموعة التهيئة العمران، التي جمعت بين العقار ورأس المال المالي وكذلك الموارد البشرية والتقنية للشركة الوطنية للتجهيز والبناء، والشركة الوطنية لمحاربة السكن غير اللائق ، وشركة التشارك[429].

والغرض الرئيسي من إحداث هذه المجموعة الجديدة هو التركيز على المهام المكملة لمهام القطاع الخاص، وذلك بتهيئة العقارات المخصصة للسكن ومكافحة السكن غير اللائق. كما تم إحداث شركة إدماج سكن تحت إشراف وزارة الداخلية لإيواء ساكنة دور الصفيح.

وقد تم تقسيم المهام المجالية بين المجموعتين، إذ أشرفت المجموعة الأولى العمران والخاضعة لوصاية وزارة الإسكان على قطاع سيدي مومن وسيدي عثمان ومولاي رشيد، فيما أمسكت وزارة الداخلية في شخص شركة إدماج سكن بالغرب والجنوب من الدار البيضاء، لتعبيد الطريق أمام كبريات الشركات العقارية

---

[428] - Ministère des Finances et de la Privatisation, Direction des Etudes et des Prévisions Financières *: La nouvelle stratégie de logement au Maroc : Déclinaison des principaux axes et évaluation de leurs impacts*. Mai 2008. Op.Cit. P. 4.

- ظهير شريف رقم 50-07-1 صادر في 28 من ربيع الأول 1428 (17 أبريل 2007) بتنفيذ القانون رقم 03-27 القاضي بتحويل المؤسسات الجهوية للتجهيز والبناء إلى شركات مساهمة جهوية تسمى العمران.

[429] - Ministère des Finances et de la Privatisation, Direction des Etudes et des Prévisions Financières : *La nouvelle stratégie de logement au Maroc : Déclinaison des principaux axes et évaluation de leurs impacts*. Mai 2008 . Op.Cit. P. 4.

لإنجاز القطب الحضري "الدار البيضاء آنفا. ويمكن تفسير هذا التوجه الذي ميز سياسة الدولة السكنية على المستوى المؤسساتي، بالخصائص التي صارت تميز الهوامش الحضرية الداخلية على المستوى السوسيو مجالي، وحسب المركب التركيبي للتهميش، إذ يرتفع في مقاطعات الجنوب الشرقي ويقل في مقاطعات الجنوب الغربي[430].

يكشف هذا التقسيم لمقاطعات الجنوب بمدينة الدار البيضاء بين المجموعتين عن التوجه الذي يميز التدخلات الانتقائية للدولة في هذه المجالات، مما سيعمق من التفاوتات السوسيومجالية بين مقاطعات الجنوب، "فيصبح البحث عن حل أزمة السكن وسيلة من وسائل الزيادة في التراكم الرأسمالي"[431]، والتمييز المجالي.

2-المقاطعات الجنوبية من الدار البيضاء: أشكال التنمية السكنية وتأهيل الهوامش الحضرية

تعتبر التنمية السكنية شرطا من شروط الحياة الكريمة، فمن دون سكن لائق يصعب تأمين حاجيات أخرى. وفي الهوامش الحضرية الداخلية لمقاطعات الجنوب من مدينة الدار البيضاء تزداد الهامشية على مستوى السكن، حيث تزداد الأزمة السكنية سوءا بسبب الكثافة السكانية المرتفعة وهيمنة الفئات الفقيرة على باقي شرائح المجتمع، ولذلك فإن تدخل الدولة في هذه المجالات يفرض نفسه لامتصاص العجز بقطاع السكن ولتأهيل وتنمية هذه المجالات والحد من الفوارق المجالية بين مكونات تراب مدينة الدار البيضاء وتحقيق العدالة المجالية، ومن هنا نطرح السؤال التالي: ما أشكال التنمية السكنية التي تبنتها الدولة في مقاطعات الجنوب من مدينة الدار البيضاء لتحقيق العدالة المجالية؟

2-1- خصائص السكن السابق لساكنة الهوامش الحضرية لمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء حسب النوع والمساحة

تقف قضية السكن على رأس أولويات الأسر ذات الدخل المحدود والدخل غير القار، كما أن هذه القضية لها إسقاطات وتبعات عديدة. وتفحص هذه المسألة بالهوامش الحضرية لمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء يفرض تتبع مسارها، بداية من السكن السابق لهذه الأسر. مما يسمح برصد التحولات التي طرأت في أنماط السكن، وكذلك أشكال تدخل الدولة لمعالجة قضية السكن لهذه الأسر في هذا المجال من مدينة الدار

---

[430] - Philippe Estèbe (2001) : *Instruments et fondements de la géographie prioritaire de politique de la ville (1982-1996).* La Documentation française. In : Revue française des affaires sociales 2001/3. PP. 23 – 38. Op.Cit.P. 27.

[431]- المصطفى شويكي(1996) : الدار البيضاء: مقاربة سوسيومجالية. منشورات جامعة الحسن الثاني- عين الشق- كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة الأطروحات والرسائل: 1 ص.474, مرجع سبق ذكره، ص 13.

البيضاء. وعليه فإن ما يميز سكن أرباب الأسر بالهوامش الحضرية من مقاطعات الجنوب للدار البيضاء، هو التنوع ، وذلك ما يظهر من خلال الجدول رقم 86 والشكل رقم 34:

الجدول رقم 86: نوع سكن أرباب الأسر حسب وسط السكن السابق

وسط السكن السابق		نوع السكن						المجموع
		قروي	صفيحي	شقة اقتصادية	سكن مغربي	سكن عشوائي	سكن متقادم	
حضري	العدد	0	171	2	103	59	39	374
	% من المجموع	0	43,4	0,5	26,1	15	9,9	94,9
قروي	العدد	1	0	0	0	19	0	20
	% من المجموع	0,3	0	0	0	4,8	0	5,1
المجموع	العدد	1	171	2	103	78	39	394
	% من المجموع	0,3	43,4	0,5	26,1	19,8	9,9	100

المصدر: بحث ميداني، 2017.

يبرز الجدول رقم 86 أعلاه أن وسط السكن السابق يتميز بهيمنة الوسط الحضري بنسبة 94,9% على حساب الوسط القروي، وتؤكد هذه الهيمنة أن الوسط الحضري يعرف أزمة سكنية تفرض تدخل الدولة لحلها بأشكال مختلفة قصد تحقيق العدالة المجالية وتحسين مورفولوجية المجال الحضري، خاصة وأن ما يميز السكن السابق، هو هيمنة الصفيح بالدرجة الأولى متبوعا بالسكن المغربي فالعشوائي ثم المتقادم. ورغم هذا التباين في النوع، فإنها تندرج كلها في خانة السكن غير اللائق، وهو ما يفسر شكل التدخل العمومي لهيكلة المجال الحضري بمدينة الدار البيضاء والقضاء على السكن غير اللائق. بالإضافة إلى ذلك فإن مساهمة الوسط القروي فيه بحصة 5,1 % في أنواع السكن السابق لأرباب الأسر، إنما يفسر بالتحولات التي ميزت البنية الأسرية، وتفاقم أزمة السكن نتيجة ارتفاع أسعار العقارات بالمدينة الاقتصادية. فأصبح المجال القروي مهيأ لاستقبال أفواج عديدة من الباحثين على السكن بدون توفر الشروط القانونية للتجزيء والبناء، مما أدى إلى تنامي موجة البناء السري كالهراويين والمكانسة.

هذه الأزمة السكنية تبرز أن ظاهرة السكن غير اللائق كظاهرة حضرية تميز مدينة الدار البيضاء تتوسع مجاليا وتتفاقم كميا في جميع أنواع السكن غير اللائق (الصفيحي، غير القانوني والمتقادم)، والخطر في هذه الظاهرة إلى جانب حمولتها الديمغرافية التي تتميز بارتفاع كثافتها السكانية أنها تغزو المجالات

الهامشية الحضرية إلى جانب تشويهها لمورفولوجية المدينة وتجزئتها مجاليا واجتماعيا، كما يظهر ذلك من خلال الشكل رقم 34 التالي:

الشكل رقم 34: نوع السكن السابق لأرباب الأسر حسب وسط السكن السابق

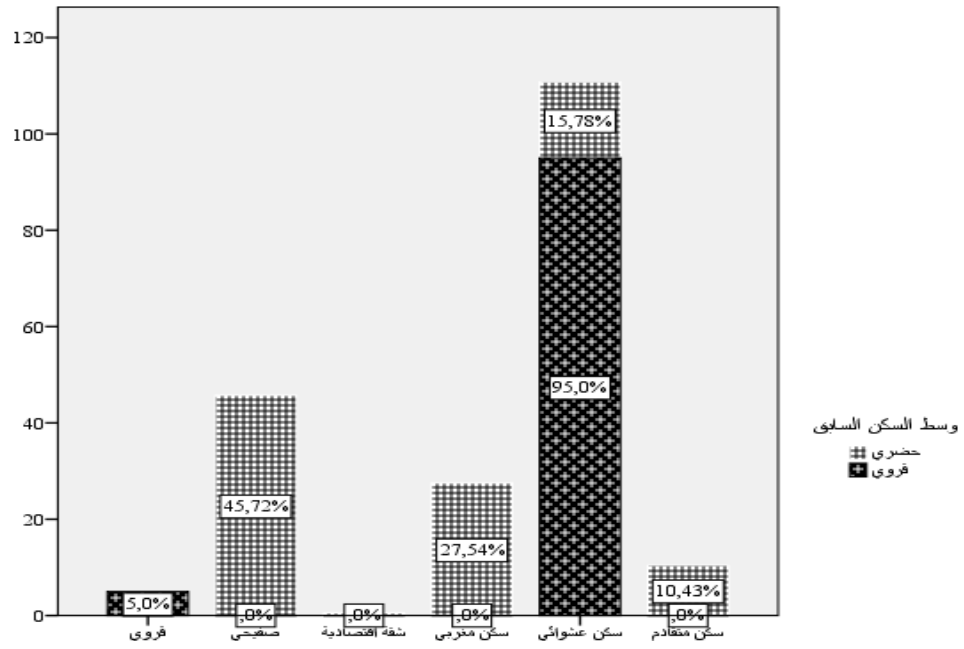

المصدر: بحث ميداني، 2017.

يبرز الشكل رقم 34 حجم السكن العشوائي الذي انتشر في الوسط القروي، لضعف المراقبة بهذه المجالات، مما جعل هذا النوع من السكن يتكاثر خاصة في المجالات التي كانت تابعة لبوسكورة والتي ألحقت بتراب مقاطعات مولاي رشيد وسيدي عثمان وعين الشق. مما يبين أن الهوامش الحضرية قد تطعمت إما ذاتيا أو بواسطة مجالات أخرى، سواء عبر آليات الأزمة السكنية المرتبطة بتنامي السكن العشوائي والصفيحي خلال فترات زمنية متباينة، أو عبر آلية توسيع المدار الحضري. وهو ما أحدث ضغطا على المجال وساهم في اختلال توازنه، فترتب عن ذلك صورة تكشف الهشاشة التي تميز المجالات الملحقة بهذه المقاطعات. كما أن نوع السكن السابق يختلف حسب المقاطعات ومجالات السكن السابقة للسكان، وهو ما يظهر من خلال الشكل رقم 35(والجدول رقم 6: نوعية السكن بمقاطعات السكن السابق لأرباب أسر الهوامش الحضرية الداخلية للدار البيضاء: انظر الملحق) التالي:

الشكل رقم 35: نوعية السكن السابق حسب مقاطعة السكن السابق لأرباب الأسر بالهوامش الحضرية لمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء

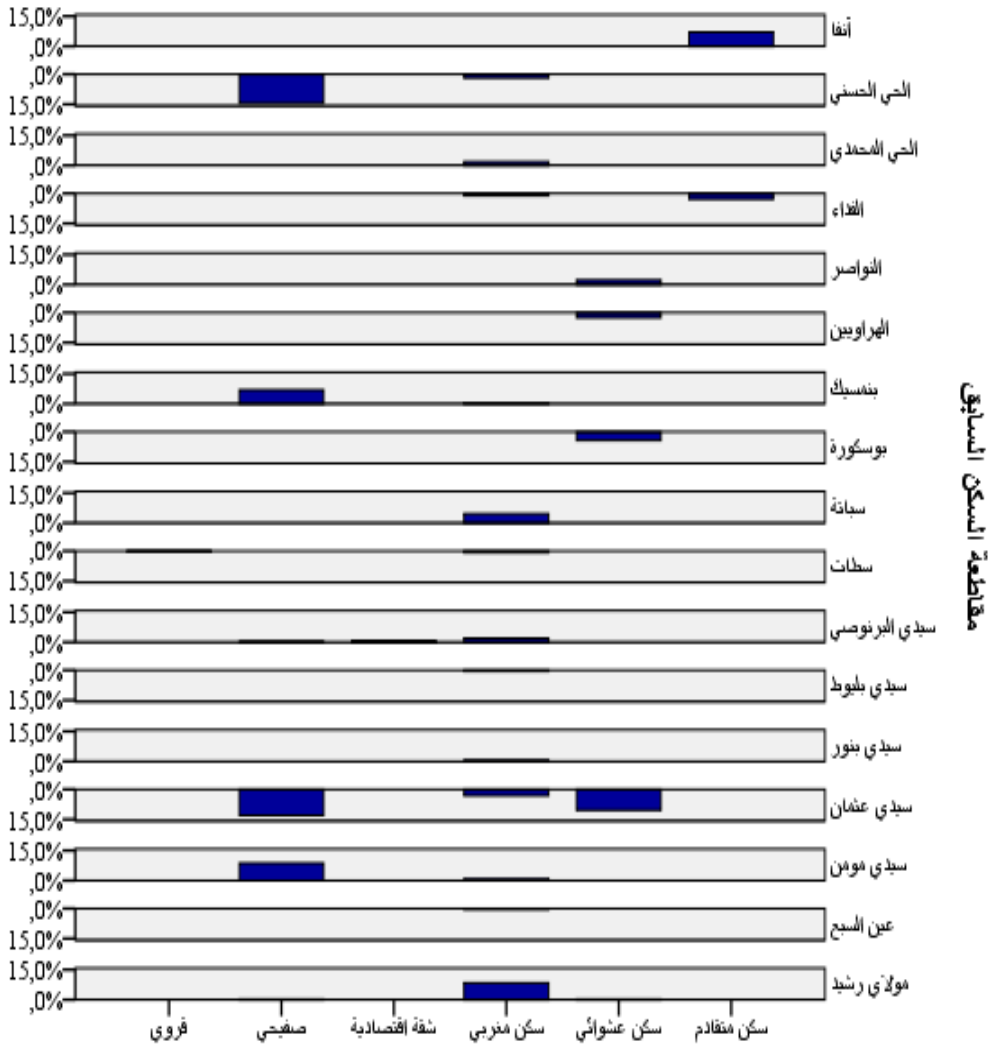

المصدر: بحث ميداني، 2017.

يظهر من هذا الشكل أن مقاطعات الحي الحسني وسدي عثمان وسيدي مومن، أي التي تجاور الأحياء الصناعية تأوي أكبر التجمعات الصفيحية. فقد ساهمت الصناعة بشكل كبير في تطوير أنواع مختلفة من السكن[432]، وتزايد مظاهر التهميش التي ميزت هذه المجالات، حيث السكن الصفيحي والفقر وارتفاع الكثافة السكانية.

[432]- Vassal Serge (1951): *Les industries de Casablanca*. In: Cahiers d'outre-mer. N° 13 - 4e année, Janvier-mars 1951. pp. 61-79. Op.Cit.P.74.

غير أن الصفيح ليس وحده الذي يميز مورفولوجية هذه المجالات، بل هناك أنواع أخرى من السكن غير اللائق وأساسا السكن غير القانوني الذي ينعت بالعشوائي الذي يميز المجالات الجنوبية، إذ تضم أكبر حصة من السكن العشوائي، في حين تساهم مقاطعات آنفا والفداء بحصة مهة في السكن المتقادم.

هذا التفاوت حسب نوع السكن السابق ومساهمة كل قطاع يجعل من المجال الهامشي لمقاطعات الجنوب مجالا لاحتواء الحركيات السكانية، سواء تلك المرتبطة بالتحولات الديمغرافية مع بروز الأسر الشابة، أو تلك المرتبطة بالأزمة السكنية لارتفاع سعر العقار وصعوبة الولوج إلى الملكية السكنية، أو تلك التي ترتبط بالعمليات العمرانية الكبرى المهيكلة للمجال الحضري للمدينة كمشروع المحج الملكي، أو ما يرتبط بالضبط الأمني عبر التقسيمات المجالية الجديدة للمدينة.

ويمكن ملامسة هذه العوامل من خلال التفاوت على مستوى مساحة السكن السابق (كما يظهر ذلك من خلال الجدول رقم 4: مساحة سكن أرباب الأسر حسب مقاطعات السكن السابق: انظر الملحق)، حيث تتفاوت مساحة المساكن مع هيمنة المساحات الدنيا التي لا تتعدى 40–50م²، في حين تقل مساهمة المساحات الكبرى، وهو ما يكشف الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية والتهميش الذي تعانيه الفئات الفقيرة في المجالات الهامشية الحضرية الداخلية بمقاطعات الجنوب من مدينة الدار البيضاء. خاصة وأن المساحة صغيرة ويمكن تصنيفها إلى القطاعات المجالية التالية حسب نوعية السكن:

قطاع الجنوب: ويضم مقاطعات مولاي رشيد وسيدي مومن، وسيدي عثمان وبنمسيك، حيث تظهر أهمية المساكن التي تقل مساحتها عن 60 م ² وتزيد على 30م². وقد شكل هذا القطاع مجالا لتركز الصفيح والسكن العشوائي.

قطاع الجنوب الغربي: وهنا تظهر أهمية مقاطعة الحي الحسني.

المركز: شكل هذا القطاع مجالا لتركز السكن المتقادم والآيل للسقوط، حيث تنتشر المساكن ذات المساحة التي تقل عن 50م² و تزيد على 40م².

مجالات أخرى: وشكلت هذه المجالات منطقة لتركز السكن غير القانوني والقروي، وهي تلك الجماعات التي تمتد على حدود المدار الحضري، وهي النواصر وبوسكورة والهراويين، حيث تنتشر جميع أنواع مساحات السكن. والمبيان رقم 36 أسفله يوضح هذا التوزيع:

الشكل رقم 36: مساحة السكن بمقاطعات الإقامة السابقة لأرباب الأسر بالهوامش الحضرية لمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء

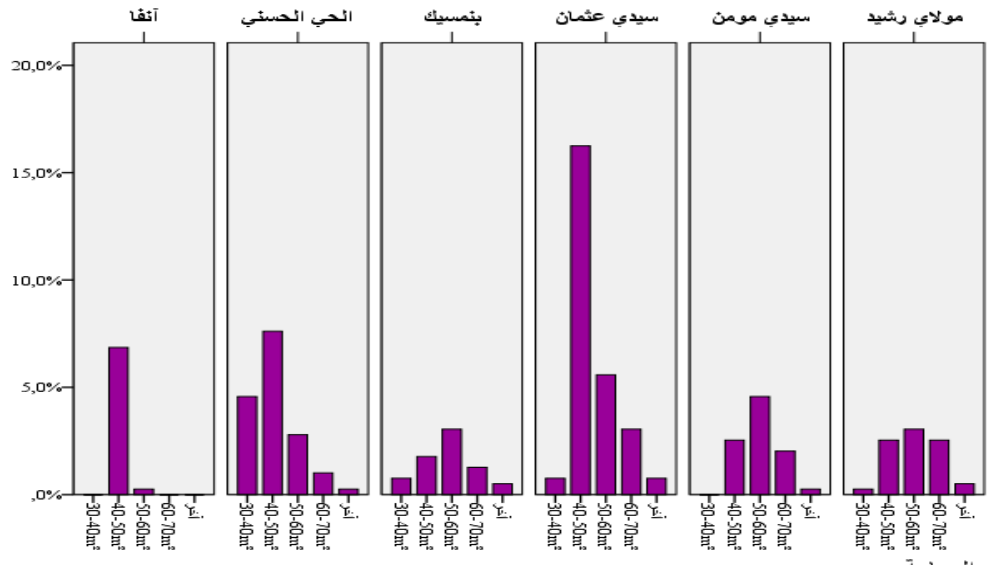

المصدر: بحث ميداني، 2017.

يترجم المبيان أعلاه من جهة الطابع الهرمي للمساحة السكنية حيث تتسع قاعدة الهرم نحو المساحات الدنيا، أما قمة الهرم فضيقة نحو المساحات الكبيرة. إن في جنوح القمة نحو التقلص والقاعدة نحو الاتساع تعبير عن ترسيخ الهشاشة، يتطلب من الدولة التدخل لحل الأزمة السكنية خاصة وأن حجم الأسرة يتميز بارتفاع عدد الأفراد إذ تساهم الأسر المكونة من 5 و 6 أفراد بحصة 60%[433] ، متبوعة بالأسر المكونة من 7 أفراد، والتي تساهم ب 15,5 %، فالأسر المكونة من 4 أفراد تساهم ب 14% ، أما الأسر المكونة 8 أفراد تساهم بنسبة 6,6 %. هذا التضخم العددي للبنية الأسرية يجعل الضغط على المسكن كبيرا ، ويظهر ذلك من خلال ضعف المساحة المستغلة للسكن بالنسبة للفرد. كما تختلف مساهمة المقاطعات السابقة لإقامة أرباب الأسر حسب مساحة السكن. مما يفسر الكثافة السكانية التي ميزت السكنى السابقة لساكنة الهوامش الحضرية بمقاطعة الجنوب، وكذا الاتجاهات المميزة للدينامية المجالية بالهوامش الحضرية لمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء. هذا التباين في التوزيع الجغرافي للمساحة السكنية حسب مقاطعات الإقامة السابقة يظهر من خلال الشكل رقم 36 أسفله:

[433]- المصدر: بحث ميداني، 2017.

الشكل رقم 37: مساحة السكن بمقاطعات السكن السابق بالهوامش الحضرية لمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء

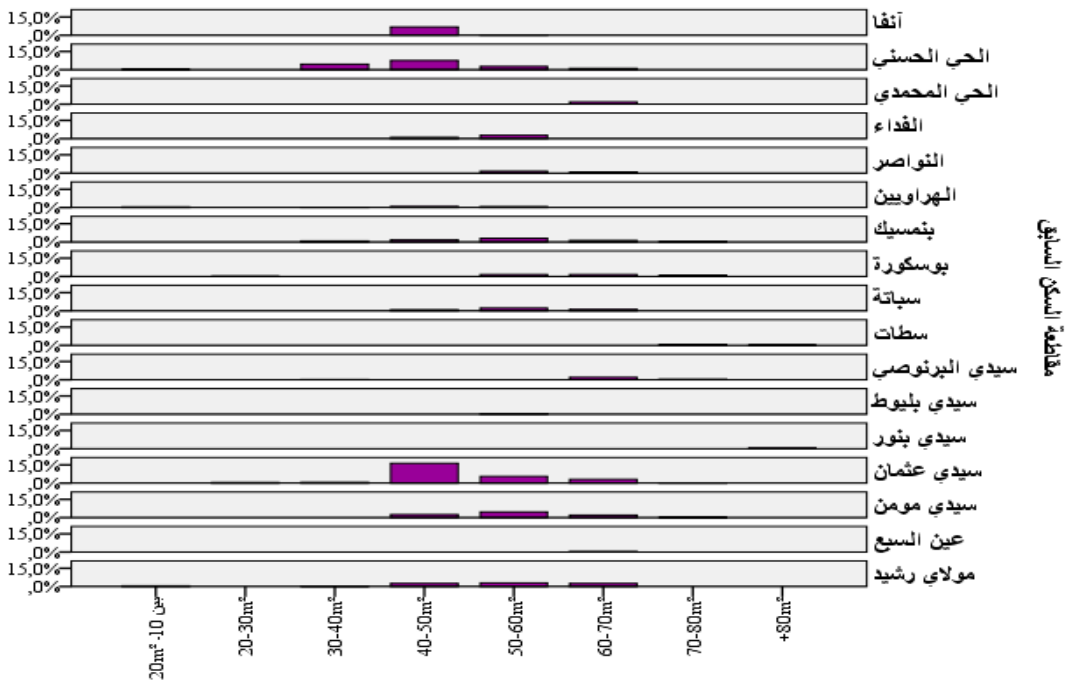

المصدر: بحث ميداني، 2017.

يوضح هذا الشكل هيمنة المساحة المتراوحة بين 40و 50م² وتنتشر في غالبية المجال بمقاطعات السكن السابق للهوامش الحضرية الداخلية، غير أن التاريخ السكني لكل مقاطعة يكشف عن ظاهرة السكن غير اللائق في ارتباط بالمساحة، إذ شكلت الأزمة السكنية وظروف العيش المادية أهم المشاكل الحضرية[434].

[434]– جدول المتغيرات الإحصائية للمؤشر التركيبي للتهميش

المقاطعة	نسبة البطالة %	السكان أقل من 25 سنة	بدون شهادة	مجموع السكان
عين الشق	13,1	358	274	695
سباتة	22,9	215	390	524
سيدي عثمان	12	402	689	772
مولاي رشيد	19,5	480	868	1081
سيدي مومن	14	333	565	724
الحي الحسني	12,3	218	309	553
سيدي البرنوصي	19,8	282	315	756

المصدر: مديرية الإحصاء، إحصاء 2014، أوراق الأسر.

يكشف الجدول أعلاه عن عمق التهميش انطلاقا من مركبات المؤشر التركيبي للتهميش، ما يجعل الهوامش الحضرية الداخلية لمقاطعات الجنوب من مدينة الدار البيضاء تواجه أزمة السكن التي تعددت مستوياتها بين الكمي والكيفي.

نستنتج مما سبق أن التهميش الذي تعرفه الهوامش الحضرية الداخلية بمقاطعات الجنوب من مدينة الدار البيضاء هو ظاهرة ثابتة في دورة حياة أسر ساكنة الهوامش الحضرية الداخلية، مما ساهم في انتشار الهامشية على مستوى السكن، حيث يشكل السكن غير اللائق بشتى أنواعه مظهرا من مظاهر التهميش التي تميز المجال الهامشي.

2-2- خصائص السكن السابق لساكنة الهوامش الحضرية لمقاطعات الجنوب حسب صفة الحيازة

تتجلى الضائقة السكنية لدى ساكنة الهوامش الحضرية بمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء في طبيعة حيازة ونوع السكن. وتوفير السكن اللائق هو حاجة وجودية لكل أسرة. وتحقيق هذا المطلب لفائدة هذه الساكنة ارتبط بالهاجس الأمني للمدينة ككل، مما أثر على عملية إنتاج واستهلاك السكن بالنسبة لهذه الساكنة. فنشأت في هذه الظروف قواعد العرض والطلب على السكن بالنسبة لساكنة الهوامش الحضرية لمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء. فكيف هي صفة حيازة السكن السابق لهذه الفئة من المجتمع البيضاوي بمقاطعات الجنوب؟

نلمس من خلال دراسة صفة حيازة السكن السابق لدى أرباب الأسر بالهوامش الحضرية بمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء، أهمية الملكية بنسبة 52 % ،متبوعة بالكراء بنسبة 24,9 %، فالأشكال الأخرى من الحيازة بنسبة 21,8 % ، كما يظهر ذلك من خلال الجدول رقم 87 التالي:

الجدول رقم 87: صفة حيازة السكن السابق لأرباب الأسر بالهوامش الحضرية للدار البيضاء

صفة الحيازة		نوع السكن السابق						المجموع
		قروي	صفيحي	شقة اقتصادية	سكن مغربي	سكن عشوائي	سكن متقادم	
مالك	العدد	0	124	0	7	60	14	205
	% من المجموع	0	31,5	0	1,8	15,2	3,6	52
مكتري	العدد	0	1	0	66	6	25	98
	% من المجموع	0	0,3	0	16,8	1,5	6,3	24,9
رهن	العدد	0	0	0	5	0	0	5
	% من المجموع	0	0	0	1,3	0	0	1,3
آخر	العدد	1	46	2	25	12	0	86
	% من المجموع	0,3	11,7	0,5	6,3	3	0	21,8
المجموع	العدد	1	171	2	103	78	39	394
	% من المجموع	0,3	43,4	0,5	26,1	19,8	9,9	100

المصدر: بحث ميداني، 2017.

يوضح الجدول تباين صفة الحيازة مع هيمنة الملك الخاص، مما يجلي الرغبة لدى ساكني الصفيح في الاستفادة من مشاريع الدولة الإسكانية، وتكاد ظاهرة تغيير السكن تكون شبه مرادفة لتغيير نوع السكن والتحسن النسبي لظروف الإقامة من حيث الزيادة في المساحة. ومما لاشك فيه أن للمضاربة للعقارية وسوء التدبير أثر كبير في نشأة السكن العشوائي، المفضي إلى التهميش لأسر الهوامش الحضرية بمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء. ونظرا لأن الأراضي الحضرية يغلب عليها طابع التسليع، يجعل هذه الفئة من ذوي الدخل المحدود أو منعدمة الدخل القار تتجه إلى السكن غير اللائق بشتى أنواعه. وهكذا تبقى مسألة الحيازة مسألة جوهرية في خصائص سكنى أرباب الأسر بالهوامش الحضرية لمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء. ويظهر تفاوت صفة الحيازة أيضا على مستوى المساحة، ويتضح ذلك من خلال الجدول رقم 88 والشكل رقم 37 والشكل رقم 38 التاليين:

الجدول رقم 88: مساحة السكن السابق لأرباب الأسر حسب صفة الحيازة

صفة الحيازة		المساحة م²							المجموع
		بين 10-20	20-30	30-40	40-50	50-60	60-70	70-80	+80	
مالك	العدد	0	1	17	92	70	19	4	2	205
	% المج	0	0,3	4,3	23,4	17,8	4,8	1	0,5	52
مكتري	العدد	5	2	1	42	25	23	0	0	98
	% المج	1,3	0,5	0,3	10,7	6,3	5,8	0,0	0	24,9
رهن	العدد	0	0	0	0	1	4	0	0	5
	% المج	0	0	0	0	0,3	1	0	0	1,3
آخر	العدد	0	0	9	26	17	24	9	1	86
	% المج	0	0	2,3	6,6	4,3	6,1	2,3	0,3	21,8
المجموع	العدد	5	3	27	160	113	70	13	3	394
	% المج	1,3	0,8	6,9	40,6	28,7	17,8	3,3	0,8	100

المصدر: بحث ميداني، 2017.

يتجلى من خلال الجدول رقم 88 أهمية ملكية المساكن ذات المساحات المتراوحة بين 40 – 50 م² و 50– 60 م²، ومنه نستنتج أن سكنى أرباب الأسر السابقة تتميز بضيق مساحتها وأن ملكيتها ترتبط بالأوضاع الاقتصادية للأسر حيث الدخل محدود أو منعدم، زيادة على أن هذه المساحة يكون بمقدور الأسر بلوغها عن طريق الادخار أو التضامن بين أفراد الأسرة، مما يجعل من السكن أولوية في إطار الترقي الاجتماعي لحل مشكلة ضيق السكن، ورغم ذلك فإن هذه المشكلة الأخيرة لا تتغير على اعتبار متوسط عدد الأفراد لكل غرفة، فتصبح ملكية السكن كيفما كان نوعه أولوية كما يظهر ذلك من خلال الشكل رقم 38:

الشكل رقم 38 : نوع حيازة السكن السابق لأرباب الأسر بالهوامش الحضرية حسب المساحة

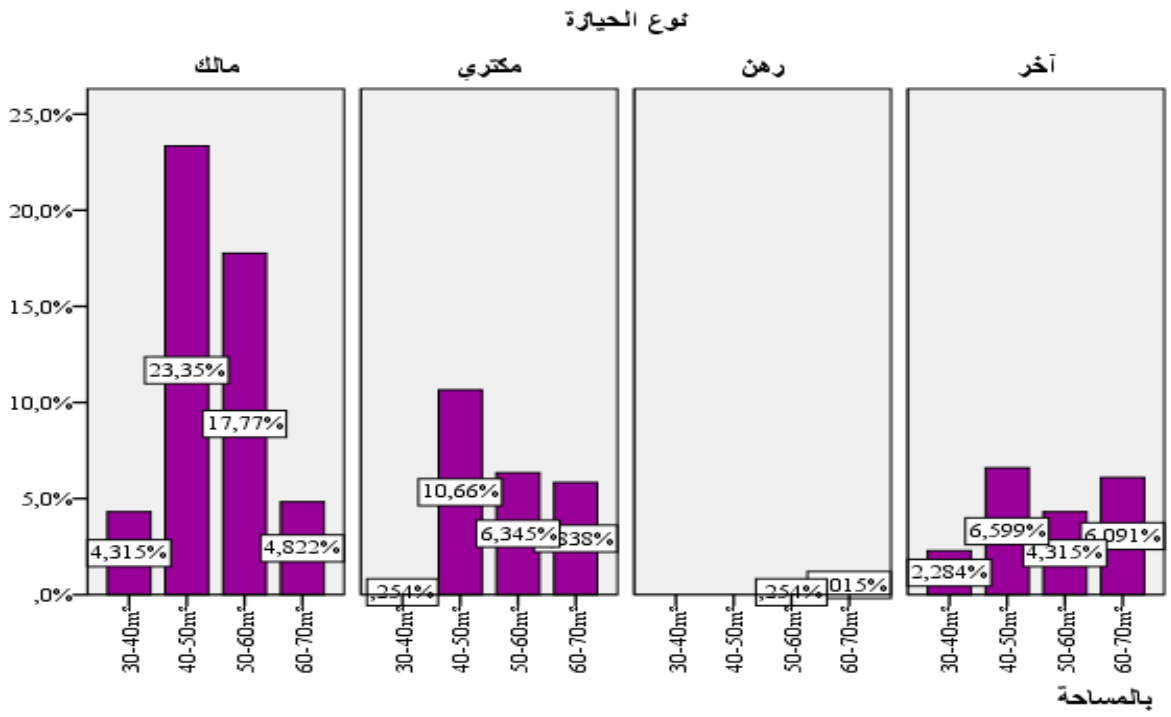

المصدر: بحث ميداني، 2017.

يكشف الشكل رقم 38 عن أهمية الملك الخاص لأرباب أسر ساكنة الهوامش بمقاطعات الجنوب، خاصة عند الوحدة المساحية 40–50 م² بنسبة 33,3%، تليها الوحدة المساحية 50–60م²، بينما تقل الوحدات المساحية الأخرى إلى 4,56%. كما يرتفع الكراء عند نفس الوحدات المساحية بنسبة 10,66% عند الوحدة المساحية 40–50م²، تليها الوحدة المساحية 50–60م² بنسبة 6,34%، ويقل الكراء عند باقي الوحدات المساحية الأخرى.

يظهر إذن أن ضيق مساحة المسكن على اختلاف أنواع الحيازة يرتبط بالأوضاع السوسيواقتصادية للأسر، مما يجعل من المساحات الصغيرة سواء عند الملك الخاص أو الكراء أهم المساحات التي يمكن تملكها أو كراؤها. وهو ما يؤكده الشكل رقم 39:

الشكل رقم 39: سحابة الانتشار لأرباب الأسر حسب نوع الحيازة ومساحة السكن السابق

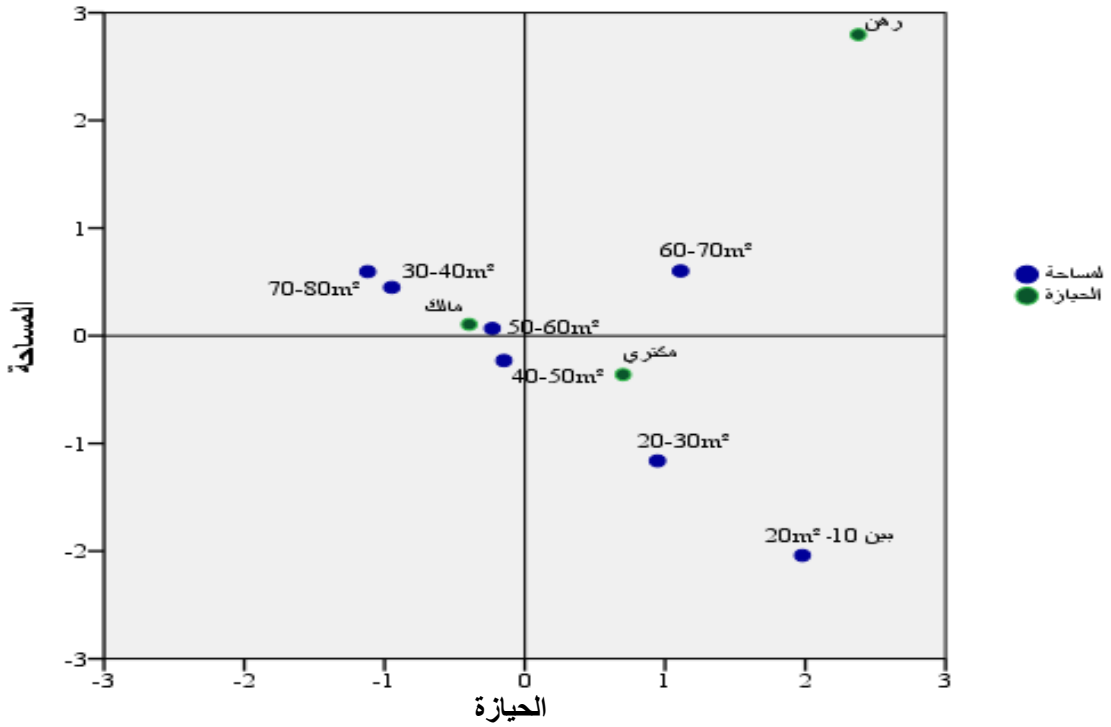

المصدر: بحث ميداني، 2017.

نستنتج من الشكل رقم 39 الذي يمثل سحابة انتشار أرباب الأسر حسب نوع الحيازة ومساحة السكن السابق، أن هناك ارتباط بين الملاك والمكترين للمساكن السابقة عند الوحدتين المساحيتين 40-50م² و50-60م² ، في حين تتباعد الوحدات المساحية الأخرى ونوع الحيازة في اتجاه السلب[435]، وهو ما يتصل بأوضاعهم السوسيو اقتصادية، حيث أن غالبية الأسر من ذوي الدخل المحدود وغير القار.

والخلاصة أن الأوضاع الاجتماعية السابقة للساكنة عند الهوامش الحضرية الداخلية، اتخذت وضعا ثابتا، فتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية جعلا من المؤشر التركيبي للتهميش قيمة إحصائية يمكن اعتمادها للتدخل قصد الرفع من التنمية الاقتصادية والاجتماعية لساكنة الهوامش الحضرية الداخلية بمقاطعات الجنوب من مدينة الدار البيضاء، والتخفيف من التباينات المجالية في المجال الحضري للمدينة ككل. ويعتبر السكن أحد آليات التنمية الاجتماعية للساكنة. فما الآليات المعتمدة في المجال؟

[435]– تم اعتماد أسلوبAnalyse des correspondaces في استخراج القيم الواردة في مبيان سحابة الانتشار لأرباب الأسر حسب نوع الحيازة ومساحة السكن السابق.

3-التنمية الاجتماعية بواسطة السكن لساكنة الهوامش الحضرية بمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء

أصبح الاهتمام بالهوامش الحضرية الداخلية لمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء يحظى بالأولوية للقضاء على مظاهر التهميش وتحقيق العدالة المجالية، لذلك فإن تنمية هذه المجالات عبر السكن يعتبر المدخل الأساسي، باعتبار السكن كوسيط بين الإنسان والبيئة التي يعيش فيها. ومن تم تظهر أهمية السكن كمدخل في معالجة العدالة المجالية وتحقيق التنمية بهذه المجالات.

3-1-السياسة المتبعة للتنمية السكنية بالهوامش الحضرية لمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء

لم تكن السياسة الترابية في بدايتها تهتم بمشكل السكن غير اللائق كمشكل مطروح في النسيج الحضري لمدينة الدار البيضاء، خاصة وأنه كان يشكل نوعا من التوازن بالنسبة للولوج إلى السكن لذوي الدخل المحدود[436]. وانطلاقا من أواسط السبعينيات من القرن 20 عملت الدولة على تحسين تدريجي لظروف السكن بواسطة برنامج التنمية الحضرية، ويهدف هذا البرنامج إلى إعادة تأهيل الأحياء العشوائية عبر تجهيزها بالتجهيزات الأساسية، وتقنين السكن عبر إصلاح المباني من طرف السكان أنفسهم.

وبمساهمة من البنك الدولي أطلق البرنامج، لكن سرعان ما تم التخلي عنه، مما أدى إلى فشل البرنامج في تحقيق أهدافه، فاتجهت الدولة نحو تأهيل الأحياء الصفيحية عبر ربطها بشبكة الماء الشروب والإنارة العمومية والمنزلية وقنوات الصرف الصحي وشبكة الطرق. وأمام فشل هذه السياسة لجأت الدولة إلى سياسة إعادة إسكان قاطني دور الصفيح بمنحهم بقع أرضية مجهزة، مقابل أثمان مدعمة من طرف الدولة، على أن يتحمل المستفيدون تكاليف البناء[437].

وابتداء من التسعينيات من القرن العشرين لجأت الدولة إلى مجموعة من البرامج بشراكة مع القطاع الخاص مع اقتصار تدخل القطاع العام في محاربة السكن الصفيحي والسكن غير القانوني، حيث استفاد المنعشون العقاريون من مجموعة من الامتيازات الضريبية والعقارية وتسهيلات في الحصول على رخص البناء[438]. ومن هذه البرامج هناك برنامج 200000 سكن الذي تم اعتماده ابتداء من سنة 1995 ، والذي استهدف توفير السكن للشرائح ذات الدخل المحدود الذين لا يمكنهم الاستفادة من البرامج الخاصة بالسكن الصفيحي أو غير القانوني، ولا يتعدى ثمن المسكن 200000 درهم لمساحة أقل من 10 م²، والبرنامج

---

[436]- Mohamed Anis (2010)*: L'Habitat insalubre au Maroc à la fin du 20éme Siècle*. University of Craiova, Geography, Vol 13 2010 (new series), P. 113.

[437] -Idem. P. 120.

[438]- Le droit au développement au Maroc entre Pacte International relatif aux Droits Economiques, Sociaux et Culturels, et Objectifs du Milénaire pour le Développement. CCDH-PNUD, JUILET 2010 .

الخاص لمحاربة السكن غير اللائق ، الذي استهدف محاربة السكن غير اللائق لفائدة ذوي الدخل المحدود، ثم برنامج مدن بدون صفيح ، والذي استهدف القضاء على السكن الصفيحي في افق 2012، بالإضافة إلى برنامج تأهيل أحياء السكن غير القانوني والذي يرمي إلى فك العزلة وإدماج هذه الأحياء في النسيج الحضري للمدينة، عبر توفير البنيات التحتية الطرقية والخدمات الأساسية من مياه الشرب والصرف الصحي والكهرباء[439]. فكيف تم تنزيل هذه السياسات بالمقاطعات الجنوبية من الدار البيضاء؟ وما هي الخلفيات المتحكمة في ذلك؟

3-2-التنمية السكنية للهوامش الحضرية بمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء: الأشكال والخلفيات

من أجل تحقيق التنمية السكنية تبنت الدولة برامج مختلفة لتأهيل المجال بمقاطعات الجنوب من مدينة الدار البيضاء. فما هي هذه البرامج وما الخلفيات المتحكمة فيها؟

3-2-1- التمويل العقاري للسكن بالهوامش الحضرية لمقاطعات الجنوب بالدار البيضاء

إن البحث عن حلول سكنية لأزمة السكن في مدينة الدار البيضاء كما وكيفا، جعل الدولة على مستوى المدينة تستمر في سياستها السكنية القائمة على تحسين نسيجها الحضري، سواء بالنسبة للفئة معدمة الدخل أو ذات الدخل المحدود، خاصة وأن نسبة الأسر التي يمكنها تحمل نفقات الرهن العقاري هي نسبة ضعيفة لا تتجاوز 26,8 % . ولتجاوز إشكالية التمويل اعتمدت الدولة استراتيجية تقضي بإشراك السكان في تمويل السكن، عن طريق الادخار كما يظهر ذلك من خلال الجدول رقم 89 والمبيان رقم 39 التاليين:

الجدول رقم 89: طريقة تمويل السكن الحالي لأرباب الأسر بالهوامش الحضرية الداخلية

نوع السكن الحالي		طريقة التمويل							المجموع
		كراء	شريك	آخر	ادخار	تضامن	قرض غير بنكي	إرث	قرض بنكي	
سكن عشوائي مهيكل	العدد	0	0	15	80	28	2	5	0	130
	% المج	0	0	3,8	20,3	7,1	0,5	1,3	0	33
سكن متوسط	العدد	0	0	0	0	1	0	0	0	1
	% المج	0	0	0	0	0,3	0	0	0	0,3
سكن اقتصادية	العدد	1	0	0	30	2	2	1	85	121
	% المج	0,3	0	0	7,6	0,5	0,5	0,3	21,6	30,7
سكن مغربي	العدد	0	45	0	97	0	0	0	0	142
	% المج	0	11,4	0	24,6	0	0	0	0	36
المجموع	العدد	1	45	15	207	31	4	6	85	394
	% المج	0,3	11,4	3,8	52,5	7,9	1	1,5	21,6	100

المصدر: بحث ميداني، 2017.

[439]- تقرير 50 سنة من التنمية البشرية بالمغرب وآفاق 2025، الديمغرافية المغربية: الاتجاهات الماضية وآفاق المستقبل، التقرير الموضوعاتي، مركز الدراسات والأبحاث الديمغرافية، المندوبية السامية للتخطيط.

نستنتج من هذا الجدول، أن استراتيجيات الدولة في مجال السكن متنوعة بين إعادة الهيكلة وإعادة الإسكان، وقد عولت الدولة في سياستها هاته على إدماج السكان في تمويل سكناهم سواء عن طريق الادخار أو القروض. وبالإضافة إلى هذه الأنواع يظهر نوع آخر استحدث في إطار تمويل السكن، وهو حضور مفهوم 'الشريك' خاصة في نوع السكن المغربي الاجتماعي، إذ يساهم بحصة ليست بالهينة في عمليات إنعاش البناء الذاتي الخاص بفئة المستفيدين من عمليات إعادة الإسكان، حيث يتولى طرف ثالث بكل العمليات المتعلقة بالمساطر الإدارية للترخيص، وعملية البناء لفائدة مستفيدين اثنين مقابل استفادته من شقتين، ويستفيد المعنيون من إعادة الإسكان من شقة لكل منهما. هذا الإجراء المستحدث جاء في إطار إحجام المؤسسات المالية عن إقراض ذوي الدخل غير المنتظم وذوي الدخل المنخفض. هذه الطرق المستحدثة في التمويل تكشف بشكل جلي رغبة الدولة في رفع يدها عن قطاع اجتماعي، كما يظهر ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 40: طريقة تمويل السكن لأرباب الأسر بالهوامش الحضرية لمقاطعات الجنوب

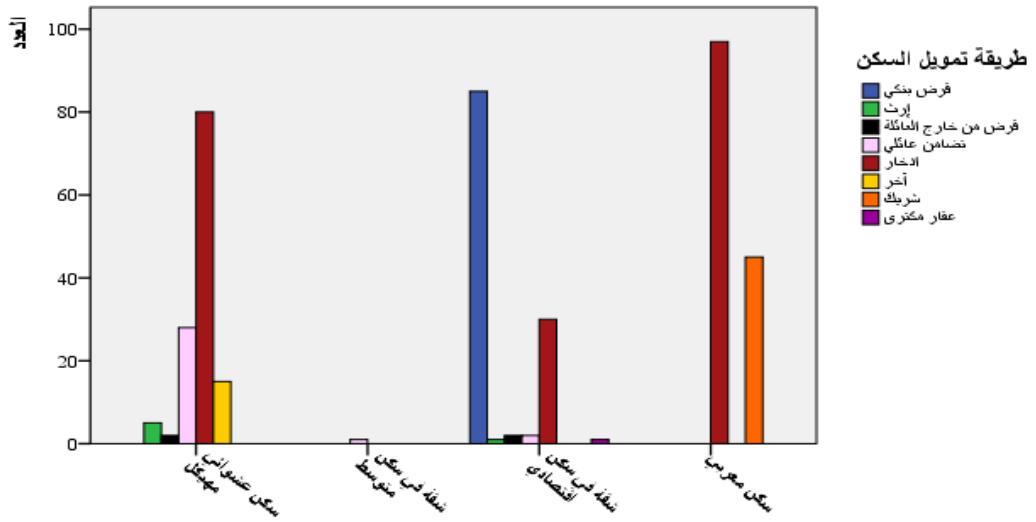

المصدر: بحث ميداني، 2017

يكشف الشكل رقم 40 أهمية أعمدة الادخار في تمويل اقتناء السكن السري غير القانوني والمغربي، وأهمية القروض البنكية في تمويل الشقق. ويفسر ذلك إلى أن أرباب الأسر الذي مولوا سكناهم بالادخار، يصعب عليهم الحصول على قروض بنكية لطبيعة السكن الذي لا يتوفر شروط البناء بالنسبة للسكن العشوائي، أو تتخلله عراقيل قانونية كما هو الشأن بالنسبة للسكن المغربي حيث يشترك في البقعة الواحدة أسرتين قصد بنائها. بينما يلج أرباب الأسر إلى التمويل البنكي عندما يتعلق الأمر بالشقق، وذلك راجع إلى صناديق الضمان التي أحدثتها الدولة لتمويل هذا النوع من السكن لفائدة ذوي الدخل المحدود.

3-2-2- الإنعاش العقاري: حضور القطاع الخاص إلى جانب القطاع العام وفرض الأمر الواقع من طرف المنعشين السريين

مع مطلع العشرية الثانية من الألفية الثالثة انطلقت سياسة الدولة الاستباقية لمحاربة السكن غير اللائق من جهة، ولمواجهة الطلب الجديد من طرف الفئات الاجتماعية ذات الدخل المحدود من جهة أخرى. وذلك لتجاوز الصورة السلبية للهوامش الحضرية الداخلية وإدماجها في المجال الحضري للمدينة[440].

وهكذا أصبح إنعاش السكن الاجتماعي هاجسا دائما للسلطات العمومية وأولوية فيما يتعلق بالإسكان[441]، "وتجسد ذلك من خلال برنامج 250000 درهم. ومنذ انطلاق البرنامج سنة 2010 انخرط القطاع الخاص بشكل كبير إلى جانب الدولة في بناء الوحدات السكنية لفائدة ذوي الدخل المحدود"[442]. مما فتح باب المنافسة بين الشركات العقارية لاحتكار سوق السكن[443]. كما أصبح المجال الجنوبي سوقا عقارية ضخمة أمام ندرة العقار بوسط المدينة ومجالا لإيواء الشرائح الاجتماعية المعدمة وذات الدخل المحدود. وفي هذا الصدد يمكن التمييز داخل هذه المجالات بين نوعين من السكن، مختلفي الشكل وموحدين من حيث المضمون يعبران عن مراحل تطور وديناميكية المجال الحضري بالجنوب البيضاوي، كما يظهر ذلك من خلال الجدول رقم 90 التالي:

---

[440] - Jean-Jacques Helluin (2000): *La géographie prioritaire de la politique de la ville, un contour de la banlieue?* In: *Géocarrefour*, vol. 75, n°2, 2000. Questions de banlieues. PP. 117-122. Op.Cit.P.120.

[441]– وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة: دراسة حول تقييم برنامج السكن الاجتماعي 250000 درهم وبرنامج السكن المنخفض التكلفة 140000 درهم– موجز حول تقييم برنامج السكن الاجتماعي 250000 درهم. ص 3.

[442]– المرجع نفسه.

[443]- جدول : حصيلة إنجازات برنامج السكن الاجتماعي إلى نهاية سنة 2017 حسب نوع المنعش العقاري

نوع المنعش العقاري	عدد الوحدات السكنية حسب مراحل إنجازها (%)			
	المرخص لها بالبناء (العدد)	في طور الإنجاز / المرخص لها بالبناء	المنجزة / المرخص لها بالبناء	الحاصلة على شهادة المطابقة / المنجزة
منعش عقاري خاص	560311	37	61	96
منعش عقاري عمومي	35483	16	69	90
المجموع	595794	36	62	95

المصدر: مديرية الإنعاش العقاري، 2017.

أصبحت مساهمة القطاع الخاص كبيرة في إنتاج السكن الاجتماعي، مما جعل الهوامش الحضرية الداخلية تساهم في حل أزمة السكن بالمدينة أكثر من التخفيف من مظاهر التهميش التي تعانياها الفئات الاجتماعية الفقيرة، فصار السكن الاجتماعي كوسيلة لدعم الصناعة المرتبطة بالبناء، أكثر من دعم المجالات ذات الأولوية. ويؤكد ذلك الدراسة التقييمية لبرنامج السكن الاجتماعي 250000 درهم، كما أن مساهمة القطاع الخاص في إنتاج السكن الاجتماعي لعب دورا كبيرا في تنفيذ استراتيجية الدولة القائمة على تفكيك البنيات الاجتماعية المهيمنة عبر تمليك السكن لفائدة الطبقة المتوسطة، مما ساهم في تنزيل المقاربة الأمنية القائمة على الضبط الاجتماعي بواسطة السكن.

الجدول رقم 90: المنتجون للسكن بالهوامش الحضرية لمقاطعات الجنوب بالدار البيضاء

نوع السكن		المنعش العقاري								المجموع
		صوناداك	العمالة	شركة التشارك	شخص ذاتي	منعش سري	منعش متوسط	العمران	الجامعي	
سكن عشوائي مهيكل	العدد	0	0	0	72	58	0	0	0	130
	% المج	0	0	0	18,3	14,7	0	0	0	33
سكن متوسط	العدد	0	0	0	0	0	0	0	1	1
	% المج	0	0	0	0	0	0	0	0,3	0,3
سكن اقتصادي	العدد	39	0	29	1	0	23	0	29	121
	% المج	9,9	0	7,4	0,3	0	5,8	0	7,4	30,7
سكن مغربي	العدد	0	108	0	0	0	0	34	0	142
	% المج	0	27,4	0	0	0	0	8,6	0	36
المجموع	العدد	39	108	29	73	58	23	34	30	394
	%المج	9,9	27,4	7,4	18,5	14,7	5,8	8,6	7,6	100

المصدر: بحث ميداني، 2017.

نستنتج من هذا الجدول أن الهوامش الحضرية الداخلية بمقاطعات الجنوب تمثل مجالا للصراع بين الفاعلين في قطاع السكن، فإذا كانت برامج السكن الاجتماعي تكلفت بها الدولة باعتبار دورها الاجتماعي في حماية الطبقات الاجتماعية الفقيرة خاصة قاطني الصفيح، ويظهر ذلك من خلال مؤسساتها العقارية منها شركة إدماج سكن ومجموعة التهيئة العمران، أو المؤسسات المستحدثة سابقا كشركة التشارك أو صوناداك، اللتين تولتا مهمة ترحيل ساكنة المدينة القديمة قصد القيام بأعمال التجديد الحضري وبإعادة إسكان قاطني الصفيح ببنمسيك.

في حين يلعب المنعشون العقاريون السريون دورا مهما في إنتاج السكن العشوائي الذي يتماشى مع تطلعات السكان في الارتقاء الاجتماعي عبر تملك السكن رغم الوضع الهامشي وقلة التجهيزات.

أما السكن الاقتصادي فيبرز هنا كغزو للرأسمال في المجالات الهامشية الحضرية الداخلية، إذ نلاحظ حضور المنعشين العقاريين الخواص إلى جانب المنعشين العقاريين العموميين، حيث يساهم الخواص بنسبة 7,4% بالنسبة لمؤسسة الجامعي، التي أصبح حضورها بشكل لافت في مقاطعات الجنوب من الدار البيضاء لإنتاج السكن الاقتصادي، بالإضافة إلى المنعشين العقاريين المتوسطين، وحضور هؤلاء ميز مرحلة السبعينات من القرن العشرين في مقاطعات الجنوب إذ يساهمون بنسبة 5,8% من مجموع المنعشين العقاريين.

نتستنتج إذن أن المؤسسات العمومية المهتمة بالإنعاش العقاري تشكل العمود الفقري للإنعاش العقاري في مقاطعات الجنوب، غير أن المؤسسات العمومية وأمام ارتفاع تكاليف الإنتاج تتجه إلى الموازنة المالية، مما يجعل إنتاجها موجها إلى فئات متنوعة، في حين أن القطاع الخاص يلتزم بقاعدة الطلب القادر على الأداء.

هذا التوزيع النوعي للسكن حسب المنعشين العقاريين يحيل على تاريخ السياسة العمرانية المرتبطة بالسكن، وبتوجهات الدولة وخلفياتها للقضاء على السكن غير اللائق، ومكافحة العجز السكني المرتبط بالنمو الديمغرافي الكبير الذي تعرفه المدينة خاصة في المقاطعات الجنوبية في نطاقيها الجنوبي الشرقي والجنوبي الغربي. ذلك أن السياسة العمرانية بدأت منذ بداية السبعينيات في إطار" التصميم الاقتصادي والاجتماعي الخماسي (1973– 1977)، ونظرا إلى قلة التجربة والكفاءة وضعف مصادر التمويل، كان تدخل الدولة بطيئا ويقتصر على إعداد برامج سكنية للفئات الاجتماعية ذات الدخل المحدود. فلم تحصل بلورة تصميم شامل للمدينة البيضاوية على المدى القريب أو المتوسط أو البعيد. لكن أصبحت المدينة فجأة في سنة 1981 ولأول مرة رهانا سياسيا كبيرا"[444]، حيث تميزت هذه السنة بالتمردات الاجتماعية، فبدأ التفكير في تدبير سياسي جديد للمجتمع الحضري يقوم على ضمان أفضل مراقبة للسكان بفضل تهيئة أدوات التصميم العمراني (المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية لسنة 1984، وتصاميم التهيئة المخصصة للجماعات في الفترة 1984–1989). وقد بدأت الدولة في تطبيق سياسة مكثفة للسكن الاجتماعي على أمل تحقيق صيرورة الإدماج الاجتماعي لساكنة اعتبرت فئات خطيرة على الوضع العام. ففي الفترة 1983–1987 بني في الدار البيضاء وبسرعة فائقة أكثر من 9000 وحدة سكنية لاستقبال أسر مدن الصفيح من حي بنمسيك الذي كان في سنة 1982 يأوي أكثر من 80000 نسمة[445].

وقد استهدفت تصاميم التهيئة تقليص كثافة الأحياء التي اعتبرت بؤرا للانفجار الاجتماعي العنيف وإفساح النسيج الحضري شديد الازدحام. فوضع برنامج لهدم عدد كبير من المنازل، فكانت الكثافة الديمغرافية

---

[444]– المصطفى شويكي(1996) : الدار البيضاء: مقاربة سوسيومجالية. منشورات جامعة الحسن الثاني– عين الشق– كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة الأطروحات والرسائل: 1 ص.37, مرجع سبق ذكره، ص 13.

– Mohamed Anis (2010)*: L'Habitat insalubre au Maroc à la fin du 20éme Siècle*. University of Craiova, Geography, Vol 13- 2010 (new series). Op.Cit. P. 120.

[445]– عبد الرحمان رشيق : السياسة العمرانية والعلاقات الاجتماعية في المغرب، مجلة عمران ، العدد 18/5 خريف 2016، ص.ص: 17–18.

وتهوية المجال الحضري من المعايير التي بررت مخطط تدخل الدولة في الأحياء التي وقعت فيها أحداث التمرد[446].

الشكل رقم 41:

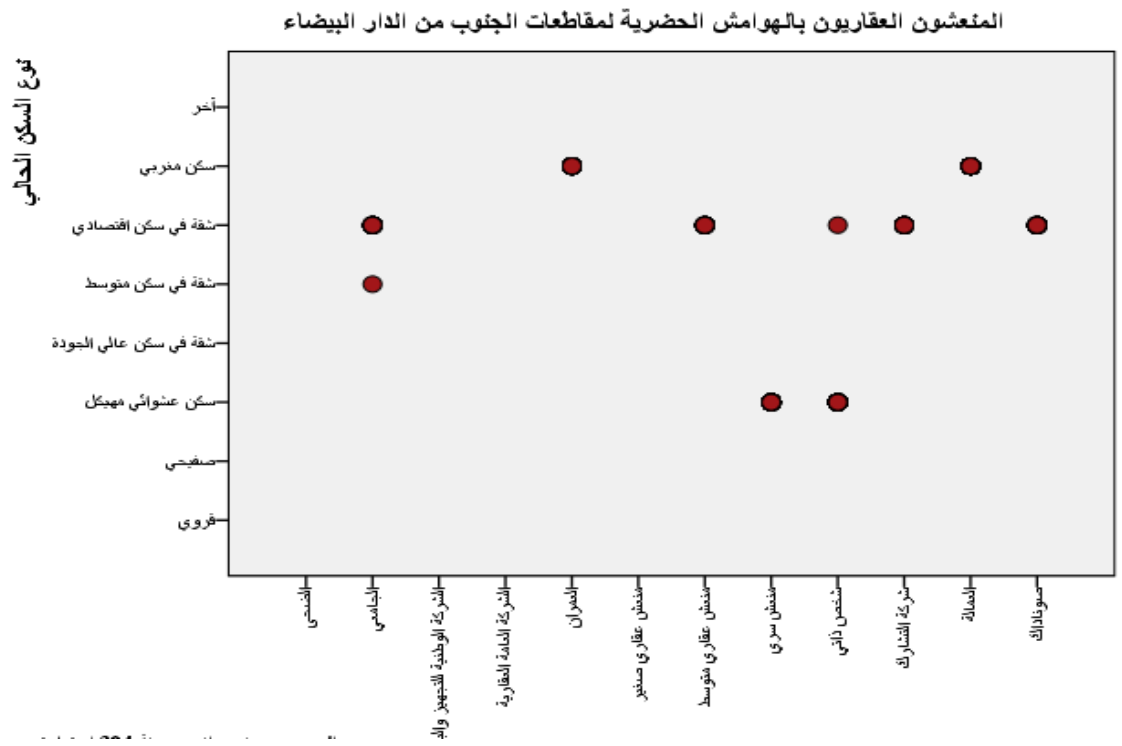

المصدر: بحث ميداني، 2017.

وهكذا فمن خلال المبيان رقم 41 ، نستنتج أن السياسة السكنية عبر آلية الإنعاش العقاري قد عرفت تحولات هامة ارتبطت بظروف الأزمة السكنية، وأمام عجز الدولة عن تحمل تكاليفها عملت على إشراك القطاع الخاص وإعادة هيكلة المؤسسات العمومية المهتمة بهذا القطاع. وبناء على ذلك يمكن تحديد التوزيع الزمني للاستراتيجية السكنية بواسطة الإنعاش العقاري ومخلفاتها المجالية بالهوامش الحضرية لمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء على النحو التالي:

مرحلة 1970- 1981: تميزت هذه المرحلة بمشاركة المنعشين العقاريين المتوسطين وقد ساهمت هذه المساهمة في بروز أحياء كالسالمية بمقاطعة سباتة[447].

[446]- عبد الرحمان رشيق : السياسة العمرانية والعلاقات الاجتماعية في المغرب، مجلة عمران ، العدد 18/5 خريف 2016.ص.19. مرجع سبق ذكره ص 305.

مرحلة ما بين 1981– 2002: "خلال هذه المرحلة وبفعل رغبة الدولة التحكم في المجال وضبط السكان، وتقليص كثافة الأحياء شديدة الازدحام، والقضاء على السكن الصفيحي، تدخلت مصالح وزارة الداخلية في عمليات إعادة الإسكان[448]. فظهرت أحياء عديدة في مقاطعة الجنوب الغربي بالحي الحسني كأحياء الوفاق وليساسفة وأحياء أخرى في مقاطعة الجنوب بمولاي رشيد، علاوة على ظهور مؤسسات عمومية تكلفت بعمليات تهيئة المحج الملكي بوسط المدينة، وإفراغ المنطقة من ساكنتها في اتجاه حي الولاء والنسيم، وذلك بواسطة الشركة الوطنية للتهيئة الجماعية ، وشركة التشارك.

كما تبلورت خلال هذه المرحلة خطة 200000 سكن، وقد كان لغلاء العقار وارتفاع نسبة البطالة بفعل سياسة التقويم الهيكلي المرتبطة بهذه المرحلة سنة 1983 أن تنامت على هامش مقاطعات الجنوب أحياء عشوائية تكلف بها أرباب التجزيء السري[449]، فظهرت أحياء الهراويين التابعة حاليا لمقاطعتي سيدي عثمان، ومولاي رشيد وأحياء المكانسة التابعة لمقاطعة عين الشق، والجدول التالي يبن حجم المشاريع السكنية بين القطاعين الخاص والعام بالهوامش الحضرية الداخلية:

الجدول رقم 91: المشاريع السكنية العمومية والخصوصية المدرجة في إطار برنامج 200000 سكن بالهوامش الحضرية الداخلية

العمالة	مشاريع القطاع العام	مشاريع القطاع الخاص	المجموع
ع. الشق ح, الحسني	4664	8495	13159
ع, السبع ح, المحمدي	974	19865	20839
الفداء درب السلطان	475	0	475
م. رشيد س. عثمان	939	3511	475
البرنوصي زناتة	1299	16800	4450
بنمسيك مديونة	0	531	18099
المجموع	8351	49202	57553

المصدر: مندوبية وزارة السكنى بالدار البيضاء 2001

---

[447] - Bouhaya, A (1990)*: Historique de la planification urbaine de Casablanca*. Séminaire sur les instruments d'un urbanisme opérationnel ; Juin 1990 , Agence urbaine de Casablanca. P.15.

[448]- Imane Bkiri (2020): *Réduire les inégalités socio-spatiales par le relogement. Processus opérationnels et modes de faire*. Revue GéoDév.ma.Volume 8 (2020). P.4.

[449] - Bouhaya, A (1990)*: Historique de la planification urbaine de Casablanca*. Séminaire sur les instruments d'un urbanisme opérationnel ; Juin 1990 , Agence urbaine de Casablanca. Op. Cit. P.15.

– المصطفى شويكي(1996) : الدار البيضاء: مقاربة سوسيومجالية. منشورات جامعة الحسن الثاني– عين الشق– كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة الأطروحات والرسائل: 1 ص.ص,37–36, مرجع سبق ذكره، ص 13.

نستنتج من الجدول أن الدولة راجعت سياستها تجاه القطاع الخاص وتقرر إعفاءه من الضرائب والرسوم المستحقة للدولة والجماعات المحلية، كما قررت تشجيع الاستثمار اعتماد ما يسمى بالاستثناءات. مما سيجعل الهوامش الحضرية الداخلية تدخل مرحلة جديدة من الإنتاج السكني.

مرحلة 2003- إلى 2019: ارتبطت هذه المرحلة بأحداث 16 ماي 2003، فتبلورت خلال هذه المرحلة استراتيجية جديدة للقضاء على الصفيح[450]، استفاد خلالها القطاع الخاص من مجموعة من الامتيازات التي تدخل عبرها بقوة في مجال إنتاج الشقق سواء الموجهة لذوي الدخل المحدود أو غير القار في إطار رخص الاستثناء. فظهرت كتل عمرانية عديدة منها حي أناسي الذي أنشئ من طرف مجموعة الجامعي العقارية، كما ظهرت مجموعة التهيئة "العمران" التي تكلفت بعمليات الإعداد العقاري لبرامج عمليات إعادة الإسكان، فظهرت أحياء ممتدة بمقاطعة سيدي مومن خاصة حي السلام 1 و 2، إضافة إلى شركة "إدماج سكن" التابعة لوزارة الداخلية تحت إشراف سلطة الوالي، التي سهرت على تسريع عمليات الهدم الخاصة بأحياء الصفيح. وخلال هذه المرحلة تم إصدار مخطط توجيهي للتهيئة العمرانية الخاص بالمدينة و تصاميم التهيئة الخاصة بالمقاطعات[451]، واعتماد تقسيم إداري جديد وتوسيع للمدار الحضري للتحكم في الأحياء العشوائية المنبثقة عن المرحلة السابقة عبر إعادة هيكلتها (الهراويين والمكانسة).

---

[450]- أطلقت الدولة في هذا الإطار برنامج للقضاء على الصفيح يعرف ببرنامج مدن بدون صفيح، ويشير هذا البرنامج إلى الممارسات الفنية التي تم اختبارها بالفعل فيما يتعلق بالقضاء على الصفيح في المغرب، مع تفضيل أنماط معينة على أخرى اعتمادا على سياق التدخل وهي:

إعادة الإسكان في أحياء البناء الذاتي: والتي تتكون من تخصيص قطع أرض بمساحة تتراوح بين 64م² ة 70م² للأسرة الواحدة، و 80م² للعائلتين، يتم بناؤها من طرف المستفيدين بمساعدة من طرف الدولة وبتجهيز تدريجي، ويتماشى هذا النوع من البناء مع إيقاع ادخار الأسر ذات الموارد المالية المحدودة.

إعادة الإسكان في الشقق: يتعلق الأمر بتخصيص سكن اجتماعي بمساحة أقل من أو تساوي 60م² بقيمة مالية لا تتجاوز 120000 درهم وبمساعدة من الدولة محددة في الثلث.

إعادة الهيكلة: تعرف بأنها عمليات تستهدف أحياء السكن غير القانوني/ السري، وذلك بتزويدها بالصرف الصحي والماء الشروب والكهرباء والطرق، ويقع على عاتق المستفيدين أداء الربط بالماء والكهرباء.

[451]- الملاحظ أن غالبية الأحياء المبرمجة والتي في طور الإنجاز شرع في إطلاقها قبل المصادقة على المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية الأخير لسنة 2010، وهذا يعيد بالذاكرة إلى التعمير الكثيف الذي شهدته المجالات الهامشية من الدار البيضاء قد تم منذ سنة 1983 أي قبل المصادقة على المخطط التوجيهي لسنة 1984 وقبل إحداث الوكالة الحضرية للدار البيضاء.

ما يمكن ملاحظته من خلال هذه السيرورة الزمنية للسياسة السكنية وهيكلة المجال الحضري للجنوب من الدار البيضاء، أنها كانت مرتبطة بالأحداث الاجتماعية (أحداث 1981 و 2003) التي عرفتها المدينة. فكان التدخل العمومي لحل أزمة السكن ذا طبيعة استعجالية وأمنية، وبذلك لا يمكن فهم الرد الرسمي على أزمة السكن بالهوامش الحضرية بالدار البيضاء، إلا بالظروف السياسية التي رافقتها. وهكذا فبلورة المخططين التوجيهيين لسنتي 1984 و2010 لم يكونا مرتبطين بعمليات البناء. فعمليات بناء المساكن هي التي كانت تنظم المجال الحضري ما دامت أكثر مردودية سياسيا بالمقارنة مع إعادة هيكلة طويلة الأمد[452].

ويبقى أهم ما يميز مرحلتي 1981- 2002 ومرحلة 2003- 2019 ، يتمثل في عمق البعد الذي اكتسبه إشراك القطاع الخاص في محاربة السكن غير اللائق، من خلال ضخامة وتنوع المشاريع الإسكانية التي تم إنجازها أو التي هي في طور الإنجاز. وفي هذا الإطار شهدت كل من مقاطعات سيدي البرنوصي، وسيدي مومن، والحي الحسني، وسيدي معروف ومولاي رشيد انطلاق برامج سكنية ضخمة.

وهكذا شكلت محاربة السكن غير اللائق أحد العوامل القوية الفاعلة في توسع وهيكلة المجال الحضري للدار البيضاء. فالمنجزات التي تحققت في هذا الإطار، كانت وراء نشأة العديد من الأحياء الكبرى للمدينة، والتي كان لها وقع كبير في تحديد المعالم الكبرى للمدينة وتمفصل مجالها الحضري[453].

يظهر أن سياسة المدينة تغطي مجموعة من التدابير لمحاربة التهميش على المستويين الاجتماعي والمجالي في الهوامش الحضرية الداخلية لمقاطعات الجنوب، التي راكمت صعوبات على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والحضري، وكما تعمل هذه السياسة لصالح "المجالات الجغرافية ذات الأولوية"[454]، فهي موجهة أيضا للأحياء القديمة في إطار التجديد الحضري, مما جعل البرامج تتميز بالتنوع بالهوامش الحضرية الداخلية لمقاطعات الجنوب من مدينة الدار البيضاء,

---

[452]- محمد نصيري: الأبعاد الساسية لإعادة هيكلة المدن المغربية، المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، السنة الثانية- العدد7-8 / 1988 . ص 86.

[453]- المصطفى شويكي : محاربة السكن غير اللائق، أية حصيلة؟ السكن غير اللائق بالدار البيضاء، الاتحاد الجغرافي المغربي، منشورات فرع الدار البيضاء- عين الشق ص: 72.

[454]- أصبح مصطلح "***المجالات الجغرافية ذات الأولوية***" في فرنسا يرادف مفهوم الهوامش الحضرية الداخلية، وقد حظي باهتمام الجغرافيين، فنشرت العديد من الكتابات الجغرافية تعالج هذه المجالات بمقاربة نقدية ثقافية؛ ونذكر منها:

- Philippe Estèbe (2001): *Instruments et fondements de la géographie prioritaire de politique de la ville (1982-1996).* La Documentation française. In : Revue française des affaires sociales 2001/3. PP. 23 – 38.

- Jean-Jacques Helluin (2000) : *La géographie prioritaire de la politique de la ville, un contour de la banlieue?* In: *Géocarrefour*, vol. 75, n°2, 2000. Questions de banlieues.Op.Cit. PP. 117-122.

3-2-3- دينامية مجالية بواسطة البرامج السكنية في الهوامش الحضرية لمقاطعات الجنوب

لعل أهم سمة مميزة للمجالات الهامشية بمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء، هو أن هذه المجالات كانت نواتها مرتبطة بعمليات برامج إعادة الإسكان، كسيدي مومن ومولاي رشيد، وسيدي عثمان، والحي الحسني، وعين الشق . كما أن العديد من الأحياء توسعت بفعل عمليات محاربة السكن غير اللائق، وبذلك تكون محاربة السكن غير اللائق وراء العديد من المنجزات العمرانية التي تحققت بمقاطعات الجنوب[455]، التي ساهم فيها منعشون عقاريون عموميون وخواص. ومن هنا نجد أن سياسة المدينة تثير تساؤلات حول أسسها ونتائجها؛ فهل هي سياسة تضع تدابير تمييزية إيجابية لصالح الهوامش الحضرية الداخلية لمقاطعات الجنوب من مدينة الدار البيضاء؟ هل يجب لمحاربة التهميش، التدخل على المستوى المجالي أم على مستوى الأفراد؟ هل ينبغي وضع تدابير لإصلاح آثار التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية، أم هل ينبغي معرفة أسباب هذه التفاوتات؟[456]

في هذا السياق اتجهت تدخلات الدولة نحو السكن الاجتماعي الذي تم تصوره بمثابة تعويض ضروري ذو بعدين: يتعلق من جهة بتحسين الإطار المبني، ومن جهة ثانية الرفع من المستوى الاجتماعي للأسر عبر آلية السكن.[457] ولتسريع العملية وأمام ضغوط الأزمة الاقصادية، فتحت السلطة قطاع السكن أمام المنعشين الخواص، إلى جانب مؤسساتها المحدثة المكلفة بالإنعاش العقاري، مما جعل التوزيع المجالي لهذه المؤسسات بالهوامش الحضرية الداخلية بمقاطعات الجنوب يعبر عن النموذج الحضري الذي تسعى السلطة إلى بنائه تحت غطاء سياسة المدينة لمحاربة التهميش السوسيو مجالي بهذه المجالات. كما يظهر ذلك من خلال المبيان رقم 42 :

---

[455]- المصطفى شويكي(1996) : الدار البيضاء: مقاربة سوسيومجالية. منشورات جامعة الحسن الثاني- عين الشق- كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة الأطروحات والرسائل: 1 ص.72, مرجع سبق ذكره، ص 13.

[456] - Sylvie Fol (2013): La *politique de la ville, un outil pour lutter contre la ségrégation?* In : L'Information géographique. 2013/3 Vol.77. PP . 6-28. Armand Colin. P. 6.

[457]- Idem. P. 12.

الشكل رقم 42: المنعشون العقاريون بمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء

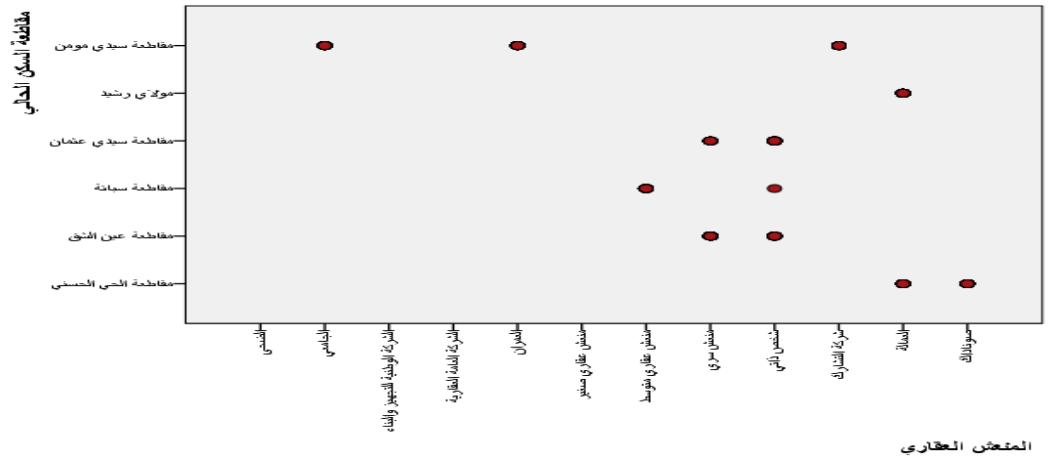

المصدر: بحث ميداني، 2017.

يقدم الشكل أعلاه التوزيع الجغرافي لمؤسسات الإنعاش العقاري العمومية والخصوصية، ومنه نستنتج أن المجال الهامشي الحضري الداخلي يتميز بالحضور القوي لوزارة الداخلية في عمليات إعادة الإسكان، وذلك في مجال مقاطعتي الحي الحسني ومولاي رشيد، ويرتبط هذا الحضور بمرحلة الثمانينيات من القرن العشرين التي عرفت أحداث 1981، مما جعل تدخل الدولة تحت إشراف وزارة الداخلية وازنا خلال هذه المرحلة، بل إن عمليات إعادة الإسكان تمت قبل المصادقة على مخطط توجيه التهيئة العمرانية للمدينة وقبل إحداث الوكالة الحضرية؛ وهو ماطرح سؤال أسس هذه السياسة الحضرية؟ فقد كان الهاجس الأمني هو المحرك للتدخل في هذه المجالات وضبط المجال عبر التحكم في سوق السكن.

في حين عرفت مقاطعة سيدي مومن حضورا وازنا لمؤسسات الإنعاش العقاري الواقعة تحت وصاية وزارة التعمير وإعداد التراب وسياسة المدينة وبمراقبة من شركة إدماج سكن التي تقع تحت إشراف الوالي، وهو ما يجعل من مجال سيدي مومن مجالا لعمق التفاوتات السوسيو محالية، مما جعل سياسة الدولة تتراوح بين الشدة واللين في التعامل مع الساكنة المعنية بإعادة الإسكان.

أما مقاطعتي سيدي عثمان وعين الشق فيلاحظ حضور الإنعاش السري، الذي يظهر كقطاع ساهم بشكل كبير في بلورة شكل جديد من السكن غير اللائق ميز مجال هاتين المقاطعتين، وقد حظي هذا النوع من السكن باهتمام سياسة المدينة، للحجم الديمغرافي والمجالي الذي يميز هذه الأحياء في كلتا المقاطعتين،

حيث المؤشر التركيبي للهشاشة مرتفع في هده المجالات، مما يجعل منهم أسرى السوق الفرعية غير المهيكلة لاستحالة الولوج إلى السكن اللائق داخل المجال الحضري[458].

في حين أن حضور مؤسسات الإنعاش العقاري الخاص، يرتبط بسياسة الدولة في تنويع العرض السكني بالهوامش الحضرية الداخلية قصد تفكيك البنيات الاجتماعية المهيمنة عن طريق المزج الاجتماعي. غير أنه إذا كانت دور القطاع الخاص يرتكز على الشق الثاني من سياسة المدينة في بناء مجتمع الهوامش الحضرية الداخلية، فإن شقه الأول المرتبط بالساكنة المهمشة والذي وكلت به المؤسسات العمومية، جعل دينامية السكان بواسطة السكن تتميز بكونها دينامية موجهة من طرف السلطة، إذ أن الساكنة لم تساهم في اختيار الحي، بل ارتبطت نسبة كبيرة منها بقرارات عمليات الترحيل[459]، ما جعل اختيار الحي تتحكم فيه مبادرة الدولة بالأساس كما يظهر ذلك من خلال الشكل رقم 43 التالي:

الشكل رقم 43: عوامل اختيار الحي الحالي لأرباب الأسر بالهوامش الحضرية لمقاطعات الجنوب حسب مقاطعات السكن السابق

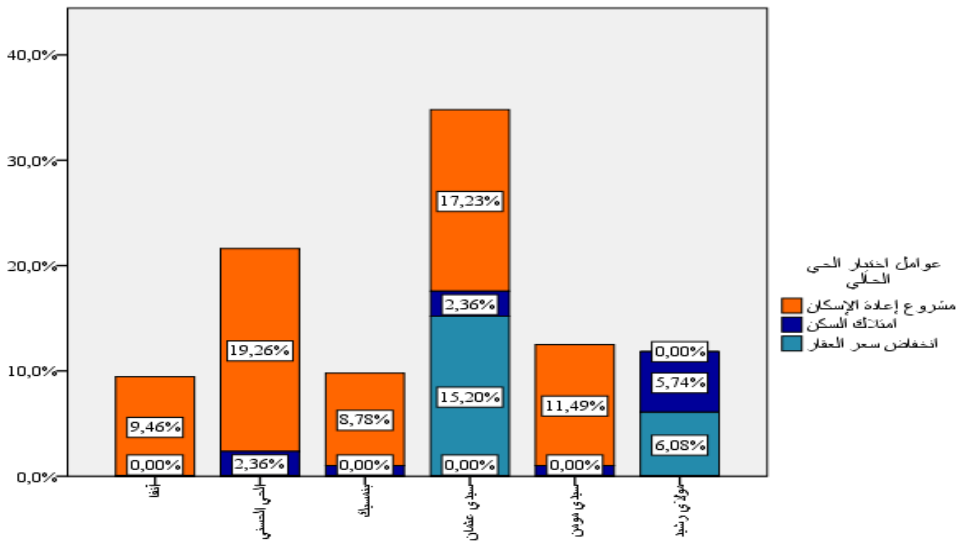

المصدر: بحث ميداني، 2017

[458]- Anne-Claire Davy (2017): *Le logement, condensateur des inégalités en Ile-de-France ? Le logement et ses politiques. Quelle régularité des inégalités ?* Actes du séminaire ENS-IAU sur les questions urbaines. Paris. Février 2017. P.8.

[459]– انظر الملحق: الجدول رقم 8: عوامل اختيار الحي بالسكن الحالي لأرباب الأسر بالهوامش الحضرية.

يظهر من خلال الشكل مساهمة كبيرة لعمليات إعادة الإسكان في نشأة وديناميةالمقاطعات الجنوبية. وقد كان لهذه العملية أن ساهمت في تنفيذ استراتيجية الدولة على مستوى المزج الاجتماعي، حيث كان لانخفاض أسعار السكن في هذه المقاطعات، أن شجعت الفئات القادرة على الأداء على امتلاك السكن في هذه المقاطعات، فعرفت هذه المجالات توسعات متتالية زادت من حجمها ومن تنوع أشكال السكن بها. نستنتج من الشكل رقم 28 إذن أن مشاريع إعادة الإسكان تقدمت على باقي العوامل في اختيار أرباب الأسر لسكناهم، مما جعل الدينامية بواسطة السكن محدودة في هذه المجالات، إذ أن تغيير السكن غير مرتبط بمستوى الدخل بقدر ما هو مرتبط بسياسة الدولة الرامية إلى التحكم في المجال الهامشي عبر السكن، وعبر الانخراط في دوامة القروض، مما يكبح كل عملية تغيير للسكن التي ترتبط أيضا بأحواض الشغل.

تعكس هذه المعطيات النسبية أن تدخلات الدولة قصد تنظيم المجال وضبط نموه لتحقيق التنمية العمرانية بهذه المجالات عبر آلية السكن حاضر بقوة في عمليات إعادة الإسكان، أما انخفاض العقار أو تملك السكن فهما من العوامل الثانوية، على اعتبار أن هذه المجالات أصبحت مجالات للمنافسة الحرة بعد دخول القطاع الخاص في الإنعاش العقاري، وكذلك لارتفاع سعر العقار عموما في مجال الدار البيضاء ككل. وهو ما يؤكده الجدول التالي:

الجدول رقم 92: عوامل اختيار الحي الحالي لأرباب الأسر حسب صفة الحيازة بالهوامش الحضرية

صفة الحيازة		عوامل اختيار الحي الحالي						المجموع
		انخفاض سعر العقار	مرتبط بشبكة المواصلات	امتلاك السكن	مشروع إعادة الإسكان	قرب مقر العمل	آخر	
مالك	العدد	62	0	4	139	0	0	205
	% من المجموع	15,7	0	1	35,3	0	0	52
مكتري	العدد	30	0	42	25	1	0	98
	% من المجموع	7,6	0	10,7	6,3	0,3	0	24,9
رهن	العدد	0	1	4	0	0	0	5
	% من المجموع	0	0,3	1	0	0	0	1,3
آخر	العدد	12	0	27	46	0	1	86
	% من المجموع	3	0	6,9	11,7	0	0,3	21,8
المجموع	العدد	104	1	77	210	1	1	394
	% من المجموع	26,4	0,3	19,5	53,3	0,3	0,3	100

المصدر: بحث ميداني، 2017.

يكشف الجدول رقم 92، أن تغيير صفة الحيازة يشكل معطى أساسي لذوي الدخل المرتفع، غير أن ساكنة الهوامش الحضرية الدخلية التي سبق معالجة خصائصها السوسيو اقتصادية، تتميز بمحدودية الدخل،

مما يجعل من تغيير السكن مرتبطا بتدخل الدولة الاجتماعي في إطار عمليات إعادة الإسكان، ويستنتج من هذا الجدول أيضا الدور الذي تلعبه الهوامش الحضرية الداخلية في استقطاب وفود سكانية بعيدة عن مجالها، مما يبين حجم مساهمة الهوامش الحضرية في إعادة هيكلة المجال الحضري عمرانيا، وكذلك اجتماعيا، فأين تتجلى هذه الهيكلة المجالية على المستوى الاجتماعي من خلال نوع السكن؟

يمثل نوع السكن عاملا مهما في فهم ميكانيزمات الهيكلة المجالية للسياسة الترابية بالهوامش الحضرية لمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء، والجدول التالي رقم 93 يبرز نوع السكن المميز للهوامش الحضرية لمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء.

الجدول رقم 93: نوع السكن الحالي لأرباب الأسر بالهوامش الحضرية الداخلية بمقاطعات الجنوب

مقاطعة السكن الحالي		نوع السكن الحالي			المجموع
		سكن عشوائي	سكن اقتصادي	سكن مغربي	
الحي الحسني	العدد	0	39	57	96
	% من المجموع	0	9,9	14,5	24,4
عين الشق	العدد	77	0	0	77
	% من المجموع	19,5	0	0	19,5
سباتة	العدد	0	24	0	24
	% من المجموع	0	6,1	0	6,1
سيدي عثمان	العدد	53	0	0	53
	% من المجموع	13,5	0	0	13,5
مولاي رشيد	العدد	0	0	51	51
	% من المجموع	0	0	12,9	12,9
سيدي مومن	العدد	0	59	34	93
	% من المجموع	0	15	8,6	23,6
المجموع	العدد	130	122	142	394
	% من المجموع	33	31	36	100

المصدر: بحث ميداني،2017.

نستنتج من هذا الجدول أن سياسة المدينة جاءت " لتستجيب للقضايا الاجتماعية والمجالية الرئيسية بابتكار أجهزة وأنماط عمل بطريقة وفيرة وأنماط عملها"[460]. فقد عرفت المقاطعات الجنوبية العديد من المنجزات العمرانية الخاصة بتأهيل المجال السكني بهذه المجالات، أثرت على مورفلوجية الهوامش الحضرية، وقد حاولت الدولة من ذلك تحقيق الدمج الحضري عبر تنويع عروض السكن، في محاولة لتحسين

[460]- Sylvie Fol (2013): La *politique de la ville, un outil pour lutter contre la ségrégation?* In : L'Information géographique. 2013/3 Vol.77. PP . 6-28. Armand Colin. Op.Cit.P.23.

مورفولوجية هذه المجالات، وذلك أولا بتطوير إنتاج السكن الاجتماعي، ولذلك يبقى تدخل الدولة أمر لا محيدة عنه نظرا لطبيعة الفئة المستهدفة.

يظهر من خلال هذا التوزيع المجالي، الخلفيات المتحكمة في ثوابت السياسة الترابية بمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء وفي المدينة ككل. بالإضافة إلى آليات التحكم في السوق العقارية بهذه المقاطعات لخدمة التوظيفات الاقتصادية والمالية لاستراتيجية السكن، القائمة على دعم العرض لتجاوز العجز السكني بمدينة الدار البيضاء ومنها المجالات الهامشية بمقاطعات الجنوب.

والخلاصة أن سياسة السكن التي عرفت تنوعا في أشكالها، من عمليات إعادة الإسكان في الشقق بمقاطعة سيدي مومن، والبناء الذاتي في مقاطعات الحي الحسني ومولاي رشيد وسيدي مومن وإعادة هيكلة الأحياء العشوائية بمقاطعتي عين الشق وسيدي عثمان. إنما تعبر عن تطور في أولوياتها وأساليب عملها؛ وقد كرست هذه الأشكال العملياتية حضور ومساهمة القطاع الخاص، سواء على مستوى إنتاج السكن، أو على مستوى تأهيل الأحياء العشوائية عبر الربط بشبكة الماء والكهرباء والتطهير السائل. فأصبح قطاع السكن وتنمية المجال الاجتماعي عبره، يرتبط مع هذه السياسة السكنية الجديدة بمنطق النظام الرأسمالي الذي يعترف بقوة الرأسمال في تسيير وديناميةالمدينة، والملكية العقارية على حساب عناصر الحياة الأخرى كما يظهر ذلك من خلال الجدول التالي رقم 94:

الجدول رقم 94: صفة حيازة السكن الحالي لأرباب الأسر بالهوامش الحضرية لمقاطعات الجنوب

مقاطعة السكن الحالي		صفة حيازة السكن الحالي				المجموع
		مالك	مكتري	ملكية مشتركة	آخر	
الحي الحسني	العدد	47	0	39	10	96
	% من المجموع	11,9	0	9,9	2,5	24,4
عين الشق	العدد	72	5	0	0	77
	% من المجموع	18,3	1,3	0	0	19,5
سباتة	العدد	0	0	24	0	24
	% من المجموع	0	0	6,1	0	6,1
سيدي عثمان	العدد	50	3	0	0	53
	% من المجموع	12,7	0,8	0	0	13,5
مولاي رشيد	العدد	46	0	2	3	51
	% من المجموع	11,7	0	0,5	0,8	12,9
سيدي مومن	العدد	0	0	93	0	93
	% من المجموع	0	0	23,6	0	23,6
المجموع	العدد	215	8	158	13	394
	% من المجموع	54,6	2	40,1	3,3	100

المصدر: بحث ميداني، 2017.

يكشف لنا الجدول تفاوت حيازة السكن، ما يستوجب النظر إلى الأوضاع السكنية للفئات العريضة من ساكنة الهوامش الحضرية، لاستحضار البعد البنيوي للدينامية السكنية من خلال استراتيجية السكن المعتمدة بهذه المجالات من الدار البيضاء. حيث تعكس هذه السياسة الكيفيات التي بواسطتها ومن خلالها يتحقق التدبير الحضري كفعل، والتنمية الحضرية كهدف. وهذه الغاية تتحدد من خلال الارتقاء الاجتماعي بالأسر إلى ملاك للسكن اللائق. كما يظهر ذلك من خلال الجدول رقم 88 والشكل رقم 43، حيث نجد ارتفاع نسبة الملاك في كل المقاطعات الجنوبية.

وهذا التوجه الذي يطغى على صفة حيازة السكن، هو موروث استعماري، وضع أسسه المهندس المعماري إيكوشار، الذي حاول الحفاظ على الخصوصيات التي تميز الساكنة المغربية. واستمرت هذه السياسة لكن بشكل محدود إلى غاية 1983 مع مشاريع إعادة الإسكان، التي شرع في إنجازها قبل إصدار المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية لسنة 1984. كما يظهر ذلك من خلال الشكل رقم 44:

الشكل رقم 44: صفة حيازة السكن لأرباب الأسر بمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء

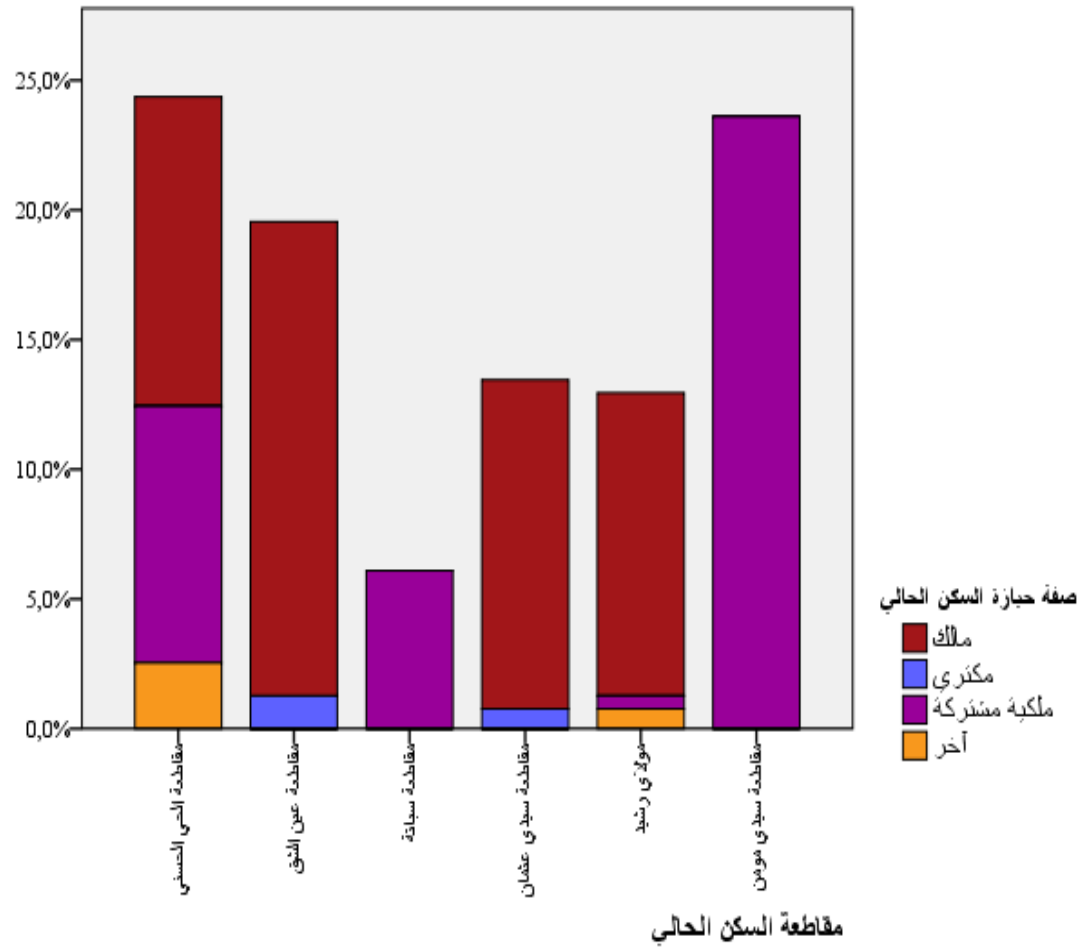

المصدر: بحث ميداني: 2017

يظهر من خلال الشكل أعلاه هيمن الملكية على بنوعيها على صفة الحيازة لدى الأسر بالهوامش الحضرية الداخلية بمقاطعات الجنوب من مدينة الدار البيضاء، حيث يستحوذ الملاك على ما نسبته 97,5% من مجموع أرباب الأسر بمقاطعة الحي الحسني و 100% من مجموع أرباب الأسر بمقاطعة سدي مومن وسباتة، و99% بمقاطعتي سيدي عثمان ومولاي رشيد. هذه السياسة السكنية خلقت دينامية مجالية سكنية ذات حدين، فهي من جهة، ساهمت في تحديث معالم الهوامش الحضرية لمقاطعات الجنوب، ومن جهة ثانية في استمرار معالم الهشاشة الموروثة عن المضاربة العقارية ومحدودية الولوج إلى السكن اللائق، كما يظهر ذلك من خلال الجدول رقم 95:

الجدول رقم 95: الدينامية المجالية بواسطة السكن بالهوامش الحضرية لمقاطعات الجنوب

	نوع السكن	مقاطعة السكن الحالي											
		سيدي مومن		مولاي رشيد		سيدي عثمان		سباتة		عين الشق		الحي الحسني	
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
السابق	قروي	0	0	0	0	1	0,3	0	0	0	0	0	0
	صفيحي	62	15,7	51	12,9	1	0,3	0	0	0	0	57	14,5
	سكن اقتصادي	1	0,3	0	0	0	0	1	0,3	0	0	0	0
	سكن مغربي	29	7,4	0	0	0	0	23	5,8	51	12,9	0	0
	عشوائي	1	0,3	0	0	51	12,9	0	0	26	6,6	0	0
	آخر	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	سكن متقادم	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	39	9,9
الحالي	عشوائي مهيكل	0	0	0	0	53	13,5	0	0	77	19,5	0	0
	سكن اقتصادي	59	15	0	0	0	0	24	6,1	0	0	39	9,9
	سكن مغربي	34	8,6	51	12,9	0	0	0	0	0	0	57	14,5

المصدر: بحث ميداني: 2017

يظهر من خلال الجدول، التحولات المورفولوجية المرتبطة بالسياسة السكنية بالهوامش الحضرية لمقاطعات الجنوب، الناتجة عن دينامية السكن. وهذه الدينامية والتحولات المورفولوجية اختلفت مستوياتها حسب المقاطعات. فإذا كانت مقاطعتي سيدي مومن والحي الحسني عرفتا تغيرات جوهرية من الصفيح نحو السكن الاقتصادي أو المغربي، فإن مقاطعة مولاي رشيد انتقلت من الصفيح إلى السكن المغربي الاجتماعي، في حين أن مقاطعتي سيدي عثمان وعين الشق فلم تشهدا دينامية كبيرة على مستوى السكن أو المورفولوجية،

حيث تسود مظاهر العشوائية على المجال الهامشي لهاتين المقاطعتين. وهو" ما يجعل الانتماء المجالي يصير تعبيرا عن الانتماء الاجتماعي"[461].

ومن نفس المنظور، فقد وضعت سياسة المدينة في صميم عملها مسألة المزج الاجتماعي لتصحيح مسألة التفرقة، وهي بذلك تحاول معالجة الفقر من خلال التخفيف منه، مما يعطي نتائج محدودة بخلق مجتمع متفاوت في نفس المجال.

3-المساحة المستغلة للسكن بالهوامش الحضرية الداخلية على ضوء سياسة السكن بمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء

تستهدف كل سياسة سكنية تحسين أوضاع السكن للأسر المعوزة باعتباره حقا من حقوق الإنسان، وأيضا التخفيف من العجز السكني بالمدينة والتحكم في المجال عبر السكن، فكيف استجابت هذه السياسة لتطلعات ساكنة الهوامش الحضرية بمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء؟

إن تتبع تاريخ مساحة السكن في العمليات العمرانية المخصصة للفئات الهشة، يلاحظ تغيرا كبيرا ارتبط بتغير الشروط الاقتصادية والاجتماعية، والوضع العقاري للمدينة البيضاوية. ذلك أن سياسة المدينة المتعلقة بإعادة الإسكان تغيرت في أسلوب عملها من خلال المساحة المخصصة للمستفيدين من الأسر الفقيرة؛ ومنه نطرح سؤال هل ساهمت هذه العملية في تحسين نوعية السكن والظروف المعيشية للأسر المستفيدة؟ فمن خلال مساحة المساكن يمكن قياس إلى حد ما، جودة المساكن؛ ولكن مع ذلك يمكن أن نلاحظ أن هذا لم يسمح للأسر بالحصول على مساكن أكبر[462]. ويمكن تصنيف مساكن الفئات الهشة إلى مجموعتين: تضم **المجموعة الأولى** مساكن ذات مساحة أقل من 60م^2 مخصصة لأسر ذات دخل شهري أقل من 2000 درهم؛ في حين تضم **المجموعة الثانية** مساكن ذات مساحة أقل من 80م^2 مخصصة لأسر ذات دخل شهري متوسط يتراوح بين 2000 درهم و4000 درهم[463].

---

[461]- المصطفى شويكي(1996) : الدار البيضاء: مقاربة سوسيومجالية. منشورات جامعة الحسن الثاني- عين الشق- كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة الأطروحات والرسائل: 1 ص.447, مرجع سبق ذكره، ص 13.

[462]- Gabrielle Fack (2017) : *Politiques du logement et inégalités: les apports de la recherche*. *Le logement et ses politiques. Quelle régularité des inégalités ?* Actes du séminaire ENS-IAU sur les questions urbaines. Février 2017. P.13.

[463]- عبد الله الحزام (1995): التمويل المصرفي للسكن الاجتماعي، حصيلة وآفاق: تمويل السكن الاجتماعي. دفاتر الوكالة الوطنية لمحاربة السكن غير اللائق, الموئل، 1991-1997. الرباط, ص: 104-105.

هذا النوع من المساكن الاقتصادية يمكن أن يشيد في عمارات ذات عدة طوابق أو في بقع أرضية حسب تربيعة إيكوشار (8×8) أو أقل منها. وهذه البقع هي التي ميزت الدار البيضاء في عقود الخمسينيات والستينيات والسبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، لكن بفعل الضغط العمراني والمضاربة العقارية وتجميد الأراضي فقد هيمنت نزعة إنشاء مجموعات سكنية كمشاريع حي الولاء والنسيم وأناسي سواء من طرف القطاع العام أو القطاع الخاص[464].غير أنه ومع مطلع سنة 2003 تغيرت المعايير وظهرت مساحات جديدة تتراوح ما بين 70–80م². وقد ارتبطت هذه المساكن بمشاريع إعادة الإسكان في العمليات العمرانية المبرمجة خلال هذه المرحلة، في مقاطعة سيدي مومن والرحمة وأولاد صالح، وذلك من أجل تصحيح مساحة نوعية مساكن هذه العمليات الموجهة للفقراء؛ والجدول التالي رقم 96 يوضح أنواع المساحات السكنية بالهوامش الحضرية لمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء:

الجدول رقم 96: مساحة السكن الحالي حسب أصل السكن بالهوامش الحضرية لمقاطعات الجنوب

أصل السكن الحالي		مساحة السكن الحالي ب م²						المجموع
		20-30	30-40	40-50	50-60	60-70	70-80	
بناء ذاتي قانوني	العدد	0	0	0	0	108	34	142
	%	0	0	0	0	27,4	8,6	36
بناء ذاتي غير قانوني	العدد	1	4	21	67	32	5	130
	%	0,3	1	5,3	17	8,1	1,3	33
ملكية مشتركة	العدد	0	0	0	58	32	32	122
	%	0	0	0	14,7	8,1	8,1	31
المجموع	العدد	1	4	21	125	172	71	394
	%	0,3	1	5,3	31,7	43,7	18	100

المصدر: بحث ميداني: 2017

نستنتج من الجدول عنصرين أساسيين على مستوى الأصول الخاصة بالسكن، ففيما يتعلق العنصر الأول نجد تنوع الأصول السكنية للسكن الحالي بمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء. مما يدل على تنوع البرامج السكنية بهذه المجالات الحضرية من المدينة، كما يظهر تركز الأسر الفقيرة بشكل عام في عمليات

[464]– عبد الله الحزام (1995): التمويل المصرفي للسكن الاجتماعي، حصيلة وآفاق: تمويل السكن الاجتماعي. دفاتر الوكالة الوطنية لمحاربة السكن غير اللائق, الموئل، 1991–1997. الرباط. .ص, 107. مرجع سبق ذكره , ص 318.

إعادة الإسكان ذات البعد الاجتماعي، في مخزون المساكن الخاصة التي تمثل حوالي 36% من مجموع المساكن ذات المساحة المتراوحة بين 60م² و 80م². وهذه الخاصية هي نتيجة دينامية التغيير في عمليات إعادة الإسكان[465]. في حين يكشف الجدول عن عنصر ثان، ويتعلق الأمر بمساهمة الحلول التقليدية خارج النظام القانوني، في تجاوز أزمة السكن المميزة لمدينة الدار البيضاء. مما جعل حضور البناء الذاتي غير القانوني يساهم بثلث البرامج السكنية في المجال الهامشي من مقاطعة الجنوب. في حين يبرز الجدول أعلاه على مستوى المساحة أهمية المساحات السكنية المتراوحة بين 50- 70 م²، التي تساهم بحوالي 75,4% من المساحات الممثلة في المجالات الهامشية بمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء. ومساهمة المساحات السكنية الأقل من 50م² و الأقل من 80م² بحصة 25% من مجموع المساحات السكنية بهذه المجالات البيضاوية.

ومنه نستنتج أن سياسة المدينة بالهوامش الحضرية الداخلية قد عرفت برامج سكنية متنوعة تتكيف مع كل شكل من أشكال السكن للحد من التفاوتات المجالية بمدينة الدار البيضاء وتحقيق العدالة المجالية؛ مما أثر على المشهد الحضري بهذه المجالات، وهذا التأثير يجد تفسيره من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للسكان. ويعني هذا أن تملك السكن لم يخلق تحولا في اقتصاديات الأسر، حيث ترتفع نسبة البطالة وارتفاع حجم التحمل العائلي والضغط حتى على السكن نفسه كما يظهر ذلك من خلال الشكل رقم 45:

الشكل رقم 45: مساحة السكن الحالي لأرباب الأسر بالهوامش الحضرية لمقاطعات الجنوب

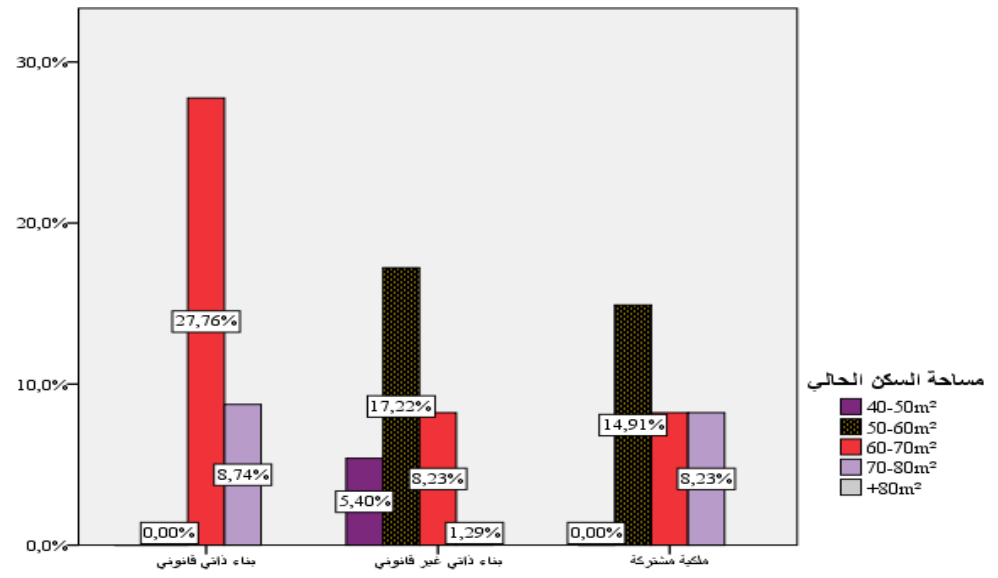

المصدر: بحث ميداني، 2017.

[465] - Christophe Noyé (2017) : *Politiques du logement et inégalités : les impacts territoriaux en Île-de-France*. Le logement et ses politiques. Quelle régularité des inégalités ? Actes du séminaire ENS-IAU sur les questions urbaines. Février 2017. P.14.

يكشف الشكل رقم 45 أن مساحة السكن في البناء الذاتي القانوني تسود بها الوحدة المساحية 60-70م²، وهذا يعني أن السياسة السكنية للدولة ذات بعد اجتماعي وموجهة للفئات المعوزة ، وتؤكد على أنها إحدى ركائز التنمية الاجتماعية في المجالات ذات الأولوية بالهوامش الحضرية الداخلية من مقاطعات الجنوب بمدينة الدار البيضاء، كما تعكس هذه الوحدة المساحية التخلي عن نمط إعادة الإسكان التي أسس لها إيكوشار وتطور سياسة المدينة فيما يخص تحسين المساحة المتعلقة بالسكن. أما الوحدات المساحية الأخرى فترتبط بالقدرة على الأداء سواء في سوق السكن السري أو السكن الاقتصادي.

هذا التحليل الطبقي للمساحة حسب الأصول السكنية يوحي بمجموعة من الاستنتاجات، التي يمكن أن تفسر التركيبة الاجتماعية لمقاطعات الجنوب ومستواها الاقتصادي، بالإضافة إلى مساهمتها في دورة الرأسمال الخاصة بمقاطعات الجنوب وفهم السياسة العمرانية الخاصة بالسكن، والميكانيزمات المحركة لدينامية المجال بالهوامش الحضرية لمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء. فمع الانزلاقات العمرانية المرتبطة بالبرامج السكنية تحت تأثير الظرفية السياسية لمدينة الدار البيضاء، وتقدم تاريخ انجازها عن تاريخ المصادقة على وثائق التعمير المنظمة والموجهة للتعمير الخاصة بالمدينة، يجعل المجالات الهامشية تخضع في تدبيرها بواسطة السكن للهاجس الأمني و لمنطق الرأسمال، مما يفتح هذه المجالات على نوعين من السكن: السكن المنظم والسكن غير المنظم. إذ يدخل النوع الأول في إطار العمليات المنجزة من طرف الدولة والقطاع الخاص، في حين يدخل النوع الثاني في إطار عمليات التجزيء السري، بسبب ارتفاع أسعار العقار وضعف الطلب القادر على الأداء بالنسبة لفئات اجتماعية عريضة. فيصبح السكن غير القانوني هو الحل التقليدي لخلق التوازن في مجالات غير متوازنة. ويتأكد ذلك من خلال الجدول رقم 97، من خلال تحليل عدد الغرف بالسكن الحالي بالهوامش الحضرية لمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء.

الجدول رقم 97: عدد الغرف بالسكن الحالي لأرباب الأسر حسب أصل السكن بالهوامش الحضرية

أصل السكن الحالي		عدد الغرف في السكن الحالي							المجموع
		1	2	3	4	5	6	8	
بناء ذاتي قانوني	العدد	0	79	6	10	9	29	9	142
	%	0	20,1	1,5	2,5	2,3	7,4	2,3	36,0
بناء ذاتي غير قانوني	العدد	2	35	77	16	0	0	0	130
	%	0,5	8,9	19,5	4,1	0	0	0	33
ملكية مشتركة	العدد	0	118	4	0	0	0	0	122
	%	0	29,9	1	0	0	0	0	31
المجموع	العدد	2	232	87	26	9	29	9	394
	%	0,5	58,9	22,1	6,6	2,3	7,4	2,3	100

المصدر: بحث ميداني، 2017.

فعند قراءة المعطيات الرقمية الخاصة بالجدول أعلاه يتضح المثلث السكني الخاص بالهوامش الحضرية لمقاطعات الجنوب بالدار البيضاء الذي تتركب أضلاعه من المساكن التي تحتوي غرفتين وتمثل حوالي 29,9%، وتهم المساكن ذات الملكية المشاركة. أما الضلع الثاني الخاص بالمساكن التي تحتوي غرفتين والتي تمثل حوالي 20,1 % ، وتهم خاصة المساكن ذات البناء الذاتي القانوني. في حين يمثل الضلع الثالث المساكن ذات الثلاث غرف، وتمثل حوالي 19,5 % ، وتهم خاصة البناء الذاتي غير القانوني وتليها المساكن ذات الغرفتين بنسبة 8,9 %.

يكشف هذا المثلث أهمية السكن غير القانوني في تحقيق مطالب الفئات الهشة، لتجاوز الطلب على السكن في سوق عقارية موسومة بالمضاربة وهيمنة القطاع الخاص، ودور المجالات الهامشية في حل أزمة السكن على وجهين: بشكل قانوني: من خلال برامج السكن المبرمجة لحل أزمة السكن على المستويين الكمي والكيفي.وبشكل غير قانوني: من خلال العمليات العمرانية غير القانونية، والتي تكلف بها أصحاب العقارات بالمجالات التي ألحقت بالمقاطعات الجنوبية من المدينة كنوع من الضبط الإداري والأمني لهذه المجالات. وهكذا يبدو أن الهدف من سياسة المدينة للحد من التفاوتات الاجتماعية وتحقيق العدالة السوسيو مجالية بالهوامش الحضرية لمقاطعات الحنوب من مدينة الدار البيضاء هو في حقيقة الأمر مجموعة من الممارسة المقصودة لسياسة التمييز المجالي والتهميش الاجتماعي. ذلك أن مسألة المزج الاجتماعي باعتبارها كحل لمشكلة التمايز المجالي عبر تشجيع تملك السكن لفائدة الطبقات الاجتماعية المتوسطة والميسورة، يثير مسألة تقليص فجوات التنمية بين مقاطعات الدار البيضاء، فأولوية الهوامش الحضرية الداخلية في سياسة المدينة يطرح مشاكل هيكلية تتعلق بمجتمع غير متوازن في مجالات غير متوازنة.

خاتمة الفصل الثامن

نستنتج من خلال ما سبق أن سياسة المدينة السكنية لتنمية المجال الترابي عرفت تحولات عديدة في بنيتها وأدواتها، فتدخل الدولة في الهوامش الحضرية الداخلية لمقاطعات الجنوب ارتبط بالظروف العامة التي ميزت مجال المدينة ككل والمجال الوطني عموما.

فقد تدخلت الدولة بأشكال مختلفة لتجاوز العجز الذي يميز المجالات ذات الأولوية موروفولوجيا وإيكولوجيا، وتحقيق المطالب الاجتماعية للسكان على مستوى السكن، وذلك عبر تنويع العرض السكني ودعم الطلب وابتكار أشكال جديدة للتمويل دون إغفال ادخارات السكان في هذه العملية، بالإضافة إلى إعادة هيكلة المؤسسات المشرفة على الإنعاش العقاري خاصة مجموعة التهيئة العمران وشركة إدماج سكن. على اعتبار أن المشاريع السكنية الاجتماعية مكلفة، ولتجاوز هذه الكلفة عملت الدولة على إقحام القطاع الخاص في هذه العملية بتشجيعات عديدة ، فأصبحت الهوامش الحضرية الداخلية مجالات للمنافسة بين منعشي العقار التابع للقطاع الخاص.

هكذا إذن تحولت الهوامش الحضرية الداخلية من مجالات تتميز بالهشاشة إلى مجالات للصراع الرأسمالي بين المنعشين العقاريين، ويظهر ذلك في العدد الكبير من هؤلاء المنعشين الذين غزوا هذه المجالات من خلال أشكال وأصناف من السكن، وخاصة السكن الاقتصادي.

غير أن السياسة السكنية وإن كانت من أهدافها تحسين مورفولوجية هذه المجالات، فإن تتبع المسار السكني لساكنة الهوامش الحضرية الداخلية تميز بدينامية مرتبطة بتدخلات الدولة، فقد كشف التحليل الخاص بالتنمية السكنية لهوامش الجنوب أن الساكنة قد عرفت ارتقاء اجتماعيا قائما على تغيير نوع السكن دون تغيير نوع الحيازة أو المساحة. كما أشكال التمويل التي أوكلتها الدولة للسكان قصد الاستفادة من سكاناهم سيعرف عمليات تعديل قد تغير من مورفولوجية المجال.

ولا ننسى أهمية السكن العشوائي المهيكل باعتبار هذه العملية من أشكال التدخل التي تتخذها الدولة، فصارت الهوامش الحضرية الداخلية مجالا تتقاذفه قوى الرأسمال، كما صارت مجالات لحل الأزمات الاجتماعية ومجالات ذات تغيرات مجالية عبر الزمن.

خاتمة الباب الثاني

سعت هذه الدراسة في هذا الباب، إلى رصد الخصائص الديمغرافية والسوسيو اقتصادية لساكنة الهوامش الحضرية الداخلية بمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء، والآليات المعتمدة من طرف السلطة التنظيمية لتلبية حاجياتها من المرافق والتجهيزات الجماعية ذات التأثير المحلي، ومكانة الديمقراطية التشاركية الممثلة في المنتخب المحلي في المساهمة في اتخاذ القرار الذي يساهم في تنمية هذه المجالات، ودور السلطة في تنمية هذه المجالات عبر السياسة السكنية. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تبرز التحولات الديمغرافية التي ميزت الهوامش الحضرية الداخلية على مستوى التركيب العمري والنمو السكاني. ويظهر أن الهوامش الحضري الداخلية لمقاطعات رغم مرحلة الانتقال الديمغرافي التي دخلتها فإنها عرفت نموا سكانيا ارتبط بالتقطيعات الإدارية والعمليات العمرانية الخاصة بإعادة الإسكان والوفود السكانية المستفيدة من عمليات السكن الاجتماعي. وتتميز هذه الساكنة بأوضاعها السوسيو اقتصادية الهشة إذ تتشكل في غالبيتها من الفئات المعدومة الدخل ذات المهن غير المهيكلة، وقد تشكلت هذه الفئة السكانية من سياسة الدولة القائمة على توطين هذه الفئة من السكان بهذه المجالات.

وللنهوض بأوضاع الساكنة وتلبية حاجياتها من التجهيزات ذات الاتصال المباشر بها لتحقيق العدالة المجالية، برمجت الدولة عددا من التجهيزات للتخفيف من مظاهر التهميش بالهوامش الحضرية الداخلية بمقاطعات الجنوب من المدينة، غير أن توزيعها تميز بالتفاوت بين المقاطعات من جهة، ومن جهة أخرى بالعجز عن تلبية حاجيات السكان، وقد كشف التحليل عن انتقائية السلطة في التعامل مع هذه المجالية، لتأكيد سياسة التفكك، كما أن العجز الذي ميز عددا من هذه التجهيزات ارتبط من جهة بالتحولات الديمغرافية التي ميزت ساكنة الهوامش، وبسياسة الدولة على مستوى العمليات العمرانية والتقسيمات الترابية.

وأمام هذا العجز الذي ميز الهوامش الحضري على مستوى التركيبة الاجتماعية والتجهيزات التي تلبي حاجيات السكان، فإن الظاهرة الهامشية تزداد عمقا على مستوى التدبير، إذ كشفت الدراسة عن ضعف التدبير من طرف المنتخب المحلي، وهو ضعف تقاطعت فيه مسؤولية الساكنة بمسؤولية ممثليها بمجالس المقاطعات، فمن جهة السكان ترتبط مسؤوليتها بضعف مستواها التعليمي والاقتصادي، في حين يرتبط دور ممثل السكان بالممارسات التقليدية في التدبير، وللرفع من نجاعة بعض القطاعات المتصلة بالسكان تم تفويض قطاع توزيع الماء والكهرباء لفائدة القطاع الخاص الذي بين بشكل واضح اندماج السكان في دورة الرأسمال، مما أضر بأوضاعهم المعيشية خاصة وأن منطق الربح الذي يميز القطاع الخاص يفرض على السكان الأداء مقابل الاستفادة من خدماته.

وللنهوض بالأوضاع السكنية بالهوامش الحضرية الداخلية وتحسين إيكولوجيتها، عمدت الدولة إلى تبني استراتيجية سكنية مرتبطة بالسيرورة الرأسمالية، عبر تنويع العرض والطلب وإعادة هيكلة مؤسساتها المشرفة على هذا القطاع ودمج القطاع الخاص في هذه الاستراتيجية، مما جعل الهوامش الحضرية الداخلية مجالات للصراع بين منعشي القطاع الخاص، كما لم تغفل هذه السياسة إشراك السكان في تحمل تكاليف السكن, وقد ساهمت هذه السياسة من جهة في توسع الهوامش الحضرية الداخلية عبر برامج السكن الاجتماعي والسكن الاقتصادي المرتبطة بعمليات إعادة الإسكان مما ساهم في دينامية الهوامش الحضرية الداخلية دون تحقيق العدالة المجالية، حيث تستمر مظاهر التهميش من خلال استمرار الصفيح والسكن غير القانوني، مما انعكس على المؤشر التركيبي للهامشية الذي يتميز بارتفاعه، مما جعل الهامشية تتصل بما هو تنظيمي سياسي مرتبط بسياسة الدولة، كما تتصل بما هو تلقائي مرتبط بالسكان.

خاتمة عامة

حاولت هذه الدراسة الوقوف على وضعية الوامش الحضرية الداخلية بمقاطعات الجنوب من مدينة الدار البيضاء ومكانتها في سياسة الدولة الترابية في ظل ما تشهده المدينة من دينامية مجالية وديمغرافية وتحولات اجتماعية واقتصادية.

سعت سياسة المدينة منذ تكريسها في مواجهة تطور التفاوتات السوسيو مجالية داخل المجال الحضري لمدينة الدار البيضاء، وإلى مكافحة آثار تركز الفقر في الهوامش الحضرية الداخلية ، والتي تتميز بشكلها الحضري في الأحياء السكنية السرية وهيمنة عمليات إعادة الإسكان؛ وقد أعطت سياسة المدينة دفعة جديدة للفعل العمومي في هذه المجالات منذ أوائل القرن الحادي والعشرين. بعد استعراض للأدوات المختلفة التي تم وضعها ، حاولت هذه الدراسة تحليل آثار هذه السياسة على المستوى الاجتماعي والمجالي.

وفي هذا الإطار، شكلت الإحاطة بالجهاز المفاهيمي مدخلا لتحديد وحصر الإطار المجالي للدراسة وفهمه، وذلك من وجهة نظر المدرسة الأنكلوساكسونية والمدرسة الفرنسية اللتين تناولتا مفاهيم الهامش والعدالة المجالية والعجز الحضري والسياسة الترابية وفق مقاربات متعددة مجالية واجتماعية ونظامية,

وقد تميزت هذه التيارات الفكرية بالتكامل والتقاطع في تحديد وتوصيف الهوامش الحضرية الداخلية، من حيث الوضع المجالي داخل النظام الحضري والدينامية التي تشهدها في ظل التطور الذي تشهدها المدينة وانعكاساتها على المحتوى الاجتماعي لهذه المجالات, ذلك أن هذه المجالات حسب هذه المدارس تنحصر في داخل المجال الحضري، لكن ما يميزها أنها تتصف بمميزات وخصائص تجعلها لا تساير مظاهر الحياة الحضرية من حيث نوع السكن وارتفاع الكثافة السكانية وحجم الأسرة، ويتميزون بأوضاع اقتصادية ضعيفة.

وقد ارتبط تشكل هذه المجالات بالتحولات المجالية للمدينة نتيجة النمو الديمغرافي وبسياسة الدولة، مما ساهم في هندسة مجالية ارتبطت بالصراع على المجال بين المكونات الاجتماعية للمدينة من جهة، وبين مكونات الفعل السياسي العمومي للسلطتين المركزية والمحلية من جهة أخرى، مما أثر على التجانس الاجتماعي لهذه المجالات الذي يتطابق مع الأغراض الأمنية للسلطة، فكانت الآثار المجالية انعكاسا للآثار الاجتماعية أظهرتها كمجالات معزولة متأخرة داخل المجال الحضري رغم دورها على المستوى الاقتصادي من حيث أنها تساهم تنشيط الحركة الصناعية للمدينة باعتبارها خزانات لليد العاملة.

ولهذا اتجه معظم الباحثين على مساءلة الحق في المدينة لفائدة الساكنة القاطنة بهذه المجالات، من خلال مقاربة التفاوتات المجالية وتفسيرها وفق مقاربة نقدية للمجال ولسياسة الدولة بالمجال الحضري، وذلك بالاعتماد على أدوات تقييمية متضمنة في مفهوم العجز الحضري. فكشفت تحليلات المجال عن دور

التخطيط الحضري في تنفيذ أهداف الدولة لخدمة المصالح الرأسمالية في المجال، وتهميش الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل في الهوامش الحضرية التي استوعبها المجال الحضري في إطار التمدد المجالي.

وعند تتبع الدينامية المجالية للهوامش الحضرية الداخلية بمدينة الدار البيضاء تبين أنها مرت بمرحلتين متباينتين من حيث المشروع، فقد ميزت المرحلة الأولى الفترة الاستعمارية التي تحكمت فيها الخلفية الثقافية والأمنية، مما ساهم في التمايز المجالي على مستوى المضمون الاجتماعي للمدينة وإنتاج الهوامش الحضرية الداخلية. ومع تضخم هذه المجالات من حيث الكثافة السكانية طرحت المسألة الاجتماعية من وجهة نظر سياسية وأمنية دون الإخلال بالتصور السوسيو مجالي القائم على التمايز الثقافي بين الأوربيين والمغاربة وخدمة الرأسمالية الأوربية، مما جعل دينامية الهوامش الحضرية الداخلية تواكب مجالات توطن الأنشطة الصناعية نحو الشمال الشرقي.

في حين تميزت المرحلة الثانية من دينامية الهوامش الحضرية الداخلية التي واكبت فترة الاستقلال بتضاعف المجال المبني نتيجة تدخلات الدولة على مستوى التأطير الترابي والتخطيط الحضري وتفاوت اهتمامات بالمسألة الاجتماعية خاصة في بعدها السكني، ما جعل الهوامش الحضرية الداخلية تتميز بتناقضات اجتماعية صارخة، نتيجة سياسة الدولة الرامية إلى القضاء على التجانس الاجتماعي، وقد وظفت الدولة في ذلك آليات التخطيط ودعم القطاع الخاص.

وقد انعكست هذه الدينامية الموجهة على دينامية السكان حيث انحرف الثقل السكاني نحو مقاطعات الجنوب بسبب تنامي عمليات السكن الاجتماعي في إطار إعادة الإسكان الموجه للطبقات الفقيرة من ساكنة الصفيح وللطلب القادر على الأداء من الفئات الاجتماعية ذات الدخل المحود، ومن عمليات إعادة الهيكلة لأحياء السكن غير القانوني. هذه التفاوتات المجالية فرضت التدخل العمومي على مستوى الهوامش الحضرية الداخلية بمقاطعات الجنوب قصد تحقيق عدالة مجالية على مستوى التجهيزات وتأهيل المجالات الأكثر هشاشة.

وقد كشف تحليل الخصائص الديمغرافية والسوسيو اقتصادية لساكنة هذه المجالات عن التحولات الديمغرافية التي صارت تميزها على مستوى النمو السكاني والتركيب العمري. فقد عرفت نموا سكانيا رغم تباطؤ وتيرة تزايدها الطبيعي، وقد ارتبطت هذه التحولات بسياسة الدولة على مستوى التأطير الإداري والتخطيط الحضري التي وجهت الحركة العمرانية نحو هذه المجالات، مما أثر على حاجيات السكان من التجهيزات ذات الطبيعة الإلزامية والترفيهية.

ولتلبية حاجيات السكان من التجهيزات وتخفيف مظاهر التهميش وتحقيق العدالة المجالية من حيث توزيعها، تبين من خلال تقييمها سواء الموجودة أو المبرمجة لا تساير الطلب السكاني وبالتفاوت المجالي فيما بين المقاطعات. وقد ارتبط هذا الوضع من جهة بالتحولات الديمغرافية وبالسياسة العمرانية والتقسيمات الترابية، ومن جهة أخرى لتأكيد التفكك المجالي والاجتماعي، قصد بناء مركزية جديدة قائمة على إحداث مراكز جديدة بالمقاطعات الجنوبية تساير التحولات الديمغرافية والوظيفية لكل مجال من هذه المجالات.

ونظرا لأن تدبير المجال وتدبير حاجيات السكان يفرض جهاز إداري مركزي وآخر محلي، فقد بين التقييم الضعف الذي يميز مستوى التدبير الحضري في مستواه المحلي باعتبارها آلية للمقاربة التشاركية. وهذا الضعف يجد تفسيره من جهة في هيمنة الإدارة المركزية على مستوى التخطيط، ومن جهة ثانية في اعتبار الهوامش الحضرية الداخلية كتلة انتخابية، ومن جهة ثالثة في ضغوضات المؤسسات الدولية التي تفرض تخفيف احتكار الدولة وهو ما وجه الدولة نحو تفويض تدبير بعض القطاعات إلى الخواص. ولتأكيد هذا التوجه عمدت الدولة في سياستها السكنية بهذه المجالات نحو دعم القطاع الخاص وإعادة هيكلة المؤسسات العمومية الفاعلة في هذا القطاع، مما ساهم في دينامية مجالية بالهوامش الحضرية الداخلية تتميز باستمرار الفوارق والتناقضات المجالية إيكولوجيا واجتماعيا ومجاليا، دون تحقيق العدالة المجالية والحق في المدينة.

إن التناقضات المجالية التي تميز الهوامش الحضرية الداخلية بمقاطعات الجنوب من مدينة الدار البيضاء تفرض على المهتمين بالشأن الحضري للمدينة إعادة النظر في التوجهات التي تؤطر السياسة الترابية بهذه المجالات، خاصة وأن الثقل الديمغرافي الذي يميز هذه المجالات يتزايد بوثيرة تتفاوت من مجال إلى آخر، والبنى السوسيو اقتصادية في تحول مستمر، وهو ما يجعل المشروع المجتمعي لهذه المجالات قد يتحسن إذا ما تم اعتماد تصور قائم على دراسة عميقة لمسار هذه التحولات قد يجعل الحق في المدينة مشروعا قابلا للتنزيل.

الملحق

الجدول رقم 1 : الأصول الجغرافية لأرباب الأسر بالهوامش الحضرية لمقاطعات الجنوب

مكان الولادة		مقاطعة السكن الحالي						المجموع
		سيدي مومن	مولاي رشيد	سيدي عثمان	سباتة	عين الشق	الحي الحسني	
آسفي	العدد	1	5	4	0	5	14	29
	% مكان الولادة	3,4	17,2	13,8	0	17,2	48,3	100
	% مقاطعة السكن الحالي	1,1	9,8	7,5	0	6,5	14,6	7,4
	% من المجموع	0,3	1,3	1	0	1,3	3,6	7,4
أزيلال	العدد	0	0	0	0	4	0	4
	% مكان الولادة	0	0	0	0	100	0	100
	% مقاطعة السكن الحالي	0	0	0	0	5,2	0	1
	% من المجموع	0	0	0	0	1	0	1
إنزكان	العدد	0	0	0	0	4	0	4
	% مكان الولادة	0	0	0	0	100	0	100
	% مقاطعة السكن الحالي	0	0	0	0	5,2	0	1
	% من المجموع	0	0	0	0	1	0	1
البئر الجديد	العدد	0	0	1	0	0	0	1
	% مكان الولادة	0	0	100	0	0	0	100
	% مقاطعة السكن الحالي	0	0	1,9	0	0	0	0,3
	% من المجموع	0	0	0,3	0	0	0	0,3
الجديدة	العدد	6	7	8	1	9	18	49
	% مكان الولادة	12,2	14,3	16,3	2	18,4	36,7	100
	% مقاطعة السكن الحالي	6,5	13,7	15,1	4,2	11,7	18,8	12,4
	% من المجموع	1,5	1,8	2	0,3	2,3	4,6	12,4
الدار البيضاء	العدد	66	22	17	18	28	35	186
	% مكان الولادة	35,5	11,8	9,1	9,7	15,1	18,8	100
	% مقاطعة السكن الحالي	71	43,1	32,1	75	36,4	36,5	47,2
	% من المجموع	16,8	5,6	4,3	4,6	7,1	8,9	47,2
الراشيدية	العدد	0	0	0	0	2	0	2
	% مكان الولادة	0	0	0	0	100	0	100
	% مقاطعة السكن الحالي	0	0	0	0	2,6	0	0,5
	% من المجموع	0	0	0	0	0,5	0	0,5
الصويرة	العدد	1	1	1	0	0	8	11
	% مكان الولادة	9,1	9,1	9,1	0	0	72,7	100
	% مقاطعة السكن الحالي	1,1	2	1,9	0	0	8,3	2,8
	% من المجموع	0,3	0,3	0,3	0	0	2	2,8
المحمدية	العدد	1	0	0	0	0	0	1
	% مكان الولادة	100	0	0	0	0	0	100
	% مقاطعة السكن الحالي	1,1	0	0	0	0	0	0,3
	% من المجموع	0,3	0	0	0	0	0	0,3
الوليدية	العدد	0	0	1	0	0	0	1
	% مكان الولادة	0	0	100	0	0	0	100
	% مقاطعة السكن الحالي	0	0	1,9	0	0	0	0,3

	% من المجموع	0	0	0,3	0	0	0	0,3
برشيد	العدد	1	2	2	0	3	0	8
	% مكان الولادة	12,5	25	25	0	37,5	0	100
	% مقاطعة السكن الحالي	1,1	3,8	3,9	0	3,9	0	2
	% من المجموع	0,3	0,5	0,5	0	0,8	0	2
بنسليمان	العدد	3	0	3	2	1	0	9
	% مكان الولادة	33,3	0	33,3	22,2	11,1	0	100
	% مقاطعة السكن الحالي	3,2	0	5,9	8,3	1,3	0	2,3
	% من المجموع	0,8	0	0,8	0,5	0,3	0	2,3
بني ملال	العدد	0	0	0	0	0	1	1
	% مكان الولادة	0	0	0	0	0	100	100
	% مقاطعة السكن الحالي	0	0	0	0	0	1	0,3
	% من المجموع	0	0	0	0	0	0,3	0,3
تارودانت	العدد	0	1	0	0	0	0	1
	% مكان الولادة	0	100	0	0	0	0	100
	% مقاطعة السكن الحالي	0	1,9	0	0	0	0	0,3
	% من المجموع	0	0,3	0	0	0	0	0,3
تازة	العدد	0	0	1	0	0	0	1
	% مكان الولادة	0	0	100	0	0	0	100
	% مقاطعة السكن الحالي	0	0	2	0	0	0	0,3
	% من المجموع	0	0	0,3	0	0	0	0,3
تاونات	العدد	2	0	1	0	0	0	3
	% مكان الولادة	66,7	0	33,3	0	0	0	100
	% مقاطعة السكن الحالي	2,2	0	1,9	0	0	0	0,8
	% من المجموع	0,5	0	0,3	0	0	0	0,8
تزنيت	العدد	1	0	0	0	0	0	1
	% مكان الولادة	100	0	0	0	0	0	100
	% مقاطعة السكن الحالي	1,1	0	0	0	0	0	0,3
	% من المجموع	0,3	0	0	0	0	0	0,3
تطوان	العدد	0	2	0	0	0	0	2
	% مكان الولادة	0	100	0	0	0	0	100
	% مقاطعة السكن الحالي	0	3,9	0	0	0	0	0,5
	% من المجموع	0	0,5	0	0	0	0	0,5
خريبكة	العدد	0	0	2	1	1	1	4
	% مكان الولادة	0	0	50	25	25	0	100
	% مقاطعة السكن الحالي	0	0	3,8	1	1,3	0	1
	% من المجموع	0	0	0,5	0,3	0,3	0	1
خنيفرة	العدد	0	0	1	1	1	0	3
	% مكان الولادة	0	0	33,3	33,3	33,3	0	100
	% مقاطعة السكن الحالي	0	0	1,9	1	1,3	0	0,8
	% من المجموع	0	0	0,3	0,3	0,3	0	0,8
زاكورة	العدد	2	1	3	0	0	0	6
	% مكان الولادة	33,3	16,7	50	0	0	0	100

	% مقاطعة السكن الحالي	2,2	2	5,7	0	0	0	1,5
	% من المجموع	0,5	0,3	0,8	0	0	0	1,5
سطات	العدد	4	5	7	2	7	11	36
	% مكان الولادة	11,1	13,9	19,4	5,6	19,4	30,6	100
	% مقاطعة السكن الحالي	4,3	9,8	13,2	8,3	9,1	11,5	9,1
	% من المجموع	1	1,3	1,8	0,5	1,8	2,8	9,1
سيدي بنور	العدد	0	0	0	0	4	1	5
	% مكان الولادة	0	0	0	0	80	20	100
	% مقاطعة السكن الحالي	0	0	0	0	5,2	1	1,3
	% من المجموع	0	0	0	0	1	0,3	1,3
سيدي حجاج	العدد	1	0	0	0	0	0	1
	% مكان الولادة	100	0	0	0	0	0	100
	% مقاطعة السكن الحالي	1,1	0	0	0	0	0	0,3
	% من المجموع	0,3	0	0	0	0	0	0,3
سيدي سليمان	العدد	0	0	0	0	1	0	1
	% مكان الولادة	0	0	0	0	100	0	100
	% مقاطعة السكن الحالي	0	0	0	0	1,3	0	0,3
	% من المجموع	0	0	0	0	0,3	0	0,3
شتوكة	العدد	0	1	0	0	0	0	1
	% مكان الولادة	0	100	0	0	0	0	100
	% مقاطعة السكن الحالي	0	2	0	0	0	0	0,3
	% من المجموع	0	0,3	0	0	0	0	0,3
شيشاوة	العدد	0	0	0	0	4	0	4
	% مكان الولادة	0	0	0	0	100	0	100
	% مقاطعة السكن الحالي	0	0	0	0	5,2	0	1
	% من المجموع	0	0	0	0	1	0	1
طاطا	العدد	0	0	0	0	0	2	2
	% مكان الولادة	0	0	0	0	0	100	100
	% مقاطعة السكن الحالي	0	0	0	0	0	2,1	0,5
	% من المجموع	0	0	0	0	0	0,5	0,5
فاس	العدد	0	0	0	0	0	1	1
	% مكان الولادة	0	0	0	0	0	100	100
	% مقاطعة السكن الحالي	0	0	0	0	0	1	0,3
	% من المجموع	0	0	0	0	0	0,3	0,3
قلعة السراغنة	العدد	2	0	0	0	0	0	2
	% مكان الولادة	100	0	0	0	0	0	100
	% مقاطعة السكن الحالي	2,2	0	0	0	0	0	0,5
	% من المجموع	0,5	0	0	0	0	0	0,5
لصويرة	العدد	1	0	0	0	0	0	1
	% مكان الولادة	100	0	0	0	0	0	100
	% مقاطعة السكن الحالي	1,1	0	0	0	0	0	0,3
	% من المجموع	0,3	0	0	0	0	0	0,3
مديونة	العدد	0	0	3	0	0	0	3

	% مكان الولادة	0	0	100	0	0	0	100
	% مقاطعة السكن الحالي	0	0	5,7	0	0	0	0,8
	% من المجموع	0	0	0,8	0	0	0	0,8
مراكش	العدد	1	1	1	0	1	0	5
	% مكان الولادة	20	20	20	0	20	0	100
	% مقاطعة السكن الحالي	1,1	2	1,9	0	4,2	0	1,3
	% من المجموع	0,3	0,3	0,3	0	0,3	0	1,3
مكناس	العدد	0	0	0	0	0	2	2
	% مكان الولادة	0	0	0	0	0	100	100
	% مقاطعة السكن الحالي	0	0	0	0	0	2,6	0,5
	% من المجموع	0	0	0	0	0	0,5	0,5
وارزازات	العدد	0	0	0	0	1	2	3
	% مكان الولادة	0	0	0	0	33,3	66,7	100
	% مقاطعة السكن الحالي	0	0	0	0	1,3	2,1	0,8
	% من المجموع	0	0	0	0	0,3	0,5	0,8
المجموع	العدد	93	51	53	24	77	96	394
	% مكان الولادة	23,6	12,9	13,5	6,1	19,5	24,4	100
	% مقاطعة السكن الحالي	100	100	100	100	100	100	100
	% من المجموع	23,6	12,9	13,5	6,1	19,5	24,4	100

المصدر: بحث ميداني: 2017

الجدول رقم 2: تمثل أرباب الأسر لدرجة اهتمام المنتخبين في تعبيد وإصلاح الطرق

مقاطعة السكن	مستوى التمثل	1	2	3	4	5	المجموع
الحي الحسني	العدد	0	57	0	39	0	96
	% من المجموع	0	14,5	0	9,9	0	24,4
عين الشق	العدد	67	2	7	0	1	77
	% من المجموع	17	0,5	1,8	0	0,3	19,5
سباتة	العدد	0	24	0	0	0	24
	% من المجموع	0	6,1	0	0	0	6,1
سيدي عثمان	العدد	8	44	1	0	0	53
	% من المجموع	2	11,2	0,3	0	0	13,5
مولاي رشيد	العدد	2	3	46	0	0	51
	% من المجموع	0,5	0,8	11,7	0	0	12,9
سيدي مومن	العدد	0	22	70	1	0	93
	% من المجموع	0	5,6	17,8	0,3	0	23,6
المجموع	العدد	77	152	124	40	1	394
	% من المجموع	19,5	38,6	31,5	10,2	0,3	100

المصدر: بحث ميداني: 2017

الجدول رقم 3: تمثل أرباب الأسر لدرجة اهتمام المنتخبين في توفير محطات النقل الجماعي

مقاطعة السكن	مستوى التمثل	1	2	3	4	5	المجموع
مقاطعة الحي الحسني	العدد	0	96	0	0	0	96
	% من المجموع	0	24,4	0	0	0	24,4
مقاطعة عين الشق	العدد	40	20	12	3	2	77
	% من المجموع	10,2	5,1	3	0,8	0,5	19,5
مقاطعة سباتة	العدد	0	0	24	0	0	24
	% من المجموع	0	0	6,1	0	0	6,1
مقاطعة سيدي عثمان	العدد	43	5	5	0	0	53
	% من المجموع	10,9	1,3	1,3	0	0	13,5
مولاي رشيد	العدد	0	46	0	0	5	51
	% من المجموع	0	11,7	0	0	1,3	12,9
مقاطعة سيدي مومن	العدد	86	0	1	0	6	93
	% من المجموع	21,8	0	0,3	0	1,5	23,6
المجموع	العدد	169	167	42	3	13	394
	% من المجموع	42,9	42,4	10,7	0,8	3,3	100

المصدر: بحث ميداني: 2017

الجدول رقم 4:مساحة سكن أرباب الأسر حسب مقاطعات السكن السابق

مقاطعة السكن السابق		المساحة								المجموع
		بين 10-20م²	20-30م²	30-40م²	40-50م²	50-60م²	60-70م²	70-80م²	+80 م²	
آنفا	العدد	0	0	0	27	1	0	0	0	28
	% المجموع	0	0	0	6,9	0,3	0	0	0	7,1
الحي الحسني	العدد	1	0	18	30	11	4	0	0	64
	% المجموع	0,3	0	4,6	7,6	2,8	1	0	0	16,2
الحي المحمدي	العدد	0	0	0	0	0	7	0	0	7
	% المجموع	0	0	0	0	0	1,8	0	0	1,8
الفداء	العدد	0	0	0	4	11	0	0	0	15
	% المجموع	0	0	0	1	2,8	0	0	0	3,8
النواصر	العدد	0	0	0	0	6	3	0	0	9
	% المجموع	0	0	0	0	1,5	0,8	0	0	2,3
الهراويين	العدد	2	0	1	4	3	0	0	0	10
	% المجموع	0,5	0	0,3	1	0,8	0	0	0	2,5
بنمسيك	العدد	0	0	3	7	12	5	2	0	29
	% المجموع	0	0	0,8	1,8	3	1,3	0,5	0	7,4
بوسكورة	العدد	0	1	0	0	6	6	4	0	17
	% المجموع	0	0,3	0	0	1,5	1,5	1	0	4,3
سباتة	العدد	0	0	0	4	9	5	0	0	18
	% المجموع	0	0	0	1	2,3	1,3	0	0	4,6
سطات	العدد	0	0	0	0	0	0	3	1	4
	% المجموع	0	0	0	0	0	0	0,8	0,3	1
سيدي البرنوصي	العدد	0	0	1	0	0	8	2	0	11
	% المجموع	0	0	0,3	0	0	2	0,5	0	2,8
سيدي بليوط	العدد	0	0	0	0	2	0	0	0	2
	% المجموع	0	0	0	0	0,5	0	0	0	0,5
سيدي بنور	العدد	0	0	0	0	0	0	0	2	2
	% المجموع	0	0	0	0	0	0	0	0,5	0,5
سيدي عثمان	العدد	0	2	3	64	22	12	1	0	104
	% المجموع	0	0,5	0,8	16,2	5,6	3	0,3	0	26,4
سيدي مومن	العدد	0	0	0	10	18	8	1	0	37
	% المجموع	0	0	0	2,5	4,6	2	0,3	0	9,4
عين السبع	العدد	0	0	0	0	0	2	0	0	2
	% المجموع	0	0	0	0	0	0,5	0	0	0,5
مولاي رشيد	العدد	2	0	1	10	12	10	0	0	35
	% المجموع	0,5	0	0,3	2,5	3	2,5	0	0	8,9
المجموع	العدد	5	3	27	160	113	70	13	3	394
	% المجموع	1,3	0,8	6,9	40,6	28,7	17,8	3,3	0,8	100

المصدر: بحث ميداني: 2017

الجدول رقم 5: البنية الديمغرافية لساكنة الهوامش الحضرية حسب السن والجنس

فئات الأعمار	سيدي البرنوصي			الحي الحسني			سيدي مومن			مولاي رشيد		
	الإناث	الذكور	المجموع	الإناث	الذكور	المجموع	الإناث	الذكور	المجموع	الإناث	الذكور	المجموع
0-4	12	23	35	24	23	47	57	62	119	52	60	112
05-9	28	19	47	31	23	54	34	35	69	37	52	89
10-14	27	23	50	22	16	38	22	22	44	53	40	93
15-19	39	39	78	17	25	42	20	16	36	53	34	87
20-24	36	36	72	17	20	37	41	24	65	49	50	99
25-29	31	38	69	21	16	37	45	30	75	45	47	92
30-34	23	19	42	21	19	40	35	56	91	49	42	91
35-39	24	13	37	22	18	40	35	44	79	49	39	88
40-44	27	14	41	25	22	47	17	31	48	40	47	87
45-49	30	19	49	25	18	43	18	12	30	27	24	51
50-54	38	20	58	20	24	44	8	10	18	31	24	55
55-59	40	21	61	18	17	35	9	9	18	23	15	38
60-64	19	48	67	13	17	30	11	7	18	23	20	43
65-69	10	19	29	4	1	5	2	4	6	10	7	17
70-74	4	9	13	3	4	7	0	4	4	2	14	16
+ 75	6	2	8	4	3	7	1	3	4	19	4	23
المجموع	394	362	756	287	266	553	355	369	724	562	519	1081

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط: مديرية الإحصاء: أوراق الأسر: إحصاء 2014

فئات الأعمار	سيدي عثمان			سباتة			عين الشق		
	الإناث	الذكور	المجموع	الإناث	الذكور	المجموع	الإناث	الذكور	المجموع
0-4	31	44	75	21	25	46	35	43	78
05-9	40	38	78	13	19	32	33	40	73
10-14	33	49	82	16	19	35	29	20	49
15-19	40	39	79	19	25	44	31	43	74
20-24	44	44	88	32	26	58	31	53	84
25-29	30	27	57	22	24	46	37	31	68
30-34	23	34	57	19	34	53	20	40	60
35-39	21	32	53	27	20	47	21	26	47
40-44	34	26	60	20	18	38	21	23	44
45-49	28	19	47	17	5	22	19	21	40
50-54	14	21	35	16	12	28	14	21	35
55-59	10	13	23	15	12	27	8	14	22
60-64	7	11	18	3	18	21	4	6	10
65-69	4	6	10	5	6	11	1	3	4
70-74	3	1	4	4	2	6	1	1	2
+ 75	4	2	6	5	5	10	4	1	5
المجموع	366	406	772	254	270	524	309	386	695

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط: مديرية الإحصاء: أوراق الأسر: إحصاء 2014

الجدول رقم 6: نوعية السكن بمقاطعات السكن السابق لأرباب أسر الهوامش الحضرية الداخلية للدار البيضاء

نوع السكن		مقاطعة السكن السابق																	المجموع
		آنفا	الحي الحسني	الحي المحمدي	الفداء	النواصر	الهراويين	بنمسيك	بوسكورة	سباتة	سطات	سيدي البرنوصي	سيدي بليوط	سيدي بنور	سيدي عثمان	سيدي مومن	عين السبع	مولاي رشيد	
قروي	العدد	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	1
	% مقاطعة السكن السابق	0	0	0	0	0	0	0	0	0	25	0	0	0	0	0	0	0	0,3
	% نوع السكن	0	0	0	0	0	0	0	0	0	100	0	0	0	0	0	0	0	100
	% من المجموع	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0,3	0	0	0	0	0	0	0	0,3
صفيحي	العدد	0	57	0	0	0	0	27	0	0	0	1	0	0	51	34	0	1	171
	% مقاطعة السكن السابق	0	89,1	0	0	0	0	93,1	0	0	0	9,1	0	0	49	91,9	0	2,9	43,4
	% نوع السكن	0	33,3	0	0	0	0	15,8	0	0	0	0,6	0	0	29,8	19,9	0	0,6	100
	% من المجموع	0	14,5	0	0	0	0	6,9	0	0	0	0,3	0	0	12,9	8,6	0	0,3	43,4
شقة اقتصادية	العدد	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2	0	0	0	0	0	0	2
	% مقاطعة السكن السابق	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	18,2	0	0	0	0	0	0	0,5
	% نوع السكن	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	100	0	0	0	0	0	0	100
	% من المجموع	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0,5	0	0	0	0	0	0	0,5
سكن مغربي	العدد	0	7	7	4	0	0	2	0	18	3	8	2	2	12	3	2	33	103
	% مقاطعة السكن السابق	0	10,9	100	26,7	0	0	6,9	0	100	75	72,7	100	100	11,5	8,1	100	94,3	26,1
	% نوع السكن	0	6,8	6,8	3,9	0	0	1,9	0	17,5	2,9	7,8	1,9	1,9	11,7	2,9	1,9	32	100
	% من المجموع	0	1,8	1,8	1	0	0	0,5	0	4,6	0,8	2	0,5	0,5	3	0,8	0,5	8,4	26,1
سكن عشوائي	العدد	0	0	0	0	9	10	0	17	0	0	0	0	0	41	0	0	1	78
	% مقاطعة السكن السابق	0	0	0	0	100	100	0	100	0	0	0	0	0	39,4	0	0	2,9	19,8
	% نوع السكن	0	0	0	0	11,5	12,8	0	21,8	0	0	0	0	0	52,6	0	0	1,3	100
	% من المجموع	0	0	0	0	2,3	2,5	0	4,3	0	0	0	0	0	10,4	0	0	0,3	19,8
سكن متقادم	العدد	28	0	0	11	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	39
	% مقاطعة السكن السابق	100	0	0	73,3	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	9,9
	% نوع السكن	71,8	0	0	28,2	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	100
	% من المجموع	7,1	0	0	2,8	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	9,9
المجموع	العدد	28	64	7	15	9	10	29	17	18	4	11	2	2	104	37	2	35	394
	% مقاطعة السكن السابق	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
	% نوع السكن	7,1	16,2	1,8	3,8	2,3	2,5	7,4	4,3	4,6	1	2,8	0,5	0,5	26,4	9,4	0,5	8,9	100
	% من المجموع	7,1	16,2	1,8	3,8	2,3	2,5	7,4	4,3	4,6	1	2,8	0,5	0,5	26,4	9,4	0,5	8,9	100

المصدر : بحث ميداني: 2017

الجدول رقم 7: المنعشون العقاريون بالهوامش الحضرية لمقاطعات الجنوب بالدار البيضاء

المقاطعة	الحي		المنعش الغقاري								المجموع
			الجامعي	العمران	منعش متوسط	منعش سري	شخص ذاتي	شركة التشارك	العمالة	صونادك	
سيدي مومن	السلام	العدد	0	34	0	0	0	0	0	0	34
		% المج	0	8,6	0	0	0	0	0	0	8,6
	أناسي	العدد	30	0	0	0	0	0	0	0	30
		% المج	7,6	0	0	0	0	0	0	0	7,6
	الولاء	العدد	0	0	0	0	0	29	0	0	29
		% المج	0	0	0	0	0	7,4	0	0	7,4
مولاي رشيد	المسيرة 3	العدد	0	0	0	0	0	0	21	0	21
		% المج	0	0	0	0	0	0	5,3	0	5,3
	مجموعة 4	العدد	0	0	0	0	0	0	30	0	30
		% المج	0	0	0	0	0	0	7,6	0	7,6
عين الشق	شفيق	العدد	0	0	0	14	11	0	0	0	25
		% المج	0	0	0	3,6	2,8	0	0	0	6,3
	نبيل	العدد	0	0	0	32	20	0	0	0	52
		% المج	0	0	0	8.1	5,1	0	0	0	13,2
الحي الحسني	ليساسفة	العدد	0	0	0	0	0	0	28	0	28
		% المج	0	0	0	0	0	0	7,1	0	7,1
	الوفاق 2	العدد	0	0	0	0	0	0	29	0	29
		% المج	0	0	0	0	0	0	7,4	0	7,4
	النسيم	العدد	0	0	0	0	0	0	0	39	39
		% المج	0	0	0	0	0	0	0	9,9	9,9
سيدي عثمان	أولاد العربي	العدد	0	0	0	0	13	0	0	0	13
		% المج	0	0	0	0	3,3	0	0	0	3,3
	أولاد غانم	العدد	0	0	0	6	3	0	0	0	9
		% المج	0	0	0	1,5	0,8	0	0	0	2,3
	بوسلهام	العدد	0	0	0	0	8	0	0	0	8
		% المج	0	0	0	0	2	0	0	0	2
	خربوش	العدد	0	0	0	1	16	0	0	0	17
		% المج	0	0	0	0,3	4,1	0	0	0	4,3
	أولاد زهرة	العدد	0	0	0	5	1	0	0	0	6
		% المج	0	0	0	1,3	0,3	0	0	0	1,5
سباتة	السالمية	العدد	0	0	23	0	1	0	0	0	24
		% المج	0	0	5,8	0	0,3	0	0	0	6,1
المجموع		العدد	30	34	23	58	73	29	108	39	394
		% المج	7,6	8,6	5.8	14.7	18,5	7,4	27,4	9,9	100

المصدر: بحث ميداني: 2017

الجدول رقم 8: عوامل اختيار الحي بالسكن الحالي لأرباب الأسر بالهوامش الحضرية

مقاطعة السكن السابق		عوامل اختيار الحي الحالي						المجموع
		انخفاض سعر العقار	مرتبط بشبكة المواصلات	امتلاك السكن	إعادة الإسكان	قرب مقر العمل	آخر	
آنفا	العدد	0	0	0	28	0	0	28
	%	0	0	0	7,1	0	0	7,1
الحي الحسني	العدد	0	0	7	57	0	0	64
	%	0	0	1,8	14,5	0	0	16,2
الحي المحمدي	العدد	0	0	7	0	0	0	7
	%	0	0	1,8	0	0	0	1,8
الفداء	العدد	0	0	3	12	0	0	15
	%	0	0	0,8	3	0	0	3,8
النواصر	العدد	7	0	2	0	0	0	9
	%	1,8	0	0,5	0	0	0	2,3
الهراويين	العدد	10	0	0	0	0	0	10
	%	2,5	0	0	0	0	0	2,5
بنمسيك	العدد	0	0	3	26	0	0	29
	%	0	0	0,8	6,6	0	0	7,4
بوسكورة	العدد	17	0	0	0	0	0	17
	%	4,3	0	0	0	0	0	4,3
سباتة	العدد	5	0	12	0	1	0	18
	%	1,3	0	3	0	0,3	0	4,6
سطات	العدد	0	0	3	0	0	1	4
	%	0	0	0,8	0	0	0,3	1
سيدي البرنوصي	العدد	0	0	11	0	0	0	11
	%	0	0	2,8	0	0	0	2,8
سيدي بليوط	العدد	0	0	0	2	0	0	2
	%	0	0	0	0,5	0	0	0,5
سيدي بنور	العدد	2	0	0	0	0	0	2
	%	0,5	0	0	0	0	0	0,5
سيدي عثمان	العدد	45	1	7	51	0	0	104
	%	11,4	0,3	1,8	12,9	0	0	26,4
سيدي مومن	العدد	0	0	3	34	0	0	37
	%	0	0	0,8	8,6	0	0	9,4
عين السبع	العدد	0	0	2	0	0	0	2
	%	0	0	0,5	0	0	0	0,5
مولاي رشيد	العدد	18	0	17	0	0	0	35
	%	4,6	0	4,3	0	0	0	8,9
المجموع	العدد	104	1	77	210	1	1	394
	%	26,4	0,3	19,5	53,3	0,3	0,3	100

المصدر: بحث ميداني: 2017

جدول مورغان وكريجيسي لتحديد حجم عينة البحث حسب عدد السكان[466]

عدد السكان	حجم العينة	عدد السكان	حجم العينة	عدد السكان	حجم العينة
10	10	220	140	1200	291
15	14	230	144	1300	297
20	19	240	148	1400	302
25	24	250	152	1500	306
30	28	260	155	1600	310
35	32	270	159	1700	313
40	36	280	162	1800	317
45	40	290	165	1900	320
50	44	300	169	2000	322
55	48	320	175	2200	327
60	52	340	181	2400	331
65	56	360	186	2600	335
70	59	380	191	2800	338
75	63	400	196	3000	341
80	66	420	201	3500	346
85	70	440	205	4000	351
90	73	460	210	4500	354
95	76	480	214	5000	357
100	80	500	217	6000	361
110	86	550	226	7000	364
120	92	600	234	8000	367
130	97	650	242	9000	368
140	103	700	248	10000	370
150	108	750	254	15000	375
160	113	800	260	20000	377
170	118	850	265	30000	379
180	123	900	269	40000	380
190	127	950	274	50000	381
200	132	1000	278	75000	382
210	136	1100	285	100000 +	384

[466] - Krejcie, R .V.,& Morgan, D.W. (1970). *Determining Sample Size for Research Activities*. Educational and Psychological Measurement, 30, 607- 610

الشكل رقم 1: الحالة العائلية لأرباب الأسر بالهوامش الحضرية

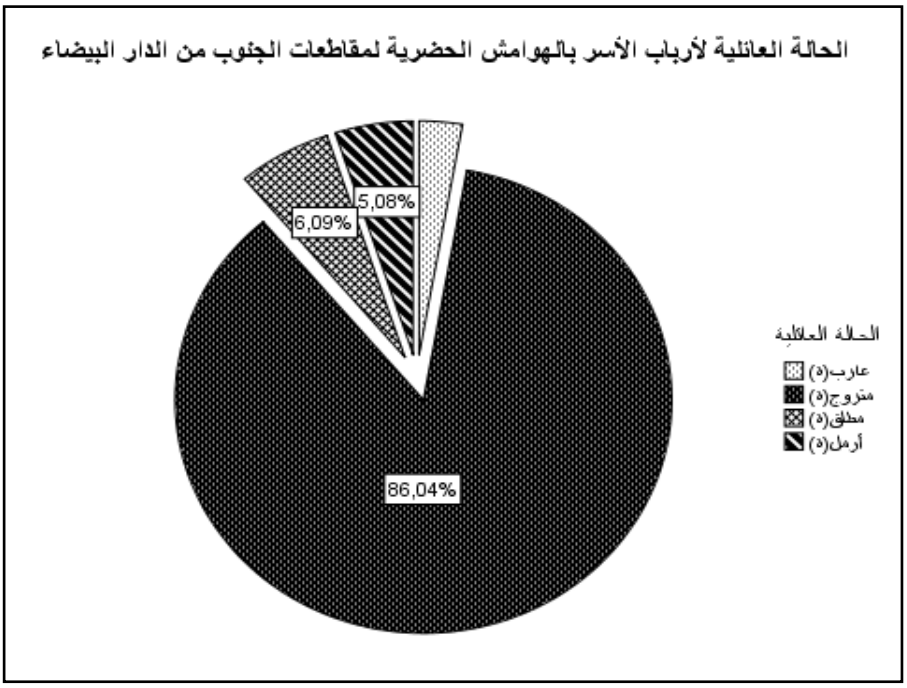

المصدر: بحث ميداني، 2017

الشكل رقم 2: الوضعية داخل المهنة لأرباب الأسر حسب نوع الأسرة لساكنة الهوامش الحضرية

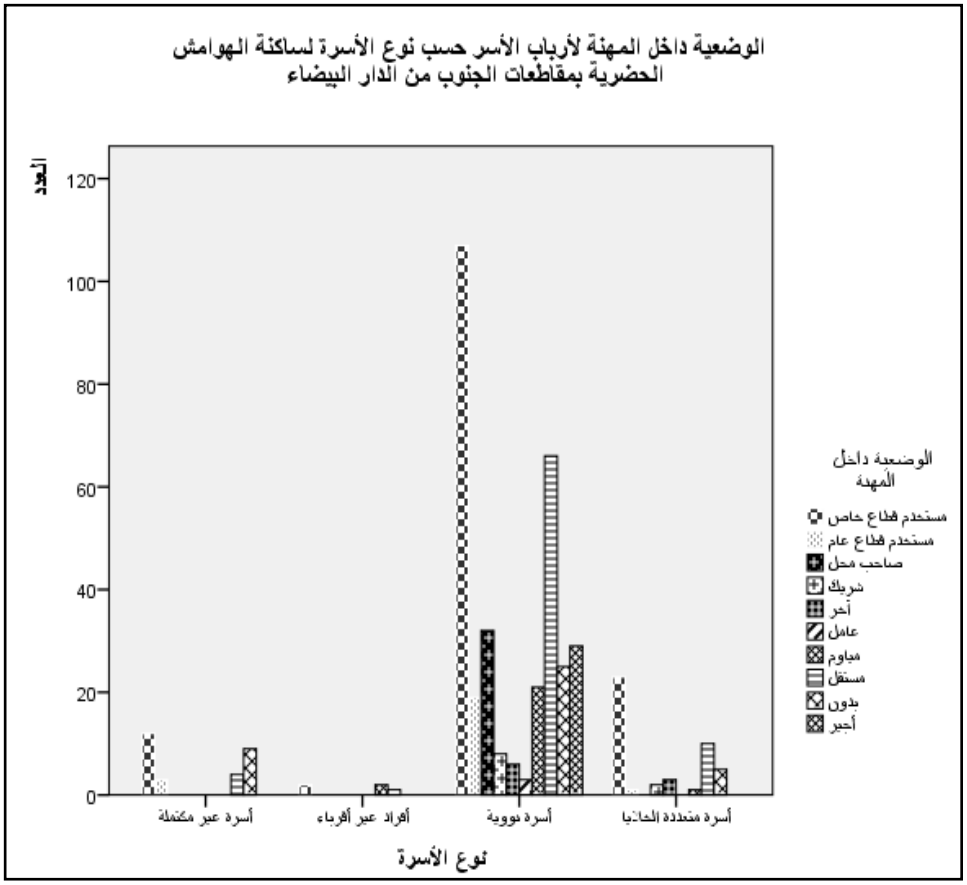

الشكل رقم 3: تقييم فاتورة ليدك لاستهلاك الماء والكهرباء من طرف أرباب الأسر

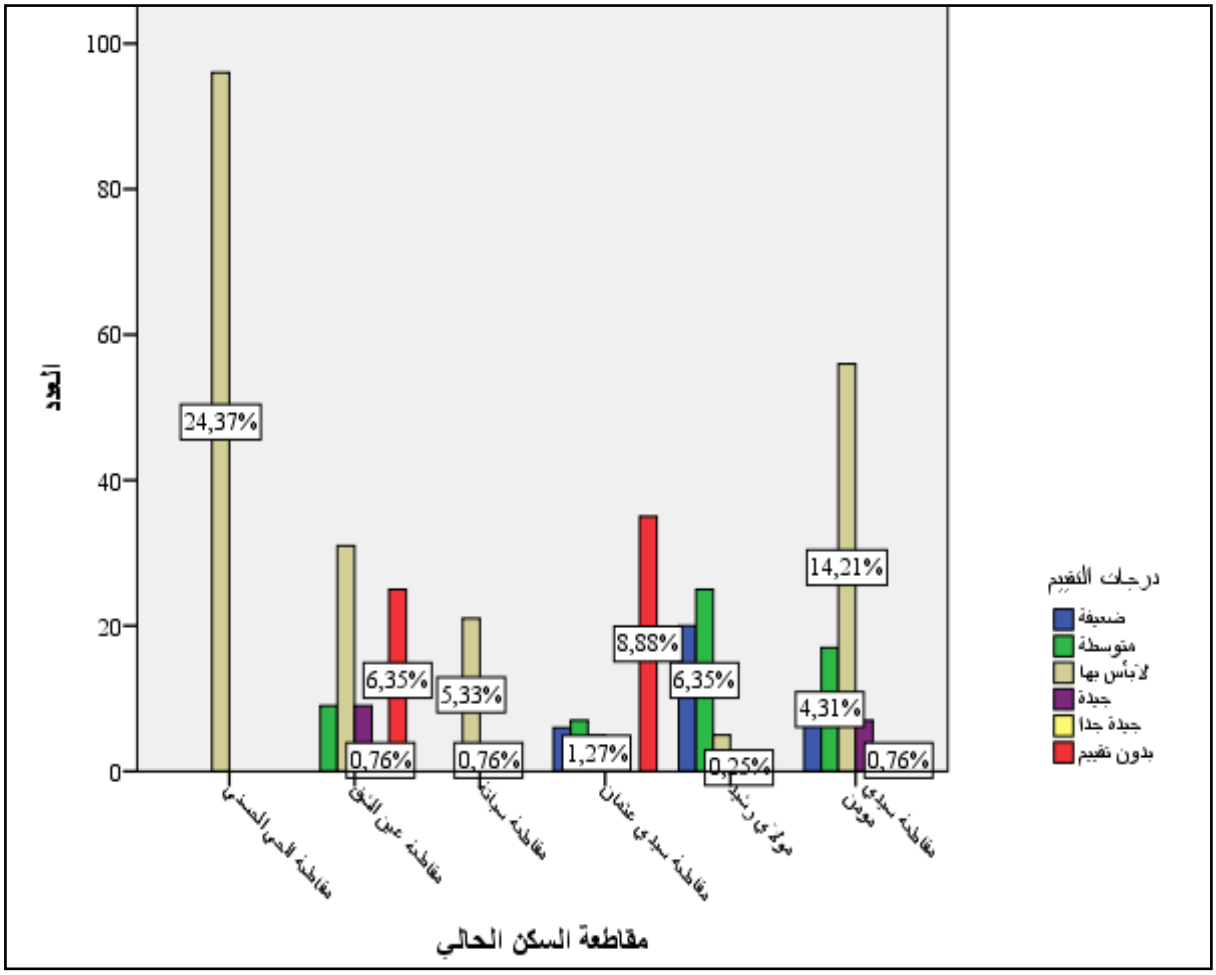

المصدر: بحث ميداني، 2017

المراجع

المراجع باللغة العربية

المقالات

1.الأسعد محمد (2000): المجال السياسي المحلي و مسألة التدبير المحلي للجماعة الحضرية الإدريسية بمدينة الدارالبيضاء، منشورات كلية الآداب و العلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة ندوات و مناظرات رقم 85: المدينة المغربية بين التدبير المحلي و التنظيم الجهوي، ص-ص: 51-62.

2.امدافعي محمد (2000): دور المجالس الجماعية في التدبير المحلي. حالة جماعتي مديونة تيط مليل بظهير مدينة الدارالبيضاء، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 85: المدينة المغربية بين التدبير المحلي التنظيم الجهوي،ص-ص: 63-76.

3.البكريوي عبد الرحمان(1992): وثائق التعمير بين اختصاص الدولة والجماعات المحلية المغربية للإدارة المحلية، الشركة المغربية للطباعة والنشر، العدد الأول.

4.زنوبة محمد : البنية الأساسية والتجهيزات، المجلة الصادقية، عدد15 /77.

5. سكال عبد الصمد (2001): السياسة العمرانية بالمغرب منذ 1912: أشغال ندوة العمران في الوطن العربي بين التخطيط والتشريع والإدارة، أيام 10- 11- 12 أبريل . ص.ص 221- 238.

6.مداد محمد (2001): المدينة بين طموح المخطط وضغوط الواقع؛ مساهمة في فهم الصعوبات التي تعيق تنفيذ وثائق التعمير. مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بني ملال. عدد 4. ص-ص: 193-206.

7.الكبير عطوف (2020): التتمدين والهجرة والتحولات الاجتماعية في تاريخ الدار البيضاءفي ظل إكراهات الماضي وتحديات الحاضر(1912 – 2014)- المدينة العربية: تحديات التمدين في مجتمعات متحولة، (مؤلف جماعي), المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات.

8.معاوية سعيدوني(2016): أزمة المدينة العربية، في مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية. ص. ص.7- 46. العدد 16، المجلد الرابع.

الكتب:

1.إسماعيل أحمد علي (1985): دراسات في جغرافية المدن القاهرة؛ دار الثقافة.

2.امحمد جبرون و آخرون (2014): ما العدالة؟ معالجات في السياق العربي. الطبعة الأولى.المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات . قطر.

3.أمين سمير(1974): التطور اللامتكافئ: دراسة في التشكيلات الاجتماعية للراسمالية المحيطية. ترجمة برهان غليون. بيروت: دار الطليعة.

4. اوحماد محمد (2005): دور الجماعات المحلية في مجال التعمير والبنيات التحتية والمرافق العمومية، منشورات المعهد الوطني للتهيئة والتعمير.
5. اوزيل روبير (1982): فن تخطيط المدن: ترجمة بهيج شعبان؛ بيروت. عويدات.
6. البكريوي عبد الرحمان (1989): الوثائق المعتمدة للتخطيط الحضري، اجراءاتها وفعالياتها المركز المغاربي للدراسات والأبحاث الإدارية الرباط.
7.بول كلافال (1990) : المجال والسلطة. ترجمة عبد الأمير إبراهيم شمس الدين. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
8. توكي محمد (2014): تطور التعمير بمدينة الدار البيضاء من 1907 إلى 2007. الطبعة الأولى.
9. توكي محمد (2014): تطور التعمير بمدينة الدار البيضاء(من 1907 إلى 2007).الطبعة الأولى.الدار البيضاء.
10. حسب الله الكفراوي؛ ميلاد حنا؛ حامد مبارك ة آخرون (2001): إدارة المدن الجديدة . القاهرة: جامعة القاهرة.
11. شويكي المصطفى (1996): الدارالبيضاء مقاربة سوسيومجالية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية عين الشق، سلسلة الأطروحات والرسائل رقم 1، الدارالبيضاء.
12.عبد الرحمن المالكي (2016): مدرسة شيكاغو ونشأة سوسيولوجيا التحضر والهجرة. أفريقيا الشرق، الدار البيضاء
13. علام أحمد خالد (1991): تخطيط المدن. القاهرة. مكتبة الانجلو المصرية.
14. عوض حسان(1964): جغرافية المدن المغربية على ضوء تطورها الديمغرافي الحالي. الرباط: المعهد الجامعي للبحث العلمي.
15. القستلي حميد(2013): حكامة المدن: نحو مستقبل حضري أفضل؛ مطبعة المعارف الجديدة؛ الرباط.
9. لحرش كريم (2012): الميثاق الجماعي الجديد(نحو حكامة محلية لجماعة الغد)، سلسلة اللامركزية والإدارة الترابية، الطبعة الثالثة، طوب بريس، الرباط.
10. لحرش كريم، السعيد رشيد (2009): الحكامة الجيدة بالمغرب ومتطلبات التنمية البشرية المستدامة. طوب بريس. الطبعة الأولى، الرباط.
11. الناصري محمد (1994): مظاهر التطور المحتمل لمستقبل المدن المغاربية. ترجمة رءوف بلحسن ؛ في المرأة المغاربية: الواقع و الرؤى المستقبلية. تونس: أندا.
12. اليحياوي شهاب (2013): توزيع الفضاء المديني والتغير الاجتماعي –الحفصية نموذجا– مركز النشر الجامعي، تونس.

تقارير إدارية:

1. *الأطلس المجالي الترابي للفوارق في التربية 2017.* المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، الهيئة الوطنية لتقييم منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي.
2. الأمم المتحدة (2017): *التقرير العربي حول الفقر متعدد الأبعاد.*
3. برنامج عمل جماعة الدار البيضاء (2018- 2022).
4. *السياسة الرياضية بالمغرب*: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاجتماعية والتضامن، إحالة رقم 26/ 2019.
5. *من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء: رؤية استراتيجية للإصلاح 2015 – 2030.* المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي, المملكة المغربية.
6. *منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا-جيل 2030: الاستثمار في الأطفال والشباب اليوم لتأمين منطقة مزدهرة في المستقبل*- صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، قسم البيانات والأبحاث والسياسات. أبريل 2019.
7. *مؤشرات التربية*: وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي. مديرية الاستراتيجية والإحصاء والتخطيط، 2019 – 2020.
8. *وضعية الأطفال في المغرب- تحليل مبني على مقاربة الإنصاف- خلاصة تركيبية*. المرصد الوطني للتنمية البشرية والمرصد الوطني لحقوق الطفل. اليونيسف. نونبر 2019.

<u>المراجع باللغة الفرنسية</u>

<u>ARTICLES :</u>

1. Abdelkhaleq Khalil (2003): *La périurbanisation au Maroc*, in Espace géographique et société marocaine n° 8 .
2. Agier, M (2015) : *Introduction. De l'ethnographie des marges à l'anthropologie de la ville.* Dans : M. Agier, *Anthropologie de la ville*.PP. 11-33. Paris cedex 14: Presses Universitaires de France..
3. Agoumy Taoufiq (1988): *Les mouvements migratoires et les défaillances de l'équipement scolaire en milieu rura*l : le cas de Taza, in : تطور العلاقات بين البوادي و المدن في المغرب العربي : أعمال الندوة التي انعقدت بالرباط أيام:13-14-15-12-1984 نظمتها كلية الآداب و العلوم الإنسانية. الرباط جامعة محمدا لخامس
4. Agouray Saadia(2003): *Déplacements et transports dans les périphéries de Casablanca*, in : L'aménagement des marges urbaines de Casablanca / pôle de l'aménagement de l'espace coord. Mustapha Chouiki Casablanca : FLSH.

5. Akdim Brahim(2002): *Croissance urbaine : Durabilité et génération de risques : problématique et présentation de cas*, in : Espace géographique et société marocaine n°7.
6. Alexis Sierre et Jérôme Tadie(coord.2008) *: La ville face à ses marges*. Autrepart- revue de sciences sociales au Sud, n° 45. Armand Colin. P.P 3-13.
7. Ameur Mohamed (1988):.le logement des pauvres à Fès : Processus de production et tendances de l'évolution. Revue tiers-monde, tome XXIX, n° 116. Octobre-décembre..
8. Anne-Claire Davy(2017) : *Le logement, condensateur des inégalités en Ile-de-France ? Le logement et ses politiques. Quelle régularité des inégalités ?* Actes du séminaire ENS-IAU sur les questions urbaines. Paris. Février 2017
9. Antoine Bailly (2016): *Vers une géographie du bien-être.* In:Sciences &Bonheur. n° 01 Automne.PP. 18- 20.
10. Armelle Chaplin & Riccardo Ciavolella (2008): *marges de la ville en marge du politique ? Exclusion, dépendance et quête d'autonomie à Nouakchott (Mauritanie),* In : La ville face à ses marges. Autrepart n° 4. Armand Colin. PP. 73- 90.
11. Arnaud Brennetot (2011): *Un combat pour la justice spatiale.* EspacesTemps.Revue indisciplinaire de sciences sociales.
12. Arnaud Brennetot (2010): *Pour une géoéthique. Éléments pour une analyse des conceptions de la justice spatiale.*In : *L'Espace géographique*, n° 1, pp. 75-88.
13. Arnaud. B (2011): *Les géographes et la justice spatiale* : Généalogie d'une relation compliquée. Armand colin. Annales de géographie, /2 n° 678. PP. 115-134.
14. Atteya Khadija(1991)*: migrations descendantes et villes nouvelles en Egypte : les nouvelles communautés urbains*. Communication au colloque changement économique, social et culturel et modification des champs migratoires dans le monde arabe. Grasse. 9-11 octobre
15. Azougagh Abdellatif (1999): *L'urbanisation clandestine les formes de croissance urbaine périphérique dominante à Tétouan : un phénomène récent en plein extension*, in : مجلة الآداب n° 9.
16. Badri Samir (1988): *Les équipements médicaux des organismes sociaux à Casablanca,* in : أعمال الندوة الثانية للدار البيضاء : 11-12-13-03-1987 نظمتها مجموعة كلية الآداب و العلوم الإنسانية عين الشق- الدارالبيضاء- أبحاث و دراسات حول البيضاء

17. Bailly,A.S (1986): *L'émergence du concept de marginalité ; sa pertinence géographique*, in : marginalité sociale marginalité spatiale, édit. du C.N.R.S, Paris. P.P. 48-53.
18. Bassand.M (2011) : *La métropolisation. Pour une nouvelle sociologie urbaine* ». In. A nouveau la ville ? Un débat sur le retour de l'urbain. Sous la direction de Sandro Cattacin et Agi Foldhàzi. Sociograph n° 12. P.P 87- 102 .
19. Béatrice Ménard (2002) : *Questions de géographie de la santé*. In : L'Espace géographique 2002/3 Tome 31. PP. 264 - 275 Ed. Belin .
20. Beaujeu-Garnier,J. et Chabot,G (1964): *Traité de géographie urbaine.* . In: Revue de géographie alpine, tome 52, n°4. PP. 732-734.
21. Beckouche .P (1992) : *Où se sont localisés les emplois des années 80* ; table ronde développement économique et territoires : où vont se localiser les emplois de demain ? colloque renouveau de la planification urbaine, Metz, 9-10 avril 1992.
22. Belhedi Amor (1993)*: L'urbanisation en Tunisie : croissance urbaine, structuration hiérarchique et contenu fonctionnel*, in : Revue tunisienne de sciences sociales n° 112.
23. Belhedi Amor (1992): *Le système urbain tunisien : croissance urbaine et structuration hiérarchique*, in : المجلة التونسية للجغرافيا n° 21-22 .
24. Bilal F. Barakat, Rachel E. Durham, Clarissa Guimarães Rodrigues (2013) *Corriger les ildices de scolarisation par la standardisation des structures par âge* : Ined Éditions « Population » 2013/4 Vol. 68. P.P 697 - 716.
25. BNRM E831, M. Bon (1939) : *Rapport général sur l'assainissement de la ville de Casablanca. Bidonvilles et derbs*. Exercices 1938-1939 », 27 février 1939,
26. Bonnet. J, et Tomas. F (1989): *Centre et périphérie. Eléments d'une problématique urbaine*. In: Revue de géographie de Lyon, vol. 64, n°1,. PP. 3-12.
27. Bouhaya, A (1990)*: Historique de la planification urbaine de Casablanca*. Séminaire sur les instruments d'un urbanisme opérationnel ; Juin 1990 , Agence urbaine de Casablanca.
28. Brigitte Prost (2004)*: Marge et dynamique territoriale* ; Géocarrefour,vol.79/2-.P.P.175-182.Université Lyon 3, CNRS- UMR 5600. Environnement, Ville, Société.
29. Brunet et al, (1993): *Géographie recentré, Géographie à enseigner*. Bulletin de la Société géographique de Liége, 28/ 1993 , 11- 18.

30. Calame.P (2016): *La gestion territorial des relations entre acteurs*. Centre national de la fonction publique territoriale. Aout 2016.
31. Casablanca manière de voir : *Croissance urbaine et logiques familiales,* in correspondances : Bulletin d'information scientifique,éd. institut de recherche sur le Maghreb contemporain
32. Chivallon Christine (2003)*: Une vision de la géographie sociale et culturelle en France*. In: Annales de Géographie, T. 112, n°634,. PP. 646-657.
33. Chouiki Mustapha (2000): *Les Frontières Socio-spatiales à Casablanca: Diversité des formes et convergence des effets*.Communication au colloque: Les lignes de front du racisme Université Paris 8, Saint Denis 20 – 21 janvier 2000.
34. Chouiki Mustapha(1997): *Mouvement de population et environnement socio-spatial dans les périphéries de Casablanca*. Symposium international. Rabat : 28-29 Octobre 1997.
35. Chouiki Mustapha (1997): La ségrégation socio spatiale à Casablanca, revue l'homme et la société n° 125, P.P.39-74.
36. Christophe NOYÉ (2017) : *Politiques du logement et inégalités : les impacts territoriaux en Île-de-France*. Le logement et ses politiques. Quelle régularité des inégalités ? Actes du séminaire ENS-IAU sur les questions urbaines. Février 2017.
37. Deluz, Jean-Jacques (2002): *Ordre et désordre dans les périphéries urbaines*, in : Naqd : Revue d'études et de critique sociale : 16.
38. Dérioz. P et al . (1997): *Les limites du territoire ; regards de géographes élus locaux*. Revue de Géographie de Lyon. Vol. 72. N°3 . P.P. 3- 72.
39. Développement, croissance urbaine : in : Bulletin économique et sociale du Maroc / publ.par la société d'études économiques, sociales et statistiques n° 141/142 (1979).
40. Elbelghiti Alaoui, A, et Rharbi, L (1988): *Urbanisation périphérique, délimitation et enjeux*, publication de la faculté des lettres et des sciences humaines, Rabat. Série colloques et séminaires n° 10 : l'évolution des rapports villes-campagnes au Maghreb, P.P.165-179.
41. Durant-Lasserve Alain et Tribillon Jean-François (1983) : *La production foncière et immobilière dans les villes des pays en développement*, Hérodote, n° 31, 4ème trimestre, 9-37.
42. Elbouaaidi Nadri Amina (2000): *Les acteurs de la gestion urbaine dans les périphéries de Fès : enjeux autour de la vie associative,* in : Enjeux et acteurs de la gestion urbaine : redistribution des pouvoirs dans les villes marocaines /

dis.par Abdelghani Abouhani. Dakar : Council for the développement of social science research, in : Africa.

43. Emmanuel Mounier (dir. 2004) : *La ville à trois vitesses : Gentrification, relégation, périurbanisation*, in : Esprit : Revue internationale n° 303.
44. Escalier Robert (1974): *La croissance urbaine au Maroc*, in : Ville et sociétés au Maghreb : études sur l'urbanisation. Paris : CNRS édition.
45. Fakhfakh Mohamed (1971) : *Croissance urbaine de l'agglomération Sfaxienne*, in : Revue tunisienne de sciences sociales. N° 25. Volume 8. P .P 173- 191.
46. Fakhfakh Mohamed (1971): *Industrialisation et dynamique urbaine.* In : : Revue tunisienne de sciences sociales. N° 27. Volume 8. P .P 69- 92.
47. Fourcaut Annie (2004): *Alger-Paris : crise du logement et choix des grands ensembles*, autour du XIIe congrès national d'habitation d'urbanisme d'Alger. Mai 1952, in Alger, lumières sur la ville.edi Dalimen.
48. Fradi Abdelkader (1996) : *Croissance urbaine et maitrise foncière en Tunisie*, in : Urbanisation et agriculture en méditerrané conflits et complémentarités / sous la dir.de Driss Ben Ali et autres. Paris : l'Harmattan.
49. Gabrielle Fack (2017) : *Politiques du logement et inégalités: les apports de la recherche*. Le logement et ses politiques. Quelle régularité des inégalités Actes du séminaire ENS-IAU sur les questions urbaines. Février 2017.
50. Gharbi Mohamed Najib(1991)*: Les facteurs de la croissance urbaine en Tunisie entre les deux recensements*, in : المجلة التونسية للاقتصاد و التصرف vol 5 n° 8.
51. Gilbert Benhayoun (dir.1997): *Croissance régionale et urbaine*, in : Région et développement n°5.
52. Goodwin P.B (1989): *comprendre la congestion*. in revue transport et sécurité deg. 24, décembre 1989
53. Guy Di Méo (2008): *La géographie culturelle: Quelle approche sociale?*.In : Annales de géographie 2008/2 n° 660-661, PP 47 - 66 .Armand Colin.
54. Hadiki Siham (2013) : *Les féfis d'une politique de la ville au Maroc* ; In , Almanara ; Revue pour les études juridiques et administratives n° 3 Année 2- Janvier 2013 : P .P 33- 40.
55. Imane Bkiri (2020): Réduire *les inégalités socio-spatiales par le relogement. Processus opérationnels et modes de faire*. Revue GéoDév.ma.Volume 8.
56. Iraki. Aziz (2010) *Réformes institutionnelles, refonte des territoires et rapports de pouvoirs dans la ville*, pp. 79-87. Les Cahiers d' EMAM n°19.

57. Jaillet,M.C, et Jalabert, G : *La production de l'espace urbain périphérique*, Revue géographique des Pyrénées et du SUD-OUEST, Tome 53, Fasci n° 11982, P.P. 7-2 .
58. Jean , Y, et Calenge, C (1997) : *Espaces périurbains : au-delà de la ville et de la campagne ?* Annales de géographie n° 596, P.P.389-413.
59. Jean-Jacques Helluin (2000): *La géographie prioritaire de la politique de la ville, un contour de la banlieue?* In: *Géocarrefour*, vol. 75, n°2. Questions de banlieues. PP. 117-122.
60. Jean-Pierre, L. (2016): *Dynamique du peuplement résidentiel*.In :Sociétés contemporaines 29/2016 , PP.43-72
61. Jim House (2012) : *L'impossible contrôle d'une ville coloniale? Casablanca, décembre 1952*. Ed. Genèses. 2012/1 n° 86. PP . 78 – 103, mars 2012.
62. Laboire, J.P, et Langumier J.F (1982) :*L'industrialisation périurbaine* : une extension de la division spatiale du travail et du morcellement social, revue géographique des Pyrénées et du Sud-ouest, Tome 53, Fasci n° 1. P.P.35-50.
63. Lafrakh Abdellatif(1993) : *Croissance démographique et dynamique urbaine au Maroc, 1960-1982*, in : Croissance démographique et urbanisation : Politiques de peuplement et aménagement du territoire : actes de séminaire international (organisé à Rabat du 15 au 17/05/1990). Paris : presse universitaires de France.
64. Lahbabi Abderrafia (1980) : *Croissance urbaine et développement : le cas du Maroc*, in : Système urbain et développement au Maghreb : travaux du séminaire international de Hammamet 22 - 30/06/1976 organisé par le social science research Council et le centre culturel international de Hammamet. Tunis. Cérès production cap 1980 .
65. Lahbil Tagemouati, Naima.(1998) : *Urbanisme et logement au Maroc : surveiller, punir ou prévenir* ; in la problématique urbaine au Maroc : de la permanence aux ruptures/ sous la dir.de Mohamed Benlahcen, Tlemçani. Perpignan. Presses universitaire de Perpignan.
66. Laouina Abedellah (2001) : *Tendance historiques de l'occupation de l'espace, aménagement du territoire et gestion des unités territoriales*, dans HCP, prospective Maroc 2030, actes du Forum II, la société marocains, Permanences, changements et enjeux pour l'avenir.
67. Liauzu, Claude(1995-1996) : *Les banlieues identitaires*, in : Confluences méditerranée : Revue trimestrielle n° 16.
68. M'Barki Mohamed(1994) : *Genèse et croissance d'une grande opération urbaine : les promesses d'une ville*, in : Construire une ville : Acteurs et

stratégies, l'expérience de Hay Ryad. Rabat : publication de la société d'aménagement Ryad.

69. Michel Cahen, Brigitte LA Chartre et Victor Pereira(2006): *Périphérie des villes, périphéries du monde*, in : Revue lusotopie : Recherches politiques internationales sur les espaces issus de l'histoire et de la colonisation portugaise/ comite de réd. n° 1.
70. Ministère des droits des femmes de la ville de la jeunesse et des sports. *La nouvelle géographie de la politique de la ville*. Dossier de presse Mardi 17 juin 2014. P
71. Mohamed Anis (2010)*: L'Habitat insalubre au Maroc à la fin du 20éme Siècle*. University of Craiova, Geography, Vol 13 (new series),
72. Morata, F.(1999): *Gouvernance locale et développement durable*, in aménagement du territoire et développement durable. Quelles intermédiations ? Édit., l'Harmattan-GRET.
73. Naciri Mohamed (1987): *Les villes méditerranéennes du Maroc entre frontières et périphéries*, in : Hérodote : Revue de géographie et de géopolitique : n° 48.
74. Najmi.E (2018): Casblanca : *De la ville projet urbain à la ville projet social ; Quelle lecture des documents d'urbanisme* ; Revue Espace Géographique et Société Marocaine. n° 22 Juin 2018. P .P 35- 50.
75. Nejmi El Houssine (2006): *Les rapports équipements collectifs, logement, population, principales composantes de différenciation dans l'espace casablancais*, in : المجتمع المغربي المجال الجغرافي و = en français n° 1.
76. Nouschi André (1999): *La croissance urbaine au Maghreb*, in : La méditerrané au XXe siècle Paris. A. colin.
77. P.Dérioz et al (1997)*: Les limites du territoire ; regards de géographes élus locaux*. Revue de Géographie de Lyon. Vol. 72. N°3. P.P. 3- 72.
78. Paul Claval (2001): *champs et perspectives de la géographie culturelle dix ans après.* In :Géographie et cultures .40. PP. 5-28.
79. Paul Claval (2016): *Le problème régional en géographie Un état de la question.* Géographie et cultures 100 / 2016. PP. 139-156. Ed . L'Harmattan.
80. Philippe Estèbe (2001) : *Instruments et fondements de la géographie prioritaire de politique de la ville (1982-1996).* La Documentation française. In : Revue française des affaires sociales 2001/3. PP. 23 – 38 .
81. Pinson, D (1985): *Urbanisation périphérique à Casablanca*, revue espaces et sociétés n° 46.P.P.85-95.

82. Plet, F (1986): *baulienes des banlieues : pouvoirs et politique dans l'espace périurbain au nord de Paris*, Hérodote n° 43, P.P. 104-122.
83. Prenaut, André (1982): *Les nouvelles périphéries urbaines en Algérie : une rupture avec les oppositions traditionnelles centre-périphérie*, in : Formes de croissance urbaine au Maghreb Paris, éd.de la tour.
84. Renaud.E (2015): *La gouvernance territoriale : une affaire d'Etat .La dimension verticale de la construction de l'action collective dans les territoires.* L'Année sociologique 2015/2 (Vol. 65)-Les Figures de la coordination.
85. Rhellou Ahmed (1992): *Approche économique de la ville moyenne : croissance urbaine et aménagement du territoire*, in : Revue marocaine d'économie et de droit comparé n° 17 .
86. Robert Escalier (2004): *Marges et marginalités socio-spatiales dans la ville marocaine*, Cahiers de la Méditerranée 69. PP. 117-127.
87. Rovche Elise (2016): *Créer ou combattre la ségrégation ? Les politiques de discrimination territoriale positive*.In Hancock C., Lelévrier C., Ripoll F., Weber S. (dir.2016) : *Discriminations territoriales. Entre interpellation politique et sentiment d'injustice des habitants*, l'Oeil d'Or, Critiques et cités, Paris, pp. 141-154.
88. Royoux, Dominique (1987): *Bidonvilles et nouvel espace régionale : le rôle de la périphérie urbaine dans la transformation de l'espace autour d'Annaba Algérie*, in : Revue marocaine d'économie et de droit compare n° 8.
89. Sébastien Gadal (2006): *Dynamiques de peuplements et urbanisation : Casablanca, 1994- 2002*. Conference : Les villes aux dédis du développement durable : quelle maitrise de l'étalement egations assocées ? Janvier 2006.
90. Signoles P : Acteurs *publics et acteurs privés dans le développement des villes du monde arabe.* PP. 19-53, in Signoles P. El Kadi G. Sidi Boumedine R. (dir.) 1999, *L'urbain dans le monde arabe, politiques, instruments et acteurs*, Paris, Éd. du CNRS.
91. Soja.E.W ,(2009): *La Ville et la justice spatiale* », *Justice spatiale*, traduction: Sophie Didier, Frédéric Dufaux. n° 1.
92. Souhla Nora (2002) : *Croissance démographique et croissance urbaine en Algérie étude de cas Alger*, in كلية علوم الأرض و الجغرافيا و التهيئة العمرانية : المجال و السكان : أعمال الملتقى الوطني الذي انعقد يومي 15-16-04-2002 في جامعة وهران السياسية – نظمته كلية العلوم الاجتماعية
93. Surven, Pierre (1972): *Les villages suburbains Bouaké en voie d'urbanisation, contribution à l'étude géographique du phénomène*

d'urbanisation de la banlieue d'une ville africaine, in : La croissance urbaine en Afrique noire et à Madagascar : actes / des colloques internationaux du centre national de la recherche scientifique, Talence, 29 septembre- 2 octobre 1970. Paris : Edition, CNRS. (vol 2).

94. Sylvie Fol (2013): La *politique de la ville, un outil pour lutter contre la ségrégation?* In : L'Information géographique. 2013/3 Vol.77. PP . 6-28. Armand Colin.
95. Vassal Serge (1951): *Les industries de Casablanca*. In: Cahiers d'outre-mer. N° 13 - 4e année, Janvier-mars 1951. pp. 61-79.
96. Younssi,Farid (1986): *Petites villes périphériques au banlieue d'une métropole ? : le cas de trois petits centres de la partie occidentale du sahel algérois*, in : Petites villes et villes moyennes dans le monde arabe tours : Ed de l'Urbama (vol.1).

OUVRAGES

1. Abderrahim Ait Omar et autres : sous la dir. De Laurent Mucchielli (2006): *Quand les banlieues brûlent… retour sur les émeutes de novembre 2005*.Paris : La découverte. (Dl 2006 vol.1) (30.091.2/437ouvrage)
2. Abouhani Abdelghani, Ameur Mohamed et al. (1988). *La recherche urbaine au Maroc : un état de la question*. Pratiques urbaines. n° 6.3-98.
3. Adam André (1972*): Casablanca : Essai sur la transformation de la société marocaine au contact de l'occident*. Paris. éditions CNRS.2 tomes.
4. Adam.A.(1968): *Histoire de Csablanca(des origines à 1914).*Publications des annales la Faculté des Lettres AIX- EN- PROVENCE. Ed. Ophrys.
5. Alain Durand-Lasserve (1986) : L'exclusion des pauvres dans les villes du Tiers-Monde – Accès au sol et au logement. Edition L'Harmattan.
6. Antoine S. Bailly (1981): *La géographie du bien-être*, Paris, PUF.
7. Aydalot, ph(1976): *Dynamique spatiale et développement inégal*, édit, Economica, Paris.
8. Azougagh Abdellatif (1995) : *Les formes de la croissance urbaine périphérique à Tétouan : ville neuve d'Ascq* : presses universitaires du septembre- (91.043.2/228 ouvrage)
9. Baduel Pierre Robert (sous la direction1988): *Lla production de l'habitat au Maghreb*. Habitat, Etat, société au Maghreb. Paris. Éditions CNRS.
10. Bahi Hassan et Hamdouni-Alami Mohame (1992*):. Urbanisation et gestion urbaine au Maroc*. Rabat : Imprimerie Toumi
11. Bassand,M(1997) : *Métropolisation et inégalités sociales*, Presses Polytechniques et Universitaire Romandes.

12. Barel,Y.(1973) *: La reproduction sociale. Systèmes vivants. Invariance et changement.* Ed. Anthropos. Paris.
13. Bavoux jean-jacques (2002) : *La Géographie Objet-Méthodes-Débats,* Armand colin. Paris.
14. Becquart-Leclercq . J. (1976) : *Les paradoxes du pouvoir local*. Presses de la Fondation Nationale des Sciences Politiques.
15. Balafrai Mokhtar (2004) : *Kenitra du Rharb. Etude de géographie urbaine*.Kenitra Université Ibn Tofail .
16. Belal,A.(1976) : *L'investissement au Maroc* :1912-1964. Ed. Maghrébines. Casablanca.
17. Benatra Michelé (1986*): Croissance urbaine : mobilité et desserte des zones périphériques par les transports collectifs*. Paris : Ed. CNRS.
18. Belfkih M'Hamed(1984): *Mécanismes et formes de croissance urbaine au Maroc : cas de l'agglomération de Rabat. Sale*. Rabat..Imp al Maarif al Jadida vol.3.
19. Benslimane, N.(1988) : *L'organisation urbaine du Grand Casablanca*.Thése d'Etat. Sorbonne. Paris.
20. Benlahcen Tlemçani Mohamed (Sous la dir.): La problématique urbaine au Maroc: De la permanence aux ruptures. Presses Universitaires de perpignan.
21. Bernard Bret(2015) : *Pour une géographie du juste, Lire les territoires à la lumière de la philosophie morale de John Rawls*, Presses Universitaire de Paris Ouest, coll. Espace et Justice.
22. Berque Jacques (1974). *Médinas, villes neuves et bidonvilles. Maghreb, histoire et sociétés*. Paris : J.Duculot, 118-61.
23. Bessand Jean-Françàis (1970): *L'Intégration urbaine*. Presses Universitaires de France.
24. Biarez, S. (1989) : *Le pouvoir local*. Edit. Economica, Paris.
25. Body.Gendrot,Sophie(1998) : *Les villes face à l'insécurité ; des ghettos américains aux banlieues françaises*. Paris. Bayard .
26. Boury Paul (1980): *comprendre l'urbanisme*. Paris .Edition du moniteur
27. Brejon De Lavergnée Nicolas (1992) : *politiques d'aménagement du territoire au Maroc*. Paris : l'Harmattan.
28. Burgel, Guy (1981): *Croissance urbaine et développement capitaliste le miracle Athénien*. Paris : éd. CNRS
29. Castells, M(1975). : *La question urbaine*, F. Maspero, Paris.
30. Chaline Claude (1999) : *Régénération urbaine*. Que sais-je ? Edition. P.U.F. 1er édition. Paris.

31. Chouiki Mustapha(coord .2003) *: L'aménagement des marges urbaines de Casablanca*. Université Hassan 2 – Ain chock . F.L.S.H. Pole de l'aménagement de l'espace P.O.L.A.M .
32. Chouiki Mustapha (2012) : *Le Maroc face au défi urbain , quelle politique de la ville ?* Dar Attaouhidi .Rabat.
33. Chouiki Mustapha (2011) : *La ville Marocaine ; Essai de lecture synthétique* . Dar Attaouhidi .Rabat.
34. Chouiki Mustapha (2017) : *Un siècle d'urbanisme ; Le devenir de la ville marocaine* . Ed . L'Harmattan ; Paris.
35. CRESM (centre de recherches et d'études sur les sociétés méditerranéennes(1974) : *villes et sociétés au Maghreb : études sur l'urbanisation*. Paris : éditions CNRS.
36. Claude Lacour et Autre (1981) : *Croissance urbaine ; Mobilité et desserte des zones périphériques par les transports collectifs* ; Edit, du Centre National de la Recherche scientifique ; Paris.
37. Claude Liauzu (1985) *: Enjeux urbains au Maghreb ; Crises, pouvoirs et mouvement sociaux* . L'Harmattan , Paris.
38. Claude de Miras et Julien Le Tellier (2005) : *Gouvernance urbaine et accès à l'eau potable au Maroc, Partenariat Public-Privé à Casablanca et Tanger-Tétouan*. L'Harmattane. Paris.
39. CRESM (1986*). Habitat, Etat et société au Maghreb*, in annuaire de l'Afrique du Nord. Paris . Editions CNRS, 3-396.
40. Dethier. J .(1970) : *60 ans d'urbanisme au Maroc. L'évolution des idées et des réalisations*. BESM. n° 118- 119.
41. Dominique Oudot (2011) : *La ville et ses périphéries , un conflit inévitable* ? L'Harmattan ; Paris.
42. Dreyfus, Jacques (1976) : *La ville disciplinaire : Essai sur l'urbanisme*. Paris Galilée.
43. Duchac René. (1974) :*Villes et sociétés au Maghreb : études sur l'urbanisation*. Paris : CNRS.
44. Ecochard, M(1955). *Casablanca. Le roman d'une ville*, édit. de Paris.
45. Elouazzani, A(1982) : *La gestion municipale au Maroc*, les presses des imprimeries de Fedala, Mohammedia.
46. Escalier Robert (1981) : *Citadins et espace urbain au Maroc*. Tours : Urbama. Fascicule de recherche n° 8, 2 tomes.
47. Escalier Robert et Signoles Pierre (avec la collaboration de Mostafa Kharoufi, François Ireton et Emmanuel Ma Mung). (1995) : *Les nouvelles formes de la*

mobilité spatiale dans le monde arabe. Tours : Urbama, fascicule de recherches n° 28, tome II.

48. F. de lavergne(1979) : *Economie politique des équipements collectifs*. Econimica.
49. Francine Dansereau, Loic Aubrée (2005): *Politiques et interventions en habitation*. Presses Université Laval.
50. Fredéric Dufaux et Pascale Philifert(sous la direction – 2013) : *Justice spatiale et politique territoriales*. Edition Presses Universitaires de Paris Ouest .Paris.
51. Gabriel Bideau (2021) *: Brunet R, Nouveaux territoires, nouveaux noms de la France*. Paris, France, Hermann.
52. Gottmann, J. (1966). *Géographie politique*, in Géographie générale, Paris, Gallimard, coll. « Encyclopédie de la Pléiade. P. 762
53. Grefmeyer, Y et Josef. I (1979), *L'Ecole de Chicago(Naissance de l'écologie urbaine)*, Ed. Aubier Montaigne, Paris. P . 79
54. Gumuchian.H (Pecqueur Bernard, dir 2007*); La ressource territoriale*. Paris ; Ed. Economica.
55. Guy Evin (1936): *L'industrie au Maroc et ses problèmes*. Ed. Libr. du Recueil Sirey. Paris.
56. Garnier .Muller, Annie (2000) *: Les inutiles survivre au quotidien en banlieue et dans la rue*. Paris : éditions de l'atelier
57. Geffrin. Y et M.Muller (1993) : *Evolution démographique, croissance urbaine et mobilité*, CETUR.
58. Gremion, P (1976) :*Le pouvoir périphérique. Bureaucrates et notables dans le système politique français*, édit, du Seuil, Paris.
59. Gueugant Alain (1992): *Les coûts de la croissance périurbaine : l'exemple de l'agglomération rennaise*. Paris : associations des études foncières .
60. Harvey.D (1973) : *Social justice and the city*.Published in paperback in the United States of America by The Johns Hopkins University Press.
61. Henri Coing (1996) : *Rénovation urbaine et changement social* . Les Editions Ouvrieres ; Paris.
62. J.Renard (2002) :*Les mutations des campagnes.Paysages et structures agraires dans le monde*. Paris.A. Colin.
63. Jean-Yves Authier, Laurent Coudroy de Lille (2015), *Chantiers pour l'étude des espaces périurbains. Problèmes de définition*. Aux marges de la ville. Paysages, sociétés, représentations, L'Harmattan.

64. Jean-Paul Fitoussi et Joel Maurice (2004): *Ségrégation et intégration sociale*. La Documentation française. Paris.
65. LE Goazio, Veronique (2006): *Les banlieues*. Paris : Ed. du cavalier bleu Impr.vol 1.
66. Lesigné, Huber(2000) : *Les banlieues, les profs et les mots : Essai de lexicologie sociale*. Paris : l'Harmattan.
67. Leurquin. B (1997) ; *La France et la politique de pays*, éd. Syros.
68. Liauzu Claude (1989). Crises *urbaines, crise de l'état, mouvements sociaux*. Liauzu (sous la direction de) Etat, ville et mouvements sociaux au Maghreb et au Moyen-Orient, Paris : l'Harmattan, 23-41.
69. Lojkine,J (1980) :*Logique de l'espace industriel*, P.U.F. Paris.
70. Maillard, Jacques (2004) : *Réformer l'action publique : la politique de la ville et les banlieues*. Paris : Libr. générale de droit et de jurisprudence.
71. Marc Dumont, Emmanuelle Hellier (dir, 2010) *: Les nouvelles périphéries urbaines : formes, logiques et modéles de la ville contemporain*e; Rennes. Presses Universitaires de Rennes.
72. Marion Carrel, Paul Cary, Jean-Michel Wachsberger (2013): *Ségrégation et fragmentation dans les métropoles : Perspectives internationales*. Presses Univ. Septentrion.
73. Miège, Jean-Louis (1962) : *Le Maroc et l'Europe.Les Difficultés* : 1830-1894 . Paris : P.U.F
74. Merenne-Schoumaker, B(1991) : *la localisation des industries*, édit. Nattan, Paris. .
75. Merlin, P (1984)*: la planification des transports urbains*. Paris : Masson
76. Merlin, P (1994)*: La croissance urbaine*. Paris : PUF.
77. Merlin, P (1988): *Géographie de l'aménagement*, P.U.F, paris .
78. Mesmin Geogre (1992): *Urbanisme et logement : Analyse d'une crise* : Paris PUF .
79. Michaud,C (1976): *La décision dans l'action collective, application à l'urbanisme*. Edit. centre de recherche d'urbanisme, paris.
80. Mohamed Laoudi (2001)*: Casablanca à travers ses petite entrepreneurs de la pauvreté .Apercu sur les micros activités marchandes de rue dans une métropole maghrébin* ; édition : Université Hassan 2 Ain chock – Faculté des lettres et des sciences Humaines . Casablanca.
81. Morata.F (1999): *Gouvernance locale et développement durable.Quelles intermédations ?* Edit L'Harmattan , Paris
82. Morisson Christian (1992): *Ajustement et équité au Maroc*. Paris : OCDE.

83. Nachoui, M(1998), *Casablanca Espace et Société : Genè et mutations de l'espace urbain de Casablanca*. Tome 1, Publication de la revue Espace Géographique et Société Marocaine. Première édition .Casablanca. Imprimerie Najah eljadida.
84. Naciri Mohamed (1980): *Les formes d'habitat sous intégré*. Paris : Hérodote. n° 19, septembre-octobre, 13-70
85. Naciri Mohamed (1989)*: L'aménagement des villes peut-il prévenir leurs soubresauts*. Liauzu (sous la direction) Etat, ville et mouvements sociaux au Maghreb et Moyen-Orient.
86. Navez- Bouchanine Françoise et Francin Dansereau(2002): *Gestion du développement urbain et strategies résidentielles des habitants*. Edition L'Harmattan.
87. Olivier.L.(2019)*: Espace,pouvoir et politique dans les marges urbaines : Quartier non réglementaires de Dakar (Sénégal) et de Tunis (Tunisie), bidonvilles « roms » en France* . Habilitation à diriger des recherches.Université de Paris-I- Panthéon- Sorbonne.
88. Pages Michel (1980): *La maitrise de la croissance urbaine*. Paris.PUF.
89. Paul Claval (1981): *La logique des villes ; Essai d'urbanologie*. Edition LITEC(Librairies Techniques). Paris.
90. Rachik Abderrahmane (1995): *ville et pouvoirs au Maroc Casablanca* . Edition. Afrique orient.
91. Rachik Abderrahmane (2002)*: Casablanca, l'urbanisme de l'urgence*. Imprimerie Najah eljadida. 1ére édition.
92. Raffestin, C (1980): *Pour une géographie du pouvoir*. Edit. Llitec, Pari.
93. Rassam, A. Zghal A et al. (1980) : *Systèmes urbains et développement au Maghreb*. Tunis : CERES production.
94. Remy.J (2015): *L'espace, un objet central de la sociologie*. ERES, Toulouse.
95. Reynaud. A.(1981*): Société, espace, et justice*, Paris, Presses Universitaires de France.
96. Salahdine Mohamed (1988): *Les petits métiers clandestins*. Casablanca : Eddif.
97. Salahdine Mohamed et al (1992): *L'emploi invisible au Maghreb*. Casablanca : SMER.
98. Santos, P.(1971): *Poétique de la ville*. Ed. KLINKSIECK. Paris.
99. Santos.M .(1984) ; *Pour une géographie nouvelle.* Ed. OPU et PUBLISUD. Paris.

100. Sennet Richard (1992): *la ville à vue d'œil : urbanisme et société*. Trad. par Dominique Dill. Paris. Plan.
101. Vincent kaufmann et autres (2003): *coordonner transports et urbanismes Lausanne* : presses polytechniques et universitaires romandes.
102. Yves Lacoste (1982): *Géographie du sous-dèvelopppement*. Ed. Quadrige. Paris. Presses Universitaires de France.

THESES ET MEMOIRES:

1. Abouhani Abdelghani. (1989): *Le pouvoir local et l'espace urbain au Maroc, le cas de Tabriquet Nord à Salé*, thèse de doctorat d'Etat, université Mohamed V, Rabat.
2. Ait Hassou, M. (2003), *L'intervention de l'Etat dans le scteur du logement au Maroc et notamment à Marrakech.* Thèse de Doctorat d'Etat, Université Libre de Bruxelles, Faculté des Sciences, Bruxelles.
3. Ameur Mohamed (1982) : *spéculation et lotissements clandestins à Monfleury*. Thèse de 3ème cycle en géographie. Toulouse : université de Toulouse le-Mirail.
4. Etienne Toulemonde (2006) : *Gestion foncière et politique d'aménagement : le cas du périurbain*. Thèse d'obtention du diplôme d'ingénieur.
5. Hauw David (2004) *: Les opérations de relogement en habitat collectif à Casablanca, de la vision des aménageurs aux pratiques des habitants*. Thése pour l'obtention du grade de docteur de l'Université François Rabelais de Tour.
6. Mdafai, M (1988)*: Dynamique spatiale de la périphérie casablancaise. Le cas des communes de Bouskoura et Mediounna*, thèse de 3ème cycle, Lyon.
7. Rachik Abderrahmane (1980)*: politique urbain et espace bidonvilles au Maroc : le cas de BEN M'SIK à Casablanca* .Lyon université Lyon II géographie et aménagement, doctorat de 3eme cycle sous la direction de G.Mutin.
8. Rachik Abderrahmane (1988): *politique urbaine et espace périphérique à Casablanca : le cas de Ben M'sik Sidi-Othmane*. Thèse de doctorat et d'Etat en géographie urbaine, faculté des lettres et des sciences humaines Ain Chok, Casablanca.
9. Salmia, A (1981): *Habitat populaire et pouvoir communal à Casablanca. Tentatives de dépassement de la crise urbaine*, thèse de 3ème cycle, Grenoble.

RAPPORTS ADMINISTRATIFS:

1. Direction de la Stratégie, des Statistiques et de la planification. Division des Etudes et des Statistiques *: Indicateurs de l'Education*. Edition 2014.
2. Haut commissariat au plan .direction de statistique – fiches de famille-.
3. Haut commissariat au plan .direction régionale de Casablanca ; (R.G .P .H 2014).
4. Haut commissariat au plan .direction régionale de Casablanca ; Annuaire statistique 2010- 2016- 2020.
5. Haut commissariat au plan .direction régionale de Casablanca ; (R.G.P.H 2004).
6. Institut de statistique de l'Organisation des Nations Unies pour l'éducation la science et la culture (UNESCO), 2022.
7. *Les équipements et les services dans l'Oise- Vus par la base permanente des équipements de l'INSEE*. Direction Département des Territoires, Service de l'Aménagement, de l'Urbanisme et de l'Energie. Bureau Prospective et Connaissance de Territoire – Juin 2019
8. Ministère de la Santé *Santé en chiffres 2016*.
9. Ministère de la Santé, *Comptes Nationaux de la Santé- 2018*.
10. Ministre de l'Intérieur – arrondissement d'Ain Chock– Plan d'aménagement homologué Aout 2013.
11. Ministre de l'Intérieur – arrondissement de Hay Hassani – Plan d'aménagement homologué Novembre 2011.
12. Ministre de l'Intérieur – arrondissement de Moulay Rachid– Plan d'aménagement homologué Juillet 2012.
13. Ministre de l'Intérieur – arrondissement de Sbata– Plan d'aménagement homologué Aout 2012.
14. Ministre de l'Intérieur – arrondissement de Sidi Moumen– Plan d'aménagement homologué Juillet 2015.
15. Ministre de l'Intérieur – arrondissement de Sidi Othman– Plan d'aménagement homologué Juillet 2012.
16. Ministre de l'Intérieur : schéma directeur de l'aménagement urbain de Casablanca ; rapport justificatif avril 1984.
17. Organisation Mondiale de la Santé 2018.

جامعة القاضي عياض كلية الآداب والعلوم الإنسانية مراكش	مركز دراسات الدكتوراه: الآداب والعلوم الإنسانية تكوين الدكتوراه: الدينامية المجالية: الإعداد والتنمية الترابية

استمارة البحث الميداني	
موضوع الأطروحة	السياسة الترابية بين تحديات الدينامية السكانية ومتطلبات العدالة المجالية بالهوامش الحضرية للدار البيضاء

1- محددات متعلقة بالأسرة

عدد الأسر في المسكن					
عدد الأفراد في الأسرة					
الجنس	عدد الذكور		عدد الإناث		
نوع الأسرة	فرد واحد	عائلة غير مكتملة	أفراد غير أقرباء	أسرة نووية	عائلة متعددة الخلايا

2- الخصائص السوسيو ديمغرافية

الخصائص الديمغرافية					الخصائص الاجتماعية					
ر.ت	الجنس: ذكر M أنثى F	الحالة العائلية: عازب : C – متزوج: M– مطلق: D– أرمل: V	المستوى الدراسي: بدون – أولي – ابتدائي – إعدادي– ثانوي – جامعي – تكوين مهني	آخر إقامة	فرع النشاط المزاول: فلاحة – صناعة – تجارة – خدمات – آخر	المهنة	الوضعية داخل المهنة: صاحب محل – مستخدم – موظف – أجير – آخر	مقر العمل	وسيلة التنقل: د. عادية – د. نارية – حافة – طاكسي كبير – طاكسي صغير – سيارة خاصة – القدم – آخر
1									
2									
3									
4									
5									
6									

3- محددات متعلقة بالسكن

أ- السكن القديم

الجماعة / المقاطعة	الوسط		المدينة		
	حضري	ريفي			
صفة الحيازة	ملك	كراء	رهن	ملكية مشتركة	آخر(أذكره)

نوع السكن	قروي		صفيحي		شقة		سكن عشوائي		آخر (أذكره)	

عدد الغرف		المساحة ب m^2		مدة الإقامة	
سبب تغيير السكن:					

ب- السكن الحالي

المقاطعة			الحي										
نوع السكن													
قروي		صفيحي		عشوائي		شقة		سكن مغربي		آخر (أذكره)			
صفة الحيازة													
ملك		كراء		رهن		ملكية مشتركة		آخر(أذكره)					
أصل السكن	بناء ذاتي قانوني		بناء ذاتي غير قانوني		ملكية مشتركة								
عدد الغرف		المساحة ب m^2		مدة الإقامة									
تجهيزات السكن													
مرحاض		حمام		الماء		الكهرباء		الصرف الصحي		الهاتف			
ثمن اقتناء السكن													
طريقة الأداء		دفعة واحدة		أقساط شهرية									
مبلغ مقدم الأداء													
تمويل السكن													
سلف بنكي		إرث		ادخار		سلف من غير الأقرباء		تكافل عائلي					
الجهة التي اقتنيت منها السكن													
الضحى		مؤسسة الجامعي		التشارك		العمران		منعش عقاري صغير					
منعش عقاري متوسط		منعش سري		شخص ذاتي		آخر							
سبب اختيار الحي													
انخفاض ثمن العقار		مرتبط بشبكة النقل		اتساع المساحة		جودة البناء		آخر					
درجة الرضا في السكن													
ضعيفة		متوسطة		مرتفعة									
هل أدخلت تعديلات على السكن الحالي؟		نعم		لا									
هل استفدت من رخصة الإصلاح؟		نعم		لا									

التعديلات المدرجة											
الصباغة		إضافة باب حديدي/ تغييره		تسقيف		تغيير التصميم		تغيير شبكة			

				الشرفة			الداخلي			الربط المائي	
تغيير شبكة الصرف الصحي		تغيير شبكة الربط الكهربائي		آخر		إضافة طابق غير موجود في التصميم					

سبب التعديلات المدرجة											
ضيق مساحة السكن		انعدام الأمن		شبكة الربط المائي ضعيفة		شبكة الربط الكهربائي ضعيفة		شبكة الربط بالصرف الصحي ضعيفة		آخر	

4- محددات متعلقة بالصحة

طبيعة الخدمات الصحية التي تتصل بها		عمومية		خصوصية	
مكان تواجد الخدمة الصحية المستفاد منها		داخل المقاطعة		خارج المقاطعة (تحديدها)	
نوع الخدمة الصحية المستفاد منها		الطب العام		الطب المتخصص	
ما الذي يجعلك تتجه إلى الاستفادة من هذه الخدمة خارج مقاطعتك؟					

5- محددات متعلقة بالتعليم

شكل التعليم الذي يستفيد منه الأبناء		عمومي			خصوصي	
مستوى تعليم الأبناء	أولي		ابتدائي		ثانوي إعدادي	
	ثانوي تأهيلي		جامعي		مهني	
مكان تواجد الخدمة التعليمية المستفاد منها		داخل المقاطعة			خارج المقاطعة (تحديدها)	

6- محددات متعلقة بولوج التجهيزات السوسيو ثقافية

التجهيزات الثقافية المتردد عليها					
دار الشباب		نادي رياضي		جمعية	
المكتبة		نادي ثقافي		آخر	
مجال تواجد التجهيزات المتردد عليها					
داخل المقاطعة		خارج المقاطعة/ تحديدها			
التجهيزات المتوفرة					
كافية		غير كافية			
أذكر التجهيزات التي تحتاجها المقاطعة؟					

7- محددات متعلقة بالترفيه

مكان قضاء وقت الفراغ	مقهى		حديقة		نادي		آخر	
مكان قضاء وقت الفراغ	داخل المقاطعة		خارج المقاطعة					
سبب قضاء وقت الفراغ خارج المقاطعة								

8- محددات متعلقة بالتسوق

مجال التسوق	داخل المقاطعة		خارج المقاطعة			
مكان التسوق	مساحات كبرى		أسواق مركزية		أسواق غير مهيكلة	
سبب التسوق من الأمكنة التي ذكرت						

9- محددات متعلقة بالتدبير الجماعي

هل تعرف عدد الأعضاء المسير لمجلس مقاطعتكم؟	نعم		لا		
هل تعلم انتماءاتهم الحزبية؟	نعم		لا		
هل مارست حقك في التصويت في الانتخابات الأخيرة؟	نعم		لا		
لماذا لم تشارك في اختيار ممثل عنكم؟					
كيف تنظر إلى طريقة تسيير الشأن المحلي للمقاطعة من طرف المنتخبين؟					
ضعيفة		متوسطة		لا بأس بها		جيدة	

ماهي المجالات التي يجب أن ينظر فيها المجلس حسب الأهمية؟ (الترتيب بالأرقام حسب الأولوية)

المجالات	1	2	3	4	5
الترخيص لطابق إضافي					
إحداث مركبات ثقافية					
إحداث مركبات رياضية					
إنشاء مراكز صحية					
توفير الإنارة العمومية					
تعبيد وإصلاح الطرق					
إنشاء الأسواق					
توفير النقل الجماعي					
تقريب محطات النقل الجماعي					
النظافة					
محاربة الأمية					
أخر (أذكره)					

10- محددات متعلقة بالتدبير المفوض

الجهة المزودة بالكهرباء	ONE		LYDEC		
الجهة المزودة بالماء	ONE		LYDEC		
هل سبق أن اتصلت بليدك؟	نعم		لا		
كم عدد المرات التي اتصلت فيها بالشركة؟					
سبب الاتصال					
عداد الماء يقيس الاستهلاك بشكل كبير		عداد الكهرباء يقيس الاستهلاك بشكل كبير		انفجار قناة الربط المائي	آخر
هل استجابت ليدك لطلبكم؟	نعم		لا		
المدة التي تمت فيها الاستجابة لطلبكم؟					
مباشرة بعد الاتصال	بعد 24 ساعة من الاتصال		بعد 48 ساعة من الاتصال	بعد أسبوع	أكثر من أسبوع
نوع استجابة ليدك					

تعويض العداد المائي	تعويض العداد الكهربائي	إصلاح عداد الماء	إصلاح عداد الكهرباء	إصلاح قناة الربط المائي
تقييم خدمات ليدك				
ضعيفة	متوسطة	لابأس بها		جيدة
كيف هو سعر فاتورتكم الحالي؟				
مقبول	متوسط	مرتفع		جد مرتفع
كيف كان سعر فاتورتكم قبل ليدك؟				
مقبول	متوسط	مرتفع		جد مرتفع

فهرس الخرائط

رقم الخريطة	عنوان الخريطة	الصفحة
1	مجال الدراسة: المقاطعات الجنوبية من الدار البيضاء	19
2	توزيع أحياء السكان المغاربة بالدار البيضاء سنة 1951	66
3	توزيع أحياء الصفيح بالدار البيضاء سنة 1953	68
4	التمركز السكاني وتطور المجال المبني بالدار البيضاء ما بين 1964 و 1986	72
5	التمركز السكاني وتطور المجال المبني ما بين 1986 و 2008	74
6	تطور المجال المبني بالدار البيضاء بين 2003 و 2020	76
7	التقسيمات الإدارية وتطور المدار الحضري لمدينة الدار البيضاء بين سنتي 1936 و2009	78
8	أحواض الشغل وأحواض السكن لأرباب الأسر بالهوامش الحضرية لمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء	80
9	التنطيق الوظيفي للمجال بمقاطعة مولاي رشيد	82
10	التنطيق الوظيفي للمجال بمقاطعة الحي الحسني	83
11	التنطيق الوظيفي للمجال بمقاطعة سيدي عثمان	84
12	التنطيق الوظيفي للمجال بمقاطعة سباتة	85
13	التنطيق الوظيفي للمجال بمقاطعة سيدي مومن	86
14	أحواض الشغل وأحواض السكن بالدار البيضاء سنة 1951	92
15	توزيع الكثافة السكانية بمقاطعات الدار البيضاء سنة 2014	111
16	أحياء الصفيح ومجالات إعادة إسكانها وأحياء إعادة الهيكلة بمقاطعات الجنوب من مدينة الدار البيضاء	122
17	التقطيع الإداري لمدينة الدار البيضاء سنة 1976	132
18	الهيكلة المجالية للدار البيضاء حسب الوزن الديمغرافي للمقاطعات سنة 2014	138
19	–تصميم بروست لمدينة الدار البيضاء	142

20	–تصميم إيكوشار سنة 1952	144
21	–الاتجاه العام لتوزيع السكان بالدار البيضاء	170
22	–الهيكلة المجالية للدار البيضاء حسب الوزن الديمغرافي للمقاطعات سنة 1994	171
23	–الهيكلة المجالية للدار البيضاء حسب الوزن الديمغرافي للمقاطعات سنة 2004	172
24	–الهيكلة المجالية للدار البيضاء حسب الوزن الديمغرافي للمقاطعات سنة 2014	173
25	–توزيع نسبة النمو السكاني بمقاطعات الدار البيضاء سنة 2004	174
26	–توزيع نسبة النمو السكاني بمقاطعات الدار البيضاء سنة 2014	175
27	–المؤشر التركيبي للخصوبة بمقاطعات الدار البيضاء	180
28	–توزيع نسبة الأمية بمقاطعات الدار البيضاء	185
29	–توزيع نسبة الأمية عند الجنسين من النسبة العامة بمقاطعات الدار البيضاء	186
30	–توزيع المشتغلين بمقاطعات الدار البيضاء حسب الوضعية المهنية	190
31	–المسافة الأقليدية بين مؤسسات التعليم الابتدائي الموجودة بمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء	206
32	–نمط التوزيع المجالي لمؤسسات التعليم الابتدائي بمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء	206
33	–توزيع كثافة ومجال تأثير مؤسسات التعليم الابتدائي بمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء	206
34	–الاتجاه الأقليدي لتوزيع المؤسسات التعليمية الابتدائية المتواجدة بمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء	206
35	–نمط التوزيع المجالي لمؤسسات التعليم الثانوي الإعدادي ومجال تأثيرها بمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء	223
36	–نمط التوزيع المجالي الأقليدي لمؤسسات التعليم الثانوي الإعدادي بمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء	223
37	–توزيع كثافة مؤسسات التعليم الثانوي الإعدادي بمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء	223
38	–المسافة الأقليدية للمؤسسات التعليمية الثانوية الإعدادية المتواجدة بمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء	223

39	–مجال تأثير مؤسسات التعليم الثانوي الإعدادي بمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء	224
40	–نمط التوزيع المجالي لمؤسسات التعليم الثانوي التأهيلي الموجودة ومجال تأثيرها بمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء	236
41	–توزيع كثافة مؤسسات التعليم الثانوي التأهيلي الموجودة بمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء	236
42	–المسافة الأقليدية بين مؤسسات التعليم الثانوي التأهيلي الموجودة بمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء	236
43	–الاتجاه الأقليدي لتوزيع المؤسسات التعليمية الثانوية التأهيلية الموجودة بمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء	236
44	–مجال تأثير مؤسسات التعليم الثانوي التأهيلي بمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء	238
45	–نمط التوزيع المجالي لمراكز التكوين المهني الموجودة ومجال تأثيرها بمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء	248
46	–توزيع كثافة مراكز التكوين المهني الموجودة بمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء	248
47	–المسافة الأقليدية بين مراكز التكوين المهني الموجودة بمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء	248
48	–الاتجاه الأقليدي لتوزيع مراكز التكوين المهني الموجودة بمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء	248
49	–مجال تأثير معاهد ومراكز التكوين المهني بمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء	250
50	–توزيع كثافة المستشفيات الموجودة بمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء	256
51	–توزيع كثافة المراكز الصحية الموجودة بمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء	256
52	– توزيع كثافة التجهيزات الثقافية الموجودة بالهوامش الحضرية لمقاطعات الجنوب بالدار البيضاء	261
53	–توزيع كثافة التجهيزات السوسيو ثقافية الموجودة بالهوامش الحضرية لمقاطعات الجنوب بالدار البيضاء	262
54	–توزيع كثافة التجهيزات الرياضية الموجودة بالهوامش الحضرية لمقاطعات الجنوب بالدار البيضاء	265

55	–توزيع كثافة التجهيزات الأمنية الموجودة بالهوامش الحضرية لمقاطعات الجنوب بالدار البيضاء	267
56	–توزيع كثافة الأسواق المغطاة الموجودة والمبرمجة في تصاميم التهيئة بمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء	269
57	–توزيع كثافة الأسواق الموجودة والمبرمجة في تصاميم التهيئة بمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء	269
58	–نمط توزيع مؤسسات التعليم الابتدائي المبرمجة في تصاميم التهيئة بمقاطعات الجنوب	272
59	–المسافة الأقليدية بين مؤسسات التعليم الابتدائي المبرمجة في تصاميم التهيئة بمقاطعات الجنوب بالدار البيضاء	272
60	–قيمة كثافة كيرنل لمؤسسات التعليم الابتدائي المبرمجة في تصاميم التهيئة بمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء	272
61	–نمط التوزيع المجالي لمؤسسات التعليم الثانوي الإعدادي المبرمجة في تصاميم التهيئة ومجال تأثيرها بمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء	274
62	–توزيع كثافة مؤسسات التعليم الإعدادي المبرمجة في تصاميم التهيئة بمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء	274
63	–المسافة الأقليدية بين مؤسسات التعليم الثانوي الإعدادي المبرمجة في تصاميم التهيئة بمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء	274
64	–الاتجاه الأقليدي لتوزيع المؤسسات التعليمية الثانوية الإعدادية المبرمجة في تصاميم التهيئة بمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء	274
65	–نمط التوزيع المجالي لمؤسسات التعليم الثانوي التأهيلي المبرمجة في تصاميم التهيئة ومجال تأثيرها بمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء	276
66	–توزيع كثافة مؤسسات التعليم الثانوي التأهيلي المبرمجة في تصاميم التهيئة بمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء	276
67	–المسافة الأقليدية بين مؤسسات التعليم الثانوي التأهيلي المبرمجة في تصاميم التهيئة بمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء	276
68	–الاتجاه الأقليدي لتوزيع المؤسسات التعليمية الثانوية التأهيلية المبرمجة في تصاميم التهيئة بمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء	276
69	–نمط التوزيع المجالي لمراكز التكوين المهني المبرمجة في تصاميم التهيئة	278

	ومجال تأثيرها بمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء	
70	–توزيع كثافة مراكز التكوين المبرمجة في تصاميم التهيئة بمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء	278
71	–المسافة الأقليدية بين مراكز التكوين المهني المبرمجة في تصاميم التهيئة بمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء	278
72	–الاتجاه الأقليدي لتوزيع مراكز التكوين المهني المبرمجة في تصاميم التهيئة بمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء	278
73	–توزيع كثافة المستشفيات المبرمجة في تصاميم التهيئة بمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء	280
74	–توزيع كثافة المراكز الصحية المبرمجة في تصاميم التهيئة لمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء	280
75	–توزيع كثافة التجهيزات الثقافية المبرمجة في تصاميم التهيئة بالهوامش الحضرية لمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء	282
76	–توزيع كثافة التجهيزات السوسيو ثقافية المبرمجة في تصاميم التهيئة بالهوامش الحضرية لمقاطعات الجنوب بالدار البيضاء	283
77	–توزيع كثافة التجهيزات الرياضية المبرمجة في تصاميم التهيئة بالهوامش الحضرية لمقاطعات الجنوب بالدار البيضاء	284
78	–توزيع كثافة التجهيزات الأمنية المبرمجة في تصاميم التهيئة بالهوامش الحضرية لمقاطعات الجنوب بالدار البيضاء	286
79	–توزيع كثافة الملحقات الإدارية المبرمجة بالهوامش الحضرية لمقاطعات الجنوب بالدار البيضاء	289

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	– توزيع نسبة مساهمة المقاطعات الجنوبية من الدار البيضاء حسب حجمها الديمغرافي سنة 2014	23
2	– وحدات إيكوشار السكنية من حجم 8×8	145
3	– تطور عدد سكان الدار البيضاء ما بين 1950 – 2020	169
4	– مساهمة المقاطعات والجماعات الأخرى في الحجم الديمغرافي لمقاطعات الجنوب بالدار البيضاء	177
5	– نسبة التحولات بمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء.	178
6	– هرم أعمار أرباب أسر ساكنة الهوامش الحضرية لمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء	182
7	– المستوى الدراسي لأرباب أسر ساكنة الهوامش الحضرية بمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء	188
8	– الوضعية داخل المهنة لأرباب أسر ساكنة الهوامش الحضرية لمقاطعات الجنوب	193
9	– الفئات العمرية في سن التمدرس بالتعليم الابتدائي بالهوامش الحضرية الداخلية لمقاطعات الجنوب بمدينة الدار البيضاء	202
10	– مؤسسات التعليم الابتدائي بمقاطعات الدار البيضاء خلال الموسمين الدراسيين 2011–2012 و 2016– 2017	204
11	– نسبة المنقطعين عن الدراسة بسلك التعليم الابتدائي خلال سنة 2016 – 2017	209
12	– تطور نسبة مؤسسات التعليم الابتدائي الخصوصية بمقاطعات الدار البيضاء بين سنتي 2011 – 2012 و 2016 – 2017	211
13	– توزيع أرباب الأسر بالهوامش الحضرية الداخلية لمقاطعات الجنوب من مدينة الدار البيضاء	212
14	– متوسط عدد التلاميذ في القسم وبالنسبة لكل أستاذ في السلك الابتدائي بالتعليم العمومي في مقاطعات الجار البيضاء	213
15	– نمط التوزيع المجالي لمؤسسات التعليم الابتدائي الموجودة بمقاطعات الجنوب	216
16	– تطور عدد التلاميذ المسجلين بالأسلاك التعليمية الثلاث بالدار البيضاء بين 2007 و	218

	2017	
17	– نسبة التسرب الدراسي لدى تلاميذ التعليم الثانوي الإعدادي العمومي بمقاطعات الدار البيضاء سنة 2016 – 2017	219
18	– متوسط عدد التلاميذ في القسم بالنسبة لكل أستاذ بالتعليم الثانوي الإعدادي بالدار البيضاء سنة 2016 – 2017	221
19	– نمط التوزيع المجالي لمؤسسات التعليم الثانوي الإعدادي بمقاطعات الجنوب	230
20	– نسبة التسرب الدراسي بالتعليم الثانوي التأهيلي بمقاطعات الدار البيضاء سنة 2016–2017	232
21	– متوسط عدد التلاميذ في القسم وبالنسبة لكل أستاذ بالتعليم الثانوي التأهيلي بمقاطعات الدار البيضاء سنة 2016 – 2017	234
22	– نمط التوزيع المجالي لمؤسسات التعليم الثانوي التأهيلي الموجودة بمقاطعات الجنوب	239
23	– تطور عدد المتدربين بمؤسسات التكوين المهني بالدار البيضاء بين سنتي 2007 و 2017	243
24	– تطور عدد المتدربين بمؤسسات التكوين المهني بمقاطعات الجنوب من مدينة الدار البيضاء بين سنتي 2011 و 2017	244
25	– توزيع مؤسسات التكوين المهني بمقاطعات الجنوب من مدينة الدار البيضاء سنة 2016 – 2017	247
26	– نمط التوزيع المجالي لمؤسسات التكوين المهني الموجودة بمقاطعات الجنوب	251
27	– توزيع الأطر الصحية بمقاطعات الدار البيضاء	253
28	– نمط التوزيع المجالي للتجهيزات الصحية الموجودة بمقاطعات الجنوب	258
29	– نمط التوزيع المجالي للتجهيزات الثقافية والسوسيوثقافية الموجودة	264
30	– نمط التوزيع المجالي للتجهيزات الرياضية والأمنية والإدارية الموجودة	268
31	– مستوى تدبير الشأن المحلي للمنتخبين حسب الحالة العائلية لأرباب الأسر	295
32	– عوامل ضعف الممارسة الانتخابية لأرباب الأسر بالهوامش الحضرية لمقاطعات الجنوب	300
33	– المستوى الدراسي للسكان بمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء	301
34	– نوع السكن السابق لأرباب الأسر حسب وسط السكن السابق	329
35	– نوعية السكن السابق حسب مقاطعة السكن السابق لأرباب الأسر بالهوامش الحضرية لمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء	330

36	– مساحة السكن بمقاطعات الإقامة السابقة لأرباب الأسر بالهوامش الحضرية لمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء	332
37	– مساحة السكن بمقاطعات السكن السابق بالهوامش الحضرية لمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء	333
38	– نوع حيازة السكن السابق لأرباب الأسر بالهوامش الحضرية حسب المساحة	336
39	– سحابة الانتشار لأرباب الأسر حسب نوع الحيازة ومساحة السكن السابق	337
40	– طريقة تمويل السكن لأرباب الأسر بالهوامش الحضرية لمقاطعات الجنوب	340
41	– المنعشون العقاريون بالهوامش الحضرية لمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء	344
42	– المنعشون العقاريون بمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء	349
43	– عوامل اختيار الحي الحالي لأرباب الأسر بالهوامش الحضرية لمقاطعات الجنوب حسب مقاطعات السكن السابق	350
44	– صفة حيازة السكن لأرباب الأسر بمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء	354
45	– مساحة السكن الحالي لأرباب الأسر بالهوامش الحضرية لمقاطعات الجنوب	358

فهرس الجداول

رقم الجدول	موضوع الجدول	الصفحة
1	– الحجم الإجمالي لعينة الدراسة وتوزيعه على المقاطعات الجنوبية للدار البيضاء المشمولة بالاستبيان	22
2	– تحديد الأرقام التسلسلية للاستمارات في مقاطعات الجنوب من مدينة الدار البيضاء	24
3	– التهميش والفقر في المدينة المغربية ما بين 1970 و 2007	46
4	– توزيع المساكن المسوقة بالهوامش الحضرية الداخلية لمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء	49
5	– توزيع المستفيدين من القروض بالهوامش الحضرية الداخلية لمقاطعات الجنوب	49
6	– التجزئات السكنية المنجزة من طرف مصلحة السكنى بين سنة 1972 و 1978	71
7	– عدم تجانس أشكال السكن بالهامش الشرقي للدار البيضاء–حي القدس–	73
8	– توزيع الطلب على السكن بالهوامش الحضرية الداخلية حسب النشاط المهني	87
9	– توزيع أنواع الطلب على اقتناء بقع السكن	88
10	– التوزيع المحالي لعروض السكن بعمالات مقاطعات الدار البيضاء حسب نوع السكن	88
11	– تطور ساكنة الدار البيضاء ما بين 1907 و 1952	90
12	– كثافة أنواع السكن بعمالات مدينة الدار البيضاء	102
13	– توزيع ظاهرة الصفيح بعمالات الدار البيضاءسنة 1978	103
14	– توزيع سكن الصفيح بالدار البيضاء حسب العمالات سنة 2012	104
15	– المراحل الكبرى لمحاربة السكن غير اللائق بالدار البيضاء	105
16	– مستوى الهشاشة بعمالات مقاطعات الدار البيضاء	110
17	– كثافة التساكن حسب أنواع السكن بالهوامش الحضرية الداخلية لمقاطعات الجنوب	112
18	– نسبة البطالة بمقاطعات الجنوب من مدينة الدار البيضاء	112
19	– كرونولوجيا العمليات و الأجهزة المهتمة بالسكن منخفض التكلفة في عهد الحماية بين سنة 1919 و 1955	115
20	– الأحياء التي أنشأتها المقاولات الصناعية لفائدة العمال	119
21	– التعمير في الدار البيضاء سنوات الخمسينات من القرن 20 أمام مبادئ ميثاق أثينا	120
22	– تمويل السكن في إطار سياسة إعادة الإسكان	123
23	– الأحياء العشوائية المهيكلة بمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء	124
24	– الطلب على السكن بالهوامش الحضرية بالدار البيضاء	125
25	– حاجيات التوسع الحضري بالدار البيضاء من الأراضي ما بين 1984 و 2014	136

26	– المشاريع المنجزة من طرف شركة التشلرك والمؤسسة الجهوية للتجهيز والبناء لمحاربة أحياء الصفيح	137
27	– دور عمليات إعادة الإسكان في التحولات المجالية بالهوامش الحضرية	139
28	– وتيرة تطور إنتاج السكن بالدار البيضاء حسب المقاطعات بين 1986 و 1990	147
29	– تطور ساكنة بعض الجماعات القروية المغذية للهوامش الحضرية الداخلية بين 1994 و 2004	150
30	– وضعية العائلات المركبة بدوار السكويلة	154
31	– الخصائص السوسيو اقتصادية لمجموع المنطقة المدمجة في المحج الملكي	156
32	– أنواع و أسعار الشقق الموزعة على الأسر بمشروع النسيم	157
33	– الحالة العائلية لأرباب الأسر حسب نوع الأسرة	184
34	– المستوى الدراسي لأرباب أسر الهوامش الحضرية الداخلية بالدار البيضاء	187
35	– عدد أفراد الأسرة لأرباب الأسر حسب وضعيتهم داخل المهنة بالهوامش الحضرية	191
36	– مهنة أرباب أسر حسب الوضعية داخلها بالهوامش الحضرية لمقاطعات الجنوب	192
37	– جنس أرباب الأسر حسب الوضعية داخل المهنة بالهوامش الحضرية	193
38	– الوضعية داخل المهنة لأرباب الأسر بالهوامش الحضرية حسب نوعية الأسرة	194
39	– الوضعية داخل المهنة لأرباب أسر حسب فئاتهم العمرية بالهوامش الحضرية	195
40	– توزيع السكان حسب الوضعية داخل المهنة بالنسبة المئوية (%)	210
41	– نسبة التمدرس لدى فئة الأعمار 6–12 سنة بالهوامش الحضرية الداخلية لمقاطعات الجنوب من مدينة الدار البيضاء	215
42	– نسبة التمدرس لدى فئة الأعمار 13– 16 سنة بالهوامش الحضرية الداخلية لمقاطعات الجنوب من مدينة الدار البيضاء	220
43	– نسبة النشيطين حسب الجنسين بمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء	226
44	– تطور التجهيزات التعليمية العمومية والخصوصية لمؤسسات التعليم الثانوي الإعدادي بمقاطعات الجنوب من مدينة الدار البيضاء	227
45	– نسبة تلبية مؤسسات التعليم الثانوي الإعدادي للطلب على خدماتها بمقاطعات الجنوب	231
46	– نسبة التمدرس لدى فئة الأعمار 16– 18 سنة بالهوامش الحضرية الداخلية لمقاطعات الجنوب من مدينة الدار البيضاء	233
47	– نسبة تلبية مؤسسات التعليم الثانوي التأهيلي للطلب على خدماتها بمقاطعات الجنوب	237
48	– تطور التجهيزات التعليمية العمومية والخصوصية لمؤسسات التعليم الثانوي التأهيلي بمقاطعات الجنوب من مدينة الدار البيضاء	240
49	– متوسط سنوات التمدرس ومؤشر جيني للتربية بين سنة 1982 و2014	241

50	– توزيع متوسط سنوات التمدرس ومؤشر جيني للتربية بمقاطعات الدار البيضاء سنة 2017	242
51	– المستوى الدراسي لساكنة الهوامش الحضرية الداخلية بمقاطعات الجنوب من مدينة الدار البيضاء(بالنسبة المئوية %)	243
52	– نسبة التأطير الطبي بالهوامش الحضرية لمقاطعات الجنوب من مدينة الدار البيضاء	253
53	– حجم تلبية الطلب على الخدمات الصحية العمومية بمقاطعات الدار البيضاء	254
54	– نسبة وفيات الأطفال حديثي الولادة بمقاطعات الدار البيضاء	255
55	– حجم التجهيزات الصحية بعمالات مقاطعات الدار البيضاء	257
56	– معايير إحداث تجهيز صحي	260
57	– معدل التجهيزات الرياضية والثقافية والسوسيو ثقافية لكل 10000 نسمة بمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء	263
58	– معدل عدد السكان الممارسين للرياضة بالهوامش الحضرية من مقاطعات الجنوب بمدينة الدار البيضاء	266
59	– توزيع مؤسسات التعليم الابتدائي المبرمجة في تصاميم تهيئة بمقاطعات الجنوب	271
60	– توزيع مؤسسات التعليم الثانوي الإعدادي المبرمجة في تصاميم التهيئة بمقاطعات الجنوب	273
61	– مؤسسات التعليم الثانوي التأهيلي المبرمجة في تصاميم التهئية بمقاطعات الجنوب	275
62	– توزيع مؤسسات التكوين المهني المبرمجة في تصاميم التهيئة بمقاطعات الجنوب	277
63	– التجهيزات الصحية المبرمجة في تصاميم التهيئة بمقاطعات الجنوب	281
64	– عدد السكان بمقاطعة الحي الحسني لكل مرفق أمني حسب شبكة الحاجيات المعيارية	287
65	– عدد السكان بمقاطعة مولاي رشيد وسيدي عثمان لكل مرفق أمني حسب شبكة الحاجيات المعيارية	288
66	– مستوى تدبير الشأن المحلي للمنتخبين حسب الحالة العائلية لأرباب الأسر بالهوامش	294
67	– مستوى تدبير الشأن المحلي للمنتخبين حسب جنس أرباب الأسر	296
68	– مستوى تدبير الشأن المحلي للمنتخبين حسب المستوى الدراسي لأرباب الأسر	297
69	– الممارسة الانتخابية لأرباب الأسر بالهوامش الحضرية حسب حالتهم العائلية	298
70	– عوامل ضعف الممارسة الانتخابية لأرباب الأسر بالهوامش حسب حالتهم العائلية	299
71	– تمثل أرباب الأسر لدرجة اهتمام المنتخبين في الترخيص لطابق إضافي	302
72	– تمثل أرباب الأسر لدرجة اهتمام المنتخبين في إحداث المركبات الثقافية	304
73	– تمثل أرباب الأسر لدرجة اهتمام المنتخبين في إحداث المركبات الرياضية	305
74	– تمثل أرباب الأسر لدرجة اهتمام المنتخبين في إحداث المراكز الصحية	306
75	– تمثل أرباب الأسر لدرجة اهتمام المنتخبين في توفير الإنارة	307
76	– تمثل أرباب الأسر لدرجة اهتمام المنتخبين في إنشاء الأسواق	308

77	– تمثل أرباب الأسر لدرجة اهتمام المنتخبين في توفير النقل العمومي	309
78	– تمثل أرباب الأسر لدرجة اهتمام المنتخبين في النظافة	311
79	– تمثل أرباب الأسر لدرجة اهتمام المنتخبين في محو الأمية	312
80	– تقييم خدمات ليدك حسب الوضعية العائلية لأرباب الأسر	313
81	– تقييم الاستهلاك المائي والكهربائي قبل خدمة ليدك حسب جنس أرباب الأسر	314
82	– تقييم الاستهلاك المائي لأرباب الأسر	315
83	– حجم الطلب على السكن بمدينة الدار البيضاء	322
84	– توزيع الطلب الملبى حسب حجم الأسرة	323
85	– توزيع الطلب على السكن حسب نوع النشاط	325
86	– نوع سكن أرباب الأسر حسب وسط السكن السابق	328
87	– صفة حيازة السكن السابق لأرباب الأسر بالهوامش الحضرية للدار البيضاء	334
88	– مساحة السكن السابق لأرباب الأسر حسب صفة الحيازة	335
89	– طريقة تمويل السكن الحالي لأرباب الأسر بالهوامش الحضرية الداخلية	339
90	– المنتجون للسكن بالهوامش الحضرية لمقاطعات الجنوب بالدار البيضاء	342
91	– المشاريع السكنية العمومية والخصوصية المدرجة في إطار برنامج 200000 سكن بالهوامش الحضرية الداخلية	345
92	– عوامل اختيار الحي الحالي لأرباب الأسر حسب صفة الحيازة بالهوامش الحضرية	351
93	– نوع السكن الحالي لأرباب الأسر بالهوامش الحضرية الداخلية بمقاطعات الجنوب	352
94	– صفة حيازة السكن الحالي لأرباب الأسر بالهوامش الحضرية لمقاطعات الجنوب	353
95	– الدينامية المجالية بواسطة السكن بالهوامش الحضرية لمقاطعات الجنوب	355
96	– مساحة السكن الحالي حسب أصل السكن بالهوامش الحضرية لمقاطعات الجنوب	357
97	– عدد الغرف بالسكن الحالي لأرباب الأسر حسب أصل السكن بالهوامش الحضرية	359

فهرس المحتويات

مقدمة عامة:..... 6

الإشكالية :..... 16

فرضيات الدراسة:..... 18

أسباب اختيار الهوامش الحضرية لمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء موضوعا للدراسة:..... 18

أهمية الدراسة: 20

أهداف الدراسة:..... 20

منهجية الدراسة:..... 20

أ-البحث البيبليوغرافي: 20

ب-التردد على المصالح الإدارية:..... 20

ج - العمل الميداني:..... 21

حدود الدراسة:..... 25

تصميم الدراسة:..... 25

الباب الأول: الدينامية المجالية للهوامش الحضرية الداخلية بالدار البيضاء بين التدخل العمومي والتوسع غير القانوني..... 27

مقدمة الباب الأول..... 28

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي 30

مقدمة الفصل الأول..... 31

1-مفهوم الهامش من الدلالة اللغوية إلى التحديد الاصطلاحي عبر المقارنة المفاهيمية 33

1-1-المقاربة النظامية لمفهوم الهامش..... 36

1-2-دينامية الهوامش والتنظيم المجالي..... 37

2-مفهوم الهوامش الحضرية بين المقاربة المجالية والمقاربة الاجتماعية..... 39

2-1-الهوامش الحضرية: مشروع تحضر على حساب الضواحي..... 39

2-1-1-الهوامش الحضرية كمجال محيط حضري..... 39

2-1-2-المجالات الهامشية كمجالات بدون جودة 41

3-الهامش و االتهميش : الأشكال المجالية للبعد الاجتماعي..... 43

3-1- الهامشية كمظهر مجالي..... 43
3-2- الهامشية بين الإقصاء الاجتماعي والتحديد المجالي..... 45
4-الهوامش الحضرية الداخلية: مجال في قلب السيرورة السكنية..... 47
4-1-الهوامش الحضرية الداخلية: مجال للتحديات التي تواجه المدن..... 47
4-2- الهوامش الحضرية: مجالات لمظاهر متناقضة..... 48
5-الهوامش الحضرية: مجال للتناقضات السوسيو مجالية..... 50
6-العجز الحضري..... 52
6-1-التحديد اللغوي والاصطلاحي لمفهوم العجز الحضري..... 52
6-2- يستمد العجز الحضري تفسيره من المقاربة النظامية..... 54
6-3-مشاكل مستهدفة بواسطة العجز الحضري..... 54
6-4-مرتكزات العجز الحضري..... 55
6-5- التدبير الحضري والعجز:..... 55
7-مفهوم العدالة المجالية:..... 56
8- السياسة الترابية أو سياسة المدينة:..... 59
خاتمة الفصل الأول..... 63
الفصل الثاني: الدينامية السوسيو مجالية للهوامش الحضرية الداخلية للدار البيضاء 64
مقدمة الفصل الثاني..... 65
1-مظاهر الدينامية المجالية للهوامش الحضرية الداخلية للدار البيضاء 66
1-1-نشأة الأحياء الهامشية الداخلية للدار البيضاء منذ الخمسينيات من القرن 20 66
1-2-التوسع الأفقي للهوامش الداخلية بين أواسط الستينيات حتى أواسط الثمانينيات من القرن 20 70
1-3- إعادة هيكلة المجال الهامشي منذ أواسط الثمانينات من القرن 20..... 77
2-الدينامية الاجتماعية للهوامش الحضرية الداخلية للدار البيضاء..... 81
2-1-الطابع الاجتماعي لأحياء إعادة الإسكان بالهوامش الحضرية الداخلية للدار البيضاء 81
2-2- التجانس الاجتماعي للهوامش الحضرية في مدينة غير متجانسة 86
2-3- انطلاق سيرورة الانتقاء والإقصاء الاجتماعي بالهوامش الحضرية الداخلية..... 87
3-دينامية الهوامش الحضرية الداخلية للدار البيضاء بواسطة النشاط الصناعي..... 89

خاتمة الفصل الثاني 95
الفصل الثالث: الخصائص العمرانية للهوامش الحضرية الداخلية للدار البيضاء 97
مقدمة الفصل الثالث 98
1-خصائص السكن غير اللائق و انتشاره بالدار البيضاء 100
1-1-ظاهرة السكن غير اللائق قديمة و متنوعة 100
1-1-1-تكاثف السكن غير اللائق بالهوامش الحضرية الداخلية للدار البيضاء 100
1-1-2- مناطق الصفيح 103
1-1-3- السكن غير القانوني.....106
1-2- المظاهر الهامشية للسكن بالهوامش الحضرية الداخلية لمدينة الدار البيضاء 107
2- الهوامش الحضرية الداخلية: صعوبة ظروف العيش.....109
2-1- حياة هامشية بالهوامش الحضرية الداخلية.....109
2-2-الهوامش الحضرية الداخلية للدار البيضاء: نمط عيش قروي داخل المدينة 113
3-السياسة العمرانية بالهوامش الحضرية الداخلية لمدينة الدار البيضاء: سياسة عمرانية متعددة الأبعاد 114
3-1- إسكان فئات عريضة من السكان بالهوامش الحضرية الداخلية: سياسة هامشية منذ عهد الحماية.....114
3-1-1- تدبير قطاع السكن في عهد الحماية.....115
3-1-2- سكن العمال المغاربة.....117
3-2- سياسة إعادة الإسكان وكيفية إعدادها 121
4-سياسة إعادة الهيكلة.....124
5-سياسة السكن الاجتماعي أم سياسة اجتماعية ؟.....125
خاتمة الفصل الثالث 127
الفصل الرابع: آليات التحول المجالي للدار البيضاء وأثارها على المجالات الهامشية الداخلية 128
مقدمة الفصل الرابع.....129
1-أولوية التحكم في المجال الهامشي الداخلي منذ 1981.....131
1-1-التأطير الإداري للمجال الهامشي الحضري الداخلي : تأكيد حضور الدولة على المستوى الإداري131

1-2-الأحياء الهامشية الداخلية : مجالات مخصصة لاستقبال العمليات العمرانية الكبرى.....135
أ-صعوبة التحكم في الأراضي.....135
2-أدوات التخطيط العمراني التنظيمي موروثة عن عهد الحماية.....140
2-1-المرحلة الكولونيالية.....141
أ-تصميم هنري بروست.....141
ب-تصميم مشيل إيكوشار 143
***2-2*-مرحلة ما بعد الاستعمار: المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية لسنة 1984: تشجيع نمو الهوامش الحضرية الداخلية. 146**
3-تباين المجالات الهامشية الحضرية الداخلية بين السرية و القانونية.....150
3-1- الهراويين الشمالية بمقاطعة سيدي عثمان و المكانسة بمقاطعة عين الشق: سوق عقارية سرية.....150
3-2- عملية السلام 1 و 2 بمقاطعة سيدي مومن: قانونية الملكية العقارية في إطار إعادة الإسكان152
3-3- عملية النسيم بليساسفة: ملامح جديدة للسياسة العمرانية بالهوامش الحضرية الداخلية البيضاوية.....155
خاتمة الفصل الرابع.....159
خاتمة الباب الأول.....160
الباب الثاني: آليات العدالة المجالية بالهوامش الحضرية الداخلية لمقاطعات الجنوب من مدينة الدار البيضاء 162
مقدمة الباب الثاني 163
الفصل الخامس: الخصائص السوسيو-ديمغرافية والاقتصادية للهوامش الحضرية الداخلية بمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء 165
مقدمة الفصل الخامس.....166
1- الخصائص الديمغرافية لساكنة الهوامش الحضرية لمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء 168
1-1-خصائص توزيع السكان بالدار البيضاء ومكانة المقاطعات الجنوبية فيها.....168
أ- دور المقاطعات والجماعات الأخرى في تفسير التطور السكاني بمدينة الدار البيضاء 176
ب- دور المؤشر التركيبي للخصوبة في تفسير التطور السكاني.....179

1-2-بنية ديمغرافية نشيطة تهيمن على التركيبة العمرية لأرباب الأسر بالهوامش الحضرية لمقاطعات الجنوب بالدار البيضاء.....182
1-3- ارتفاع نسبة الزواجية في صفوف أرباب الأسر.....183
2-البنية السوسيو-اقتصادية لساكنة الهوامش الحضرية بمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء 185
2-1-تباين نسب الأمية لساكنة الهوامش الحضرية بالمقاطعات الجنوبية للدار البيضاء 185
2-2-تنوع المهن وارتفاع نسبة التحمل العائلي لأرباب الأسر بالهوامش الحضرية لمقاطعات الجنوب189
خاتمة الفصل الخامس.....197
الفصل السادس: آلية التخطيط الحضري لتحقيق العدالة المجالية بالهوامش الحضرية الداخلية لمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء.....198
مقدمة الفصل السادس.....199
1-يكشف تشخيص التجهيزات والمرافق العمومية عن توزيع متباين عبر مجال مقاطعات الجنوب ...201
1-1-التجهيزات والمرافق التعليمية.....201
1-1-1- نمط انتشار مؤسسات التعليم الابتدائي.....201
1-1-2-نمط انتشار مؤسسات التعليم الثانوي الإعدادي 217
1-1-3-مؤسسات التعليم الثانوي التأهيلي.....231
1-1-4-مؤسسات التكوين المهني.....244
1-2- التجهيزات الصحية.....252
1-3- التجهيزات الأخرى.....260
2- تقييم التوزيع المجالي للتجهيزات العمومية المبرمجة بتصاميم التهيئة لمقاطعات الجنوب.....270
2-1- التوزيع المجالي لمؤسسات التعليم العمومي.....270
2-2- التوزيع المجالي لمؤسسات التكوين المهني.....277
2-3- التوزيع المجالي للتجهيزات الصحية.....279
2-4- التوزيع المجالي للتجهيزات الثقافية والسوسيوثقافية والرياضية.....281
2-5- التوزيع المجالي للتجهيزات الإدارية والأمنية.....285
خاتمة الفصل السادس.....291

الفصل السابع: التدبير الحضري للهوامش الحضرية الداخلية بمقاطعات الجنوب من مدينة الدار البيضاء بين المنتخب الجماعي والخواص.....292
مقدمة الفصل السابع 293
1- تدبير الهوامش الحضرية ضعيف أمام هشاشة المشاركة السياسية لسكان الهوامش الحضرية...294
1-1- ممثل السكان بالمقاطعة بعيد عن انتظارات المواطنين بالهوامش الحضرية الداخلية.....294
1-2-يتأثر التدبير الحضري بضعف المشاركة السياسية لأرباب الأسر بالهوامش الحضرية 298
2- مطالب اجتماعية محدودة لانتظارات الساكنة من المنتخب الجماعي.....301
3- التدبير المفوض لقطاع الماء والكهرباء 313
خاتمة الفصل السابع.....317
الفصل الثامن: الاستراتيجيات المرتبطة بالسياسة السكنية لتنمية المجال الترابي للهوامش الحضرية الداخلية بمقاطعات الجنوب من مدينة الدار البيضاء 318
مقدمة الفصل الثامن.....319
1-سياسة سكنية جديدة منذ مطلع 2003: دعم القطاع الخاص وأولوية السكن الاجتماعي.....321
1-1-أولوية السكن الاجتماعي في السياسة السكنية الجديدة بالهوامش الحضرية.....321
1-2-دعم العرض والطلب السكني في إطار السياسة السكنية الجديدة: إشراك الدولة للقطاع الخاص324
1-3-تنويع العرض السكني وملاءمة العرض للطلب وإعادة هيكلة المؤسسات العمومية الخاصة بالسكن.....326
2-المقاطعات الجنوبية من الدار البيضاء: أشكال التنمية السكنية وتأهيل الهوامش الحضرية 327
2-1- خصائص السكن السابق لساكنة الهوامش الحضرية لمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء حسب النوع والمساحة.....327
2-2- خصائص السكن السابق لساكنة الهوامش الحضرية لمقاطعات الجنوب حسب صفة الحيازة.334
3-التنمية الاجتماعية بواسطة السكن لساكنة الهوامش الحضرية بمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء338
3-1-السياسة المتبعة للتنمية السكنية بالهوامش الحضرية لمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء ..338
3-2-التنمية السكنية للهوامش الحضرية بمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء: الأشكال والخلفيات339
3-2-1- التمويل العقاري للسكن بالهوامش الحضرية لمقاطعات الجنوب بالدار البيضاء 339

3-2-2- الإنعاش العقاري: حضور القطاع الخاص إلى جانب القطاع العام وفرض الأمر الواقع من طرف المنعشين السريين.....341
3-2-3- دينامية مجالية بواسطة البرامج السكنية في الهوامش الحضرية لمقاطعات الجنوب.....348
3-المساحة المستغلة للسكن بالهوامش الحضرية الداخلية على ضوء سياسة السكن بمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء 356
خاتمة الفصل الثامن.....361
خاتمة الباب الثاني.....362
خاتمة عامة 364
الملحق.....367
المراجع.....382
استمارة البحث الميداني.....401
فهرس الخرائط.....406
فهرس الأشكال.....411
فهرس الجداول 414